مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

الأشباه والنظائر

في النحو

لجلال الدين السيوطي

٨٤٩ - ٩١١ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

ابراهيم محمد عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

[د : ٢٠٩ ب ــ هـ : ٢] الحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على سيّدنا محمد الذي كَمُلَت محاسنه باطناً وظاهراً ، هذا هو الفنّ السادس من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ (٢) الأفراد والغرائب .

باب الكلمــة والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة(٣) : « أجمعوا إلاّ مَنْ لا يُعتَدّ بخلافه على انحصار أقسام الكلمــة في ثلاثة : الاسم والفعل والحرف » ، وقال أبو حيان : « زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سمّاه الخالفة ، وهو اسم الفعل » .

قال ابن هشام : « اشتهر بين النحويّين أنّ الحرف يدلّ على معنى في غــيره ، ونازعهــم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في التعليقة (٤) وزعم أنّه دالّ (٥) على معنى في نفسه ، وهو موضع يحتاج إلى فضل (٦) نظر » انتهى .

---

(١) بعد ذلك في ف : « وصلى الله على سيدنا محمد وآله » .

(٢) من البسملة إلى « فن » ليس في ل .

(٣) أي : اللمحة البدرية تأليف الشيخ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) وانظر كشف الظنون : ١٥٦١ ، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة مخطوطة لها محفوظة برقم : ٤٩٦ ــ عام .

(٤) هي التعليقة على كتاب المقرب لابن عصفور ، انظر الهمع : ١/٤ .

(٥) من « في غيره » إلى « دال » ليس في م .

(٦) د ، ف ، ل : « فصل » تصحيف ، وما أثبت عن م ، هـ .

وعبارة ابن النحاس : « اعلم أنَّ معنى قول النحاة : إنَّ الكلمة لها معنى في نفسها أو لا معنى لها في نفسها يعنُون به أنَّ الكلمة إنْ فُهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة (١) فهي المعبَّر عنها بأنَّ لها معنى في نفسها ، وإن كان فهم (٢) معناها متوقّفاً على ضميمة فهي المعبَّر عنها بأنَّ معناها في غيرها ، ومعنى ذلك أنَّك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى ، نحو : الرجل هو عبارة عن شخص [هـ : ٣] ، وكذا باقي الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده ، والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنى (٣) ، نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي ، وليس الحرف كذلك لأنَّك إذا ذكرت حرفاً لا يفهم منه معنى إلاَّ إذا اقترن بضميمة من أحد قسيميه (٤) ، فإنْ قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لأنَّه يبقى من قبيل المهملات وإنَّما الحرف موضوع لا مهمل ، قلنا : لا نسلم أنَّه يلزم (٥) من قولنا : إنَّ الحرف لا يفهم منه معنى في حال الإفراد أنْ (٦) يكون من قبيل المهملات لأنَّ الحرف وُضع لأنْ

---

(١) قال الزمخشري في أساس البلاغة (ضمم) : « وتضاموا حتى تتاموا مائة رجل . وأرسلت فلاناً وجعلت ضميه غلاماً لي » .

(٢) من « ذكر لفظها » إلى « فهم » ليس في م .

(٣) « معنى » ليست في ف .

(٥) ف ، هـ : « قسميه » تحريف . قال في اللسان (قسم) : « وهذا قسيم هذا أي شطره » .

(٤) هـ : « أنه لا يلزم » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٦) ف : « وان » تحريف » .

يفهم منه معنى عند التركيب ، وليس المهمل كذلك ، فإنَّ المهمل ليس له معنى لا في حال الإفراد ولا في حال التركيب ، والحق أنَّ الحرف له معنى في نفسه ، لأنَّا نقول لا يخلو المخاطَب بالحرف من أنْ يفهم موضوعة لغة أوَّلاً ، فإنْ لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى [على] (١) أنَّه لا معنى له ، لأنَّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك ، وإنْ خوطب به مَنْ يفهم موضوعه لغة فإنَّه يفهم منه معنى ، عملاً بفهمه موضوعه لغة ، كما إذا خاطبنا إنساناً (٢) بـ هل وهو يفهم أنَّها موضوعة للاستفهام ، وكذا باقي الحروف ، فإذاً عرفنان أنَّ له معنى في نفسه .

ولنا طريق آخر ، وهو أن نقول : وإنْ خوطب به مَنْ يفهم موضوعه لغة فلا نسلم أنَّه لا يفهم منه معنى ، واللغويّون كلّهم قالوا مثلاً : إنَّ « هل » للاستفهام ولم يقيِّدوا بحال التركيب دون حال الإفراد ، فإنْ قيل : أيُّ فرقٍ بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت ؟ قلنا : الفرق بينهما أنَّ كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الإفراد عين (٣) ما يفهم منه عند التركيب [بخلاف الحرف لأنَّ المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب] (٤) أتمّ ممَّا يفهم منه عند الإفراد » . هذا كلام ابن النحاس بحروفه [هـ : ٤] ، وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة

---

(١) زيادة عن الهمع : ١/٤ . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) د : « أنساباً » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) كذا في هـ والهمع : ١/٤ . وفي د وسائر النسخ : « غير » تحريف .

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

[د : ٢١٠] أنّ أبا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل ، ولم أره فيه ، فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها ، وقد وقع ما هو أغرب من ذلك ، وهو أنّي لمّا كنت بمكة المشرّفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث في حاشية المَطاف بحضرة جماعة ، وفيهم فاضل من العجم ، وهو مظفّر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي ، فقال لي : هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا نقيض ، فإنّ الشريف ذهب إلى أنّ الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره ، وخالف النحاة كلهم في قولهم : إنّ له معنى في غيره ، وألف في ذلك رسالة ، ثم أحضر (١) لي مظفر الدين المذكور تأليفاً لنفسه اختصر فيه شرح الكافية للرّضي سمّاه « مرضي الرضي » ، فرأيته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فتطلّبت الرسالة التي ألفها الشريف (٢) في ذلك حتى حصلتها (٣) .

باب الاعراب

قال ابن الأنباري في كتاب الإنصاف (٤) : « يحكى عن الزجاج أنّ التثنية والجمع مبنيّان وهو خلاف الإجماع » ، وذكر السخاوي

(١) م : « حضر » تحريف .

(٢) « الشريف » ليست في م .

(٣) بعدها في ف : « وها أنا أسوقها بلفظها هنا لتستفاد » وفي هـ : « وها أنا أسوقها ههنا بلفظها لتستفاد قال : وبيض له المؤلف » .

(٤) الانصاف : ٣٣ .

في شرح المفصل أنّه ذهب أيضاً إلى أنّ مالا ينصرف مبنيّ في حالة الجر على الفتح .

باب الاشارة

ذكر ابن معطٍ في الفصول (١) أنّ أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف ، قال ابن إياز في شرحه (٢) : « وتعليله بناءها بشبهها (٣) بالحروف (٤) غريب ، لم أرَ أحداً ذكره غيره » .

باب أداة التعريف

قال في (٥) البسيط (٦) : « ذكر المبرد في كتابه المسمَّى بالشافي (٧) أنّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضُمّ إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام » [هـ : ٥] .

---

(١) الفصول : ١٦٦ .

(٢) المحصول في شرح الفصول الورقة : ٤٧ آ من النسخة المخطوطة المحفوظة في الظاهرية برقم : ١٧٤٤ ـ عام .

(٣) ف : « لشبهها » .

(٤) المحصول : « للحرف » تحريف ، ومن « قال ابن إياز » إلى « بالحروف » ليس في م .

(٥) « في » ليست في م .

(٦) صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلج ..انظر بغية الوعاة : ٢/ ٣٧٠ .

(٧) ذكره الرضي في شرح الكافية : ٢/ ١٣١ ، ونقل منه ما ذكره صاحب البسيط هنا ، وانظر المقتضب : ١/ ٨٣ .

باب الابتـــداء

قـال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : « لا أعلم خـلافاً بن النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثث (١) ، وظرف المكـان يكون خبراً عن الجثث (١) والمصـدر ، إلاّ أنّ ابن الطراوة ردّ على جميع النحويين في هذا وقال : هما سواء ، يكونان خبرين عن الجثث (١) واصادر » .

وقـال ابن هشام (٢) : « في شـرح ابن يعيش : [متعلق] (٣) الظرف الواقـع خبراً صرح ابن جني يجوز إظهاره ، وعندي أنّه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ، لأنّه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فأمّا إنْ ذكرته أولاً فقلت : زيد استقرّ عندك فلا يمنع منه مانع » انتهى . قال ابن هشام : « وهو غريب » .

باب كان

ذهـب ابن معطٍ إلى أنّ « دام » لا يجـوز تقـــديم (٤) خبرها عـلى اسمها ، ذكـــره في الفصول (٥) . قـــال ابن إياز في

---

(١) م : « الجثة » .

(٢) مغني اللبيب : ٤٩٧ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ١/٩٠ .

(٣) زيادة عن مغني اللبيب وليست في د وسائر النسخ .

(٤) ف ، ل : « تقدم » .

(٥) الفصول : ١٨١ .

شرحه(١) : « وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدِّمهم ومتأخِّرِهم على نصٍّ يمنع من ذلك ، وقد أكثرت السؤال والتَّفحُّص (٢) عنه فما أُخبرت بأنَّ (٣) أحداً يوافق هذا (٤) المصنِّف في عدم جوازه ، وحكى لي مَنْ لا أثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي (٥) أنَّ ابن الخشاب نقل مثل ذلك . وقال (٦) : هذا جارٍ مجرى المثل ، وحكى أنَّ ابن الخباز الموصلي سافر (٧) إلى دمشق واجتمع بالمصنِّف وسأله عن ذلك فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مرة أخرى وعاد وسأله فقال (٨) : لا تنقل عني فيه شيئاً » .

---

(١) المحصول في شرح الفصول الورقة : ٧٩ ب ، وانظر مقدمة كتاب الفصول : ٥٦ حيث نقل محقق الكتاب هذه الفقرة من نسخة مخطوطة للمحصول .

(٢) المحصول : « والفحص » .

(٣) م : « أن » . في اللسان (خبر) : « وقال أبو حنيفة في وصف شجر : أخبرني بذلك الخَبِرُ » .

(٤) « هذا » ليست في م .

(٥) ورد اسمه في الفصول : ٥٦ نقلاً عن المحصول : « تقي الدين الحلي » . تحريف .

(٦) م : « قال » .

(٧) المحصول : « وحكى ابن الخباز الموصلي أن بعض أصحابه سافر » وكذا العبارة في الفصول : ٥٦ غير أن « وحكى » جاء مكانها « وذكر » .

(٨) المحصول ومقدمة الفصول : « وعاود سؤاله فقال له » .

قال ابن السرّاج (١) : « أنا أُفتي بفعلية ليس تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها » نقله ابن النحاس في التعليقة .

باب إنّ

قال ابن مالك في شرح التسهيل : « إنْ كان يعني ما بعد إنْ المخففة مضارعاً حفظ (٢) ولم يقس عليه ، نحو : « وإنْ يكادُ الذين كَفَرُوا لَيُزْلِقُونك » (٣) « وإنْ نَظُنُّكَ [هـ : ٦] لَمِنَ الكاذبين » (٤) . قال أبو حيان : هذا ليس بصحيح ولا نعلم (٥) له موافقاً .

باب كاد

قال الأُبّذيّ في شرح الجزُوليّة (٦) : « خالف ابن الطراوة النحاة في « عسى » وقال : ليست من النواسخ ، لأنّ حكم النواسخ أنْ يقدّر زوالها فينعقد (٧) من معموليها مبتدأ وخبر ، وأنت لا تقول :

---

(١) صرح ابن السراج بأن « ليس » فعل واستدل على ذلك بأدلة ذكرها في كتابه الأصول : ١/٩٣ .

(٢) ف : « خففت » تحريف .

(٣) القلم : ٦٨/٥١ .

(٤) الشعراء : ٢٦/١٨٦ .

(٥) م : ولانه » تحريف .

(٦) م : « شرح الابدلية الجزولية » .

(٧) ما أثبت عن هـ ، وفي د وسائر النسخ : « منعقداً » .

زيدٌ أنْ يقومَ ، وهو غـير صحيح لأنّا إذا قدّرنا زوال « عسى » قدرنا زوال « أن » ، ومذهبه في « عسى زيدٌ أنْ يقومَ » على ما يظهر أنّ زيداً فاعل ، إلاّ أنّها لمّا عُلّقت على غـير ما طلب ألزم التفسير كـ « سمعت زيداً يقول كذا » .

باب ما

قال ابن عصفور في المقرّب (١) : « تعمل ما بشرط أن لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور » . قـال ابن النحاس في التعليقـة : « تحرّز (٢) من مثل قولنا : مافي الدار زيدٌ ، وما عندك زيدٌ ، فإنّ الظروف والمجرورات يجوز فيهـا مالا يجوز في غـيرها من أنواع التوسعات » قال : « وهذا شيء اختصّ به ابن عصفور ، لا أعلمه لغيره ، فإنّ الناس نصّوا عـلى أنّ الخبر متى تقدّم مطلقاً بَطَلَ العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره » .

فائـــدة

قال ابن الدّهّان في الغرة : « قال الفرّاء : الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجهاً :

الأول : رفـع الاسم بالماضي والمستقبل ، نحو قـام زيـدٌ ويقوم زيدٌ .

---

(١) المقرب : ١/١٠٢ .

(٢) ف : « يجوز » تحريف .

والثـــاني : رفع الأسماء (١) بعائد المذكر نحو : زيدٌ قام (٢) •

الثالث : رفع الاسم (٣) بالدّائم مؤخراً ، نحو : زيــدٌ قائمٌ ، وهما المترافعان

الرابـــع : رفعه بالمحَلّ مقــدّماً (٤) ، نحو : خلفك زيدٌ ، فإذا قالــوا : زيدٌ خلفك [هـ : ٧] رفعوا زيــداً والمضمر بالظرف ، وهو وجه خامس للرفع •

السادس : رفع الاسم برجوع العائد (٥) عليــه ، كقولك : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ مررت به •

السابـــع : رفع الاسم باسم مثله جامد ، نحو : زيدٌ أبوك •

الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليــه أن (٦) يوصَف ، نحو : زيدٌ صالح •

التاسع : رفع الاسم بمحــل قد رفع غــيره نحو : [زيدٌ] (٧) حيث عمرو •

العاشــر : رفــع الاسم بمــا ينوب عن رافعه في التقدير ، نحو : قائمــــةٌ جاريتُه زيدٌ وتقديره : رجــلٌ قائمــــةٌ جاريتُه زيدٌ •

---

(١) م : « الاسم » •

(٢) د ، ل ، م : « قام زيد » ف : «قام» وسقطت « زيد » وما أثبت عن هـ•

(٣) ل : « الأسماء •

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف :٥١ •

(٥) هـ : « الهاء » •

(٦) هـ : « أنه » •

(٧) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ •

الحادي عشر : رفع الاسم بنعم وبئس .

الثاني عشر : رفع الاسم بحرف الاستفهام ، نحو : مَنْ أبوك ؟ وأين أخوك ؟

الثالث عشر : رفع الاسم بما لا يكون إلاّ سابقاً له ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك (١) .

الرابع عشر : رفع الاسم بالفعل المُزَال عن التصرّف (٢) ، نحو : حبَّذا أنت .

الخامس عشر : رفع الاسم بما لا يظهر أنّهُ وصف له ، نحو : عبد الله إقبالٌ وإدبارٌ ، وعبد الله إقبالاً وإدباراً .

السادس عشر : رفع الاسم بواو منسوقة عليه ، نحو : كلُّ ثوبٍ وثمنُه ، تقديره : كلُّ ثوب بثمنه (٣) ، فنابت الواو عن مع والباء فرفعت .

السابع عشر : رفع الاسم بواو مستأنفة ، نحو : قيامي إليك والناس ينظرون .

الثامن عشر : قولهم : الرُّطَبُ والحرُّ شديدٌ (٤) . انتهى .

---

(١) قال السيوطي في الهمع : ١/١٠٥ : « وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأً بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم » . وانظر الانصاف : ٧٠ .

(٢) هـ : « التصريف » .

(٣) كأن تقدير الكلام : « كل ثوب مع ثمنه ، أو كل ثوب بثمنه » . وانظر سيبويه : ١/٣٠٠ وشرح المفصل : ١/٩٨ .

(٤) انظر معاني القرآن : ١/١٩٨ .

باب المفاعيل

قال ابن إياز (١) : « نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى : « واختارَ موسى قَوْمَهُ سَبْعِين رَجُلاً (٢) » أي : من قومه ، فزاد في المفاعيل [د : ٢١١] الخمسة مفعولاً آخر سماه (٣) المفعول منه » ، قال ابن إياز (٤) : « وهذا ضعيف جداً لأَنَّهُ يقتضي أَنْ يسمى نحو قولك : « [هـ : ٨] نظرْتُ إلى زيدٍ » مفعولاً إليه و « انصرفت عن خالدٍ (٥) » مفعولاً عنه » .

قال الجزولي : « لا يكون المفعول له منجرّاً باللام إلاّ مختصاً ، نحو : قمتُ لإعْظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك » .

قال الشَّلَوْبين (٦) : « وهذا غير صحيح بل هو جائز [لأنه](٧) لا مانع يمنع منه » ، قال الشَّلَوْبين : « ولا أعرف له سلفاً في هذا القول » .

---

(١) المحصول ، الورقة : ٦١ آ .

(٢) الأعراف : ٧/١٥٥ .

(٣) ل : « أسماه » .

(٤) المحصول ، الورقة : ٦١ آ .

(٥) ل : « خاله » تحريف .

(٦) م : « الشلوبيني »، ورد اسمه بهذا اللقب في إنباه الرواة : ٢/٣٣٢ .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

باب المصـدر

قال ابن هشام في تذكرته : « ذكر ثعلب في أماليه (١) أنَّه يقال : نابَ هذا عن هذا [نَوْباً] (٢) ، ولا يجوز : ناب عنه نيابة ، وهو غريب » .

باب العطف

قال ابن هشام (٣) : « زعم ابن مالك أنَّ « حتى » الابتدائية جارّة وأنَّ بعدها « أنْ » مضمرة ، ولا أعرف له في ذلك سلفاً ، وفيه تكلف إضمار مـن غير ضرورة » [و] (٤) ذهب صـاحب الأُزهيَّة (٥) إلى أنَّ « بل » تكون حرف جر (٦) ، ووهَّمه أبو حيان وابن هشام وغيرهما (٧) ، فقد نقـل ابن مالك وابن عصفور اتفاق

---

(١) لم أجـد ما نقله ابن هشام عن ثعلب في أماليه ، وقـال صاحب التاج (نوب) : « قال ثعلب في أماليه : ناب نوباً ولا يقال نيابة ، ونقله ابن هشام في تذكرته واستغربه وهو حقيق بالاستغراب » . وجاء في اللسان (نوب) : « وناب عني فلان ينوب نَوْباً ومناباً أي : قـام مقامي ، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك » .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) مغني اللبيب : ١٣٨ .

(٤) زيادة عن م في الموضعين وليست في د وسائر النسخ .

(٥) هـ : « الأزهرية » تحريف . وانظر الأزهية : ٢٢٨ .

(٦) م : « حرف » تحريف .

(٧) قال ابن هشام في حديثه على بل في المغني : ١٢٠ « ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة » .

النحويين علـى خلافه ، [و] (١) ذهب الخوارزمي إلى أنَّ « بل » ليست من حروف العطف ، ولا سلف (٢) له في ذلك ، نقله الأندلسيّ في شرح المفصل ونقلت عبارته في حاشية المغني •

قال ابن هشام (٣) : « خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم أنَّ أم المنقطعة تعطف المفردات كـ « بل » •

بـــــاب

في تذكرة ابن مكتوم (٤) أنَّ ابن (٥) السَّيد البَطَلْيَوْسيّ ذكر عن (٦) الأخفش شيئاً لم يذكره أحد من النحويين وذلك أَنه أجاز : مررْت بهم خمسة عَشَرهم ، فجعل مفسِّر المركب مضمراً ، وهذا من أخطأ الخطأ • انتهى •

باب النـــداء

نقل ابن الخبَّاز عـن شيخه أَنَّ الهمزة للمتوسط وأَنَّ يا للقريب (٧) [هـ : ٩] ، قال ابن هشام في مغني اللبيب (٨) : « وهذا

---

(١) زيادة عن م في الموضعين وليست في د وسائر النسخ •

(٢) م : « سند » •

(٣) مغني اللبيب : ٤٦ •

(٤) م : « ابن أم مكتوم » تحريف •

(٥) « ابن » ليست في هـ •

(٦) « عن » ليست في م • وفي ف ، ل : « أن ابن السيد البطليوسي قـال : ذكر الأخفش » •

(٧) م : « للقرب » •

(٨) مغني اللبيب : ٥ •

خَرْق لإجماعهم » ، أجاز المازني نصب صفة أيّ ، قال الزجاج في معاني القرآن : « ولم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، فهذا مُطَّرَح مرذول لمخالفته كلام العرب » .

باب نواصب المضارع

قال أبو حيان (١) : « من غريب مذاهب الكوفيين في أَنْ أَنَّهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط ، وأجازوا أيضاً إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولاً لها لولاه ، فأجازوا : «أَردْتُ أَنْ إنْ تَزُرْني أَزورَكَ» بالنصب وأزرْكَ بالجزم جواباً للشرط وإلغاء أَنْ (٢) » .

قال ابن عصفور : « زعم الزمخشري (٣) أَنَّ « لن » لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل ، تقول : « لا أَبرحُ اليومَ مكاني » ، فإذا أكَّدت وشدَّدت قلت : « لن أَبرحَ اليومَ مكاني (٤) » ، قال : « وهذا الذي ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد (٥) يكون النفي بـ لا آكد من النفي بـ لن ، لأَنَّ المنفيَّ بـ لا قد يكون جواباً للقسم ، نحو : والله لا يقومُ زيدٌ ، والمنفيّ بـ لن لا يكون جواباً له ، ونفي

---

(١) ارتشاف الضَّرَب الورقة : ٦٧ آ . نسخة المكتبة الظاهرية المحفوظة برقم ٥٦٢٤ ـ عام .

(٢) حكى السيوطي هذا المذهب واستشهد بهذا المثال في الهمع : ٢/٣ .

(٣) المفصل : ١٤٣ ، وانظر شرح ابن يعيش على المفصل ٨/١١١ والهمع : ٢/٤ .

(٤) من « فإذا أكدت » إلى « مكاني » ليس في م .

(٥) « قد » ليست في ف .

الفعل إذا أُقسم عليه آكد منه إذا لم يقسم » ، قال : « وذهب أبو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم إلى أَنَّ (١) لن تنفي ما قَرُبَ ولا يمتدُّ معها النفي (٢) قال : « ويبيِّن ذلك أَنَّ الألفاظ مشاكلة للمعاني (٣) و « لا » آخرها ألف ، والألف يمتدّ معها الصوت بخلاف النون ، فطابق كلّ لفظ معناه » .

قال ابن عصفور : « وهذا الذي ذهب إليه باطل ، بل كلّ منهما يستعمل حيث يمتدّ النفي وحيث لا يمتدّ ، فمن الأول في لن : « إنَّهم لن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئاً » (٤) ، « فإنْ لم تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا »(٥) ، وفي لا(٦): « إنَّ لك أنْ لا تجوعَ فيها ولا تَعْرَى » (٧) ، ومن الثاني في لن : « فَلَنْ أُكَلِّمَ اليَوْمَ إنْسِيّاً »(٨)، وفي لا(٦): « ألاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثلاثةَ أيّامٍ »(٩) .

---

(١) ف : « وذهب أبو محمد بن عبد الكريم إلى أن » .

(٢) ما نقل عن عبد الواحد بن عبد الكريم ذكره في كتابه : التبيان في المعاني والبيان ، انظر الهمع : ٢/ ٤ .

(٣) عقد ابن جني باباً في الخصائص : ٢/ ١٤٥ سماه « باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » فانظر كلامه ثمة .

(٤) الجاثية : ٤٥/ ١٩ .

(٥) البقرة : ٢/ ٢٤ .

(٦) « لا » ليست في م .

(٧) طـه : ٢٠/ ١١٨ .

(٨) مريم : ١٩/ ٢٦ .

(٩) آل عمران : ٣/ ٤١ .

قال أبو حيان : « وعبد الواحد هذا له كتاب التبيان في علم البيان (١) [هـ : ١٠] ، ذكر فيه هذا الذي حكاه عنه ابن عصفور ، قال : وما يذهب إليه أهل علم البيان ، ويختصّون به ينبغي أنْ لا يُحكى مذهباً ، لأنّهم يبنون على خيالات هذَيانيَّة أو استقراءات (٢) غير كاملة ، وحين وصل كتاب التبيان هذا إلى الغرب (٣) نقضه ابن رُشَيْد من المقيمين بتونس نقضاً في كل قواعده ، ونقضه أيضاً الكاتب أبو المطرّف بن عُمَيْرة ، وكان من البلاغة والتحقيق (٤) بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث لا يدانيه أحد من أهل عصره » انتهى .

قلت : عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب زملكا (٥) ، له شرح على المفصل .

قال أبو حيان في شرح التسهيل : « زعم القاضي أبو بكر بن الطيّب يعني الباقِلاّني أنّ كون « أَنْ » تَخلُص إلى الاستقبال يؤَدّي إلى القول (٦) بخلق القرآن، وذلك قوله تعالى : « إنَّما أَمْرُهُ إذا أرادَ شَيْئاً أنْ يقولَ لَهُ كُنْ فَيَكونُ » (٧) ، فإنْ كان « أنْ يقولَ » سيقع كان القرآن مخلوقاً ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضلال والبِدْعة » .

---

(١) انظر كشف الظنون : ٣٤١ .

(٢) هـ : « واستقراءات » .

(٣) د : « العرب » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) هـ : « والتحقق » .

(٥) م : « زملكان » ، هـ : « زملكاني » وكلاهما تحريف .

(٦) « القول » ليست في ف .

(٧) يس : ٣٦/٨٢ .

قـال أبو حيان : « أجـاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها أبي الفضل الصَّفَّار (١) ، قال : وخلاف القاضي أبي بكر في اللسان غير معتبر » .

قـال أبو حيان : « والرد عـلى القاضي أبي بكر في شـرح بمعموله أو بجملة شرطية ، ولا يبطـل عملها ، نحو : « جئْتُ كي فيك أَرغَبَ » و « جئْتُ كي إنْ تُحسنْ (٢) أزورَكَ » ، قـال : « وهذا مذهب لم يتقدَّم إليه ، فإنَّ في المسألة مذهبين : أحدهما : منع الفصل مطلقاً باقية على العمل أم لا ، وهو مذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين (٣) ، والثاني : جوازه ، ويبطـل عملها ، بل يتعيَّن الرفع ، وهو مذهب الكسائي » قال : « فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال (٤) مذهب ثالث لا قائل به » .

قال أبو حيان (٥) : « من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقـاء من أنَّ اللام في نحو قولـه تعالى : « وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهم » (٦) هي لام كي » ، قال : « وهذا (٧) نظير مَنْ سَمَّى

---

(١) هو شرح لكتاب سيبويه ، ذكره البغدادي في الخزانة : ٣/١٩ .

(٢) هـ : « تجيء » تحريف .

(٣) « من الكوفيين » ليس في م .

(٤) « من الجواز مع الاعمال » ليست في م .

(٥) انظر الهمع : ٢/٨ .

(٦) الأنفـال : ٨/٣٣ .

(٧) ل : « وهنا » تحريف .

اللام (١) في « ما جئتُك لتُكرمَني » لام الجحود ، بل (٢) قول هذا [هـ : ١١] أشبه لأنّ اللام جاءت بعد جحْد لغة ، وإنْ كان ليس الجَحْد المصطلَح عليه في لام الجحود ، وأمّا أنْ تسمّى هذه لام كي (٣) فسهو من قائله » .

قال أبو حيان (٤) : « لا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نقل عن العلاء بن سيابة ، قالوا — وهو معلم الفراء (٥) — : إنّه كان لا يُجيز ذلك » .

باب الجوازم

قال أبو حيان : « من غريب الخلاف في « لا » التي للنهي والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السهيلي من أنّها « لا » التي للنفي ، قال : لأنّ الناهي يطلب نفي الفعل وتركه ، كما يطلب الآمر وجوده ، وقد تدخل لا النافية بين الجار والمجرور ، نحو : « جئْتُ بلا زادٍ » ، وبين الناصب والمنصوب ، نحو : « أخْشى أنْ لا تقومَ » فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم ، وهو لام الأمر ، لكنّها أُضمرت

---

(١) ل : « الكلام » تحريف .

(٢) د ، ف ، ل : « وبل » . م : « وبدل » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن هـ .

(٣) هـ : « هذه اللام لام كي » .

(٤) ارتشاف الضرب ، الورقة : ٧٩ آ .

(٥) د ، ف ، ل : « القراء » تصحيف ، وما أثبت عن م ، هـ ، ارتشاف الضرب .

كراهة (١) اجتماع لامين في اللفظ ، قالوا (٢) : ظَلْتُ ، يريدون : ظَلَلْتُ ، فكان الأصل إذا نهيت (٣) : للا تذهب (٤) ، كما تقول في الأمر : ليذهب فأَضمرت اللام لِمَا ذُكر » .

قال أبو حيان : « وهــذا (٥) الذي قاله في غاية من الشذوذ ، لأنَّ فيه ادِّعاء إضمار لم يُلفظ به قطّ [د : ٢١٢] ، ولأنَّ فيه إضمار الجازم وهو لا يجوز إلاّ في ضرورة ، ولا (٦) يصحّ تشبيهه بقولهم : بلا زاد (٧) وأخشى أنْ لا تقومَ ، فإنَّه هنا لفظ (٨) بالعامل ، وفي ذلك لم يلفظ بالعامل يوماً قطّ ، فلا يُحفظ من لسانهم « للا تذهب » لا في نثر ولا في نظم ، فهذه كلها دعاوي لا برهان عليها ، وأيضاً فقد سبق إجماع النحويين كوفيِّهم وبصريِّهم على أنَّ « لا » تفيد معنى النهي عن الفعل وأنَّ الجزم بها نفسها ، لا نعلم أحداً خالف في ذلك قبل هذا الرجل ، وهذا الرجل كان شاذّ المُنَازَع في النحو ، وإنْ كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة ، وإنَّما سَرَى إليه ذلك من

---

(١) ف : « كراهية » .

(٢) هـ : « كما قالوا » .

(٣) ف : « نبيت » تحريف .

(٤) د ، م : « لا تذهب » . ل : « فلا تذهب » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف ، هـ .

(٥) د : « وهو » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) م : « فلا » .

(٧) هـ : « جئت بلا زاد » .

(٨) « لفظ » ليست في م .

شيخه أبي الحسين بن الطَّراوَة ، فإنّه لم يأخذ علم النحو إلاّ عنه ، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لِمَا عليه النحويون ، وقد صنّف كتباً في الرّدّ على سيبويه وعلى الفارسيّ ، وعلى الزّجّاجيّ ، ورَدّ الناس عليه ورمَوْه عن قوس واحدة .

مذهب المازني أنّ فعلَي الشرط والجزاء مبنيان ، وعنه رواية أنّ فعل الشرط [هـ : ١٢] معرب وفعل الجزاء مبني ، قال أبو حيان : « وهو مخالف لجميع النحويين » .

« قال أبو حيان : « من غريب ما يحكى في « إذا » أنّ أبا عُبيدة مَعْمَر بن المثنّى زعم (١) أنّها تأتي (٢) زائدة ، فتكون حرفاً على هذا ، وأنشد (٣) :

---

(١) د : « وزعم » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) « تأتي » ليست في م .

(٣) البيت آخر قصيدة لعبد مناف بن رِبْعٍ الجُرَبِيّ ، بضم الجيم وفتح الراء نسبة إلى جريب كقريش ، وهو بطن من هذيل ، وورد البيت بهذه النسبة في مجاز القرآن : ١/٣٧، ٢/١٩٢ وشرح أشعار الهذليين: ٦٧٥ وشرح السبع الطوال : ٥٦ ومعجم ما استعجم : ١٠٤٨ والانصاف : ٤٦١ والدرر : ١/١٧٤ والخزانة : ٣/١٧٠ ، واكتفى المرتضى وابن الشجري بأن قالا : « وقال الهذلي » ، انظر أمالي المرتضى: ١/٣ ، ٢/٣١٠ وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٨٩ ، ولم ينسبه السيوطي في الهمع : ١/٢٠٧ .

قوله : قُتَائِدة ، قال البكري في معجم ما استعجم : ١٠٤٨ في تفسيره : « وقال اليزيدي عن ابن حبيب : قتائدة : جبل بين المُنْصَرَف

←

حتّى إذا أَسْلكُوهُـمْ في قُتَائِدَةٍ
شَلّاً كما تَطْرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدَا

قـال : زادها لعـدم الجواب ، كأنّه قـال : حتى سلكوهم ، وأنشد أيضاً (١) :

فإذا وذلك لا مَهَـاهَ لذِكْـرِهِ
والدّهْرُ يُعْقِبُ صالحـاً بِفَسَادِ

قال أبو حيان : « وقد يؤوّل البيت الأول على حذف الجواب ، والثاني على حذف المبتدأ لدلالة المعطوف عليه (٢) ، كأنّه قال : فإذا ما نحن فيه وذلك » .

قال الشيخ تاج الـدين بن مكتوم في تذكرته : « أبو العباس محمد بن أحمد الحلواني عُرف بابن السراج له وُرَيْقات في النحو تسمّى الشجرة ، ذكر فيها في الجوازم « مَهْمَنْ » (٣) وذكر أنّ

والرَّوْحاء » والشُّرُد جمع شَرُوْد وهي الابل النافرة ، والجمّالة : أصحاب الجمال . ا هـ .

(١) البيت للأسود بن يَعْفُر ، وهو أعشى بني نهشل ، جاهلي ، ديوانه : ٣١ ، والمفضليات : ٢٢٠ ومجاز القرآن : ١/ ٣٧ واللسان (مهه) . يقال : سيرٌ مَهَهٌ ومَهَاهٌ : رفيق .

(٢) هـ : « لدخول لا له المعطوف عليه » تحريف ، وليست العبارة في م .

(٣) حكى الكوفيون عن العـرب مجيء مَهْمَنْ بمعنى مَنْ الشرطيـة ، واستشهدوا بقول الشاعر :

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يستمـعْ في صديقـه
أقاويـل هـذا الناس ماوِيَّ يَنْـدَمِ

قولك : « قام القوم ما خلا زيداً » أنّ ما اسم ولا تكون صلته إلا الفعل هنا » انتهى . وقال قطرب : في جماهير الكلام ، وقال بعضهم : مهمن ولم يحمل عن فصيح .

باب كم

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : « أجاز الزمخشري وصف كم الخبرية ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « وكم أهلكنا قبلهم من قرنٍ هم أحسنُ أثاثاً ورئياً » (١) ، قال : « هم أحسنُ أثاثاً » في موضع النصب صفة لـ كم ، ذكر ذلك في الكشاف (٢) ، وقد نصّ الشلوبين في حواشي المفصل وابن عصفور في شرح الجمل الكبير (٣) على أنّ كم الخبرية لا توصف ، وقلت لشيخنا الأستاذ أبي حيان : قولهما معارَض بقول الكشاف (٤) ، فردّ ذلك عليّ وقال: أصحابنا يقولون: إنّ الزمخشري غير نحويّ ، ولا يلتفتون إليه ولا [هـ : ١٣] إلى خلافه في النحو ، يعني المواضع

← واستشهد ابن يعيش بهذا البيت على أن الشاعر لمّا ركّب مه مع مَنْ جاز أن يركب مه مع ما، وذلك في معرض حديثه على مهما، وذكر الأزهريّ أنّ مَهْمَنْ استفهام وأصله مَنْ مَنْ. انظر : تهذيب اللغة : ٥/ ٣٨٤ـ ٣٨٥ وشرح المفصل: ٤/ ٨ وشر الكافية : ٢/ ٢٥٣ والخزانة ٣/ ٦٣١.

(١) مريم : ١٩/ ٧٤ .

(٢) الكشاف : ٢/ ٥٢١ .

(٣) ذكر في كشف الظنون : ٦٠٤ .

(٤) هـ : « الزمخشري » .

التي خالف فيهـا النحويين وانفرد بها ، وكتابه المفصل عندهم (١) محتقر (٢) لا يُشتَغَل به ولا يُنظَر فيه إلاّ على وجه النقص له والحطّ عليه ، وأنشدني لبعض الأندلسيين :

ما يقـولُ الزمخشـريّ عبد عمرو بنِ قَنْبَرِ
والخليـل بن أحمـد وفتى عبـد الأكبـر
لـم يزدْنـا زيـادةً غيرَ تبديل (٣) الأَسْطُرِ
وسوى اسمـه الـذي نصفُ مجموعـه خري

باب جمع التكسير

قال أبو حيان : « ومن غريب ما وقع من فَعْلَة (٤) معتل اللام وجُمع على فُعَل ولم يذكره النحويون وإنّما وجدته أنا (٤) في أشعار العرب قولهـم : شَهْوَة وشُهَى ، قالت امرأة من بني نصر بن معاوية (٥) .

فلـولا الشُّهَى واللهِ كنْتُ جَدِيرةً
بأنْ أترُكَ اللّذّاتِ في كلِّ مَشْهَدِ

---

(١) « عندهم » ليست في م .

(٢) د : « مختصر » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) م : « تكثير » .

(٤) « فعلة » « أنا » ليستا في ف .

(٥) أنشد صاحب التاج (شهى) البيت الأول ونقل كلام أبي حيان عليه ، وزاد قائلاً : « قلت : وهم جمع نادر ، ونظيره : صهوة وصها » ا هـ . ولم يتعرض صاحب جمهرة اللغة والصحاح واللسان إلى هذا التركيب .

وحَقٌّ لعَمْري أنَّه غايةُ الرَّدى
وليس شَهًى لـذَّاتِنا بمُخَلَّدِ

باب التصغير

قال ابن مكتوم في تذكرته : « نقلت من خطِّ أبي الحسين أحمد ابن محمد بن أحمد بن صدقة التنوخي المعروف بالخلب (١) تلميذ ابن خالويه ممَّا نقله عنه : قال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللَّتَيَّا إلاَّ الأخفش ، فإنَّه أجاز اللُّتَيَّا بالضم » (٢) ٠

باب النسب

قال أبو حيان : « لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : نَمِر ودُئِل وإبِل عند النسب إلاَّ ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أنَّ ذلك على جهة الجواز وأنَّه يجوز فيه الوجهان » (٣)

قال أبو حيان : « ذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سَعْدان [هـ : ١٤] إلى أنَّ كَلاَّ بمنزلة سوف ، وهذا

---

(١) ضبطت في ف بكسر الخاء وسكون اللام ، ورجلٌ خِلْبُ نساء : يحبهنَّ للمحديث والفجور والخِلْبُ : حجاب القلب ٠ اللسان (خلب) ٠

(٢) حكى ابن يعيش في شرح المفصل : ٥/١٤٠ والرضي في شرح الشافية : ١/٢٨٨ المذهب القائل بضم اللام في تصغير اللَّذيَّا واللَّتيَّا ولم ينسباه إلى أحد ٠

(٣) نقل السيوطي كلام أبي حيان الوارد هنا في لهمع : ٢/١٩٧ ٠

مذهب غريب » (١) .

انتهى التَّبْر الذائب في الأفراد والغرائب ، وصَلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفن السابع من الأشباه والنظائر وهو (٢) فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات للحافظ السيوطي تغمده الله برحمته (٣) .

---

(١) قال أبو بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء : ١/٤٢١ـ٤٢٢: « وقوله تعالى : كلاّ بل لا تكرمون اليتيم [الفجر ١٧] قال الفراء : كلاّ بمنزلة سوف لأنها صلة وهي حرف ردّ . فكأنّها نعم ولا في الاكتفاء ، قال : وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقفْ عليها كقولك : كلا ورب الكعبة ، لا تقف على كلاّ لأنّها بمنزلة قولك أي ورب الكعبة، قال الله تعالى : « كلاّ والقمر » [المدثر ٣٢] ، فالوقف على كلا قبيح لأنها صلة لليمين .... وكان أبو جعفر محمد بن سَعْدان يقول في كلاّ مثل قول الفراء » اهـ .

ونقل السيوطي كلام أبي حيان الوارد هنا بحروفه في الهمع : ٢/٧٥ .

(٢) من « انتهى » إلى « وهو » ليس في ل .

(٣) من « للحافظ » إلى « برحمته » ليس في ل وكتب مكانه : « آخر الفن السادس من الأشباه والنظائر » ، ومن « انتهى » إلى « برحمته » ليس في ف .

[هـ : ١٥] بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمد لله الذي جَلَّ عن المعارضة والمناظرة ، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّه محمد المبعوث بالحُجج الدَّامغة القاهرة .

هذا هو الفنُّ السابع من الأشباه والنظائر وهو (٢) فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات .

مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزُّنبوريَّة (٣)

قال أبو القاسم الزَّجَّاجي في أماليه : أخبرنا أبو الحسن علي ابن سليمان الأخفش النحوي ، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب [قال](٤) : حدثني سلمة قال : قال الفراء : قَدِم سيبويه على البرامكة ، فعزَم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوماً ، فلمَّا حضر تقدَّمْتُ والأحمر فدخلنا ، فإذا بمثال (٥) في

(١) بعدها في ف : « رب يسر وأعن واختم بخير » .

(٢) من البسملة إلى قوله « وهو » ليس في ل .

(٣) انظر أمالي الزجاجي : ٢٣٩ ومجالس العلماء : ٨ والانصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٢ ومعجم الأدباء : ١٦/١١٩ .

(٤) زيادة عن هـ والأمالي ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٥) مجالس العلماء : « تمثال » تصحيف ، والمثال : الفراش ، والتمثال : الصورة .

صدر المجلس فقعد عليه يحيى ومعه إلى جانب المثال (١) جعفر والفضل ومَنْ حضر بحضورهم ، وحضر سيبويه ، (فسأله الأحمر عن مسألة فأجابه (٢)) فقال له : أخطأْتَ ، ثم سأله عن ثانية فأجابه (٣) فقال له : أخطأتَ ، ثم سأله عن ثالثة فأجابه (٤) فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أَدَب ، قال الفراء (٥) : فأقبلت عليه فقلت : إنَّ في هذا الرجل حِدَّة (٦) وعَجَلة ، ولكنْ ما تقول فيمن قال : هؤلاء أَبُون ومررْتُ بأبين ؟ كيف تقول على (٧) مثال ذلك من وَأَيْتُ وأَوَيْتُ (٨) ؟ فقدَّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر (٩) ، فقدر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر (١٠) ، ثلاث مرات [د : ٢١٣] يجيب ولا

---

(١) مجالس العلماء : « التمثال » تحريف .

(٢) مكان ما وضع بين قوسين في ف ، ل ، م ، هـ ، الأمالي : « فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألة فأجاب فيها سيبويه » . وما أثبت عن د .

(٣) هـ : « فأجاب » . م : « فأجابه فيها » .

(٤) هـ : « فأجاب » .

(٥) « الفراء » ليست في مجالس العلماء .

(٦) مجالس العلماء : « حَدّاً » . قال في اللسان (حدد) : « والحِدَّة : ما يعتري الانسان من النَّزَق والغضب تقول : حَدَدْتُ على الرجل أَحِدُّ حِدَّةً وحَدّاً » ثم قال : الحَدُّ والحِدَّة سواء من الغضب » .

(٧) « على » ليست في الأمالي ومجالس العلماء .

(٨) د ، مجالس العلماء: « أو أويت » وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي.

(٩) بعدها في مجالس العلماء : « فيه » .

(١٠) بعدها في هـ والأمالي : « فقدر فأخطأ » .

يصيب ، فلمّا كثُر ذلك (١) قال : لستُ أُكَلِّمكما أو يحضرَ صاحبكما حتى أناظره ، فحضر الكسائي فأقبل على (٢) سيبويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ قال : [لا (٣)] بل تسألني (٤) أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت (٥) أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشدُّ لَسْعَةً من الزُّنبُور فإذا هو هي أو فإذا هو إيَّاها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ، فقال له الكسائي : لحَنت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو (٦) : خرجْتُ فإذا عبدُ اللهِ [هـ : ١٦] القائمُ والقائمَ (٧) ، فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب ، وقال له الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العرب (٨) ترفع ذلك (٩) كله وتنصبه ، فدفع سيبويه قوله ، فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلدَيْكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هـذه العرب ببابك ، قد اجتمعت (١٠) من كل أوب (١١) ، ووفدت

---

(١) بعدها في الأمالي : « عليه » .

(٢) ف : « عليه » . تحريف .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي .

(٤) كذا في د . وفي سائر النسخ والأمالي : « سلني » .

(٥) مجالس العلماء : « قد كنت » .

(٦) مجالس العلماء : « النوع » .

(٧) م ، الأمالي : « أو القائم » .

(٨) « العرب » ليست في ف ، ل ، م .

(٩) مجالس العلماء : « ترفع في ذلك » .

(١٠) مجالس العلماء : « جمعتهم » .

(١١) د : « أواب » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي . قال في ←

عليك من كل صُقْع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم المِصْرَيْن ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيُحْضَرون ويُسألون ، فقال يحيى وجعفر : قد أنصفْتُ ، وأمر (١) بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فَقْعَس وأبو زياد وأبو الجَرَّاح وأبو ثَرْوان (٢) ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع أَيُّها الرجل ! فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يحيى فقال : أصلح الله الوزير ، إنَّه قد وفد إليك (٣) من بلده مؤمِّلاً ، فإذا (٤) رأيت أن لا تردَّه خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصيَّر وجهه إلى فارس وأقام هناك ولم يعد (٥) إلى البصرة .

قال السخاوي في سفر السعادة : « قال لي شيخنا أبو اليُمْن الكِندي : إنَّ سيبويه إنَّما قال ذلك لأَنَّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة » . قال السخاوي : « لم أسمع في هذه المسألة أحسن من قول الكندي ولا أبلغ » .

اللسان (أوب) : وجاؤوا من كل أَوْبٍ أي من كل طريق ووجه وناحية » أ هـ .

(١) هـ ، الأمالي : « فأمر » .

(٢) انظر تراجم هؤلاء في فهرست ابن النديم : ٧٦ وإنباه الرواة : ٤/٩٩ ، ٤/١١٤ ـ ١١٥ .

(٣) مجالس العلماء : « عليك » .

(٤) كذا في د وفي سائر النسخ والأمالي : « فإن » .

(٥) مجالس العلماء : « فأقام هناك حتى مات ولم يعد » .

مجلس الخليل مع سيبويه (١)

ذكره أبو حيان في تذكرته، وأظنه أخذه من كتاب غرائب مجالس النحويين الآتي ذكره، قال: « سئل الخليل بن أحمد عن قول الله عز وجل: « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا (٢)، فقال: هذا على الحكاية، كأنّه قال: ثم لَنَنْزِعَنَّ من كل شيعة الذي (٣) يقال [له (٤)] هو أشدُّ عِتِيًّا، فقال سيبويه: هذا غلط، وألزمه أَنْ يجيز: لَأَضْرِبَنَّ الفاسقُ الخبيثُ بالرفع على تقدير: لَأَضْرِبَنَّ (٥) الذي يقال له هو الفاسقُ الخبيثُ (٦)، وهذا لا يجيزه أحد (٧).

وقال يونس بن حبيب: الفعل ملغى وأَيٌّ مرفوع بالابتداء، وأَشَدُّ خبره كما يقال (٨) [هـ : ١٧] قد علمْتُ أَيُّهم عندك.

---

(١) مجالس العلماء: ٣٠١.

(٢) مريم: ١٩/٦٩.

(٣) مجالس العلماء « الذين » تحريف.

(٤) زيادة ليستقيم السياق وليست في د وسائر النسخ ومجالس العلماء، وانظر ما سيأتي، وجاء بعد كلمة « يقال » في هـ ومجالس العلماء: « أيهم ».

(٥) « لأضربنّ » ليست في ف، ل.

(٦) جاء بعدها في مجالس العلماء « بالرفع ».

(٧) انظر الكتاب: ٢/٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٨) هـ: « قلت » تحريف.

قال سيبويه : وهذا أيضاً غلط ، لأنه لا يجوز أَنْ يُلغى إلاّ أفعال (١) الشك واليقين ، نحو : ظننت وعلمت وبابهما (٢) .

وقال الفراء (٣) : « ثمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ » أي لَنَنْزِعَنَّ بالنداء ، فننادي أَيُّهم أَشَدُّ على الرَّحمن عِتِيّاً ، وله فيه قول آخر وهو أَنَّه قال : يجوز (٤) أَنْ يكون الفعل واقعاً على موضع مِنْ كما تقول : أَصبْتُ مِنْ كلِّ طعامٍ ونِلْتُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ ، ثم تقدر : ننظر أَيُّهم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيّاً ، وله فيه قول ثالث ، قال : يجوز أَنْ يكون معناه : ثم لَنَنْزِعَنَّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أَيُّهم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيّاً ، فتكون أيّ في صلة التشايع .

قال : وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه والقول الآخر (٥) من أقوال (٦) الفراء ، ففي الآية ستة أقوال ، ثلاثة للبصريين وثلاثة للكوفيين .

قال سيبويه : أيُّهم ههنا (٧) بتأويل الذي ، وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ، ولكنه بني (٨) على الضم ، لأَنه وُصل

---

(١) كذا في هـ ومجالس العلماء . وفي د وسائر النسخ : «إلا فعال» تحريف.

(٢) بعدها في مجالس العلماء : « وهو كما قال » .

(٣) انظر معاني القرآن : ١/٤٧ ـ ٤٨ .

(٤) م لا يجوز ، تحريف .

(٥) مجالس العلماء : « الأخير » .

(٦) مجالس العلماء : « قول » تحريف .

(٧) ف ، ل : « هنا » .

(٨) مجالس العلماء : « يبنى » .

[بغير ما وصل] (١) به الذي وأخواته ، لأنه وصل باسم واحد ، ولو (٢) وصل بجملة لأُعرب ، فأشَدُّ خبر ابتداء (٣) مضمر تقديره : هو أشد وعِتِيّاً منصوب على التمييز ، ولو (٢) أظهر المبتدأ لنصب (٤) أيّ ، فقيل : لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيَّهم هو أشدّ .

مجلس أبي إسحاق الزَّجَّاج مع جماعته (٥)

ذكره أبو حيان في تذكرته ، وهو في كتاب المجالس المشار إليه ، وأظنه تأليف تلميذه أبي القاسم الزَّجَّاجي ، فإنّه قال فيه : قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه : كيف تَصغِّرون المُهْوَأَنَّ (٦) في قول رؤبة (٧) :

قدْ طَرَقَتْ سلمى بليلٍ هاجعا

يَطْوي إلَيْها مُهْوَأَنّاً واسعا

فأرَّقَتْ بالحُلْمِ وَلَعاً والِعَا

(١) زيادة عن مجالس العلماء . وانظر سيبويه : ٢/٤٠٠

(٢) مجالس العلماء : « فلو » .

(٣) م : « مبتدأ » .

(٤) مجالس العلماء : « لنصبت » .

(٥) مجالس العلماء : ٢٩٦ ، وفيه : « مع جماعة » .

(٦) ف ، ل ، مجالس العلماء : « من » .

(٧) الأبيات في ديوانه : ٩٦ .

قال : المُهْوَأَنُّ : الواسع من الأرض البعيد (١) ، والوَلْعُ : الكذب ، فخضنا في تصغيره (٢) فلم يرض ما جئنا به ، فقال : الوجه أن يقال : مُهَيِّن (٣) ، وقياس ذلك أنَّ الاسم على ستة أحرف ، وكلّ اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدّ ولين [هـ : ١٨] فقياسه أن يُرَدَّ إلى أربعة أحرف في التصغير ، كما قالوا في سفرجل : سُفَيْرِج وفي فرزدق : فُرَيْزِد ، وكذلك ما أشبهه ، فوقعت ياء التصغير في مُهْوَأَنّ ثالثة ساكنة وبعدها واو فوجب قلب الواو ياءً وإدغام الأولى فيها ، فصارت بعد الهاء ياء شديدة وبعدها ثلاثة أحرف همزة ونونان ، فلو حذفت النون بطَل معنى الاسم واختلّ ، فحذفت الهمزة وإحدى النونين ، فقلت : مُهَيِّن كما ترى ، وإن شئت مُهَيْوِن ، فأظهرت الواو لأنها متحركة في الاسم قبل التصغير ، وتقول في جمعه مَهَاوِن ، قال : والقياس عندي فيه أن يقال : هُوَيِّن كما قيل (٤) في تصغير مُقْشَعِرّ : قُشَيْعِر ، وفي مُطْمَئِنّ : طُمَيْئِن . هذا هو القياس (٥) .

---

(١) قال في القاموس (هان) : « والمُهْوَئِنُّ وتفتح الهمزة : المكان البعيد أو الوهدة ، واهْوَأَنَّت المفازة : اطمأَنَّت في سَعَة » . وفي اللسان (هون) : « والمُهْوَئِنُّ : الوطيء من الأرض وجمعه مُهْوَئِنَّات » اهـ .

(٢) مجالس العلماء : « والولع : الكذب ، ومنه قول الآخر : وهُنَّ من الاخلاف والوَلَعان فخضنا في تصغيره » .

(٣) بعدها في مجالس العلماء : « فاعلم » .

(٤) « قيل » ليست في ل .

(٥) بعدها في مجالس العلماء : « فاعلم ذلك » .

مناظرة بين الكسائي واليزيدي (١)

قال غازي بن محمد بن علي بن أحمد بن الحسن (٢) الأسدي الواسطي في كتابه برق الشهـاب ما نصّه : نقلت من خط عُبيد الله ابن العباس بن الفرات ما نسخته : أخبرني عمي أبو الحسن محمد ابن العباس بن الفرات قال : أخبرني أبو العباس بن أحمد بن الفرات قـال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قـال : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي عمي (٣) يحدّث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه عمي (٤) قال : حدثني أبي محمد ابن أبي محمد قال : كنّا مع المهديّ قبل أن يُستَخْلَف بأربعـة أشهر ، وكان الكسائي معنا ، فذكره المهدي العربية وعنده شيبة بن الوليد العبسي ، فقال المهدي : يبعث إلى اليزيدي والكسائي ، وأنا يومئذٍ مـع يزيد بن المنصور خال المهـدي ، والكسائي مع الحسن الحاجب ، فجاءنا الرسول فجئت أنا وإذا الكسائي عـلى الباب قـد سبقني، فقال لي(٥) : يا أبا محمد أعوذ بالله من شرّك ، قال : فقلت له : والله لا تُؤْتَى من قِبَلي حتى (٦) أُوتَى من قِبَلك ، قـال : فلمّا

---

(١) انظر أمالي الزجاجي : ٥٩ ـ ٦٢ ومجالس العلماء : ٢٨٨ والأغاني : ٢٠/١٨٨ ـ ١٩١ (دار الثقافة) ·

(٢) ل ، هـ : « الحسين » تحريف ·

(٣) م ، هـ : « عمن » تحريف ·

(٤) م : « وعمن » تحريف وفي ف ، هـ : « وعمي » ·

(٥) « لي » ليست في ل ·

(٦) الأمالي ومجالس العلماء : « أو » ·

دخلت (١) عليه أقبل عليّ فقال : كيف نسبوا إلى البحرَيْن فقالوا : بَحْرانيّ ونسبوا إلى الحِصْنَيْن(٢) فقالوا : حِصْنِي ولم يقولوا : حِصْنَانيّ كما قالوا : بَحْرانيّ ؟ قال : قلت : أصلح الله الأمير ، إنّهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا : بَحْرِيّ لم يُعرف إلى البحرين نسبوه أم إلى البحر ؟ ولمّا جاؤوا إلى الحِصْنَيْن لم يكن موضع آخر يُنْسب إليه غير الحِصْنَيْن [هـ : ١٩] فقالوا : حِصْنيّ . [د : ٢١٤] .

قال أبو محمد : فسمعت الكسائي يقول لعمر بن(٣) بَزِيع : لو سألني الأمير(٤) لأخبرته فيها بعلة هي أحسن من هذه، فقال أبو محمد : فقلت : أصلح الله الأمير ، إنّ هذا يزعم أنّك لو سألته لأجاب أحسن (٥) ممّا أجبت به ، قال : فقد سألته ، فقال الكسائي : إنّهم لمّا نسبوا إلى الحِصْنين كانت فيه نونان فقالوا : حِصْنيّ اجتزاءً بإحدى النونين من الأخرى ، ولم يكن في البحرين إلاّ نون واحدة فقالوا : بحرانيّ ، فقلت : أصلح الله الأمير ، كيف ينسب رجلاً (٦)

---

(١) ل ، هـ : « دخلنا » .

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : ٢/٣٧٥ : « الحِصْنان تثنية حصن وهو موضع بعينه » .

(٣) د ، م ، هـ ، الأمالي : « لعمرو » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، مجالس العلماء ، الأغاني ، وقد ذكره العسقلاني مع المسمين بعمر في لسان الميزان : ٤/٢٦٨ برقم : ٨١٧ .

(٤) بعدها في الأمالي : « عنهما » .

(٥) هـ والأغاني : « بأحسن » وفي الأمالي ومجالس العلماء : « بأحسن من جوابي » .

(٦) الأمالي ومجالس العلماء : « فكيف تنسب الى رجل من بني جنان » .

من بني ِجنَّان ؟ يلزمه أن يقول : ِجنِّيّ لأنَّ في ِجنَّان نونين ، فإن قال ذاك (١) فقد سَوَّى بينه وبين المنسوب إلى الجِن ، قال : فقال المهدي : فتناظرا (٢) ، فتناظرنا في مسائل حفظ قولي وقوله إلى أن قلت له : كيف تقول : « إنَّ من خَيْرِ القومِ [وأفضلهم] (٣) أو خيرهم بَتَّةً (٤) زيدٌ » ؟ قال : فأطال الفكر لا يجيب بشيء (٢) ، قلت : أعزَّ الله الأمير ، لأَنْ يجيب فيخطىء فيتعلم أحسنُ من هذه الإطالة ، قال : فقال : « إنَّ من خير القوم [وأفضلهم] (٣) أو خيرهم بتَّةً زيداً » ، قال : فقلت : أصلح الله الأمير ، ما رضي أن يلحَن حتى لحَن وأحال ، قال : فقال : كيف ؟ قال : قلت : لرفعه قبل أن يأتي لِإنَّ باسم ونصبه بعد رفعه،قال : فقال شيبة بن الوليد : أراد بأو ، بل [فرفع ، قال : فقلت : هذا معنى ، قال : فقال الكسائي : ما أردت غير ذلك ، قال : فقلت : فقد أخطأا جميعاً أيُّها الأمير ، لو أراد بأو بل] (٥) لرفع زيداً لأنه لا يكون : بل (٦) خيرهم زيداً .

قال (٧) : فقال له المهدي : يا كسائي لقد دخلت عليَّ مع

---

(١) ف ، ل : « ذلك » .

(٢) بعدهما في هـ : « قال » .

(٣) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٤) وردت هذه الكلمة في جميع مواضعها في الأغاني : « نِيَّةً » تصحيف .

(٥) زيادة عن هـ والأغاني وليست في د وسائر النسخ .

(٦) « بل » ليست في ل .

(٧) « قال » ليست في ف .

مسلمة (١) النحوي وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم ، قال : ثم قال : هذان عالمان ، ولا يقضي بينهما إلاّ أعرابيّ فصيح تُلْقى عليه المسائل التي اختلفا فيها فيجيب ، قال : فبعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب ، قال أبو محمد : فإلى أن يأتي الأعرابي أطْرقت ، وكان المهدي محبّاً لأخواله ومنصور بن يزيد حاضر ، فقلت [هـ : ٢٠] أصلح الله الأمير ، كيف يُنْشَد هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة ؟

يا أيّهـا السّائِلي لِأُخْبِرَهُ
عَمَّنْ بصنعاءَ مِنْ ذَوِي الحَسَبِ

حِمْيَرُ ساداتُها تُقِرُّ لها
بالفَضْلِ طُرّاً جَحَاجِح (٢) العَرَبِ

فإنَّ مِنْ خَيْرِهِم وأكرمهم (٣)
أو خَيرهم بَتَّةً أبو كَرِبِ

فقال المهدي : كيف تنشد أنت ؟ قال : فقلت : أو خيرَهم بَتَّةً

(١) في الأغاني : « سلمة » تحريف . ومسلمة هو ابن عبد الله بن سعد بن محارب الفهري النحوي ، أخذ عن خاله عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى سنة ١١٧ هـ وقيل : ١٢٧ هـ ، وصار آخر عمره مؤدباً لجعفر بن أبي جعفر المنصور ، وترجمته في طبقات الزبيدي : ٤٥ وبغية الوعاة : ٢/٢٨٧ . وسلمة المذكور في الأغاني هو سلمة بن عاصم النحوي أخذ عن الفراء ، ترجمته في نزهة الألباء : ١٤٦ .

(٢) ف ، ل ، هـ : « جماجم » وجماجم العرب : رؤساؤهم .

(٣) الأمالي ومجالس العلماء : « وأفضلهم » .

أبو كرب علــى معنى إعادة إنّ (١) ، قال : فقال الكسائي : هو قالها الساعة ، أصلح الله الأمير ، قال : فتبسم المهدي وقال : إنك لتجيد (٢) له وما تدري ، قال : ثم اطّلع (٣) الأعرابي الذي بُعث إليه ، فأُلقيت عليه المسائل وكانت ست مسائل فأجاب فيها بقولي ، فاستفزعني (٤) السرور حتى ضربت بقَلَنْسُوَتي الأرض (٥) وقلت : أنا أبو محمد ، قال : فقال شيبة بن الوليــد : يتكَنّى باسمك أيّها الأمير ! فقــال المهدي : والله ما أراد بذلك مكروهاً ، ولكنّه فعل ما فعل بالظفر ، ولقد (٦) لعمري ظفِر ، قال : فقلت : إنّ الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله وأنطق (٧) غيرك بما هو أهله ، قــال : فلمّا خرجنا قال لي شيبة : تُخطّئني بين يدي الأمــير ! أَمَا لتعْلَمَنّ ، قال : فقلت : قد سمعت ما قلت وأرجو أن تجد غِبّها ، قال : ثم لم (٨) أُصبح حتى كتبت رِقاعاً عدّة ، فلم أَدَع ديواناً إلاّ دَسَّيْتُ إليه رُقْعَةً فيها

(١) بعدها في الأغاني : « كأنه قال : أو إن خيرهم نيّةً أبو كرب » وقع تصحيف في « بَتّةً » .

(٢) هـ : « لتجيب » تحريف ، الأغاني : « لتشهد » .

(٣) هـ : « فطلع » ، الأغاني : « طلع » .

(٤) د ، هـ : « فاستفرغني » ، الأغاني « فاستفزّني » ، وما أثبت عن ف ل ، م .

(٥) م : « بقلنسوتي في الأرض » .

(٦) هـ ، الأغاني : « وقد »

(٧) هـ : « وانطلق » .

(٨) « لم » ليس في ل .

(٩) ف ، ل ، هـ : « دسّست » ، انظر شرح المفصل : ١٠/٢٤ ـ ٢٥ .

أبيـات قلتهـا فيه ، وأصبـح الناس ينشدونهـا وهي (١) :

عِشْ بِجَـدٍّ ولا يضـرُّك نَوْكٌ
إنَّمـا عَيْشُ مَنْ تَرى بالجُـدودِ
عِشْ بِجَدٍّ وكُنْ هَبَنَّقَةَ (٢) القَيْ
سيَّ نَوْكاً (٣) أو شيبة بن الوليـدِ
شبتَ يا شيبَ يا جُدَيَّ بني القَعْـ
ـقاعِ (٤) ما أنت بالحليم الرَّشيدِ
لا ولا فيك خَلَّةٌ من خِـلال (٥) الـ
ـخير أَحْرَزْتَها بحَزْمٍ (٦) وجُـودِ
غـيرَ ما أتَّك المجيـدُ لِتَقْطيـ
ـعِ غِناءٍ وضَرْبِ (٨) دُفٍّ وَعُودِ

(١) من « فقال المهدي » الى « وهي » ليس في الأمالي ومجالس العلماء . وانظر عيون الأخبار : ١/٢٤٢ .

(٢) هو يزيد بن ثَرْوان أحد بني قيس بن ثعلبة . انظر الاشتقاق : ٣٥٧، البيان والتبيين ٢/٢٤٣ .

(٣) مجالس العلماء ، الأمالي : « جَهْلاً » .

(٤) مجالس العلماء ، الأمالي : « شَيْبَ ياهَنَيَّ بني القعقاع » الأغاني : « شيبُ ياشيب ... » .

(٥) مجالس العلماء ، الأمالي : « حضلة من حضال » .

(٦) مجالس العلماء ، الأمالي : « بحلم » ، الأغاني :« لحزم » .

(٧) مجالس العلماء ، الأمالي : « لتحبير » وتحبير الخط والغناء : تحسينه .

(٨) مجالس العلماء : « لضرب » تحريف ، الأمالي : « بضرب » .

فعلى ذا وذاك يحتمل (٩) الدّهـ

ـر مُجيداً له (١٠) وغيرَ مجيدِ

أخرج هذه القصة أبو القاسم الزجاجي في أماليه من طريق أبي [هـ : ٢١] عبد الله اليزيدي عن عمه (١) الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ، فذكر القصة ، وفيها : فقال المهدي : قد اختلفتما وأنتما عالمان ، فمن ذا يفصل بينكما ؟ قلت : فصحاء العرب المطبوعون .

قال الزجاجي : المسألة مبنيَّة على الفساد للمغالطة ، فأمَّا جواب الكسائي فغير مرضيٍّ عند أحد ، وجواب اليزيدي غير جائز أيضاً (٢) عندنا ، لأنَّه أضمر إنَّ وأعملها (٣) ، وليس من قوَّتها أن تُضمر [فتعمل] (٤) ، فأمَّا تكريرها فجائز قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام (٧) ، والصواب عندنا في المسألة أن يقال : إنَّ مِن خيرِ القومِ

---

(١) مجالس العلماء : « نحتمل » ، الأمالي : « تحتمل » .

(٢) مجالس العلماء ، الأمالي : « به » .

(٣) جاءت في د وسائر النسخ : « أبي » تحريف وما أثبت عن الأمالي ، فقد ذكر الزجاجي طريق هذه المسألة في الأمالي : ٥٩ ، كما يلي : « أخبرنا أبو عبد الله اليزيدي قال : أخبرني عمي الفضلُ بن محمد عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال : ... » .

(٤) « أيضاً » ليست في الأمالي .

(٥) مجالس العلماء : « وعملها » تحريف .

(٦) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء وهـ ، وليست في د وسائر النسخ .

(٧) تجاوز السيوطي هنا قدر أربعة أسطر من الأمالي ومجالس العلماء .

وأفضلِهم(١)[أو] خيرُهم البَتَّةَ زيدٌ،فتضمر اسم إنّ فيها وتستأنف ما بعدها ، وذكر سيبويه (٢) أنّ البتّة مصدر لا (٣) تستعمله العرب إلاّ بالألف واللام ، وأنّ حذفهما (٤) خطأ . انتهى .

مجلس بين ثعلب والمبرد (٥)

قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين : قال أبو عمر الزاهد : قال [لي] (٦) ثعلب : دخلت يوماً على (٧) محمد بن عبد الله بن طاهر ، وعنده أبو العباس محمد بن يزيد وجماعة من أسنانه (٨)

---

(١) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء و هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) انظر الكتاب : ١/٣٧٩ ، وقد أجاز الفراء تنكيره . قال في اللسان (بتت) : « مذهب سيبويه وأصحابه أن البتة لا تكون إلا معرفة لا غير ، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده وهو كوفي » .

(٣) مجالس العلماء ، الأمالي : « لم » .

(٤) مجالس العلماء : «حذفهما منها خطأ» ، الأمالي : «حذفهما منه خطأ» .

(٥) انظر طبقات النحويين : ١٤٥ ومجالس العلماء : ١٠٩ وإنباه الرواة : ١/١٤٥ ، ومعجم الأدباء : ٥/١١١ وشواهد الشافية : ١٥٩ ـ ١٦٠ وشرح أبيات المغني البغدادي : ٤/٢١٥ .

(٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٧) الطبقات : « الى » .

(٨) مجالس العلماء : « أسبابه » تصحيف ، معجم الأدباء : « أصحابه » ، طبقات النحويين : « أشباهه » قال في اللسان (سنن) : « وفي حديث عثمان : جاوزت أسنان أهل بيتي أي أعمارهم ، يقال : فلان سِنُّ فلان إذا كان مثله في السنّ » اهـ .

وكتّابه (١) ، فلمّا قعدت قال لي محمد بن عبد الله : ما تقول في بيت امرىء القيس (٢) :

لَـهُ مَتْنَتَـانِ خَظَاتَا كَمَـا
أَكَبَّ عَـلى ساعِدَيْه النَّمِرْ

قال : فقلت : الغريب أنّه يقال : خَظَا بَظَا (٣) إذا كان صُلباً مكتنزاً ، ووصف فرساً ، وقوله:«كما أكَبَّ على ساعِدَيْه النَّمِرْ» أي : في صلابة ساعدَي النمر إذا اعتمد على يديه (٤) ، والمتن : الطريقة الممتدة عن يمين الصُّلب وعن شماله (٥) ، وما فيه من العربية (٦) أنّه

(١) بعدها في مجالس العلماء ومعجم الأدباء : « وكان محمد بن عيسى وصفه له فلما ... » .

(٢) ديوانه : ١٦٤ والحيوان : ٢٧٣/١ والمعاني الكبير : ١٤٥ ومقاييس اللغة : ٢٩٥/٥ ، وجاء البيت بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي : ٨٠ والمخصص : ٨٠/٢ وشرح المفصل : ٢٨/٩ والمقرب : ١٨٦/٢ والممتع : ٥٢٥/٢ وشرح الشافية : ٢٣٠ والمغني : ٢١٥ والخزانة : ٣٥٦/٣ .

(٣) معجم الأدباء : « خظا يخظا » تحريف . قال في اللسان (خظا) : « خظا لحمه يَخْظُو خُظُوّاً وخَظِيَ خَظَاً : اكتنز ... والخاظي : المكتنز، وخَظا بَظا : مكتنز » اهـ .

(٤) كذا في هـ وشواهد الشافية ، وفي د وسائر النسخ وطبقات النحويين ومجالس العلماء : « يد » تحريف .

(٥) الطبقات ومجالس العلماء : «وشماله» .

(٦) هـ : « الغـريب » ، ووردت بلفـظ « العربية » في د وسائر النسخ والطبقات وإنباه الرواة وشرح أبيات المغني .

خظتا ، فلمَّا أنْ (١) تحركت التاء أعاد (٢) الألف من أجل الحركة والفتحة ، قال : فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال له (٣) : أعز الله الأمير ، إنَّما (٤) أراد في خظاتا الإضافة ، أضاف خظاتا إلى « كما » ، فقلت له : ما قال هذا أحد ، فقال محمد بن يزيد : بل (٥) سيبويه يقوله (٦) فقلت [هـ : ٢٢] لمحمد بن عبد الله : لا والله ، ما قال هذا سيبويه قطّ ، وهذا كتابه فليُحضر (٧) ، ثم قلت : وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه ؟ أيقال : « مررْتُ بالزَّيْدَيْن ظَريفَيْ عمرٍو » فيضاف نعت الشيء إلى غيره ؟ فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه : لا والله ما يقال هذا ، ونظر إلى محمد بن يزيد ، فأمسك ولم يقل شيئاً ، وقمت وتَقَضَّى (٨) المجلس .

قال الزبيدي : القول ما قال المبرِّد ، وإنَّما سكت لِمَا رأى من بَلَه القوم وقلَّة معرفتهم ، وقوله : « مررْتُ بالزَّيْدَيْن ظَريفَيْ عمرٍو » جائز جدّاً . انتهى .

---

(١) « أن » ليست في الطبقات ومجالس العلماء .

(٢) ل : « عاد » تحريف .

(٣) مجالس العلماء : « فقال له محمد .. » .

(٤) « إنما » ليست في الطبقات .

(٥) ف ، ل ، هـ ، مجالس العلماء : « بلى » .

(٦) ف : « قوله » تحريف ، ل : « صوبه » .

(٧) الطبقات : « فيحضر » .

(٨) الطبقات : « ونهض » . مجالس العلماء : « وقمنا وتملَّص » .

مناظرة بين أبي حاتم والتَّوَّزيّ (١)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو جعفر أحمد (٢) بن عبد الله ابن مسلم بن قتيبة عن أبي حاتم ، قال : كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة وعنده التَّوَّزيّ ، فقال [لي] (٣) التَّوَّزيّ : ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث يا أبا حاتم ؟ قلت : قد جمعت منه شيئاً ، قال : فما تقول في الفِرْدَوْس ؟ قلت : هو مذكر ، قال : فإنَّ الله تعالى قال : « الَّذِينَ يَرِثُونَ الفِرْدَوْسَ هُمْ فيها خالدون »(٤) ، قلت : ذهب إلى معنى الجَنَّة فأنَّثه كما قال تعالى : « مَنْ جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالها » (٥) فأنَّث ، والمِثْل مذكر لأنه ذهب إلى معنى الحسنات وكما قال عمر بن أبي ربيعة (٦) :

(١) أمالي الزجاجي : ١١٧ ــ ١١٨ ، مجالس العلماء : ٥٠ ، والمجلس ناقص في الأخير .

(٢) « أحمد » ليست في ل .

(٣) زيادة عن الأمالي ، وليست في د وسائر النسخ .

(٤) المؤمنون : ٢٣/١١ .

(٥) الأنعام : ٦/١٦٠ .

(٦) ديوانه : ٩٥ وسيبويه : ٣/٥٦٦ والكامل : ٢/٢٤٨ ، ٢/٢٥١ ، والخصائص : ٢/٤١٧ والانصاف : ٧٧٠ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٢٧١ والمقاصد للعيني : ٤/٤٨٣ ، والخزانة : ٣/٣١٢ والبيت بلا نسبة في عيون الأخبار : ٢/١٥٨ والمقتضب : ٢/١٤٨ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٦٧ والمقرب : ١/٣٠٧ والأشموني : ٤/٦٢ . والمِجَنّ : التُرس والكاعب : التي نهد ثديها والمعصر : التي بلغت عصر شبابها وأدركت .

فكانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كنْتُ أتَّقي

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ ومُعْصِرُ[د:٢١٤]

فأنّث ، والشخص مذكر ، لأنّه ذهب إلى [معنى] (١) النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، وكما (٢) قال الآخر (٣) :

وإنّ كِلاباً هـذه عَشْـرُ أَبْطُنٍ

وأنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قبائِلِها العَشْرُ

فأنّث ، والبطن مذكر لأنّه ذهب إلى القبيلة ، فقال لي : يا غافل ، الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى ، قلت (٤) : يا نائم ، هذه (٥) حُجَّتي لأنّ الأعلى من صفات الذُّكْران (٦) لأنه أفعـل ، ولو كان مؤنثاً لقال العليا ، كما قال(٧): الأكبر والكبرى والأصْغَر والصُّغرى ، فسكت خجلاً [هـ : ٢٣] .

(١) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٢) هـ والأمالي : « كما » .

(٣) أنشد سيبويه : ٣/٥٦٥ البيت وقال في نسبته : « وهو رجل من بني كلاب » ونسبه الزجاجي حين أجاب على المسائل التي سأله عنها أبو بكر الشيباني الى الأعور بن البراء الكلابي انظر ص ٦٥ من هـذا الجزء ، وقال العيني في المقاصد : ٤/٤٨٤ : « قائله : رجل من بني كلاب يسمى النواح » ، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن : ١/١٢٦ وعيون الأخبار : ٢/١٥٨ والمقتضب : ٢/١٤٨ والكامل : ٢/٢٥٠ والخصـائص : ٢/٤١٧ والمخصص : ١٧/١١٧ والانصـاف : ٧٦٩ واللسان (بطن) والهمع : ٢/١٤٨ والخزانة : ٣/٣١٢ .

(٤) الأمالي : « فقلت » .

(٥) الأمالي : « هذا » .

(٦) د : « المذكران » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٧) الأمالي : « تقول » وهو الأشبه بالصواب .

مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي (١)

قال الزجاجي أيضاً : قال الأخفش : أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال : دخلت على سعيد بن سَلْم وعنده الأصمعي ينشده قصيدة للعجاج (٢) حتى انتهى إلى قوله (٣) :

فإن تَبَدَّلْتُ بآدِي آدا ... لم يَكُ يَنْآدُ فأمسَى انْآدَا

فقد أُراني أَصِلُ القُعَّادا

فقال له : ما معنى القُعَّاد (٤) ؟ فقال : النساء ، قلت (٥) : هذا خطأ ، إنّما يقال : [في جمع النساء : قواعد (٦) ، قال الله عزَّ

(١) أمالي الزجاجي : ٥٨ ومجالس العلماء : ٢٧٤ .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « الحجاج » تحريف . وما أثبت عن هـ والأمالي ومجالس العلماء .

(٣) وردت الأبيات الثلاثة في ملحقات ديوان العجاج : ٢/٢٨٢ والخصائص : ٢/١٧٤ باختلاف في ترتيبها وروايتها ، وهي كما جاءت فيهما :

إمّا تَرَيْني أَصِلُ القُعّادا ... وأَتَّقي أَنْ أَنْهَضَ الارعادا

مِنْ أَنْ تَبَدَّلْتُ بآدي آدا ... لم يَكُ يَنْآدُ فأمسى انْآدا

وجاءت الأبيات الثلاثة منسوبة الى العجاج في شرح التصحيف والتحريف : ١٥٤ ، والأول والثاني منسوبان إليه في إصلاح المنطق : ٩٤ والمخصص : ١٥/٨١ ، والأول منها بهذه النسبة في مجاز القرآن : ١/٤٦ ، ٢/١٤٦ . والآد : القوة ، وانآد العود : انثنى .

(٤) مجالس العلماء : فسئل عن القعاد » .

(٥) الأمالي : « فقلت له » .

(٦) الأمالي : « القواعد » .

وجلّ (١) : « والقَوَاعِدُ مِنَ النِّساءِ » (٢)] (٣) ، ويقال في جمع الرجال : القُعَّاد ، كما يقال : راكب ورُكَّاب وضارب وضُرَّاب ، فانقطع ، قال : وكان سبيله أن يَحتجّ عليّ فيقول : قد يُحمل بعض الجمع (٤) على بعض ، فيحمل جمع المؤنث على المذكر وجمع المذكر على المؤنث عند الحاجة إلى ذلك ، كما قالوا (٥) في المذكر : هالك في الهوالك وفارس في الفوارس (٦) ، فجمع كما يجمع المؤنث (٧) ، وكما قال القَطَاميّ في المؤنث (٨) :

أَبْصارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مائِلَةٌ
وقَدْ أَراهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

---

(١) الأمالي : « كما قال عز وجل » .

(٢) النور : ٢٤/٦٠ .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي .

(٤) الأمالي : « الجموع » .

(٥) في د وسائر النسخ : « كما يجمع المؤنث قالوا ... » وعبارة « يجمع المؤنث » مقحمة وليست في الأمالي .

(٦) د ، ل ، م : « فوارس » وما أثبت عن م ، هـ ، الأمالي .

(٧) من « قالوا في المذكر » إلى « المؤنث » ليس في ف .

(٨) ديوان القطامي : ٧٩ والشعر والشعراء : ٧٢٤ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٥٤ والمقاصد للعيني : ٤/٥٢١ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٣٠٨ ومعاهد التنصيص : ٢/١٤٨ . وأنشد الأشموني :٤/١٣٣ البيت غير معزو .

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر (١)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو عبد الله اليزيدي يرفعه إلى عمّه [عن جَدّه] (٢) أبي محمد اليزيدي ، واسمه يحيى بن المبارك ، قال : كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء ، فجاءه عيسى بن عمر الثقفي فقال : يا أبا عمرو وما شيء (٣) بلغني عنك (٤) أنّك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنّك تجيز : ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ ، بالرفع ، فقال له أبو عمرو : هيهات نمتَ وأدلج الناس (٥) ، ثم قال (٦) لي أبو عمرو : تعال أنت يا يحيى (٧) وقال لخلف الأحمر : تعال أنت [هـ : ٢٤] يا خلف ، امضيا إلى أبي مَهْدِيّة فلَقِّناه الرفع فإنّه يأْبى ، وامضيا (٨) إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقّناه النصب فإنّه

---

(١) أمالي الزجاجي : ٢٤١ ومجالس العلماء : ١ وطبقات النحويين واللغويين : ٤٣ وأمالي القالي ٣/٣٩ وإنباه الرواة : ٤/١٣٠ .

(٢) زيادة عن الأمالي ، وليست في د وسائر النسخ .

(٣) م ، هـ ، الأمالي : « ما شيء » .

(٤) « عنك » ليست في الأمالي .

(٥) الأمالي ومجالس العلماء والطبقات وأمالي القالي والانباه : « نمت يا أبا عَمر وأدلج الناس ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع » إلاّ أن « يا أبا عمر » ليست في أمالي الزجاجي ومجالس العلماء .

(٦) إنباه الرواة : « قال اليزيدي : ثم قال ... » .

(٧) د ، ف ، ل ، م : « ياعمي » تحريف وما أثبت عن هـ وأمالي الزجاجي .

(٨) مجالس العلماء : « واذهبا » .

يأبى ، قال أبو محمد : فمضينا إلى أبي مَهْدِيَّة فوجدناه قائماً يصلّي ، فلمّا قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما ؟ فقلت له : جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتياه (١) ، فقلنا (٢) : كيف تقول : « ليس الطيّبُ إلاّ المسك » ؟ فقال : أتأمراني بالكذب على كِبَرَ (٣) سنّي ؟ فأين الزَّعْفَرَان (٤) وأين الجادِيّ وأين بَنَّةُ الإبل الصَّادرة ؟ فقال له خلف الأحمر: « ليس الشرابُ إلاّ العسل »، قال : فما تصنع سُودانُ هَجَرَ (٥) ؟ مالهم غير هذا التمر (٦) ، فلمّا رأيت ذلك قلت له : كيف تقول : « ليس مِلاكُ الأمْرِ إلاّ طاعةَ اللهِ [والعمل بها] (٧) ؟ فقال : هذا كلام (٨) لا دَخَلَ (٩) فيه ، ليس مِلاكُ الأمْرِ إلا طاعة الله والعمل بها (١٠) ،

---

(١) مجالس العلماء : « هاتيا » .

(٢) د : « فقلناه » تحريف ، مجالس العلماء : « فقلت له » وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي للزجاجي .

(٣) مجالس العلماء : « كبرة » . قال في اللسان (كبر) : « وقد علته كَبْرَة ومَكْبِرَة ومَكْبَر وعلاه الكبر إذا أسن » .

(٤) ف ، ل : « الزعفراني » تحريف .

(٥) مدينة ، وهي قاعدة البحرين ، انظر معجم البلدان : ٩٥٣/٤ .

(٦) مجالس العلماء : « ما لهم شراب إلا هذا التمر » .

(٧) زيادة عن أمالي الزجاجي ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ.

(٨) « لا » ليست في ف .

(٩) الدَّخل بالتحريك : العيب والغِشُّ والفساد .

(١٠) مجالس العلماء : «به » تحريف .

ونصب (١) ، فلقنّاه الرفـع فأبى فكتبنا ما سمعنا منه ، ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له : كيف تقول : « ليس الطِّيبُ إلاَّ المسكَ » ونصبنا ؟ فقال : « ليس الطِّيبُ إلاَّ المسكُ » ورفع ، وَجهَدْنا به أن ينصب فلم ينصب ، فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرحْ بعدُ ، فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه (٢) إلى أبي عمرو وقال : بهذا سُدْتَ الناس يا أبا عمرو .

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب (٣)

قال الزجاجي في أماليه : حضرت أبا إسحاق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربي بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دَسَّ إليه أبو موسى الحامض رجلاً غريباً بمسائل منهـا : كيف يجمع هَبَيَّ وهَبَيَّة جمع التكسير ؟ فقال أبو إسحاق : أقول: هَبَايَّ كما ترى ، فأُدغم ، وأصل الياء الأولى عندي السكون (٤) ، ولولا ذلك لأظهرتها ، فقـال له الرجل : فلمَ لا تصرفه إذا كان أصله عنـدك السكون كما تصرف حماراً ؟ فقال لأنَّ حماراً غير مُكَسَّر (٥) ، وإنَّما هو واحد ،

---

(١) الأمالي ومجالس العلماء : « فنصب » .

(٢) ف ، ل : « فرفعه » .

(٣) أمالي الزجاجي : ٢٤٣ ومجالس العلماء : ٣٠٧ .

(٤) بعدها في مجالس العلماء : « قولاً » .

(٥) د ، ف ، ل ، م : « مكسور » تحريف . وما أثبت عن هـ والأمالي ومجالس العلماء .

فلــــذلك صرفته ولم أصرف هبايّ [لأنه] (١) مُكسَّر ، قـــال : وما أنكرت من أن يكونوا أَعَلّوا العين في هــذا الباب وصححوا اللام ، فشبهوا [هـ : ٢٥] الياء ههنا التي هي لام (٢) بعين (٣) المعتل ، ثم أعلوا العين مثل : راية (٤) وغاية (٥) ؟ فقال : هذا مذهب وهو عندي جائز ، ثم قـــال له أبو إسحاق : أراك تسأل سؤال فَهِمٍ ، فكيف تصغر هَبَيّ ؟ فقال : أنا مستفهم ، والجواب منك أحسن ، فقــال أبو إسحاق : يقال في تصغير (٦) : هُبَيِّيٌ ، فتصحح الياء الثانية في الأصـــل ، وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعـــل ، وتأتي بياء التصغير ساكنة ، فلا يلزم حذف شيء ، والهَبَيّ والهَبَيَّةُ الصَّبِيّ والصَّبيَّة ، ثم قال له الرجل : كيف تبني من « قضيت » مثـــل : جَحْمَرِش (٧) ؟ وهي (٨) العجوز ، قال أبو إسحاق : أمّا على مذهب

(١) زيادة عن ف ، ل م ، هـ وليست في د ، و « لأنــه مكسر » ليست في الأمالي .

(٢) بعدها في الأمالي ومجالس العلماء : « الفعل » .

(٣) د ، ف ، ل ، م : « بغير » تحـريف ، ومـا أثبت عن هـ والأمـالي ومجالس العلماء .

(٤) هـ ، الأمالي : « رأيته » تحريف .

(٥) « وغاية » ليست في هـ والأمالي .

(٦) مجالس العلماء : « يقال في تصغير هبي هبيي » .

(٧) د ، ف ، ل ، م : « جمحرش » تحريف . وما أثبت عن هـ والأمـالي ومجالس العلماء .

(٨) مجالس العلماء : « وهو » تحريف .

المازني فيقال فيه : قَضْيَيٌ ، لأنّ اللام الأولى بمنزلة غير المعتل لسكون ما قبلها ، فأشبهت ياء ظَبْيٍ ، فكأنْ ليس في الكلام إلاّ ياءان ، فصححت (١) الأولى من الأُخْرَيَيْن (٢) وأعللت (٣) الأخيرة (٤) ، هذا مذهب أبي عثمان ، والأخفش يقول فيها : قَضْيَا ، قال : أحذف الأخيرة (٥) وأقلب الوسطى ألفاً لانفتاح ما قبلها ، فقال له الرجل : فكيف تقول منها من « قرأت » ؟ فقال أبو إسحاق (٦) : يقال : قَرْأَاءٌ ، مثل قرعاع (٧) ، وأصله : قَرْأَيٌ وزنه : قَرْعَيعٌ ، فاجتمعت ثلاث همزات ، فقلبت الوسطى منهنّ ياء لاجتماع الهمزات ، ثم قلبتها ألفاً لانفتاح ما قبلها ، فقال له : فما وزن كَيْنُونَة عندك ؟ قال (٨) : فَيْعَلُولَة ، وأصلها : كَيْوَنُونة ، ثم قلبت الواو ياء لسبق الياء لها (٩) ساكنة ، وأُدغمت الأولى في الثانية فصار كَيِّنونة ، ثم خفّفت فقيل : كَيْنونة كما قيل في ميِّت

---

(١) الأمالي ، هـ : « فصحت » .

(٢) ل : « الأخيرين » تحريف .

(٣) هـ ، الأمالي : « وأعلت » .

(٤) الأمالي ، مجالس العلماء : « الآخرة » .

(٥) هـ ، الأمالي ، مجالس العلماء : « الآخرة » .

(٦) الأمالي : « فقال له أبو إسحاق » .

(٧) الأمالي ، مجالس العلماء : « قرقاع » تحريف . يبدلون الهمز بالعين لأن النبر يصعب عليهم .

(٨) م ، مجالس العلماء : « فقال » .

(٩) كذا في الأمالي ومجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « لهما » تحريف

وهيِّن وطيِّب : ميْت وهيْن وطيْب ، قال ما الدليل على هذه الدعوى والفراء يزعم أنّها فَعْلولة (١) ؟ قال : الدليل على ذلك ثبات الياء ، لأنّه لو كان أصلاً لزمه الاعتلال ، لأنّه لا محالة من الكون ، فكان يجب أن يقال : كَوْنونة ، إنْ كان أصلها فَعْلولة بإسكان العين ، وإن كان أصلها فَعَلولة (٢) بتحريك العين فواجب أنْ يقال : كانونة ، فقال له الرجل : فما تقول في امرأة سمّيت : أَرْؤُس (٣) ثم خُففت الهمزة كيف تصغّرها ؟ فقال : أُرَيس ، ولا أزيد الهاء ، فقال له : ولِمَ وقد صار على ثلاثة أحرف ؟ ألست تقول في تصغير هند : هُنَيْدة ، وعين : عُيَيْنَة ؟ فقال الزجاج : هذا مخالف لذلك ، فإنّي ولو خفّفت الهمزة فإنها مقدّرة في الأصل [هـ : ٢٦] والتخفيف بعد التحقيق (٤) ، قال : فلِمَ لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت : سُمَيَّة ؟ أليس الأصل مقدراً ؟ فقال : هذا لا يشبه تصغير سماء ، لأنّ التخفيف في أَرْؤُس عارض والتحقيق فيه جائز ، وأنت في تحقير (٥) سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات ، وأنت لا تكره التحقيق في أرؤس ، فلو حققته صار على أربعة أحرف [د : ٢١٦]

(١) انظر الانصاف : ٧٩٩ .

(٢) من « بإسكان العين » الى « مغلولة » ليس في ل .

(٣) رأس كل شيء : أعلاه ، والجمع في القلّة أَرْؤُس وآراس على القلب . اللسان (رأس) .

(٤) المقصود تحقيق الهمزة .

(٥) مجالس العلماء : « تحقيق » تحريف .

وهو الأصل (١) وسماء الحذف لها لازم ، فصار كأنه على ثلاثة أحرف فلحقتها الهاء في التصغير .

قال أبو القاسم الزجاجي (١) : ونظير كَيْنونة (٢) في الوزن القَيْدُودَة ، وهي الطُّول ، والهَيْعُوعَة وهي مصدر هاع الرجل (٣) إذا جَبُن هَيْعُوعةً ، والطَّيْرُورة من الطَّيَران ، كل هذا أصله عند البصريين : فَيْعَلُولَة ، ثم لحقته ما ذكرت لك ، وكان في المجلس المَشُوق (٤) ، فأخذ بياضاً وكتب من وقته :

صَبْراً أبا إسحاق عن قُدرةٍ
فذُو النُّهى يَمْتَثِلُ الصَّبْرا
واعْجَبْ مِنَ الدَّهْرِ وأَوغادِه
فإنَّهم قد فَضَحُوا الدَّهْرا
لا ذنْبَ للدَّهْرِ ولكنَّهم
يَسْتَحْسِنون الغَدْرَ والمَكْرا
نُبِّئْتُ بالجامعِ كَلْباً لَهُم
يَنْبَحُ مِنْكَ الشَّمْسَ والبَدْرا (٥)

(١) «وهو الأصل» و « قال أبو القاسم الزجاجي » ليستا في مجالس العلماء.

(٢) مجالس العلماء : « الكينونة » .

(٣) « الرجل » ليست في الأمالي .

(٤) هو العباس المشوق ، قال أبو أحمد العسكري بعد أن أنشد أبياتاً له في المصون : ٨٠ : « وهذه الأبيات للعباس المشوق ، وسمِّي المشوق بقوله : « كأنَّ سماءه عين المشوق » .

(٥) ف : « في البدرا » تحريف .

والعِلْمَ والحِلْمَ ومَحْضَ الحِجَا
وشامِخَ الأَطْوادِ والبَحْرا

والدِّيمةَ الوَطْفاءَ في (١) سَحِّها
إذا الرُّبى أَضْحَتْ بها خُضْرا

فتِلْكَ أوصافُكَ بيْنَ الوَرَى
يا أبْيَنَ والتِّيهِ لك (٢) الكِبْرا

فَظَنَّ (٣) جَهْلاً والذي دسَّه
أَنْ يَلْمَسُوا العَيُّوق (٤) والغَفْرا (٥)

فأَرْسَلوا النَّزْرَ إلى غامِرٍ
وغَمْرُهُ (٦) يَسْتَوعِبُ النَّزْرا

فاللهَ أبا إسْحاقَ عَنْ خامِلٍ
ولا تَضِقْ منكَ بهِ صَدْرا (٧)

---

(١) مجالس العلماء : « من » تحريف .

(٢) هـ : « له » .

(٣) م ، هـ ، الأمالي : « يظن » .

(٤) د : « العيوف » : تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي ، ورجل عَيُوف : عائف أي : كاره ، والعَيُّوق : كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا .

(٥) هو منزل من منازل القمر ، ثلاثة أنجم صغار .

(٦) كذا في د ، وفي سائر النسخ والأمالي ومجالس العلماء : « وغمرنا » .

(٧) مجالس العلماء : « الصدرا » .

وعـن خُشَـارٍ (١) عُـرَرٍ (٢) في الـورى
خطيبهـم مـن فَمِـهِ يَخْـرا

قال أبو إسحاق بعقب (٣) هذا المجلس : سألني محمد بن يزيد المبرد يوماً فقال : كيف تقول في تصغير أُمَوِيّ ؟ فقلت له : أقول : أُمَيِّيٌّ (٤) ، فقال لي : لمَ طرحت ياء التصغير من أُمَوِيّ وأثبتها في هذا (٥)؟ فقلت: تلك لغيره، تلك للجنس وهذا له في نفسه [هـ : ٢٧] فلا يُطرح ما كان له (٦) في نفسه حملاً على ما كان للجنس ، فقال : أجدت يا أبا إسحاق .

مجلس ابن دريد مع رجل (٧)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرني بعض أصحابنا قال : حضرت

---

(١) الخُشَار : الرديء من كل شيء .

(٢) ل ، هـ : « غرر » تصحيف ، والعُرَر : جمع عُرَّة وهي القذر .

(٣) هـ ، الأمالي : « فعقب » تحريف .

(٤) قال سيبويه : ٣/٤٧٥ : « وإذا حقَّرت أُمَوِيّ قلت : أُمَيِّيٌّ كما قلت في عَدَوِيّ لأن أُمويّ ليس بناؤه بناء المحقَّر إنما بناؤه بناء فُعَلِيّ فإذا أردت أن تحقر الأموي لم يكن من ياء التصغير بدٌ كما أنّك لو حقَّرت الثقفيَّ لقلت : الثُّقَيْفِيّ فإنما أُمَوِيّ بمنزلة ثقفيّ أُخرج من بناء التحقير كما أخرج ثقيف الى فَعَلِيّ » ا هـ .

(٥) قال الرضي في شرح الشافية : ١/٢٣٦ : « وإنما لم تحذف شيئاً إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أُمويّ وقُصَوِيّ المنسوبين الى أميَّة وقُصَيّ ، لأن المنسوب فيمصغر فيالمنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف »

(٦) « له » ليست في مجالس العلماء .

(٧) أمالي الزجاجي : ٢٤٧ ومعجم الأدباء : ١٨/١٤٠ ، وعبارة « مجلس ابن دريد مع رجل » ليست في ف .

مجلس أبي بكر بن دريد وقد سأله بعض الناس عن معنى قول الشاعر :

هجرتك لا قِلًى منّي ولكنْ
رأيت بقاء ودِّك في الصدودِ

كهَجْرِ الحائماتِ الوِرْدَ لمّا
رأتْ أنّ المنيّةَ في الوُرُودِ

تَفيضُ نفوسُها ظَمَأً وتَخْشى
حِماماً فهْيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

قال : الحائم : الذي يدور حول الماء ولا يصل إليه ، يقال : حام يحوم حِياماً ، ومعنى الشعر أنّ الأيائل (١) تأكل الأفاعي في الصيف فتَتَحمّى وتَلْتَهِبُ لحرارتها فتطلب الماء ، فإذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله تتنسّمه لأنّها إنْ شربتْه في تلك الحال وصادف الماء السَّمّ الذي في أجوافها تلِفَت ، فلا تزال تدفع (٢) شرب الماء حتى يطول (٣) بها الزمان ، فيسكن فوران (٤) السّمّ ، ثم

(١) وردت في د وسائر النسخ : « الابل » ولعلها مصحفة عن « الأيِّل » ، قال الجاحظ في الحيوان : ٢٩/٧ : « والأيّل إذا أكل الحيّات فاعتراه العطش الشديد تراه كيف يدور حول الماء ويحجزه من الشرب منه علمه بأن ذلك عطبه » وقال في الحيوان : ١٦٦/٤ : « وتأكل الحيّاتِ العِقْبانُ والأيائلُ » . وما أثبت عن الأمالي ومعجم الأدباء .

(٢) الأمالي : « تدافع » .

(٣) « بها » ليست في ف والأمالي .

(٤) معجم الأدباء : « ثوران » .

تشربه فلا يضرها (١) ، فيقول هذا الشاعر : فأنا في تركي وِصَالك مع شدة حاجتي إليك (٢) إبقاء على وُدِّك بمنزلة هذه الحائمات التي تدع شرب الماء مع شدّة حاجتها إليه (٣) إبقاء على حياتها .

مجلس بكر بن حبيب السَّهْمي مع شبيب بن شيبة (٤)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو بكر بن شُقَيْر قال : أخبرني محمد بن القاسم بن خَلاَّد عن عبد الله (٥) بن بكر بن حبيب السَّهْمي عن أبيه قال : دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو أمير البصرة أُعَزِّيه عن طفل له مات ، فبينا أنا عنده دخل عليه شبيب ابن شيبة المِنْقَرِي ، فقال : أَبْشِر أيّها الأمير ، فإنّ الطّفل

---

(١) ل ، ف : « يضيرها » . قال في اللسان (ضير) : « ضارَه ضَيْراً : ضَرَّه .... يقال : ضارَني يضيرني ويضورني ضَوْراً ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها وقد حاضت في الحج : لا يضيرك أي لايضرك»اهـ.

(٢) الأمالي : « إليه » .

(٣) ل ، ف : « إليك » تحريف .

(٤) أمالي الزجاجي : ٢٤٨ والمصون في الأدب : ١٩٦ ومعم الأدباء : ٨٧/٧ والمزهر : ٣٥٤/٢ .

(٥) د وسائر النسخ : « عبيد الله » تحريف وما أثبت عن الأمالي . قال الزبيدي في طبقات النحويين : ٤٦ في ترجمة بكر بن حبيب السهمي « هو بكر بن حبيب والد عبد الله بن بكر المحدث» وانظر ترجمة عبد الله ابن بكر في تهذيب التهذيب : ١٦٢/٥ وبغية الوعاة : ٤٦٢/١ .

لايزال مُحْبَنْطِئاً (١) بباب الجنة ، يقول : لا أدخل حتى يدخل والداي (٢) ، فقلت : أبا المُعَمَّر دَعْ عنك الطاء والزم الظاء (٣) ، قال: أَوَلي تقول هذا وما بين لابَتَيْها أفصحُ منّي؟ فقلت [هـ : ٢٨] له : هذا خطأ ثانٍ ، ومن أين للبصرة لابة؟ إنّما البَصْرة : الحجارة البيض الرِّخْوة ، واللّابة : الحجارة السّود ، ويقال : لابَةٌ ولابٌ ، ولُوبَةٌ ولُوبٌ ، ونُوبَةٌ ونُوبٌ لمعنى واحد (٤) ، فكان كلّما انتعش انتكس .

وقال أبو بكر الزبيدي في طبقاته (٥) : حدّثنا محمد بن موسى أبن حماد حدّثني (٦) سلمان بن أبي شيخ الخزاعي (٧)

(١) الأمالي ، المصون ، المزهر : « محبنظئاً » . والمُحْبَنْطي : اللازق بالأرض والمُحْبَنْظي : الممتلىء غضباً . قال صاحب التاج(حبنط) : « المحبنظي أهمله الجوهري والصاغاني وهو كالمحبنطي بالطاء زنة ومعنى » .

(٢) ل : « والدي » .

(٣) الأمالي والمزهر : « دع عنك الظاء والزم الطاء » .

(٤) قال صاحب اللسان (لوب) : « واللاّبة واللّوبة : الحَرّة ، والجمع لابٌ ولُوبٌ ولاباتٌ وهي الحِرار . وقالوا : أَسْوَدُ لُوبِيٌّ نُوبِيٌّ منسوب الى اللّوبة والنُّوبة وهما الحَرّة ... قال الأصمعي: هي الأرض التي قد أَلْبَسَتْها حجارة سود وجمعها لاباتٌ ما بين الثلاث الى العشر فإذا كَثُرت فهي اللاّب واللّوب ... واللّوبة ما اشتد سواده وغلُظ ولا تكون اللّوبة إلاّ حجارة سوداً » .

(٥) طبقات الزبيدي : ١٣٥ .

(٦) الطبقات : « قال : حدثني » .

(٧) ل ، ف ، الطبقات « سليمان » .

حدّثنا (١) أبو سفيان الحميريّ قال : قال أبو عبيد الله كاتب المهدي : قرى عربيّة فَنوّنَ ، فقال شبيب بن شيبة : إنما هي (٢) قرى عربيّة غير منوّنة (٣) ، فقال أبو عبيــد الله (٤) لقتيبة النحوي الجُعْفيّ الكوفيّ ما تقول ؟ قال (٥) : إنْ كنت أردت القــرى التي بالحجاز يقال لها : قُرى عربيّة فإنها لا تنصرف ، وإن كنت أردتقرى من قرى السواد (٦) فهي تنصرف ، فقال :إنما أردت التي بالحجاز فقال : هو كما قال شبيب .

مجالس ذكرها (٧) صاحب الكتاب المسمى

« غرائب مجالس النحويين (٨) »

الزائدة عــلى تصنيف المصنفين » ولم أقف على اسم مصنفه ، وأظنه لأبي القاسم الزجاجي .

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان (٩)

حدثني غير واحد أَنَّ ابن كَيْسان سأل أبا العباس عن قوله عز وجل : « إنَّ الله يُمْسِكُ السَّموات والأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ ،

---

(١) الطبقات : « قال : حدثنا » .

(٢) كذا في الطبقات وفي د وسائر النسخ : « هو » تحريف .

(٣) كذا في هـ و الطبقات ، وفي د وسائر النسخ « منون » تحريف .

(٤) الطبقات : « أبو عبد الله » في الموضعين .

(٥) الطبقات : « فقال » .

(٦) ف : « السودان » تحريف .

(٧) هـ : « مجلس ذكره » تحريف .

(٨) ف : « اللغويين » .

(٩) مجالس العلماء : ٢٧٦

ولَئِنْ زالَتَا إنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ (١) »
وقوله : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمواتِ والأرْضَ
كانَتَا رَتْقاً ففتقناهما » (٢) فقال أبو العباس : بدؤوا بجمع
وباثنين (٣) ، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده ، فإنَّهم يَدَعُون
الجمع (٤) الأول ولا يلتفتون إليه ، وذلك أَنَّ الواحد يلي الفعل ،
فيجعلون لفظ فعل شريكه لفظ فعل الواحد ، فيجعلون تقدير لفظ
عدد الفعل على تقدير عدد (٥) الفردين المشترك بينهما احتياجاً (٦)
وغير احتياج ، كقوله : « إنَّ الله يمسك [هـ : ٢٩] السَّمواتِ
والأَرْضَ أَنْ تَزُولا ولَئِنْ زالَتا إنْ أمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ
مِنْ بَعْدِهِ » وقوله : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذين كفروا أَنَّ السَّموات
والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما » ، وقال رؤبة (٧) :

---

(١) فاطر : ٣٥/٤١ .

(٢) الأنبياء : ٢١/٣٠ .

(٣) مجالس العلماء : « بدؤوا بالجمع باثنين » هـ : بدؤوا الجمع باثنين » وكلاهما تحريف .

(٤) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ ومجالس العلماء : « الجميع » .

(٥) مجالس العلماء : « على تقدير لفظ عدد الفردين » .

(٦) ف : « احتياطاً » تحريف .

(٧) البيتان في ديوانه : ١٠٤ ومجاز القرآن : ١/٤٣ وأمالي ثعلب : ٣٧٥ والمحتسب : ٢/١٥٤ وأسرار البلاغة : ١٧٩ وديوان المعاني : ٢/١٣٠ والتنبيه للبكري : ٢٩ وشرح أبيات المغني للبغدادي : ٤/٢٥٣ والخزانة : ١/٤٢ ، وهما بلا نسبة في المخصص : ٥/٨٩ . والبَلَق بفتحتين والبُلْقَة بالضم مثله وهو سواد وبياض ، والتوليع : استطالة البلق . والبَهَق : بياض دون البرص .

فيهـــا خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وَبَلَقْ
كـــأَنَّه في الجِلْدِ تَوْليعُ البَهَقْ

فقلت له : ألا تقول : كأَنَّهــا (١) فتحمله عــلى الخطوط أو كأَنَّهما فتحمله على السَواد والبلَق ؟ فغضب وقال : كأَنَّ ذاك بها توليع البهق ، فذهب إلى المعنى والموضع ، فلذلك (٢) ذهبوا بذلك إلى السماء ، فأمَّا قوله : كأنه [فإنَّه] (٣) السواد ، والبَلَقُ (٤) هو التوليع ، فكأنه قال : كأن هذا التوليع توليع البهق ، وأمَّا السَّماء والأرض فالعرب تكتفي بالواحد من (٥) الجميع ، فإنْ شئت رددْته على المعنى وإن شئت على اللفظ .

وأما قوله : كأَنَّ ذاك فإنَّ ذاك لا يُكْنَى به إلاَّ عن جملة ، وكان هشام وأصحــاب الكسائي إذا اتفق الفعل والاســم كَنَيَا بذاك (٦) ، وإذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا ، فيقولون : ظننت ذاك ، ولا يقولون : كأن ذاك (٧) ، ولا إنّ ذاك (٨) ، والفراء يجيزه

(١) كذا في مجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « فيها » تحريف .
(٢) مجالس العلماء : « فكذلك » .
(٣) ليست في د ، هـ ، وفي مجالس العلماء : « فإنّ » وما أثبت عن ف،ل،م .
(٤) ل : « والبهق » تحريف .
(٥) هـ : « عن » .
(٦) كذا في مجالس العلمــاء ، وفي ل : « كتبا بـذلك » تصحيف . وفي د وسائر النسخ : « بذلك » تحريف .
(٧) كذا في ف ، ل وفي د وسائر النسخ ومجالس العلماء : « ذلك » تحريف .
(٨) هـ : « ذلك » تحريف .

كله ، لأنه كناية عن الاسم والفعل ، فيقولون : إنَّ ذاك وكأنَّ ذاك ، وقال : مثل ذلك قوله (١) :

لو أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ ويَذْبُلٍ
سَمِعا حديثَكِ أَنْزَلا الأَوْعَالا

فشرَّكَ بين الأعصم (٢) وعَمَايَتَيْنِ ويَذْبُل ، ومثل (٣) ذلك ممّا أشركوا الاثنين بواحد وجعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير لفظ فعل الفردين المشرَّك (٤) بينهما قولـه في قول مَنْ يجعل اللفظ للمضاف (٥) إليه : لو أنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ ويَذْبُل ، وعمايتان اثنان ويذبل الثالث ، فجعل تقدير لفظ فعلهم [د : ٢١٧] المشرك (٦)

---

(١) هو جرير بن عطية الخطفي ، والبيت في ديوانه : ٥٠ وطبقات فحول الشعراء : ٤١٥ ومعجم ما استعجم : ٩٦٦ وورد غير منسوب في المخصص : ١٦٨/٨ وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ٤٢٠/١ وشرح المفصل : ٤٦/١ والهمع : ٤٢/١ والدرر : ١٧/١ وشرح أبيات المغني للبغدادي : ٢١٠/٤ ، وعمايتان : مثنى عماية وهما جبلان معروفان بنجد ، والعصم جمع أعصم وهو الوعل ، ويذبل : جبل بنجد ، ورواية البيت في الديوان : « سمعت حديثك ... » .

(٢) هـ ، مجالس العلماء : « عصم » .

(٣) مجالس العلماء : « ومما مثل » .

(٤) هـ : « المشترك » تحريف .

(٥) م : « المضاف » تحريف .

(٦) هـ : « فجعل تقدير لفظهم المشترك بينهما » تحريف ، وكلمة « لفظ » ليست في م .

بينهما ، أمَّا هذا فإنَّ عمايتين موضع ويذبل موضع ، فخبَّر عنهما كأنَّه قال : فإنَّ عُصْم هذين الموضعين لو سمعا حديثك أنزلا الأوعال منهما ، وقوله (١) :

تَذَكَّرْتُ بِشْراً والسِّماكَيْنِ أَيْهُمَا
عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَواطِرُهْ [هـ:٣٠]

فجعل السِّماكين واحداً ، وفيه تفسيران آخران : إن شئت قلت : بل حمله على الموضع والمعنى ، فردُّوه إلى موضعه وإلى واحد [ه] (٢) ومعناه (٣) ، فردُّوا السَّماوات إلى السماء وعَمَايتين إلى عَمَاية ، قال أبو العباس : ولو قال : السِّماكين نجم فردَّه على معنى نجم كان أصلح ، وقوله : أَيْهُمَا خفيف يريد أيُّهما ، فخفَّف يريد : تذكَّرت السماكين وهذا الرجل أَيْهما أصابني الغيث من قِبَله ، وأمَّا قوله : ردَّ عمايتين على عماية فهو على الموضع أجود ، والسماوات إلى السماء ، فهذا جائز لأنَّه يقول : السماء بمعنى السماوات والأرض بمعنى الأرضين ، وقال : هو كما ردَّ قوله (٤) :

---

(١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ٣٤٧ والمحتسب : ١/٤١ ، ١٠٨ وورد غير منسوب في الكشاف : ٣/١٧٤ والجنى الداني : ٢٣٤ والمغني : ٨١ والبحر المحيط : ٧/١١٥ .

(٢) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٣) مجالس العلماء : « فردوه الى واحده والى موضعه ومعناه » .

(٤) أنشد صاحب اللسان (ثعل) البيت الأول برواية « تفترْ » مع بيتين آخرين من دون نسبة ، والثُّعَل : السن الزائدة خلف الأسنان ، والكسَسُ : أن يقصُر الحنك الأعلى عن الأسفل .

تَبْسِمُ عَنْ مُخْتَلِفَاتٍ ثُعْلٍ

أَكَسَّ لا عَذْبٍ ولا بِرَتْلِ

عنى الأسنان ثم ردَّه على الفم إلى موضعها ، ولو قال الأسنان من الفم فردَّه على الفم لأنَّه بعضه ، وقال : مثل قوله (١) :

فماحَتْ به غُرُّ الثَّنايا مُفَلَّجاً

وَسِيما (٢) جلا عنه الطِّلالُ مُوَشَّما

ذهب إلى الفم ، وغُرُّ الثنايا هو الفم غُرٌّ ثناياه ، فهو خَلْفٌ ، ليس أنَّه (٣) ترك الثنايا ورجع إلى الفم ، وقوله (٤) :

هُمُ مَنَعُوني إذ زيادٌ كأنَّما

يرى بِيَ أَخْلاءً بقاعٍ مُوَضَّعا

ذهب به إلى الخَلَى (٥) وهو واحدها ،

---

(١) لم أجد البيت فيما وقفت عليه من المصادر ، وقوله : ماحت أي تبخترت وفَلَجُ الأسنان : تباعد بينها ، وفلان وسيم أي : حسن الوجه ، والطِّلال جمع الطَّلّ وهو المطر الصِّغار القطر الدائم ، والوَشْم : ما تجعله المرأة على ذراعها بالابرة وقد وشَّمت ذراعها وكذلك الثغر .

(٢) مجالس العلماء : « وسما » تحريف .

(٣) د : « له » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٤) البيت في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ٩٣/١ بلا نسبة .

(٥) كذا في مجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « الخلاء » تحريف . والخَلاء : البَراز من الأرض ويقال : ألفيت فلاناً بخلاء من الأرض أي : بأرض خالية . اللسان (خلا) . والأخلاء : جمع خِلْو وخلي والخَلى : النبات الرقيق ما دام رطباً ، أو هو جمع خالي والغالي : العزب الذي لا زوجة له .

والخَلَى (١) يكفي من الأخْلاء ، ولا حاجة به أنْ يرجع إلى غيره .

وإن شئت في التفسير الثاني : كما يجعلون لفظ الواحد موضع (٢) الجميع (٣) وفي معناه ، كقوله تعالى : « الَّذين قالَ لَهُمُ النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لكم» (٤) فالذين في موضع واحد ، والذين قالوا ذلك هم الناس ، وإنَّما يجوز هذا في الجمع (٥) الذي واحده يكفي منه ، ولفظه لفظ الواحد ، فأخرجوا الفعل على لفظه ، كقوله (٦) :

أَلا إنَّ جيراني العَشِيَّةَ رائحُ . . . .

فردَّ « رائح » على الجيران ، وهم جمع لأنَّ مثل لفظه يكون واحداً ، وقال عز وجل : « وإنَّ لَكُمْ في الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً»

---

(١) كذا في هـ ومجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ « والخلاء » تحريف .

(٢) مجالس العلماء : « في موضع » .

(٣) هـ : « الجمع » .

(٤) آل عمران : ٣/١٧٣ .

(٥) مجالس العلماء : « الجميع » .

(٦) صدر بيت وعجزه : دعَتْهم دَواعٍ من هوىً ومَنَادِحُ » ، أورده أبو زيد في نوادره : ١٥٧ ونسبه الى حَيَّان بن خُلْبَةَ المُحَارِبيّ ، جاهلي ، وجاء البيت بلا نسبة في معاني القرآن : ١/١٣٠ وشرح السبع الطوال : ٣٠٦ والمحتسب : ٢/١٥٤ والهمع : ٢/١٨٢ والدرر: ٢/٢٢٨ . والمنادح جمع مندوحة وأرض مندوحة : واسعة بعيدة وكان ينبغي أن يقول : ومناديح لكنه حذف الياء للضرورة .

نَسْقِيكُمْ مِمَّا في بُطُونِهِ » (١) فَرَدَّ إلى النَّعَمِ لأنَّه يكفي من (٢) الأنعام • وقال (٣) :

أَمِنْ آلِ وَسْنَى آخِرَ اللَّيْلِ زائِرُ
وَوَادِي العَوِيرِ دُونَهَا والسَّوَاجِرُ [هـ:٣١]

فجاءَتْ بكافُورٍ وعُودٍ أَلُوَّةٍ
شَآمِيَّةٍ شُبَّتْ عليها المَجَامِرُ

فقلتُ لها فِيئِي فإنَّ صَحَابَتِي
سِلاحِي وحَدْبَاءُ (٤) الذِّرَاعَيْنِ ضامِرُ

---

(١) النحل : ١٦/٦٦ •

(٢) د ، هـ « عن » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م مجالس العلماء ، يقال : هذا كافيك من رجل •

(٣) البيت الأول من هذه الأبيات للراعي النميري ، وهو في ديوانه : ٧٧ ومعجم ما استعجم : ٣/٩٨١ ومعجم البلدان : عوير ، وروايته في الديوان : « دوننا والسواجر » ، ولم أجد البيتين الآخرين في ديوانه، وجاء الأول منهما في اللسان (ألا) بلا نسبة • والعَوِير : بفتح أوله وكسر ثانية ، قال ياقوت : وهو فَعِيل من أشياء يطول ذكرها من قرى الشام ، والأَلُوَّة : العود الذي يُتبخَّر به ، والمجامر : واحدتها مِجْمَرة وهي التي يوضع فيها الجمر ، والسواجير : قال ياقوت (السواجير) : « بفتح أوله وبعد الألف جيم جمع ساجور وهي العصاة التي تعلَّق في عنق الكلب ، هو نهر مشهور من عمل منبج بالشام » •

(٤) وردت في د وسائر النسخ : « وحرباء » تحريف وما أثبت عن مجالس العلماء ، والحِرْباء : مسمار الدِّرع ، والحَدْباء : الدابة التي بدت حَرَاقِفُها وعظم ظهرها •

ترك زائراً ورجع إليها ، وهذا لم يترك زائراً ويرجع إليها ، إنّما ذكر الخيال ثم خاطب المرأة لأنه خيالها ، فالخيال هو هي .

مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم (١)

قال : وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم ، قال : اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرابي ، فسألته عن قول طفيل الغنوي (٢) :

تَتَابَعْنَ حتَّى لـم تكنْ ليَ رِيبَةٌ
ولَمْ يَكُ عَمَّا خَبَّروا مُتَعَقَّبُ

فقلت له ما معنى « مُتَعَقَّب » ؟ فقال : تكذيب ، فقلت له : أخطأت (٣) ، إنّما قوله « مُتَعَقَّبْ » أن تسأل عن الخبر ثانية بعد ما سألت عنه أَوَّلَ مرَّة ، يقال : تَعَقَّبْتُ (٤) الخبر إذا سألت عنه غير مَنْ كنت سألت عنه أوَّلَ مرَّة (٥) ، ومنه يقال : تعقَّبْتُ (٦)

---

(١) مجالس العلماء : ٢٨٢ .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٧ واللسان (عقب) .

(٢) مجالس العلماء : « أخطأت ، وقولي له : أخطأت بعدما سَفه عليَّ ثم قلت له : إنما قوله .. » .

(٤) مجالس العلماء : « تَعَقَّب » تحريف ، جاء في اللسان (عقب) : « ويقال : تَعَقَّبْتُ الخبر إذا سألت عنه غير من كنت سألته أول مرَّة » .

(٥) من « يقال » الى « مرة » ليس في ف .

(٦) مجالس العلماء « عَقَّبْت » . قال في اللسان (عقب) : « والتَّعْقيب: أَنْ يَغْزو الرجل ثم يُثَنِّي من سنته » .

في الغزو إذا غزوت ثم ثَنَّيتَ من سبتك ، وقوله : تتابعن يعني الأخبار، وقال في مثله طفيل (١) :

وأطْنَابُهُ أَرْسانُ جُرْدٍ كأنَّهـــا
صُدورُ القَنَا من بادِئٍ ومُعَقِّبِ

فأراد أنَّ أطناب البيت أرسانُ الخيل ، وجُرْد : قصار الشعر ، وقوله كأنها صدور القنا في طولها وأراد كأنَّها القنا ، والعرب تفعل هذا كقولك : جاءَ فلانٌ عـلى صَدْر راحلته ، وإنَّما يريد : عـلى راحلته ، وقوله : من بادئٍ ومُعَقِّبِ ، يريد من فرس بادئٍ غزا أوَّل مرَّة ومُعَقِّب غزا (٢) ثانية ، ومنه يقال : صَلَّى فلانٌ أوَّل اللَّيل ثمَّ عَقَّب ، يريد صلَّى ثانية ، ثم سأله طاهر بن عبد اللـه بن طاهر ومعنا (٣) عِدَّة من العلماء عن معنى (٤) بيت طفيل (٥) :

(١) ديوانه : ١٩ والمصون في الأدب : ٨٣ ومقاييس اللغة : ٤/ ٨٢/٤ والمقاصد للعيني : ٣/٢٤ ·

(٢) « غزا » ليست في مجالس العلماء ·

(٣) د ، ف « ومعناه » تحريف · وما أثبت عـن سائر النسخ ومجـالس العلماء ·

(٤) « معنى» ليست في ف ، ل ، وفي مجالس العلماء : « عن قول طفيل » ·

(٥) ديوانه : ٢٦ والمعاني الكبير : ١٧ وسمط اللآلي : ٦٦٦ ، وأنشـده القالي في الأمالي : ٢/٣٥ بلا نسبة · وقوله : أعراف جمع عُرْف ، وعُرْف الفرس : مَنْبِتُ الشعر والريش من العنق ، والضَّرَمُ من الحطب ما التهب سريعاً والواحدة : ضَرَمَةٌ ، والعرفج : شجر تسرع فيه النار لأنه ليس بجزل ·

كَـأنَّ عـلى أَعْرافِـهِ ولِجَامِـهِ

سَنَا ضَرَمٍ مِنْ عَرْفَجٍ مُتَلَهِّبِ

فقال له : ما معنى هذا البيت ؟ فقال : أراد أنَّ هـذا الفرس شديد الشُّقرة [هـ : ٣٢] كحُمرة النار ، فقلت له : وَيْحَكَ ! أَمَا تستحيي من هذا التفسير؟ إنَّما معناه: أنَّ له حَفيفاً في جريه كحَفيف النار ، ولهبـه (١) ، ثم أنشدته أبياتاً حُججاً لهـذا البيت ، قال امرؤ القيس (٢) :

سَبُوحاً جَمُوحاً وإحضارها

كَمَعْمَعَةِ السَّعَفِ المُوقَدِ

وقال رؤبة (٣) :

تَكادُ أَيْديها تَهادى في الزَّهَقْ

مِنْ كَفْتِها شَدّاً كإضْرامِ الحَرَقْ

---

(١) كذا وردت في د وسائر النسخ ومجالس العلماء ، ولعل الصواب : « ولهبها » .

(٢) ديوانه : ١٨٧ وسمط اللآلي : ٦٦٦ والتنبيه : ٩٢ والمقاصد للعيني : ٣٢/٢ ، وأورده القالي في أماليه : ٣٥/٢ بلا نسبة وروايته فيها : « جموحاً مَرُوحاً كَمَعْمَعَةِ السَّعَف المُحْرَقِ » ووهم البكري هذه الرواية في السمط والتنبيه . والسَّبوح : التي تذهب على وجهها من السرعة ، والاحضار : فوق التقريب .

(٣) البيتان في ديوانه : ١٠٦ والمعاني الكبير : ١٨ ، والأول منهما بهذه النسبة في اللسان (زهـق) ، وبلا نسبة في المخصص : ١٢٤/١٠ ، والثاني في اللسان (حرق) بلا نسبة وروايته ثمة : « شَدّاً سريعاً ←

فأراد : عَدْواً كأنّه إضرام الحَرَق ، وقال العجاج (١) :

كأنّمـا يَسْتَضْرِمـانِ العَرْفَجَا

فَوقَ الجُـلاذيّ إذا ما أَمْجَجَا

يقول : من حفيف عَدْوهما كأنّهما يُوقدان عَرْفجا ، وقـال أوس بن حجر (٢) :

إذا اجْتَهَدا شَدّاً حَسِبْتَ عليهمـا

عَرِيشاً عَلَتْهُ النّار فَهْوَ مُحَرَّقُ

وسئل عن بيت لطُفيل (٣) :

كأنّه بَعْدَ مَا صَدَّرْنَ مِنْ عَرَقٍ

سِيدٌ تَمَطّرَ جُنْحَ اللّيْلِ مَبْلُولُ

مثل إضرام الحَرَق » . والزَّهَق ، والزَّهَق : الوَهْدَة ، والحَرَق بالتحريك : النار ، والكَفْتُ : السرعة .

(١) البيتان في شرح ديوان العجاج : ٢/٥٨ ـ ٦٠ ، والأول منهما بهذه النسبة في المعاني الكبير : ١٨ وأمالي القالي : ٢/٣٥ وسمط اللآلي : ٦٦٧ . والعَرْفَج : شجر له تَحَرُّق شديد إذا وقعت فيـه النـار ، والجلاذي : أماكن صلبة والواحدة : جِلْذاءة ، وناقة جُلَذيّة : إذا كانت صلبة ، وأمجّ الفرس : جرى جرياً شديداً .

(٢) بعد ذلك في المجالس : « يصف حمارين » والبيت في ديوان أوس : ٧٨ وسمط اللآلي : ٦٦٧ والتنبيه : ٩٢ .

(٣) ديوانه : ٦٠ ، وصدّر الفرس : سبق الخيل بصـدره ، والعَرَق : الصف من الخيل والواحد منها :عَرَقة وتمطّر الفرس : إذا جرى وأسرع .

فقال : كأنَّ الفرس بعـد ما سال العرق من صدورهنَّ ذئب ، فقلت : أخطأت ، إنّما معناه : كأنَّ هذا الفرس بعد ما برزت صدور هذه (١) الخيـل من عَرَقٍ في (٢) الصف ، وكلٌّ طريقـة وَصَفٌّ عَرَقَةٌ (٣) ، يقـال : عَرَق من قَطَا ومن خَيْل ، فيقـول : كأنَّ هذا الفرس ذئب قـد أصابه (٤) المطر ، فهو ينجو (٥) ويعْدو عَدْواً شديداً ، ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة (٦)

مُطِـــلاًّ عــلى أعــدائه يَزْجُرونَه

بساحَتِهِمْ زَجْرَ المَنيحِ المُشَهَّرِ

فقيل له : ما معناه؟ فقال : يزجُرون هذا الرجل إذا نزل بساحتهم كما يُزجَر المَنيح ، ثمَّ فسَّر فقـال : المَنيح من القِـداح الذي لا نصيب له ، وإنّما هو تكثير في القداح مثـل السَّفِيح والوَغْد ،

(١) مجالس العلماء : « هذا » تحريف .

(٢) مجالس العلماء : « من » .

(٣) هـ : « عرق » تحريف . في اللسان (عرق) : « والعَرَق : السطر من الخيل والطير ، الواحد منها عَرَقَة وهو الصف » .

(٤) ف ، ل : « أصاب » .

(٥) هـ : « ينجر » تحريف .

(٦) ديوانه : ٧٢ والأصمعيات : ٤٦ والمعـاني الكبير : ١١٥٥ والميسر والقداح : ٦٤ والشعر والشعراء : ٦٧٥ والكامل : ١/١٣٣ والموازنة بين الطائيين : ١/٣٠٢ وجمهرة أشعار العرب : ٥٦٦ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٢٣ والمقاصد للعيني : ٣/٦٥٢ والخزانة : ٤/١٩٦ . والمنيح أحد الثلاثة التي لا خطوط لها فليس يزجر ولا يرجى له فوز ولا يخشى له خيبة .

فقلت له : وَيْحَكَ ! إنّما يُزْجَر ما جاء له نصيب ، وهذا خامل لا نصيب له ، ثم قال : مُشَهَّر ، [و] (١) تفسير هذا البيت : القِدح المعروف بالفوز [هـ : ٣٣] فيُستعار لكثرة فَوْزه وخروجه ، ومنه يقال : منحت فلاناً ناقتي سنة ، والناقة تسمَّى منيحة (٢) ، وذاك (٣) إذا أعطيته لبنها وَوَبَرَها سنة ثمَّ يردها ، فكذلك هذا القِدح يُستعار ، فهو يُتَبَرَّك به لكثرة فوزه ، وأنشدته فيه حُجَجاً ، قال ابن مُقبل يصف قِدْحاً قد استعاره لكثرة فوزه (٤) :

مُفَدًّى مُؤَدًّى باليَدَيْنِ مُلَعَّنٌ
خَلِيعُ لِحَامٍ فائِزٌ مُتَمَنَّحُ

فأراد بقوله : مُتَمَنَّح : مُسْتعار ، وقال عمرو بن قميئة (٥) :

---

(١) زيادة عن ف ، ل ، مجالس العلماء ، وليست في د ، م ، هـ .

(٢) د ، م ، هـ : « مضحية » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، مجالس العلماء . قال في اللسان (منح) : « ولا تكون المنيحة إلا المعارة للبن خاصة » .

(٣) ف ، ل ، مجالس العلماء : « وذلك » .

(٤) البيت في ديوان ابن مقبل: ٣٠ والمعالي الكبير: ١١٥٥ والميسر والقداح: ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ومحاضرات الراغب : ١/٣٤٥ ، وقوله : لِحَام : جمع لَحْم ، واللِّحَام هنا : أجزاء الجزور التي تضرب عليها القداح .

(٥) ديوانه : ٣٤ والمعاني الكبير : ١١٥٥ والميسر والقداح : ٥٩ ومحاضرات الراغب : ١/٣٤٤ ، وأنشده ابن قتيبة في الميسر والقداح: ٧٦ ونسبه الى ابن هرمة وليس في ديوانه . والمَغَالق : من نعوت قِداح الميسر التي يكون لها الفوز وليست من أسمائها وهي التي تغلق الخطر فتوجبه للقامر الفائز .

بأَيْدِيهِم مَقْرومَةٌ ومَغَالِقُ

يَعُودُ (١) بأَرزاقِ العِيالِ مَنيحُها

فلو كان المَنيح القِدح الذي لا نصيب له ما كان يثير أرزاق العيال ، ولكنه هو الذي يُمنح أي يستعار فيفوز ويَقْمُر (٢) ، ثم أنشدته في القِدح الذي يستعار ويُعْلم بِعَقَبٍ (٣) أو يُؤَثَّر فيه بالأسنان (٤) ، قال لبيد (٥) :

ذَعَرْتُ قِلاصَ الثَّلْجِ تحت ظِلالِهِ

بمَثْنَى الأيادِي والمَنِيحِ المُعَقَّبِ

فإنّما عُقِّب علامة لكثرة فوزه وقَمْرِه ،

---

(١) في د وسائر النسخ : « تثير » تحريف ، وفي مجالس العلماء : « بشير » وما أثبت عن الديوان .

(٢) في د وسائر النسخ : « ويعمر » تحريف وما أثبت عن مجالس العلماء . قال في اللسان (قمر) : « وقامرْته فَقَمَرْته أَقْمُرُه بالضم قَمْراً إذا فاخرته فيه فغلبته . وتَقَمَّر الرجل : غلب من يقاسِرُه » .

(٣) عَقَبَ القِدحَ إذا لوى شيئاً من العَقَبِ عليه ، والعَقَب : العَصَب الذي تعمل منه الأوتار والواحدة عَقَبَة . اللسان (عقب) .

(٤) كذا في مجالس العلماء وفي د وسائر النسخ : « الأسنان » .

(٥) شرح ديوان لبيد : ١٧ والميسر والقداح : ٥٤ ، ١٠١ والمعاني الكبير : ١١٥٨ ، والقِلاص : الفَتَاء من الابل . الواحد منها قَلُوص ، وقِلاص الثلج : التي تنحر عند سقوط الثلج ، وقوله « ظلاله » أي : ظلال ذلك اليوم ، وقوله : بمثنى الأيادي معناه : يدخل في قمار آخر .

قال دريد (١) :

وأصْفَرَ مِنْ قداحِ [د:٢١٨] النَّبْعِ فَرْعٍ
لَهُ عَلَمَانِ من عَقَبٍ وضَرْسِ

الضَّرْس : أنْ يَعَضَّ بالضِّرس ليؤثر فيه .

مجلس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات (٢)

حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : أخبرني عمّي الفضل بن (٣) محمد بن أبي محمد اليزيدي عن أبي محمد يحيى ابن المبارك اليزيدي قال : إنّي لأطوف غداة يوم بمكة [إذ] (٤) لقيني ياسين الزيات ، فقال (٥) : يا أبا محمد ما نمت البارحة لشيء اختلج في صدري منعني الفكر فيه النوم ، وما كنت أوَدُّ إلاّ أنْ أُصبح

(١) ورد البيت منسوباً الى دُرَيد بن الصِّمَّة في شروح سقط الزند : ٣٤٨ واللسان (ضرس) واكتفى القالي في أماليه : ١٦٢/٢ بأن قال : « وقال دُريد » ، ولم ينسبه ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٨٣ . وقَوْسٌ فَرْع : عُملت من رأس القضيب وطرفه ويقال : قوس فَرْعٌ آي غير مشقوق وقوسٌ فِلْق أي مشقوق .

(٢) مجالس العلماء : ٢٩٨ .

(٣) « ابن » ليست في ل .

(٤) زيادة عن هـ ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٥) مجالس العلماء : « فقال لي : يا أبا محمد أنا منتظرك عند المَقَام فرأيك في المسير إليّ إذا فرغتَ من الطواف؟ فصرت إليه فقال لي: يا أبا محمد ما نمت ... » .

فألقــاك (١) [هـ : ٣٤] قلت : وما ذاك ؟ قــال : أيجوز (٢) في كلام العرب أن يقول الرجل : « أُريد أنْ أفْعل كــذا وكذا » لشيءٍ قد فعله ؟ فقلت ذلك غير جائز إلاّ على ضربٍ من الحكاية أفسّره لك (٣) ، قال : فما تقول في قول الله تعالى : « إنّ فِرْعَوْنَ عَلاَ في الأَرْضِ وجَعَلَ أهلها شِيَعاً » (٤) إلى أنْ بلغ [إلى قوله] (٥) « ونُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عـلى الّذِينَ اسْتُضْعِفُوا في الأرضِ ونَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً ونَجْعَلَهُمُ الوارثين » (٦) فخاطب بها (٧) محمداً صلى اللـه عليه وسلم وقد فعل ذلك قبل ؟ قلت : هذا من الحكاية التي ذكرتها لك لأنّه قال : « إنّه كان من المُفْسِدين » (٨) ، كأنّ تقدير الكلام : وكان من حكمنـا يومئذٍ أنْ نَمُنّ عـلى الذين اسْتُضْعِفوا في الأرض ، فحكى ذلك لمحمد صلّى الله عليه وسلم : كما قال في قصة يحيى : « وسَلاَمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ويَوْمَ يَمُوتُ ويَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً » (٩) لأنّ تقدير الكلام : وكان من حُكْمِنا سلامٌ

---

(١) مجالس العلماء : « لألقاك » .

(٢) مجالس العلماء : « قال لي : يجوز » .

(٣) « لك » ليست في ل ، ف .

(٤) القصص : ٢٨/٤ .

(٥) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٦) القصص : ٢٨/٥ .

(٧) مجالس العلماء : « بهذا » .

(٨) القصص : ٢٨/٤ .

(٩) مريم : ١٩/١٥ .

عليه يوْمَ وُلِــدَ ويَوْمَ يمُوت ويَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال (١) : جزاك الله خيراً يا أبا محمد ، فقد فَرَّجْتَ عنِّي بما شرحت لي ٠

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكِّيت (٢)

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد عن أبي عثمان قــــال : جمعني وابن السكيت بعض المجالس ، فقال لي (٣) بعض مَنْ حضر : سلْه عن مسألة وكان بيني وبين ابن السكيت ود ، فكرهت أن أتَجَهَّمَه (٤) بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو ، فلمــا ألَحَّ عليَّ قلت له : ما تقول في قول الله عز وجــل : « فأرْسِلْ مَعَنا أخانا نَكْتَلْ » (٥) ، ما وزن « نكتل » (٦) من الفعل ولِمَ جزمه؟ فقال:وزنه نفعل وجزمه لأنَّه جواب الأمر، قلت(٧): فما ماضيه ؟ ففكَّر وتشوَّر (٨) ، فاسْتَحْيَيْتُ له ، فلمَّا خرجنا

(١) مجالس العلماء : « فقال لي ٠٠٠ » ٠

(٢) مجالس العلمــاء : ٣٠٠ وطبقات الزبيدي : ٢٠٣ وإنبــاه الرواة : ١/٢٥٠ ٠

(٣) « لي » ليست في ف ٠

(٤) مجالس العلماء : « آتهجَّمه » ٠

(٥) يوسف : ٦٣/١٢ ٠

(٦) « ما وزن نكتل » ليست في مجالس العلماء ٠

(٧) مجالس العلماء : « قلت له » ٠

(٨) م،ف : « وتشرَّد » في اللسان (شور) : « وشَوَّر إليه بيده أي أشار عن ابن السكيت » ٠

قال لي : وَيْحك ! ما حفظت الوُدّ ، خَجَّلْتني (١) بين الجماعة ، فقلت (٢) : والله ما أعرف في القرآن أسهل منها ، قال : [هـ : ٣٥] وزن نكتل (٣) نَفْتَعِلْ من اكتال يكتال ، وأصله : نَكْتَيِل (٤) فقلبت الياء (٥) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فصار نَكْتَلْ .

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي (٦)

حدثني بعض إخواني قال : حدثنا (٧) أبو إسحاق الزجاج قال : أخبرنا محمد بن يزيد قال : حدثني المازني قال : قال أبو عمر الجرمي يوماً في مجلسه : مَنْ سألني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا أعرفه [فله] (٨) عليَّ سَبْق ، فسأله بعض مَنْ حضر ، قال أبو العباس : السائل المازني ولكنَّه كَنَى عن نفسه ، فقال له (٩) : كيف تروي هذا البيت (١٠) :

---

(١) م : « وخجلتني » .

(٢) هـ : « فقلت له » .

(٣) « قال : فإن وزن نكتل » .

(٤) د : « نكتول » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٥) د وسائر النسخ : « الواو » تحريف ، وما أثبت عن مجالس العلماء .

(٦) مجالس العلماء : ٣٠٥ ونزهة الألباب : ١٤٤ وإنباه الرواة : ٢/٨١ ـ ٨٢ والمزهر : ٢/٣٦٤ ، ٣٧٨ .

(٧) ف : « حدثني » .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٩) « له » ليست في ف ، هـ .

(١٠) وردت الأبيات الثلاثة منسوبة الى الربيع بن زياد العبسي في شرح

مَنْ كانَ مَسْروراً بِمَقْتَلِ مالِكٍ
فَلْيَأْتِ نِسْوَتَنا بِوَجْهِ نَهارِ

يَجِدِ النِّساءَ حَواسِراً يَنْدُبْنَهُ
قَدْ قُمْنَ قَبْلَ تَبَلُّجِ الأَسْحارِ

قَدْ كُنَّ يَخْبَأْنَ الوجوه تَسَتُّراً
فالآنَ حينَ بَدَوْنَ للنُّظَّارِ

فقال له (١) : كيف تروي بَدَأْنَ أو بدين ؟ فقال : بدأْن (٢) ، فقال له : أخطأت ، ففكّر ثم قال : إنّا لله ، هذا عاقبة البغي (٣) .

← الحماسة للمرزوقي : ٩٩٥ ـ ٩٩٦ وأمالي المرتضى : ١/٢١١ ، والأول والثاني منها بهذه النسبة في الخزانة : ٥٣٨/٣ ووردا أيضاً في الخزانة : ٣٠٩/٣ غير أن البغدادي نسبهما الى ربيع بن مالك والصواب ربيع بن زياد ، وجاء البيت الأول منسوباً الى الربيع بن زياد في مجاز القرآن : ١/٩٧ وأنشده أبو بكر بن الأنباري في شرح السبع الطوال : ٥٦١ غير معزو ، والثالث منها في الخصائص : ٣/٣٠٠ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١١١ والمزهر : ٣٧٨ بلا نسبة .

(١) « له » ليست في ف .

(٢) مجالس العلماء : « فقال : بدأن . فقال : خطأ إنما هو بَدَوْن ، فقال له : أخطأت » .

(٣) بعد ذلك في مجالس العلماء : « قال المبرد : مثل هذا لا يخفض على الجرمي إنما غرلط » .

قال صاحب الكتاب (١) : وقع في هذه الحكاية سهو من الحاكي لها أو من الناقل [وذلك] (٢) أنّه حكى أنّ المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط ، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أنّ الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي ، والسائل له الأصمعي ، وإنمّا كان ذلك على الأُغْلُوطة والتَّجْرِبة (٣) .

مجلس أبي عثمان المازني
مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة (٤)

أخبرنا أبو جعفر الطبري قال : حدثني أبو عثمان المازني [قال] (٥) : قال لي الأخفش سعيد بن مسعدة يوماً : على أيِّ وجهٍ أجاز (٦) سيبويه (٧) في تثنية كساء كساوان بالواو ؟ فقلت : [هـ : ٣٦] بالتشبيه بقولهم : حمراوان وبيضاوان لأنّها في اللفظ همزة كما أنّها (٨) همزة ، فقال لي : فيلزمه (٩) على هذا أن يجيز في تثنية حمراء حمراءان على التشبيه بقولهم : كساءان لأنك إذا أشبهت (١٠) الشيء

(١) قوله : « قال صاحب الكتاب » ليس في مجالس العلماء .

(٢) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٣) للمجلس تتمة في مجالس العلماء .

(٤) مجالس العلماء ٣١٣ .

(٥) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٦) د وسائر النسخ : « أجاب » وما أثبت عن مجالس العلماء .

(٧) انظر الكتاب : ٣/٣٤٩ ، ٣/٣٩١ .

(٨) م : « كأنها » تحريف .

(٩) هـ : « فيلزمك » تحريف .

(١٠) ف ، م ، هـ ، مجالس العلماء : « شبهت » .

بالشيء فقد وجب أن يكون المشبه به (١) مثله في بعض المواضع ، فقلت : هذا لازم لسيبويه ، ثم فكَّرت فقلت : لا يلزمه هذا ، فقال لي : أليس لمَّا شبَّهنا ما بليس فأعملناها عمل ليس ، فقلنا : ما زيدٌ قائماً ، كما نقول : ليس زيدٌ قائماً (٢) شبَّهنا أيضاً ليس بـ ما في بعض المواضع فقلنا : ليس الطِّيبُ إلاَّ المسكُ ؟ ومثل هذا كثير ، ومنهم مَنْ يقول : ليس الطِّيبُ إلاَّ المِسْكَ ، فنصب ، فإنه لزم الأصل ، وذلك أنَّ خبر ليس منصوب منفيًّا كان أو موجباً ، لأنَّها أخت كان ، والمنفيّ [قولك] (٣) : ليس زيدٌ قائماً والموجب قولك (٤) : ليس زيدٌ إلا قائماً وما كان زيدٌ إلا قائماً كما تقول : ما كان زيدٌ قائماً وما كان زيدٌ إلا قائماً (٥) ، وأمَّا مَنْ رفع فقال : ليس الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ ففيه وجهان :

أحدهما : وهو الأجود ، أن يُضمر في ليس اسمها ويجعل الجملة خبرها ، كما قال هشام أخو ذي الرُّمَّة (٦) :

هِيَ الشِّفاءُ لِدائِي لو ظَفِرْتُ بها
وليس منها شِفاءُ الدَّاءِ مَبْذولُ

---

(١) « به » ليست في م ·

(٢) « كما نقول : ليس زيد قائماً » ليست في ف ، ل ·

(٣) زيادة عن هـ ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ ·

(٤) « قولك » ليست في م ·

(٥) من « كما تقول » الى « قائماً » ليس في مجالس العلماء ·

(٦) ورد البيت بهذه النسبة في سيبويه : ١/٧١ وإعراب أبيات ملغزة : ٢٣٢ ، وجاء غير منسوب في المقتضب : ٤/١٠١ وشرح السبع الطوال : ٤٧٤ وشرح المفصل : ٣/١١٦ والمغني : ٣٢٧ والهمع : ١/١١١ ·

التقدير : ليس الأمر شِفاء الداء مبذولٌ منها ، ولكنَّه إضمار لا يظهر ، لأنه أضمر على شريطة (١) التفسير ، وتكون إلاّ في المسألة مؤخَّرة ، وتقديرها التقديم حتى يصحَّ (٢) الكلام ، لأنها (٣) لا تقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : « ليس إلاّ الطيِّب المسك » (٤) ، ومثله « إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً » (٥) ، تقديره : إنْ نحن إلاّ نظن ظنّاً .

والوجه الآخر : أنْ تجعل ليس بمنزلة ما فتلغي عملها لدخول إلاّ في خبرها كما تلغي عمل ما إذا دخلت إلاّ في خبرها (٦) ، كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها ، لأنه ليس في العربية (٧) شيئان تضارعا فحُمل أحدهما على الآخر إلاّ جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال .

فقلت : ليس (٨) هذا مثل ذاك ، وذلك أنَّه لو أجاز سيبويه في

---

(١) م : « شرطية » .

(٢) د : « يصلح » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٣) كذا في مجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « لأنه » تحريف .

(٤) العبارة في د وسائر النسخ : « ليس الطيب إلا المسك » تحريف . وما أثبت عن مجالس العلماء .

(٥) الجاثية : ٤٥/٣٢ .

(٦) من « كما تلغي » الى « خبرها » ليس في ف .

(٧) هـ : « الغريب » تحريف .

(٨) مجالس العلماء : « أليس » تحريف .

تثنية حمراء : حمراءان لجعل علامة التأنيث (١) غير متطرفة (٢) على صورتها ، وهي متطرفة ، فهل وجدتَ أنت علامة التأنيث متوسطة على صورتها متطرفة (٣) ؟ فسكت .

ثم قال [لي] (٤) : لم أجد ذلك ، ولا (٥) يلزم سيبويه ما قلنا ، وما أحسن ما احتججتَ له . [هـ : ٣٧]

---

(١) مجالس العلماء : « التثنية » تحريف .

(٢) م : « علامة التأنيث متوسطة غير متطرفة » .

(٣) د وسائر النسخ : « متوسطة » تحريف ، وما أثبت عن مجالس العلماء .

(٤) زيادة عن ف ، ل ، مجالس العلماء ، وليست في د ، م ، هـ .

(٥) ل : « ولم » .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة (١)

حدثني أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش ، قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي (٢) :

وصاحِبٍ أَبْدَأَ حُلْواً مُزَّا

بحَاجَةِ القَوْمِ خفيفاً نِزَّا

إذا تَغَشَّاهُ الكَرى ابْرَخَزَّا (٣)

كأنَّ قُطْناً تَحْتَهُ وقَزَّا

أو فُرُشاً مَحْشُوَّةً إوَزَّا

قال أبو الحسن : أنشدنا أبو العباس هذه الأبيات ثم قال : يا أصحاب المعاني ما تقولون (٤)؟ فخضنا فيه ، فلم نصنع شيئاً ، فضحك ثم قال : أخبرني ابن الأعرابي أنَّ اسم ابنته كان مُزَّة ، فناداها ورخَّمها ، كأنَّه قال : وصاحبٍ أَبْدأ حُلواً من القول يا مُزَّة ،

---

(١) مجالس العلماء : ٣١٦ .

(٢) ورد البيتان الأول والثاني في اللسان (نزز) غير منسوبين ، والبيتان الرابع والخامس بلا نسبة في كتاب الأمثال : ٥٣ والمخصص : ٨/١٦٦ والمعرب : ٢٧٣ وديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ١/٢٣٠ وأمالي ابن الشجري : ١/٣٢٤ وسمط اللآلي : ٢١٦ واللسان (وزز) وجاء البيت الخامس غير معزو في شرح السبع الطوال : ٥٧٧ .

(٣) د ومجالس العلماء : « ابراحزا » وما أثبت عن سائر النسخ . وابرخزا لم أجدهما فيما راجعت من المعاجم .

(٤) مجالس العلماء : « ما يقول » .

ثم حذف الهاء للترخيم ، يقال : رجل نَزٌّ إذا كان خفيفاً في الحاجة (١) ، ومثله خفيف وخُفَاف وندْب بمعنى واحد (٢) ، وقوله : « ابْرَخَزّا » (٣) يريد اتنبه (٤) • يصفها (٥) بقلة [د : ٣١٩] النوم وخفة الرأس ، وقوله : « مملوءة إوَزّا » (٦) يريد : ريش إوزّ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما يقال (٧) : صلّى المسجد أي : أهل المسجد •

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى
مع أبي الحسن محمد بن كيسان (٨)

حدثني بعض أصحابنا قال : أخبرنا أبو الحسن بن كيسان قال : قال لي أبو العباس : كيف تقول مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ؟ فأجبته

---

(١) قال في اللسان (نزز) : « والنَّزُّ والنِّزُّ : السخيُّ الذكي الخفيف »

(٢) جاء في اللسان (خفف) : « خَفَّ يَخِفُّ خَفّاً وخِفَّةً : صار خفيفاً فهو خَفيف وخُفاف بالضم وقيل : الخفيف في الجسم والخُفاف في التَّوَقُّد والذكاء » • وجاء في اللسان (ندب) : « ورجل نَدْبٌ : خفيف في الحاجة » •

(٣) د ومجالس العلماء : « ابرحزّا » وما أثبت عن سائر النسخ •

(٤) د وسائر النسخ : « ابنته » تصحيف وما أثبت عن مجالس العلماء •

(٥) كذا في د وسائر النسخ ومجالس العلماء ، ولعلها « يصفه » •

(٦) مجالس العلماء : « وقوله أو فرشاً مملوءة إوزّا » •

(٧) ف ، ل ، م ، مجالس العلماء : « قيل » •

(٨) مجالس العلماء : ٣١٨ •

بخفض قائم ورفع الأب ، فقال لي : بأيِّ شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم ، فقال : أَوَلَيس هو عندكم اسماً وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً (١) ؟ فقلت (٢) : لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدّى معناه عمل عمله ، لأنّه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه ، قال : فكيف تقول : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ ؟ فأجبته برفعهما جميعاً ، فقال لي : فهل تجيز أن تقول : مررت برجل [أبوه] (٣) قائم ، فترفع به مؤخَّراً كما رفعت به مقدَّماً ؟ قلت : ذلك غير جائز عند أحد ، قال : ولِمَهْ ؟ قلت : لأنه اسم جرى مجرى الفعل ، وإذا تقدّم عمِل عمَل الفعل ولم يكن فيه [هـ : ٣٨] ضمير ، فإذا تأخَّر كان بمنزلة الفعل المؤخَّر ، فلزمه أنْ يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع [به] (٤) ، كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخَّر ، فلمّا كان الفعل لو ظهر ههنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه أضعف في العمل ، وأحْرى أنْ لا يعمل فيما قبله ، فقال لي : فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم ، لأنّ خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ومنصوباً ، كما تقولون (٥) : زيدٌ في الدار وزيد أمامك . قلت : ذلك غير جائز لأنّ خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلاّ

(١) كذا في ف ومجالس العلماء . وفي د ، م ، ل : « قائماً » تحريف وليست الكلمة في هـ .

(٢) في هـ : « وإنما يغلب » مكان « فقلت » تحريف .

(٣) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٤) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٥) مجالس العلماء : « تقول » .

مرفوعاً ، كقولنا : زيدٌ منطلقٌ وعبدُ اللهِ قائمٌ وما أشبه ذلك ، وكذلك إذا قلنا : مررْتُ برجلٍ أبوه قائمٌ ، فالقائم هو الأب في المعنى ، فلا يجوز أنْ يختلف إعرابهما ، قال : فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجّة مثل هذا الذي تنكره ، قال امرؤ القيس (١) :

فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنَعْمةٍ
فَقُلْ في مَقيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبُ

تقديره : فقل في مقيلٍ متغيّبٍ (٢) نَحْسُهُ ، ثم قدّم وأخّر كما ترى ، فقلت له : ليس هو على هذا التقدير ، فوقع لي في الوقت خاطر ، قال : فأيُّ شيء تقديره ؟ فقلت (٣) : [تقديره] (٤) : فقل (٥) في مقيلٍ (٦) نحسُه ، وتمَّ الكلام كما تقول : مررْتُ بمضروبٍ أبوه كريم ، والتقدير : مررت برجل مضروب أبوه ، ثم (٧) تجعل كريماً

---

(١) لم أجد البيت في ديوانه . وهو في اللسان (غيب) منسوباً الى امرىء القيس وقال ابن منظور بعد أن أنشد البيت : « وقال الفراء : المُتَغَيِّب مرفوع والشعر مُكْفَأٌ ، ولا يجوز أن يرد على المَقِيل كما لايجوز : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ » .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « مغيب » تحريف وما أثبت عن هـ ومجالس العلماء .

(٣) مجالس العلماء : « قلت » .

(٤) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٥) هـ : « هل » تحريف .

(٦) د : « تقيل » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٧) « ثم » ليست في ل .

نعتاً للمتروك الذي في النية ، فكأنّه قال : فَقُلْ في مقيلٍ نَحْسُه ، يقال : قال نَحْسُه أي سكن (١) ، والنَّحْسُ : الدُّخان أيضاً (٢) ، ثم قال : مُتَغَيِّب بعد أنْ تمَّ الكلام كأنّه (٣) قال : متغيب عن (٤) النحس . فقال : هذا لعمري وجه على هذا التقدير .

قال أبو الحسن : فحـدثت أبا العباس المبرد بما جرى فقال : هذا شيء كان (٥) خطر لي ، فخالفت النحويين لأنّهم زعموا أنّه ممّا أتى به امرؤ القيس ضرورة ، ثم رأيته بعد ذلك قد (٦) أملاه (٧) .

مجلس سعيد الأخفش مع المازني (٨)

حدثني محمد بن منصور قال : سأل المازني أبا الحسن سعيد ابن مسعدة عن قولهم : « زَيْدٌ أَفْضَلُ من عمروٍ وأَكْرَمُ منه »

---

(١) في اللسان (قيل) : » ومنه حديث زيد بن عمرو بن نُفَيْل : ما مُهاجِرٌ كَمَنْ قال ، وفي رواية : ما مُهَجِّر ، أي ليس مَنْ هاجر عن وطنه أو خرج في الهاجرة كَمَن سكَن في بيته عند القائلة » .

(٢) في القاموس (النحس) : « النَّحْس : الأمر المظلم والريح البـاردة إذا أدبرت والغُبار في أقطار السماء » .

(٣) هـ : « فقال : كأنه » .

(٤) ف : « على » تحريف .

(٥) « كان » ليست في مجالس العلماء .

(٦) هـ : « هذا » تحريف .

(٧) للمجلس تتمة في مجالس العلماء .

(٨) مجالس العلماء : ٣٢٢ .

فقال الأخفش : أفعل (١) في هذا الباب إذا صحبه « مِنْ » فإنَّما يُضاف إلى ما هو بعضه ، فلم يُثَنَّ ولم يُجْمع ، كما أن البعض كذلك [هـ : ٣٩] لا يثنَّى ولا يجمع ولا يؤنث ، كقولك : بعض أخواتك خرجْن وخرجتا (٢) وخرج •

قال أبو عثمان : إنما معناه : فضله يزيد على فضله وكرمه يزيد على كرمه ، فكان بمعنى المصدر ، فلم يُثَنَّ ولم يُجمع ، كما أنَّ المصدر كذلك (٣) ، وقال الفراء : إنَّ أفعل في هذا الجنس يضاف (٤) إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول ، فاسْتُغْنِي بتثنيته (٥) ما أُضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته (٦) في ذاته وجمعه ، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدَّم يُستغنى بما بعده عن تثنيته وجمعه •

مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (٧)

أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري ، قال : سأل مروان سعيد بن مسعدة الأخفش : أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فقال : أيَّ شيء

(١) د : « أفضل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء •

(٢) كذا في مجالس العلماء وفي د وسائر النسخ : « خرجنا » تصحيف •

(٣) مجالس العلماء : « كذلك • قال أبو بكر : وقال الفراء » •

(٤) د : « مضاف » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء •

(٥) ل : « بتثنيته » •

(٦) مجالس الملماء : « تثنية » •

(٧) مجالس العلماء : ٧٧

تختاره فيه ؟ فقال : أختار النصب لمجيء ألف الاستفهام ، فقال : ألستَ إنّما تختار في الاسم النصب (١) إذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك : « أَزيداً ضربته ؟ » ، « أعبدَ الله (٢) مررت به ؟ » فقال : بلى ، فقال له : فأنت إذا قلت : « أزيداً ضربته أم (٣) عمراً ؟ » فالفعل قد استقرّ عندك أنّه قد كان ، وإنّما تستفهم عن غيره ، وهو (٤) مَن وقع به الفعل ، فالاختيار الرفع لأنّ المسؤول عنه اسم وليس بفعل ، فقال له الأخفش : هذا هو القياس ، قال أبو عثمان : وهو أيضاً القياس عندي ، ولكنّ النحويين أجمعوا على اختيار النصب في هذا لمّا كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل (٥) .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة (٦)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : كنا عند أبي العباس ثعلب فأنشدنا للحُصَيْن بن الحُمَام المُرِّيّ (٧) :

---

(١) « النصب » ليست في مجالس العلماء .

(٢) م : « أم عبد الله » تحريف .

(٣) ل : « تم » تحريف .

(٤) « هو » ليست في هـ ، والعبارة في مجالس العلماء : « عمن وقع به الضرب » .

(٥) مجالس العلماء : « لما كان معه الحرف الذي في الأصل بالفعل أولى » .

(٦) مجالس العلماء : ٣٢٥ والخزانة : ٣/٣٥٣

(٧) البيتان بهذه النسبة في أمالي الزجاجي : ٢٠٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٩٧ ـ ١٩٨ ، والثاني منهما بهذه النسبة أيضاً في

تأخَّرْتُ أستَبْقي الحيــاةَ فلم أَجِدْ
لنَفْسِيْ حَيَاةً مِثْـــلَ أنْ أتَقَدَّما

فلَسْنا عــلى الأعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا
ولكِنَ عــــلى أقْدامِنا يقْطُرُ الــــدَّمَا

فسألنا : ما تقولون فيه ؟ فقلنا : الدَّم فاعل جاء به على الأصل فقال : هكذا [هـ : ٤٠] رواية أبي عبيد وكان الأصمعي يقول : هذا غلط ، وإنَّ ما عليــه (١) الرواية : ولكن عــلى أقدامنا تقطر الــدَّما منقوطة من فوقها ، والمعنى : ولكنْ على أقدامنا تقطر الجراحات (٢) الدَّما ، فيصير مفعولاً به ، ويقال : قَطَرَ الماءُ وقَطَرْتُه أنا (٣) ، وأنشدنا (٤) :

الشعر والشعراء : ٦٤٨ وبلا نسبة في المنصف : ١٤٨/٢ وأمالي ابن الشجري : ٣٤/٢ ـ ١٨٧/٢ وشرح المفصل : ١٥٣/٤ ، ٨٤/٥ ، وأنشد ابن قتيبة البيت الأول في عيون الأخبار : ١٢٥/١ ونسبه إلى يزيد بن المهلب ، وعَقِبُ القدم وعَقْبُها : مؤخرها وتجمع على أعقاب والكلام : جمع كَلْم بفتح فسكون وهو الجرح .

(١) « عليه » ليست في هـ ومجالس العلماء والخزانة .

(٢) الخزانة : « الكلوم » .

(٣) قال في اللسان (قطر) : « وقَطَره الله وأَقْطره وقَطَّره وقد قَطَر الماءُ وقَطَرْته أنا يتعدى ولا يتعدى » .

(٤) لم أجد نسبة للأبيات فيما وقفت عليه من المصادر ، والبيت الأول والثاني في المنصف : ١٤٨/٢ والمخصص : ٣٨/٨ ورسالة الملائكة : ١٦٢ وأمالي ابن الشجري : ٣٤/٢ واللسان (أطم ، برغز) والدرر :

كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَها

أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منها عَدَما

شُغِلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ

فإذا هيْ بِعِظامٍ وَدَمَا

فَأفاقَتْ فوقَه تَرْشُفُهُ

وأُغِيضَ القَلْبُ منها نَدَمَا

فالدَّم في موضع خفض عطف على العظام ، ولكنّه جاء به على الأصل مقصوراً كما ترى ، وكان الأصمعي يقول : إنّما الرواية : فإذا هي بعظام ودماء ثم قصر الممدود ، والأَطُوم : البقرة الوحشية ، وبُرْغُزُها : ولدها ، والغُبْس جمع أغبس وهي الكلاب [1] .

مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين [2]

حدثني علي بن سليمان قال : سأل رجل أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر [3] :

١/١٣ والخزانة : ٣/٣٥٢ . والبيت الثاني في شرح المفصل : ٥/٨٤ والهمع : ١/٣٩ وغاض الماء يغيض غَيْضاً : قَلَّ ونقص .

(١) لم أجد في جمهرة اللغة : ١/٢٨٦ والصحاح واللسان والتاج (غبس) هذا المعنى لكلمة الغبس ، وقال البغدادي في الخزانة : ٣/٣٥٢ : (والغبس جمع أغبس وهي الذئاب وقيل الكلاب » .

(٢) مجالس العلماء : ٣٣١ .

(٣) نسب البيت في كتاب سفر السعادة للسخاوي نسخة المدينة المنورة ورقة : ٣٩ ب الى يزيد بن الحكم .

مَرْحباً بالّذي إذا جاءَ جاءَ الـ

ـخيرُ أو غابَ غابَ عن كلِّ خَيْرِ

فقال أيهجوه أم يمدحه ؟ فقال : بل (١) يهجوه ، وفيه تقديران : أحدهما : تفسير محمد بن يزيد ، قال : يصفه بالغَفْلة والبَلادَة ، وتقديره : مرحباً بالذي إذا جاء جاء الخير ، أي حضوره غَيْبَةٌ ، فهذا المِصْراع في ذكر بلادته وغفلته ، ثم قال : أو غاب غاب عن كلِّ خير ، معناه : أنّ الخير عندنا ، فإذا غاب غاب عن كلِّ خير ، لأنّه لا يرجع إلى خير عنده .

قال أبو العباس أحمد : إنّما وصفه بالحرمان فقط ، وتقدير الكلام عنده : مرحباً بالذي إذا جاء غاب عن كل خير جاء الخير أو غاب ، يصفه بالحرمان [د : ٢٢٠] والشؤم على كلِّ حال .

وقد رواه غيرهما بالنصب ، معناه [مرحباً] (٢) بالذي إذا جاء أتى الخير (٣) أي [هـ : ٤١] صادف الخير عندنا ، أو غاب غاب (٤) عن كل خير ، أي أنّه لا يرى الخير إلاّ عندنا ، فإذا غاب عنّا حُرِم ، ولم يصادف خيراً ، ومثل هذا ممّا يسأل عنه (٥) :

سألْنا مَنْ أبـاك سَراةُ تَيْـمٍ

فقـال : أبي تسوِّدُهُ نزارا

---

(١) ف : « بلى » تحريف .

(٢) زيادة عن هـ ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٣) مجالس العلماء « بالخير » تحريف .

(٤) « غاب » ليست في مجالس العلماء .

(٥) البيت في إعراب أبيات ملغزة : ١٢٣ بلا نسبة .

تقديره : سألْنا أباكَ نزاراً مَنْ سَراةُ تَيْمٍ تَسَوَّده (١) ؟

فقال : أبي ، ينتصب « أباكَ » بوقوع السؤال عليه و « نزاراً » بدل منه ، و « مَنْ » رفع بالابتداء وسراة مبتدأ ثانٍ وتسوَّده الخبر ، والمبتدأ الثاني و الخبر خبر الأول ، وقوله : فقال (٢) أبي ، تقديره : هو أبي ، فيكون خبر ابتداء مضمر ، وإنْ شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده (٣) مقدر ، كأنَّك قلت : أبي تسوَّده سَراة تَيْمٍ .

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة (٤)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : حدثني محمد بن يزيد [قال] (٥) حدثنا المازني عن أبي عبيدة قال : سمعت (٦) أبا عمرو بن العلاء يقرأ : « لَتَخِذْتَ عَلَيْه أجْراً » (٧) ، فسألته عنه فقال :

---

(١) هـ : « تسود » تحريف .

(٢) مجالس العلماء : « قال » .

(٣) مجالس العلماء : « بعد » .

(٤) مجالس العلماء : ٣٣٣ .

(٥) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٦) « سمعت » ليست في ل .

(٧) الكهف : ٧٧/١٨ . قال في الاتحاف : ٢٩٤ « واختلف في لَتَخِذْتَ ، فابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بتاء مفتوحة مخففة وخاء مكسورة بلا ألف وصل من تخذ بكسر عينه يتخذ بفتحها كعتب يعتب ، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والباقون بهمزة وصل وتشديد التاء وفتح الخاء افتعل من اتخذ ، وانظر النشر : ١٥/٢ ، ٢٠٢/٢ والتيسير : ١٤٥ .

هي لغـــة فصيحــة ، وأنشد قول الممزّق العبـــديّ (١) :

وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبَ غَرْزِها
نَسيفاً كأُفْحُوصِ القَطَـــاةِ المُطَرِّقِ

يقـــال اتَّخَذَ اتّخاذاً (٢) ، وتَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذاً بمعنى [واحد] (٣) •

(١) البيت بهـــذه النسبة في الأصمعيـات : ١٦٥ والحيـوان : ٢/٢٩٨ والمخصص : ٢٢/١٧ والمقاصد للعيني : ٤/٥٩٠ ، واكتفى الجاحظ في الحيوان : ٥/٥٨١ وابن سيده في المخصص : ١٣٤/١٦ بأن قالا : « وقال العبدي » ، وجـاء البيت بلا نسبة في الخصائص : ٢/٢٨٧ والمخصص : ٢١/١ ، ٢٧٢/١٢ ، ٩٧/١٦ ، وورد في ديوان المثقب العبدي : ٢٨٠ ، والغَرْز : ركاب الرجل من جلد ، والنَّسيف : أثر ركض الرجل بجنبي البعير والأُفحوص : مجثم القطاة والمطرِّق : من طرقت القطاة إذا حان خروج بيضها •

(٢) ف ، ل : « اتخذ يتخذ اتخاذاً » •جاء في اللسان (تخذ) : « تَخِذالشيءَ تَخَذاً وتَخْذاً الأخيرة عن كراع واتّخذه : عمله ••••• قال ابـن الأثير : يقال : تَخِذَ يَتْخَذُ بوزن سمِعَ يَسْمَع » •

(٣) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ •

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي (١)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان ، حدثنا أبو العباس أحمد ابن يحيى [قال] (٢) : حدثنا أبو (٣) الفضل الرِّياشيّ قال : سمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : الشَّعَفُ بالعين غير معجمة أنْ يقع في القلب شيء فلا يذهب ، يقال : قد شَعَفَني يَشْعَفُني إذا (٤) أُلقي في قلبي ذكره وشَغَلَه ، وأنشد للحارث بن حِلِّزة اليَشْكُريّ (٥) :

ويئِسْتُ ممَّا كان يَشْعَفُني
مِنْها ولا يُسْليكَ كاليَأْسِ

---

(١) مجالس العلماء : ٣٣٤ .

(٢) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٣) « أبو » ليست في ف .

(٤) مجالس العلماء : « يشعفني شعفاً إذا » . جاء في اللسان (شعف) : « وحكى ابن بري عن أبي العلاء : (كذا في اللسان) الشَّعَفُ بالعين غير معجمة أنْ يقع في القلب شيء فلا يذهب . يقال : شَعَفَني يشعفني شَعَفاً » اهـ .

(٥) ديوانه : ٢٤ والمفضليات : ١٣٣ واللسان (شعف) ورواية الديوان : « .. مما كان يطمعني .. » والمفضليات « .. مما قد شُعِفْتُ به ... » ، واللسان « ... مما كان يَشْعَفني .. » .

قلـت : قرأت القراء (١) « قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً » (٢) بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة (٣) [هـ : ٤٢] .

مجلس الأصمعي مع الكسائي (٤)

حديث (٥) حماد بن إسحاق عن أبيه ، قال : كنا عند الرشيد فحضر الأصمعي والكسائي فسأل الرشيد عن بيت الراعي (٦) :

قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الخَلِيفَةَ مُحْرِماً
وَدَعَا فلم أَرَ مِثْلَهُ مَخْذُولا

فقال الكسائي : كان قد أَحْرَم بالحج ، فضحك الأصمعي

---

(١) ل : « قد قرأ » وسقطت « القراء » . هـ : « قد قرأت القراء » .

(٢) يوسف : ١٢/٣٠ . قال في الاتحاف : ٢٦٤ : « وعن الحسن وابن محيصن شعفها بالعين المهملة ، قيل : الشعف : الجنون وقيل : من شعف البعير إذا حناه بالقطران فأحرقه والجمهور بالغين المعجمة » .

(٣) للمجلس تتمة في مجالس العلماء .

(٤) مجالس العلماء : ٣٣٦ ونزهة الألباء : ١١٣ والمزهر : ١/٥٨٤ والخزانة : ١/٥٠٣ .

(٥) مجالس العلماء : « حدثنا » .

(٦) ديوانه : ١١٤ والكامل : ٣/٢٩ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٢١ ، ٢٦٧ وشرح السبع الطوال : ٢٤٥ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٧٥١ . وورد البيت غير منسوب في المخصص : ١٢/٣٠٠ .

وتهاتف (١) فقال (٢) الرشيد : ما عندك ؟ فقال : والله ما أحرم بالحج ولا أراد أيضاً أنّه دخل في شهر حرام ، كما يقال : أَشْهَرَ وأَعَام إذا دخل في شهر وفي عام (٣) ، فقال (٢) الكسائي : ما هو إلاّ هذا ، وإلاّ فما معنى الإحرام ؟ قال الأصمعي : فخبِّرني عن قول عَدِيِّ ابن زيد (٤) :

قَتَلُوا كِسْرى بِلَيْلٍ مُحْرِماً
فَتَوَلَّى لم يُمَتَّعْ بِكَفَنْ

أيُّ إحرام لكسرى ؟ فقال الرشيد : فما المعنى ؟ فقال : يريد أنَّ عثمان لم يأتِ شيئاً يوجب تحليل دمه ، وكل مَنْ يحدث مثل ذلك (٥) فهو في ذمّة ، فقال الرشيد : يا أصمعي ما تُطَاق في الشعر (٦) .

---

(١) مجالس العلماء : « وتهانف » والمُهانفة : ضحك فيه فتور ، والهَتْفُ : الصوت الجافي العالي .

(٢) بعدها في مجالس العلماء : « له » .

(٣) في اللسان (شهر) : « وأَشْهَرَ القوم : أتى عليهم شهر وأَشْهَرَتِ المرأة : دخلت في شهر وِلادِها » .

(٤) ديوانه : ١٧٨ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٢٦ والمزهر ١/٥٨٤ ، وورد البيت في شرح السبع الطوال : ٢٤٦ بلانسبة .

(٥) م : « بذلك » .

(٦) للمجلس تتمة في مجالس العلماء .

مجلس أبي يوسف مع الكسائي

حدث أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدثني سلمة عن الفراء قال: كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة: أَفْتِنا حاطك الله في هذه الأبيات (٢) :

فإنْ ترْفُقي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ
وإنْ تَخْرُقي يا هندُ فالخُرْقُ أَشْأَمُ

فأَنْتِ طَلاقٌ والطَّلاقُ عَزِيمَةٌ
ثلاثاً ومَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ

فقد أُنشد البيت : عزيمةٌ ثلاثٌ (٣) ، وعزيمة ثلاثاً بالنصب ، فكم (٤) تَطْلُق بالرفع وكم(٥) تَطْلُق بالنصب ؟ قال أبو يوسف(٦): فقلت في نفسي : هذه مسألة فقهيَّة نحويَّة ، إنْ قلت فيها بظنِّي لم آمَنِ الخطأ ، وإنْ قلت : لا أعلم قيل لي : كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هـذا ؟ ثم ذكرت أنَّ أبا الحسن عليَّ بن حمزة

---

(١) مجالس العلماء : ٣٣٨ والمغني : ٥٤ والخزانة : ٢/٧٠ .

(٢) لم أجد نسبة لهذين البيتين فيما راجعت من المصادر وهما في شرح المفصل : ١/١٢ ومغني اللبيب : ٥٤ والخزانة : ٢/٦٩ ـ ٧٥ بلا نسبة . والخُرْق : نقيض الرفق .

(٣) بعدها في هـ : « بالرفع » .

(٤) مجالس العلماء : « فبكم » تحريف .

(٥) مجالس العلماء : « وبكم » تحريف .

(٦) مجالس العلماء : « قال : قال أبو يوسف » .

الكسائي معي في الشارع ، فقلت : لِيَكُنْ رسول أمير المؤمنين بحيث يكرَم ، وقلت للجارية : خذي [هـ : ٤٣] الشمعة بين يديَّ (١) ، فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه ، فأقرأته الرقعة فقال لي : خذ الدوّاة واكتب : أمّا مَنْ أنشد البيت بالرفع فقال : عزيمةٌ ثلاث فإنّما طلّقها بواحدة (٢) ، وأنبأها أنّ الطّلاق لا يكون إلاّ بثلاثة ولا شيء عليه ، وأمّا مَنْ أنشد : عزيمةً (٣) ثلاثاً فقد طلّقها وأبانها لأنّه [كأنه] (٤) قال : أنت طالق ثلاثاً ، وأنفذت (٥) الجواب ، فحملت إليّ آخرَ اللّيل جوائز (٦) وصِلات ، فوجهت بالجميع إلى الكسائي .

قال الزجاجي في أماليه (٧) : أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقي ، حدثنا الزبير بن بكار ، حدثني عمي مصعب (٨) بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب قال : قال المفضّل الضبّي : وجّه إليّ الرشيد

---

(١) د ، ف ، ل : « يديه » تحريف وما أثبت عن م ، هـ ، مجالس العلماء .

(٢) مجالس العلماء : « واحدة » .

(٣) هـ : « أنشد بالنصب عزيمة » .

(٤) يادة عن مجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٥) هـ : « فأنفذت » .

(٦) هـ : « بجوائز » تحريف .

(٧) لم أجد هذه المسألة في آمالي الزجاجي ، وقد نقلها السيوطي في المزهر: ١٨٩/٢ عن الأمالي .

(٨) م : « عمر بن مصعب » تحريف .

فما (١)علمت إلاّ وقد جاءني الرسول (٢) ليلاً (٣) فقــال (٤) : أجب أمير المؤمنين ، فخرجت حتى صِرْتُ إليه وهو مُتَّكئ ، ومحمد بن زبيدة عن يساره ، والمأمون عن يمينه ، فسلَّمت فأَومى إليّ بالجلوس فجلست ، فقــال لي (٥) : يا مفضَّل ، قلت : لبَّيك يا أمير المؤمنين ، قــال : كــم في « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ » (٦) من اسم ؟ فقلت : ثلاثة (٧) أسماء يا أمير المؤمنين ، قــال : وما (٨) هي ؟ قلت : الياء الله عز وجــل ، والكاف الثانية لرسول الله صــلى الله عليه وسلم ، والهاء والميم والواو في الكفار ، قال : صدقت ، كذا أفادنا هذا الشيخ يعني الكسائي (٩) ، وهو إذٍ جالس ، ثم قــال : فهمت يا محمد ؟ قال : نعم ، قال : أعدِ المسألة ، فأعادها كما قال المفضل ، ثم التفت فقال : يا مفضل عندك مسألة تسأل عنها ؟ قلت : نعم يا أمير المؤمنين ، قول الفرزدق (١٠) :

---

(١) د ، هـ : « فلما » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م ، المزهر .

(٢) هـ ، المزهر : « الرسل » .

(٣) المزهر : « يوماً » .

(٤) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ والمزهر : « فقالوا » تحريف .

(٥) « لي » ليست في ل .

(٦) البقرة : ٢/١٣٧ .

(٧) « ثلاثة » لـ ست في المزهر .

(٨) هـ :« فما » .

(٩) هـ : « تقي الدين الكسائي » مكان « يعني الكسائي » تحريف .

(١٠) ديوانه : ٥١٩ والكامل : ١/١٤٣ وأمالي المرتضى : ٢/٢٨٨ وأسرار

أَخَذْنا بآفــــاق السَّماءِ عليكُمُ

لنا قَمَرَاهــا والنُّجــومُ الطَّوالِــعُ

قال : هيهات ، قد أفادنا هــذا متقدِّماً قبلك هــذا الشيخ ، لنا قمراها يعني الشمس والقمر ، كما قالوا : سُنَّة العمرين ، يريدون (١) أبا بكر وعمر ، قلت : زيادةٌ يا أمير المؤمنين في السؤال ، قال : زد (٢) ، قلت : فلِمَ استجيز (٣) هذا ؟ قال لأنه إذا اجتمع اسمان من جنس واحــد وكان أحــدهما أخفَّ عــلى أفواه القائلين غلَّبوه فسمَّوا الآخر (٤) باسمه ، فلمَّا كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر وفتوحه أكثر غلَّبوه وسمَّوا أبا بكــر باسمه ، وقـــال تعــالى : « بُعْـــدَ المَشْرِقَيْن » (٥) وهو المشرق والمغرب ، قلت : قــد بقيت مسألة أخرى ، فالتفت إليَّ الكسائي [هـ : ٤٤] وقال : أفي هذا غير ما قلت ؟ قلت : بقيت الغاية (٦) التي أجراها الشاعر المفتخر في شعره ، قــال : وما هي ؟ قلت : أراد بالشمس إبراهيم خليـــل الرَّحمن ، وبالقمر

البــلاغة : ٢٩٣ وأمالـي ابن الشجري : ١/١٤ ، ٢/١٦٠ ومغني اللبيب : ٧٦٥ والخزانة : ٢/٢٤٠ والبيت بلا نسبة في المقتضب : ٤/٣٢٦ وأمالي المرتضى : ٢/١٤٨ .

(١) ف ، ل ، م : « يعني » .

(٢) م : « زدت » . المزهر : « زده » .

(٣) المزهر : « استحسنوا » .

(٤) المزهر : « الأخير » .

(٥) الزخرف : ٤٣/٣٨ .

(٦) المزهر : « الفائدة » .

محمداً صلى الله عليه وسلم عليهما ، وبالنجوم الخلفاء الراشدين (١) ، قال : فاشْرَأَبَّ أمير المؤمنين ، ثم قال : يا فضل بن الربيع احمل إليه مائة ألف درهم ومائة ألف لقضاء دينه .

قال الزجاجي في كتابه المسمى إيضاح علل النحو (٢) : مسألة جرت بيني وبين أبي بكر الأنباري في المصدر ، قلت له مرة : ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة ؟ [د : ٢٢١] فقال : المصدر : المكان الذي يُصدر عنه ، كقولنا : مَصْدَرُ الإبل وما أشبهه ، ثم تقول : مصدر الأمر والرأي تشبيهاً ، والمصدر أيضاً (٣) هو الذي يسميه النحويون مصدراً ، كقولنا : ضرب زيدٌ ضرباً ومَضْرَباً وقام قياماً ومَقاماً وما أشبه ذلك (٤) ، والمَفْعَل (٥) يكون مكاناً ومصدراً ، قلت له : فإذا كان كذلك فلِمَ زعم الفراء أنَّ المصدر منصَدِر (٦) عن(٧) الفعل ، فأيُّ (٨) قياس جعله بمنزلة (٩) الفاعل (١٠) ؟ وقد صَحَّ

(١) بعدها في المزهر : « من آبائك الصالحين » .

(٢) الايضاح في علل النحو : ٦٢ .

(٣) ل : « إنما » تحريف .

(٤) الايضاح : « وما أشبهه » .

(٥) د ، ف ، ل ، م : « والفعل » تحريف وما أثبت عن هـ والايضاح .

(٦) الايضاح : « مصدر » .

(٧) « عن » ليست في الايضاح .

(٨) الايضاح : « وبأيِّ » .

(٩) الايضاح : » بمعنى » لعله الأصوب .

(١٠) هـ : « العامل » تحريف .

عندك أنّه يكون معمولاً فيه (١) بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت وهل (٢) يُعرف في كلام العرب مَفْعَل (٣) بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقاً به ؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء ، إنّما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أصدر عن الفعل لا أنه هو صدر عنه ، فهو بمعنى مفعول ، كما قيل : مَرْكب (٤) فارِه ومعناه مَرْكوب ومَشْرَبٌ (٥) عَذْبٌ ومعناه مشروب (٦) ، قال الشاعر (٧) :

وقد عادَ عَذْبُ الماء بَحْراً فزادَني
على ظَمَئِي أنْ أَبْحَرَ المَشْرَبُ العَذْبُ

أراد المشروب (٨) العذب ، يقال : أَبْحَرَ الماءُ واسْتَبْحَرْته (٩) ، إذا صار مِلْحاً غَليظاً ، قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحة

---

(١) الايضاح : « مفعولاً به » تحريف .

(٢) م : « فهل » .

(٣) ف ، هـ : « مفعلاً » تحريف .

(٤) الايضاح : « كما قيل : هذا مركب » .

(٥) الايضاح : « مركوب فاره ومشرب » .

(٦) الايضاح : « مشروب عذب » .

(٧) هو نُصَيْبُ بن رباح ، والبيت في ديوانه : ٦٦ والتنبيهات : ٢٣١ والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري : ١٠٥/١ ، وورد بلا نسبة في المخصص : ١٣٧/٩ .

(٨) م : « المشرب » تحريف .

(٩) الايضاح : « واستبحر » ، قال في اللسان (بحر) : « وأبْحَرَ الماء صار مِلْحاً ... والتبحر والاستبحار : الانبساط والسّعة » .

دعواه ما ينازَع فيه ولا يسلم له ، ولا يجده في كلام العرب ، قال : فأين وجه (١) المنازعة ههنا ؟ قلت له (١) : إجماع (٢) النحويين كلهم على أنَّ (٣) المأكل يكون بمعنى الأكل والمكان والمَشْرَب بمعنى الشُّرْب والمكان ، ومنه قيل : رجل مَقْنَع أي مقنوع به (٤) ، وليس في كلام العرب مَفْعل بمعنى مُفْعل ، ليس فيه مَكْرَم (٥) بمعنى مُكْرَم ، ولا معطى بمعنى معطى ولا مَقفل بمعنى مُقفل (٦) ، إنما يجيء المفعل بمعنى المفعول [هـ : ٤٥] فهل تعرف أنت في كلامهم مَفْعَلاً بمعنى مُفْعَلْ معدولاً عنه ، فيكون مصدراً ملحقاً به ، هل تعرفه في كلامهم (٧) أو تذكر له شاهداً من شعر أو غيره ، أو رواية أو قياساً يعمل (٨) عليه ؟ فقال : إنَّ أصحابنا يقولون : المصدر جاء بمعنى مَفْعَل شاذاً لا يقاس عليه ، إنَّما هو اختصاص غير مقيس

---

(١) « وجه » « له » ليستا في م .

(٢) د : « بإجماع » ، الايضاح : « اجتماع » . وما أثبت عن ف ، ل ، مهـ .

(٣) الايضاح : « على أن المَفْعَل يكون بمعنى المصدر والمكان ، فالمأكل يكون .. » .

(٤) في اللسان (قنع) : « يقال : فلان شاهد مَقْنَع أي رِضاً يُقْنَعُ به » .

(٥) الايضاح : « وليس في كلام العرب مفعل للمفعول به ، ليس فيه مكرم ... » .

(٦) الايضاح : « ولا مَفْعَل بمعنى مُفْعَل »

(٧) من « مفعلاً بمعنى مفعل » الى « كلامهم » ليس في الايضاح .

(٨) هـ : « يحمل » .

عليه ، والشواذ في كلامهم غير مدفوعة . قلت له : أمّا إذا صاروا (١) إلى باب الشهوات (٢) والدعاوى بغير برهان فالكلام بيننا ساقط (٣) ، فأمّا الشواذ فإنّما يقبل (٤) ما نقلته النقلة (٥) وسمع منها في شعر أو شاهد كلام ، لا ما يدّعيه المدّعون قياساً ، وقد (٦) قال بعض أصحابنا : إنّ المصدر بمعنى الانصدار ، كأنّه ذو الانصدار منه ، كما قيل : السّلام (٧) المؤمن ، ومعناه ذو السّلام (٨) ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنّه في معنى (٩) فاعل ، وقد مضى الكلام فيه ، فذكرت ما جرى بيننا (١٠) لأبي بكر بن الخياط فقال : هذه أشياء يولّدها من عنده على مذاهب القوم ، ليست محكيّة عن الفراء ولا موجودة في كتبه ، ولكنّها ممّا يرى أنّها تؤيد (١١) المذهب وتنصره ، ثم رأيته بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها في بعض كتبه ولم يرجع عنها .

---

(١) د ، م ، هـ : « صارا » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، الايضاح .

(٢) الايضاح : « السهول » تحريف .

(٣) بعد كلمة « ساقط » في الايضاح : « فأما من الشهوات والدعاوى بغير برهان » فأما ... .

(٤) الايضاح : « نقبل » .

(٥) الايضاح : « الرواة » .

(٦) الايضاح : « فقد » .

(٧) الايضاح : « المسلم » تحريف .

(٨) الايضاح : « ومعناه السلامة » .

(٩) م : « بمعنى » .

(١٠) « بيننا » ليست في الايضاح .

(١١) هـ : « تزيد » .

هذه إحدى عَشْرةَ مسألةً سأل عنها أبو بكر الشَّيْباني أبا القاسم الزَّجاجي في كتاب أنفذه إليه من طَبَريَّة إلى دمشق فكتب إليه في الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك وأتمَّ نعمته عليك وأدامها لك ، وقفْت يا أخي جعلني الله فداك على مُضَمَّن كتابك الوارد مع أخينا حفظه الله ، والجواب عنه يصدُر إليك ولا يتأخر بحول الله ومشيئته ، ووقفت على ما (١) ضمَّنته آخرَه من المسائل التي اشتبهت عليك ، وبادرت (٢) إليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلُّق قلبك بها ، وليتعجَّلَ (٣) أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، وأتبَعْتُها مسائل من عندي منتخبة من ضروب شتَّى ، أنت تقف عليها وتذكرني بها ، ومهما عرَض لك من أمثال هذا فلا تنقبض في مفاتحتي به ، فإنِّي أُسَرُّ بذلك ، وأقضي إليك فيه ما عندك على [هـ : ٤٦] مبلغ ما يتناهى إليه علمي إن شاء الله تعالى .

المسألة الأولى

أما قولهم : « هذا زيدٌ السَّعديُّ سَعْدُ بَكْرٍ » وقولك : كيف يعرب سَعْد ، وما الاختيار فيه فإنَّ هذه المسألة يختار فيها

(١) « ما » ليست في ف .

(٢) د : « ومادرت » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) هـ : « وليعجل » .

الكوفيون الخفض ، فيقولون : زيدٌ السَّعْديُّ سَعْدِ بَكْرٍ ، قالوا : لأن معنى قولنا: زيدٌ السعديُّ: زيدٌ (١) من سعدٍ ، ثم تقول: سعدِ بكر على الترجمة ، لأنّا نريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس يمتنعون (٢) من إجازة نصبه .

فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتّة ، لأنّ قولنا : زيدٌ السعديُّ ، سعدٌ مرفوع وليس بمرفوع ، وإنّما الياء المثقلة في آخره دلّت على النَّسَب إليه ، ولا يكون المضاف إليه أولاً والدّال على الإضافة آخِراً ، ولعمري أنّ النسَب إضافة ، لأنّا إذا قلنا : رجل بكريّ وتميميّ فإنّما نضيفه إليه ، ولكنّه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه ، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض ، وقد سمّى سيبويه النسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، فيقول أصحابنا : « زيدٌ السعديُّ (٣) سعدَ بكر » بالنصب على أعني سعدَ بكر ، ولا يمتنعون (٤) من الرفع على معنى هو : سعدُ بكرٍ ، وليست هذه المسألة (٥) مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم (٦) ، وهي مسطرة في كتب الكوفيين ، ولكنّي سألت عنها أبا بكر بن الخياط وابن شُقير، فأجابني بما ذكرته (٧) لك .

---

(١) « زيد » لـ ست في م .

(٢) هـ : « يمنعون » .

(٣) هـ : « السعد » تحريف .

(٤) هـ « يمنعون » .

(٥) « المسألة » ليست في ل .

(٦) بعدها في هـ : « البتة » .

(٧) ف ، ل : « ذكرت » .

المسألة الثانية

كيف الاختيـار في النّسب إلى ماذَرَايا (١) وجَرْجَرَايا (٢) وقالِيقَلا (٣) أما جَرْجَرَايا وماذَرَايا فالاختيار في النسب إليهما أن تقول : جَرْجَرَائِيٌّ وماذَرَائِيٌّ بهمزة بعـد ألف بعـدها ياء النّسب ، وقيـاس ذلك أنّ الألف التي في آخـر جَرْجَرَايا (٤) وماذَرَايا يلزم حذفها (٥) في النسب ، لأنّ (٦) الألف في النسب إذا وقعت خامسة فصاعـداً (٧) يلزم حذفهـا ، كما تقول في النسب إلى حُبارى حُبَارِيّ وإلى جَحْجَبَى جَحْجَبِيّ (٨) ، هذا متّفق عليه ولا خلاف فيه ، فلمّا وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان

---

(١) ما ذَرَايا بالذال المعجمة : قرية فوق واسط ، انظر معجم البلدان : ٤/٣٨١ .

(٢) بلد من أعمال النهروان الأسفل . انظر معجم البلدان : ٢/٥٤ .

(٣) بلـد بأرمينية العظمى وقالي : اسم امرأة بنت مدينـة سمّتها قالي قالة ومعناه إحسان قالي ، وعرّبت فصارت قاليقلا . انظر معجم البلدان : ٤/١٩ .

(٤) بعدها في هـ : « فصاعداً » زيادة لايقتضيها السياق .

(٥) في د وسائر النسخ : « حذفه » تحريف ، ولعل ما أثبت هو الصواب .

(٦) من « بهمزة » الى « لأن » ليس في م .

(٧) « فصاعداً » ليست في هـ .

(٨) جَحْجَبَى : حـيّ من الأنصـار ، انظـر الاشتقاق : ٤٤١ واللسان (جحجب) .

حذفهـا لازماً ، فلمّا حذفت الألف بقيت في آخـر الاسم ياء قبلها ألف (١) في موضع حركـة طرفاً (٢) [هـ : ٤٧] فلزم قبلهـا (٣) ألفاً والإبدال منها همزة ، كما يلزم مثل ذلك في سِقاء وشِفاء ، وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفاً قبلها ألف لزم قبلها همزة على هذا القياس ، فقيل : جَرْجَرَائِيّ وماذَرَائِيّ كما ترى ، وقال سيبويه (٤) في النسب إلى حَوْلايا (٥) وبَرْدَرَايا (٦) : حَوْلائِيّ وبَرْدَرَائِيّ ، قال : تحذف الألف الأخـيرة لأنّها سادسة ، وتقلب الياء التي قبلها ألفاً (٧) لوقوعها طرفاً قبل ألف، ثم تبدل منها همزة ، وإنْ شئت قلت : جَرْجَرَاوِيّ وماذَرَاوِيّ ، فأبدلت من الهمزة واواً كما أجازوا في سَمَاء : سَمَاوِيّ وفي كِساء : كِساوِيّ وفي سِقاء : سِقاوِيّ تشبيهاً لها بحمراوِيّ وصفراوِيّ ، وكما أجازوا في التثنية كِساوان وسقاوان تشبيهاً بقولهم : حمراوان ، والوجه الهمز ، وكذلك قد (٨) أجـاز سيبويه (٩) في النسب إلى سِقاية وصَلايـة (١٠) سِقَاوِيّ

---

(١) م : « الألف » .

(٢) العبارة في م : « في موضع حركة طرفاً قبلها ألف فلزم قلبها ألفاً » .

(٣) ل : « قبلها » تحريف .

(٤) انظر الكتاب : ٣/ ٣٥١ .

(٥) هي قرية كانت بنواحي النهروان ، انظر معجم البلدان : ٢/ ٣٦٦ .

(٦) موضع بالنَّهراون من أعمال بغداد ، انظر معجم البلدان : ١/ ٥٥٥ .

(٧) م : « أيضاً » تحريف .

(٨) « قد » ليست في م .

(٩) انظر الكتاب : ٣/ ٣٥١ .

(١٠) السِّقَاية : الصاع ، والصَّلاية : مَدَقّ الطيب .

وصَلاوِيّ، والاختيار [د:٢٢٢] عنده (١) سِقَاوِيّ وصَلائِيّ (٢) على (٣) ما ذكرت [لك] (٤) •

وأما قالِيقَلا فليس من هـذا ، لأنَّ هـذا من جنس الأسماء المركبة من اسمين نحو : معدِيكرِب وبَعْلَبَك ورامَ هُرْمُز (٥) وشَغَرَ بَغَرَ في قولهم : « ذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ » أي : متفرِّقين (٦) ، و « ذهبت غنمه شَذَرَ مَذَرَ » ، وكذلك قاليقلا ، حكاه (٧) سيبويه (٨) في هـذا الباب مع هذه الأسماء ، وذكر أنَّه في (٩) اسمين جُعلا اسماً واحداً ، فالنَّسب إلى هذا الجنس من الأسماء بحذف الآخر (١٠) والنسب إلى الصدر ، كقولك في النسب إلى معدِيكرِب : مَعْدِيٌّ وإلى رامَ هُرْمُز : رامِيٌّ وإلى بَعلَبَك :

---

(١) م : « عندي » •

(٢) انظر الكتاب : ٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩ •

(٣) م : « كما » •

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •

(٥) رام بالفارسية : المراد والمقصود وهُرْمُز : أحد الأكاسرة ، وهي مدينة بنواحي خوز ستان • انظر معجم البلدان :٢/٧٣٨ •

(٦) في اللسان (شغر) : « وتفرقت الغنم شَغَرَ بَغَرَ أي في كل وجه » وفيه (شذر) : « وذهبت غنمك شَذَرَ مَذَرَ كذلك » أي تفرقت •

(٧) د : « حكاية » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ •

(٨) انظر الكتاب : ٣/٣٠٤ ـ ٣٠٥ •

(٩) هـ : « من » •

(١٠) « الآخر » ليست في ف •

بَعْلِيٌّ ، فأمّا قولهم: بَعْلَبَكِّيٌّ فمولّد من اصطلاح العامة عليه ، وإنّما وجب حذف الآخر من هذا الجنس في النّسب كما تحذف هاء التأنيث ، لأنّ القياس فيهما سواء ، كقولك في طلحة : طَلْحِيّ وفي عائشة : عائِشِيٌّ فكذلك قاليقلا ، النّسب إليه : قالِيٌّ كما ترى بحذف العجز ، والنسب إلى الصدر كما ذكرت لك .

المسألة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم : « هذه ثلاث مائة درهم فضّة خَلاص وازنة جياد » الرفع أم النصب ؟ أمّا الوجه في الفِضّة والخلاص والجياد فالنصب ، لأنّ هذا تمييز جنس الفضّة (١) وتخليصه (٢) ، فتقول : هذه ثلاث مائة درهمٍ فضةً خَلاصاً جِياداً ، فنصبه (٣) على [هـ : ٤٨] التمييز والتفسير ، فتميز ثلاث مائة بالدّرهم المخفوض ، لأنّه وإنْ كان مخفوضاً فهو مفسّر لجنس الفضة ، لأنّ ثلاث المائة جائز أنْ تكون دراهم وغير دراهم ، ثم تميّز (٤) الجملة بالفضة ، أعني جملة الدراهم التي دلّ عليها الدرهم بالفضة ، لأنّ الدراهم جائز أن تكون فضة وغير فضة من شَبَهٍ (٥) ونحاس ورصاص وحديد ، ثم تميز الفضة بالخَلاص لأنّ منها خَلاصاً وغير خَلاص ،

(١) من « أم النصب » الى « الفضة » ليس في م .

(٢) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « وتلخيصه » تحريف .

(٣) م : « فتنصبه » .

(٤) د : « غير » ، هـ : « تمييز » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف،ل،م .

(٥) الشَّبَه والشِّبْه : النحاس يصبغ فيصفرّ .

ثم تميز (١) ذلك بالجياد ، هذا وجه الإعراب والاختيار ، والرفع جائز على إضمار المبتدأ فتقول : هـذه ثلاث مائة درهمٍ فِضَّةٌ خَلاصٌ جِيادٌ ، وأمَّا الاختيار في «وازنة» (٢) لو أفردتها فالرفع (٣) ، فتقول : هذه ثلاث مائة درهم وازنة (٢) فترفعها عـلى النعت (٤) ، لأنَّها ممَّا يُميَّز بها ما قبلها ، لأنَّها غير مميِّزة جنساً من جنس ، إذ (٥) كانت غير دالَّة على جنس من الأجناس ، كدلالة الفضة والخلاص والجياد ، وإنمَّا هي نعت (٦) ، كأنَّه أراد أنَّها وازنة (٢) كاملة غـير ناقصة ، والنَّصب فيها جائز ، وإذا ذكرْتها مـع الفِضَّة والخَلاص والجياد نصبتها معها فقلت : هذه ثلاث مائة درهـمٍ فضَّةً خَلاصاً وازنة (٢) جِياداً (٧) ، والاختيار ما ذكرت لك •

المسألة الرابعة

كيف الاختيـار في تعريف « ثلاث مائة درهـم » ؟ لا يجـيز

---

(١) هـ : « غير » تحريف •

(٢) ل : « وزانه » تحريف •

(٣) ل : « فما الرفع » تحريف •

(٤) كذا في م ، هـ • وفي د ، ف ،ل « النصب » تحريف •

(٥) د ، ف ، ل ، م : « أو » تحريف • وما أثبت عن هـ •

(٦) كـذا في ف ، هـ • وفي د : « نسخت » • ول : « سمعت » وكـلاهما تحريف • وليست الكلمة في م

(٧) م : « جياداً وازنة » •

أصحابنا البصريون أجمعون (١) في هذه إلاَّ إدخال الألف واللام في الاسم الأخير المخفوض ، فيقولون : ما فعلت ثلاث مائة الدِّرهم وأربع مائة الدِّينار، وكذلك كلُّ عَدَد فُسِّر بمخفوض مضاف إليه ، فتعرفه (٢) بإدخال الألف واللام في المضاف إليه ، نحو قولك خمسة الأثواب وخمسة الغِلْمان وثلاث مائة الدِّرْهم وألف الدِّينار ، هذا هو القياس في تعريف كل مضاف أنْ يعرَّف المضاف إليه ، مثل قولك: هذا غلامُ رجلٍ وفرسُ عبدٍ ، تقول في تعريفه : ما فعل غلامُ الرجل وفرسُ العبد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه، قال ذو الرُّمَّة : أنشده سيبويه (٣) :

وهَلْ يَرْجِعُ التَّسليمَ أوْ يَكْشِفُ العَمَى
ثَلاثُ الأَثافِي والرُّسومُ البَلاقِعُ

ولم يقل : الثلاث الأثافي [هـ : ٤٩] وقال الفرزدق ، أنشده أبو عمر الجرميّ (٤) :

---

(١) « أجمعون » ليست في م .

(٢) ف ، ل ، م : « فتعريفه » .

(٣) البيت في ديوان ذي الرمة : ٤٢٢ وإصلاح المنطق : ٣٠٣ والمقتضب : ٢/١٧٦ والمخصص : ١٧/١٠٠ ، ١٧/١٢٥ وشرح المفصل : ٢/١٢١، ٦/٣٦ والمقاصد للعيني : ٢/٤٧٧ والخزانة : ١/١٠٣ ، والبيت ليس من شواهد سيبويه .

(٤) ديوان الفرزدق : ٣٧٨ والمقتضب : ٢/١٧٦ وشرح المفصل : ٢/١٢١ ٦/٣٣ والجنى الداني : ٥٠٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٢١ والدرر : ١/١٨٥ والمقاصد للعيني : ٣/٣٢١ والخزانة ١/١٠٣ ، ←

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ
فسَما فأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشبارِ

والكوفيون يجيزون : ما فعلت الخمسة الأثواب والعشْرة الدراهم والخمس الجواري والثلاث المائة الدّرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ، وكان الكسائيّ يروي عن العرب أنّها تقول : هذه الخمسة الأثواب والمائة الدرهم ، قال : « شبَّهوه بقولهم : هذا الحسنُ الوجه والكثيرُ المال » ، وليس مثله ، لأنّ قولك : « هذا حَسَنُ الوجه » ، مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرف لأنّ (١) إضافته غير محضة ، فلمّا أردْت تعريفه أدخلْت عليه الألف واللام فعرّفته بهما ، وإنّما عوّل الكسائيّ في ذلك على السماع، ولم يكن ليرويَ رحمه الله إلاّ ما سمع ، ولكنْ ليس هذا من لغة الفصحاء ولا مَنْ يؤخذ بلغته (٢) ، وليس كلّ شيءٍ يُسمع من الشواذ والنوادر يُجعل أصلاً يقاس عليه .

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم (٣) بن السري الزجاج قال : سمعت

والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٣٠٣ والمغني : ٣٧٣ والهمع : ٢١٦/١ ، إزاره : مجده وفخره ، وقوله « خمسة الأشبار » اختلف في تفسيره فقد قال العيني : ٣٢١/٣ : « قوله وأدرك خمسة الأشبار معناه : أيفع وأدرك حَدّ الصبا » وقال البغدادي في الخزانة : ١٠٣/١ « وقوله : خمسة الأشبار أراد طول خمسة أشبار بشبر الرجال وهي ثلثا قامة الرجل » وانظر أقوالاً أخرى في تفسيره في الخزانة .

(١) د : « ان » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) م : « تؤخذ لغته » .

(٣) كلمة « إبراهيم » لست في ف .

أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: « إذا جعلْتَ النَّوادر والشَّواذَّ غرضك واعتمدت عليهـــا في مقاييسك كثُرت زَلاَّتك » وأخبرنا أبو إسحاق قال : أخبرني أبو العباس المبرد قال : أخبرني أبو عثمان المازني قال : أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي قال : أخبرني أبو زيد الأنصاري أن قوماً من العرب يقولون : هذه العشْرة الدَّراهم والخمسة الأثواب ، فيجمعون بين الألف والـــلام والإضافة ، قـــال : وليس هم بالفصحاء (١) ،وقد حكى أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم وردّها وقال : ليس بمأخوذ بها .

قال أبو عمر الجرمي : فقلت لمن يجيز : « هذه الخمسةُ الدراهم والعشْرَةُ الأثواب » بالخفض : كيف تقول : هـــذا نصف الدرهـــم وثُلُثُ الدرهم ؟ أتجيز « هـــذا (٢) النّصْفُ الـــدرهم والثُّلُثُ الدرهم » ؟ فقال : لا ، هذا غير جائز ، لا أقول إلاَّ : « هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم » فقلت له : فما الفصل بينهما ؟ فقال : الفصل بينهما أنَّ العرب [هـ : ٥٠] قد تكلمت بذاك (٣) ولم تتكلم بهذا ، فقلت له : فهذه رواية أصحابنا عنهم (٤) تعارض روايتكم ، وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة ، وبعدُ فهـــذا (٥) القياس اللازم في تعريف المضاف ، إنَّما يعرَّف بتعريف المضاف إليه (٦) ، فلم يأت بمقنـــع ،

---

(١) ل : « وليس هم من الفصحاء » .

(٢) ل ، م : « بهذا » تحريف .

(٣) هـ : « بذلك » .

(٤) م : « عنه » تحريف .

(٥) كذا في د وفي سائر النسخ : « فهو » .

(٦) ف ، ل : « إنما يتعرف المضاف إليه » ، م : « إنما يتعرف والمضـــاف إليه » ، تحريف في م .

وإذا كان العدد مفسَّراً بمنصوب يميِّز الجنس فأردت تعريفه أدخلت الألف واللام في أوَّله ، ولم تدخلها في المميِّز لعلتين : إحداهما (١) : أنَّ التمييز لا يجوز تعريفه ، لأنَّه واحد دالٌّ على جنس ، والواحد من الجنس منكور ، والأخرى(٢) : لأنَّ (٣) تعريف المميَّز لا يعرف (٤) المميِّز منه لانقطاعه عنه وانفصاله عنه (٥) ، فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به ، فتقول : « ما فعلت الأَحَدَ عشر درهماً والتسعة عشر ثوباً والخمسون درهماً والتسعون ثوباً » ، وكذلك ما أشبهه ، هذا هو القياس وعليه اجتماع جِلَّة (٦) النحويين من البصريين والكوفيين وحُذَّاق الكتاب ، وقد أجاز بعضهم : « ما فعلت الثلاثة العشر درهماً » ، فأدخل الألف واللام في موضعين ، وذلك خطأ لأنَّ هذين الاسمين (٧) قد جعلا بمنزلة اسم واحد ، وأقبح منه

(١) هـ : « أحدهما » تحريف ٠

(٢) في د وسائر النسخ : « والآخر » وما أثبت هو الصواب ٠

(٣) م : « ان » ٠

(٤) « لايعرف » ليست في م ٠

(٥) ما أثبت عن م وفي د ، ف ، ل ، هـ « منه » تحريف ٠ جاء في اللسان (فصل) : « ومدى حمل المرأة الى منتهى الوقت الذي يَنْفَصِل فيه الولد عن رضاعها ثلاثون شهراً ٠٠٠ وفصل المولود عن الرضاع يفصله فصلاً ٠٠٠ قال ابن الأثير : أي بعد أن يفصل الولد عن آمه » ا هـ ٠

(٦) هـ : « جملة » في اللسان (جمل) : « والجُمْلَةُ : جماعة الشيء » ٠

(٧) ف ، ل : « لأن هذا من الاسمين » تحريف ٠

إجازة بعضهم : « ما فعلت الخمسة العشر الدرهم » ، فأدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع ، وهـذا كلّه فاسد ، وكـذلك (١) تقول : « هؤلاء ما فعلت العشرون الدرهم » وعليه أكثر الكتاب ، والقياس ما ذكرت لك ، وقد جاء في كلام العرب ما ركب من اسمين جُعِلا اسماً واحداً ، ثم عرف (٢) فأدخلت الألف واللام في أوله ، وذلك قول ابن أحمر ، أنشده سيبويه والفراء والأصمعي والجماعة (٣) :

تَفَقَّأَ [د:٢٢٣] فَوْقَهُ القَلَعُ السَّواري
وجُنَّ الخازِبازِ بِهِ جُنُونا

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوهما (٤)

---

(١) م : « ولذلك » .

(٢) م : « عرفت » .

(٣) ديوان ابن أحمر : ١٥٩ وإصلاح المنطق : ٤٤ والبيان والتبيين : ٢٢٣/٣ والحيوان : ١٠٩/٣ ، ١٨٥/٦ ـ ١٨٦ والانصاف : ٣١٣ وشرح المفصل : ١٢١/٤ والخزانة : ١٠٩/٣ ، وورد البيت بلا نسبة في سيبويه : ٣٠١/٣ ومعاني القرآن : ٤٦٨/١ ومقاييس اللغة : ٢٢/٥ ، تفقّأ : تشقق ، الخازباز : الذباب أو النبت وقيل غيره ، والقَلَعَة : صخرة تتقلع عن جبل منفردة يصعب مرامها والمقصود هنا السحابة ، والسواري : جمع سارية وهي السحابة تأتي ليلاً ، والضمير في « فوقه » يعود الى الهجل وهو المطمئن من الأرض ، ذكر في بيت سابق .

(٤) هـ : يعيدوها » تحريف .

المسألة الخامسة

قولك : « هذا عشرون درهماً نصْفين أو نصفان » ؟ وما الوجه في ذلك ؟ الوجـه في نصفين الرفع لأنهما (١) صفة للعشرين ، وليس ما يميز جنس العشرين من (٢) سائر الأجناس ، والنصب بعـد ذلك جائز على التمييز ، والرفع أجود [هـ : ٥١] .

المسألة السادسة

قوله : ما العلة في تأنيث قوله عز وجل : « مَنْ جاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالِها » (٣) ؟ اعلم أنَّ هذه الآية تُقرأ (٤) على وجهين : « مَنْ جاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أمثالُها » (٥)، بتنوين عشر ورفع الأمثال صفة للعشر ، وجعلوا العَشرَ حسناتٍ ، فلذلك أَنَّثُوا لأنَّ ذكر الحسنة قد جرى متصلاً بالعشر ، فلا لَبْسَ في ذلك ، وتقرأ : « مَنْ جاء بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالِها » بترك التنوين وخفض الأمثال ، والمثل مذكر ، ولكنَّه أُنِّث حملاً على المعنى لأنَّ الأمثال حسنات ، والأصل : فله عَشْرُ حسناتٍ أمثالها ، ومثله ممَّا أُنِّث حملاً على المعنى ـ واللفظ مذكر ـ قول ابن أبي ربيعة (٦) :

(١) م : « لأنها » تحريف .

(٢) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « في » تحريف .

(٣) الأنعام : ٦/١٦٠ .

(٤) انظر النشر : ٢/٢٥٧ والبحر المحيط : ٤/٢٦١ .

(٥) من « اعلم أن » الى « أمثالها » ليس في ف .

(٦) تقدم البيت فيما سبق .

فكــانَ مِجَنِّي دونَ مَنْ كنتُ أَتَّقي
ثــلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ ومُعْصِرُ

فأنَّث والشخص مذكر لأَنَّه أراد نساء وفسَّر ذلك بقــوله : كاعبان ومعصر ، ومثله قول الأعور بن البراء الكلابي (١) :

وإنَّ كــلابــاً هــذه عَشْــرُ أَبْطُــنٍ
وَأَنْتَ بــريءٌ مِن قبائلهــا العَشْرِ

فأنَّث والبطن مذكر ، لا خلاف فيه ، لأَنَّه جعل البطن قبيلة فحمله على المعنى ، وفسر ذلك بقوله : وأنت بريء من قبائلها العشر ، ومثل ذلك قولــه عــز وجــل : « وقَطَّعْناهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً أُمَماً » (٢) ، فأنَّث والسِّبْطُ مذكر لأَنَّه أَراد بالسِّبْط الأمة والجماعة ، وفسَّر ذلك بقــوله : « أسباطاً أُمَماً » ففسر (٣) الأسْباط بالأُمَم ، وفي هذه الآية سؤال آخر أَنْ يقال : لِمَ قال : اثنَتَيْ عَشْرَةَ أسباطاً ، ففسر بالجمع ولم يقل اثنتي عشر [سِبْطاً ، كما تقول : رأيت (٤) اثنتي عشرة (٥)] امرأَةً ، ولا تقول : نســاء ، ولا يفسر العدد بعد العشرة الى التسعة والتسعين إلاّ بواحد يدل على الجنس ولا يفسر بالجمع ؟ والجواب في ذلك أَنَّه لمَّا قصد الأمم ولم

(١) تقدم البيت فيما سبق .
(٢) الأعراف : ٧/١٦٠ .
(٣) هـ : « وفر » .
(٤) من « اثنتي عشرة أسباطاً » الى « رأيت » ليس في م .
(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

يقصد السِّبط نفسه لم يجز أن يفسره بالسِّبْط نفسه ويؤنث ، ولكنَّه جعل الأَسباط بدلاً من اثنتي عشرة ، وهو الذي يسميه الكوفيون المترجم ، فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسَّره بالأمم ، ولو جاء بالأمة لقال : اثنتي عشرة أمة ولم يقل أمماً لأنَّه قد طابق اللفظِ المعنى •

المسألة السابعة

قولك : ما العلة في [هـ٥٢] تحريك أَرَضين ولم يحركوا خمسين في العدد العلة في ذلك أَنَّ الأرض مؤنثة لا خلاف في ذلك ، ويقال في تصغيرها : أُرَيْضَة ، وما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث (١) فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث لأنَّها مقدَّرة فيه ، أَلا ترى أَنَّها تُرَدُّ في التصغير فيقال في تصغير هنْد وعَيْن وشمْس وأَرْض : هُنَيْدة وعُيَيْنة وشُمَيْسَة وأُرَيْضَة ؟ هذا مطرد غير منكسر (٢) ، إلاَّ ما كان من نحو : حَرْب وذَوْد وما أشبه ذلك، فإنَّ الهاء لا تلحقها في التصغير لأَنَّها في الأصل مصادر سُمِّي بها ، وما كان على ثلاثة أحرف (٣) من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط (٤) منه(٥) مفتوح الأول نحو: صَحْفَة وجَفْنَة وضَرْبَة ، فإذا جُمِع جَمْعَ السلامة فتح الأوسط منه ، فقيل : صَحَفَات وجَفَنَات وضَرَبَات ،

(١) د : « الهاء فيه للتأنيث » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ •

(٢) هـ : « منعكس » تحريف •

(٣) من « لا تلحقها في التصغير » الى « أحرف » ليس في •

(٤) م : « الوسط » •

(٥) « منه » ليست في ف ، ل ، م •

وأَرَضَات كذلك أيضاً تحرك (١) لأَنَّها اسم مؤنث ، ولذلك (٢) قالت العرب في جمعها الصحيح : أَرَضات ، ثمَّ لمَّا قالوا : أَرَضون فجمعوها بالواو والنون تشبيهاً لها بمائةٍ وثُبَةٍ وعِزَةٍ وبابها لأَنَّها مؤنثة كما أنَّها مؤنثة ، وإنْ لم تكن مثلها في النقصان ، لأَنَّهم قد يشبِّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحواله ،حَرَّكوا أوسطها بالفتح كما يحركونه مع الألف (٣) والتاء لأَنَّه هو الأصل فقالوا : أَرَضون ففتحوا كما قالوا : أَرَضات ففتحوا لأَنَّ ذلك (٤) هو الأصل ، وهذا داخل عليه .

قال سيبويه : فقلت للخليل : فلِمَ قالوا : أَهْلون (٥) فأسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا أَرَضين ؟ فقال : لأَنَّ الأهل مذكر ، فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم يحتج الى تحريكه ، إذ ليس بمؤنث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرك لذلك قال الله تعالى : « شَغَلَتْنا أَمْوالنا وأَهْلونا » (٦) وقال : « قُوا أَنْفُسَكُمْ وأَهْلِيكُمْ ناراً » (٧) .

---

(١) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « محرك » تحريف .

(٢) كذا في م ، وفي د ، ف ، ل ، هـ : « وكذلك » .

(٣) م : « بالألف » تحريف .

(٤) ف ، ل ، م : « ذاك » .

(٥) د : « اهنون » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) الفتح : ٤٨/١١ .

(٧) التحريم : ٦٦/٦ .

قال سيبويه : فقلت له : فلِمَ قالوا : أَهَلات فحرَّكوا (١) حين جمعوا بالألف والتاء؟ قال المخبَّل السعدي (٢) :

[هـ:٥٣] وهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عاصِمٍ
إذا أَدْلَجُوا باللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرَا

فقال : شبهوه بأَرَضات ففتحوا(٣) لذلك ، قال سيبويه : ومنهم من يقول : أَهْلات فيسكِّن الهاء ، وهو أقيس ، والتحريك في كلامهم أكثر ، وهـذا من الشواذ الذي يُحكى حكاية ولا يُجْعل أصْلاً ، أعني (٤) جمع أهل أَهَلات ، ومثله في الشذوذ قول بعضهم في جمع حَرَّة : حَرُّون (٥) ، والحَرَّة كلُّ أرض مُلبسة حجارة (٦) ، وكل جبل حَرَّة ، والقياس : حَرَّات وحرات (٧) ، لأنَّه لم يلحقه نقصان

(١) د : « فحربوا » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) البيت بهـذه النسبة في سيبويه : ٣/٦٠٠ وشـرح المفصـل : ٥/٣٣ والخزانة : ٣/٤٢٧ ، وورد بلا نسبة في الاشتقاق : ١٢٣ والمخصص : ٣/١٢٨ ، وقوله : أَدْلج القول أي : ساروا الليل كله فإن ساروا من آخر الليل قيل : ادَّلجوا ، والكوثر : الجواد الكثير العطاء .

(٣) هـ : « ففتحوه » .

(٤) م : « عن » تحريف .

(٥) هو مذهب يونس بن حبيب ، وكلام سيبويه منقول هنا بتصرف ، انظر الكتاب : ٣/٥٩٩ ـ ٦٠٠ .

(٦) قال ابن منظور في اللسان (حرر) : « والحَرَّة : أرض ذات حجارة سود نَخِرات كأنها أحرقت بالنار ، والحَرَّة من الأرضين : الصلبة الغليظة التي ألبستها حجارة سود » .

(٧) لعلهـا « وحِرار » . قال صاحب القاموس (الحر) : « وجمـع »

فيجمع بالواو والنون عوضاً من نقصانه ، وهذا نظير قولهم : أَرَضون، وذكر يونس بن حبيب أنَّ من العرب مَنْ يقول: إحَرُّون، فيزيد في أوَّله همزة ويكسرها ، وهذا أشذ من الأول ، فأمَّا خمسون فليس من أَرَضين في شيء ، لأنَّه اسم مبنيٌّ للجمع من لفظ خمسة ولا واحد له من لفظه يُنْطَق به ، وإنَّما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخل الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أَرَضات ثم أدخلت الواو والنون عليها (١) ، فدلَّت على حركتها .

المسألة الثامنة

قول الشاعر (٢) :

اشْدُدْ يَدَيْكَ بِمَنْ تَهْوَى فما أحَدٌ
يَمْضِي فَيُدْرِكَ حَيٌّ بَعْدَهُ خَلَفَا

وقول زهير (٣) :

أَلاَ لا أرَى ذا إِمَّةٍ أصْبَحَتْ بِهِ
فَتَتْرُكُه الأيَّامُ وَهْيَ كما هِيَا

← الحَرَّة الأرض ذات حجارة نَخِرة سود كالحِرار والحَرَّات » ، وفي اللسان (حرر) : « والجمع حَرَّات وحِرار » ا هـ .

(١) من « كما قيل » الى « عليها » ليس في ف .

(٢) لم أجد البيت في شيء مما وقفت عليه من المصادر .

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٧١ والتصحيف والتحريف : ٢٦٤ والمقاصد للعيني : ٢/٢٦٨ ، والامَّة : النعمة والحالة الحسنة .

وقولك ما الوجه في قولـه : « فيدرك » وفي قوله : « فتتركه الأيام » الرفـع أو النصب (١) ؟ فالوجـه فيهما النصب على الجواب ، لأنَّ الرفع في مثل هذا يكون عـلى أحد وجهين : إمَّا على العطف على الأوَّل إذا كان يحسن اشتراك الثاني مـع الأول كقولك : « ما تأتينا فتحدثنا » بالرفع ، كأنَّك (٢) قلت : ما تأتينا وما تحدِّثنا ، أو على القطع والابتداء، كقولك أيضاً في هذه المسألة : « ما تأتينا فتحدِّثنا »، كأنَّك قلت : فأنت تحدِّثنا الآن (٣) ، ومثله : « دَعْني فلا أعود » أي : دَعْني فإنِّي لست ممَّن يعود وكما [هـ : ٥٤] قال الشاعر (٤) :

فلا زالَ قَبْرٌ بَيْنَ تُبْنَى وجَاسِمٍ
عَلَيْهِ مِنَ الوَسْمِيِّ جَوْدٌ ووَابِلُ

فَيُنْبِتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنَوِّراً
سأُتْبِعُهُ مِنْ خَيْرِ ما قَالَ قائِلُ

كأنَّه قال : فهو يُنْبِتُ ، ولم يجعله جواباً ، ولك أنْ تقول :

---

(١) د ، ف ل : « والنصب » تحريف ، وما أثبت عن م ، هـ .

(٢) هـ : « فإنَّك » تحريف .

(٣) « الآن » ليست في ف ، ل ، م .

(٤) هو النابغة الذبياني ، والبيتان في ديوانه بتصحيح عبد الرحمن سلام (طبعة دار المصباح) : ٨٥ وسيبويه : ٣٦/٣ والمقتضب : ٢١/٢ وأمالي المرتضى : ٥٤/١ وشواهد الشافية : ٣٧ والأغاني (دار الثقافة ببيروت) : ١٠٠/١٧ ومعجم البلدان (تبنى) . والوسمي : أول المطر ، والطل : الخفيف منه ، والوابل : الكثير ، والحوذان والعوف : نبتان .

« ما تأتينا فتحدّثنا » إذا جعلته جواباً ، فيكون ذلك على معنيَيْن ، أحدهما : أنْ (١) يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدّثنا ؟ أي : لو أتيتنا لحدّثتنا ، والوجه الآخر : أنْ يكون التقدير : ما تأتينا (٢) إلاّ لم تحدّثْنا ، أي : منك إتيانٌ كثير ولا حديث منك ، وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللذَيْن سألْت [د : ٢٢٤] عنهما ، فيقال في قول زهير : المعنى إلاّ لم تتركه الأيّام وهي كما هيا ، وكذلك « فما أحَدٌ يمضي (٣) فيدرك (٤) حيٌّ بعده خلفا » بالنصب ، والتقدير : إلاّ لم يدركْ حيٌّ بعده خلفا (٥) ، ألا ترى أنّك لو رفعت على العطف لكان التقدير : لا أرى ذا إمّةٍ ولا تتركه الأيام ، وهذا غير مستقيم ، وكذلك البيت الآخر : فما أحدٌ يمضي فيدرك [بالرفع تقديره على العطف : فما أحد يمضي ولا يدرك] (٦) ، وهذا مُحال لأنّه ليس يريد أنْ يقول : لايمضي أحد ولا يدرك حيٌّ منه خلفاً على نفيهما جميعاً ، لأنّ المضيّ لا بدّ منه ، ولو رفعت أيضاً على القطع والاستئناف لم يستقم ، وإذا بطَل وجه الرفع فليس إلاّ النصب على الجواب .

---

(١) « أن » ليست في م .

(٢) من « فكيف تحدثنا » الى « تأتينا » ليس في ف ، ل .

(٣) « يمضي » ليست في م .

(٤) م : « يدرك » تحريف .

(٥) من « بالنصب » الى « خلفا » ليس في م ، هـ : « إلاّ لم يدرك بعده حي خلفا » .

(٦) ليست في د ، ف وأثبتها عن ل ، م ، هـ .

المسألة التاسعة

« ما يُسْأَلُ زيدٌ عن شيءٍ فيجيب فيه » و« ما يُسْأَلُ عن (١) شيءٍ فيخطىء (٢) فيه » أما قولك (٣) : « ما يُسأل عن شيءٍ فيجيب فيه » فيجوز فيه النصب والرفع ، النصب من وجهين ، والرفع من وجه واحد ، فأحد وجهَي النصب : أنْ يكون التقدير : ما يسأل زيد عن شيءٍ فيجيبَ فيه بالنصب ، والتقدير : إلاّ لم (٤) يُجِبْ فيه ، أي : قد يسأل فلا يجيب ، هـذا معنى الكلام ونصبه على الجواب ، والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شيءٍ فكيف يجيب فيه ؟ أي : لو سُئِل لأجاب ، ووجه الرفع على العطف ، ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيـه ، أي : ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه (٥) ، وهو قبيح لأنّ مالا يُسأل عنـه لا يجاب (٦) عنه [هـ : ٥٥] ، ولكنه جائز مع قبحه ، يدخل في النفي مع (٧) الأوّل .

وأما قولك : « ما يسأل زيـد عن شيءٍ فيخطىء فيه » فليس فيه إلاّ النصب ، لأنّ وجـه العطف فيه غـير مستقيم ، ألا ترى (٨)

---

(١) هـ : « من » تحريف .

(٢) ل : « فيحظر » تحريف .

(٣) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ : « قوله » .

(٤) هـ : « وإلا لم » تحريف .

(٥) « فيه » ليست في م .

(٦) د : « لأجاب » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) « مع » ليست في م .

(٨) هـ : « الأولى » مكان « ألا ترى » تحريف .

أنَّك لو قلت : ما يسأل عن شيءٍ وما يخطىء فيه كان غير مستقيم ، فالابتداء (١) به وقطعه عمَّا قبله غير جائز ، فليس إلاَّ النصب على الجواب ، وفيه المعنيان اللَّذان في المسألة الأولى ، « ما يسأل زيد عن شيء فيخطىء فيه (٢) » بالنصب ، والتقدير إلاَّ لم يخطىءْ فيه ، أي : [قد يسأل فلا يخطىء (٣) ، والوجه الآخر : ما يسأل زيدٌ عن شيء فيخطىء] (٤) فيه ، أي: فكيف يخطىء فيه ، أي : لو سئل لأخطأ .

المسألة العاشرة

قولك : ما السبب في قولهم في النسب إلى طَيِّىء : طائِيٌّ ، وما الأصل في طيِّىء ومن أيِّ شيء اشتقاقه ؟ .

أمَّا قولهم في النسب إلى طَيِّىء : طائِي فالنسب (٥) في كلام العرب على ثلاثة أضرب : ضرب منه جاء مصروفاً عن وجهه وحدّه شاذّاً ، فسبيله أن يحفظ حفظاً ويؤدَّى ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم في النسب إلى العالية : عُلْوِيٌّ وإلى الشتاء: شَتَوِيٌّ وإلى الدَّهْر: دُهْرِيٌّ وإلى الروح : رُوحانِيٌّ وإلى دَرَابْجِرْد (٦) :

---

(١) كذا في د ، وفي سائر النسخ : « والابتداء » .

(٢) م : « وما يخطىء فيه » تحريف .

(٣) هـ : « أي فيه كمال فلا يخطىء » .

(٤) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ .

(٥) م : « والنسب » تحريف .

(٦) د : « دار بجر » تحريف ، وذكر الحموي في معجم البلدان : ٢/٥١٧ ←

دَرَاوَرْدِيٌّ (١) ، وإلى طَيِّئ : طائِيٌّ ، وإلى الرَّيِّ : رازِيٌّ وإلى مَرْوَ : مَرْوَزِيٌّ بزيادة الزاي ، وقد قيل : مَرْوِيٌّ على القياس ، وقالوا في النسب إلى هُذَيْل وفُقَيْم كنانة : هُذَلِيٌّ وفُقَمِيٌّ ، والقياس : فُقَيْمِيٌّ وهُذَيْلِيٌّ ، وقالوا في النسب إلى البادية : بَدَوِيٌّ وإلى (٢) البَصْرَة : بِصْرِيٌّ بكسر الباء ، هذا قول سيبويه (٣) ، وقال غيره : بل قولهم (٤) : بِصْرِيٌّ قياس لأنّه يقال للحجارة الرِّخْوَة : بَصْرَةٌ بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث ، وبِصْر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان (٥) ، قالوا : ويلزم في النسب (٦) حذف الهاء ، فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب حسن ، ومن ذلك قولهم في النسب إلى الأُفُق : أَفَقِيٌّ وإلى

← ولاية باسم « دارا بِجِرْد » وجاء بعدها في هـ : « وهي مدينة » ، وما آثبت عن سائر النسخ ، ودَرَا بَجِرْد : كورة بفارس • انظر معجم البلدان : ٥٦١/٢ •

(١) د : « داوري » ، م : « دار وردي » وكلاهما تحريف ، وما آثبت عن ف ، ل ، هـ ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٥١٧/٢ : « قال الزجاجي: النسبة إليها على غير قياس ، يقال في النسبة الى درابجرد : دراوردي » •

(٢) ف ، ل ، م : « وفي » تحريف •

(٣) انظر الكتاب : ٣٣٥/٣ ـ ٣٣٦ •

(٤) « بل قولهم » لست في م •

(٥) قال في اللسان (بصر) : « والبَصْر والبِصْر والبَصْرَة : الحجر الأبيض الرِّخو ••• فإذا سقطت الهاء قلت : بِصْر » •

(٦) « النسب » ليست في ف •

حروراء (١) وهو موضع : حَرُورِيّ وإلى جَلَولاء (٢) جَلَوليّ وإلى خُراسانَ : خُرَسيٌّ وخُراسيٌّ وخُراسانيٌّ على القياس ، ثلاث لغات حكاها سيبويه ، قال سيبويه (٣) : ومنه قولهم في النسب إلى صَنْعاءَ • صَنْعانِيّ بالنون ، وكذلك قالوا في النسب إلى بَهْراءَ وهي قبيلة من قُضاعة: بَهْرانِيٌّ بالنون،وإلى دَسْتَوَاءَ (٤) ـ مدينة ـ : دَسْتَوَانِيٌّ بالنون [هـ : ٥٦] وقال أبو العباس المبرد (٥) : النون في قولهم : دَسْتَوَانِيّ وبَهْرانِيّ وصَنْعانِيّ بدل من الهمزة ، كما أنها في عطشان بدل من ألف التأنيث التي في عطشى ، وألف عطشى بمنزلة الألف الثانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة (٦) لأنّه اجتمع ألفان ساكنان (٧) فأبدلت الثانية همزة ، لأنّها لو حذفت صار الممدود مقصوراً ، فهذا الضرب كثير من النسب جِدّاً في كلامهم ، والعمل فيه على السماع ، وقد ذكر سيبويه أنّ قولهم في النسب إلى طَيِّيء : طائِيّ من هذا النوع (٨) ، وعندي أنّه مع ماذكر

---

(١) هي قرية بظاهر الكوفة ، معجم البلدان : ٢/٣٤٦ •

(٢) هي طَسُّوج من طساسيج السواد في طريق خراسان وهي أيضاً مدينة مشهورة بافريقيا ، معجم البلدان : ٢/١٠٧ •

(٣) انظر الكتاب : ٣/٣٣٦ •

(٤) هي بلدة بفارس ، انظر معجم البلدان : ٢/٥٧٤ •

(٥) انظر المقتضب : ١/٦٤ ، ٣/٣٣٥ ، وانظر بحث الأستاذ عضيمة في حاشية المقتضب : ١/٦٤ •

(٦) ف : « الهمز » تحريف •

(٧) هـ : « ساكنتان » •

(٨) الكتاب : ٣/٣٣٦ •

سيبويه فَرُّوا فيه لو نُسب إليه (١) على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة ، لأنَّ في طَيِّىء ياءَيْن وهمزة ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة وهي ياءان ، وكان السبيل (٢) أن يقال : طَيِّئِيٌّ (٣) ، فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود (٤) عن بابه ، فحذفوا الياء الأولى من طَيِّىء وهي ساكنة ، فوجب قلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فقيل : طائِيّ ، فهذا قياسه .

وضَرْبٌ منه يأتي على القياس ، كقولهم في النسب إلى بَكْر : بَكْرِيّ وإلى عَلِيّ : عَلَوِيّ وإلى فَتىً ورحىً : فَتَوِيّ ورَحَوِيّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حَدِّ النسب .

وضَرْبٌ منه يأتي على لفظ فَعَّال أو فاعل ، كقولهم لصاحب الجِمَال : جَمَّال ، ولصاحب الحُمُر (٥) حَمَّار ، ولذي الدِّرع : دارع (٦) ولذي النَّبْل : نابل ولذي التَّمْر : تَامِر ولذي اللَّبَن : لابِن ، وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فأمَّا القول في اشتقاق طَيِّىء فإني لا أحفظ فيه (٧) شيئاً عن

---

(١) هـ : « فروى فيه أ ونسبه اليه » تحريف .

(٢) م : « القياس » ولعله الأصح .

(٣) بعدها في هـ « مثاله : طيييعي » .

(٤) م : « المحدودة » تحريف .

(٥) ف ، ل : « الحمار » تحريف .

(٦) هـ : « ولذي الزرع زارع » .

(٧) « فيه » ليست في هـ .

أصحابنا إلاّ ابن قتيبة (١) ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصائغ أنّ (٢) « نقلة الأخبار رووا أنّ طيّئاً أول مَنْ طوى المناهل ، سمي (٣) بذلك (٤) وأنّ مُراداً تمرّدت فسميت بذلك ، واسمها يُحابِرُ » قال : « ولا أرى كيف هذان الحرفان ، ولا أنا من هذا التأويل فيهما على يقين » .

فأمّا اشتقاق مُراد من التّمَرُّد فغير منكر لأنّ مُراداً فُعَال من مَرَدَ فهو مارد وتَمرّد فهو مُتَمَرِّد،واشتقاق مُرَاد من التّمَرُّد غير بعيد ، وأمّا اشتقاق طَيِّئ من طويْت فغير مستقيم (٥) ، لأنّ لام الفعل من طَيِّئ همزة ومن طويت ياء ، فهو مخالف له ، وليس يجوز أن يكون طَيِّئ إلاّ مشتقاً ، والذي عندي (٦) فيه أنّ الطاءة (٧) الظلة ، وحروف (٨) [هـ : ٥٧] فائها وعينها ولامها موافقة لحروف طَيِّئ ، فيشبه أن يكون فَيْعِلاً من ذلك .

---

(١) هـ : « إلا أن ابن قتيبة » .

(٢) انظر أدب الكاتب : ٦٤ والاقتضاب : ١٢٦ والاشتقاق : ٣٩٨ .

(٣) م ، أدب الكاتب : « مسمي » .

(٤) بعدها في أدب الكاتب : « واسمه جَلْهَمَة » .

(٥) انظر الاشتقاق : ٣٨٠ .

(٦) م : « عنده » تحريف .

(٧) د ، ف ، ل : « الظاءة » تصحيف . وما أثبت عن م ، هـ جاء في كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي عبد الوهاب بن حَرِيش : ١/٣٢٦ « قال ابن خالويه : سئل ثعلب عن طَيِّئ ممّ أخذ فقال : من طاءة الفرس وهو أعلاه » .

(٨) م : « وحرف » تحريف .

والناس في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب : فأمّا جمهـور العلماء من أهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو وسيبويه والأخفش ويونس وقُطْرُب والكسائيّ والفراء والأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد (١) وغـيرهم على (٢) أَنَّ بعض الأسماء مشتق وبعضها غير مشتق ، وأهل الظاهر يذهبون الى أَنَّ الكلام كله (٣) أصل في بابه ، ليس شيء منه مشتقاً من شيء ، فإنْ قيـل (٤) : إنَّ القُطَامِيّ مشتق من القَطْم وهو الشَّهْوَان للحم وغيره ، قالوا : بل (٥) القَطْم مشتق من القُطاميّ ، وإنْ قيل لهم ، إنَّ زهيراً مـن الأَزْهر وهو الأبيض قالوا : بل الأزهر من زُهَيْر وإنْ قيل لهم : إنَّ الباتر في صفات السيف من البَتْر وهو القطع قالوا : لا ، البَتْر من الباتر ، ومَنْ صَيَّر أحد هـذين أَوْلى بأَنْ يكـون أصلاً من صاحبه ، بل الكلام كله أصل في بابه ، ويدفعون الاشتقاق أصـلاً ، وهؤلاء ليس ممَّن يذهب مذهب أهـل اللغة ، ولا يتعلق بأساليبها ، لأَنَّه ليس أحد من أهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون الى أَنَّ الكلام كله مشتق ، وهذا شيء لم أَلْقَ أحداً [د : ٢٢٥] ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قـرأت فيـه كتاباً للمتقدمين مصنفاً ، وإنَّما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلفين (٦)

---

(١) ف ، ل : « وأبو عبيدة » تحريف .

(٢) كذا في د وسائر النسخ ، ولعل الصواب : « فعلى » .

(٣) « كله » ليست في م .

(٤) م : « فإن قيل لهم ... » .

(٥) « بل » ليست في هـ .

(٦) كذا في هـ ، وفي د وسائر النسخ : « المتعلمين » تحريف .

التحقق باللغة ، وبعض الناس يزعم أنّ أبا إسحاق الزجاج كان يذهب إليه ، ومعاذ الله مـن ذلك ، وإنّما دعاهم الى هذا إمـلاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق (١) ، وذلك أنّه توغل في كثير منه وتقلّد في كثير مما (٢) هو غير مشتق عند أهل اللغـة أنّه مشتق ، فأمّا أنْ يعْتقد أنّ الكلام كله مشتق فمحال لأنّه لابدّ للمشتق من أصـل يتناهى إليه (٣) غير مشتق (٤) ، وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصيمري المتكلم الى أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد في هذا المعنى وجوابها منه ، فأجبت أنْ أتحفك بهما ، لِمَا فيهما من الفوائد من حسن سؤال السائل وإجابة (٥) المجيب في الجواب [هـ : ٥٨] .

كتب أبو الحسن الصيمري الى أبي بكر بن دريد : أنت أدام الله عزك [كهف] (٦) الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربية ، وقد زعم قوم من أهل الجدل أنّ العرب تسمّتْ (٧) بأسماء تأدّت إليها (٨) صورها ولم يعرفوا هم (٩) معانيها

---

(١) ذكر السيوطي هذا الكتاب في المزهر : ١/٣٥١ .

(٢) هـ : « في كثير منه مما » .

(٣) هـ : « الى » تحريف .

(٤) من « فمحال » الى « مشتق » ليس في م .

(٥) هـ : « وإصابة » .

(٦) ليست في د ، وفي هـ : « كنف » ، وما أثبت عن ف ، ل ،م .

(٧) م : « سمت » .

(٨) د ، ل ، ف : « إلينا » تحريف ، وما أثبت عن م ، هـ .

(٩) « هم » ليست في ف ، ل ، م .

وحقائقها ، فقيل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا : لا هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على مالا معنى تحته يعرفونه هم ؟ وقالوا : إنَّ العرب لم تدرِ ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة ، فما عندك في ذلك ؟ وتفضَّل بتعريفنا هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الحبل وهذا الطنُّب أو هذا اللحم أنْ يقول بسكين أو شفرة أو سيف ؟ وهل يقولون : فلان قويٌّ على فلان بماله أو بسيفه (١) أو برمحه ؟ وهل عندك أنَّ قول الله عز وجل : « ولِلهِ على النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ استطاعَ إليه سَبِيلاً (٢) » أنَّه أراد به الراحلة والزاد دون صحة بدنه أو أراد به صحة بدنه والزاد والراحلة ؟ وافتنا في معنى قول الله عز وجل : « وأَعِدُّوا لَهُمْ ما اسْتَطَعْتُم مِنْ قُوَّةٍ ومِنْ رِباطِ الخَيْلِ (٣) » ، هل القوة ورباط الخيل ممَّا (٤) استطاعوه أو غير ذلك ؟ وإنْ حضرك — أيَّدك الله — شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بيَّنت ذلك لنا وأتبعته (٥) مسؤولاً بذكر ما قيل : إنَّ العرب لم تعرف شيئاً من حقائق الأعراض، وهل جائز عليهم أن يسموا شيئاً لايعرفون حقيقته أم لا ؟ ومننت (٦)

---

(١) ل : « بيعه » تحريف .

(٢) آل عمران ٣/٩٧ .

(٣) الأنفال : ٨/٦٠ .

(٤) م : « ما » تحريف .

(٤) هـ : « وان أتبعته » تحريف ، م : « وأتبعه » .

(٥) م : « ومنيت » .

به علينا إنْ شاء الله تعالى ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك ، وأيد أهل الأدب بك وحرس نعمته عليك ومواهبه لديك .

فأجابه أبو بكر بن دريد : وقفت أدام الله عزك على متضمَّن كتابك ، فأما المسألة الأولى فقد بينتها (١) في أول كتاب الاشتقاق ، وهي قول مَنْ زعم من أهل الجدل أن العرب تسمَّت (٢) بأسماء (٣) تأدّت إليها صورها ، ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنّما تعلّق هؤلاء الزاعمون بما ذكره اللَّيْث بن المظفر في كتاب العين عن الخليل أنّه سأل أبا الدُّقَيْش (٤) ما الدَّقَش (٥) ؟ فقال لا أدري ، إنّما هي أسماء نسميها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من اللَّيث وادّعاء على الخليل ، وذلك أنّ العرب قد سمَّت دَقَشاً ثم حقّروه فقالوا : دُقَيْش ، ثم صرّفوه من فَعَل إلى فَنْعَل [فسمّوا دَنْقَشا

---

(١) « فقد بينتها » ليس في ف .

(٢) م : « سمت » .

(٣) كذا في ف وكذا تقدمت آنفاً ، وفي د وسائر النسخ : « آسماء » تحريف. جاء في اللسان (سمي) : « سمَّيت فلاناً زيداً وسمَّيته بزيد بمعنى وأسميته مثله وتسمَّى به » .

(٤) هو أحد الأعراب الفصحاء ، ذكره ابن النديم في الفهرست : ٧٦ باسم « أبو الدقيس القناني الغنوي » بالسين المهملة ، وقال صاحب اللسان (دقش) : « وأبو الدُّقيش : كنية واسمه الدقَشُ » وانظر الاشتقاق : ٤ .

(٥) م ، هـ ، الاشتقاق : « الدُّقَيْش » ، قال ابن منظور في اللسان (دقش) : « قال يونس : سألت آبا الدقيش : ما الدَّقَشُ ؟ فقال : لا أدري ، قلت : ما الدُّقَيْش ؟ فقال : ولا هذا » .

وكل هذه أسماء ، فلو لم يكن للدَّقْش أصل في كلامهم ولم يقفوا (١) على حقيقتــه لم يجيئوا به مكبَّراً ومحقَّراً ومُصَرَّفاً من فَعَل إلى فَنْعَل] (٢) ، والــدُّقَيْش طــائرٌ أُغَيْبِرُ أُرَيْقِط معروف عندهم ، قال غلام من العرب ، أنشده يونس ومكوزة (٣) :

يا أُمَّتَــاه واخْضِــبي العَشِيَّهْ

قد صِدْتُ دَقْشَيْنِ وسَنْدَرِيَّهْ

وليس قول الليث مقبولاً على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد نضَّر الله وجهــه ، والدليل عــلى ذلك تخليط الليث في كتاب العين واحتجاجه بالأشعار الضعيفة ، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشَّمقمق ومَنْ أشبهه .

وأما قولك أيَّدك الله : أيجوز عندي (٤) أن توقع العرب اسماً

---

(١) ف ، ل : « ولم يقعوا » .

(٢) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) د ، م ، هـ : « ومكرده » ، ف ، ل : « ومكودة » وكلاهما تحريف ، ولعل الصواب ما أثبت ، ومكوزة : أحد الأعراب الذين دخلوا الحاضرة ذكره ابن النديم في الفهرست : ٧٦ والقفطي في إنباه الرواة : ٤/١١٤ والبيتان في اللسان (دقش) بلا نسبة ، والسندريّة : السهام المتخذة مــن السَّنْدَرَة وهي شجرة تعمل منها القــوس والسهام ، ورواية البيتين في اللسان :

يــا أمتــاه أحضبي العشــية   قد صدت دَقْشاً وســندريّة

(٤) هـ : « عندك » .

على مالا معنى له ؟ فهذا خَلْفٌ من الكلام ، ليس (1) في كلامهم كلمة جِدٌّ ولا هَزْلٍ إلاّ وتحتها معنى من فنها ، ولو تكلف ذلك متكلف حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفي ، فأمّا قولهم : إنّ العرب لم تدرِ ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف يكون ذلك وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين ؟ قال عمرو بن معدِ يكرِب (2) :

إذا لم تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعْهُ
وَجَاوِزْهُ إلى ما تَسْتَطِيعُ

وقال القَطَاميُّ وهو حجة (3) :

أمُورٌ لَوْ تَدَبّرها حَلِيمٌ
لَهَيَّبَ أوْ لَحَذَّرَ ما استطاعا

وهذا يكثر أدام الله تأييدك ، فأمّا القول في أنّهم إذا قيل لأحدهم : بمَ استطعت قطع الحبل أو هذا الطنّب أن يقول : بسكين أو شفرة أو سيف [هـ:٦٠] فللاستطاعة عندهم موضعان: موضع بفضل قوة وشدة بطش، وموضع بآلة نحو: السيف والشفرة وما أشبههما (4) ،

(1) م : « وليس » .

(2) ديوانه : ١٤٢ والأصمعيات : ١٧٥ والحيوان : ١٣٨/٣ والشعر والشعراء : ٣٧٤ والصناعتين : ٤٠٢ ومعاهد التنصيص : ٢٣٦/٢ والخزانة : ٤٦٣/٣ ، ٤٤٦/٤ ، وورد البيت بلا نسبة في الخصائص : ٣٦٢/١ .

(3) ديوانه : ٣٤ وطبقات فحول الشعراء : ٥٣٨ .

(4) ل : « وما أشبهها » .

وفي الجملة أنّهم لا يؤمنون (١) بالاستطاعة إلاّ إلى الإنسان دون سائر الحيوان (٢) ، ولهم ترتيب في لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن يَرْقَى هذا الجبل ، وهذا الجمل مُطيق للسفر ، وهذا الفرس صَبُور على مماطلة الحَضَر ، وكذلك قول الله عز وجل : « وللهِ على النّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » (٣) إنّما قال : « استطاع » لمّا وقع الخطاب على « مَنْ » وهي تقع على مَنْ يعقل خاصة ، فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحج بأيِّ ضرب من الضروب كان مطلقاً بزاد وراحلة وصحة بدن وكيفما وجد السبيل إليه ، هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب •

وأمّا قوله عز وجل : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ ما اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ومن رِباطِ الخَيْلِ » (٤) فليس المراد بالقوة ههنا قوة الأجسام التي بها يكون بطشها وتصرّفها واقتدارها على ما تحاول ، لأن ذلك ليس إلى الناس (٥) الزيادة فيه ولا النّقْصان منه ، وإنّما الله يزيد في قُوَى (٦) الأجسام وينقص منها كما يريد تبارك وتعالى ، وإنّما أُريد به والله أعلم : وأَعِدُّوا لهم ما استطعتم من قوة أي : من الأشياء التي تَتَقَوَّوْنَ بها على العدو من سلاح وآلة وأصحاب

---

(١) م : « لايومنون » ولعل هذا هو الأصح •

(٢) م : « الحيوانات » •

(٣) آل عمران : ٣/٩٧ •

(٤) الأنفال : ٨/٦٠ •

(٥) م : « للناس » •

(٦) م ، هـ : « قوة » •

وأنصار (١) ، وغـــير ذلك مما (٢) تَفَلُّون به غَرْب (٣) عدوكم وتعلّون به عليهم ، وكذلك قوله : « ومِنْ رِبَاطِ الخَيْلِ » أي : وأعِدّوا لهم من الخيل ما تَتَقَوَّوْنَ (٤) به عليهم ، وهذه القوة ورِباط الخيـل ممّا كانوا يستطيعون إعـداده ويمكِنهم ، فأُمروا بإعداده للعدوّ ليرهبوهم وليخيفوهم ، وهذا باب يطول جداً ، وفيما أومأت إليه دليل عما سواه مما يتصل به .

وأما سؤالك أيّدك الله عن مــذاهب (٥) العرب في العَرَض ، وهل كانوا عارفين به أم كيف سمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته ، فقد ذكرت لك أيدك الله أنّه ليس في كلامهم من اسم هَزْل ولا جِدٍّ إلاّ وتحته معنى من جنسه ، ولكنّهـم لـم يكونوا يذهبون بالعَرَض مذاهب المتفلسفة ولا طريق أهل الجدل ، وإنْ كان مذهبهم (٦) فيه لمَنْ تدبّر مطابقاً لغرض الفلاسفة [د : ٢٢٦] والمتكلمين في حقيقته ، وذلك أنّهم (٧) [هـ : ٦١] يذهبون بالعَرَض إلى أسماء منها : أنْ يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من (٨) حيث لم يحتسبه ، كما يقال:

---

(١) « وأنصار » ليست في م .

(٢) هـ : « ومما » تحريف .

(٣) هـ : « حرب » تحريف .

(٤) ل ، م : « تتقون » تحريف .

(٥) هـ : « مذهب » .

(٦) هـ : « مذهبه » تحريف .

(٧) م : « لانهم » .

(٨) « من » ليست في م .

عَلِّقْتُ فلانة عَرَضاً أي اعتراضاً من حيث لم أقدِّره ، قال الأعشى (١) :

عُلِّقْتُها عَرَضاً وَعُلِّقَتْ رجلاً
غَيْري وعُلِّقَ أُخْرى ذلك الرَّجُلُ

وقد يضعونه موضع (٢) مالا يثبت فلا يدوم ، كقولهم : كان ذلك الأمر عن عَرَض ثم زال ، وقد يضعونه موضع ما يتصَّل بغيره ويقوم به ، وقد يضعونه مكان ما يضعُف ويقلّ ، فكأنَّ المتكلمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لِمَا قصدوا له ، وهو ــ إذا تأملته (٣) ــ غير خارج عن مذاهب العرب ، وكذلك الجوهر عند العرب ، إنما يشيرون به إلى الشيء النفيس الجليل ، فاستعمله المتكلمون فيما خالف الأعراض ، لأنَّها (٤) أشرف منها ، وقد وُلِّدت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قبله عارفة بها ، إلاَّ أنَّها غير خارجة عن معاني كلامها واستفادة معرفتها إذ (٥) كانت على أوضاعها والمعاني التي تعقلها ، وذلك (٦) نحو الكافر والفاسق والمنافق

(١) ديوانه : ٥٧ والبيان والتبيين : ١/٣٠٠ ــ ٣٠١ ، ٢/١٨٨ وعيون الأخبار : ٣/١٢ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٢٤٩ وأمالي المرتضى: ١/٣٦٠ وشرح التصريح على التوضيح : ١/٢٨٦ والمقاصد للعيني : ٢/٥٠٤ .

(٢) ل : « مواضع » .

(٣) بعدها في هـ : « وجدته » .

(٤) د : « لا » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) ف ، ل : « أو » تحريف .

(٦) « وذلك » ليست في هـ .

إنما (١) اشتقاق الكافر من كفرت الشيء إذا سترته وغطيته ، والفاسق من فَسَقَت الرُّطَبَة إذا خرجت من قشرها ، واشتقاق المنافق من النَّافِقَاء وهو أحد جِحَرَة اليَرْبوع إلى كثير من ذلك يطول تَعْداده ، وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلو الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب ، فيتعارفونها بينهم بكل لغة ولسان ، فليس هذا منكَراً إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتفق عليها والمعاني المعقولة بينهم ، وفيما ضمَّنْت من (٢) كتاب الاشتقاق ما يدلك على ما التمست الوقوف عليه من هذا النحو ، وهذا من القول كافٍ في جواب ما سألت عنه ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك ، وأتمَّ نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك .

المسألة الحادية عشرة

وهي آخر مسائلك ، وهي قولك : ما وزن أَرْطَى وأفْعَى وأَرْوَى (٣) ، وهل (٤) [هـ : ٦٢] هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منونة ؟

أمَّا أَرْطَى فللعرب فيها (٥) مذهبان : أكثرهم على أنَّ الهمزة

---

(١) هـ : « وانما » .

(٢) م : « في » .

(٣) الأَرْوِيَّة : الأنثى من الوعول ، وثلاث أَرَاويّ على أفاعيل الى العشر فإذا كثرت فهي الأَرْوَى .

(٤) م : « هل » .

(٥) م : « فيه » .

في أوّلها أصلية ، والألف في آخرها مزيدة للألحاق ، فتقديرها فَعْلى ملحق بفَعْلل نحو : جعفر وسَلْهَب (١) ، فالألف ألحقته بهذا البناء ، والدليل على ذلك قولهم : أَدِيم مَأْرُوط إذا دُبغ بالأرْطَى ، ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن أفعل لقيل : أَدِيم مَرْطِيٌّ ، والأَرْطى جمع واحدتها أَرْطاةٌ ، وهي شجرة تدبغ بها العرب ، وذكر الجَرْميّ أنَّ مِن العرب مَنْ يقول : أديم مَرْطِيٌّ ، فأَرْطى على هذا التقدير أفْعَل ، والهمزة في أولها زائدة ، فإذا سمِّي بها مذكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف (٢) في المعرفة وانصرف في النكرة ، وإذا سمي بها في المذهب الثاني مذكر لم ينصرف أيضاً في المعرفة وانصرف في النكرة ، فأمَّا الآن في موضعها وهي (٣) شجر فهي مصروفة للنكرة ، فتقول : أَرْطاةٌ وأَرْطَى كما ترى مصروف واحده وجمعه لأنه نكرة (٤) ، وذكر سيبويه (٥) وغيره من النحويين أنَّ الاسم إذا كان (على) أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة ، نحو : أَفْكَل (٦) وأَيْدَع (٧) وما أشبه ذلك ، وإنَّما

---

(١) هـ : « وساسب » تحريف ، والسَّلْهَبُ : الطويل عامة ، والجمع : السَّلاهبة .

(٢) د . ل : « يتصرف » تصحيف وما أثبت عن ف ، م ، هـ .

(٣) هـ : « هي » تحريف .

(٤) د : « لا نكرة » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) انظر الكتاب : ٣/١٩٤ ـ ١٩٥ .

(٦) هـ : « آفعل » تحريف ، والأَفْكَلُ : الرِّعْدة ، ولا يبنى منه فعل .

(٧) الأَيْدَع : صِبْغٌ أحمر .

ويحكم على الهمزة ههنـا بالزيادة لكثرة ما جاءت زائدة في هذا النحو مما يدل الاشتقاق على زيادتها فيه ، نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك ، فأُلحـق مالا اشتقاق له به إلا أسماء (١) قام الدليل على أنّ الهمزة في أوائلها أصلية ، وهي أَرْطَى وإمَّعَة وأَيْصَر •

فأمَّا (٢) أرْطى فقد مضى القول فيه ، وأمَّا إمَّعَة (٣) فالدليل على أنّ الهمزة في أولها أصلية أنّه ليس في الكلام إفْعَلَة وإنَّما هو فِعَّلة مثل : دِنَّمة (٤) وهو القصير ، وأمَّا أَيْصَر فالدليل على ذلك أَنَّهـم قالوا في جمعه : إصـار ، وهو كِساء يُحْتَشّ فيـه ، قال الشاعر (٥) :

وَيَجْمَـعُ ذا بَيْنَهُنَّ إلا صَـارًا • • • • • • • •

---

(١) د : « إلا الأسماء » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ •

(٢) م : « وآما » •

(٣) الامَّعَة والامَّع بكسر الهمزة وتشديد الميم : الذي لا رأي له ولا عزم •

(٤) هـ : « زنمة » تحريف ، والزَّنمة : شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً . وقال ابن جني في المنصف : ١/١١٣ ـ ١١٤ : « قال أبـو عثمان : فأما أَوْلَق وأَيْصَر وإمَّعَة فإنّ الهمزة فيهنّ غير زائدة ••• وإمَّعَة : لأنـه ليس في الكـلام إفْعَلَة صفة وإنما هو مثـل دِنَّمة » •

(٥) صدر البيت: «فهذا يُعِدّ لَهُنّ الخَلَى»وقائله الأعشى ميمون بن قيس، وهـو في ديوانـه : ٤٧ والمقتضب : ٣/٣١٧ ، ٣/٣٤٣ والمنصف : ١/١١٣ والمخصص : ٦/٦ واللسان (أصر) ، وورد البيت بلا نسبة

وأَمَّا أَفْعَى فالهمزة في أَوَّلهـا مزيدة ووزنها أَفْعَـل ، إلاّ أَنَّ للعرب فيها مذهبين ، أكثرهم على أَنَّها اسم وليس بصفة ، وإذا كانت اسماً وهي نكرة [هـ : ٦٣] وجب صرفها ، لأَنَّ ما كان على أفعل اسماً فهو مصروف في النكرة ، نحو : أَفْكَل وأَيْدَع وأَرْبَع ، وإنَّما يمتنع من الصرف في المعرفة ، وأكثر العرب على صرف أفعى عـلى هذا التقدير ، قال سيبويه (١) : أَجْدَلُ للصقر وأَخْيَلُ للطائر ، وأفعى ، الأجود فيها أن تكون أسماء فتنصرف

← في شرح الملوكي : ١٣٩ وشرح المفصل : ٩/١٤٤ ، ورواية عجزه في الديوان : « ويجمع ذا بينهُنَّ الخِضَارا » وفي القصيدة التي منها البيت الشاهد بيت آخر روايته :

دُفِعْنَ الى اثنَيْن عند الخُصُو ص ِ قدْ حَبَسا بَيْنَهُنَّ الاصارا

وقد جعل ابن جني هذين البيتين روايتين لبيت واحد ، فقال في المنصف ٣/١٨ : « قال الأعشى :

دُفِعْن الى اثنَيْن عند الخصوص ِ وقد خَيَّسا عندهُنَّ الاصـارا

خَيَّسا أي حبسا ٠ ويروى :

فهـذا يُعـدّ لهُنَّ الخلى ويجمع ذا بينهُنَّ الاصـارا » ٠

والرواية في المصـادر المتقدمة جميعاً بلفـظ : « ويجمـع ذا بينهن الاصارا » إلا أن المبرد ذكر عجز البيت في المقتضب : ٣/٣٤٣ برواية : « وينقل ذا بينهن الاصارا » ٠

والاصار : ما حواه المِحَشُّ من الحشيش ، والخَلَى : الرطب من الحشيش ، والاشارة في الشطرين الى قَيِّمَيْن يقومان على الابل ٠

(١) نقل كلام سيبويه بتصرف وانظر الكتاب : ٣/٢٠٠ ـ ٢٠١ ٠

لأنها نكرات ، وقد جعلها بعضهم صفات ، فلم يصرفوها لأن ما كان على أفعل نعتاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو : أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أَجْدَل وأَخْيَل وأَفْعَى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها : قال : واحتج هؤلاء بأن قالوا : إنما قيل له أجدل من الجَدْل وهو شدة الخَلْق فصار أَجْدل عندهم بمنزلة شديد ، وجعلوا أَخْيَل أَفْعل من الخِيلان للونه (١) وهو طائر على جناحه لُمعة مخالفة للونه ، وكذلك أفعى عندهم وإن (٢) لم يكن لها فعل ولا مصدر ، وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرف وإلحاقه بالنعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق في هذين ، وأنّه لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف ، وذكر الجرمي أيضاً أَنَّ أكثر العرب على صرف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم ، والأفعى الأنثى (٣) والذكر أُفْعُوان (٤) ، وأَمَّا أَرْوَى فوزنها فَعْلى ، والهمزة في أولها أصلية ، والألف في آخرها للتأنيث ، فهي بمنزلة سَكْرَى تمتنع من الصرف في المعرفة والنكرة .

فهذا منتهى القول في المسائل التي ضَمَّنتها آخر كتابك والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

---

(١) في اللسان (خيل) : « والخال : شامة سوداء في البدن وقيل : هي نُكتة سوداء فيه والجمع : خِيلان » .

(٢) م : « إن » تحريف .

(٣) هـ : « آنثى » .

(٤) م : « الأفعوان » .

قال ابن خالويه في مجموع له : كتب إليَّ سيِّدنا الأمير سيف الدولة أطال الله بقاءه يوم جمعة وأنا في الجامع : كيف يثنَّى ويُجْمع البضع ؟ فقلت : إنَّه جرى في كلامهم كالمصدر لم يُثَنَّ ولم يجمع مثل البخل ، قال الله تعالى : « وَيَأْمُرونَ النَّاسَ بالبُخْلِ (١) » ، ولم يقل بالإبخال ، ولو جمعناه قياساً لقلنا : أبضاعاً ، مثل : قُفْل وأَقْفال وخُرْج وأَخْراج لأَنَّ فُعْلاً يجمع (٢) على أفعال [هـ : ٦٤] .

قال ابن الشجري في أماليه (٣) : في المجلس الثامن والخمسين (٤):

ذكر مسائل استُفْتيت فيها بعدما استُفْتِي المَكْنِيّ (٥) بأبي نزار ، فجاء بخلاف ما عليه أَئِمَّة النحويين أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبة في كلمة أجمعوا عليها ، وأثبت خطه بما سنح له من هذيانه ، وأثبت بعده خطه الشيخ أبو منصور موهوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي (٦) .

نسخة الفتوى : ما تقول (٧) السادة النحويون أحسن الله توفيقهم في قول العرب :

---

(١) النساء : ٤/٣٧ ، الحديد : ٥٧/٢٤ .

(٢) م : « لا يجمع » تحريف .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٢/١١٦ والخزانة : ٤/٩ ــ ١٠ .

(٤) بعدها في الأمالي : « يتضمن الكلام في أصل حركة التقاء الساكنين وفرعها وذكر مسائل استفتيت .. » .

(٥) م : « استفتي فيها المكني » .

(٦) « المعروف بابن الجواليقي » ليست في الأمالي .

(٧) ف ، ل ، الأمالي : « يقول » .

« يا أَيُّها الرجل » ، هل ضمة اللام فيه ضمة إعراب ؟ وهل الألف واللام فيه للتعريف ؟ وهل يأمل ومأمول وما يتصرف منهما [د : ٢٢٧] جائز ؟ وهل يكون « سوى » بمعنى غير ؟ •

نسخة جواب المَكْنِيّ (١) بأبي نزار :

الضمة في اللام من قولهم : « يا أَيُّها الرجلُ » ضمة بناء وليست ضمة إعراب ، لأن ضمة الإعراب ، لابدَّ لها من عامل عامل يوجبها ، ولا (٢) عامل هنا يوجب هذه الضمة ، والألف واللام ليست ههنا للتعريف ، لأَنَّ التعريف لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث ، والألف واللام هنا في اسم المخاطب ، والصحيح أَنَّها دخلت بدلاً (٣) من « يا » ، وأَيٌّ وإن كان منادى فنداؤه لفظي ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولمّا قصدوا تأكيد التنبيه (٤) وقدَّروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعوضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » في « أَيُّها » وثالثاً الألف واللام ، فالرجل مبني بناء عارضاً [كما أَنَّ قولك : يا زيدُ يعلم منه أَنَّ الضمة فيه ضمة بناء عارض] (٥) •

---

(١) الأمالي : « جواب الجاهل المكني » •

(٢) هـ : « إذ لا » •

(٣) م : « عوضاً » تحريف •

(٤) ن : « التثنية » تصحيف •

وجدت هذا البيت في ديوان النابغة الذبياني بتصحيح عبد الرحمن سلام ص : ١١٦ . وروايته ثمة : المرء يأمل •• البيت • ولم أجده في ديوان النابغة الذبياني بتحقيق د • شكري فيصل •

(٥) ليست في د . ل ، وأثبتها عن ف ، م ، هـ ، الأمالي •

وأَمَّا أصل يأْمُل (١) فلا يجوز لأَنَّ الفعل المضارع إذا كان على يفعُل بضم العين كان بابه أَنَّ ماضيه على فعَل بفتح العين ، وأمَل لم أسمعه فعلاً ما ضياً ، فإنْ قيل : يقدَّر أَنَّ « يأمُل » فعل مضارع ولم يأتِ ماضيه كما أَنَّ « يذر » و « يدع » كذلك ، قلت : قد عُلم أَنَّ « يذر » و « يدع » على هذه القضية جاءا شاذين ، فلو كان معهما كلمة أخرى شاذة لنقلت نقلهما (٢) ، ولم يجز أَن لا تُنقل ، وما سمعنا أن ذلك ملحق بما ذكرنا [هـ : ٦٥] فلا يجوز يأْمُل ومأمول ، إلاّ أَنْ يسمعني الثقة أمَل خفيف الميم .

وأَمَّا « سوى » فقد نص على أَنَّها لا تأتي إلاّ ظرف مكان ، وأَنَّ استعمالها اسماً منصرفاً بوجوه الإعراب بمعنى « غير » خطأ وكتب أبو نزار .

نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد :

ضمة اللام من قولك : « يا أَيُّها الرجل » وشبهه ضمة إعراب ، ولا يجوز أن تكون ضمة بناء ، ومَنْ قال ذلك فقد غفَل عن الصواب ، وذلك أَنَّ الواقع عليه النداء « أيّ » المبني على الضم لوقوعه موقع الحرف (٣) ، والرجل وإنْ كان مقصوداً (٤) بالنداء فهو صفة أيّ ، فمحال أَنْ يبنى أيضاً لأَنَّه مرفوع رفعاً صحيحاً ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النصب على الموضع ، كما يجوز في « يا زيدُ

---

(١) ف ، ل : « لم تنقل نقلهما » تحريف .

(٢) ف ، ل ، م ، الأمالي : « ويأمل » .

(٣) « الحرف » ليست في ل .

(٤) كذا في هـ والأمالي ، وفي دوسائر النسخ : « موجوداً » تحريف .

الظريفَ » ، وعلة رفعه أنَّه لمَّا استمرَّ الضم في [كل (١)] منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فرفعت ، ومُحَال أنْ يُدَّعى تكرير حرف النداء مكان ها ومكان الألف واللام ، لأنَّ المنادى واحد ، وإنما تقدَّر الألف واللام بدلاً من حرف النداء فيما عطف بالألف واللام نحو : « يا زيدُ والرجل » ، لأنَّ المنادى الثاني غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه (٢) حرف النداء ، فقد صارت الألف واللام هناك كالبدل منه ، وليس كذلك « يا أيُّها الرجل » ، لأنه بمنزلة « يا هذا الرجل » ، والألف واللام فيه للتعريف .

وأما أمل يأمل فهو آمِل" والمفعول مأْمول فلا ريب في جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقاة ، منهم الخليل وغيره ، والشاهد عليه كثير ، قال بعض المعمَّرين (٣) :

---

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي .

(٢) بعدها في هـ والأمالي : « تكرير » .

(٣) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه : ١٩١ وأمالي القالي : ٢/٨ وأمالي المرتضى : ١/٢٦٦ والخزانة : ١/٥١٤ ، ونسب الى النابغة الذبياني في الشعر والشعراء : ١٥٩ والأضداد : ١٩٦ وليس في ديوانه وروي مع الأشعار المنسوبة الى لبيد ، انظر شرح ديوان لبيد : ٣٦٥ ، وجاء بلا نسبة في أمالي الزجاجي : ١١١ ، وهو بهذه الرواية في الشعر والشعراء وأمالي الزجاجي ، وروي في شعر الجعدي وأمالي القالي بلفظ « المرء يرغب ... » وفي الخزانة والأضداد وأمالي المرتضى روي بلفظ « المرء يهوي ... » وفي شرح ديوان لبيد بلفظ « المرء يدعو ... » اهـ .

المَـــرْءُ يَأْمُـــلُ أَنْ يَعِيـ

شَ وطُـــولُ عَيْشٍ قَـدْ يَضُرُّهْ

وقال الآخر (١) :

ها أَنَذَا آمُـلُ الخُلُـودَ وَقَـدْ

أَدْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِـدِي حُجُرا

وقال كعب بن زهير (٢) :

. . . . . والعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ [هـ : ٦٦]

وقال المتنبي وهو من العلماء بالعربية (٣) :

حُـرِمُـوا الـذي أَمَلُوا . . . .

وأما « سوى » فلم يختلفوا في أَنَّها تكون بمعنى « غير » ،

(١) هو الربيع بن ضبع الفزاري ، والبيت في نوادر أبي زيد : ١٥٩ والمعمرون والوصايا : ٩ وأمالي القالي ٢/١٨٥ وأمالي المرتضى : ١/٢٥٣ ، ١/٢٥٥ والخزانة : ٣/٣٠٨ ، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/١٨٣ .

(٢) صدر البيت : « أُنبِئْتُ أَنَّ رسولَ اللهِ أَوْعَدني » وهو في ديوان كعب : ١٩ وطبقات فحول الشعراء : ١٠١ والشعر والشعراء : ١٤٢ .

(٣) البيت بتمامه :

« حُرِمُوا الذي أَمَلُوا وَأَدْرَكَ مِنْهُمُ

آمالَــهُ مَـنْ عــادَ بالحِرْمــان »

وهو في ديوان المتنبي : ٤١٥ .

وتكون أيضاً بمعنى الشيء نفسه ، تقول : « رأيت سواك » أي : « غيرك » ، وحكى ذلك أبو عُبَيْد عن أبي عُبَيدة ، وقال الأعشى(١) :

. . . .   وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لسوائكا

أي لغيرك ، فهذه بمعنى غير ، وهي أيضاً غير ظرف ، وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى غير ، وفيها لغات ، إذا فتحت مدّت لا غير (٢) ، وإذا ضمت قصرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصر (٣) أكثر ، وما يحمل المتكلم بالقول الهُراء إلا فُشُوُّ الجهل ، وكتب موهوب ابن أحمد .

قال ابن الشجري : نسخة جوابي : الجواب والله سبحانه الموفق للصواب :

---

(١) صدر البيت : « تجانَفُ عن جُلِّ اليمامة ناقتي » ، وهو في ديوان الأعشى : ٨٩ وسيبويه : ١/٣٢ ، والكامل : ٤/١٠ ، والأضداد : ٤١ والمخصص : ١٥/١٥١ والدرر : ١/١٧١ والخزانة : ٢/٥٩ ، وهو بلا نسبة في المحتسب : ٢/١٤٩ وأمالي ابن الشجري : ١/٢٣٥ ، ٢/٤٥ والانصاف : ٢٩٥ وشرح المفصل : ٢/٤٤ ، ٢/٨٤ والهمع : ١/٢٠١ ، قوله تجانف أصله بتاءين من الجَنَفِ وهو الميل ، وجُلّ اليمامة : التقدير فيه : جل أهل اليمامة أي : معظم أهلها .

(٢) د ، ف : « وإذا قصرت مدت لا غير » تحريف ، وما أثبت عن م ، هـ ، الأمالي ، الخزانة : ٢/٦٠ .

(٣) « والقصر » ليست في الأمالي .

إنَّ ضمة اللام في قولنا : « يا أيُّها الرجلُ » ضمة إعراب ، لأنَّ ضمة المنادى المفرد [المعرفة (١)] لها باطّرادها منزلة بين منزلتين ، فليست كضمة حيث لأنَّ ضمة حيث غير (٢) مطردة ، وذلك لعدم اطراد العلة التي أوجبتها ، ولا كضمة زيد في نحو : « خرج زيدٌ » ، لأنَّ هذه حدثت بعامل لفظيٍّ ، ولو ساغ أن توصف « حيث » لم يجز وصفها بمرفوع حملاً (٣) على لفظها ، لأنَّ ضمتها غير مطردة ولا حادثة عن عامل ، ولمّا اطّردت الضمة في قولنا : يا زيدُ، ياعمرو (٤) ، وكذلك اطردت في النكرات المقصودة (٥) قصدها ، نحو يارجل ، يا غلام (٦) الى ما لا يحصى (٧) كثرة ، تَنَزَّل الاطّراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع (٨) للمبتدأ من حيث اطردت الرفعة في كل اسم ابتدىء به مجرداً من عامل لفظي وجيء له بخبر ، كقولك : « زيدٌ منطلقٌ » [هـ : ٦٧] « عمرو ذاهب » (٩) الى مالا يدركه (١٠)

---

(١) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٢) « غير » ليست في م .

(٣) د : « عملاً » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٤) تجاوز السيوطي هنا قدر سطر من الأمالي .

(٥) الأمالي : « المقصود » .

(٦) تجاوز السيوطي هنا قدر سطر من الأمالي .

(٧) ف ، ل : « يحصر » .

(٨) كذا في هـ والأمالي ، وفي د وسائر النسخ : « الواقع » تحريف .

(٩) بعدها في الأمالي : « جعفر جالس ، محمد صادق » .

(١٠) ف ، ل : « يدرك » .

الإحصاء ، فلمّا استمرّت ضمة المنادى في معظم الأسماء كما استمرت في الأسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء شبهتها (١) العرب بضمة المبتدأ ، فأتبعتها ضمة الاعراب في صفة المنادى في نحو : « يا زيدُ الطويلُ » ، وجمع بينهما أيضاً أنّ الاطّراد معنى كما أنّ الابتداء معنى ، ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما ، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها ، ألا ترى أنّهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة مَنْ قرأ « الحَمْدِ لِلهِ » (٢) بكسر الدال ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة مَنْ قرأ « الحمدُ لُلّه » بضم اللام ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو « يا زيدَ بنَ (٣) عمرو » في قول مَن فتح الدال من زيد ؟ وقد كان شافهني (٤) هذا المتعدّي طوره بهذا الهُراء الذي ابتدعه والهَذَاء (٥) الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إنّ ضمة (٦) المنادى لها منزلة بين منزلتين ، فقال منكراً لذلك : ما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسّ بأنّ هذا

---

(١) م : « أشبهتها » .

(٢) الفاتحة : ١/٢ ، وانظر البحر المحيط : ١/١٨ .

(٣) « ابن » ليست في م .

(٤) د : « شاذ هنا » ، ل : « ساوهي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن : ف ، م ، هـ ، الأمالي .

(٥) ل : « بالهراء » تحريف ، قال في اللسان (هذي) : « وهَذَيَ إذا هذر بكلام لا يفهم وهذى به ذكره في هذائه والاسم من ذلك الهَذاء » اهـ .

(٦) د : « الضمة » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهمزة بينَ بينَ التي هي بين الهمزة والألف أو الهمزة والياء أو الهمزة والواو ، وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المشربة صوت الزاي ، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف .

وأمّا قوله : إنّ الألف واللام هنا ليست للتعريف ، لأَنّ التعريف لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث ، والألف واللام هنا في اسم المخاطب ، والصحيح أَنّها دخلت بدلاً من يا (١) فقول فاسد ، بل الألف واللام هنا لتعريف الحضرة ، كالتعريف في قولك « جاء هذا الرجل » ولكنّها لمّا دخلت على اسم (٢) المخاطب صار الحكم للخطاب من حيث كان قولنا : « يا أَيّها الرجلُ » معناه : يارجل ، ولمّا [د : ٢٢٨] كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب (٣) ، فاكتفي باثنين لأَنّ أسماء الخطاب لايفتقر (٤) في تعريفها الى حضور ثالث ، ألا ترى أَنّ (٥) قولك : « خرجت ياهذا » و « وانطلقت » و « لقيتك » و « وأكرمتك » لاحاجة به الى ثالث ؟ وليس كل وجوه التعريف تقتضي أَن يَكون بين اثنين في ثالث ، أَلا ترى أَنّ ضمائر المتكلمين نحو : « أنا خرجت » و « نحن [هـ : ٦٨] ننطلق » لايوجب في تعريفها حضور ثالث ؟ فقد وَضَح لك بهذا أَنّ قوله : « التعريف

---

(١) الأمالي : « ياء » .

(٢) ف ، ل : « الاسم » .

(٣) ف ، ل : « المخاطب » تحريف .

(٤) الأمالي : « تفتقر » .

(٥) ف . ل : « الى » .

لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث » كلام ظاهر الفساد ، لأنّه أطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف ، فتأمل سدّدك الله الفقرة (١) التي عَمِيَ عنها هذا الغَبِيّ ، عمّا صدرت به حتى خطّأ بجهله الأئمّة المبرّزين في علم العربية المتقدمين منهم والمتأخرين ، ومن شواهد إعراب الرجل في قولنا : « يا أيّها الرجلُ » نعته بالمضاف المرفوع في قولك : « يا أيّها الرجلُ ذو المال » ، وعلى ذلك أنشدوا (٢) :

يا أيّهـــا الجـاهِــلُ ذُو التَّنَــزّي

فهذا دليل على إعراب « الرجل » قاطع ، لأنّ الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني ، ولا تكـون إلاّ منصوبة أبداً ، كقولك : « يازيدُ ذا المال » ، وقد عارضته بهذا الدليل الجليّ الذي تناصرت به الروايات عن النحوي واللغوي ، فزعم أنّه لا يرفع هذه الصفة ، ولا ينشد إلاّ « ذا التَّنَزّي » ، ولايَعْتَدُّ بإجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب ، فدلّ ذلك على أنّ هذا العديم الحسّ هو المقصود بالنداء في قول القائل : « يا أيّها الجاهِلُ ذو التَّنَزّي » .

---

(١) الأمالي : « الفطرة » ، قـال في اللسان (فطـر) : « والفِطْرَة : ما فطر الله عليه الخلـق مـن المعرفة به » وفي ل ، م : « الفتـرة » تحريف .

(٢) البيت لرؤبـة بن العجاج ، وهو في ديوانه : ٦٣ وشـرح المفصـل : ٦/١٣٨ والمقاصـد للعيني : ٤/٢١٩ وورد بـلا نسبة في سيبويه : ٢/١٩٢ والمقتضـب : ٤/٢١٨ وأمـالي ابن الشجري : ٢/٣٠٠ ، وقوله : ذو التنزي بفتح التاء المثناة من فوق والنون وتشديد الزاي المعجمة المكسورة : نزوع الانسان الى الشر .

وأَمَّا قوله : « ولمَّا قصدوا تأكيد التنبيه (١) وقدَّروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعَوَّضوا عن حرف النداء ثانياً هــا وثالثاً الألف واللام » فهذا من دعاويه الباطلة ، لأنَّه زاعم أَنَّ أصل « يا أَيَّتها الرجلُ » : يا أَيُّ يا يا رجلُ ، فَعَوَّضوا من يا الثانية ها ومن الثالثة الألف واللام ، وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المُحال ، ولكن العرب كرهوا أَنْ يقولوا : يا الرجل وما أشبه ذلك ، فيُولوا حرف النداء الألف واللام ، فأدخلوا أَيّ فجعلوها وُصْلة الى نداء المعارف بالألف واللام ، وألزموها حرف التنبيه (٣) عوضاً لها ممَّا منعته من الإضافة ، هذا قول النحويين ، فمَنْ تكلَّف غيره بغير دليل فهو مبطِل ، فلا حاجة بنا (٤) الى أن تقدِّر أَنَّ الأصل : يا أيّ يا يا رجل ، فإنَّه مع مخالفته لقول الجماعة خَلْفٌ من القول يَسُجّه السمع وينكره الطبع •

وأمَّا قوله في « أَكَلَ ويَأْمَل » : إنَّهما لا يجوزان عنده لأنَّه لم يسمع في الماضي [هـ : ٦٩] منهما أَمَل خفيف الميم ، فليت شعري ما الذي سمع من اللغة ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف ؟ وإنما ينكر مثل هذا مَن أنعم (٥) النظر في كتب اللغة كلها ، ووقف عــلى تركيب أم ل في كتاب العين للخليل بن أحمد ، وكتاب الجمهرة لأبي بكر

---

(١) ل : « التثنية » تحريف •

(٢) ف : « لنا » •

(٣) ل ، م ، هـ : « أمعن » •

(٤) زيادة عن هـ والأمالي وليست في سائر النسخ •

(٥) تقدَّم البيت •

ابن دريد والمجمل لأبي الحسين بن فارس وديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي وكتاب الصحاح لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري النيسابوري ، وغير ذلك من كتب اللغة ، فإذا وقف على أُمَّهات كتب هذا العلم التي استوعب كل كتاب منها اللغة أو معظمها فرأى أنَّ [هذا (١)] الحرف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير (٢) .

والعَفْوُ عند رسولِ اللهِ مَأْمُولُ

سَلَّم لكعب وأذعن له صاغراً قَميئاً ، فكيف يقول مَنْ لم يتولَّج سمعه عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها : « لم (٣) » أسمع « أمل » ولا أسلم أن يقال (٤) : مأمول » ؟ .

وأَمَّا قوله : « إنه لا يجوز « يأمل » ولا مأمول إلاَّ أَن يسمعني الثقة « أَمَلْ » » فنقول مَنْ لم يعلم بأَنَّهم قالوا : فقير ولم يقولوا فَقُر (٥) ، ولم يأت فعله إلاَّ بالزيادة ، أفتراه ينكر أن يقال : فقير ، لأَنَّ الثقة لم يسمعه فَقُر ؟ فلعله (٦) يَجْحَد أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى : « إنّي

---

(١) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٢) تقدم البيت ص : ٨٢ .

(٣) د : « ثم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٤) م : « يقول » .

(٥) الأمالي : « ولم يقولوا في ماضيه فقر » ، وانظر سيبويه : ٣٣/٤ .

(٦) الأمالي : « ولعله » .

لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خيرٍ فقيرٌ (١) » ، وهل (٢) إنكار فقير إلاّ كانكار مأمول ؟ بل إنكار فقير عنــده أوجب ، لأنّهم لم يقولوا في ماضيه إلاّ افتقر ، ومأمول قد (٣) نطقوا بماضيه بغير زيادة .

وأَمّا « سوى (٤) فإنّ العرب استعملتها استثناء ، وهي في ذلك منصوبة على الظرف بدلالة أنّ النصب يظهر منها إذا مُدّت ، فإذا قلت : « أتاني القومُ سِوَاكَ » [فكأنك قلت : أتاني القوم مكانك ، وكذلك : « أخذت سواك (٥)] رجلاً » ، أي : مكانك ، واستدلّ الأخفش على أنّها ظرف بوصلهــم الاسم الناقص بها في نحو : « أتاني الذي سِوَاكَ » ، والكوفيون يرون استعمالها بمعنى غير (٦) ، وأقول : إدخال الجار عليها في قول الأعشى (٧) :

. . . . وما قَصَدَتْ مِن أَهْلِها لِسَوَائِكَا

يخرجها من الظرفية ، وإنما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً

---

(١) القصص : ٢٨/٤٢ .

(٢) د : « وهذا » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٣) ل : « فقد » .

(٤) حكى البغدادي كلام ابن الشجري على سوى في الخزانة : ٢/٥٩ ــ ٦٠ .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي .

(٦) انظر المسألة التاسعة والثلاثين في الانصاف : ٢٩٤ .

(٧) تقدم البيت ص : ٨٣ .

لها بغير [هـ : ٧٠] من حيث استعملوها (١) استثناء وعلى تشبيهها (٢) بغير ، قال أبو الطيب (٣) :

أَرْضٌ لهــا شَرَفٌ سِواها مِثْلُها
لو كانَ مِثْلُكَ في سِوَاها يُوجَـدُ

رفع « سوى » الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بـ في فأخرجها من الظرفية ، فَمَنْ خطّأه فقد خطّأ الأعشى في قوله : « لسوائكا » ، ومَنْ خطّأ الأعشى في لغته التي جُبل عليها ، وشعره يُستشهد به في كتاب الله تعالى ، فقد شهد على نفسه بأَنّه مدخول العقل ضارب في غمرة الجهل وليس لهذا المتطاول (٤) إلى ما يَقْصُر عنه ذَرْعُه شيء يتعلق به في تخطئة العرب إلاّ قول الشاعر (٥) :

---

(١) د : « استعمالها » وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي ، وإضافة حيث الى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها الى الجملة الاسمية ، انظر مغني اللبيب : ١٤١ .

(٢) الأمالي : « شبهها » .

(٣) ديوانه : ٤٣ .

(٤) م : « إلا » تحريف .

(٥) هو ذو الرمة . والبيت في ديوانه : ٢٤٠ وسيبويه : ٤٩/٤ وشرح المفصل : ١٠٦/٧ والهمع : ١٢٠/١ والدرر : ٨٨/١ والخزانة : ٤٩/٤ ، وورد بلا نسبة في الانصاف : ١٥٦ والمغني : ٧٦ والأشموني : ٢٤٦/١ والهمع : ٢٣٠/١ ، والخسف : النقيصة وبات على الخسف أي : جائعاً والحُرْجوج : الناقة الضامر .

حَـراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَـةً
على الخَسْفِ أَو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا

فكلّ فاقرة ينزلها بالعربية يَزُفُّ أمامها هذا البيت معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة ، وليس دخول إلاّ في هـذا البيت خَطَأً (١) كما توهَّم ، لأن بعض النحويين قدَّر في « ينفك » التمام ، ونصب « مناخة » على الحال ، فينفك ههنا مثل مُنْفَكّين في قول الله عزّ وجلّ : « لَمْ يَكُنِ الَّذين كَفَرُوا مِنْ أهْلِ الكتاب والمُشْرِكينَ مُنْفَكّينَ حتّى تَأْتِيَهُمُ البَيِّنَةُ » (٢) ، فالمعنى ما تنفصل عن جَهْد ومشقة إلاّ في حال إناختها على الخسف ، ورمي البلد القفر بها ، أي تنتقل من شدَّة إلى شدَّة .

ومن العجب أنّ هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين وخَلَفِهم ، وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فيعترض (٣) على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء (٤) بكلام ليس له محصول ، ولا يُؤْثر عنه أنّه قرأ مصنفاً في النحو إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر الجرجاني قيل : إنّها لا تبلغ أن تكون في عَشْر أوراق ، وقيل : إنّه لا يملك [د : ٢٢٩] من كتب النحو واللغة ما مقداره عَشْر أوراق ، وهو مع هذا يردُّ بقَحَتِه على الخليل وسيبويه ، إنها

(١) الأمالي : « خطاء » في اللسان (خطأ) : « الخطأ والخطاء : ضد الصواب » .

(٢) البينة : ٩٨/١ .

(٣) ل : « فيتعرض » تحريف .

(٤) جاء مكانها في د وسائر النسخ : « ها » تحريف . وما أثبت عن الأمالي.

لوصمة" اتَّسم بها زماننا هذا ، لا يَبيد عارها ولا ينقضي شَنَارها ، وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تسطر فتوى ، فيثبت (١) خطه فيها مع خط غيره ، فيقال : أجاب أبو نزار بكذا وأجاب غيره بكذا ، فقد (٢) أدرك لعَمْر الله مطلوبه ، وبلغ مقصوده ، ولولا إيجاب حق من أوجبتُ حقه والتزمت وِفاقه واحترمت خطابه لصُنت خطي ولفظي عن مجاورة خطه ولفظه . [هـ : ٧١] .

قال ابن الشجري في المجلس الحادي والستين في أماليه (٣) :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني حديثاً رفعه إلى أبي ظبيان الحماني قال : اجتمعت جماعة من الحي على شراب فتغنَّى أحدهم بقول حسان (٤) :

إنَّ التي ناوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا
قُتِلَتْ قُتِلْتَ فَهَاتِها لَمْ تُقْتَلِ

كِلْتَاهُمَا حَلَبُ العَصِيرِ فَعَاطِنِي
بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ

فقال رجل منهم : كيف ذكر واحدة بقوله : إنَّ التي ناولْتني فرددتها ، ثم قال : كلتاهما حَلَبُ العصير ، فجعلها اثنتين ؟

(١) « فيثبت » ليست في م .

(٢) الأمالي : « وقد » .

(٣) أمالي ابن الشجري : ١٥٩/٢ ، والغيث المسجم : ١٩٠/٢ ، والخزانة: ٢٤٠/٢ .

(٤) البيتان في ديوانه : ٣٦٧ والخزانة : ٢٣٨/٢ ، والأول منهما في الصناعتين : ٤٠٧ .

قال (١) أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعة جواباً ، فحلف رجل منهم بالطلاق ثلاثاً (٢) إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين (٣) عن تفسير هذا الشعر ، قال : فسقط في أيدينا ليمينه ، ثم أجمعنا (٤) على قصد عبيد الله ، فحدثني بعض أصحابنا السعديين قال : فَيَمَّمْناه نَتَخَطَّى إليه الأحياء فصادفناه في مسجده (٥) يصلي بين العِشاءَيْن، فلمّا سمع حِسَّنا أوجز في صلاته ، ثم أقبل علينا فقال : ما (٦) حاجتكم ؟ فَبَدَرَ رجل منا فقال (٧) : نحن أعز الله القاضي قوم (٨) نَزَعْنا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمة فيها بعض الشيء ، فإن أَذِنْت لنا قلنا ، فقال : قولوا ، فذكر يمين الرجل والشعر ، فقال : أما قوله : إن التيَّ التي فاوَلْتَني فإنه يعني الخمر ، وقوله : قُتِلَتْ أراد : مُزِجَت بالماء ، وقوله : كلتاهما حَلَبُ العصير يعني الخمر (٩) ومِزَاجَها ، فالخمر عصير العنب ، والماء عصير السحاب، قال الله تعالى: « وأَنْزَلْنا مِنَ المُعْصِراتِ ماءً ثَجّاجاً » (١٠) ، انصرفوا إذا شئتم .

---

(١) الأمالي : « وقال » .

(٢) م : « الثلاث » .

(٣) الأمالي : « الحسن » .

(٤) هـ والخزانة : « اجتمعنا » .

(٥) هـ : « المسجد » .

(٦) « ما » ليست في هـ والأمالي .

(٧) الأمالي والخزانة : « فبدر رجل منا كان أحسن نفثة فقال .

(٨) د . ل « قوة » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٩) من « وقوله : قتلت » الى « الخمر » ليس في م .

(١٠) النبأ : ٧٨/١٤ .

قال ابن الشجري : وأقول : إنّ هذا التأويل يمنع منه ثلاثة أشياء :

أحدها : أنّه قال : كلتاهما ، وكلتا موضوعة لمؤنثين ، والماء مذكر والتذكير أبداً يغلّب على التأنيث كتغليب القمر على الشمس في قول الفرزدق (١) :

. . . . لَنَا قَمَرَاها والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

أراد : لنا شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث فيحمل على المعنى ، كما قالوا : « أَتَتْه كتابي فاحْتَقَرَها » (٢) لأنّ الكتاب في المعنى صحيفة [هـ : ٧٢] وكما قال الشاعر (٣) :

قامَتْ تُبَكِّيهِ عَلى قَبْرِهِ
مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذا غُرْبَةٍ
قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِرُ

---

(١) تقدم البيت .

(٢) انظر الخصائص : ١/٢٤٩ ، ٢/٤١٦ .

(٣) أنشد ابن عبد ربه البيتين في العقد الفريد : ٣/٢٥٩ وقال : « وقفت أعرابية على قبر ابن لها يقال له : عامر فقالت : البيتان » وأنشدهما أيضاً في العقد الفريد : ٥/٣٩٠ وقال : « وقالت أعرابية » ، والبيتان بلا نسبة في مجاز القرآن : ٢/٧٦ وأمالي المرتضى : ١/٧١ والانصاف: ٥٠٧ ، ٧٦٣ وسمط اللآلى : ١٧٤ وشرح المفصل : ٥/١٠١ واللسان (عمر) ، والبيت الأول في كتاب الأمثال : ١٢٦ بلا نسبة .

كان الوجه أن يقول : ذات غربة ، وإنّما ذكّر لأنّ المرأة إنسان ، فحمل على المعنى .

والثاني : أنّه قال : أرخاهما للمفصل ، وأفعل هذا موضوع (١) لمشتركين في معنى (٢) ، وأحدهما يزيد على الآخر في الوصف به (٣) ، كقولك : زيدٌ أفضل الرّجُلَيْن ، فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان في الفضل ، إلاّ أنّ فضل زيد يزيد على فضل المقرون به ، والماء لا يشارك (٤) الخمر في إرخاء المفصل .

والثالث : أنّه قال في الحكاية : فالخمر عصير العنب ، وقول حسان : حَلَب العصير يمنع من هذا لأنّه إذا كان العصير الخمر والحلب هو الخمر فقد أضفت (٥) الخمر إلى نفسها ، والشيء لا يضاف إلى نفسه .

والقول في هذا عندي : أنّه أراد كلتا الخمرتين (٦) ، الصِّرْف والممزوجة حلب العنب فناولني (٧) أشدهما إرخاء للمفصل .

---

(١) ل : « موضع » تحريف .

(٢) « في معنى » ليست في م .

(٣) « به » ليست في هـ .

(٤) ف ، ل : « يشاركه » في الأخير .

(٥) ف ، ل ، الأمالي : « أضيفت » وفي م والخزانة : « أضيف » تحريف في الأخير ، وما أثبت عن د ، هـ .

(٦) كذا في د وفي سائر النسخ والأمالي : « الخمرين » ، قال في اللسان (خمر) : « والأعراف في الخمر التأنيث ، يقال : خَمْرة صِرْف وقد يذكر » ا هـ .

(٧) م : « فناولتني » تحريف .

قال ابن الشجري في المجلس الرابع والستين (١) :

مسألة سئلت عنها : « المُعْلِمُ والمُعْلِمُهُ زيدٌ عمراً خيرَ الناس إيَّاه أنا » ، الجواب : أنَّ المُعْلِمَ مبتدأ والمُعْلِمَه معطوف عليه ، وهو يقتضي اسماً فاعلاً ويقتضي التعدي إلى ثلاثة مفاعيل (٢) ، كما يقتضي ذلك فعله الذي هو أَعْلَمَ ، فزيد فاعله والهاء المفعول الأول ، و « عمرا » الثاني و « خير الناس » الثالث ، و « إياه » ضمير مصدره الذي هو الإعلام [أضمره] (٣) وإنْ لم يجرِ له ذكر ، لأنَّ المصدر (٤) يحسن إضماره إذا ذكر فعله (٥) أو اسم فاعله (٦) كقوله (٧) :

---

(١) الأمالي : ٢/٢٠٩ ، والمسألة المذكورة في المجلس الخامس والستين في الأمالي .

(٢) الأمالي : « مفعولين » تحريف .

(٣) زيادة عن الأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٤) الأمالي : « فاعل » تحريف .

(٥) هـ : « فاعله » تحريف .

(٦) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره أربعة أسطر من الأمالي .

(٧) عجزه : « وخالف والسفيه الى خلاف » ولم أقف على نسبة للبيت وهو في معاني القرآن : ١/١٠٤ وتأويل مشكل القرآن : ١٧٦ وأمالي ثعلب : ٦٠ والخصائص : ٣/٤٩ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢٤٤ وأمالي المرتضى : ١/٢٠٣ وأمالي ابن الشجري : ١/١١٣ ، ١/٣٠٥ والانصاف : ١٤٠ والهمع : ١/٦٥ والدرر : ١/٦٥ والدرر : ١/٤٤ والخزانة : ٢/٢٢٩ ، ٢/٣٨٣ بلا نسبة .

[هـ:٧٣]إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إلَيْهِ

• • • • • • • • • • •

وقولك : « أنا » خبر المبتدأ الذي هو المعلم ، والمُعَلِّمَه وإن كان عطفاً على المعلم فإنه هو المعلم (١) لأنه وصف له ، فلذلك كان [أنا] (٢) خبراً عنهما (٣) معاً والتقدير : المعلِّمُ المُعَلِّمَهُ زيدٌ عمراً خيرَ النَّاسِ أنا (٤) .

---

(١) « فإنه هو المعلم » ليست في هـ .

(٢) زيادة عن الأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٣) كذا في هـ والأمالي ، وفي د وسائر النسخ : « فيهما » تحريف .

(٤) للمسألة تتمة في الأمالي ، مقدارها خمسة أسطر .

قال الامام أبو محمد بن السيِّد البَطَلْيَوْسِيّ

في كتاب المسائل والأجوبة

جمعني مجلس مع رجل من أهل الأدب ، فنازعني في مسألة من مسائل النحو ، ثم دَبَّت الأيام وَدَرَجَت الليالي ، وأنا لا أُعيرها فكري ولا أُخطرها على بالي ، ثم اتَّصل بي أنَّ قوماً يتعَصَّبون له ويقرظونه يعتقدون (١) أني أنا المخطىء فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام ، ليَعلم مَن المزجي البضاعة وبالله التوفيق .

كان مبتدأ الأمر أنَّ هذا الرجل المذكور قال لي (٢) : إنَّ قوماً من نَحْويي سرقسطة اختلفوا في قول كثير (٣) :

---

(١) هـ : « ويعتقدون » .

(٢) « لي » ليست في م .

(٣) البيتان في ديوانه : ٣٦٩ وإصلاح المنطق : ١٨٤ ، ٢٧٤ والمعاني الكبير ٥٠٥ وتفسير غريب القرآن : ٤٤٣ والدرر : ١/٦٣ ، وهما بلا نسبة في الأضداد : ٣٦٢ وشرح المفصل : ٦/٣٧ والبيت الأول في الهمع : ١/٨٦ والمخصص : ١٦/١٣٩ والثاني في الهمع : ١/١٠٢ بلا نسبة .

يقال : امرأة قصيرة وقصورة إذا كانت محبوسة محجوبة . والبحاتر جمع بُحْتُرَة وهي القصيرة المجتمعة الخلق ، والحجال جمع حَجَلة وهي بيت يزيَّن بالثياب والستور .

وأَنْتِ التي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرةٍ
إليَّ وما تَدْري بِذَاكَ القَصَائِرُ

عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجَالِ ولم أُرِدْ
قِصَارَ الخُطَا شَرُّ النِّساءِ البَحَاتِرُ

فقال بعضهم : البحاتر مبتدأ وشرُّ النساء خبره ، وقال بعضهم : يجوز أن يكون شرُّ النساء هو المبتدأ (١) والبحاتر خبره ، وأنكرت أنا هذا القول وقلت : لا يجوز إلاّ أن يكون البحاتر هو المبتدأ وشرُّ النساء هو الخبر ، فقلت له : الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله النحويّ الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع ، فقال : وكيف يصح ما قال ؟ وهل غرض الشاعر إلاّ أن يخبر أنّ البحاتر شرُّ النساء ؟ وجعل يكثر من ذكر (٢) الموضوع والمحمول ، ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان،فقلت له:أنت تريد أنْ تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو ، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها ، وكانوا يريدون [هـ : ٧٤] أنّ إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى • إذا ضاقت عليه طرق الكلام ، وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني ، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء (٣) وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم

(١) من « وشر » الى « المبتدأ » ليس في م •

(٢) ف : « ذلك » تحريف •

(٣) د : « الشيء » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ •

المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة ، فيجيز النحويون في صناعتهم : « أعطي درهمٌ زيداً » ، ويرون أنَّ فائدته كفائدة قولهم : « أعطي زيد [د : ٢٣٠] درهماً » ، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ ، وهو مسند في المعنى (١) إلى زيد (٢) ، وكذلك يجيزون : ضُرب بزيد الضربُ (٣) ، وخُرج بزيد اليومُ ، ووُلِدَ لزيدٍ ستون عاماً (٤) ، وقد عُلم أنَّ الضرب (٥) لا يُضرب واليوم اتِّكالاً علـى فهم السامع ، وليس هذا لضرورة (٦) شاعر ، بل هو للمعاني ، لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيء آخر اتّكالاً على فهم السامع ، وليس هذا لضرورة (٦) شاعر ، بل هو كلام (٧) العرب الفصيح المتعارف بينهـا في محاوراتها ، وهذا أشهر عند النحويين [من أنْ يُحتاج فيه إلى بيان ، وممَّا يبين هذا أنَّ النحويين] (٨) قد قالوا : إذا اجتمعت معرفتان جعلت

---

(١) م : « وهو في المعنى مسند الى زيد » .

(٢) انظر شرح المفصل : ٧/٧٧ والأشموني : ٢/٦٨ .

(٣) انظر شرح المفصل : ٧/٧٣ .

(٤) قال سيبويه : ١/٢١١ « ومن ذلك أن تقول : كم وُلِدَ له ؟ فيقول : ستون عاماً ، فالمعنى وُلِدَ له الأولادُ وَوُلَدُ ستين عاماً » وانظر الكتاب : ١/٢٢٣ .

(٥) من « وخرج بزيد » الى « الضرب » ليس في م .

(٦) هـ : « بضرورة » .

(٧) ف : « لكلام » تحريف .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

أيتهما (١) شئت الاسم وأيتهما (٢) شئت الخبر ، فتقول : « كان زيدٌ أخـاك » و « كان أخوك زيداً » (٣) ، فإن قـال قائل : الفائدة فيهما مختلفة ، لأنّه إذا قال : « كان زيدٌ أخاك » أفادنا الأُخُوَّة ، وإذا قال : « كان أخوك زيداً » أفادنا أنّه زيد ، فالجواب : أنّ هذا جائز صحيح (٤) لا ينازع فيه منازع ، ويجوز أيضاً أن يقال : « كان أخوك زيداً » والمراد : كان زيد أخاك ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيـد ، والدليل عـلى ذلك أنّ القرّاء قرؤوا « فما كانَ جوابَ قَوْمِهِ إلاّ أنْ قالُوا » (٥) برفع الجواب ونصبه ، فتارة يجعلـون الجواب الاسم والقول الخبر ، وتارة يجعلـون القول هو الاسم والجواب الخبر ، وليس يشك أحـد أنّ الغرض في كلتـا القراءتين واحد وأنّ الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب ، وكذلك قوله تعالى : « فكانَ عاقِبَتَهُما أنّهما في النّار » (٦) ، قرىء برفع

---

(١) ف ، ل م : « أيهما » وما أثبت عن د ، هـ .

(٢) ف ، ل ، م : « وأيهما » وما أثبت عن د ، هـ .

(٣) انظر شرح المفصل : ٧/٩٥ .

(٤) ف ، ل ، م : « هذا غير جائز صحيح » زيادة لايقتضيها السياق .

(٥) النمل : ٢٧/٥٦ ، العنكبوت : ٢٩/٢٤ ، العنكبوت : ٢٩/٢٩ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٧/١٤٨ : « وقرأ الجمهور جواب بالنصب والحسن وسالم الأفطس بالرفع اسماً لكان وقرأ الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وأبو عمرو في رواية الأصمعي والأعمش عن أبي بكر بالرفع » اهـ .

(٦) الحشر : ٥٩/١٧ .

العاقبة ونصبها [هـ : ٧٥] ، ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريين والكوفيين ، وكذلك قول الفرزدق (١) :

لقد شَهِدَتْ قَيْسٌ فما كان نَصْرُها

قُتَيْبَةَ إلاَّ عَضُّها بالأَباهِمِ

ينشد برفع النصر ونصب العضّ ، وبرفع العضّ ونصب النصر ، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة ، وكذلك قول الآخر (٢) :

وقد عَلِمَ الأَقْوامُ ما كانَ داءَها

بِثَهْلانَ إلاَّ الخِزْيُ ممَّنْ يقودُها

ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي ، والفائدة فيهما جميعاً واحدة، وإنَّما تساوى ذلك لأنَّ المبتدأ هو الخبر في المعنى ، وممَّا يبيِّن ذلك بياناً واضحاً أنَّ القائل إذا قال : « شرُّ النَّاسِ الفاسِقُ » أو قال : « الفاسقُ شرُّ النَّاس » فقد أفادنا في كلا (٣) الحالين فائدة واحدة ، وكذلك إذا قال : « أبوكَ خيرُ الناس » ، فائدته (٤) كفائدة قوله (٥) : « خيرُ النَّاس أبوكَ » ، لا يمكن أحداً

(١) ديوانه : ٨٥٥ واللسان (بهم) ، وورد البيت في المقتضب : ٩٠/ بلا نسبة ، قال اللسان (بهم) : « فإنما أراد بالأباهيم غير أنه حذف لأن القصيدة ليست مُرْدَفَة ... الابْهام : الاصبَع الكبرى والجمع الأباهيم » .

(٢) ورد البيت في سيبويه : ١/٥٠ والمحتسب : ١١٦/٢ وشرح المفصل : ٩٦/٧ بلا نسبة ، وثَهلان : جبل معروف .

(٣) « كلا » ليست في م .

(٤) ف ، م : « فإن فائدته » .

(٥) « قوله » ليست في م .

أنْ يجعل بينهما فرقاً ، ويشهد لذلك قول زهير (١) :

وإمَّا أنْ يَقولوا قَدْ أَبَيْنا
فَشَرُّ مَواطِنِ الحَسَبِ الإِباءُ

فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كثير ، وقد جعل زهير « شرّ » هو المبتدأ والإباء هو الخبر ، وإنمَّا غرضه أن يخبر أنَّ الإباء هو شرُّ مواطن الحسب ، ولا يجوز لزاعم أن يزعم أنَّ الإباء هو المبتدأ وشرّ خبره ، لأنَّ الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ ، إلاَّ أنْ يتضمَّن المبتدأ معنى الشرط(٢) ، ألا ترى أنَّه لا يجوز: «زيد فقائم»، وكذلك مَنْ رواه « وشرُّ مواطن » (٣) بالواو (٤) لأنَّ الواو لا تدخل على الأخبار ، لا (٥) يجوز : « زيد وقائم » ، وممَّا يبيِّن لك تساوي الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذي وبالألف واللام (٦) ، فمَن

---

(١) شعر زهير بن أبي سلمى : ١٣٨ ، وجاء البيت في المخصص : ٢٦/١٦ بلا نسبة ٠

(٢) من ذلك قولهم : « كلُّ رجل يأتيك فهو صالح والذي يأتيني فله درهم » وانظر سيبويه : ١/١٣٩ ـ ١٤٠ والهمع : ١/١٠٢ ٠

(٣) م : « الناس » تحريف ٠

(٤) ل : « الواو » تحريف ٠

(٥) م ، هـ : « ولا » ٠

(٦) قال ابن هشام : « ويسميه بعضهم باب السَّبْك ، وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية » انظر أوضح المسالك : ٣/٢٠٩ وشرح المفصل : ٣/١٥٦ فما بعدها ٠

تأمّل قول النحويين فيه رأى ما قلناه نصاً ، لأن القائل (١) إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قام (٢) زيد فجوابه عند النحويين أجمعين أن يقال : الذي قام زيدٌ ، والقائم (٣) زيدٌ ، ألا ترى أنَّ المجيب قد جعل زيداً خبراً ؟ وإنّما سأل السائل [هـ : ٧٦] أن يخبر عنه ولم يسأله أن يخبر به ، فلو جاء الجواب على حَدّ السؤال لقال : زيد الذي قام ، وزيد القائم ، وباب الإخبار كله مطّرد على هذا ، وإنّما جاز ذلك عندهم لأنّ الفائدة في قولك : « الذي قام زيد » كالفائدة في قولك : « زيد (٤) الذي قام » وكذلك الفائدة في قولك (٥) : « زيد القائم » كالفائدة في قولك : « القائم زيد » ، ولولا أنّ الأمرَيْن عندهم سواء لَمَا جاز هذا ، ومن أظرف مافي هذا الأمر أنّ جماعة من النحويين لا يجيزون [تقديم خبر المبتدأ عليه (٦) إذا كان معرفة ، فلا يجيزون] (٧) أنْ يقال : « أخوك زيد » والمراد : زيد أخوك (٨) ، واحتجوا بشيئين :

---

(١) م : « السائل » ولعله الأصح .

(٢) د ، هـ : « قائم » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م .

(٣) ف ، ل : « أو القائم » .

(٤) « زيد » ليست في م .

(٥) « في قولك » ليست في م .

(٦) ف : « لا يجيزون تقديم الخبر عليه » تحريف .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٨) انظر شرح المفصل : ١/٩٩ والهمع : ١/١٠٢ .

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحـداهما أحقّ بأن يسند إليهـا من الأخرى ، وليس ذلك بمنزلـة المعرفة والنكرة إذا اجتمعتا .

والحجة الأخرى : أنّه يقـع الإشكال فـلا يعلم السامع أيّهما المسند (١) وأيّهما المسند إليه ، فلمّا عرض فيهما (٢) الإشكال لم يجز التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول ، كقولك : « ضرب موسى عيسى » ، وهذا قول قوي جدّاً ، غير أنّ النحويين كلهم لم يتفقوا عليه ، فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون « شرّ النساء » خبراً مقـدماً بوجـه من الوجوه ، فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما توجبه صناعـة النحو ، وإن كانوا يريدون صناعـة المنطق فقـد قال جميع المنطقيين لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم : إنّ في القضايا المنطقية قضايا تنعكس ، فيصير موضوعها (٣) محمولاً ومحمولها موضوعاً ، والفائدة في كلا الحالين واحدة ، وصدقها وكيفيتها محفوظان عليهـا ، قالوا : فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمّي ذلك (٤) انقـلاب القضية لا انعكاسها ، ومثال المنعكس من القضايا قولنا : « لا إنسان واحد بحجر » ، ثم نعكس فنقول : « لا حجر واحد إنسان » ، فهذه قضية (٥) قـد انعكس موضوعها (٣) محمولاً ومحمولها موضوعاً ،

(١) « أيهما المسند » ليست في م .

(٢) د ، م : « تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) م : « موضعها » تحريف .

(٤) م : « بذلك » تحريف .

(٥) م : « القضية » .

والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة، ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا : «كلُّ إنسان حَيَوان»، فهذه قضية صادقة ، فإنْ صيَّرنا موضوعها (١) محمولاً ومحمولها موضوعاً [هـ : ٧٧] ، فقلنا : « كلّ حَيَوانٍ إنسانٌ » عادت قضية كاذبة ، فهذا يسمونه انقلاباً لا انعكاساً ، وبالله التوفيق .

في كتاب المسائل للبَطَلْيَوْسِيّ أيضاً ما نصه (٢) :

سأل سائل (٣) أدام الله عزك (٤) مَنْ (٥) بقي (٦) عندنا من طلبة النحو عن مسألة وقعت،وهي (٧):إذا سمَّيتْ رجلاً بالألف من ما كيف يكون بناء (٨) الاسم من ذلك وصورته في الخطّ ؟ فجاوب عن ذلك المسؤول بما هذه (٩) نسخته :

---

(١) « موصفها » تحريف .

(٢) المسائل والأجوبة الورقة : ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ .

(٣) المسائل : « السائل » ،

(٤) المسائل : « تأييدك » .

(٥) المسائل : « لمن » تحريف .

(٦) ف : « يبقى » .

(٧) المسائل : « منه » تحريف .

(٨) د ، ف ، ل : « بناؤه » تحريف . وما أثبت عن م ، هـ ، المسائل .

(٩) « هذه » ليست في المسائل . وفي م : « بما في هذه » زيادة لايقتضيها السياق .

تأمّلْت أعزك الله هذا السؤال (١) ، والقياس النحوي يقتضي أن لا يشترط التسمية بحرف ساكن مثل هذا ، إذ لا بد من أن يُبنى الاسم عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أوّل ذلك الاسم ، فإن كان كما شرط ساكناً (٢) فلا بد من تحريكه ليتوصل إلى النطق به ، فيختلّ (٣) الحرف الساكن على حاله التي كان يجب أن لا يُغير عنها في التسمية [به] (٤) لئلا تشتبه التسمية بما سمي به من حرف متحرك، مثل ذلك كمن قال : سمِّ لي رجلاً بالألف من إكرام (٥) أو ما كان مثله إنْ قلنا : إنّ الحرف الساكن (٦) المذكور يحرك (٧) بالفتح ، فلهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من « ما » ، وإن قلنا :إنه يجوز أن يسمَّى رجل بالألف من « ما » فإنما ذلك على ضرب من قياس النحو أيضاً ومجاري التعليل فيه (٨) ، فينبغي على [د : ٢٣١] تجويز ذلك أن تحرّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح لِمَا سنذكره (٩) بعدُ

---

(١) بعدها في المسائل : « وقلما رأيت مثله فيما اطلعت من كتب النحو غير أن القياس » .

(٢) المسائل : « فإن كان ساكناً كما شرط » .

(٣) ل : « فيخيل » تصحيف .

(٤) زيادة عن المسائل وليست في د وسائر النسخ .

(٥) كذا في المسائل ، وفي د وسائر النسخ : « أكرم » تحريف .

(٦) « الساكن » ليست في م .

(٧) ف : « يجري » تحريف .

(٨) بعدها في المسائل : « ومداخل تصاريفه ومبانيه فينبغي .. » .

(٩) المسائل : « نذكره » .

إن شاء الله تعالى ، فتصير همزة (١) مفتوحة ، ثم يزاد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبنياً على أقلّ حروف الأسماء الأعلام المتمكّنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، كما قالوا إذا سمّيت رجلاً بالسين من « سوف » ، فإنّك تزيد على السين ألفاً وهمزة ليكون (٢) الاسم على أقل البناء في المتمكّن العلم كما قلنا ، فتقول (٣) : « جاءني ساءٌ » و « رأيت ساءً » و « مررت بساءٍ » ، وكذلك فعلنا في مسألتنا لمّا (٤) حرّكنا الألف الساكنة من « ما » بالفتح لِمَا نذكره بعْدُ ، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفاً وهمزة من جنسها ليكمل البناء الأقل المذكور ، فجاء على وزن بَكْرٍ فنقول منه في الرفع [هـ : ٧٨] « جاءني أَ اأٌ » [وفي النصب] (٥) : « رأيت أاأً » [وفي الخفض] (٥) : « مررت بـ أاإٍ » ، فهذا بناؤه وصورته في الخط ، وإنْ شئت كتبته بالعين وأسقطت (٦) الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً ، لئلا يجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة (٧) ، فإن قيل : فكيف (٨) استجزت إسقاط هذه الألف من

(١) هـ : « همزته » تحريف .

(٢) المسائل : « ليكمل » وسترد بعد قليل بهذا اللفظ .

(٣) المسائل : « قالوا » : فتقول في ذلك .. » .

(٤) المسائل : « ما » تحريف .

(٥) زيادة عن المسائل ، وليست في د وسائر النسخ .

(٦) ل : أسقط . تحريف .

(٧) بعدها في المسائل : « فقد كرهوا ذلك » .

(٨) م : « كيف » .

مثل (١) هذا الاسم وأنت قد بنيته على ثلاثة أحرف ، وهو أقل البناء (٢) فقد أخللت ببنائك في الخط ؟ فالجواب (٣) : أنّا وجدنا مثل هـذا الاسم من الوزن والتمكّن قد أُسقط منه ألف عين الوزن في الخط ، وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم أَلْ" ، فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بألف واحدة ، وكان فيه ألفان (٤) ، إذ وزنه آال فسهّلوا الهمـزة الوسطى (٥) ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفـان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذاهب ، وطلباً (٦) للاختصار الذي كلام (٧) العرب مبنيّ عليه ، ولـذلك جوّزنا نحن كتب آ ا إ بالعين قياساً على ذلك (٨) ، وإنما قلنا : إنّ تحرّك الألف الساكنة (٩) من « ما » بالفتح لأنّها لمّا كانت أول الاسم ساكنة ، واحتاجت إلى حركة ليُتوصـل إلى النطق بها ، كانت الفتحـة أولى بها من الكسرة والضمّة (١٠) ، لأنّ الألف تتولّـد من الفتحـة إذا أُشبعت ،

---

(١) « مثل » ليست في م .

(٢) بعدها في المسائل : « في مثل هذا » .

(٣) بعدها في المسائل : « عن ذلك أنا .. » .

(٤) م : « لأن فيه ألفين » تحريف .

(٥) بعدها في المسائل : « الساكنة ثم ... » .

(٦) المسائل : « طلباً » .

(٧) د : « كلم » وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٨) المسائل : « على مثل ذلك » .

(٩) « الساكنة » ليست في م .

(١٠) المسائل : « ومن ضمة » .

وتنقلب (١) بسببها إذا كانت (٢) بعدها حركة على ياء أو واو ، نحو : قال (٣) ونام ، فكانت الفتحة أولى بتحريك (٤) الألف من غيرها لذلك ، وأيضاً فهذه الألف المسمَّى بها من « ما » قد صارت أولاً (٥) وأصلاً وفاء الوزن من هـذا الاسم ، فصارت كألف أخ وأب (٦) وهما ألفا قطع ، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلاّ ما شذَّ لمعنى ، وأيضاً فلا تكسر وتصـح (٧) من (٨) الألفات السواكن عنـد الحاجة إلى ألف الوصـل (٩) ، وهـذه الألف ليست كذلك ، فصحَّ بذلك كله (١٠) ما قلنا (١١) . وفي هذا (١٢) اللَّمْع كفاية فيما قصدته (١٣) ، فهـذا

---

(١) هـ : « وتتغلب » تحريف .

(٢) ف ، ل ، المسائل : « كان » .

(٣) هـ : « قام » .

(٤) هـ : « لتحريك » .

(٥) رسمت في د : « طولا » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٦) المسائل : « وألف أب » .

(٧) المسائل : « ويضم » تحريف .

(٨) م : « مع » تحريف .

(٩) هـ : « إلا ألفات الوصل » .

(١٠) ف ، ل : « كل » تحريف .

(١١) المسائل : « قلته » .

(١٢) ف ، المسائل : « هـذه » . واللَّمْع : الطَّرْح والرمي ، واللَّمَع : تلميع يكون في الحجر والثوب واحدته : لَمْعَة .

(١٣) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من المسائل والأجوبة .

أدام الله تأييدك نصّ الجواب ، وما كان من الواجب (١) أن يُكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلا نص السؤال مجرداً ، إلاّ أنه تعيَّن كَتْبُ السؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنّه وقف (٢) على هـذا السؤال والجواب رجل ينتمي إلى علم النحو ، فقال : إن هذا الجواب ناقص عمّا يجب ، وزعم (٣) أنّ على المسؤول في هذه المسألة أن يجاوب فيها على كل وزن [هـ : ٧٩] جاء في كلام العرب من الثلاثية إلى السباعية ، وزعم أنه يجوز (٤) أن يسمّى بالألف من ما رجل (٥) فيبنى منه الاسم على كل وزن حتى على وزن اشهيباب (٦) ، وأن لا يقتصر في التسمية به على أقل الأوزان المتمكنة ، بل يجوز على كل وزن ، وعضّد (٧) قوله بأن قال : ابْنِ لي من ألف ما مثال جَحْمَرِش لصح البناء على ذلك (٨) المثال وغيره ، وهـذا فيما رأينا خـلاف مقاييس

---

(١) المسائل : « فهذا أدام الله تأييد الفقيه الأجل الأستاذ نص جواب بعض الطلبة وما كان الواجب » .

(٢) م : « أنه إذا وقف » زيادة لايقتضيها السياق .

(٣) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من المسائل والأجوبة .

(٤) المسائل : « في كلام العرب من الأوزان الثلاثية وما فوقها الى السباعية وأنه يجوز .. »

(٥) « رجل » ليست في المسائل .

(٦) د ، هـ ، المسائل : « اشهيبات » تصحيف ، وما أثبت عن ف ، ل ، م . وجاء بعدها في المسائل : « واغديدان » .

(٧) المسائل : « بل يجوز على كل وزن ويجب وزعم أن ذلك كله جائز بل واجب وعضد ... » .

(٨) المسائل : « البناء من ذلك على ذلك » .

النحو (١) ونحن واقفون عند قليل علمنا منه ، لا تتجاوز (٢) قول هذا المدعي (٣) إلاّ عن دليـل واضح نميل إليه ، أو هدى من مثلك نعوّل عليه ، فعسى أدام الله تأييدك أن تَمُنّ بالوقوف عـلى هـذه الجملة ، وتَتَطَوَّل على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هـذا كله (٤) ، والله يبقيك للعلـوم تحييهـا وللقلوب تكشف عنها وتجلّوها (٥) بحوله وطَوْله .

الجواب : وقفت (٦) عـلى سؤال السائل وإجابـة المجيب (٧) واعتراض المعترض ، والـذي تقتضيه صناعـة النحو والتصريف (٨) أنّه (٩) إذا سمي بحرف من الحروف (١٠) لزم أن يُزاد عليه حتى يبلغ

---

(١) بعدها في المسائل : « وحزم أهله ونحن .. » .

(٢) م : « لمثل » تحريف ، المسائل : « مثل » .

(٣) بعدها في المسائل : « الزاعم » .

(٤) بعدها في المسائل : « وما لا يجوز » .

(٥) م : « وتجولها » ، هـ : « وتحويها » وكلاهما تحريف ، وبعد هـذه الكلمة في المسائل : « سلام الله تعالى من الكاتب والسائلين على الفقيه الأستاذ » وقوله : « بحوله وطوله » ليس في المسائل .

(٦) المسائل : « وأجاب الفقيه الأستاذ أبو محمد أدام الله عزه وقفت .. » .

(٧) « وإجابة المجيب » ليست في المسائل .

(٨) د : « والتصرف » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ ، وليست الكلمة في المسائل .

(٩) « أنه » ليست في المسائل .

(١٠) م : « الحرف » تحريف .

بصيغته أقل ما تكون عليه صيغ الأسماء المتمكنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، ويُزاد على كل حرف حرف من نوعه ، فيقال في ما : ماء وفي لا : لاء وفي لو : لوّ وفي إي : إيّ ، وإنما فعل النحويون ذلك لأنهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيَّرته اسماً من هذه الحروف ، ألا ترى قول النَّمِر بن تَوْلَب (١) :

عَلِقَتْ لَوّاً تُكَرِّرُهُ   إنَّ لَوّاً ذاكَ أَعْيَانَا

وقال القُطامي (٢) :

ولكِنْ أهْلَكَتْ لَوٌّ كَثِيراً
وقَبْلَ اليَوْمِ عَالَجَها قُدارُ

وإنْ أراد مريد أنْ يسمي من حرف قد سمى به مثل (٣) جعفر أو جَحْمَرِش ونحوهما (٤) من أمثلة كلام (٥) العرب كان له ذلك .
وأما قول المعترض : إن جواب المجيب لايصح ولا يكمُل حتى يتكلّف أن يصوغ من الحرف الذي يُسأل عنه على جميع أوزان كلام

(١) ديوانه : ١٢٠ ورسائل أبي العلاء : ٨١ والمخصص : ١٧/ ٥٠ . والبيت بلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٣٥ .

(٢) لم أجد البيت في طبعتي ديوانه (طبعة ليدن وطبعة العراق) ، وهو من قصيدة في ديوان عدي بن زيد العبادي : ١٣٣ ، وورد بهذه النسبة في مجمع البيان للطبرسي : ١٠/ ٤٩٩ ، وقدار المذكور في البيت هو قدار بن سالف عاقر الناقة .

(٣) المسائل : « مثال » .

(٤) م : « ونحو مما مر » تحريف .

(٥) « كلام » ليست في م .

العرب [هـ : ٨٠] فإنّه تَعَسّفٌ وغير لازم ، إلاّ أنْ يشترط عليه السائل ذلك في مسألته ، وأمّا التسمية بالألف من ما ولا فقد ذكر ذلك ابن جني ، وفيه خلاف لِمَا قاسه هذا المجيب عن المسألة ، فقال (١) إذا أردت أنْ تصيِّر الألف من « لا » اسماً زدت على الألف ألفاً ثانية ، فتجتمع ألفان ساكنتان فتحرك الأولى منهما (٢) بالكسر لالتقاء الساكنين ، فتنقلب الثانية [ياء] (٣) بانكسار (٤) ما قبلها فتصير إيْ ، ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين ، فتزيد على الياء ياء أخرى وتدغم الأولى فيها ، فتقول : إيٌّ ، كما تقول إذا صيَّرت في الخافضة اسم رجل : رفيٌّ .

قال ابن جني (٥) : وإن (٦) بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حدّ قولك : كوّفت كافاً وقوّفت قافاً وسيَّنت وعيَّنت عيناً لزمك أنْ تقول : أوّيت ألفاً . قال (٧) : وإنّما جعلنا قياس عين هذه الكلمة أن تكون واواً دون أنْ تكون ياء لأنّا لمّا زدنا على الألف ألفاً واحتيج

---

(١) انظر سر صناعة الاعراب الورقة : ٣٣٠ نسخة الظاهرية ، ويبدو أن ابن السيد نقل كلام ابن جني بتصرف .

(٢) « منهما » ليست في م .

(٣) زيادة عن م والمسائل وليست في د وسائر النسخ .

(٤) م ، هـ . المسائل : « لانكسار » .

(٥) قوله : « ابن جني » ليس في المسائل . وانظر كلام ابن جني في المنصف : ١٥٤/٢ .

(٦) ف ، م ، هـ ، المسائل : « فإن » .

(٧) « قال » ليست في م .

إلى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم (١) ثلاثة أحرف صارت الألف المزيدة [واقعة موقع عين الفعل ، وإذا كانت الألف] (٢) المجهولة ثانية (٣) عيناً أو في موضع العين وجب على ما وَصَّانا به سيبويه أَنْ نعتقد فيها أَنها منقلبة عن واو ، حملاً على باب طوَيت وشَوَيْت لأَنه أكثر من باب حَيِيت وعَيِيت ، فصارت إيٌّ كأَنها من بـاب رقيٍّ وسِيٍّ ونحوهما مما عينه واو ، فكما أَنَّك لو بنيت مـن القيِّ والسيِّ فعَّلت لقلت : قوَّيت وسوَّيت ، فأظهرت العينين واوين (٤) ، فكذلك تقول في فعَّلت (٥) من إيٍّ التي أَدّى إليها القياس : أَوَّيت .

فهذه [مسألة] (٦) قد كفانا (٧) ابن جني فيها (٨) التعب وأرانا وجه (٩) القياس فيها ، فينبغي لِمَنْ أراد أَنْ يصوغ منها مثالاً على بعض (١٠) أمثلة كلام العرب أَنْ يجريها مجرى أَوى يأوي ، ويركب على ذلك قياسه ، فيقول في مثال جعفر منها : أَيَّا وفي مثال سفرجل :

---

(١) م : « للاسم » .

(٢) زيادة عن المسائل وليست في د وسائر النسخ .

(٣) كذا في هـ والمسائل ، وفي د وسائر النسخ : « ثابتة » تصحيف .

(٤) ف : « العينين من واوين » ، زيادة لايقتضيها السياق .

(٥) جاء مكان « فعلت » في ل « فعلتين » تحريف .

(٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٧) المسائل : « كفى » .

(٨) م : « قد كفانا فيها ابن جني » .

(٩) المسائل : « وأرى » .

(١٠) هـ : « على صورة بعض » .

أَوَيّاً وفي مثال جَحْمَرِش : أَيَّنِيٌ [د : ٢٣٢] وفي مثال إِوَزَّة : إِيَّاة ، ونحو ذلك وبالله اليوفتق .

وفي المسائل للامام أبي محمد بن السيِّد البَطَلْيَوْسِيّ :

مسألة (١)

وردت من الشعر منظومة في أبيات من شعر وهي [هـ : ٨١] :

جَوابَك ياذا العِلْمِ إنّي لسائلٌ
عن أشياءَ مِنْ ذا النَّحْو تَخْفَى وتَعْظُمُ

فأَوْرِدْ عليها من كلامك شافياً
تُبَيِّنْ به كلَّ البيانِ وتُفْهِمُ

فَمِثْلُكَ لِلإِفْهام يُدْعَى وتُرْتَجَى
فوائدُه إنْ جَلَّ أَو عَنَّ (٣) مُبْهَمُ

علامَ تُعِلُّ الشيءَ عِلَّةَ غيره
فَتَسْقُمُه وهْو الصَّحيح المُسَلَّمُ

ويَبْرَأ إنْ أَضْحى سواه مُسَلَّماً
مِنَ إِعْلالِهِ وهْو العَليلُ المُسَقَّمُ

(١) هي المسألة الثالثة والخمسون من المسائل والأجوبة .

(٢) المسائل : « علينا » .

(٣) هـ : « عز » تحريف ، وعنَّ يَعِنُّ : اعترض .

وما القولُ في « لا بأس » إنْ يَكُ مُعْرَباً

فخَذْفُكَ للتنوين نُكْرٌ معظَّمُ

وإنْ يَكُ مبنيَّاً فقولُك نصبُه

بلا خَطَإٍ يُحْصَى عليكَ ويُرْسَمُ

وإنْ يَكُ مبنيَّاً لديك ومُعْرَباً

فذا النُّكْرُ أَدْهَى (١) في النفوس وأعظمُ

فبرِّد غَليلاً في نفوسٍ كأنَّها

طُيُورٌ ظِماءٌ حَوْلَ عِلْمِكَ حُوَّمُ

وَلِمْ صَرَفوا ما كان وصفاً مؤَنَّثاً

كعاقِلةٍ والوصفُ بالمنع يُحْكَمُ

ولم يصرفوه (٢) اسماً لذات مُعَرَّفاً

وذلك بُطْلٌ يُبْطِلُ البابَ معظَمُ

أَيُصْرَفُ والتأنيثُ (٣) فيه مُحَقَّقٌ

ويُمنعه إن كان لغواً ويُحْرَمُ

فَقَرْطِسْ بَسهْمِ العلم أغراض مَطْلَبي

ولا تَكُ فيه الظَّنَّ بالغيب تَرْجُمُ

---

(١) ل : « أوهى » تحريف .

(٢) د ، ف « ولم يصرفوا » ، هـ : « ولم صرفوا » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، المسائل .

(٣) ف : « أيصرف ذو التأنيث » تحريف .

فأجاب أبو محمد بن السيِّد رحمه الله (١) :

سألتَ لعَمْري عن مسائلَ تقتضي
جواباً وتفهيماً (٢) لِمَنْ يَتَعَلَّمُ

لأَنَّ اطِّرَادَ الحُكْمِ ليس بِلازِمٍ
إذا أَوْجَبَتْهُ علَّةٌ ليس تَلْزِمُ

وقد أَوْجَبُوه في مواضعَ جَمَّةٍ
بلا علة تقضي بذاك وتَحَكُّمُ

سوى عُلْقَةٍ لفظيَّةٍ وتناسُبٍ
خَفِيٍّ يراهُ الماهِرُ المتَقَدِّمُ

لأَنَّ تصاريفَ الكلامِ شبيهةٌ
بنَشْءِ فروعٍ عن أصولٍ تُقَسَّمُ

فيُشْرَكُ منها الجزْءُ (٣) أقسامَه التي
تُناسِبُه فيما يصِحُّ ويُسْقَمُ

وفي كلِّ عِلْمٍ إنْ نظرْتَ تسامُحٌ
كثيرٌ وإقناعٌ وظَنٌّ مُرَجَّمُ

وما النحوُ مختصاً بذلك وحدَهُ
لِمَنْ يُكْثِرُ التَّنْقِيرَ عنه ويُنْعِمُ

---

(١) رحمه الله لم تذكر في ف .
(٢) المسائل : « وتعريفاً » .
(٣) كذا في المسائل . وفي د وسائر النسخ : « الجر » . تحريف .

ولكِنْ لَه فيما وجدْنا نظائِرُ
يراها بعين اللبِّ مَنْ يَتَوَسَّمُ
فلا تطلبَنْ في كلِّ شيءٍ حقيقةً
فإنَّكَ تعدو (١) إنْ فعلت وتظلِمُ [هـ:٨٢]
سأَضرِبُ أمثالاً لِمَا أَنا قائِلٌ
لها موقعٌ في لُبِّ مَنْ يَتَفَهَّمُ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ الدَّاء يَسْري دَفِينُهُ
فَيُضْنِي بعدواه الصحيحَ ويُؤْلِمُ
ويَنْزِعُ عِرْقَ السُّوءِ من بعد غايةٍ
فيسري به في النَّسْلِ دَاءٌ ويعظُمُ
[كحذفِهِمُ للهمز مِن يكرمُ الفتى
مشاركةً فيما جَنَى المتكلِّمُ] (٢)
وحذفُكَ واو الوَعْد (٣) حملاً على التي
تُعَلُّ وذا حُكْمٌ مِنَ النحوِ مُحْكَمُ (٤)
كذاكَ قرين السُّوء يُرْدِي قرينَهُ
ويُنْجِي من الشرِّ البِعادَ ويعصِمُ

(١) في د وسائر النسخ : « فلم تك تعدو » تحريف ، وما أثبت عن المسائل .
(٢) ليس في د ، وأثبته عن سائر النسخ والمسائل .
(٣) ف : « العمد » تحريف .
(٤) م : « يحكم » .

لــذلك أَرْدى مــن جُـهَـيْنَـةَ يــاءهــا
مقــارنــةُ الهـــاء التــي تَتـهَـضَّــمُ
ونَجَّــى قُريشــاً أن يصــاب بيــائِه
تَنَائِي قـرين السُّوءِ فهْــوَ مُسَلَّمُ
ألم تَرَ صُوَّامــاً نَجَتْ إذ تبــاعَدَت
عن اللاَّم من داءٍ غــدت فيه صُيَّمُ (١)
وللجـــار أســباب يُراعَى مكــانُها
وللرَّحِـمِ الدُّنيـا حقــوق تُقَــدَّمُ
كصِحَّة عــين الفعــل من عَــوِرَ الفــتى
لصحَّتهــا في اعْـــوَرَّ واللهُ أعْلَــمُ
وكاجْتَوَروا صَحَّتْ لأَجْلِ تجاوَرُوا
شــفاعةَ ذي القُرْبى لمن هو مُجْرِمِ (٢)
وقــد زعمــوا التصحــيح للــواو فيهما
إرادة تنبيــهٍ عــلى الأَصــلِ مِنْهُــمُ
كأعْوَلــتِ يا ثَكْلى وأطوَلْت يا فــتى
وأجْوَدْتِ (٣) ياسُعْدَى وأَغْيَلْتِ تكتمُ

(١) انظر في ذلك شرح الشافية : ٣/١٤٣ .

(٢) كذا في المسائل ، وفي د وسائر النسخ : « محرم » تصحيف .

(٣) د ، ل ، هـ : « وأجوت » تحريف وما أثبت عن ف ، م ، المسائل .

وإن شئتَ أجريت التحرك فيهما

كمُجْرَى حروف اللّين إن كنت تَفْهَمُ

كما أنَّ يرمى القوم أو يقعد الفتى

سواءٌ إذا جازيتَ أو حين تجزِمُ

ومثل حُبَارى في الإضافة عندهُمْ

غَدَت جَمَزَى في ما به النحوُ يُحْكَمُ

ومَكْوَزَة (١) شبه بذاك (٢) ومَحْبَبٌ (٣)

وثَهْلَل (٤) إنْ حصَّلْت قولي ومريَمُ

وقد جعلوا للإسم سيمى لكونه

على مثل وزن الفعل (٥) فيما تَيَمَّموا

فقالوا لِمَن يشكي الخليل ويشتكي

إلامَ ولكنْ أنت يا صاح أَلْوَمُ (٦)

وقد يُلحِقون (٧) الضدَّ طوراً بضدِّه

كرُبَّ فتى أَوْدى (٨) وكم نيلَ مَغْنَمُ

---

(١) هـ : « ومكرزة » تحريف • انظر المنصف : ١/٢٧٥ ، ١/٢٩٦ •

(٢) المسائل : « لذاك » •

(٣) د : « ومجبب » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل •

(٤) قال في القاموس (الثهل) : « ثهلان : جبل ورجل والضَّلال بن ثَهْلَل ممنوعاً كجعفر وقُنْفُذ » اهـ •

(٥) م ، هـ : « على وزن مثل الفعل » •

(٦) د ، ف ، ل هـ : « الام ولكن يا أنت ألوم » ، م : « للام ولكن ماأنت آلوم » وكلاهما تحريف وما أثبت عن المسائل •

(٧) م ، هـ : « يلجئون » تحريف •

(٨) ل : « أمدى » تحريف •

جواب المسألة الثانية :

و « لا بأس » في إعرابه وبنائه
بأيّهما قلت اعتراضٌ مُلَزَّمُ [هـ : ٨٣]
لحذفك تنوينَ الذي هو مُعْرَبٌ
وذلك رأْيٌ عندنا لا يُسَلَّمُ
وإنْ يكُ (١) مبنيّاً ففيمَ وصفْتَهُ
على لفْظه والنُّكْرُ في ذاك أَعظَمُ
وجَمْعُكَ للضدَّيْن أعظمُ شُنْعَةً
ولم يتوَهَّمْ فيه ذا (٢) مُتَوَهِّمُ
وقد أَكْثَرُوا فيه المَقال وشَقَّقُوا (٣)
إلى أَنْ أَمَلّوا النَّاظرين وأَبْرَموا
وأكثرُ ما قالوه ما فيه طائِلٌ
لقارئه إلا الكلام المنَمْنَمُ
فَمِنْ قائِلٍ ظَنَّ البناء وقائلٍ
[يظُنُّ به الإعْراب فيما يُرَجِّمُ
ورأي ذوي التحقيق أَنَّ بناءه] (٤)
يضارع إعراباً وذا الرأي أَحْكَمُ

(١) م : « كان » .
(٢) م : « ذو » تحريف .
(٣) هـ : « وشتتوا » .
(٤) ليست في د وسائر النسخ ، زدتها عن المسائل .

كمـا ضارع الإعراب في غـيره (١) البنا

إذا قلـت : جـارات لأَسـماءَ أُكْرِمُ

توسَّـطَ بـين الحالتَيْـن فأَمْـرُهُ

خَفِـيٌّ على غـير النَّحاريـرِ مِنْهُمُ

لـذا كـثُر الإشـكال فيـه فلـم يَبِنْ

وخَلَّطَ فيـه كـلٌّ مَـنْ يتَكَـلَّمُ

ويشـبِهُهُ حـال المنـادَى كـلاهمـا

من النَّحو فخصوصٌ بهـذا ومُعْلَمُ (٢)

لـذلك جـاز الحمـل للوصـف فيهـما

على اللفـظ والمعـنى كـما جـاء عنهُمُ

فهـذا الـذي أَختـارُ فيـه لأَنَّـه

لمبْـصِرِه أهـدى سـبيلاً وأَقْـوَمُ

جواب المسألة الثالثة :

وليست (٣) تعَـدُّ التـاء في النحـو علَّةً

لشيءٍ سـوى الأعـلام إن كنت تَعْلَمُ

ومـا كـان فرْقـاً لـم يُعَـدَّ بعلَّـةٍ

كـذا قـال ذو الفَهْمِ النبيـلُ المعَظَّمُ

(١) م : « وغير » تحريف .
(٢) كذا في المسائل وفي د وسائر النسخ : « ويُعلم » .
(٣) هـ : « ولست » .

يـــراعـــــون في ذاك اللـّــزومَ كطلـــحةٍ
وليســـ يُراعَى منـــه مـــا ليس يلـــزَمُ
وعلَّتــــــه أنّ الصِّفـــــات مَقِيســــةٌ
عـــلى الفعـــل في تصـــريفهـــا إذ تُقَسَّمُ
فقـــــام وقامـــت منهمـــا صيـــغَ قـــائِمٌ
وقائمـــــةٌ فيـــما تقـــول وتـــزعُـــمُ
لذا أَنَّثوا الأوصـــاف طـــوراً وذكــرّوا
لِمَا أَرجـــؤوا في الفعـــل منها وقـــدَّمُـوا
وما لـــم يُصَـــغْ منـــه فليس مُؤَنَّثـــاً
كَتَقَولِهـــمُ : هِـنْـدٌ وَلـُودٌ ومـُتْـئِمُ (١)
وتـــأنيثنـــا للفعـــــل ليســـ حقيقـــــةً
ولا لازمـــاً بـــل ضـــدُّه فيـــه أَلْـــزَمُ
فأضعفها (٢) ضَعْفُ الـــذي هو أصلهـــا
كذا ضَعْفُ أصل الشيء يوهي (٣) ويهدِمُ
وقوّى التي في (٤) الإسم أَن ليس جاريـــاً
على الفعل فالتأنيث فيه مُخَيِّمُ [هـ : ٨٤]

---

(١) د ، ل : « ومقيم » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
(٢) كذا في هـ والمسائل ، وفي د وسائر النسخ : « فأضعفها » تحريف .
(٣) د ، ف ل : « يوحي » ، م : « يرمي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن هـ والمسائل .
(٤) « في » ليست في م .

وعِلَّة سَكْرى أو جَلُولاءَ (١) فَرْدَةٌ
ولكنَّهـا كالعِلَّتَيْن لديْهِمُ

كـذا عِلَّتا (٢) تلك الصفات كعلَّةٍ
قضى فيه بالعكس القياسُ المقدَّمُ (٣)

إذا عُدَّ في ذاك اللزوم بعلَّةٍ
مُسلَّمة فالضدُّ في ذا مُسلَّمُ

فدُونكها تحوي غوامض جَمَّةً
من (٤) العلم لا يبدو عليهنَّ مِيسَمُ

ضربتُ لها أمثالها بنظائر
من الحسن (٥) عن معقولهنَّ تُتَرْجِمُ

وزِدْتُ أُموراً قادها الطبع سَمْحَةً
وساعدني فيها القَرِيضُ المنَظَّمُ

وأكثر أهل النحو عنهنَّ نائمٌ
وأَفْهامهم عنهنَّ تَكْبُو وتَكْهَمُ

نتيجة ذهن صاغ منهنَّ حِلْيَةً
تحلَّى بها للعلم جِيدٌ ومِعْصَمُ

---

(١) معجم البلدان : ٢/١٠٧ .
(٢) المسائل : « علة » تحريف .
(٣) ف : « القياس من المقدم » زيادة لا يقتضيها السياق .
(٤) المسائل : « ترى » تحريف .
(٥) المسائل : « الجنس » ولعله الأصح .

تُباهي بَطَلْيَوْس" بها كُلَّ بلدةٍ

وتَشْهَرُ (١) أنّى وَجَّهت وتكرَّمُ

في أمالي ثعلب (٢) : أنشد الفرزدق (٣) :

يا أيُّها المشتكي عُكْلاً وما جَرَمَتْ

إلى القبائلِ مِنْ قَتْلٍ وإبْآسُ

إنّا كذلك إذ كانتْ هَمَرَّجَةٌ

نَسْبِي ونَقْتُلُ حتى [د:٣٣٣] يُسْلِمَ النّاسُ

قال : قلت له : لِمَ (٤) قلت : مِنْ قتلٍ وإبآسُ ؟ فقال : وَيْحَكَ ! فكيف (٥) أصنع وقد قلت : حتى يسلم الناس ؟ قال : قلت : فبم رفعته ؟ قال : بما يسوءك وينوءك (٦) ، قال ثعلب : وإنّما رفعه لأن الفعل لم يظهر بعده كما تقول : « ضربتُ زيداً وعمرٌ » ،

(١) كذا في ل والمسائل . وفي د ، ف ، م ، هـ : « وتشهد » .

(٢) أمالي ثعلب : ٤٠ .

(٣) لم أجد البيتين في ديوانه ولا في النقائض ، وهما في المحتسب : ١/١٨٠ منسوبين الى الفرزدق ، ووردا بلا نسبة في الأضداد : ١٠١ ، وروى صاحب اللسان (همرج) الشطر الأول من البيت الثاني بلا نسبة . وعُكْل : قبيلة فيهم غباوة وقلة . والهَمَرَّج : الاختلاط .

(٤) د : « ثم » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) هـ : « كيف » .

(٦) ساءه من المساءة ، وناءه : أثقله . انظر كتاب الأمثال لأبي عكرمة الضبي : ٤٧ ، وإصلاح المنطق : ١٤٧ واللسان (نوأ) .

ولم (١) يظهر الفعل ، فرفعت كما تقول : « ضربت زيداً وعمرٌ مضروب » .

في تذكرة ابن هشام :

حضر الفرزدق مجلس عبد الله (٢) بن أبي إسحاق ، فقال له : كيف تنشد هذا البيت (٣) :

وعَيْنانِ قالَ اللَّهُ كُونا فكانَتَا
فَعُولانِ بالألْبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

فأنشده : فعولان ، فقال له عبد الله (٤) : ما عليك (٥) لو قلت فعولين ؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن أُسبِّح لسبَّحت ونهض ، فلم يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين لأخبر أنَّ الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : هما (٦) يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر .

(١) الأمالي : « لم » .

(٢) ل : « مجلس أبي عبد الله .. » تحريف . انظر مجالس العلماء : ٨٥.

(٣) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه : ٢٩٧ وديوان المعاني : ١/٢٣٥ وأمالي المرتضى : ١/٢٠ وسمط اللآلي : ٤٠٨ ، وورد بلا نسبة في الخصائص : ٣/٣٠٢ ، ورواية الديوان وسمط اللآلي بلفظ : « فعولين » ورواية الخصائص وأمالي المرتضى وديوان المعاني بلفظ : « فعولان » .

(٤) م : « فقال : فرفعت عبد الله » تحريف .

(٥) هـ : « ما كان عليك » .

(٦) هـ : « أنهما » .

قال أبو علي الفارسي في التذكرة : [هـ : ٨٥]

سـأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أَوْلَق (١) فقال الكسائي : أَفْعَل (٢) ، فقال مروان : استَحْيَيْتُ لك ياشيخ ، قال أبو علي : وذلك أنّ أَوْلَق (٣) يحتمل وجهين :

أحـدهما : أن يكون فَوْعَلاً (٤) من تألّق البرق ، فتكون همزته أصلاً .

والثـاني أن يكون (٥) أَفْعَـل من وَلَقَ إذا أسرع ، لأنّ الأَوْلَقَ الجنون ، وهي توصف بالسرعة ، ويكون (٦) أُلِقَ فهو مَأْلوق إذا أخذه الأَوْلَقُ (٧) من البدل اللازم ، كما قالوا عِيدٌ وأعياد (٨) . انتهى .

قالَ أبو حيان : ولا ينكر على الكسائي لأنّهم قالوا : أولق فهو

---

(١) جاءت في د وسائر النسخ : « ألف » ولعل ما أثبت هو الصواب .

(٢) ف : « فعل » تحريف .

(٣) هـ : « ألق » تحريف .

(٤) م : « فعلا » تحريف .

(٥) « يكون » ليست في ف ، ل .

(٦) « ويكون » ليست في م .

(٧) م : « إذا أسرع لأن الأولق » تحريف .

(٨) انظر كلام ابن يعيش على البدل اللازم وغير اللازم في شرح المفصل : ١٢٢/٥ .

مألوق (١) ، قال : ولو ادّعى مدّع أنّ الأصل الواو ، وأنّها أُبدلت همزة كقولهم في وُعِد : أُعِد (٢) ثم لزم البدل في مألوق وكثر (٣) هذا أكثر من أصله لكان قولاً . انتهى .

قال أبو حيان في شرح التسهيل :

من المسائل التي جرى فيهـــا الكلام بين أبي العباس بن ولاد وأبي جعفر النحاس مسألة :

كيف تبنى من رجا مثل افعلَلْت ؟ سأل أبو جعفر عن ذلك ، فقال (٤) : ارْجَوَوْت ، فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لأنّا (٥) لا نعلم خــلافاً بين النحويين أنّ الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنّها تقلَب ياء، كما قالوا في أَفْعَلْت من غَزَوْت : أغزيت(٦) وفي استفعلت : استغْزَيْتُ ، والوجه : ارجويت أَرجوي ارْجواءً وأنا مُرْجَوٍ ، مثــل احمررْتُ أَحمَرُّ احمراراً وأنا مُحْمَرٌّ ، إلاّ أنّك تقلب في ارجويت أرجوي وتدغم في احمرّ يحمرُّ .

وقال محمد بن بدر (٧) البغدادي : قول أبي العباس في افعللت :

---

(١) هـ : « مولوق » تحريف .

(٢) ف : « أوعد » تحريف .

(٣) د ، هـ : « وكثير » وما أثبت عن ف ، ل م .

(٤) ف ، ل ، م : « فقال : أقول ... » .

(٥) « لأنا » ليست في م .

(٦) ل : « غزيت » تحريف .

(٧) هـ : « وقال أبو محمد بن بدر » تحريف .

ارجووت (١) تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثّل أن يتكلم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعدُ ، فافعلَلْتُ على الأصل ارْجَوَوْتُ وعلى الإعلال : ارجَوَيت ، ومَنْ قال كَيْنُونَة : فَيْعَلُولة ذهب إلى الأصل ، ومن قال فَيْلُولَة (٢) ذهب إلى [هـ : ٨٦] اللفظ ، وإذا بَنَوا مثل عُصْفور من « غزا » قالوا (٣) : غُزْوُوٌ ، فالفراء يتركه على هذا ولا يُعِلّه (٤) ، وسيبويه يُعِلّه بعد ذلك ويقول : غُزْوِيٌ (٥) ، وقد رَدَّ (٦) على ابن بدر مصنف كتاب سفر السعادة ، فقال : قول ابن بدر في ارْجَوَوْتُ :

---

(١) م : « ارجويت » تحريف .

(٢) ف ، هـ : « فيعلولة » تحريف ، د ، ل ، م : « فيعولة » تحريف ، ولعل ما أثبت هو الأصح قال ابن جني في المنصف : ٢/١٠ : « اعلم أن أصل هذه المصادر فيعلولة ، لأنها كانت في الأصل كيونونة وقيودودة وصيورورة بوزن عَيْضَموز وحيزبون فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقبلوا الواو ياء وأدغموا فيها الياء الأولى فصارت في التقدير كَيِّنونة وقيِّدودة فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل فصارت قيدودة وكَيْنونة » ا هـ .

وذهب بعضهم الى أن الياء المحذوفة من كيّنونة هي الزائدة وأن الباقية هي عين الكلمة انظر شرح شواهد الشافية : ٣٩٢ .

(٣) د ، ف ، ل : « قال » تحريف ، وليست في م أثبت عن هـ .

(٤) ل : « يعلله » تحريف .

(٥) انظر الكتاب : ٤/٤٠٧ .

(٦) م : « ورد » تحريف .

إنه تمثيل على الأصل (١) غير صحيح ، لأنّ ذلك لم يُنطق به في الأصل كما نُطق بكيّنونة كما قال (٢) :

يا ليْتَ أنّا ضَمّنَا سفينه
حتى يعود الوَصْلُ كَيّنونَه

وإنّما يمثّل (٣) بالأصل مالا يصح تمثيله على اللفظ ، كقولك في عدة إنه فعلة ، ولا تقول : عِلَة" ، وفي غد إنه فعل ولا تقول فع ، ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، [وإنّما سأل عمّا يصح أن ينطق به ، فما للمسؤول اقتصر على تمثيل الأصل] (٤) وترك ما ينبغي أن يقال ؟

قال أبو حيان : وما ردّ به صاحب سفر السعادة لا يلزم ، ألا ترى ما قاله أبو بكر ابن الخيط في وزن ارْعوى : إنه يجوز أن يقال فيه : افْعَلَل وافْعَلى ؟ فافْعَلَل (٥) على الأصل وافْعَلى على الفرع (٦) ، قال : وذكر وزنه على الأصل أقيس ، فأدغم افعلل في نحو احمرّ فصار افعلّ وأعل في نحو ارْعوى ، فجاز أن يقال : وزنه افْعَلّ وافْعَلى .

---

(١) م : « الأصح » تحريف .

(٢) أنشد صاحب اللسان (كون) البيتين وقال : « قال أبو العباس : أنشدني النهشلي » ووردا بهذه النسبة في شرح شواهد الشافية : ٣٩٢ وهما بلا نسبة في المنصف : ٢/١٥ والانصاف : ٧٩٧ والممتع : ٥٠٥ .

(٣) يوصل : تحريف .

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٥) د : « فاعلل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) د ، ف : « النوع » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي (١) :

أنشدنا بعض الأدباء لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بالقَلْفاط (٢) :

يا سائلي عن وزن مُسْحَنْكِكٍ (٣)

مِن آنَ أَيْناً وأَنَى يَأنِي

تقديره من آنَ مُؤَيْنِنٌ (٤)

ومن أَنى قولك مُؤَيْنِيٌّ (٥)

فهكذا تقديره منهما

ليس على ذي بصر يُعشيي (٦)

[ثمَّ الكسائي وتصغيره

أسهل شَيْءٍ أيّها الملقي] (٧)

تصغيره لا شك (٨) فيه كُسَيْء

(١) طبقات الزبيدي : ٢٨٠ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة : ٢٥٣ .

(٢) طبقات الزبيدي : « وأنشد بعض الأدباء لمحمد بن يحيى .. » .

(٣) المُسْحَنْكِك من كل شيء : الشديد السواد واسحنكك الليل : إذا اشتدت ظلمته .

(٤) الطبقات : مؤَينّين" تحريف .

(٥) الطبقات : « مؤينّي » تحريف .

(٦) هـ : « يغبى » ، قال في اللسان (غبا) : « وغَبِيَ الأمر عني : خفي فلم أعرفه » .

(٧) أثبت هذا البيت عن الطبقات والبلغة ، وليس في د وسائر النسخ .

(٨) د وسائر النسخ : « تصغيره لا شك لاشك فيه » زيادة لا يقتضيها السياق ، وفي البلغة : « ولا شك » تحريف وما أثبت عن الطبقات .

ـسيءُ (١) فمن في مثل ذا يُخطي

أربـــع ياءاتٍ وأنت امـــرؤٌ

نقَصْتَه (١) يـــاءً ولـــم تـدْرِ

وبعـد هـــذا فَعيَنْ واسْمَعَنْ

فإنَّـــني إيَّـــاك مُسْتفـــتي

عن وزن فَيْعُولٍ وعن وزن فَعْـ

ـلولٍ (٢) جميعاً من طوى يُطْوي (٣)[هـ:٨٧]

وعن فعـــول مـــن قوي (٤) ومفـ

ـعولٍ أجبْ واعْجَـــلْ ولا تُبْـطي

وكيف تصغـــير مطـــايا اسم إنـ

ـسانٍ وما الحـرفُ الـــذي تُلْقي(٥)

منه فإنْ كنت امـرأً (٦) جاهـــلاً

فلست تُحْـــلي لا ولا تُمْـــرِي (٧)

---

(١) الطبقات : « كسليّ » تحريف ·

(٢) البلغة : « أنقصته » ·

(٣) ل : « عن وزن فيعول وعن وزن فعلولي وعن وزن فعلول » تحريف ·

(٤) انظر الخصائص : ٣/٧ ـ ٨ ·

(٥) هـ : « قرى » تحريف ·

(٦) م : « تلغى » ·

(٧) الطبقات والبلغة : « فإن كنت به جاهلاً » ·

(٨) قال في اللسان (حلى) : « حَلِي الشيء بعيني إذا استحسنته » وقال في مادة (مـرا) : « مـرا الشيء وامْتراه استخرجه والريح تَمْري السحاب وتمتريه : تستخرجه » ·

وعن خطـــايا اسمــاً مسمًّى (١) به

إنْ كنتت تصغــيراً لــــه تدري

هــــل ياؤه قـــلْ بدَلٌ لازِمٌ

أنت لهـــا لا بـــدَّ مُسْتَبْـقي

أَمْ هــــل تعــود اليــاء (٢) مهمــوزةً

فَسِّـــرْ لنــا تفســيرَ مُسْتَقْصِي

إنْ كـــان تصغيرُ مطـــــايا كتصـ

ـغير خطـــايا قـــلْ ولا تُخْطِـــي (٣)

فــإن تُصِبْ هـــذا فأنت امـــرؤٌ

أَعْلَـــم مــن خليــلِ النَّحْـــوي

قال أبو بكر الزبيدي : لم يصنع شيئاً في قوله : آنَ أَيْنا وفي مُؤَيْنَنٍّ (٤) لأَنَّ اشتقاق يئين (٥) من الأوان ، فإن قال قائل (٦) : كيف يكون فَعِل يَفْعِل من ذوات الواو وقد حظر (٧) ذلك جماعة

(١) الطبقات والبلغة : « تسمِّي » .

(٢) كذا في هـ والطبقات والبلغة ، وفي د وسائر النسخ : « الهاء » تحريف .

(٣) من أجل تصغير خطايا ومطايا انظر سيبويه : ٤٧٣/٣ والمنصف : ٨٦/٢ وشرح الشافية : ٢٥٨/١ .

(٤) الطبقات : « مؤينِّي » والبلغة : « مؤنني » . وبعدها في الطبقات والبلغة : «؛ والصواب : آن يئين أونا ، وتقدير مُسْحَنْكِك منه مُؤْوَنَن » .

(٥) البلغة : « أين » تحريف .

(٦) « قائل » ليست في م .

النحويين (١) ، قيل له : آن (٢) يئين على مثال فَعِل يَفعِل ، مثل حسِبَ يَحْسِب وكذلك زعم سيبويه نصاً (٣) ، ولذلك (٤) انقلبت الواو ياءً (٥) ، وذكر (٦) القتيبي (٧) أَنَّ (٨) آنَ يئين مقلوب (٩) من أَنى يأني (١٠) ، وذلك غلط لما بيّنّاه (١١) ، فأمّا أَنَى يَأْنِي فمن ذوات الياءَ ومنه اشْتُق الإنْي لواحد الآناء (١٢) ، وكذلك قوله : ولا تُمْري إنّما هو ولا تُمِرّ (١٣) ، والذي قاله من كلام العامة . انتهى .

---

(١) د : « حضر » ، ف : « حظي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٢) ف : « جماعة من النحويين » .

(٣) الطبقات : « إن » تحريف .

(٤) قال سيبويه : ٤/٣٤٥ : « آن يئين فهو فَعِلَ يَفعِل من الأوان وهو الحين » .

(٥) م : « وكذلك » .

(٦) قوله : « ولذلك انقلبت الواو ياءً » ليس في ف .

(٧) الطبقات : « وقد ذكر » .

(٨) انظر أدب الكاتب : ٣٨١ .

(٩) « آن » و « مقلوب » ليستا في هـ .

(١٠) الطبقات : « أنا نأني » تحريف .

(١١) الطبقات : « لما قد بيّنّاه » .

(١٢) العبارة في الطبقات : « ومنه اشتق الانى والاناء لواحد الآنية » قال في اللسان (أنى) : « وقال ابن الأنباري : واحد آناء الليل على ثلاثة أوجه : إِنْي بسكون النون وإِنى بكسر الألف وأَنَى بفتح الألف » .

(١٣) قال في اللسان (مرر) : « وفلانٌ ما يَمِرُّ وما يُحلي أي ما يضر ولا ينفع » .

وقال الزبيدي (١) : حدثني محمد بن يحيى الرَّباحي قال : بلغني أَنَّ بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن وَلّاد وبين أبي جعفر بن النحاس وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن النحاس لأبي العباس : كيف (٢) تبني مثال افْعَلَوْتُ من رمَيْت ؟ فقال أبو العباس : ارْمَيَيْتُ ، فخطَّأه أبو جعفر وقال : ليس في كلام العرب افْعَلَوْت ولا افعَلَيْت ، فقال أبو العباس : إنما سألتني أَنْ أُمثِّل لك بناءً ففعلت (٣) .

قال الزبيدي : وأحسَن ابن وَلّاد في قياسه حين قلب الواو [ياء (٤)] وقال في ذلك بالمذهب المعروف ، لأَنَ الواو تقلب (٥) [ياء (٦)] في المضارعة لو قيل ، ألا ترى أنك كنت [هـ : ٨٨] تقول فيه : يرميني (٧) ؟ فلذلك قال : ارمييت (٨) ، والذي ذكره أبو جعفر أَنه لا يقال افعلوت ولا (٩) افعليت صحيح ، فأَمَّا

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٢١٩ .

(٢) د ، ف : « فكيف » ، وما أثبت عن ل ، م ، هـ ، الطبقات .

(٣) بعدها في الطبقات : « وإنما تغفله بذلك أبو جعفر » .

(٤) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .

(٥) الطبقات : « تنقلب » .

(٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .

(٧) الطبقات : « يرمي » تحريف .

(٨) بعد ذلك في الطبقات : « ولم يقل ارْمَيَوْت » .

(٩) « افعلوت ولا » ليست في الطبقات .

ارْعَوَيْت واجْأَوَيْتُ (١) فهو (٢) على مثال افعللت مثل احْمَرَرْت، فانقلبت الواو الثانية ياء لانقلابها [د : ٢٣٤] في المضارعة ، أعني يَرْعَوِي ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم احمر لانقلاب المثال (٣) الثاني ألفاً في ارعوى ، وقد كان سعيد الأخفش يبني من الأمثلة ما مثّل له وسئل أن يبني عليه ، وإنْ لم يكن ذلك في كلام العرب ، وفي ذلك حجّة لابن ولاّد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة النحويين (٤) . انتهى .

في شرح التسهيل لأبي حيان :

قال أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي ، ومن أصحاب أبي العباس أحمد بن يحيى : أقمت سنين أسأل عن وزن ارْعَوَى فلم أجد مَنْ يعرفه ، ووزنه له فرع وأصل ، فأصله أن يكون افْعَلَّ مثل احْمَرَّ كأنّه ارْعَوَّ ، وكرهوا أن يقولوا ذلك ، لأن الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع ، ولو نطقوا بارْعَوَّ ثم استعملوه مع (٥) التاء لوجب إظهار الواوين ، كما أنّهم إذا ردّوا احمَرَّ إلى التاء (٦)

---

(١) جَأَى الشيء جَأْياً : ستره ، واجْأَوَى مثل ارْعَوَى .

(٢) « فهو » ليست في م .

(٣) الطبقات : « المثل » تحريف .

(٤) الطبقات : « جماعة من النحويين » .

(٥) م : « من » تحريف .

(٦) رسمت في م : « كالتا » تحريف .

قالوا : احمَرَرْتُ وأظهروا المدغم ، فلم يقولوا ارْعَوَوْتُ فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا قَوَوْتُ (١) ، فقلبوا الواو الثانية منه (٢) ، ولا ريب أنَّ إحدى الواوين زائدة ، كما لا ريب في أنَّ إحدى الراءين في احمررت زائدة ، قال : فإنْ قيل فما الحاصل في وزن ارْعوى ؟ قال : فجائز أن يقول : افْعَلل ، قال : ولو قال قائل : افْعَلى لكان وجهاً ، والأول أقيس ، ولو قيل : ابْنِ من الغزو مثل احْمَرَّ لقيل : اغزَوى كما قيل ارْعوى ، وكذا جميع ذوات الثلاثة التي ياؤها في موضع الواو جارية هذا المجرى . انتهى كلامه .

في التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد (٣) : بلغني (٤) أنَّ ابن قتيبة قال (٥) : إنَّ مُهَيْمِناً تصغير مؤمن ، والهاء بدل من الهمزة ، فوجّهت إليه أنِ اتَّقِ الله ، فإنَّ هذا خطأ يوجب الكفر على مَن تَعَمَّده (٦) [هـ : ٨٩] وإنَّما هو مثل مسيطر .

---

(١) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ : « قرووت » تحريف .

(٢) جاء في شرح الشافية : ١٩٣/٣ « فلذلك لم يبنوا مثل قَوَوْت وقَوُوت فلا بد لو كانا في كلمة من انكسار الأولى لتنقلب الثانية ياء ، نحو قَوِيت » وانظر المنصف : ٢٠٩/٢ .

(٣) م : « قال ابن المبرد » تحريف .

(٤) « بلغني » ليست في م .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن : ١١ ـ ١٢ .

(٦) د : « تعهده » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

قال صاحب المغرب (١) : قال الحُمَيْدي في جَذْوَة المقتبس(٢) : قال لي أبو محمد علي بن أحمد : كتب الوزير أبو الحسن جعفر بن عثمان المُصْحَفِيّ إلى أبي بكر(٣) محمد بن الحسن الزبيدي اللغوي كتاباً فيه « فاضت (٤) نفسه » بالضاد ، فجاوبه الزبيدي بمنظوم بيَّن له فيه الخطأ دون تصريح ، وهو :

قُلْ للوَزيرِ السَّنِيِّ مَحْتِدُهُ
لِيْ ذِمَّةٌ (٥) منك أنت حافِظُها
عنايَةٌ بالعلومِ مُعْجِزَةٌ (٦)
قد بَهَظَ الأَوَّلينَ باهِظُها
يُقِرُّ لي عَمْرُها ومَعْمَرُها
فيها (٧) ونَظَّامُها وجاحظها (٨)

---

(١) م ، هـ : « المقرب » تصحيف ، ولم أجد الخبر في كتاب « المغرب في حلى المغرب » .

(٢) انظر جذوة المقتبس : ٤٣ ـ ٤٤ ومعجم الأدباء : ١٨/١٨٢ والمقاصد للعيني : ١/٥٧٣ .

(٣) جذوة المقتبس ومعجم الأدباء : « الى صاحب الشرطة أبي بكر » .

(٤) د : « فاضفت » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والجذوة .

(٥) م : « قدمة » . القَدَمُ والقُدْمَة : السابقة في الأمر ، يقال : لفلان قدم صدق أي أثرة حسنة ، اللسان (قدم) .

(٦) جذوة المقتبس : « مفخرة » .

(٧) كذا في جذوة المقتبس ونفع الطيب ومعجم الأدباء . وفي د وسائر النسخ « فينا » تحريف .

(٨) م : « وحافظها » .

قَدْ كان حَقّاً قبولُ حُرْمتها (١)
لكنَّ صَرْفَ الزَّمان لافظُها

وفي خُطوب الزمان مَوْعِظَةٌ (٢)
لو كان يَثْني النفوسَ واعظُها

إنْ لم تحافِظ عصابَةٌ نُسِبَت
إليكَ قِدْماً فمن يُحافِظُها

لا تَدَعَنْ حاجتي مُطَرَّحةً (٤)
فإنَّ نفسيْ قد فاظ فائِظُها

فأجابه المُصْحَفِيُّ :

خَفِّضْ فَوَاقاً (١) فأنت أوحدها
عِلْماً ونقّابها (٢) وحافظها

---

(١) هـ : « قد كان ما في قبول حرمتها » تحريف .

(٢) جذوة المقتبس ونفح الطيب ومعجم الأدباء : « لي عظة » .

(٣) م : « نصبت » تحريف .

(٤) هـ : « مطرفة » قال في اللسان (طرف) « وطرفه عنا شغل : حبسه وصرفه وطَرِفت الناقة بالكسر إذا تطرَّفت أي رعت أطراف المرعى » . وفي نفح الطيب : « بمطرحة » وهذا تحريف .

(٥) العيني : « قليلاً » ، قال في اللسان (فوق) : « وفيه لغتان من فَواق وفُواق وفاق الرجل صاحبه علاه وغلبه » .

(٦) العيني : « وفقهاً بها » .

كيف تَضيعُ العلـوم في بَلَـــدٍ
أبْنــــاؤه (٣) كلّهـــم يُحَافِظُهـــا
ألفاظُهـــم كلّهـــا مُعَطَّـــلَةٌ
ما لـم يُعَوّل عليك لافِظُهـــا
مَنْ ذا يُساويك إنْ نطقْتَ وقد
أقرَّ بالعجـز عنك جاحِظُهـــا(٤)
عِلْـــمٌ ثَنَى العالمِـين عنك كما
ثنى سنا (٥) الشمس مَنْ يلاحظُهـا
وقـد أتَتْني فُديتَ شاغِلَـــةٌ
للنّفْس أنْ قلـت : فاظَ فائِظها
فأوْضِحْنهـــا (٦) تَفُـــزْ بنادرةٍ
قد بَهَظَ الأوّلـــين باهِظُهـــا

فأجابه الزبيدي وضمَّن شعره الشاهد على ذلك :

أتانِيْ كتابٌ من كريـمٍ مُكَرَّمٍ
فنَفَّس عن نفسٍ تكاد تَفِيظُ [هـ:٩٠]

(١) نفح الطيب والعيني : « أبناؤها » تحريف .
(٢) م : « حافظها » .
(٣) كذا في معجم الأدباء ، وفي د وسائر النسخ والجذوة : « عن » .
(٤) د ، ف : « فأوضحها » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والجذوة .

فَسَرَّ جميعَ الأولياء (١) ورُودُهُ

وسِيءَ رجالٌ آخَرون وغِيظُوا

لقد حفِظ العهد الذي قد أضاعه

لديَّ سواهُ والكريمُ حَفِيظُ

وباحَثْتَ عن فاظت (٢) وقد قيل: قالها (٣)

رجالٌ لديهم في العلوم حُظوظُ

روى ذاك عن كَيْسان سَهْلٌ وأنشدوا (٤)

مقال أبي (٥) الغَيَّاظ وَهْوَ مُغيظُ (٦):

---

(١) ل : « الأولين » .

(٢) د : « فاظة » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والجذوة .

(٣) جذوة المقتبس ونفح الطيب ومعجم الأدباء : « وقبلي قالها » ، والعيني : « وقبلي أفادها » .

(٤) العيني : « رواه ابن كيسان وسهل وأنشدوا » . وكَيْسان هو أبو سليمان كيسان بن معرف بن دهثم . ترجمته في طبقات النحويين : ١٧٨ وإنباه الرواة : ٣/٣٨ وبغية الوعاة : ٢/٢٦٧ .

(٥) د وسائر النسخ : « تعالى الى » وفي العيني : « يقال أتى » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن الجذوة ونفح الطيب ومعجم الأدباء ، وأبو الغياظ هو الحُضَيْن بن المنذر .

(٦) البيتان في أمالي القالي : ٢/١٩٨ والتاج (غيظ) منسوبين الى الحُضَين بن المنذر في هجاء ابنه غياظ وهما في الابدال لأبي الطيب اللغوي : ٢/٢٦٩ واللسان (فيظ) بلا نسبة ، وورد الثاني منهما في شروح سقط الزند : ٩٢٢ غير معزو .
الزند : ٩٢٢ غير معزو .

« وسُمِّيتَ غَيَّاظاً ولستَ بغائظٍ
عدُوّاً ولكنَّ الصَّديقَ تَغيظُ

ولا رحم الرحمنُ روحَك حَيَّةً
ولا هيَ في الأرْواحِ حين تَفيظُ

في تذكرة أبي حيان :

كيف يَخفَى عنك ما حَلَّ بنا
أنا أنت القاتلي أنت أنا (١)

أنا الأول مبتدأ وأنت الأول مبتدأ ثان ، والألف واللام لأنا وقاتلي لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي أنا ، فأبرز ضميره وهو أنت ، فأنت يرتفع (٢) بقاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام ، وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو وما بعده خبر عن (٣) أنا الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني ، وإلى أنت الأول أنت الثاني (٤) والياء في قاتلي (٥) عائدة على الألف واللام ، وموضع أنت الثاني وما بعده رفع لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف

(١) انظر سفر السعادة الورقة : ١٣٢ نسخة المدينة المنورة ، والخزانة : ٢/٥٢٧ .

(٢) م ، هـ : « مرتفع » .

(٣) من « الألف واللام وهي » الى « عن » ليس في ف .

(٤) من « وإلى » الى « الثاني » ليس في الخزانة .

(٥) الخزانة : « القاتلي » .

واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ، وأنت فاعل قاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام (١) ، [وقال (٢) ابن بري : فيه وجهان :

أحدهما : أن يجعل الألف والـلام] (٣) لأنا ، والفعل لأنت ، فأنا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي مبتدأ ثالث لأنه غير أنت ، إذ (٤) الألف واللام لأنا (٥) ، والعائد على الألف واللام الياء في قاتلي لأنها (٦) أنا في المعنى ، وأنت فاعل بالقاتلي (٧) أبرزه لمّا جرى على غير (٨) مَن هو له ، إذ الألف واللام لأنا والفعل لأنت ، وأنا خبر القاتلي ، والقاتلي وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا (٩) .

والثاني : أن تكون الألف والـلام والقاتلي (١٠) لأنت (١١) ، فأنا عـلى هذا مبتدأ وأنت مبتـدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز

---

(١) من « وموضع أنت الثاني » الى « واللام » ليس في الخزانة ، والظاهر إسقاطه .

(٢) « وقال » ليست في ل .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٤) د ، ف ، ل : « أو » ، م : « والألف واللام » وكلاهما تحريف وما أثبت عن هـ والخزانة وسفر السعادة .

(٥) م : « لأن » تحريف .

(٦) د ، ف ، ل سفر السعادة : « لأنا » وما أثبت عن م ، هـ ، الخزانة .

(٧) هـ : « في القاتلي » تحريف .

(٨) الخزانة : « أبرز لما جرى الوصف على غير » .

(٩) م : « أنت » تحريف ، والعبارة في هـ : « وأنت خبره خبر أنا » تحريف .

(١٠) م ، هـ ، سفر السعادة : « والفعل » .

(١١) من « وأنا خبر القاتلي » الى « لأنت » ليس في الخزانة .

الضمير فيه (١) لأنه جرى على مَنْ هو له [هـ : ٩١] ويكون الكلام قد تم عند قوله : القاتلي ، [ويكون] (٢) أنت أنا على طريقة المطابقة للأوّل ، ليكون آخر الكلام دالاًّ وجارياً على أوّله ، ألا تراه قال في أول الكلام : أنا أنت ؟ ولهذا قال في آخره : أنت أنا ، أي (٣) : كيف أشكو [ما حَــلَّ بي منك وأنا أنت وأنت أنا ؟ فإذا شَكَوْتُك فكأنما (٤) أشكو نفسي] (٥) ، قال : ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألة لأنا لقلت : أنا أنت القاتلك أنا (٦) ، فأنا مبتدأ وأنت ثانٍ والقاتلك ثالث (٧) لأنه غــير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي أنا في المعنى ، ولم يبرز الضمــير الذي في القاتلك ، والقاتلك وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا . قال السخاوي في سفر السعادة : هذا البيت وضعه النحاة للتعليم .

---

(١) « فيه » ليست في ف .

(٢) زيادة عن الخزانة ، وليست في د وسائر النسخ .

(٣) « أي » ليست في م .

(٤) م : « فإنما » .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والخزانة وسفر السعادة .

(٦) « أنا » ليست في ل .

(٧) الخزانة وسفر السعادة : « والقاتلك مبتدأ ثالث » .

المسائل التي جرت بين السهيلي وابن خروف
رحمهما الله تعالى

منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ذكر بعض الناس محجورين في عَقْد له يتضمَّن ذكوراً وإناثاً ، فاحتاج في خلال العَقْد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال : إحدى المحجورين ، فمنع من ذلك السهيلي وقال : قول الشاعر :

. . . .   إحدى بني الحارث ....

هو كقول النابغة (٢) :

إحدى بَلِيٍّ . . .   .

(١) البيت بتمامه :

« إني أتيحت لي يمانيّةٌ   إحدى بني الحارث من مذحج »

وقائله العرجي ، وهو في ديوانه : ١٧ ـ ١٩ وأمالي الزجاجي : ٢٣٠ والأغاني : ١/٣٧٩ وأنشد البغدادي البيت في الخزانة : ٢/٤٢٩ مع أبيات أخرى ونسبها إلى العرجي نقلاً عن الأمالي الوسطى للزجاجي ، ونسب البيت في درة الغواص : ٩١ إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في طبعتي ديوانه بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد وبشرح محمد العناني .

(٢) البيت بتمامه :

« إحدى بَلِيٍّ وما هام الفؤادُ بها
إلا السَّفاه وإلا ذِكْرَةً حُلُما

وقول الآخر (١) :

إحدى ذوي يمنٍ • • • • • • • • •

وليس في شيء منها شاهد لمَنْ زعم أنّه يجوز إحدى المسلمينَ وأنت تعني مسلماً ومسلمة أو إحدى (٢) المسلِمين وأنت تعني مسلمة ومسلِمين ، لأنّ الجمع الذي على حَدّ التثنية هو بمنزلتها ، ولو جاز أن تقول في حمار وأتان : هذه (٣) إحدى الحمارَيْن ، وما تقدّم من (٤) الأبيات إنما هو على حذف مضاف ، كما قال [د : ٢٣٥] الله تعالى : « فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها » (٥) ، فأنّث لأنه أراد عَشْر حسنات ، ولو قال أيضاً : هي أحد (٦) قريشٍ أو أَحَد بَلِيٍّ لم

وهو في ديوان النابغة الذبياني:١٠٥ والهمع:٢/١٥٠ والدرر ٢/٢٠٥ وبَلِيّ حي من اليمن، وهناك بيت آخر لأبي تمام ينتهي ب إحدى بَلِي هو:

أياويل الشجيّ من الخليّ وبالي الرّبع من إحدى بَلِيّ

انظر ديوانه بشرح التبريزي : ٣/٣٥١ .

(١) ف . ل م : « آخر » .

(٢) ف : « واحدى » تحريف .

(٣) « هذه » ليست في ف .

(٤) م : « في » .

(٥) الأنعام : ٦/١٦٠

(٦) م : « احدى » تحريف

يمتنع ، وأمّا الذي لا بدّ فيه من لفظ أحد فما (١) تقدّم من قوله : أحد المسلمين وأنت تعني مسلماً ومسلمة (٢) ، وقولك : أحد المسلمين وأنت تعني كذلك ، وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعِنَيْن : « أحَدُكما كاذب فهل من تائب » (٣) ، ولو كانوا ثلاثة لقيل : أحدهم امرأة لأنّ لفظ التذكير [هـ : ٩٢] قد شملهم ، فحكم الجزء إذاً حكم الكلّ ، ولا سيما إذا كان ذلك (٤) الجزء لا يُتَكَلَّم به إلا مضافاً والأصل في هذا النفي العام ، تقول : مافي الدار أحدٌ ، فيقع على الذكر والأنثى ، وإنّما قالت العرب : أحد الثلاثة لأنك أردت معنى النفي ، كأنّ المعنى : لا أُعَيِّن أحداً منهم دون آخر ، ويدلّ أيضاً على ذلك أنّ تغليب المذكر على المؤنث وتغليب مَنْ يعقل على ما (٥) لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكر أقوى في القياس ، لأنّ لفظ المذكر أصل ثم يدخل عليه التأنيث ، وليس كذلك لفظ من يعقل ، وقد تعدّى تغليب مَنْ يعقل الجملة إلى جزئها ، قال الله تعالى : « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي على بَطْنِهِ » (٦) لما كان جزءاً من الجملة التي غلّب (٧) فيها مَنْ يعقل في قوله تعالى : « فمنهم » ، وإذا

---

(١) د وسائر النسخ : « كما » تحريف ، وما أثبت عن هـ .

(٢) م : « مسلمة ومسلماً »

(٣) الحديث في البخاري ، سورة النور ص : ٤ ، وفي صحيح مسلم ، كتاب اللعان : ٦ ، ص : ١١٣٢

(٤) « ذلك » ليست في م .

(٥) ف ، م : « من » تحريف .

(٦) النور : ٢٤/٤٥

(٧) هـ : « غلبه » تحريف .

جاز هـذا هنا فأحرى أن يجوز في أحـد (١) الأربعـة (٢) أوجه :

أحدها : أنَّ أحـداً يقع عـلى الذكر والأنثى ، لكونه في معنى النفي كما تقدم في قولك : أحد الثلاثة .

والآخر : أنَّ تغليب المذكر (٣) أقوى من تغليب مَنْ يعقل (٤) ، لأنَّ المـذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد تَميَّز أحـدهما بصفة عَرَضيَّة ، ألا ترى أنَّه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى من ذكر (٥) في القرآن مذكراً ؟ و [ما] (٦) لا يعقـل مخالف لجنس مَنْ يعقل .

والثالث : أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

والرابع : أنَّ أحداً مع أنَّه مضاف (٧) لا يستعمـل منفصلاً ، لا يقال : هذه المرأة إحدى ، ولا رجل أحد .

قال ابن خروف : « إحـدى المحجورين » صحيح يَعْضِدُه السَّماع والقياس ، قال تعالى : « قالَتْ أُخْراهُمْ لأُولاهُمْ » (٨)

(١) د م ، هـ : « إحدى » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل .

(٢) هـ : « أربعة » تحريف .

(٣) م : « الذكر » .

(٤) ف : « من لا يعقل » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٥) هـ : « لأجل ذكره » . وما أثبت عن د وسائر النسخ ، ولعل الوجه : « من ذكره » .

(٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٧) م : « يضاف » .

(٨) الأعراف : ٧/ ٣٨

فجمع بين تذكير وتأنيث في مضاف ومضاف إليه وهو بعضه (١) ، وإحدى المحجورين أحرى لأنّ تأنيث الآية غير حقيقي ، ويشبهه قوله سبحانه : « هِيَ حَسْبُهُمْ » (٢) ، وقوله (٣) :

. . . . ما هذه الصَّوْتُ

وقوله (٤) :

. . . . . . وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

---

(١) م : « يعضده » تحريف .

(٢) التوبة : ٩ ٦٨

(٣) البيت بتمامه :

يا أيُّها الراكب المُزْجي مَطِيَّته
سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

وقائله رُوَيشد بن كثير الطائي ، وهو في سر الصناعة : ١٣ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٦٦ وشرح المفصل : ٥/٩٥ واللسان (صوت) والدرر : ٢/٢١٦ . وورد بلا نسبة في الخصائص : ٢/٤١٦ والمخصص: ٢/١٣٠ والانصاف : ٧٧٣

(٤) البيت بتمامه :

أَرمي عليها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وورد منسوباً إلى حميد الأرقط في المقاصد للعيني : ٤/٥٠٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٢٨٦ ، وجاء غير منسوب في سيبويه : ٤/٢٢٦ والخصائص : ٢/٣٠٧ والمخصص : ٦/٣٨،١٤/٦٥،١٦/٨٠ واللسان (فرع) ، وقوس فرع أي غير مشقوق .

فذكّر بعض الجملة وأنّث بعضاً (١) ، وهما جميعاً شيء واحد ، ومن ذلك قولهم : أربعة بنين وثلاثة رجال ، فأنّثوا المضاف والمضافُ إليه مذكر ، وقالوا في أربعة [هـ : ٩٣] رجال وامرأة : خمسة ، فإذا أشاروا إلى المرأة قالوا : خامسة خمسة ، ومما يدلّ عليه أنّا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراعِ اللفظ المذكر في كثير من كلامها ، قال (٣) :

• • • تَقُولُ هَزِيرُ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

وقوله (٤) :

• • • • تَوَاضَعَتْ سُورُ المدينة • • • • • • •

(١) ف ، م : « بعضها » .

(٢) « قولهم » ليست في م .

(٣) ل : « يقول » تصحيف ، وصدر البيت :

إذا ما جرى شَأْوَين وابْتَلّ عِطْفُهُ

وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه : ٤٩ وطبقات فحول الشعراء : ٩١ والصناعتين : ٩٦ ٣ والمقرب : ١/٢٩٥ وشرح التصريح على التوضيح : ١/٢٦٢ والمقاصد للعيني : ٢/٤٣١ ، والشأو : الطَّلَق والشوط ، وأثأب شجر واحدته : أَثْأَبة .

(٤) البيت بتمامه :

لَمّا أَتَى خَبَرُ الزبير تَوَاضَعَتْ

سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ

وقائله جرير ، وهو في ديوانه : ٩١٣ وسيبويه : ١/٥٢ ومجاز ←

ومثله كثير ، فهـذا ونحوه روعِيَ فيه المعنى ، فهو أشدُّ (١) ممَّا نحن بصدده ، وإحدى (٢) بَلِيٍّ وأمثاله لا يُحتاج فيه إلى حذف مضاف كما زعم السهيلي ، لكنْ لمَّا كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذلك فيها ، وإجازته « هي أحد قريش » و « هي أحد بَلِيّ » [عطف] (٣) ولو قيل أحد المجرورين على قوله (٤) سبحانه : « لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ » (٥) لم يجز لأنه في الآية الكريمة بعد النفي ، والمراد به نفي العموم ثم (٦) بيَّن بقوله « من النساء » ، فأمَّا استشهاده بقوله في المتلاعنين : « أحدهما (٧) كاذب » فَغَفْلَة ، لأن المقصد (٨) هنا (٩) أحدهما (١٠) لا بعينه ، ولو عنى

القرآن : ١/١٩٧ والكامل : ٢/١٤١ والأضداد : ٢٩٦ والخزانة : ٢/١٦٦ ، وورد بلا نسبة في معاني القرآن : ٢/٣٧ والمقتضب : ٤/١٩٧ والخصائص : ٢/٤١٨ .

(١) ل : « أشبه » تحريف

(٢) ل : « واحد » تحريف .

(٣) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٤) كذا وردت العبارة في د وسائر النسخ ، ولعل في الكلام سقطاً ، والتقدير: «قياساً على قوله » أو « على حد قوله » .

(٥) الأحزاب : ٣٣/٣٢ .

(٦) « ثم » ليست في ف .

(٧) ل : «أحدكما » ولفظ الحديث « أحدكما » كما سبق .

(٨) م : « القصد » .

(٩) « هنا » ليست في ل .

(١٠) م : « أحدهم » تحريف .

المؤنث (١) لأنَّث ، فهو كقولــه سبحانه : « إمَّا يَبْلُغَنَّ عنــدكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أو كِلاهُمَا » (٢) ومنع من إفراد أحد وإحدى، وقد قال سبحانه : « قُلْ هو اللهُ أَحَدٌ » (٣) وقالوا : أحد وعشرون وإحدى وعشرون (٤) ، وقولــه : « لا يسبق إلى وهم أحــد تحليل الخنزيرة الأنثى » قــد ذهب (٥) إلى ذلك طوائف من أهــل الفساد ، ولم يدلّ عندنا عــلى تحريمهــا إلاّ فحوى الخطــاب وكون الألف واللام للجنس

قال السهيلي : لا دليل في قوله سبحانه : « قالَتْ أُخْراهُمْ لِأُولاهُمْ » لأنّه لم يجتمع في الآية مؤنث ومذكر فغلّب المذكر ، يعني أنّ آحاد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمة ، وليس في جمع أمة على أمم نقــل مؤنث إلى مذكر ، ولكنْ هذا هو باب جمع هــذا المؤنث ، فإذا قلت أخراهم فلــم ينقص (٦) كمــا فعلته في إحــدى المحجورين ، لأنك في إحــدى المحجورين نقلت مؤنثاً إلى مــذكر ، وجعلت محجورة محجوراً كأنه شيء محجور ، فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أنْ تقول أحد من حيث قلت فيه محجور ، وقد يتعقب (٧) هذا

---

(١) هـ : « المؤنثة » ·

(٢) الاسراء : ١٧/٢٣ ·

(٣) الاخلاص : ١١٢/١ ·

(٤) انظر شرح المفصل : ٦/٣١ ·

(٥) م : « فذهب » تحريف ·

(٦) كذا وردت في د وسائر النسخ ، ولعلها « ينقل » ·

(٧) ل : « يعقب » تحريف ·

بأنَّ ضميرهم ضمير مذكرين نساءً ورجالاً (١) بلا شك ، فوجب (٢) الجمع بين [هـ : ٩٤] إحدى المحجورين وبين أخراهم أنَّ لفظ هم لم يستعمل حتى صُيِّر مَنْ كان ينبغي أن يقال فيه هي يقال فيه (٣) هو كما نقلت محجورة إلى محجور فانظره،وأيضاً فإنَّ أُولى وأُخْرى قد تستعملان منفصلتين بخلاف إحدى ، وقوله سبحانه : « هِيَ حَسْبُهم » وقول الشاعر: « وَهْيَ فَرْعٌ أجمعُ » لا دليل فيهما ، وليسا في شيء ممَّا نحن بصدده ، بل يشبهان قولك : هي أحد (٤) المسلمين ، فإنَّا نقول هي ثم نقول أحد (٥) ، وقوله سبحانه « هي حسبهم » كقولك : امرأةٌ عَدْلٌ ، وقوله : « وهْيَ فَرْعٌ » كقولك للمرأة إنسان ، وأمَّا قوله : « ما هذه الصوتُ » فلا حجة فيه ، وليس ممَّا نحن فيه في شيء ، وإنَّما اضْطُرَّ فأنَّث لإرادة الصيحة ، واستدلاله أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس من الباب في شيء ، واستدلاله بخامسة خمسة كذلك ، لأن خامسة من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة ، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان لمذكر فهو مذكر وإنْ كان لمؤنث فهو مؤنث ، فقولك : خامسة خمسة كقولك : ضاربة الرجل .

قال ابن خروف في هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري

---

(١) ف ، ل ، هـ : « ورجال » تحريف .

(٢) هـ : « فوجه » ولعله الأصح .

(٣) « هي يقال فيه » ليست في م .

(٤) كذا في هـ و د وفي سائر النسخ « إحدى » تحريف .

(٥) هـ : « احدى » تحريف .

على أصله فكذلك أحد وإحدى واللَّبْس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللَّبْس الذي يدخل في إحدى •

قال السهيلي : وأمّا استشهاده بنحو « هزيز الريح » والأبيات التي أنشدها سيبويه فلا حجة في شيء من ذلك ، وأما قوله : « وإحدى بَلِيّ وأمثاله لا يُحتاج »(١) إنّما قصدت أنّه لا يلزم غير وجود إحدى بَلِيٍّ أن تقول : إحدى المحجورين ، فإنّ بينهما فرقاً وهو أنّ المحجورين لا يشتمل على جملة نساء كما يشتمل عليها القبيلة •

وأمّا ردّه عليّ في قوله عليه السلام : « أحدهما كاذب » فهذيان لأنّي لم أستشهد(٢) بالحديث إلاّ على تغليب المذكر خاصّة ، وأمّا ردّه المنع من إفراد أحد وإحدى واستشهاده بقوله: « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » فليست الآية مما نحن فيه ، وأمّا قوله : قد ذهب إلى تحليها دون المذكور(٣) طوائف من النُّقَّاد(٤) « فتعقب سخيف • انتهى •

قال ابن الحاج : وردّ ابن خروف هذه الفصول كلّها بما لا يَشْفي وأبان أنه لم يفهم عن السهيلي شيئاً ، ولم يذكر ابن الحاج الرد • [هـ : ٩٥] •

(١) رسم مكان « لايحتاج » في هـ « لاخراج » تحريف •

(٢) هـ : « لأنه لم يستشهد » تحريف •

(٣) « دون الذكور » ليست في ل ، م •

(٤) هـ : « النقاد » تحريف •

مسألـــة

« أكْلُ (١) [كُـلِّ] (٢) ذي نابٍ من السِّباع حرامٌ » (٣):

قال : [د : ٢٣٦] ابن خروف : للسهيلي في هــذا الحديث من سوء التأويل والهَذَر والافتيات على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالا خفاء به (٤) ، أعاذنا الله ممـا ابتلي به ، وإنَّها لزلَّة عظيمة يجب استتابة قائلها ، وذلك أنَّه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصــل رابع وهو (٥) المضارعة ، فإنَّ الله تعالى إذا حرَّم شيئاً حرَّمت الشريعة ما يضارعه ، كما حرم ما يضارع الزنا مضارعة قريبة وكره ما يضارعه من بُعْد ، كالنظرة (٦) والقعود في موضع امرأة قامت عنه (٧) حتى تزد (٨) ، روي ذلك عن عمر رضي الله عنه ، والتلذذ بشم طيب (٩) على امرأة ، ونظائر كثيرة ، فلمَّا حرَّم الله الخنزير حرَّم رسول الله صــلى اللَّه عليــه وســلم مــ يضارعــه ويشاركه في النَّاب والصَّفَة

---

(١) « أكل » ليست في ل .

(٢) ليست في د . م وأثبتها عن ف ، ل هـ .

(٣) الحديث في الموطأ : ٢/٢٥ برقم : ١٣ ، ١٤ وسنن النسائي : ٢/٢٠٠ ـ ٢٠١ .

(٤) م : « فيه » .

(٥) كذا في ل وفي د وسائر النسخ : « وهي » تحريف .

(٦) هـ : « كالنظر » .

(٧) م : « عنده » تحريف .

(٨) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « يرد » تصحيف .

(٩) هـ : « الطيب » .

الخنزيرية (١) ، فحرّم الله سبحانه الأصل وحرم رسوله الفرع ، والكلّ من عند الله ، كما حرم الله الجمع بين الأُختين ، وحرم رسول الله الجمع بين العمة وابنة أخيها وبين الخالة وابنة أختها(٢) وبين العمتين والخالتين بناء منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاتاً إليه (٣) ، كذلك حرم كل ذي ناب بناء على الأصل الثابت (٣) من تحريم الخنزير استنباطاً منه ونظراً إليه .

قال ابن خروف : هذا (٤) الرجل يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شيئاً بالاستنباط (٥) من غير أن يؤمر بتحريمه ، وقوله : « والكل من عند الله » كلام ملغى (٦) إذ لا يجتمع مع ما قبله ولرسول الله عليه وآله وسلم البراءة والتنزيه مما نسب إليه .

قال السُّهَيْلي : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر مالا ينكره أحد ، وهو مسطور في مختصر الطليطلي (٧) ، لأن مؤلفه ذكر أنه صلى الله عليه وآله وسلم يستنبط الشرائع (٨) ، وهذا الجاهل من

---

(١) م : « الخنتريرة » تحريف .

(٢) م : « أخيها » تصحيف .

(٣) « إليه » و « الثابت » ليستا في م .

(٤) ل : « عندنا » تحريف ، هـ : « فهذا » .

(٥) م : « الاستنباط » تحريف .

(٦) م : « ملقى » .

(٧) ذكره ابن خير في فهرسته : ٢٤٨ ، وهو كتاب في الفقه على مذهب الامام مالك .

(٨) د : « الرابع » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

جفاة المقلدين فليقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطلي ، واستنباط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيح لا يدفع (١) في ثبوته ، ولا ينكره إلاّ جِلْفٌ جافٍ ، وكلّ ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم مما لم ينطق به القرآن وإن كان متضمناً لكل شيء فهو على هذا المنحى ، وإذا لم يستنبط [هـ : ٩٦] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمَنْ ذا يستنبط ؟

مسألــــة

قال السُّهَيْلِيّ في قوله تعالى : « وجَعَلَ مِنْهُمُ القِرَدَةَ والخَنَازِيرَ (٢) » : الألف واللام يدلّان على معنى الاتّعاظ والاعتبار، وفهم ابن خروف عنه أنّه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً ، وهو معنى الاتعاظ ، فردّ عليه بأنّه قال ما لم يقله أحد .

قال السُّهَيْلي راداً عليه : إنما أردت أنّ الله سبحانه لمّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المعروف (٣) من (٤) القِرَدة والخنازير التي مسخ من سلف من الأمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدّ من الألف واللام الدّالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتعاظ والاعتبار والتخويف ، ولو قال (٥) قردة وخنازير لم يكن فيه ذلك .

---

(١) ل ، هـ « مدفع » تحريف .

(٢) المائدة : ٥/٦٠ .

(٣) ف ، ل : « المصروف » تحريف .

(٤) م : « الى » تحريف .

(٥) د : « كال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

مسألــــة

من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه وسبعمائة ألف وجه وأحداً (١) وعشرين ألف وجه وستمائة وجه ، وهي هـــذه : « ضَرَبَ الضَّارب الشاتِمُ القاتِــلُ محبّك (٢) وادّك (٣) قاصدك معجِباً خالداً في داره يومَ عيدٍ » ، فترفع الضارب بالفعل والشــاتم نعته والقــاتل نعتٍ ثان ومحبك نصب بالقــاتل ووادّك (٤) نعته وقاصــدك نعت ثالث (٥) وتنصب معجباً بضرب وخالداً بمعجب ، ولك رفع قاصدك بالابتداء وخبره محذوف ، أو هو خبر محذوف المبتدأ ونصبه بأعني وعلى الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادّك (٦) ، فهذه سبعة لك مع كل واحد منها نصب وادّك (٧) بأعني أو الحال للقاتل أو الضارب (٧) أو مفعولاً ، ولك رفعــه بأنّه خبر وبالعكس ، فذلك (٤٢) لك في محبّك النصب بالقاتل وبأعني والرفع بالابتداء وبالخبر ، فذلك (١٦٨) لك مع كل

---

(١) د ، ل : « واحدى » ، هـ : « وحدا » وكلاهما تحريف . ومـا أثبت عن ف ، م .

(٢) « محبك » ليست في ل .

(٣) م : « واردك » .

(٤) ل : « ثان » ولعله الأصح .

(٥) م : « لواردك » تحريف .

(٦) م : «واردك » تحريف .

(٧) كذا في ل وفي د وسائر النسخ : « وللضارب » تحريف .

منها نصب القاتل بالشاتم وبأعني ورفعه بالابتداء وبالخبر وخفضه (١) تشبيهاً بالحسن الوجه (٢) ورفعه بنعت (٣) ما قبله [هـ : ٩٧] فذلك (١٠٠٨) لك مع كل منها نصب الشاتم بالضارب وبأعني ورفعه بالابتداء وبالخبر وجره (٤) تشبيهاً بالحسن الوجه (٥) ورفعه بالنعت (٦٠٤٨) مع كل منها نصب معجبا بالحال لقاصدك وبالحال للكاف من قاصدك وبالحال من الضارب ونعتاً لقاصدك (٦) ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) مع كل منها نصب خالداً بضرب ورفعه بضرب وبنصب الضارب ولك جعل خالد بدلاً من الضارب ولك عطفه (٧) عليه عطف البيان ونصبه بأعني ورفعه بالابتداء وبالخبر ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠) مع كل وجه (٨) منها أن تجعل « داره » متعلقاً بالضارب أو بمحبك (٥٤٤٣٢٠) [أ] (٩) و بوادك أو بقاصدك أو بخالد ، وكذلك القول في « يوم عيد » فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور .

(١) م : « أو الخبر وجره » تحريف .

(٢) د وسائر النسخ : « بالوجه الحسن » تحريف ، ولعل ما أثبت هو الصواب .

(٣) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « نعت » تحريف .

(٤) د ، ل : « وجوه » تحريف ، وليست في م ، وما أثبت عن ف ، هـ .

(٥) من « وبالحال للكاف » الى « لقاصدك » ليس في ف

(٦) ل : « عطف » تحريف .

(٧) « وجه » ليست في م .

(٨) ليست في د ، هـ ، وأثبتها عن ف ، ل ، م . وفي م : « أو بواردك » تحريف .

قال ابن الصائغ في تذكرته :

سئل العلامة مجد الدين الرُّوذْراوَرِي عن قوله تعالى : « إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِين » (١) ، فتكلم عليه ابن مالك فامتعض (٢) الروذراوري لكلامه ، وطعن في كلام ابن مالك، وهذا تلخيص (٣) كلامهما مع حذف مالا تعلّق له بالمسألة من الطّعن والإزراء .

قال الشيخ مجد الدين : استشكل الأئمّة تذكير القريب مع تأنيث الرحمة ، وتخيّل الفضلاء (٤) من قدمائهم في الجواب وجهين :

أحدهما : أنَّ الرحمة بمعنى الإحسان ، وهو (٥) مذكر .

الثاني : أنَّ الرحمة مصدر ، والمصادر لا تجمع ولا تؤنث (٦) ، هذان ذكرهما الجوهري والزمخشري في كتابيهما .

وقال الفراء : القريب إذا كان للمكان وكان ظرفاً كان بلا هاء ، وإذا ضمّن معنى النسبة والقرابة دخلت الهاء ، تقول في الأول : كانت فلانة قريباً مني ، وفي الثاني : قريبتي (٧) ، قال : وهذا كله تصرّف

---

(١) الأعراف : ٧/٥٦ .

(٢) قوله : « مالك فامتعض » ليس في ف .

(٣) هـ : « ملخص » .

(٤) هـ : « الأفاضل » .

(٥) ل : « وكل » تحريف .

(٦) هـ : « والمصادر كما لاتجمع لاتؤنث » .

(٧) هـ : « فلانة قريبتي » .

في كلام الله تعالى بمجرّد الظن ، وهلاّ كانوا كالأصمعي ، فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سئل عن [هـ : ٩٨] شيء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنّه غير كلام الله تعالى تكلمت (١) فيه ، والقرآن إنّما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبّع أشعارهم ، فقد كان عِكْرِمَةُ وهو تلميذ ابن عباس إذا سئل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ، ثم يقول : الشعر ديوان العرب .

والجوابُ الحق أن القريب على وزن فعيل، والفعيل والفعول (٢) يستوي فيهما المذكر والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي ، قال امرؤ القيس (٣) :

بَرَهْرَهَـةٌ رُؤْدَةٌ رَخْصَـةٌ
كَخُرْعُوبَـةِ البانَةِ المُنْفَطِـرْ

فَتُورُ القِيـامِ قَطِيـعُ الكَلا
مِ تَفْتَرُّ عن ذي غُروبٍ خَصِـرْ

---

(١) م : « لتكلمت » .

(٢) م : « والمفعول » تحريف .

(٣) البيتان في ديوانه : ١٥٧ وورد الأول منهما منسوباً إليه في المنصف : ٣١/٣ وأمالي المرتضى : ٧١/١ ، وهو بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٤٢٢ ومقاييس اللغة : ٢٥١/٢ ، وجاء البيت الثاني منسوباً الى امرىء القيس في الصناعتين : ٢٧١ ، ٣٩٠ . والبَرَهْرَهَة : رقيقة الجلد والرؤدة : الرخصة الناعمة والخرعوبة : القضيب الغض . والغروب : حدة الأسنان ، وخصر : بارد .

وقال في لفظ القريب (١) :

لَهُ الوَيْلُ إنْ أمْسَى ولا أُمُّ هاشِمٍ
قَرِيبٌ ولا البَسْبَاسَةُ بنَةُ يَشْكُرا

وقال جرير (٢) :

أتَنْفَعكَ الحياةُ وأُمُّ عَمْرٍ
قَرِيبٌ لا تزورُ ولا تُزَارُ

وأغرب من ذا أنَّ لفظة واحدة قد اجتمع فيها التأنيث (٣) الحقيقي وغير الحقيقي ، وهي (٤) لفظة هُنَّ ، ومع ذلك حمل عليها فعيل بلا هاء ، وهي في (٥) قول جميل (٦) :

كأنْ لم نُحارِبْ يا بُثَيْنُ لوَاتُها
تَكَشَّفُ غُمَّاها وأنتِ صديقُ

وقال جرير (٧) :

دَعَوْنَ النَّوى ثم ارْتَمَيْنَ قلوبنا
بأسْهُمِ أعْداءٍ وهُنَّ صديقُ

---

(١) أي امرؤ القيس ، ديوانه : ٦٨ .

(٢) ديوانه : ١٣٤ .

(٣) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « الباب » تحريف .

(٤) ل : « والى » تحريف .

(٥) « في » ليست في م .

(٦) ديوانه : ١٥١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٣٤٨ ، والغُمَّى : الشديدة من شدائد الدهر .

(٧) ديوانه : ٣٧٢ وطبقات فحول الشعراء : ٤١١ وشروح سقط الزند :

←

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لمَا وقعوا في ذلك .

وقال العلامة جمال الدين بن مالك (١) : فَعِيلٌ وفَعُولٌ مشتبهان في الوزن والدّلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، إلاّ أنّ فَعيلاً أَخَفُّ من فَعُول ، فلذلك فاقه (٢) بأشياء (٣) منها :

كثرة الاستغناء به عن فاعل في المضاعف (٤) ، كجَليل (٥) وخَفِيف وصَحِيح وعَزِيز وذَليل ، وإنّما حَقُّ هذه الصفات أن (٦) تكون على زنة فاعل لأنّها من فَعَل [هـ : ٩٩] يَفْعِل ، فاستغني فيها بفعيل ولا حَظّ لفعول في ذلك .

← ٧٨٨ وشواهد الشافية : ١٣٨ . ونسب البيت الى مزاحم العقيلي في زهر الآداب : ١/٥١ ، ونسبه صاحب أساس البلاغة « صدق » الى نصيب بن رباح ، وانظر ديوان نصيب : ١٠٩ وتخريج البيت ص : ١٩١ منه ، وورد البيت بلا نسبة في الخصائص : ٢/٤١٢ والخزانة : ٢/٤٦٧ .

(١) ما نقل عن ابن مالك هنا مسألة أملاها على قوله تعالى : « إن رحمة الله قريب من المحسنين » وهي في مجموع محفوظ في المكتبة الظاهرية برقم : ١٥٩٣ .

(٢) كذا في المسألة ، وفي د وسائر النسخ : « فارقه » تحريف ، وستأتي بلفظ « فاقه » بعد قليل .

(٣) ف. ل : « أشياء » تحريف .

(٤) م : « المضاف » تحريف .

(٥) ل : « كجميل » تحريف .

(٦) د : « لمن » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

ومنهـا اطِّراد بنائه من فَعُل كشَرِيف وظريف وكَرِيم (١) ، وليس لفَعُول فعل يطَّرد بناؤه منه • ومنها كثرة (٢) مجيئه في صفات الله تعالى وأسمائه ، كسَمِيع وبَصِير وعَلِيٍّ (٣) وغَنِيٍّ ورَقِيب ، ولـم يجيء منهـا فَعُول إلاَّ رَؤُوف وودود وعَفُوٌّ وغَفُور وشَكُور ، وإذا ثبت أنه فائق لفَعُول في الاستعمال فلا يليق (٤) أن يكون له تَبَعاً ، بل الأَوْلى أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كلٌّ منهما بحكم هو به أولى ، وهذا هو الواقع ، فإنَّهم خَصُّوا فَعُولاً المفهم معنى فاعل بأن (٥) لا تلحقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنَّث وأن يشتركا فيه ، فيقال : رجل صبور (٦) وامرأة صبور (٦) ، وكذا شكور ونحوهما إلاَّ ما شَذَّ (٧) من عَدُوٍّ وعَدُوَّة ، فإنْ قُصد بالتاء المبالغـة لحقت المذكر والمؤنث ، فقيل : رجل ملولة وفروقة ، وامرأة ملولة وفروقة ، ولا يُقْدَم على هذا الوزن (٨) إلا بنقل ، وإنْ لم يُقْصد بهـذا الوزن معنى فاعـل لحقته التاء (٩) أيضاً ، كحَلُوبة

(١) بعدها في المسألة : « وعظيم وجميل ونبيل وليس .. » •

(٢) « كثرة » ليست في م •

(٣) المسألة : « كثرة مجيئه في أسماء الله تعالى كسميع وبصير ونصير وقدير وخبير وعليم وحليم وعزيز وحكيم ومجيد وحميد وعظيم وعليّ » •

(٤) م : «ينبغي » •

(٥) م : « بأنه » •

(٦) بعدها في المسألة : « وشكور » في الموضعين •

(٧) المسألة : « وكذلك ما أشبههما إلا ما شذ .. » •

(٨) المسألة : « النوع » تحريف •

(٩) « التاء » ليست في المسألة •

ورَكُوبَةٍ ورَغُوثَةٍ (١) ، وليس في شيء من هذا إلاَّ النقل ، فلمَّا كان لفعيل على فعول من المزية ماذرته استحقَّ أن ُيخصَّ (٢) بأَحْوط الاستعمالَيْن ، وهو التمييز بن المذكر والمؤنث ، كجميـل وجميلة وصبيح وصبيحة (٣) ووضيء ووضيئة (٤) ونحوه ، وإنْ كان فعيل بمعنى مفعول وصحِب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث ، كرجل قتيل وامرأة قتيل ، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه أنث (٥) نحو : [رأيت] (٦) قتيلة (٧) بني فلان ، هذا هو المعروف ، وما ورد بخلاف (٨) ذلك عُـدَّ نادراً ، أوْ تُلطِّف في توجيهه بما يُلحقه بالنظائر ويبعده عن الشذوذ ، فمن ذلك قوله تعالى : « إنَّ رحمة الله قريب من المحسنين » ، ومنه ستة أقوال :

أحدها : أنَّ فَعِيلاً وإنْ (٩) كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى

---

(١) كذا في المسألة ، وفي هـ : « ورعونة » وفي سائر النسخ : « ورعوبة » وكلاهما تصحيف ، والرغوثة هي المرضع ، وستأتي بلفظ رغوثة ·

(٢) المسألة : « يختص » ·

(٣) م : « وصحيح وصحيحة » ·

(٤) بعدها في المسألة : « ومليح ومليحة وشريف وشريفة وظريف وظريفة » ولم ترد كلمة « ونحوه » في المسألة ·

(٥) « أنث » ليست في هـ ·

(٦) زيادة عن هـ والمسألة وليست في د وسائر النسخ ·

(٧) هـ : « قبيلة » تصحيف ·

(٨) المسألة : « خلاف » ·

(٩) المسألة : أن فعيلاً فيه وإن » ·

فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء ، كما جرى هو مجراه في لحاق التاء حين قالوا : خصلة حميدة وفعلة ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة ، فحمل (١) على جميلة وقبيحة في لحاق التاء ، وكذلك قريب في (٢) الآية الكريمة حمل على « عين كحيل » و « كف خضيب » [هـ : ١٠٠] وأشباههما (٣) في (٤) الخلو من التاء ، ونظير ذلك : « قالَ مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » (٥) .

الثاني : أنّه من باب تأوّل المؤنث بمذكر موافق في المعنى ، كقول الشاعر (٦) :

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أَسِيفاً كَأَنَّما
يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّبا

فتأوّل كفّاً وهو مؤنث بعضو فذكر صفته لذلك ، وكذلك الرحمة متأولة (٧) بالإحسان فذكر (٨) خبرها ، وتأوّلها

(١) المسألة : « فحملا » ولعله الصواب .

(٢) هـ : « من » .

(٣) م : « وأشبابهما » تحريف .

(٤) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ : « من » تحريف .

(٥) يس : ٣٦/٧٨ .

(٦) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ١١٥ ومعاني القرآن: ١/١٢٧ والمعاني الكبير : ٨٤٩ والكامل : ١/٢٥ والمخصص : ١٦/٣٨ وأمالي ابن الشجري : ١/١٥٨ ، وورد بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٣٨ والانصاف : ٧٧٦ والخزانة : ٣/١٥٦ . والأَسِيف : الحزين .

(٧) هـ : « متاول » تحريف ، وفي المسألة : « وكذلك تتأول الرحمة بالاحسان » .

(٨) المسألة : « فيذكر » .

بالإحسان (١) أوْلى من تأوّل الكفّ بالعضو (٢) لوجهين :

أحدهما : أنّ الرحمة (٣) معنى قائم بالراحم ، والإحسان بِرّ الراحم (٤) المرحوم (٥)، ومعنى البِرّ في القريب (٦) أظهر منه في الرحمة.

الثاني : أنّ ملاحظة الإحسان في الرحمة [الموصوفة] (٧) بالقرب (٨) من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تَضَمَّنه ذكر المحسنين، فاعتبارها (٩) يزيد المعنى قوة (١٠) ، فصحّت الأوْلويّة ، ومن تأوّل المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء (١١) :

وقائِعُ في مُضَرٍ تِسْعَةٌ
وفي وائِلٍ كانتِ العاشِرَهْ

---

(١) المسألة : « وتأول الرحمة بالاحسان » .

(٢) المسألة : « بعضو » .

(٣) هـ « الوجه » تحريف .

(٤) هـ : « الرحم » تحريف .

(٥) المسألة : « بالمرحوم » .

(٦) هـ : « القرب » والعبارة في المسألة : « ومعنى القرب في البر أظهر منه في الرحمة » ولعل هذا هو الصواب لأن العبارة سترد بهذا اللفظ ،

(٧) زيادة عن المسألة وليست في د وسائر النسخ .

(٨) ف : « بالقريب » تحريف .

(٩) م : « فاعتبارهما » تحريف .

(١٠) بعدها في المسألة : « واللفظ جزالة » .

(١١) لم أقف على نسبه للبيت وهو في معاني القرآن : ١/١٢٦ وأمالي ثعلب: ٤٢٢ والانصاف : ٧٦٩ والهمع : ٢/١٤٩ والدرر : ٢/٢٠٤ بلا نسبة.

فتأوَّل الوقائع بأيام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجاري عليها فقــال : تسعة (١) ، وإذا جاز تأوُّل المذكر بمؤنث في قول من قال : « جاءته كتابي فاحتقرها » (٢) أي : صحيفتي ، وفي قول الشاعر (٣) :

يا أيُّهـا الرَّاكِبُ المُزْجي مَطِيَّتَهُ
سائِلْ بَنِي أسَدٍ ما هذِهِ الصَّوْتُ

أي : الصيحة مع ما في ذلك من حمل أصل (٤) على فرع ، فلأَنْ يجوز تأوُّل مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على أصل أَحقُّ وأَوْلى .

الثالث : أن يكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف فكأنه قال : إن مكان رحمة الله قريب (٥) ، كما قال حسان (٦) :

(١) بعدها في المسألة : «فلولا ذلك لقال : تسع لأن الوقائع مؤنثة وإذا ..» .

(٢) انظر ما تقدم .

(٣) تقدم البيت .

(٤) المسألة : « مع أنه حمل أصل » .

(٤) بعدها في المسألة : « ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره كما .. » .

(٦) ديوانه : ٣٦٥ والشعر والشعراء : ٣٠٦ والمعرب : ٥٩ وشرح المفصل : ٢٥/٣ والدرر : ٦٤/٢ والخزانة : ٢٣٦/٢ ، والبيت بلا نسبة في التصحيف والتحريف : ٦٩ وشرح المفصل : ١٣٣/٦ والأشموني : ٢٧٢/٢ والهمع : ٥١/٢ . يصفق : يمزج ، والبريص : نهر بدمشق . وجاء بعد البيت في المسألة : « فقال يصفق بالتذكير وبردى مؤنثة لأنه أراد ماء بردى ، ومثله .. » .

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ
بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم مشيراً إلى الذهب والحرير (١) : « هذان [هـ:١٠١] حرامٌ على ذكور أمتي » (٢) أي : استعمال هذين :

الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، أي (٣) إن رحمة الله شيء قريب أو لطف أو بِرٌّ أو إحسان ، وحذف الموصوف سائغ ، من ذلك قوله (٤) :

قامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ
مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ
تَرَكْتَنِي في الحَرْبِ (٥) ذا غُرْبَةٍ
قد خابَ مَنْ ليس لَهُ ناصِرُ

أي : شخصاً (٦) أو إنساناً ذا غربة (٧) ، ومثله

---

(١) انظر سنن ابن ماجه : ٣٥٩٥ كتاب اللباس وسنن أبي داود : ٤٠٥٧ كتاب اللباس .

(٢) بعد ذلك في المسألة : « فقال حرام بالافراد والمخبر عنه في اللفظ اثنان لأنه أراد استعمال هذين » .

(٣) جاء مكان « أي » في المسألة : « كأنه قال » .

(٤) تقدم البيتان فيما سبق .

(٥) المسألة : « في الحي » وفي د وسائر النسخ : « في الحرب » ، وفيما تقدم : « في الدار » .

(٦) المسألة : « أراد تركتني شخصاً » .

(٧) بعدها في المسألة : « ولولا ذلك لقال : ذات غربة » .

قول الآخر (١) :

فلو أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني
فِراقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ

أي : شخص صديق ، وعلى ذلك حمل (٢) سيبويه قولهم (٣) : حائض وطامث ، قال : كأنهم قالوا : شيء (٤) حائض (٥) .

الخامس : أن يكون من باب اكتساب (٦) المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني (٧) ، والوجه (٨) في هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور

---

(١) لم أقف على نسبة للبيت . وهو في المنصف : ١٢٨/٣ والمخصص : ١٤٨/١٧ والانصاف : ٢٠٥ وشرح المفصل : ٧١/٨ ـ ٧٣ والمقرب : ١١١/١ واللسان (صدق) و (حرر) والمغني : ٢٩ والمقاصد للعيني : ٣١١/٢ والهمع : ١٤٣/١ والدرر : ١٢٠/١ والخزانة : ٤٦٥/٢ ، يوم الرخاء : أي قبل إحكام النكاح .

(٢) المسألة : «أرادت وأنت شخص صديق أو إنسان وعلى مثل هذا حمل ..»

(٣) المسألة : « قولهم للمرأة » .

(٤) م : « شخص » .

(٥) ل : « طامث » ، وفي المسألة : « شيء حائض وشيء طامث » ، وانظر الكتاب : ٣٨٣/٣ .

(٦) المسألة : « اكتساء » .

(٧) هـ : « بالباقي » .

(٨) المسألة : « والمشهور » .

كقولـــه (١) :

مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ
أعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ومثله (٢) :

بَغْيُ النُّفُوسِ مُعِيدَةٌ نَعْمَاءَهَا
نَقَمًا وإنْ عَمِهَتْ (٣) وَطَالَ غُرُورُهَا

وإذ كانت الإضافة (٤) تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن فيه (٥) على الوجه المذكور (٦) فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة

(١) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٦٩٥ وسيبويه : ١/٥٢ والكامل : ٢/١٤١ والمحتسب : ١/٢٣٧ والمقاصد للعيني : ١/٣٦٧ والخزانة : ٢/١٦٩، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/١٩٧ وشرح السبع الطوال: ٤٢٤ والخصائص : ٢/٤١٧ والأشموني : ٢/٢٤٨ . وتسفهت : استخفت ، وتنسمت الرياح أي تنفست وهو أول هبوبها . وجاء بعد البيت في المسألة : « فقال تسفهت والفاعل مذكر لأنه اكتسى تأنيثاً من الرياح إذ الاستغناء بها عنه جائز » اهـ .

(٢) المسألة : « ومثله قول الآخر » ولم أقف على البيت ولا على نسبة له .

(٣) هـ : « عميت » . وجاء بعد البيت في المسألة : « فأنث خبر البغي لاضافته الى النفوس مع الصلاحية للاستغناء بها عنه وإذا .. » .

(٤) بعدها في المسألة : « على الوجه المذكور » .

(٥) المسألة : « له » .

(٦) « على الوجه المذكور » ليست في المسألة .

أحق وأولى ، لأن التذكير أصل (١) فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه •

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون(٢) الآخر تَبَعاً له أو معنى من معانيه ، ومنه في أحد (٣) الوجوه قوله تعالى : « فَظَلَّتْ أعْناقُهُمْ لَهَا خاضِعِين » (٤) أي : فظلت أعناقهم خاضعة ، وظلّوا لها خاضعين ، فهذا منتهى ما حضرني •

وبلغني أنّ بعض الفقهاء زعم أنّ إخلاء «قريب من المحسنين»(٥) المشار إليه [هـ : ١٠٢] من التاء لم يكن إلاّ لأجل أنّ فعيلا يجري مجرى فعول في الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وضعف هذا [د : ٢٣٨] القول بيّن وتزييفه هيّن ، وذلك أنّ قائل هذا القول إمّا أن يريد أنّ فَعيلاً في هذا الموضع وغيره يستحقّ ما يستحقّه فعول من الجَرْي على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أنّ فعيلاً في هذا الموضع خاصة محمول على فعول •

فالأول مردود لإجماع أهل العربية على التزام التاء في ظريفة وشريفة وأشباههما (٦) ، ولذلك احتاج علماؤهم [إلى] (٧) أن يقولوا

---

(١) المسألة : « أولى » •

(٢) ل : « يكون » تحريف •

(٣) ف : « احدى » تحريف •

(٤) الشعراء : ٢٦/٤ ، وجاء بعد الآية في نسخة المسألة ما مقداره ستة أسطر تجاوزها السيوطي •

(٥) « من المحسنين » ليست في م والمسألة •

(٦) بعدها في المسألة : « وزناً ودلالة » •

(٦) زيادة عن ف ل ، المسألة ، وليست في د ، م ، هـ •

في قوله تعالى : « ولم أَكُ بَغِيًّا »(١) : إن أصله بَغُوْي على فعول ، فلذلك لم تلحقه التاء (٢) .

والثاني أيضاً مردود لأنه قد تقدَّم التنبيه على ما لفعيل على فعول (٣) من المزايا ، ولأنه (٤) لا يليق أن (٥) تَبَعاً لفعول ، بل الأَوْلى أن يكون أمرهما بالعكس، ولأنَّ ذلك القائل حمل فعيلاً على فَعُول ، وهما مختلفان لفظاً ومعنىً ، أمَّا اللفظ فظاهر ، وأمَّا المعنى فلأَنَّ(٦) قريباً لا مبالغة فيه لأنه يوصف به كلُّ ذي قرب (٧) وإنْ قلَّ، وفعول المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغة ، وأيضاً فإنَّ الدَّالَّ على المبالغة لا بدَّ أن يكون له بُنْية لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتغيَّر بنيته كضارب وضَرُوب وعالم وعليم ، وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه ، والظاهر أنَّ ذلك القائل إنَّما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً واستدل على ذلك بقول الشاعر :

فتور القيام قطيع الكلا
مِ تَفْتَرُّ عن ذي غُرُوبٍ خَصِرْ

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه :

---

(١) مريم : ١٩/٢٠ .

(٢) تجاوز السيوطي ما مقداره سطر من نسخة المسألة .

(٣) المسألة : « على ما لفعول » .

(٤) م ، المسألة : « وانه » .

(٥) المسألة : « لا يليق به أن .. » .

(٦) المسألة : « أما المخالفة لفظاً فظاهرة وأما المخالفة معنى فلأن .. » .

(٧) كذا في ف والمسألة ، وفي د وسائر النسخ : « قريب » تحريف .

أحدها : أنه نادر والنادر لا حكم له ، ولو كثرت صوره وجاء على الأصل كاستحوذ واعْوَرَّ واستنوق البعير ، فما ندر (١) ولم تكثر صوره ولا جاء على الأصل أحق (٢) .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله قطيعة الكلام (٣) ثم حذفت التاء للإضافة ، فإنها مسوّغة لحذفها عند الفراء وغيره من العلماء (٤) ، وحمل على ذلك قوله [هـ : ١٠٣] تعالى : « وإقَامَ الصَّلاةِ » (٥) ومثل ذلك قوله (٦) :

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدوا
وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا

وعلى هذه اللغة قرأ بعض القراء « ولو أرادوا الخُروجَ لأَعَدُّوا

(١) المسألة : « مما يدور » تحريف .

(٢) بعدها في المسألة : « بأن لايكون له حكم » .

(٣) المسألة : « أن يكون من قال : قطيع الكلام أراد قطيعة الكلام » .

(٤) انظر معاني القرآن : ٢/٢٥٤ .

(٥) الأنبياء : ٢١/٧٣ ، النور : ٢٤/٣٧ ، وجاء بعد الآية في المسألة ما مقداره خمسة أسطر .

(٦) نسب البيت الى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في شواهد الشافية : ٦٤ والمقاصد للعيني : ٤/٥٧٣ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٣٩٦ وورد بلا نسبة في معاني القرآن : ٢/٢٥٤ وشرح السبع الطوال : ٩٧ والخصائص : ٣/١٧١ والمخصص : ١٥/١٥٠ وشرح الشافية : ١/١٥٨ واللسان (خلط) (وعد) . والخليط : صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ويستوي فيه الواحد والجمع .

لَهُ عُدَّه » (١) أراد عدته (٢) .

الثالث : أن يكون فعيل في قولـه : قطيع الكلام بمعنى مفعول لأنَّ صاحب المحكم (٣) حكى أنه يقال : « قطعه وأقطعه إذا بكّته وقطع هو (٤) وقطُع فهو قطيـع القول » ، فقطيع على هـذا بمعنى مقطوع أي مُبَكّت (٥) ، فحذف التاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس ، وإن جعل « قطيع » مبنياً على قطُع كسريع من سرُع فحقه على ذلك أن تلحقه التاء عند جريه على المؤنث ، إلاَّ (٦) أنَّه شبّه (٧) بفعيل الذي بمعنى مفعول فأجري (٨) مجراه والله أعلم (٩) .

---

(١) التوبة : ٩/٤٦ وانظر البحر المحيط : ٥/٣٤٨ انظر كلام ابن جنيّ على هذه القراءة في المحتسب ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٣ ، وأبي حيّان في البحر المحيط : ٥/٤٨ ، والعُدُ : بَثْر يكون في الوجه ، وقيل : العُدّ والعُدّة : البثر يخرج على وجوه الملاح . اللسان (عدد) .

(٢) بعدها في المسألة : « فحذف التاء » .

(٣) قال في المحكم : ١/٩٠ « وقطَعه قَطْعاً وأقْطَعه : بَكّته ، وهو قطيع القول وأقْطعَهُ وقد قَطِع وقطُعَ قَطاعةً » ، وقال في اللسان (قطع) : « وقَطَعَه قَطْعاً أيضاً : بَكّتَه وهو قطيع القول وأقطعه ، وقد قَطِع وقَطُعَ قَطَاعةً » اهـ .

(٤) « وقطع هو » ليست في م ، و « هو » ليست في المسألة .

(٥) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ : « سكت » تحريف .

(٦) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ « لا » تحريف .

(٧) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ : « شبيه » تحريف .

(٨) م : « فأجراه » .

(٩) « والله أعلم » لم تذكر في ل .

فأجاب الشيخ مجد الدين وقال (١) : حقٌّ على مَنْ مارس شيئاً من العلـم إذا سئل عن مشكلاته (٢) أن يتجنَّب في جوابه الإيجاز المخلّ والتطويل الممل ، ويتوقى الزوائد التي لا يُحتاج إليها (٣) ، فإنّ العالم مَنْ إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان ، وقد سئل العبد الضعيف عبد المجيد بن أبي الفرج (٤) الرُّوذْرَاوَرِي عن هذه الآية بناء على (٥) استغراب مَنْ (٦) قَصُر في (٧) إتقان (٨) كلام العرب باعه (٩) ، فاستبعد حمل المذكر على المؤنث فكان جوابه أنّ القرآن المجيد عربيّ (١٠) ، وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي فكيف لا يَسُوغ إطلاقه على غير الحقيقي ؟ قال امرؤ القيس (١١) :

---

(١) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطر من نسخة المسألة .

(٢) هـ : « عن بعض مشكلاته » .

(٣) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره أربعة أسطر من نسخة المسألة .

(٤) في د وسائر النسخ : « عبد المجيد أبو الفرج » وما أثبت عن المسألة وشذرات الذهب : ٥/٣٢٤ .

(٥) كذا في هـ والمسألة وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف .

(٦) المسألة : « استغراب يختلج في ضمير من .. » .

(٧) المسألة : « عن » .

(٨) هـ : « إمعان » .

(٩) ل : « باعاً » .

(١٠) بعد ذلك جاء في المسألة : « قال الله تعالى : إنا أنزلناه قرآناً عربياً » .

(١١) تقدم البيت فيما سبق .

له الويـــل إنْ أمْسى . . . .

وقال جرير (١) :

أتنفعك الحيـــاة . . . .

ومع هذه الحجة الواضحة لا حاجة(٢) إلى التأويلات والتعسفات، وقد كتب في ذلك بعض النحاة المشهورين العصريين (٣) هذه الأوراق المتقدمة وذكر فيهـا ما تقتضيه (٤) صناعة النحو ، وحكى ما قيل في المسألة مع أنّه لا يشفي [هـ : ١٠٤] الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو (٥) عرض عليهـم هل كانوا يرتضونه أم لا ؟ بخـلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنّه نصّ قولهم ، ولا ريب (٦) في صحته وكونه حجـة ، والذي أورده من الأقوال الستة مستنبط من الظن والقياس ، وقد يكون حقاً (٧) وقد لا يكون (٨) ، وقد ألَحّ عليّ

---

(١) تقدم البيت فيما سبق .

(٢) المسألة : « لايحتاج » .

(٣) المسألة : « المعتبرين » .

(٤) م : « تقتضي » .

(٥) المسألة : « ولا نعلم أنه لو » .

(٦) المسألة : « ولا ارتياب » .

(٧) كذا في المسألة وفي هـ : «جمعاً » وفي د ، ف ، ل م : « معاً » وكلاهما تحريف .

(٨) المسألة : « وقد يكون باطلاً » ، وتجاوز المؤلف هنا ما مقداره ثلاثة أسطر من نسخة المسألة .

جماعة أنْ (١) أُورد على فوائده هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات ، فكنت آبى ذلك خِيفَةَ سقطة (٢) تتفق حتى غلبوا على رأْيي (٣) ، وقالوا : هذا لا ُيعَدُّ قَدْحاً في فضله ، فشرعت في التنبيه على ما يرد على قوله :

أمّا ما ذكره من اشتباه فعيل وفعول في الوزن والدّلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، وأنّ فعيلاً أخفّ من فعول وأنّه فاقه بأشياء منها (٤) : اطّراد بنائه من فَعُل ، وكثرة مجيئه في أسماء الله تعالى ، وإذا فاقه (٥) لا يكون تَبَعاً له ، وهل الأمر [إلا] (٦) بالعكس أو مستويان (٧) ؟ إلى آخره ، فكلّ هذه دعاو تَعْسُر إقامة الحجة عليها خصوصاً مع المنازعة (٨) ، ولئن سَلِمَت فهي خارجة (٩) عن مسألتنا (١٠) ، لأنّ السؤال وقع (١١) عن جواز

(١) هـ والمسألة : « في أن » ، جاء في اللسان (لحح) : « وألحّ عليه بالمسألة وألحّ في الشيء : كثر سؤله إيّاه ... وقيل : ألحّ على الشيء أقبل عليه » .

(٢) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطر من نسخة المسألة .

(٣) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطران من نسخة المسألة .

(٥) « منها » ليست في المسألة .

(٦) المسألة : « وأنه إذا فاقه » .

(٧) زيادة عن هـ ، وليست في د وسائر النسخ والمسألة .

(٨) المسألة : « يستويان » .

(٩) المسألة : « مع المنازع الفطن المحقق » .

(١٠) المسألة : « ولئن سلمناها تبرعاً وتساهلاً ولكنها خارجة ... » .

(١١) ل : « مستثنى » تحريف وجاء بعدها في المسألة : « نازحة عن غرضنا » .

(١٢) المسألة : « إنما وقع » .

إطلاق القريب على الرحمة ، فجوابه : ذلك جائز لدلالة (١) كذا وكذا عليه (٢) ، فبقية المقدمات ضائعة مبذولة (٣) ، ولا مَدْخَل لها فيما وقع السؤال عنه ، ومثاله (٤) مَنْ سئل عن زيارة الكعبة المعظَّمَة هل تجب أم لا ؟ فأجاب بأنّ المتوجّه إليها لا بدّ أن يكون مُحْرِماً (٥) ، وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة وعدّد له المواقيت ، فيقول له السائل : أنا لم أسألك (٦) إلاّ عن وجوب زيارتها ، وما ذكرته بمعزل عن ذلك ، ويجري مجرى هذا قول المتكلّم في فعيل وفعول : أبواب المصادر ستة : فَعَل يَفْعُل كحَلَبَ يَحْلُب ، وفَعَل يَفْعِل كضَرَبَ يضْرِب ، وفَعَل يَفْعَل كذَهَبَ يَذْهَبُ وفَعِل يَفْعَل كقَرِمَ يَقْرَم ، وفَعُل يَفْعُل كَكَرُمَ يَكْرُم ، وفَعِل يَفْعِل كوَثِق يَثِق ، وكلّه يشتق (٧) منه فعيل ، إلاّ أنّ أكثره من فعُل يفعُل ويكون بمعنى فاعل كشريف وظريف وكريم وعظيم ، وقد يرد من غيره بمعنى المفعول ، كصريع وجريح وكليم (٨) وهزيم (٩) ،

(١) هـ : « لمن لا له » تحريف .

(٢) د : « وعليه » ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

(٣) المسألة : « مستدركة » .

(٤) م : « ومثله » ، المسألة : « ومثال ذلك » .

(٥) بعدها في المسألة : « وللاحرام مواقيت وميقاته . . . » .

(٦) هـ : « نسأل » .

(٧) ل ، م ، هـ : « مشتق » .

(٨) د : « وكلهم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

(٩) هـ : « وهذيم » تحريف ، والهَذْم : القطع ، وهزيم الرعد : صوته .

وتتكلم في فعول (١) بما يناسب ذلك أو يقاربه عند الشروع في مسألتنا في لفظة (٢) القريب ، [والعاقل يعلم] (٣) أنّ (٤) هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه ، وإن كانت من (٥) [هـ : ١٠٥] تفاريع لفظة القريب (٦) ، وقوله في فعول : « إن لم يقصد [به] (٧) معنى (٨) فاعل لحقته تاء كحلوبة وركوبة » منقوض بقولهم : ناقة عصوب (٩) للتي تعْصَب ركبتاها عند الحلب ، وسَلُوب وعَجُول للتي اخْتُرِمَ ولدها (١٠) ، فإنّ وزنه فعول وليس للفاعل ولا تلحقه التاء ، وكذا الجَزُور (١١) والخَلُوج (١٢) والبَسُوس (١٣) ،

---

(١) م : « مغيل » ·

(٢) ف ، م ، المسألة : « لفظ » ·

(٣) زيادة عن المسألة وليست في د وسائر النسخ ·

(٤) جاء قبلها في د وسائر النسخ : « في » وليست في المسألة ·

(٥) م : « مع » تحريف ·

(٦) المسألة : « الفعيل » ·

(٧) زيادة عن المسألة وليست في د وسائر النسخ ·

(٨) ل : « بمعنى » تحريف ·

(٩) هـ : « جنوب » تحريف ·

(١٠) في اللسان (سلب) : والسَّلُوب من النوق : التي ألْقَت ولدها لغير تمام والسَّلُوب من النوق التي ترمي ولدها وجاء فيه أيضاً (عجل) : « والعجول من النساء والابل : الواله التي فقدت ولدها لعجلتها في جيئتها وذهابها » ·

(١١) الجزور : الناقة المجزورة والجمع جزائر وجُزُر ·

(١٢) ناقة خَلُوج : غزيرة اللبن والجمع خُلُج ·

(١٣) ناقة بَسُوس : تدُر عند الابْساس ·

والحَضُون (١) والشَّطُور (٢) والثَّلُوث (٣)، وكل هذه صفات للناقة والشاة، ووزنها فعول لم تلحقها التاء وليست (٤) للفاعل، وأمَّا الأقوال الستة التي ذكرها (٥) فإني أشير إلى ما يرد على كل (٦) واحد منها إشارة لطيفة:

أمَّا قوله: « قريب بمعنى فاعل أُجْري مُجْرى فعيل بمعنى مفعول (٧) كما أجري ذلك مُجرى هذا في لحاق التّاء فلا شكّ أنّه من قول [د : ٢٣٩] النحاة، لكنْ ما الدليل عليه ؟ فإنّه مجرد دعوى، ويرِد عليه أنّ أحد الفعلين مشتق من فعل لازم والآخر من فعل متعدٍّ، فلو أجري على أحدهما حكم الآخر (٩) لبطل الفرق بين اللازم

(١) هـ : « والحضوف » تحريف، د، ف، ل، م : « والحصون » تصحيف. وما أثبت عن المسألة، والحضون من الابل والمعزى : التي قد ذهب أحد طُبْيَيْها والاسم « الحِضان ».

(٢) كذا في المسألة وفي د سائر النسخ : « السطور » تصحيف. والشطور من الابل : التي يَبِس خِلْفان من أخلافها.

(٣) د، هـ : « والثلوب »، ف، ل، م : « والتلوب » وكلاهما تصحيف وما أثبت عن المسألة. والثلوث : الناقة التي يبس ثلاثة من أخلافها.

(٤) ل. المسألة : « وليس ».

(٥) بعدها في المسألة : « في قوله تعالى : إن رحمة الله قريب ».

(٦) ل : « جملة » تحريف.

(٧) المسألة : « مغيل الذي هو بمعنى مفعول ».

(٨) ف : « يشتق ».

(٩) ل : « مغل » تحريف.

والمتعدي ، إنْ كان على وجه العموم ، وإنْ كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه (١) ؟ والحقّ أنّ كلاًّ من الفعلين يطلق على المذكر بلا تاء (٢) ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تارة مع التاء وأخرى بلا تاء أصالة ، كما ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشذوذ والندرة ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا لأنّ (٣) الأصل في الكلام [الحقيقة] (٤) وقد كثُر (٥) شواهد ذلك ، قال جرير يرثي خالدة (٦) :

نِعْمَ القَرِينُ وكنتِ عِلْقَ مَضِنَّةٍ
وارَى بنَعْفِ بُلَيَّةَ الأَحْجارُ

[وقال] (٧) :

فسقاكِ حين حَلَلْتِ غيرَ فَقيدَةٍ
هَزِجُ الرَّواحِ ودِيمَةٌ لا تُقْلِعُ

---

(١) المسألة : « فأين دليل الخصوص » .

(٢) بعدها في المسألة : « أصالة » .

(٣) ل : « لأنه » .

(٤) زيادة عن المسألة وليست في د وسائر النسخ .

(٥) المسألة : « كثرت » .

(٦) ديوانه : ٨٦٢ والنقائض : ٨٤٨ ، قوله مضنة أي يضَنّ به لنفاسته ، والنعف : أسفل الجبل وأعلى الوادي وبُلَيَّة : اسم بلد .

(٧) زيادة عن ف ، ل ، المسألة وليست في د ، م ، هـ . والبيت في ديوان جرير : ٩١١ ومعاهد التنصيص : ١/٣٦٤ والهَزَج : الخفة وسرعة وضع القوائم والرَّواح : نقيض الصباح والدَّيمة : المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق .

وقال الفرزدق (١) :

فـداوَيْتُه عـامَـيْنِ وَهْيَ قَـرِيبَةٌ
أَراهـا وتَدْنـو لِيْ مِـراراً وأَرْشُفُ

وامـرأة قَبِين (٢) وسَرِيح (٣) وهَرِيت (٤) ، وفَرُوك (٦) وهَلُوك (٧) ورَشُوف (٨) وأَنُوف (٩) ورَصُـوف (١٠) وامرأة مَلُولة (١١) وفَرُوقة (٢٢) وامرأة عَرُوب (٢٣) وسحابة دَلُوج (١٤) ،

(١) ديوانه : ٥٥٤

(٢) القبين : المنكمش في أموره •

(٣) شيء سريح سهل •

(٤) م : « وهريب » تصحيف • والهَرِيت : الواسع الشِّدْقَيْنِ •

(٥) فرِكَت المرأة زوجها : أبغضته •

(٦) هـ : « وملوك » تحريف • والهلوك من النساء : الفاجرة الشَّبِقَة •

(٧) الرشوف : المرأة الطيبة الفم •

(٨) الأنوف : المرأة الطيبة ريح الأنف •

(٩) الرصوف : الصغيرة الفرج •

(١٠) ملَّت المرأة زوجها : سئمته •

(١١) **الفروقة : شديدة الخوف •**

(١٢) العَرُوب : المرأة الضاحكة

(١٣) د ، م ، هـ : « ولوج » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، المسألة • جاء في اللسان (دلج) : « ودَلَجَ بحِمْلِهِ يَدْلِجُ دَلْجاً ودُلُوجاً فهو دَلُوج : ينهض به مُثْقَلاً » اهـ •

(١٤) كذا في المسألة • وفي د ، ف ، ل ، م : « استراب » تحريف وفي هـ : « استرابة » •

ولا استغراب (١) في إطلاق رميم على العظام مع أنها جمع تكسير (٢) مؤنث فهو على وفاق كلام فصحاء [هـ : ١٠٦] العرب ، قال جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه (٣) :

آلُ المُهَلَّبِ جَذَّ اللهُ دابِرَهُمْ
أَمْسَوْا رَمِيماً فلا أَصْلٌ ولا طَرَفُ

وأَما الاعتراض على القول الثاني فهو أَنَّا لا نسلم تأويل (٤) المذكر بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجاز أَن يقال : رأيت زيداً فَكَلَّمَتْني وأَكرَمَتْني، ورأيت هنداً فَكَلَّمَني وأَكرَمَني بناء على أَنَّ زيداً نفس وجثة وهنداً شخص وشبح .

وأَمَّا قوله : « كَفَّاً مُخضَّباً » (٥) فالكَفُّ قد يذكر كما في هذا البيت (٦) لفقدان علامات التأنيث (٧) ، وقد يؤنث كما في أكثر موارده ، وهذا أَوْلى من التأويل كيلا تلزم المَفْسَدَة التي ذكرناها ، وحمْل الرحمة على الإحسان بعيد ، لأَنَّ اللفظ إذا دلَّ على معنىً فإمَّا أَن يدلَّ عليه على وجه (٨) الحقيقة أو المجاز ،

(١) « تكسير » ليست في ل .

(٢) ديوانه : ١٧٦ ومجاز القرآن : ٢/٤٠ والكامل : ٣/١٣٥ . ورواية الديوان ومجاز القرآن : « أمسوا رماداً ... » والكامل : « أضحوا رماداً .. » .

(٣) المسأله : « لا نسلم جواز تأويل .. » .

(٤) قطعة من بيت تقدم .

(٥) كذا في المسألة ، وفي د رسائر النسخ : « الكف » تحريف .

(٦) بعدها في المسألة : « فيه » .

(٧) المسألة : « سبيل » .

(٨) المسألة : « خطور » .

والقسمان منتفيان هنا لأنّ حضور (١) المعنى بالبال لازم عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين (٢) لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الآخر ، لأنّ الرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلاً ، كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان ممّن لا رحمة في طباعه ، كالملك القاسي فإنّه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه ولا تلفى (٣) عنده رحمة ، وإذا تبين جواز انفكاك كل [واحد (٤)] عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر ، ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضواً ، لأنّ كل كفٍّ عضو وإنْ لم يكن كل عضو كفّاً ، فبينهما مـلازمة الخاص والعام والملازمة مصححة للمجاز ، ولا ملازمة بين الرحمة والإحسان كما بينا (٥) ، فيتعذر تأويل الرحمة بالإحسان ، وقد سلّمْنا أنّ معنى القرب (٦) في البر أظهر منه في الرحمة ، ولكن هذا جواز إطلاق اسم أحدهما على الآخر ، لأنّ جواز الإطلاق منحصر في الحقيقة والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه (٧) .

---

(١) بعدها في المسألة : « وهو منتف هنا لجواز . . » .

(٢) المسألة : « مع أنه لا تلفى . . » .

(٣) زيادة عن م وليست في د وسائر النسخ . وفي المسألة : « كل منهما عن الآخر » .

(٤) ل : « عن » تحريف .

(٥) المسألة : « على ما بينا » .

(٦) م : « القريب » .

(٧) تجاوز المؤلف هنا مامقداره سطر من نسخة المسألة .

[وأمّا (١)] قوله ثالثاً : « إنه من باب حذف المضاف » فذلك(٢) إنّما يصحّ حيث يحسُن ويتعيّن ، كقوله تعالى : « واسأل القرية (٣) » فإنّه يتعيّن إضمار أهلها ، وههنا لا يصح إضمار المكان ولا يحسن ولا يتعيّن ، أمّا أنّه (٤) لا يصحّ فلأنّ (٥) الرحمة (٦) صفة الله تعالى ، والموصوف لا مكان له ، لأنّ البراهين القاطعة دلّت على أنّ ربّنا لا يَحُلّ مكاناً [هـ : ١٠٧] وإلاّ لكان جسماً أو مفتقراً إلى جسم ، ، فكذلك صفته لا يكون لها مكان . انتهى .

قال الشيخ علاء الدين التركماني (٧) : هذا غلط وغفلة لأنّ الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان . انتهى .

وأمّا أنّه لا يحسُن ولا يتعيّن فلأنّهما فرعا الصحة ، وبُطلان الأصل يقتضي بُطلان الفرع ، وأمّا الظواهر المشعرة بإثبات المكان كقوله : « وارتفاع مكاني (٨) » فيجب تأويلها جزماً ،

(١) زيادة عن م والمسألة . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) المسألة : « حذف المضاف فخلف لأن ذلك إنما .. » .

(٣) يوسف : ١٢/٨٢ .

(٤) المسألة : « آما بيان آنه » .

(٥) المسألة : « لأن » تحريف .

(٦) هـ : « الوجه » تحريف .

(٧) هـ : « علاء الدين بن التركماني » تحريف .

(٨) ما ذكر هنا قطعة من حديث رواه الحافظ الذهبي في كتابه « العلو ←

وإلاّ لبَطَل حكم العقـل ، ويلزم من بطلانه بطـلان الشرع ، لأنّ صحتّه لـم تثبت إلاّ بالعقـل ، نعم لو أضـمر أثر رحمة الله لكان قريباً (١) .

وأمّا قوله : « رابعاً : إنه من باب حذف الموصوف » الى آخره ، وما ذكر عن سيبويه [في] (٢) طامث وحائض فبالله أحلف إنّ هذا التقديروالتقريرلا يرتضيه فصيح بدوي ّ ولا بليغ حضري ، وأيّ حاجة الى أن يضمر (٣) في الآيـة (٤) شـيء فيقال : شـيء قريب ؟ ولا يكفي في تقدير (٥) مباني كلام الله عز وجل وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال (٦) الإعرابي ، بل لابدّ من رعاية الفصاحة القصوى والبلاغة العليا ، وأيّة (٧) فصاحة في أن يقول القائل : شيء قريب ؟ وأيّ

←
للعلي الغفار » ص : ٥٣ ، وانظر بحث الشيخ الفاضل ناصر الدين الألباني في هذا الحديث في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » المجلد الأول (أ ـ ٥٠٠) برقم : ١٠٤ .

(١) من « والموصوف لا مكان له » الى « قريباً » ليس في المسألة .

(٢) ليست في د ، هـ وأثبتها عن سائر النسخ والمسألة .

(٣) هـ : « يضمن » تحريف .

(٤) م : « في الحاجة » تحريف .

(٥) المسألة : « تقرير » .

(٦) هـ : « ولا اشمال » تحريف . و « الاحتمال الاعرابي » ليست في المسألة .

(٧) م : « وأيّ » . قال في اللسان (أيا) : « وتقول : أيُّ امرأةَ جاءتك وجاءك وأيَّة امرأة جاءتك ، ومررت بجاريةٍ أيٍّ وجئتك بملاءةٍ أيِّ ملاءةٍ وأيَّةِ ملاءةٍ ، كلّ جائز » ا هـ .

لطفٍ في أن يقال : المرأة شيء حائض ، مع أنَّ الشيء أعَمُّ المعلومات ؟ ولذلك يَشْمَل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم ، ومَن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام في المستهجن (١) ؟ وهَلاَّ قيل : الهاء (٢) والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان (٣) بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها (٤) إماطة للالتباس ، أمَّا الصفة المختصة بالنساء كالحيض فلاحاجة فيها الى العلامة المميزة ، والناس لفَرْط جمودهم على ما ألِفوه يظنون أنَّ ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وأنَّ [الى] (٥) قوله المنتهى في معرفة كلام العرب ، ولا خَفاء في أنَّه الجواد السابق في هذا المضمار (٦) فأمَّا أن يعتقد أنَّه أحاط بجميع كلام العرب وأنَّه لاحقَّ إلاَّ ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلاَّ ويقبل قوله ويُرَدّ منه ، ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة : « مررْتُ برجلٍ حسن وجهه » بإضافة حسن الى الوجه وإضافة الوجه الى الضمير [هـ : ١٠٨] العائد على (٧) الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين

(١) هـ : « المستهتر » .

(٢) « الهاء » ليست في المسألة .

(٣) م : « للفرق » .

(٤) كذا في هـ والمسألة ، وفي د وسائر النسخ : « فيه » تحريف .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٦) جاء بعد هذه الكلمة ما مقداره ثمانية أسطر في نسخة المسألة .

(٧) ف ، م « الى » .

والكوفيين (١) في ذلك ، لأنه قد أضاف الشيء الى نفسه ، فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله في كل شيء ؟ .

وأمَّا قوله : خامساً يكتسب (٢) المضاف حكم المضاف إليه (٣) لا سيَّما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يوثَق بها لتقدُّم قائليها وشهرتهم ، قال النابغة (٤) :

حتَّى استَغَثْنَ بأَهْلِ المِلْحِ ضاحِيَةً
يَرْكُضْنَ قد قَلِقَتْ عَقْدُ الأَطانِيبِ

وقال الأعشى (٥) :

---

(١) « والكوفيين » ليست في م .

(٢) ف ، ل ، المسألة : « يكتسي » .

(٣) « إليه » ليست في م .

(٤) البيت في ديوان النابغة الذبياني : ٨٩ ومعجم ما استعجم : ٩٢٥ وأساس البلاغة (طنب) ونسبه ابن دريد في جمهرة اللغة : ١/٣١٠ وصاحب اللسان (طنب) الى سلامة بن جندل انظر ديوانه : ٢٣٥ . وبحثت عن البيت في شعر النابغة الجعدي فلم أجده ، وروايته في جمهرة اللغة بلفظ « استغاثت » ، وذكر ابن منظور رواية أخرى للبيت هي :

فَهُنَّ مُسْتَبْطِناتٌ بطن ذي أُرُلٍ
يَرْكُضْن قد قَلِقَتْ عَقْدُ الأطانيب

وآهل الملْح هم بنو فزارة لأن ماءهم يسمى الملح وهو ماء مر ، والاطنابة : سَيْرٌ يُشَدّ في طرف الحزام ليكون عوناً لسيره إذا قلق وجمعه الأطانيب . والبيت في وصف الخيل .

(٥) صدر البيت : « وتَشْرَقُ بالقول الذي قد أَذَعْتَهُ » وهو في ديوانه : ١٢٣ وسيبويه : ١/٥٢ ومعاني القرآن : ٢/٣٧ والكامل : ٢/١٤١ ←

. . . . كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقال لبيد (١) :

فَمَضَى وَقَدَّمها وكانَتْ عادَةً
منه إذا هي عَرَّدَتْ إقدامُها

وقال جرير (٢) :

لمَّا أتى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
سُورُ المدينةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

فبمثل هذا ينبغي أَنْ يُتمسك لا بأشعار (٣) المجاهيل الخاملين التي تمسك بها وأظنّها للمحدثين ، فأَمَّا اكتساب التأنيث من المؤنّث فقد صح [د : ٢٤٠] بقولهم ، وأَمَّا عكسه (٤) فيحتاج الى الشواهد ، ومن ادَّعى جوازه فعليه البيان .

← والمقاصد للعيني : ٣٧٨/٣ والدرر : ٥٩/٢ والخزانة : ٣٣٠/٢ وورد بلا نسبة في المقتضب ١٩٧/٤ والخصائص : ٤١٧/٢ وشرح المفصل : ١٥١/٧ والمغني : ٥٦٧ والهمع : ٤٩/٢ . وقوله تشرق من شرق بريقه إذا غص ، وصدر القناة : الرمح ويجمع على قنا وقنوات .

(١) البيت في شرح ديوانه : ٣٠٦ والخصائص : ٤١٥/٢ وسر الصناعة : ١٤ وأمالي ابن الشجري : ١٣٠/١ والانصاف : ٧٧٢ وورد البيت بلا نسبة في الخصائص : ٧٠/١ . وقوله : مضى أي الحمار وقدَّم الأتان وعَرَّدت : حادت عن الطريق .

(٢) تقدم البيت .

(٣) م : « بأعشار » تحريف .

(٤) هـ : « وأما تمسكه » تحريف .

وأمّا قوله : « سادساً أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر » الى آخره فإنّ قوله : « فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضعين » (١) ليس من هذا القبيل ، لأنّ المراد بأعناقهم رؤساؤهم ومعظّموهم (٢) ، وأيضاً فإن الخبر محكوم به على الاسم ، فكيف يعرض عنه ويحكم [به] (٣) على المضاف إليه ؟ ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : كان صاحب الدّرع سابغةً ، فظلّ مالكُ الدار متسعةً .

وقوله : رحمة الله قريبٌ وهو قريب ، وحذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانية ، واجتزأ (٤) بالخبر في الثانية عن الخبر في الأولى فكلام عجيب تقصُر (٥) عبارتي عن شرح ضعفه .

وأمّا ما نمي إليّ من جَرْي فعيل مجرى فعول ، وقوله : إمّا أن يدعى ذلك على العموم في جميع الصور الى آخره فهذا لم أقصده ولا ذكرت الأصالة والتبعية ، ولا أنّ هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول ، بل لمّا سئلت عن جرْي قريب على الرحمة أجبت بأنّه لا غَرْوَ (٦) ولا استبعاد ، لأنّ أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعول (٧) على المؤنث الحقيقي ، فعلى غير الحقيقي أولى ،

---

(١) الشعراء : ٢٦/٤ .

(٢) الى هنا انتهى الكلام في نسخة المسألة .

(٣) ليست في د ، م وأثبتها عن ف ، ل ، هـ .

(٤) م : « واحترز » تحريف .

(٥) د : « تقتصر » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) م : « غرور » .

(٧) م : « والمفعول » تحريف .

ومن جملتهم امرؤ القيس ، قوله : « الاستدلال بــه ضعيف » ليس كذلك لأن الفتور (١) على وزن فعول (٢) ، وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتأنيث فيهما (٣) حقيقي •

وقوله : « إنه نادر » ، قلنا (٤) : لا نسلم ، بل نظائره كثـيرة ، وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها (٥) ، ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربي ، على أنّا نقول : إنْ ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجـه لإنكار ما ذكرنا و [إن] (٦) لم يَسُغْ فكيف احتجَّ بقوله : « وقائع في مضر تسعة (٧) » ؟ •

وقوله : « يجوز أن يـراد بالقطيع القطيعة والإضافـة تُسقط التاء » قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : « ماتت ابن فلان » يريـد ابنته ، وقوله : « وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع » الى آخره ، قلنا : يدعي جواز الإطلاق ، وهو أعمّ من أن يكـون فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللذان ذكرهما آنفاً بتقدير صحتهما لا يقدحان في استدلالنا ، وقوله : « إنْ كان سرُع فإنما يحذف منه التـاء تشبيهاً

(١) م : « العبور » تحريف •

(٢) « فعول » ليست في م •

(٣) م : « فيها » تحريف •

(٤) م : « قلت » تحريف •

(٥) ل : « نعددها » •

(٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •

(٧) تقدم البيت •

له بفعيل الذي في معنى (١) مفعول » مدخول (٢) ، لأنَ هذا مشتق من اللازم وذاك من المتعدي ، وقوله فيما كتب « الأجل » صوابه أَن يقول : من أجل ، قال الله تعالى : « مِنْ أَجْلِ ذلك (٣) » ، وقال الشاعر (٤) :

مِنَ اجْلِكِ يا التي تَيَّمْتِ حُبِّي ● ● ● ● ● ● ●

وقال آخر (٥) :

عليهِمْ وَقَارُ الحِلْمِ من أَجْلِ أَنَّني
بِهِ أَتَغَنَّى باسْمِها غيرَ مُعْجِمِ

وقوله : « إن قصد به المبالغة » ليس بصحيح ، فإن (٦) « قصد »

---

(١) ل : « بمعنى » .

(٢) م : « مدفوع » .

(٣) المائدة : ٥/٣٢ .

(٤) عجز البيت : « وأنت بخيلة بالوُدِّ عَنِّي » وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها ، وهو في سيبويه : ٢/١٩٧ والمقتضب : ٤/٢٤١ والانصاف : ٣٣٦ وشرح سقط الزند : ١١٦ وشرح المفصل : ٢/٨ والهمع : ١/١٧٤ والدرر : ١/١٥٢ والخزانة : ١/٣٥٨ .

(٥) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٧٠٦ ومجاز القرآن : ٢/٩١ والشعر والشعراء : ٥٧٣ والكامل : ١/٢٩٥ ، ٢/٢٩٠ ، ورواية البيت فيها جميعاً : « أحب المكان القفر من أجل أنني ... » .

(٦) ف ، ل ، م : « لأن » .

لا يعدّى بنفسه بل باللام وإلى ، قال جرير (١) :

إنّ القَصَائِدَ يا أُخَيْطِلُ فاعْتَرِفْ
قَصَدَتْ إلَيْكَ مُجَرَّةَ الأَرْسانِ

وقال آخر (٢) :

وأُوْقِدُ لِلضُّيوفِ النَّارَ حَتَّى
أَفوزَ بهِمْ إذا قَصَدُوا لِناري

ونقله رغوثة غير موثوق به ولا بدّ له من شاهد ، قال الراعي النميري (٣) :

فجاءَتْ إلَيْنا والدُّجَى مُدْلَهِمَّةٌ
رَغُوثُ شتاءٍ قد تَتَرَّبَ عُودُها

آخر ذلك .

وإذ وصلنا إلى هنا فلنتمم الفائدة ، فإن الشيخ جمال الدين ابن هشام ألف في هذه القضية رسالة (٤) فلنسقها ، قال رحمه الله تعالى :

---

(١) ديوانه : ١٠١٣ .

(٢) ورد البيت في شرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ٣/١٦١ منسوباً الى الراعي ، وليس في ديوانه ، والرَّغُوثُ : كل مُرْضعة .

(٣) قابلت هذه الرسالة على نسخة مخطوطة لها في مجموع في المكتبة الظاهرية محفوظ برقم : ٣١٤٢ ــ عام . وتبدأ من الورقة ٨١ ب وتنتهي في الورقة : ٨٤ آ . ورمزت لها بحرف ح .

قال الله تعالى(١): «إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»، في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور، الأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال: ما الحكمة في كذا؟ تأدباً مع كتاب الله تعالى، فيقال: ما الحكمة في تذكير قريب مع أنّه صفة مُخْبَر بها عن المؤنث وهو الرحمة، مع أنّ الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث؟ تقول: هندٌ كريمة، ولا تقول(٢): كريم ولا ظريف، وإنما بيَّنت كيفية السؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقرير(٣) السؤال أنكرتها، اللهم ألهِمْنا الأدب مع كلامك ولا تردّنا(٤) على أعقابنا بأهوائنا وحسن السؤال نصف العلم، وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها(٥)، فوقفت منها على أربعة عشَر وجهاً منها قويّ وضعيف، وكلٌّ مأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نَسْرُدُ ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح(٦) والإبطال بحسب ما يظهره الله تعالى، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الوجه الأول: أنّ الرحمة في تقدير الزيادة، والعرب(٧) قد تزيد [هـ: ١١١] المضاف، قال الله سبحانه: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ

(١) جاء بعدها في ح: «وهو أصدق القائلين».
(٢) كذا في ح وفي د وسائر النسخ: «يقال».
(٣) هـ: «تفسير».
(٤) ف: «ولا نرد».
(٥) ح: «تتبعتها».
(٦) ح: «بالصحيح».
(٧) هـ: «والقرب» تحريف.

الأَعلى » (١) أي سَبِّح ربَّك ، ألا ترى أنه (٢) لا يقال في التسبيح : سبحان اسم ربي ، إنَّما يقال : سبحان ربي ؟ والتقدير : إنَّ الله قريب، فالإخبـار في الحقيقة إنَّما هو عن الاسم الأعظـم ، إن الله قريب من المحسنين .

قلت : وهذا [الوجه] لا يصح عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم ، إنَّما تزاد الحروف ، وأمَّا « سَبِّحْ اسْمِ رَبِّكَ الأعلى » فلا يدلّ عـلى ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى : نَزِّه أسماءه عمَّا لا يليق بها ، فلا تُجْرِ (٤) عليه اسماً لا يليق بكماله ، أو لا تُجْرِ عليه اسماً غير مأذون فيه شرعاً ، وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة ، وإذا أمكن الحمل على مَحْمَلٍ صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له لأنَّ الأصل عدم الزيادة .

الثاني : أنَّ ذلك على حذف مضاف ، أي : إن مكان رحمة الله قريب ، فالإخبار إنَّما (٥) هو عن المكان ، ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم مشيراً إلى الذهب والفضة (٦) : « إنَّ هذيْن حرام » فأخبر عن المثنَّى بالمفرد ، لأنَّ حقيقة الكلام وأصله : إنَّ استعمال هذيْن

---

(١) الأعلى : ٨٧/١ .

(٢) ف ، ل : « ألا ترى في أنه » .

(٣) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ .

(٤) ح : « يعني فلا تجر .. » .

(٥) ح : « فالاخبار في الحقيقة إنما .. » .

(٦) كذا في د وسائر النسخ وح والصواب : « الى الذهب والحرير »

حرام (١) ، وكذلك قول حسان بن ثابت (٢) :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ
بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أي : ماء بردى ، فلهذا قال « يصفق » بالتذكير ، مع أنّ بردى مؤنث . انتهى .

وهذا المضاف الذي قدّره في غاية البعد ، والأصل عدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا [المضاف] (٣) أحسن منه مع وجوده .

الثالث : أنّه على حذف الموصوف ، أي إنّ رحمة الله شيء قريب ، كما قال الشاعر (٤) :

قامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ
مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ
تَرَكْتَنِي في الدّارِ ذا غُرْبَةٍ
قد ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِرُ

أي : تركتني في الدار شخصاً ذا غُرْبة ، وعلى ذلك يخرج (٥) سيبويه قولهم : « امرأة [هـ : ١١٢] حائض » (٦) ، أي : شخص

(١) من : « فأخبر عن » الى : « حرام » ليس في ح .
(٢) تقدم البيت ص : ١٢٩ .
(٣) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ .
(٤) تقدم البيتان ص : ١٢٩ .
(٥) بعدها في ف ، ل ، م ، ح : « قول » وليست في د ، هـ .
(٦) انظر الكتاب : ٣/٢٣٧ ، ٣/٣٨٣ .

ذو حيض ، وقول الشاعر أيضاً (١) :

فلو أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طلاقَكِ لَـمْ أَبْخَـلْ وأنتِ صَدِيقُ

أي : وأنتِ شخص صديق ، وهذا القول في الضعف كالذي قبله ، بل هو أشدّ [د : ٢٤١] منه ضعفاً ، لأنّ تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ ينزّه كتاب الله عنه ، ثم الأصل عدم الحذف .

الرابع : أنّ العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم : « قُطعت بعض أصابعه » فأَعْطَوْا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث ، ومنه القراءة الشاذة : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارة » (٢) ، ومثال إعطائه حكمه في التذكير قوله (٣) :

إنارَةُ العَقْلِ مَكْسوفٌ بِطَوْعِ هَوىً . . . .

ومنه الآية الكريمة . انتهى . وهذا الوجه قال فيه أبو علي

---

(١) تقدم البيت .

(٢) يوسف : ١٢/١٠ وانظر البحر المحيط : ٥/٢٨٤ .

(٣) عجز البيت : «وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا » ولم أقف على اسم قائله ، وإنما قال العيني : قيل إن قائله من المولدين ، والبيت في المغني : ٥٦٦ والأشموني : ٢/٢٤٨ والمقاصد للعيني : ٣/٣٩٦ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٣٢ والخزانة : ٢/١٦٩ ، ٢/٣٣٠

الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه : « هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد (١) ، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر » .

الخامس : أنَّ فعيلاً بمعنى مفعول يستوي (٢) فيه المذكر والمؤنث ، كرجل جريح وامرأة جريح ، نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه (٣) ، وأقرَّ قائله عليه ، وهو خطأ فاحش ، لأنَّ فعيلاً هنا ليس بمعنى مفعول .

السادس : أنَّ فَعِيلاً بمعنى فاعل قد يشبَّه (٤) بفعيل بمعنى مفعول ، فيُمنع من التاء في المؤنث ، كما قد (٥) يشبهون فعيلاً بمعنى مفعول بفعيل (٦) بمعنى فاعل فيلحقونه (٧) التاء ، فالأول كقوله سبحانه : « قَالَ مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » (٨) ، ومنه « إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين » والثاني كقولهم : خَصْلَةٌ ذميمة ذميمة وصفة حميدة حملاً على قولهم (٩) : قبيحة وجميلة .

السابع : أنَّ العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف ،

---

(١) ح : « كالفاسد » .

(٢) ح : « فيستوي » .

(٣) انظر إملاء مامَنَّ به الرحمن : ١/٢٧٦ .

(٤) هـ : « شبه » .

(٥) « قد » ليست في ف .

(٦) « بفعيل » ليست في ح .

(٧) ف : « فيلحقون به » .

(٨) يس : ٣٦/٧٨

(٩) ح : « قوله » .

كقوله [هـ:١١٣] تعالى: « فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لها خَاضِعِينَ »(١)، فـ « خاضعين » خبر عن الضمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق، ألا ترى أنَّك إذا قلت : « الأعناق خاضعون » لا يجوز (٤) لأنَّ جمع المذكر السالم إنَّما يكون من صفات العقلاء ، لا تقول : أيدٍ طويلون ولا كلابٌ نابحون ؟ انتهى .

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزيادة وقد بيَّنَّا ما عليه ، وقد قيل : إنَّ المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل : الجماعة ، وإنه يقال : جاء زيد في عُنُق من الناس أي في جماعة .

الثامن : الرحمة والرُّحْم متقاربان لفظاً ، وهذا واضح ، ومعنى (٥) بدليل النقل عن أئمة اللغة فأُعطي أحدهما حكم (٦) الآخر ، وهذا القول ليس بشيء ، لأنَّ الوعظ والموعظة [والعظة] (٧) تتقارب أيضاً ، [فينبغي أن يجيز هذا القائل (٨)أن يقال : موعظة نافع وعظة حسن ، وكذلك الذكر والذكرى] (٩) ، فينبغي أن يقال : ذكرى نافع كما يقال : ذكر نافع .

---

(١) الشعراء : ٢٦/٤

(٢) « فخاضعين » ليست في ل .

(٣) ح : « لو » . و « إذا قلت » ليست في ف .

(٤) ح : « لم يجز » .

(٥) هـ : « معنى » تحريف .

(٦) م : « معنى » تحريف .

(٧) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ .

(٨) ف : « التأويل » تحريف .

(٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ و ن .

التاسع : أنَّ فَعِيلاً هنا بمعنى النَّسَب، فقريب هنا (١) معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل في حائض : إنه بمعنى ذات حيض (٢) ، وهذا أيضاً باطل لأنَّ اشتمال (٣) الصفات على معنى النَّسب مقصور على أوزان خاصة ، وهي : فَعَّال وفَعِل (٤) وفاعِل .

العاشر : أنَّ فَعِيلاً مطلقاً يشترك فيه المذكر والمؤنث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض مَن عاصره ، وهذا القول من أفسد ما قيل ، لأنه خلاف الواقع في كلام العرب ، يقولون : امرأة ظريفة وامرأة عليمة ورحيمة ، ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى : « : « وما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً » (٥) : إنَّه مفعول والأصل (٦) : بَغُوْي ، ثم قلبت الواو الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء (٧) ، فأمَّا قول الشاعر (٨) :

فَتُورُ القِيامِ قَطِيعُ الكَلا
مِ تَفْتَرُّ عن ذي غُرُوبٍ خَصِرْ

فالجواب عنه من أوجه : [هـ : ١١٤] .

---

(١) « هنا » ليست في ح .

(٢) انظر الكتاب : ٣/ ٣٨٤

(٣) هـ ، ح : « استعمال » تحريف .

(٤) ل : « وفعّيل » تحريف .

(٥) مريم : ١٩/ ٢٨

(٦) « والأصل » ليست في ح .

(٧) انظر طبقات النحويين واللغويين : ٨٩

(٨) تقدم البيت

أحدها أنّه نادر •

... ي : أنّ أصله قطيعة ، ثم حذفت التاء للإضافة ، كقوله سبحانه : « وإقامَ الصَّلاةِ » (١) وأصله : وإقامة الصلاة (٢) ، والإضافة مجوّزة لحذف التاء ، كما توجب حذف النون والتنوين ، نصّ على ذلك غير واحد من القراء (٣) •

الثالث : أنه إنما (٤) جاز لمناسبة قوله (٥) : فتور ، ألا ترى أنّ فتوراً فَعُول ، وفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ؟

الحادي عشر : أنهّم يقولون : « فلانة قريب من كذا » يفرقون بذلك بين قريب من قرب (٦) التَّنسَب وقريب من قرب المسافة ، فإذا قالوا : هذه (٧) قريبة [من] (٦) فلان ، فمعناه قرب (٩) المسافة ، وإذا قالوا : قريب فمعناه من القرابة •

وهذا القول عندي باطل لأنّه مبنيّ على أنّه (١٠)يقال في القرب

(١) الأنبياء : ٢١/٧٣ ، النور : ٢٤/٣٧

(٢) « الصلاة » ليست في هـ •

(٣) انظر البحر المحيط : ٦/٣٢٩

(٤) « إنما » ليست في ح •

(٥) د ، ف : « لمناسبة في قوله » ، وما أثبت عن سائر النسخ و ح •

(٦) ف ، ل ، م : « معنى » وكلاهما تحريف • وما أثبت عن د ، هـ •

(٧) هـ ، ح : « هي » •

(٨) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ و ح •

(٩) هـ : « من » ، ومن « فإذا قالوا » إلى « قرب المسافة » ليست في م •

(١٠) ف : « أن » •

النسبي « فلان قريبي » ، وقد نص الناس على أنَّ ذلك خطأٌ ، وأنَّ الصواب أن يقال : فلان ذو قرابتي ، كما قال :

يَبْكِي الغَرِيبُ عَلَيْهِ لَيسَ يَعْرِفُهُ
وذُو قَرَابَتِهِ فِي الحَيِّ مَسْرُورُ

الثاني عشر : أن هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق في المعنى ، واختلف هؤلاء ، فمنهم مَن يقدِّر : إنَّ إحسان الله قريب ، ومنهم مَنْ يقدِّر : لطف الله قريب ، ومن مجيء ذلك في العربيّة قول الشاعر (٢) :

أَرَى رَجُلاً منهم أَسِيفاً كأَنَّما
يضُمُّ إلى كَشْحَيْه كَفًّا مُخَضَّبَا

---

(١) اختلف في اسم قائل هذا البيت فقد نسبه أبو حاتم السجستاني في المعمرون والوصايا : إلى حريث بن جبلة العذري ونسبه الزمخشري في المستقصى: ١/٣٠٥ إلى جبلة بن الحريث وأنشد أبو البركات الأنباري البيت مع أبيات أخرى في نزهة الألباء : ٢٧ ونسبها عثمان بن لبيد العذري ، وحكى صاحب اللسان (دهر) الاختلاف في نسبته وقال : « وأنشد أبو عمرو بن العلاء لرجل من أهل نجد وقال ابن بري : هو لعثير بن لبيد العذري وقيل : هو لحُريث ابن جبلة العذري » ، ونسبه صاحب الدرر: ١/١٧٣ إلى عثير بن لبيد العذري وقال : « وقيل اسمه حُرَيث بن جبلة » وورد البيت بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٢٢١ وأمالي القالي : ٢/١٨١ ، وانظر القصة المتعلقة به في كتاب المعمرون والوصايا : ٥٠ ـ ٥٢ والمستقصى : ١/٣٠٥ .

(٢) تقدم البيت فيما سبق .

فأوّل الكف على معنى العضو ، وهذا الوجه باطل ، لأنّه إنّما يقع هــذا (١) في الشعر ، وقد قدّمنا أنّه لا يقال : موعظة حسن ، وإنّما يقال كما قــال سبحانه : « والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ » (٢) ، هذا مع أَنَّ الموعظة (٣) بمنزلة الوَعْظ في المعنى ، وهذا يقاربه في اللفظ ، وأَمَّا البيت الذي أنشَدِوه (٤) فَنَصّ النحاة على أَنَّه ضرورة شعر ، وما هذه سبيله لا يُخرَّج عليه كتاب الله تعالى •

الثالث عشر : أَنَّ المراد بالرحمة هنا المطر ، والمطر مذكر ، وهذا القول [هـ : ١١٥] يؤيِّده عندي ما تتلوه من قوله سبحانه : « وَهُــوَ الذي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ (٥) » ، وهذه الرحمة هي المطر ، فهذا تأنيث معنوي ، إلا أَنَّه قد يعترض عليه من أوجه :

أحدها : أن يقال : لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرة لأَنَّ هذا موضع الضمير ، فإن قيل : إِنَّ ذلك ليس بواجب قلت : نعم ، ولكنَّه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح •

الثاني : [أَنَّه (٦)] إنْ أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لايُعدَل إلى الخاص،لا يقال هذا إذا لم يعارض معارض يقتضي

(١) « هذا » ليست في م ، وجاء بعدها في ح « النحو » •

(٢) النحل : ١٦/١٢٥ •

(٣) جاء بعدها في د ، ف ، ل : « الحسنة » وليست في م ، هـ ، ح •

(٤) كذا في ح ، وفي د وسائر النسخ : « أنشدته » تحريف •

(٥) الأعراف : ٧/٥٧ •

(٦) زيادة عن ل ، ح وليست في د وسائر النسخ •

الحمل على الخاص ، كالتذكير [هنا (١)] لأنّا نقول هذا إنّما يقال إذا لم يكن للتذكير وجه إلاّ الحمل على إرادة المطر كما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك .

الثالث : أنّ الرحمة التي هي المطر لا تختصّ بالمحسنين ، لأنّ الله تعالى تكفّل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأمّا الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فإنّها تختصّ في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين ، وإنْ كانت غير موقوفة عليهم لا شرعاً ولا عقلاً عند أهل الحق (٢) ، إلاّ أنّ ذلك يذكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين ، وهذا فيه لطف ، وقلّما يتنبّه له إلاّ الأفراد ، ومن ثَمّ زلّت أقدام المعتزلة ، فإنّهم يجدون في خطاب الشرع (٣) ما يقتضي (٤) تخصيص الغفران والتجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان ، فيَحْجُرونَ (٥) واسعاً :«أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ (٦) »« واللهُ يَخْتَصُّ برَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ(٧)» « يَفْعَلُ ما يشاءُ (٨) » « يَحْكُمُ ما يُرِيدُ (٩) ، هذا الذي

(١) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ .

(٢) م : « هذا هو الحق » مكان « عند أهل الحق » .

(٣) ح :« الشارع » .

(٤) بعدها في ح : « بظاهره » .

(٥) ل : « فيتحجرون » . ف : « فيحجدن » وكلاهما تحريف .

(٦) الزخرف :٣٢/٤٣ .

(٧) البقرة : ١٠٥/٢ .

(٨) آل عمران : ٤٠/٣ ، الحج : ١٨/٢٢ .

(٩) المائدة : ١/٥ .

فطرنا الله عليه من حسن الاعتقاد ، وإيّاه نسأل التوفية (١) عليه بمنه وكرمه [د : ٢٤٢] .

وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك [يجوز (٢)] تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان .

الرابع : أنّك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذه الإضافة [هـ : ١١٦] تمجّها الأسماع وتنبو عنها الطباع ، بخلاف « إن رحمة الله » ، فدلّ على أنّه ليس بمنزلته في المعنى ، وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أنّ يقال : لا ندّعي أنّ الرحمة بمعنى المطر ، بل إنّ مجموع رحمة الله استُعمل مُراداً به المطر .

والثاني : أنّ المطر معلوم أنّه من جهة الله سبحانه ، فإضافته إليه (٣) كأنها غير مفيدة ، بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامة ، فإن للعباد رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنّه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد ، ونظيره أنك تقول : كلام الله لأن الكلام عام ، ولا نقول : قرآن الله لأنّه خاص بكلام الله سبحانه ، والإنصاف أنّ يقال في هذا القول : إنّه لا يخلو أمر قائله من أمرين ، وذلك لأنّه إمّا أن يدّعي أنّ

(١) د ، ل ، هـ : « التوفيق » تحريف ، وما أثبت عن ف ، م ، ح .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وح .

(٣) كذا في ح وفي د وسائر النسخ : « إليها » تحريف .

الرحمة (١) لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وأَنه موضوع بالأصالة (٢) للمطر كما أنه موضوع لغيره بالأصالة ، أو يدّعي أَنه موضوع لغيره بالأصالة أو يدعي أنه موضوع (٣) لغير المطر بطريق الأصالة ، ثم (٤) تُجوِّز به عن الرحمة ، فإن ادّعي الأول فقد يمنع ذلك بأَنَّ الذهن إنما يتبادر عند إطلاق (٥) الرحمة إلى غير المطر ، والمشترك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنييه أو معانيه ، لا يكون أحدها (٦) أَوْلى من غيره وإنّما يتعيّن المراد بالقرينة ، ثم إنا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يقولون :

ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعة له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك ، وإن ادّعى الثاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام : أرض مخضر ، وسماء مرتفع ورحمة واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان وبالسماء السقف وبالرحمة الإحسان ، وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإنّما يقع ذلك في الشعر أو في نادر من (٧) الكلام

---

(١) د ، ف ، ل ، م : « الرد » تحريف ، وما أثبت عن هـ ، ح .

(٢) ل « بالاضافة » تحريف .

(٣) قوله : « لغيره بالاصالة أو يدعى أنه موضوع » ليس في ح . وبسقوط هذه العبارة يستقيم السياق .

(٤) ح : « يتجوز » .

(٥) د ، ح : « الاطلاق » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) كذا في ح ، وفي د وسائر النسخ : « أحدهما » تحريف .

(٨) « من » ليست في ح .

وما هذه سبيله (١) لا يخرج عليه كتاب (٢) الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات وأرجح العبارات وألطف الإشارات •

فإن قلت : فإني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آيات (٣) من التنزيل على مثل ذلك ، كما قالوا في قوله سبحانه : « وَإِذَا حَضَرَ القسمة (٤) » ثم قال تعالى : [هـ : ١١٧] « فارْزُقُوهُم مِنْهُ (٥) »: إنّه (٦) جاز حملاً على المعنى القسمة وهو المقسوم •

قلت : الذي عليه أهل التحقيق أَنَّ الضمير عائد على ما من قوله تعالى : « مِمَّا تَرَكَ الوَالِدَانِ » [أي : فارزقوهم من الذي تركه الوالدان (٦)] على أَنَّ القِسْمَ والقِسْمَة واقعان في العربية على المقسوم وقوعاً كثيراً ، فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكراً ، يدلك على ذلك قوله سبحانه : « ونَبِّئْهم أَنَّ الماءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ (٧) » أي مقسوم بينهم •

واعلم أَنَّه لا بُعْد في أَن يقال : إنَّ التذكير في قوله سبحانه « قريب » لمجموع أمور من الأمور قدمناها •

---

(١) ف « وما قصده سبيله » تحريف •

(٢) « كتاب » ليست في ف •

(٣) « من المفسرين تخريج آيات » ليست في ف •

(٤) النساء : ٤/٨ •

(٥) ح : « فلو » •

(٦) النساء : ٤/٧ •

(٧) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ •

(٨) القمر : ٥٤/٢٨ •

فنقول : لمّا كان المضاف يكتسب (١) من المضاف إليه التذكير ، وهي مقاربة للرُّحْـم في اللفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر ، وكانت (٢) « قريب » على صيغة مغيل ، وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يحمل عـلى فعيل الذي (٣) بمعنى مفعول جاز (٤) التذكير ، وليس هذا نقضاً لِمَا قدّمناه ، لأنّه لا يلزم من انتقاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقـلاً انتقاء اعتباره مع غيره .

هذا آخر ما تحرر لي في (٥) هذه الآية الكريمة والله تعالى أعلم بغيبه . انتهى كلام ابن هشام .

قال ابن الصائغ في تذكرته :

تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقيّ الدين السُّبْكي بمدرسة الملك المنصور عـلى قوله تعالى في سورة « والذاريات » : « فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فما أنتَ بِمَلُومٍ ، وذَكِّرْ فإنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ المُؤْمِنِين (٦) » ، ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأوّل : أنَّ المعنى : تَوَلَّ عن أُولئك الكفار وأَعْرِض عنهم فما (٧) تلام عـلى ذلك ، وارْفَع التذكير فإنَّ الذكرى تنفع

(١) ف : « يكسب » .

(٢) ح : « وكان » .

(٣) « الذي » ليست في ح .

(٤) كذا في هـ ، ح ، وفي د وسائر النسخ « جاء » .

(٥) ف ، ل : « من » تحريف .

(٦) الذاريات : ٥١/٥٤ ـ ٥٥ .

(٧) م : « فلا » .

المؤمنين ، « إِنَّ في ذلك لَذِكْرَى لِمَنْ كانَ لَهُ قَلْبٌ (١) » .

الثاني : أَنَّ المعنى : تَوَلَّ عن الكفار وأَعْرِضْ عنهم وذَكِّر المؤمنين فإِنَّ الذكرى تنفع المؤمنين ، قال : وعلى القول الثاني يحتمل أَن تكون الآية من باب التنازع ، فاعترض على هذا بأَنَّ شرط باب التنازع إمكان (٢) تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازَع فيه ، ولذا (٣) لم يُجز سيبويه أَنَّ (٤) بيت امرىء القيس من باب [هـ : ١١٨] التنازع ، أعني قوله (٥) :

. . . . . .   كفاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

ومن أجاز ذلك فلما (٦) ذكره المازني ، ليس هذا موضع ذكره ،

---

(١) ق : ٥٠/٣٧ .

(٢) « إمكان » ليست في ل .

(٣) ف ، ل : « ولذلك » ، م ، « وكذلك » .

(٤) ف ، هـ : « كون » .

(٥) صدر البيت : « فلَوْ أَنَّ ما أسعى لأَدنى معيشةٍ » وهو في ديوان امرىء القيس : ٣٩ وسيبويه : ١/٧٩ والانصاف : ٨٤ وسمط اللآلي : ٨٥ وشرح المفصل : ١/٧٩ والمغني : ٥٦٢ والمقاصد للعيني : ١/١٥٨ والهمع : ٢/١١٠ والخزانة : ١/١٥٨ ، وورد بلا نسبة في المقتضب : ٤/٧٦ والخصائص : ٢/٣٨٢ والمقرب : ١/١٦١ والمغني : ٢٨٣ ، ٢٩٨ . قال سيبويه بعد أن أنشد البيت : « فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » .

(٦) ف ، ل ، م : «فيما » تحريف .

أو لِمَا (١) ذكره ابن مَلْكُون وقد رُدَّ (٢) عليه ، وإذا تحرر هذا فالآية لا يمكن أَنْ تحمل على التنازع ، لأَنَّ « ذكر » لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وإنَّ ، وكلٌّ منها له صدر الكلام ، [وما له صدر الكلام (٣)] لا يعمل ما قبله فيما بعده ، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال : « كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده » ، فنازع في أَنَّ الفاء مانعة ، واستند في منعه إلى ما حكي من قولهم : « زيداً فاضرب » ، وقال : « هذه الفاء للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما ، إذ المعنى : تنبه فاضرب زيداً » .

وقال أيضاً : إن المعربين اتفقوا على تعلّق يوم من قوله : « إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ، مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ ، يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْراً (٤) » بواقع (٥) ، مع أَنَّ ما لها صدر الكلام ، ولم يمنع من ذلك ما عدا الإمام فخر الدين ، واستند الإمام فخر الدين في ذلك الى أَنَّ العذاب (٦) المَكْنِيَّ عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل بعد ذلك في يوم البعث وهذا اعتراض قريب لأَنَّ اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها ، وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السابقة من

(١) ل : « ما » تحريف .

(٢) م : « ورد » تحريف .

(٣) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٤) الطور ٧/٥٢ ، ٨ ، ٩

(٥) ل : « الواقع » تحريف .

(٦) هـ : « عذاب » .

باب التنازع ، واستند بعضهم في منع (٧) التنازع في الآيــة الى أَنَّ ذلك يتخرج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جواباً هل لها موضع من الإعراب أم (١) لا ؟ فإن قلنا : إنَّ لها موضعاً من الإعراب ينبغي أَن لايجوز التنازع ، لأنه يشترط (٢) في باب التنازع أَنْ يكون كلٌّ من العاملين له استقلال ، ولا أدري كيف قيل (٣) بذلك ، فإنَّ النحاة جمهورَهــم يعدُّون قوله تعالى : « آتُوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرَاً » (٤) من باب الإعمال مع صريح الجزم فيه ، وكذلك قولــه تعالى : « وَإِذا قِيلَ لَهُمْ : تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رسولُ اللهِ (٥) » ، ثم إنَّ شرط الاستقلال تحجــير في المسألة لم نَرَ مَنْ قيد (٦) بذلك (٧) ، وبل مَنْ جَوَّز ذلك حيث لا استقلال (٨) فقد رَدَّ ابن الضَّائع (٩) على (١٠) ابن عصفور [هـ : ١١٩] استدلاله ـــ

(١) ل : « معنى » تحريف ·

(٢) كذا في ل · وفي د وسائر النسخ : « أو » تحريف ·

(٣) د : « لا يشترط » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ ·

(٤) « قيل » ليست في م ·

(٥) الكهف : ١٨/٩٦ ·

(٦) المنافقون : ٦٣/٥ ·

(٧) د ، ف ، ل : « قيده » ، وما أثبت عن م ، هـ ·

(٨) ل : « كذلك » ·

(٧) هـ : « حيث الاستقلال » تحريف ·

(١٠) كذا في د ، وفي سائر النسخ : « ابن الصائغ » تصحيف ·

(١١) ف : «عن » تحريف ·

أعني ابن عصفور — على استعمال (١) عسى تامة (٢) بقوله (٣) تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا » وجعله ذلك دليلاً قاطعاً من جهة أَنَّه لا يجوز أَن يعتقد أَن ربك مرفوع بعسى و « يبعثك » متحمل (٥) للضمير لئلا يلزم الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول غيرها .

وقال : [د : ٢٤٣] أعني ابن الضائع (٦) : يمكن أَن تكون الآية من باب التنازع بأَن يعمل الثاني ويجعل في الأول ضمير يعود على ربك ، فهو كما تراه قد (٧) أجاز التنازع مع أَنَّ العامل الأول لم يستقلّ ، وإنّما ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى : « وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا (٨) » ، ويقول : كيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال في كلا الجملتين (٩) ؟ وهل مثل (١٠) هذا جائز ؟ فيذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب .

---

(١) م : « استعماله » .

(٢) « تامة » ليست في هـ .

(٣) هـ : « في قوله » .

(٤) الاسراء : ١٧/٧٩ .

(٥) هـ : « محتمل » .

(٦) كذا في د ، وفي سائر النسخ : « ابن الصائغ » تصحيف .

(٧) م : « فقد » تحريف .

(٨) الجن : ٧٢/٤ .

(٩) هـ : « المحتملين » تحريف .

(١٠) « مثل » ليست في ل .

قال ابن الصائغ : وأقول : إنَّ مَنْ منع أَن تكون هذه الآية من باب التنازع فلم يستند لأقوى من أَنَّ « إنَّ » والفاء لهما صدر الكلام ، وماله صدر الكلام (١) يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أَن (٢) يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريته ، وإذا استقرَّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلط (٣) العامل على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه والعامل هنا ـ أعني الأول ـ لايمكن أن يعمل في المتنازع فيه لما مرّ ، وقد يتقوى (٤) ذلك بما ذكره الخفاف في شرح الكتاب ، فإنه (٥) قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر (٦) :

كأَنَّهنَّ خَوَافي أَجْدَلٍ قَرِمٍ
وَلَّى لِيَسْبِقَهُ بالأَمْعَزِ الخَرَبُ

وقال : لا يجوز أن يعمل « ولَّى » في الخرب ، لأَن لام كي تمنع ما بعدها أَن يعمل فيما قبلها ، فيمنع ما قبلها أن يعمل فيما

---

(١) « وماله صدر الكلام » ليست في هـ ٠

(٢) « أن » ليست في م ٠

(٣) د : « تسليط » وما أثبت عن سائر النسخ ٠

(٤) م : « يتوقى » تحريف ٠

(٥) هـ : « وانه » ٠

(٦) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٢٣ والمعاني الكبير : ٢٨٥ وأمالي القالي : ٣/١٦٣ ٠ قوله : كأنهن يريد الحمر في سرعتهن ، والخرب ذكر الحبارى ، والأَمعَز : موضع ، والضمير في « لسبقه » يعود الى الصقر ٠

بعدها . انتهى ، فأقول : إنَّ مَن (١) منع التنازع في الآية لم يأت بشيء إنْ كان مستنده ذلك ، لأنَّ معنى قول سيبويه وغيره من النحاة : إن العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلطهما على المعمول ، إنما يراد ذلك من جهة المعنى لا من [هـ : ١٢٠] جهة اللفظ ، ثم إنَّ الذي يقول بأنَّ ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله أن يعمل فيما بعده إنْ كان من أَجِلاَّء النحاة فلا يعني به إلاَّ أنَّه لا يصح أن يقول : ضربت ما زيداً ، كما لا يصح أن يقول : زيداً ما ضربت (٢) ، وإن كان من غيرهم فلا يُعَوَّل عليه ، كيف (٣) ومَن نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد (٤) جعل قول الشاعر (٥) :

قَطُوبٌ فَمَا تَلْقَاهُ إلاَّ كأنَّه
زَوَى وَجْهَهُ أنْ لاكَهُ فُوه حنظلُ

وقول الآخر (٦) :

---

(١) « من » ليست في م .

(٢) م : « أن تقول : ضربت زيداً ما ضربت » تحريف .

(٣) «كيف » ليست في ف .

(٤) م : « وقد » تحريف .

(٥) هو عيسى بن يحيى بن سعيد أبي عمران الأعمى مولى آل طلحة بن عبيد الله ، والبيت في كتاب العقعة والبررة لأبي عبيدة معمر بن المثنى في نوادر المخطوطات المجموعة السابقة ص : ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، وورد في التمام في تفسير أشعار هذيل : ٧٧ بلا نسبة . قوله قطَب يقطِب : جمع ما بين عينيه ، وزوى الشيء : قبضه وجمعه .

(٦) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٥٢٧ والتمام في تفسير أشعار هذيل : ←

ولم أَمْدَحْ لِأُرْضِيَه بشِعْري

لئيمـــاً أنْ يكونَ أَفَــادَ مــالا

من باب التنازع عـلى إعمال (١) الأول ، ولا شكّ أنّ ناصب الفعل عنده من أدوات الصدور (٢) ، وكذلك جعل قول الشاعر (٣) :

ألا هَـــلْ أتاها عـــلى بابِها

بمـا فَضَحَتْ قومَهـا غامِـدُ

منه أيضاً على إعمال الثاني ، وكيف يعتقـد هذا وقد اشترط النحاة كلهم أو غالبهم في هذا الباب أن يكون للجملة الثانية بالأولى تعلّق ، إمّا بالعطف أو نحوه (٤) ، نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم:

← ٧٧ وأمالي ابن الشجري : ١/١٧٦ ومعاهد التنصيص : ١/٢٥٧ ، وورد بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي : ٣٤٣ ، وروايته في الديوان : «

ولست بمادح أبداً لئيماً بشعري أن يكون أفاد مالا

والرواية المثبتة عن شرح ديوان ذي الرمة : ١٥٣٤ وشرح الحماسة للمرزوقي والأمالي ومعاهد التنصيص .

(١) د : « الاعمال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ف « الصدر » .

(٣) أنشد الجاحظ البيت في البيان والتبيين : ١/٢٤٩ مع بيتين آخرين وقال : « وقال امرأة من غامد في هزيمة ربيعة بن مكدم لجمع غامدة وحده » وورد البيت في الكامل : ١/٢٣ بلا نسبة غير أن المحقق أشار الى أن بعض النسخ ذكرت أن القائل هو ربيعة بن مكدم ، وذكره صاحب اللسان (فحمد) بلا نسبة .

(٤) انظر كلام ابن هشام في مغني اللبيب : ٥٦٢

« كما صلّيْت وباركْت ورحمت على إبراهيم » ، ومن إثبات العطف في ذلك قول الشاعر (٢) :

ولكنّ نصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني
بنو عَبْدِ شَمْسٍ من منافٍ وهاشِمِ

وقوله (٢) :

وهل يرْجِعُ التَّسْليمَ أوْ يَكْشِفُ العَمَى
ثلاثُ الأثافي والرُّسُومُ البَلاقِعُ

وقوله (٣) :

ألَمْ يأتيكَ والأنْبَاءُ تَنْمي
بما لاقَتْ لَبُونُ بني زيَادِ

(١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ٨٤٤ وسيبويه : ١/٧٧ والمقتضب : ٤/٧٤ والانصاف : ٧٨ وشرح المفصل : ١/٧٨ ومعاهد التنصيص : ١/٤٧ . والنّصف : العدل والانصاف .

(٢) تقدم البيت

(٣) ورد البيت منسوباً الى قيس بن زهير بن جذيمة العبسي في نوادر أبي زيد : ٢٠٣ وأمالي الشجري : ١/٨٤ ، ١/٢١٥ وشرح شواهد الشافية : ٤٠٨ والمقاصد للعيني ، ١/٢٣٠ والخزانة : ٣/٥٣٤ وجاء بلا نسبة في سيبويه : ٣/٣١٥ ـ ٣١٦ وشرح السبع الطوال : ٧٨ والخصائص : ١/٣٣٣ والمنصف : ٢/٨١ ، ٢/١١٤ والانصاف : ٣٠ وشرح المفصل : ٨/٢٤ ، ١٠/١٠٤ ، والمغني : ١/١١٤ ، ٤٣٢ والهمع : ١/٥٢ .

وقولــــه (١) :

أَرْجو وأَخْشى وأَدْعو اللهَ مُبْتَغِياً
عَفْواً وعافِيَةً في الرُّوحِ والجَسَدِ

وقولــــه (٢) :

إذا كنــت ترضيه ويرضــيك صــاحب
جهــاراً فكن في الغيب أحفظ لوده[هـ:١٢١]
وأَلْغِ أحاديثَ الوُشَاةِ فَقَلَّما
يُحاوِلُ واشٍ غيرَ هِجْرانِ ذي عَهْدِ

وقولــــه (٣) :

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأَنَّ مُتُونَها
جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لوْنَ مُذْهَبِ

(١) ورد البيت في شرح شذور الذهب : ٤٢١ بلا نسبة .

(٢) لم أعثر على نسبة للبيتين ، وهما في المقاصد للعيني : ٣/٢١١ والدرر : ٢/١٤٤ ، والأول منهما في شرح شذور الذهب : ٤٢٣ والأشموني : ٢/١٠٥ والهمع : ٢/١١٠ وشرح التصريح على التوضيح : ١/٣٢٢ ، قال في اللسان (جهر) : « يقال : جاهرهم بالأمر مجاهرة وجهاراً : عالنهم ، وجاهرني جِهاراً أي علانية ولقيه نهاراً جِهاراً بكسر الجيم وفتحها وأبى ابن الأعرابي فتحها » اهـ .

(٣) هو طفيل الغنوي ، والبيت في ديوانه : ٢٣ وسيبويه : ١/٧٧ والانصاف : ٨٨ وشرح المفصل : ١/٧٨ وورد في المقتضب : ٤/٧٥ بلا نسبة . وقوله : كمتاً جمع أكمت وليس بجمع كميت لأن المصغر ←

وقوله (١) :

قَضَى كُلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ
وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

وقولـه (٢) :

وإذَا تَنَوَّرَ طَارِقٌ مُسْتَطْرِقٌ
نَبَحَتْ فَدَلَّتْهُ عَلَيَّ كِلابي

وقول الآخر (٣) :

جَفَوْني ولم أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّني
لغَيْرِ جَميلٍ من خَليلَيَّ مُهْمِلُ

← لايجوز جمعه لزوال علامة التصغير بالجمع ، ومدماة من دمي يدمى أي شديدة الحمرة واستشعرت : جعلت شعاراً والشعار من الثياب مايلي الجسد ومذهب من أسماء الذهب .

(١) هو كثير عزة ، والبيت في ديوانه : ١٤٣ وعيون الأخبار : ٤/٩٢ وزهر الآداب : ١/٢٢٢ وشرح المفصل : ١/٨ والمقاصد للعيني : ٣/٣ والهمع :٢/١١١ : ٢/١٤٦ وشرح التصريح على التوضيح : ١/٣١٨ والخزانة : ٢/٣٨٢ ، وأنشده صاحب الانصاف : ٩٠ بلا نسبة . وقوله : ممطول من المطل وهو التسويف والمدافعة : من غَرِم يَغْرَم إذا لزمه دين ، ومعنى من التعنية وهو الأسر .

(٢) هو ابن هرمة،والبيت في ديوانه:٧٧ والحيوان:١/٣٨٤ وأمالي المرتضى: ٢/١١٣ والخزانة : ٤/٥٨٤ . قوله : تنوّر : بحث عن النار والطارق : الآتي بالليل .

(٣) لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو في المغني : ٥٤٢ والأشموني : ٢/٦٠ ، ←

وقول الآخر (١) :

هَوَيْنَنِي وَهَوَيْتُ الغانياتِ إلى

أَنْ شِبْتُ فانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمالي

وقول الآخر (٢) :

يَرْنُو إليَّ وأَرْنُو مَنْ أُصَادِفُهُ

في النَّائباتِ فأُرْضِيهِ ويُرْضِيني

وقول الآخر (٣) :

سُئِلْتَ فلم تبخَلْ ولم تُعْطِ طائِلاً

فَسِيَّانِ لا حَمْدٌ لدَيْكَ ولا ذَمُّ

حتى إنَّ ابن الدهان نقل عن البغدادي (٤) اشتراط العطف في هذا الباب ، ولا شكَّ أنَّ حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله ، والمشترط ذلك محجوج بقوله تعالى : « هاؤُمُ اقْرَؤُوا

← ١٠٣/٢ ـ ١٠٤ والمقاصد للعيني : ١٤/٣ والهمع : ٦٦/١ ، ١٠٩/٢ والدرر : ٤٥/١ ، ١٤٣/٢ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٢١/١ بلا نسبة .

(١) ورد البيت في الأشموني : ١٠٤/٢ والمقاصد للعيني : ٣١/٣ بلا نسبة .

(٢) لم أجد البيت في شيء مما وقفت عليه من المصادر .

(٣) هو الحطيئة ، والبيت في ديوانه : ٣٢٩ والفاخر : ٢١٣ وديوان المعاني: ٣٩/١ ومحاضرات الراغب : ١٤٨/١ وجاء بلا نسبة في المقرب : ٢٥٠/١ ، ورواية عجزه في الديوان والفاخر وديوان المعاني: « المقرب: « فسيان لافقر لديك ولا ذم » اهـ .

(٤) هـ : « البغداديين » .

كِتَابِيَهْ »(١) وقوله تعالى: « آتُوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطراً »(٢)، وقول الشاعر (٣) :

ولقـدْ أَرَى تَغْنَى به سَيْفَانَةٌ
تُصْبِي الحليمَ ومِثْلُها أَصْبَاهُ

وبقول الشاعر (٤) :

بِعُكَــاظَ يُعْشِــي النَّاظِرِيـ
ـنَ إذَا هُــمُ لَمَحُوا شُعَاعَــهْ

وبقوله (٥) :

عَلَّمُـــــوني كيف أَبْكيـــــ
ـــهُمْ إذا خَفَّ القَطِـينُ [هـ:١٢٢]

---

(١) الحاقة : ٦٩/١٩ ·

(٢) الكهف : ١٨/٩٦ ·

(٣) نسب البيت في سيبويه : ١/٧٧ والانصاف : ٨٩ الى رجل من باهلة ، وهو بلا نسبة في المقتضب : ٤/٧٥ ، ورجل سَيْفان : طويل ممشوق كالسيف والأنثى سيفانة ·

(٤) نسب البيت الى عاتكة بنت عبد المطلب في شرح الحماسة للمرزوقي : ٧٤٣ والمقاصد للعيني : ٣/١١ والدرر : ٢/١٤٢ وشرح التصريح على التوضيح : ١/٣٢٠ ، وجاء غير منسوب في المقرب : ١/٢٥١ والمغني : ٦٧٦ والأشموني : ٢/١٠٦ والهمع : ٢/١٠٩ · وقوله يعشي من الاعشاء ومنه الأعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار ·

(٥) ورد البيت في أمالي القالي : ١/١٦٣ والمقرب : ١/٢٥١ بلا نسبة ،

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى : « وأنَّهم ظَنُّوا كما ظَنَنْتُمْ أنْ لن يَبْعَثَ اللهُ أحداً » (١) وأنَّه يجوز أن يكون ذلك من باب التنازع ولا أثر للموصول في منع ذلك، ولا يقال : إنَّ «أنْ» والفعل لا يضمر فلا يجوز التنازع لأنَّ من شرط باب التنازع [صحة] (٢) عمل المهمل في الضمير ، لأنَّا نقول : لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك ، ومنه قوله تعالى : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ »(٣)، وقوله تعالى : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوى »(٤)، وكان أيضاً تقدم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى : « ربَّنا وَآتِنا ما وَعَدْتَنَا على رُسُلِكَ » (٥) وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير على ألسنة رسلك .

وإذا استقرَّ جواز التنازع في الآية فاعلم أنَّه على إعمال الثاني ، والقاعدة في مثل ذلك أنَّ الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار ، إنْ كان ممَّا يجوز الاستغناء عنه ، ولكن بقي النظر هل نقدره ضميراً أو ظاهراً ؟ والأَولى أن نقدره مضمراً لأن ذلك شأن باب التنازع ،

← يقال : قطن بالمكان : أقام فيه والقطين : المقيمون في الموضع لايكادون يبرحونه .

(١) الجن : ٧٢/٧ .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) البقرة : ٢/١٨٤ .

(٤) البقرة : ٢/٢٣٧ .

(٥) آل عمران : ٣/١٩٤ .

فإن قلت : قد تقرر أنّه متى دار الأمر بين شيئين وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه ، قلت : نعم الأمر كذلك إلاّ لعارض ، وههنا ثم (١)ما يمنع من ذلك ، وهو أنّه إذا كان من باب التنازع وجب القول بأنّ الأول ضمير ، وساغ (٢) لتشبث الجملة الثانية بالأولى ولم يقبح(٣) من جهة أنه ليس مذكوراً لفظاً ، ولو لم (٤) يكن ذلك لاستحالت المسألة ، ولم يكن إذ ذاك من باب التنازع ، وهذا فرق ما بين المحذوف للدلالة أو التفسير (٥) ، فتنبّه لذلك فإني لم أجد أحداً نبه عليه ، وممّا يقوّي ذلك منع النحاة كالخفاف في الشرح (٦) التنازع في الحال والتمييز ، فلا يقال : « جاء زيدٌ وقعد عمرٌ ضاحكاً » على التنازع ، والسبب في ذلك أنّه لا بد في التنازع من أنّك إذا أعملت الواحد أضمرت في الآخر إمّا تحذفه وإمّا تبقيه (٧) ، وإذاً فلا شكّ أنّه يجوز : « جاء [هـ : ١٢٣] زيدٌ وقعد عمرٌ ضاحكاً » على أنّك حذفت من الأولى لدلالة الثاني [عليه] (٨) هذا مالا أعتقد [د : ٢٤٤] فيه خلافاً . انتهى .

---

(١) « ثم » ليست في م .

(٢) ف : « وشاع » تصحيف وليست الكلمة في م .

(٣) ف : « يفتح » تصحيف .

(٤) « لم » ليست في م .

(٥) ف : « والتفسير » تحريف .

(٦) م : « في شرح الكتاب » .

(٧) ل : « اما وبحذفه واما بنفيه » . ف ، م : « اما وتحذفه واما وتبقيه » وكلاهما تحريف وما أثبت عن د ، هـ .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم
في تذكرته ومن خطه نقلت

سئل شيخنا أبو حيان : هل يجوز مثل « قام زيدٌ وعمرٌ وبكرٌ وخالدٌ كلّهم » ؟ فأفتى بالجواز قياساً على التثنية ، قال (١) :

أُولاكَ بَنُو خَيْرٍ وشَرٍّ كِلَيْهِما ......

وقياساً على النعت نحو : « قام زيدٌ وعمرٌ وبكرٌ العقلاء » لاشتراكهما في أنّهما تابعان بغير واسطة . انتهى .

قال ابن مكتوم : ويقتضي النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصاً في المراد منه ، فليتأمل .

وفي هذه التذكرة : قال ابن الأبرش : سألني الوزير أبو الحسين ابن السراج عن قول طفيل (٢) :

وراكِضَةٍ ما تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ
بَعِيرَ حِلاَلٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ

فقال : ألم يقل النحاة : إنّ اسم الفاعل إذا وصف بطَلَ عمله

---

(١) عجز البيت : « جميعاً ومعروفٍ ألمّ ومنكر والبيت منسوب إلى مسافع العبسي في شرح الحماسة للمرزوقي : ٩٩٠ .

(٢) ديوانه : ٦٨ والمعاني الكبير : ٨٨٩ وأمالي القالي : ١/١٠٤ وسمط اللآلي : ٣١٩ ، وجاء البيت بلا نسبة في المخصص : ١٤٧/٧ وسمط اللآلي : ٣٦٠ومقاييس اللغة : ٢٢/٢ ، والحِلال : مركب من مراكب النساء ومجعفل : مصروع .

وقد وصف هذا بقوله : « ما تستجن بجنة » وأعمل في بعير حلال ، وكان يجب أن لا يعمل ؟ قلت له : الذي قال ذلك قال : إذا نوي الإعمال قبل الصفة ، وكذلك فعل ههنا فاستحسنه ، قال ابن الأبرش : ثم إني رأيت لابن جني أنّ هذه الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في راكضة وليست بصفة . انتهى .

وفي التذكرة المذكورة (١) : قال عالي بن عثمان بن جني : سألت أبي (٢) عن إعراب قوله (٣) :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلى زَمَنٍ
ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ

فأجاب : إن المقصود ذمّ الزمان الذي هذه حاله ، فكأنه قال : زمانٌ ينقضي بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه ، فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغير خبر الزمان ، ثم حذفت المبتدأ مع صفته وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف [هـ : ١٢٤] لأنك إنما جئت بالهاء لمّا (٤) تقدمها ذكر ما ترجع إليه ، فصار اللفظ بعد (٥) الحذف والإظهار : غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ، قال : وإن شئت قلت :

---

(١) انظر شرح أبيات المغني للبغدادي : ٤/٥ .

(٢) « أبي » ليست في م .

(٣) نسب البيت الى أبي نواس في المغني : ١٧١ ، ٧٥٣ والمقاصد للعيني : ١/٥١٣ والدرر : ١/٧٢ والخزانة : ١/١٦٧ ولم أجده في ديوانه ، وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري : ١/٣٢ والهمع : ١/٩٤ والأشموني : ١/١٩١ .

(٤) كذا في هـ وشرح أبيات المغني . وفي د وسائر النسخ :« كما » تحريف.

(٥) هـ : « بين » تحريف .

إنه محمول على المعنى كما حملت (١) « أقلُّ امرأةٍ تقول ذلك » على المعنى ، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأقلّ [مع] (٢) أنه مبتدأ (٣) ، وقد أضفت أقل إلى (٤) امرأة ووصفت المرأة بـ تقول ، ذاك كأنك قلت : قلّ امرأة تقول ذلك ، فلم تحتج « أقل » إلى خبر لأنها في معنى « أقلّ » ، وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول مَن قال : « خطيئةُ يومٍ لا أَراكَ فيه (٥) » على معنى : يوم خطأٍ لا أراك فيه (٦) ، وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام . انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

وقال (٧) ابن الحاجب في إعرابه (٨) : لا يصحُّ أن يكون (٩)

---

(١) م : « جعلت » تحريف .

(٢) زيادة عن شرح أبيات المغني ، وليست في د وسائر النسخ .

(٣) انظر توجيه أبي علي الفارسي حذف هذا الخبر في الخزانة : ٢/٢٦ ـ ٢٧ .

(٤) « الى » ليست في ف .

(٥) انظر الكتاب : ١/٨٤ والمثال الذي ساقه سيبويه هو « خطيئة يوم لا أصيد فيه » .

(٦) هـ : « يوم خطأ يوم لا أراك فيه » .

(٧) ف : « قال » .

(٨) ما نقله السيوطي عن ابن الحاجب مسألة أملاها على البيت المذكور ، وهي في أماليه اللوح : ١١٩ ـ ١٢٠ من النسخة المصورة المحفوظة في معهد المخطوطات العربية ، وقد صرح ناسخ هذه النسخة في اللوح الأخير بأن السيوطي وقف عليها وانتقى منها ، وستأتي هذه المسألة ذاتها منقولة عن ابن الحاجب في هذا الجزء .

(٩) بعدها في الأمالي : « له » .

عامل (١) لفظيّ هنا يعمل في غير ، وإذا لم يكن (٢) عامل لفظي (٣) فإمّا أَن يكون مبتدأ وإمّا أَن يكون خبراً (٤) ، فلا يصح (٥) أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له (٦) ، لأَنَّ الخبر إمّا أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، الثابت لا يستقيم لأَنّه إمّا « على زمن » وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما [مفسد (٧)] للمعنى ، وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأ (٨) لم يكن بدٌّ من أن تقدر قبله موصوفاً ، وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون « غير » له ، و « غير »ههنا ليست له وإنما هي لزمن ، أَلا ترى أَنّك لو قلت : « رجلٌ غيرك مرَّ بي » لكان في غيرك (٩) ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : « رجل غير متأسف (١٠) على امرأة مرَّ بي » لم يستقم لأَن غيراً لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أَن يكون صفة لما قبله ، ولو قلت : « رجل غير متأَسّف

---

(١) د : « فاعل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٢) بعدها في الأمالي : « له » .

(٣) من « هنا يعمل » الى « لفظي » ليس في ف .

(٤) الأمالي : « خبر مبتدأ » .

(٥) الأمالي : « ولا يصح » .

(٦) « لأنه لا خبر له » ليست في م .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي .

(٨) كذا في هـ والأمالي وفي د وسائر النسخ : « مسنداً تحريف . وستأتي بلفظ « مبتدأ » .

(٩) كذا في الأمالي ، وفي د وسائر النسخ : « غير » .

(١٠) م : « مستأسف » .

عليه مرَّ بي » جاز لأنّه (١) في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبين أيضاً (٢) أنه لا يكون مبتدأ لذلك . وإن جعلت (٣) الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين :

أحدهما أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنّه لا قرينة تشعر بحذفه ، ومن شرط صحة حذف وجود القرينة ، وإن جعلته خبر (٤) مبتدأ مقدر (٥) لم يستقم لأمور : منها أنك إذا جعلته خبراً (٦) لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير (٧) فلا يصح أن يكون خبراً، [هـ : ١٢٥] .

الثاني : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثالث : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ، ولا قرينة ، فتبين إشكال إعرابه كذلك .

وأولى ما يقال فيه أنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكأنّ التقدير : زمنٌ ينقضي بالهمِّ والحزن

---

(١) الأمالي : « لأنها » وستأتي بهذا اللفظ .

(٢) « أيضاً » ليست في الأمالي .

(٣) الأمالي : « جعل » .

(٤) ف : « غير » تحريف .

(٥) د ، ل : « ببدا » ، ف : « ببدا » وكلاهما تحريف وليست الكلمة في م وما أثبت عن هـ .

(٦) الأمالي : « خبر مبتدأ » .

(٧) بعدها في الأمالي : « يعود على ما تقدره فلا .. » .

غيرُ مأسوفٍ عليه ، فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكانَ المضمر ، فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ولا بُعد في مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : « إنْ يكرِمْني زيدٌ إنّي أكرمه » وتقديره : إني أكرم زيداً إنْ يكرمني ، فقد أوقعت زيداً [موقع المضمر لما اضطررت إلى إعادة الضمير إليه وأوقعت المظهر (١)] لما أخّرته عن الظاهر ، فتبين (٢) لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه [ويحتمل (٣)] أَنْ يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى (٤) لا كما استعملوا لا بمعنى غير ،وذلك واسع في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته ، ويدل (٥) على استعمالهم غيراً بمعنى لا (٦) قولهم : « زيدٌ (٧) عمراً غيرُ ضارب » ولا يقولون : « زيدٌ عمراً مثل ضارب » لأَنّ المضاف [إليه (٨)] لا يعمل فيما قبل المضاف (٩) ، ولكنه لمّا كانت (١٠) غيرٌ تحمل على لا جاز فيها ما

(١) زيادة عن الأمالي وجاء مكانها في د وسائر النسخ : « مقام الضمير » ووردت العبارة في هذا الجزء .

(٢) الأمالي : « فقد تبين » .

(٣) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٤) ل : « لمعنى » تحريف .

(٥) الأمالي : « ويدلك » .

(٦) « لا » ليست في م .

(٧) د ، م : « زيدا » وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٨) زيادة عن الأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٩) د وسائر النسخ : « المضاف إليه » تحريف ، وفي الأمالي : « المضاف » وما أثبت عنها .

(١٠) كذا في الأمالي وفي د وسائر النسخ : « كان » .

[لا] (١) يجوز في مثـل ، وإن (٢) كان بابهما واحداً ، وإذا كانوا قد (٣) استعملوا « أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك » بمعنى النفي مـع بُعده عنه بعض البعد فَـلأَنْ يستعملوا غيراً بمعنى لا مع موافقتها لها (٤) في المعنى أجدر ، فإن قيل : فإذا (٥) قدرتموه (٦) بمعنى لا فلا بد له (٧) من إعراب من حيث إنه (٨) اسم فما إعرابه ؟ قلنا : إعرابه كإعراب « أَقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك » فهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه ، لأَنَّ المعنى : ما (٩) رجلٌ يقول ذاك ، فإذا (١٠) كان كذلك صحَّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له إذا كان المعنى (١١) بمعنى جملة مستقلة ، كقولهـم (١٢) : أَقائـمٌ

---

(١) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٢) ف : « مثل ذلك وإن » .

(٣) « قد » ليست في هـ .

(٤) كذا في الأمالي ، وفي د وسائر النسخ : « لا » تحريف .

(٥) د : « قال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٦) الأمالي : « قد رتموها » .

(٧) « له » لست في ف .

(٨) الأمالي : « كونه » .

(٩) ل : « يا » تحريف .

(١٠) م : « فإن » .

(١١) الأمالي : « إذ اكان في المعنى » وستأتي كذلك .

(١٢) ، : « كقوله » .

الزيدان ، فإنّه بالإجماع مبتدأ ولا يقدَّر (١) محذوف ، والزيدان فاعل به (٢) ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام لأَنه في معنى (٣) أَيقوم (٤) الزيدان ؟ وكذلك (٥) قول بعض النحويين في مثل تراكِ (٦) ونزالِ : إنه مبتدأ وفاعله [هـ : ١٢٦] مضمر ، ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل [واترك (٧)] ، وهذا هو الصحيح فيه (٨) ، وقد ذهب (٩) كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر (١٠) ، كأنه قيل في نزال (١١) : انزل نزولاً ، وهذا عندي (١٢) ضعيف لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرباً بمثابة سَقْياً ورَعْياً (١٣) ، ونحن نفرِّق بين سَقْياً وبين

(١) هـ والأمالي : « مقدر » .

(٢) بعدها في الأمالي : « ليس بخبر » وستأتي بهذا اللفظ .

(٣) الأمالي : « المعنى » وستأتي بهذا اللفظ .

(٤) م والأمالي : « يقوم » تحريف .

(٥) كذا في هـ والأمالي وفي د وسائر النسخ : « وذلك » .

(٦) د وسائر النسخ : « دراك » تحريف وما أثبت عن الأمالي ، وستأتي بلفظ « نزال » .

(٧) زيادة عن الأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٨) « وهذا هو الصحيح فيه » ليست في الأمالي .

(٩) « ذهب » ليست في ل .

(١٠) كذا في الأمالي وفي د وسائر النسخ : « مصدر » .

(١١) « نزال » ليست في ف .

(١٢) الأمالي : « عندنا » .

(١٣) قوله : « بمثابة سقياً ورعياً » ليس في الأمالي .

نَزَال ، فكيف يمكن (١) حملها على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أَنَّ أحدهما معرب والآخر مبني ؟ والله أعلم ٠

وقال ابن مكتوم في موضع آخر من تذكرته : مأسوف مفعول من الأَسَفِ وهو الحزن ، و « على » متعلق به ، كقولك أَسِفْتُ على كذا أَسَفاً وحزِنت عليه حزناً ولَهِفْتُ عليه لَهَفاً وأَسِيت [د : ٢٤٥] عليه أسىً ، وموضع قوله « بالهم » نصب على الحال ، والتقدير : ينقضي مشوباً بالهَمِّ ، و « غير » رفعٌ بالابتداء ، ولمَّا أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجار والمجرور ، استغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى قائم ومضروب في قولك (٢) : « أَقائمٌ أخواك » و « ما مضروب (٣) غلاماك » عن خبر من حيث سدَّ الاسم المرفوع بهما مَسَدَّ الخبر ، لأَنَّ « قائم » و « مضروب » قاما (٤) مقام يقوم ويضرب ، فتنزَّل كلٌّ واحد منهما مع المرفوع به (٥) منزلة الجملة ، وكذلك إذا (٦) أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور سدّ الجـار والمجرور (٧) مسدّ الاسم الذي يرتفع به ، كقولك :

---

(١) ل : « يكون » ٠

(٢) ل : « قولنا » ٠

(٣) من د « في قولك » الى « مضروب » ليس في هـ ٠

(٤) د : « قائما » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ ٠

(٥) « به » ليست في م ٠

(٦) م : « وكذلك أيضاً إذا ٠٠ » ٠

(٧) « سد الجار والمجرور » ليست في م ٠

« أيحزن (١) على زيد » و « ما يؤسف على عمرو » فلمّا كانت غير للمخالفة في الوصف فجرت (٢) لذلك مجرى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار (٣) والمجرور (٤) والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سدّ ذلك مسدّ الجملة (٥) حيث أفاد قولك : غير (٦) مأسوف على زيد ما يفيده قولك : ما يؤسف على زيد (٦) ؛ قال أبو حيان (٨) : ونظيره في الإعراب قول المتنبي (٩) :

ليس بالمنكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً
غيرُ مَدْفوعٍ عن السَّبْقِ العِرَابُ

قال ابن مكتوم في تذكرته :

ذكر لي شيخنا أبو حيان أَنّ بعض الطلبة سأل ابن الأخضر

---

(١) د ، ل ، م : « الحزن » تحريف وما أثبت عن هـ .

(٢) هـ : « جرت » .

(٣) « الى الجار » ليست في م .

(٤) من « سد الجار والمجرور » الى « والمجرور » ليست في ف .

(٥) د : « سبيل ذلك مسند الجملة » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) من « الاسم الواحد » الى « غير » لـ س في ل .

(٧) م : « ذلك » تحريف .

(٨) ما نقل عن أبي حيان هنا تذكرته ، انظر الخزانة : ١/١٦٧ .

(٩) ديوانه : ١٣٢ والمقاصد للعيني : ١/٥١٥ ومعاهد التنصيص : ٣/٥٣ وشرح أبيات المغني للبغدادي : ٤/٤ . والعراب من الخيل المضمرات المعدّات للسير .

عن نصب مقالة في قول الشاعر (١) :

مقالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتَ [هـ : ١٢٧]• • • • •   • • • • •

فأنشده ابن الأخضر (٢) :

• • • • • •   ولا تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدى مع الرَّدِي

قال : فكرر الطالب عليه السؤال وذلك بحضرة ابن الأبرش ، فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عَقَلْتَ (٣) •

قال ابن مكتوم : وذكر لي شيخنا أَنه كوتب بذلك من غَزَّة وأَنَّه أجاب عن ذلك على الفور بما حاصله : إنَّ مقالة بدل من فاعل فعل (٤) في بيت قبل البيت الذي (٥) هي فيه ، وهو قول النابغة الذبياني :

---

(١) البيت بتمامه :

« مقالة أن قد قلت سوف أناله
وذلك من تِلْقاء نفسك رائِعُ

وقبله :

أتاني أبيت اللعن أنك لمتني
وتلك التي تستكُّ منها المسامع »

والبيتان في ديوان النابغة الذبياني : ٤٨ والمغني : ٥٧٣ •

(٢) صدر البيت : « إذا كنتَ في قوم فصاحب خيارهم » ، وهو لعدي بن زيد العبادي ، ديوانه : ١٠٧ ، وورد بلا نسبة في المغني : ٥٧٣ •

(٣) من « قال ابن مكتوم في تذكرته » الى « أو عقلت » ليس في ف •

(٤) « فعل » ليست في م •

(٥) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « التي » تحريف •

أَتاني أَبَيْتَ اللّعْنَ أَنّكَ لُمْتَني

وتِلْكَ التي تَسْتَكُّ مِنْها المَسامِعُ

مقالةَ أَنْ قد قُلْتَ . . . .

فمقالة بدل من فاعل أتاني وهو « أَنك لمتني » ، وهي تروى بالرفع والنصب ، فمَن رفع فظاهر ، ومَن نصب بناها على الفتح لإضافتها إلى مبنيّ ، وصار ذلك نظير قوله تعالى : « لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ (١) » و « مِثْلَ ما أَنَّكُم تَنْطِقُون (٢) » ، وقول الشاعر (٣) :

. . . مِثْلَ ما أَثْمَرَ حُمَّاضُ الْجَبَلْ

و (٤) : . . . . . . وإِذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

---

(١) الأنعام : ٦/٩٤ .

(٢) الذاريات : ٥١/٢٣ .

(٣) صدر البيت : « وتداعى مَنْخِراه بدم » ، ولم أقف على نسبة له ، وهو في أمالي ابن الشجري : ٢/٢٦٦ وشرح المفصل : ٨/١٣٥ والمقرب : ١/١٠٢ واللسان (حمض) بلا نسبة . والحمَّاض نبت جبلي شديد الحَمْض واحدته حُمَّاضة .

(٤) البيت بتمامه :

« فأصبحوا قد أعادَ الله نعمتهم

إذ هم قريش وإِذْ ما مثلَهم بَشَرُ »

وقائله الفرزدق ، وهو في ديوانه : ٢٢٣ وسيبويه : ١/٦٠ والمقتضب : ←

و (١) : لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَـيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

• • •   • • •   • • •

انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكيٌّ عن أبي الحجاج الأعلم ، وفي هذا الجواب نظر ، فإنَّهم نَصُّوا على أَنَّه (٢) ليس كل ما يضاف إلى مبنيّ يجوز بناؤه ، وإنَّما ذلك مخصوص بما كان مبهماً ، نحو : غير ومثـل وبين ودون وحين ونحوها ، وقد ذكرت له ذلك بعدُ

←

٤/١٩١ والمقرب : ١/١٠٢ والجنى الداني : ١٨٩ والمغني : ٤٠٢ ، ٥٧١ والمقاصد للعيني : ٢/٦ والهمع : ١/١٢٤ والدرر : ١/٩٥ والخزانة : ٢/١٣٠ .

(١) عجز البيت : « حمامة في غصون ذات أوقال » وهو لأبي قيس صيفي ابن الأسلت الأوسي الجاهلي ، وهو في ديوانه : ٨٥ وجمهرة اللغة : ٣/٤٩٣ والدرر : ١/١٨٨ والخزانة : ٢/٤٥ ـ ٤٦ ونسبه سيبويه ٢/٣٢٩ . الى رجل من كنانة وأورده ابن يعيش في شرح المفصـل : ٣/٨٠ منسوباً الى أبي قيس بن رفاعة وحكى البغدادي الاختلاف في نسبته الى الشماخ والى رجـل من كنانـة والى أبي قيس بن رفاعـة الأنصاري ، وانظر تفصيل ذلك في الخزانة : ٢/٤٩ ، وورد البيت بلا نسبة في معاني القرآن : ١/٣٨٣ وأمالي ابن الشجري : ١/٤٦ ، ٢/٢٦٤ والمرتجل : ١٠٩ والانصاف : ٢٨٧ وشرح المفصل : ٨/١٣٥ والمغني : ١٧١ ، ٥٧١ والهمع : ١/٢١٩ . وشرح التصريح عـلى التوضيح : ١/١٥ . والأوقال جمع وَقْل وهو ثمر الدوم اليابس .

(٢) د : « ان » وما أثبت عن سائر النسخ .

فأذعن له ، فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه (١) وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه . انتهى .

قال ابن مكتوم : سألني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطيب المتنبي (٢) :

وأُقْسِمُ لو صَلَحْتَ يَمِينَ شَيْءٍ
لَمَا صَلَحَ العِبَادُ له شِمَالا [هـ : ١٢٨]

فأعربتهما تمييزين ، ثم ظهر لي بعد ذلك أنهما حالان ، وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيان فقال لي : سألني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبهما فقلت له : على الحال كقولي (٣) : أَصْلُح (٤) لك غلاماً وتلميذاً ، فقال : يظهر لي أنه تمييز ، قلت له : التمييز الذي عن (٥) تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديرك لا بدَّ أن يكون منقولاً من فاعل أو [من (٦)] مفعول على رأيي (٧) ، وهذا لا يصلح فيه ذلك ولا في قولي : أصْلُح لك (٨) تلميذاً ، فقال : يصح أن

(١) م : « ذكرنا » .
(٢) ديوانه : ١٣١ .
(٣) م : « كقولك » .
(٤) هـ : « صلح » .
(٥) هـ : « على » تحريف .
(٦) ليست في د ، م وأثبتها عن ف ل ، هـ .
(٧) هـ : « رائي » تحريف ، ف ، ل : « رآي » .
(٨) « لك » ليست في م .

تقدر (١) يصلح لك تلميذي (٢) فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول (٣) ، والتلميذ (٤) مصدر ، ولو قدرناه (٥) :

يصلح لك تلميذي لم يكن معناه معنى أصْلُح لك (٦) تلميذاً ، قال : وحكى لي الشيخ بهاء الدين أَنَّ بعضهم حكى عن المُخلِص الطَّنُوخي أَنه أعربه خبر صلَح (٧) وجعلها من أخوات صار وبمعناها قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه فلا نقول به ، انتهى كلام أبي حيان .

في تذكرة ابن مكتوم : قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي(٨) في شرحه لمفصل الزمخشري(٩) ، وانتهى فيه إلى قوله : الوزن الرابع عشر نجده (١٠) في المصادر في قول الحسن البصري : « كأَنَّك بالدنيا لم تكنْ وبالآخرة لم

(١) هـ : « يصح لك أن تقدر » .

(٢) ف ، ل ، هـ : « تلمذي » تحريف .

(٣) ف : « والمفعول » تحريف .

(٤) هـ : « والتلمذ » تحريف .

(٥) م : «قدرنا » .

(٦) « لك » ليست في ف .

(٧) م : « أصلح » تحريف .

(٨) انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ٤/ ١٧٥ .

(٩) « الزمخشري » ليست في م .

(١٠) كذا في م . هـ ، وفي د ، ، ف ، ل : « فمده » .

تَزَلْ (١) » يحتمل الضمير في « تكن » أن يكون للمخاطب وأَن يكون للدنيا ، وكذا الضمير في « لم تزل » وتقديره على الأول : كأنك لم تكن بالدنيا ، ويكون التشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال (٢) ، ومثله : كَأَنَّ زيداً قائِمٌ ، فقد ظهر أَنَّ التشبيه لا يفارق كأَنَّ ، وليس (٣) قول مَنْ قال : إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً ، وأما إذا (٤) كان فعلاً أو ظرفاً أو حرف جر فظنٌّ وتَخَيُّل ، ليس بشيءٍ لأَنَّ ما ذكرنا (٥) من التأويل لا يبقى إشكالا وجريها على حقيقتها أَوْلى ، وتقديره : إِنَّ حالك في الدنيا يشبه (٦) حالك زائلاً عنها ، وكأَنَّ حالك في الآخرة الكائنة عن حالك في الدنيا بحالة لم تزل في الآخرة ، والأَوَّل أَوْلى ، فإذا كان الضمير للمخاطب (٧) يكون « بالدنيا » ظرفاً وكان تامة وهي خبر كأَنَّ ، وإذا جعلت في « تكن » للدنيا فيحتمل أَن يكون « بالدنيا » الخبر ،

---

(١) ذكر الجاحظ في البيان والتبيين : ٢/٧٠ ، ٣/١٣٨ أَن هذا القول كتب به الحسن البصري الى عمر بن عبد العزيز ، وفي الشعر والشعراء: ٨٦٨ أَنَّ عمر بن عبد العزيز كتب به الى بعض عماله ، وانظر مغني اللبيب : ٢١٠ وشرح بانت سعاد : ٣٤ .

(٢) شرح أبيات المغني : « لا لذي الحال » .

(٣) شرح أبيات المغني : « وأما » تحريف .

(٤) شرح أبيات المغني : « وأما إذا كان خبرها فعلاً .. » .

(٥) شرح أبيات المغني : « ذكرناه » .

(٦) هـ : « شبه » و « يشبه مالك » ليست في م .

(٧) من « وكأن حالك » ولى « للمخاطب » ليس في شرح أبيات المغني .

و « لم تكن » في موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على (١) أَنَّه صفة لمحذوف إذا لم يجوِّز أن تقع الماضية حالاً بجعلها صفة (٢) تقديره : دنيا لم تكن [هـ : ١٢٩] ونصب دنيا [إمَّا] (٣) على الحال وإمَّا على تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل ، فإن قيل : إنَّ « بالدنيا » لايتم به الكلام والحال فضلة فالجواب : إن من الفَضَلات ما (٤) لا يتم الكلام إلاَّ به ، كقوله تعالى : « فَمَا لَهُمْ عن التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِين » (٥) و « مُعْرِضِين » حال من الضمير المخفوض ، ولا يستغني الكلام عنها ، لأَنَّ الاستفهام في المعنى إنَّما هو عنها .

ومِمَّا يبين ذلك أيضاً قولهم : ما زلت بزيدٍ حَتَّى فَعَلَ ، لايتم الكلام بقولك : بزيد ومِمَّا يبين صحة الحال جواز دخول الواو فتقول : كأَنَّك بالشمس وقد طَلَعَتْ ، وعلى ذلك يحمل قول الحريري (٦) :

كأَنَّي بِكَ تَنْحَطُّ .. ..

يكون « بك » الخبر ، و « تنحط » حال ، هذا هو الوجه (٧) ،

---

(١) شرح أبيات المغني : « إما على .. » تحريف .

(٢) « يجعلها صفة» ليست في شرح أبيات المغني ، ولعل هذه العبارة مقحمة.

(٣) زيادة عن ل ، وليست في د وسائر النسخ وشرح أبيات المغني .

(٤) ف : « بما » تحريف .

(٥) المدثر : ٧٤/٤٩ .

(٦) تمام البيت : « الى اللَّحْدِ وتَنْغَطُّ » وهو في مقامات الحريري : ٧٥ المقامة الحادية عشرة والمغني : ٢١٠ وشرح بانت سعاد : ٣٤ .

(٧) هـ : « وتنحط جاء في هذا هو الوجه » تحريف .

وخرّجه المُطَرِّزيّ في شرح المقامات (١) : كأنّي أُبْصِرُ بك ، إلّا أنّه ترك الفعل لدلالة الحال ، وما ذكرته أولى ، لأنّ فيما ذكره إضمار فعل وزيادة حرف جر لايحتاج إليه فيما ذكرته (٢) . انتهى وفي تذكرة ابن مكتوم : قال ابن جني فيما نقلته من تعاليقه (٣) : أنشدنا أبو علي لمَخْلَد المَوْصليّ يهجو طُفَيْلِيّاً :

لو طُبِخَتْ قِدْرٌ على فَرْسَخٍ (٤)
أَوْ بِذُرَى (٥) نِيْقٍ (٦) بأَعْلَى الثُّغُورْ (٧)

وكانَ يَحْمِي القِدْرَ كلُّ الوَرَى
بِكُلِّ ماضِي الحَدِّ عَضْبٍ بَتُورْ

وكنتَ في السِّنْد (٨) لوا فَيْتَها
يا عالِمَ الغَيْبِ بما في القُدُورْ

---

(١) انظر شرح أبيات المغني للبغدادي : ٤/١٧٤ .

(٢) هـ : « ذكرت » .

(٣) هـ : « في تعليقة من تعاليقه » .

(٤) الفرسخ : ثلاثة أميال أو ستة سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه سكن . ويقال للشيء الذي لا فرجة فيه فرسخ .

(٥) ذروة كل شيء : أعلاه .

(٦) النّيق : أرفع موضع في الجبل .

(٧) م ، هـ : « التنور » تحريف ، والثّغر : موضع المخافة من فروج البلدان .

(٨) د ، ف ، م : « السد » تحريف وما أثبت عن ل ، هـ .

ثم سألنا عن قوله : « يا عالم الغيب بما في القدور » أين موضع [د : ٢٤٦] السؤال منه ؟ فرجعنا إليه فقال : قوله : « بما في القدور » بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدّى الى مفعول واحد، والتقدير : يا عالماً بما في القدور ، مثل : « يا ضاربَ زيدٍ أخا عمرٍ » تقديره (١) : يا ضارباً أخا عمرٍ ، ولا يكون « بما في القدور » مفعولاً ثانياً بعالم (٢) الذي بمعنى عارف ، لأَنَّك تقول : عرفت زيداً ، فقوله : بما في القدور مفعول به ، تقول : علمت زيداً وعلمت زيداً وعلمت بزيد .

وفيها : قال ابن جني : آخر بيت ألقاه أبو علي على أصحابه قوله:

لَم يُطِيقُوا أَنْ يَنْزِلُوا فَنَزَلْنَا
وأَخُو الحَرْبِ مَنْ أَطَاقَ النُّزُولا[هـ:١٣٠]

ولم يذكر شيئاً وقال : سلوني (٤) عنه في وقت آخر ، قال ابن جني : اكتفى بالمسبَّب عن السبب لأن تقديره : فأطقنا فنزلنا .

وفيها : قال ابن جني : دخلت على (٥) أبي علي يوماً وبين يديه كانون فقال لي : كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله

(١) ف : « وتقديره » .

(٢) هـ : « لعالم » .

(٣) نسب البيت الى مهلهل في الحيوان : ٤٢٩/٦ ومحاضرات الراغب : ٥٧/٢ وشروح سقط الزند : ٦٦ والخزانة : ٣٠٥/٢ . وورد بلانسبة في سمط اللآلي : ٧٨٩ وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ١٩٣/١ .

(٤) كذا في ل وفي د وسائر النسخ : « سلني » .

(٥) ف ، ل : « الى » .

من الكِنِّ وعلى رأي من جعله من كَوَن الكانون ؟ فقلت : إذا أخذته من الكِنِّ تقول : ضاروب ، وتوقفت في الآخر ، فقال ضَرَبُون لأن كانون على هذا فَعَلُون .

وفيها : قال ابن جني : جرى حديث مَبْرَمان عند أبي علي فقال: ذكر مَبْرَمان أنه سأله (١) المبرد عن قوله (٢) :

فَغُضَّ الطَّرْفَ . . . .

فقال : إنْ كنت تلفظت بها وحدها أو أولاً فإنّي أُجَوِّز فيها الأوجه الثلاثة ، مثل مُدَّ مُدُّ ومُدِّ ، والرفع على هذا أجود ، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإتباع ، فإن أَوْلَيْتَها اسماً فيه الألف واللام قبل أن تحرك الضاد الثانية (٣) فإنّي أجوز الكسر ولا أُجوِّز الضم ، لأنَّ التحريك الآن للساكن الثالث ، وهو لام التعريف ، ولا يصح فيه إتباع (٤) لأنَّ التحريك من الثالث لا من الثاني ، قال :

---

(١) ف ، م : « سأل » .

(٢) البيت بتمامه :

ففضّ الطرف إنّك من نمير فلاكعباً بلغت ولا كلابا »

وقائله جرير ، وهو في ديوانه : ٨٢١ وشرح المفصل : ١٢٨/٩ وشواهد الشافية : ١٦٣ والمقاصد للعيني : ٥٩٤/٤ والدرر : ٢٤٠/٢ وجاء بلا نسبة في سيبويه : ٥٣٣/٣ والهمع : ٢٢٧/٢ .

(٣) « الثانية » ليست في م .

(٤) م : « الاتباع » .

لي (١) المبرد : ما كان عندي أنّ الآخر يفهم مثل هذا .

وفيها : قال ابن جني (٢) : قال أبو علي الفارسي : سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات ، وهو : كيف تبني من « وأى » مثل كوكب على قراءة من قرأ « قَدْ أفْلَحَ (٣) » بفتح الدال على تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك ؟

وجوابها أنّه في الأصل وَوْأَيٌ نحو كوكب ، فانقلبت الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، فصار وَوْأَى ثم خففت الهمزة ، فألقيت حركتها على الواو الساكنة [هـ : ١٣١] فصار وَوَى واجتمع معك (٤) واوان في الأول فقلبت الأولى همزة فصار أوى (٥) ، ثم جمعته بالواو والنون أَوَيُون مثل : مصطفيون في الأصل ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار : أَوَاْوْن (٦) فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أَوَوْن مثل (٧) : مصطفون ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أَوَوي وحذفت النون لأنها

---

(١) « لي » ليست في ل .

(٢) انظر شرح الشافية : ٣/٣٠٢ ـ ٣٠٣ .

(٣) المؤمنون : ٢٣/١ وانظر الاتحاف : ٣١٧ .

(٤) م : « مع » تحريف .

(٥) ل : « وأوا » ف : « وأو » وكلاهما تحريف .

(٦) ف : « واون » تحريف .

(٧) « مثل » ليست في م .

لا تجمع في الإضافة ، فاجتمع حرفا عله (١) وسبق أحدهما بالسكون فقلبته ياء وأدغمته ياء بعدها فصار أَوِيّ ، وهو الجواب •

قال ابن جني : أنشد أبو علي للمتنبي (٢) :

مِنْ كُلِّ مَنْ ضَاقَ الفَضَاءُ بِجَيْشِهِ
حتَّى ثَوَى فَحَوَاه لَحْدٌ ضَيِّقُ

وقال لأصحابه : كم مجروراً في هذا البيت ؟ فقال بعض الحاضرين : خمسة وقلت (٣) أنا : ستة ، فتعجبوا من قولي وقالوا : قد عرفنا ، كل ومن وجيش والهاء المتصلة به وثوى فأين الآخر ؟ قلت : الجملة من الفعل والفاعل ، وهي (٤) : ضاق الفضاء ، لأَنَ مَنْ نكرة غير موصولة ، لأَنَ كُلاًّ لا تضاف إلاَّ إلى النكرة التي في معنى الجنس ، « وضاق الفضاء » مجرور الموضع لأَنَّه صفة لمن ، فقال الشيخ : هو كما قال •

قال ابن جني : سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيدٌ منطلقٌ ، فقال : زيد معرفة ومنطلق نكرة ، والمنطلق هو زيد نفسه ، فكيف صار معرفة ونكرة في حين واحد ؟ فأجاب بأَنَّ العين واحدة والحال مختلفة ، ومعنى هذا أَنَّ « منطلق » هو زيد عيناً ، ولكنْ فيه بيان حال وإخبار بأمر مجهول (٦) غير زيد وهو الانطلاق •

---

(١) ف ، ل : « عليه » تحريف ، وليست الكلمة في م •

(٢) ديوانه : ٢١ ومحاضرات الراغب : ٢/٢١٧ •

(٣) ل : « فقلت » •

(٤) ل : « وهو » تحريف •

(٥) م : « لأن » تحريف •

(٦) هـ : « وإخبار ما هو مجهول » تحريف •

قال ابن جني : قال لنا أبو علي : سقط على فكري البارحة شيء جيد يدل على شدَّة اتصال تاء التأنيث بالكلمة (١) ، وهو قولك : دَحْرَجَة وبابه ، الاستدلال من ذلك أَنَّه قد (٢) ثبت أَنَّ المشتق يجب أَن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتق منه ، لأَنَّه لو كان مثله ولم يكن مخالفاً له كان إيَّاه ، ولم يكن أحدهما بأَنْ يجعل أصلاً أولى من الآخر ، وقد ثبت (٣) أَنَ الفعل مشتق من المصدر ، فيجب أن (٤) يكون لفظهما مخالفاً ، ولا مخالفة بين دحرج الذي هو فعل ماضٍ مشتق وبين دحرجة إلا بالتاء ، ولو [هـ : ١٣٢] جعلتها منفصلة زال الخلاف بينهما ، فدلَّ هذا على شدَّة اتصال التاء بها ، وللتاء تأثير في تغيير الكلمة ، ألا ترى أَنك تقول : ليس في الكلام مَفْعُل نحو مَكْرُم،وتجد هذا المثال مع تاء التأنيث نحو المَقْبُرَة ؟ قال (٥) بعض الحاضرين : مَضْرُب مثل ضرب فعبَّس وجهه وقال : أتريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين ؟

قال ابن جني : سألت (٦) أبا علي (٧) عن قولنا : إنْ لم تفعلْ ،

---

(١) « بالكلمة » ليست في ل .

(٢) « قد » ليست في م .

(٣) هـ : « بينت » .

(٤) « أن » ليست في م .

(٥) م : « وقال » .

(٦) كذا في م وفي د وسائر النسخ : « سألنا » .

(٧) ل : « أبو علي » .

ما العامل في تفعل ؟ فقال : لِمَ ؟ فقلت : فإنْ للشرط والمعنى عليه فما عملها (١) ؟ فقال (٢) : إنها عاملة في « لم تفعل (٣) » كلها بمجموعها ، لأنَّ لم تنزَّلت منزلة بعض أجزائه ، والدليل على صحة ذلك (٤) قول سيبويه (٥) : « زيداً لم أضرب » ، وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله (٦) ، إلاَّ أنَّ لم تنزلت منزلة بعض الفعل [فعمل (٧)] كما عمل لو لم يكن معه لم (٨) ، ولا خلاف ولا إشكال في جواز « إنْ لم تَفْعَلْ » ، والجازم لا يدخل على الجازم كما لا يدخل على الناصب ولا الجار على الجار ، إذ الحرف لا يكون وحده معمولاً ، ولا بد من هذا التنزيل ، ولكنْ لا علامة (٩) لجزم إنْ في اللفظ ، وإنَّما هو مجزوم الموضع (١٠) بإنْ .

قال ابن مكتوم في تذكرته : مسألة : قال جرير يرثي عمر بن

---

(١) « فما عملها » ليست في م .

(٢) هـ : « قال » .

(٣) ف : « في الفعل » تحريف .

(٤) هـ : « هذا » .

(٥) انظر الكتاب : ١/١٣٥ .

(٦) من « والدليل » الى « قبله » ليس في م .

(٧) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٨) « لم » ليست في ف ، م .

(٩) ل : « المعلامة » تحريف .

(١٠) ف ، ل « الوضع » تحريف .

عبد العزيز (١) :

الشَّمْسُ طالِعَةٌ ليسَتْ بكاسِفَةٍ
تَبْكي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرا

اختلف الرواة في رواية هذا البيت ، فرواه البصريون هكذا ، ورواه الكوفيون : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، ورواه بعض الرواة : تبكي عليك نجومُ الليل والقمرا » برفع نجوم ونصب القمر ، ورواه بعضهم بنصبهما معاً ، وقد اختلف أصحاب المعاني وأهل العلم(٢) من الرواة ، وذوو المعرفة من النحاة في تفسير وجوه هذه الروايات وكتابتها (٣) في العربية ، فأما مَنْ روى : الشمس طالعة ليست بكاسفة فإنّه ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها، وتبكي يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنّه خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال إمّا من الشمس وإمّا من اسم ليس،ونصب نجوم الليل[د : ٢٤٧]بكاسفة[هـ : ١٣٣]أشهر الجوابات وأعرفها وأقربها مأخذاً (٤) ، والمعنى أن الشمس لم تَقْوَ على كسف النجوم والقمر

(١) البيت في ديوانه : ٧٣٦ وشرح السبع الطوال : ٤٥٨ وأمالي المرتضى : ٥٢/١ وشواهد الشافية : ٢٦ وجاء بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن : ١٢٨ وإعراب أبيات ملغزة : ١١٨ ، وأورده العسكري في الصناعتين : ١٦٨ منسوباً الى الفرزدق ، وروايته في الديوان وشرح السبع الطوال: « فالشمس كاسفة ليست بطالعة » .

(٢) « وأهل العلم ليست في ميم » .

(٣) هـ : « وقياسها » .

(٤) ل : « آخذا » .

لإظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم ، وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب الظرف ، أي : تبكي عليك مُـدَّةَ نجوم الليل والقمر ، كما قالوا : « لا (١) أُكلمك سَعْدَ العشيرة » و « لا أُكَلِّمك هُبَيْرَةَ بنَ سَعْدٍ (٢) » و « القارِظَيْن » ونحو ذلك ، وهذا الإعراب موافق لرواية الكوفيين : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، وقيل : إنَّ نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب المفعول به ، ومعنى تبكي تَغْلِبُ في البكاء فهو من باب المغالبة (٣) الآتي على فاعَلْته فَفَعَلْته (٤) أفعُله بضم العين إلاَّ في باب وعدت وبعت ورميت ، فإنه يجيء على أفعِله بكسر العين ، قالوا : وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنجوم والقمر السادات والأماثل كما قال النابغة (٥) :

فإنَّكَ شَمْسٌ والملوكُ كَواكِبٌ
إذا طَلَعَتْ لم يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ

وأما من (٦) رفع نجوم الليل ونصب القمر فإنَّ ذلك من باب

---

(١) م : « الا » تحريف .

(٢) هـ : « مسيرة بن سعد » تحريف .

(٣) م : « المبالغة » ، هـ : « المغالب » وكلاهما تحريف .

(٤) م : « فعلته » .

(٥) البيت في ديوان النابغة الذبياني : ٧٨ والشعر والشعراء : ١٦٥ والكامل : ٣/٣٣ والصناعتين : ٢٠٤ ، ٢٥٤ وأمالي المرتضى : ١/٤٨٧ والعقد الفريد : ٢/١٦٣ ومعاهد التنصيص : ١/٣٥٩ .

(٦) د : « في » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

المفعول معه (١) ، نحو : استوى الماء والخشبةَ ، وهذا الإعراب أيضاً موافق رواية الكوفيين ، وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي في رواية مَنْ نصب نجوم الليل والقمر أَنّ المعنى : تبكي عليك ونجوم الليل والقمر ، أي : تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل (٢) والقمر فحذف الواو وهو يريدها ، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت .

وأمّا رواية الكوفيين : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، فإنه استعظم أن تَطْلُعَ الشمس ولا تَكْسِفَ لمثل هذا المُصاب العظيم ، كما قالت الخارجية :

أَيَا شَجَرَ الخابُورِ مالَكَ مُورِقاً
كأَنَّكَ لم تَجْزَعْ على ابنِ طَرِيفِ

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال ابن الطرّاوة في المقدّمات في قول سيبويه : باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب: كلامه في هذا الباب صحيح وعارضوه بأوهام كثيرة يوقف (٤) عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين ،

---

(١) « معه » ليست في م .

(٢) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « بالمليل » تحريف .

(٣) البيت لليلى بنت طريف الخارجية ، وهو بهذه النسبة في زهر الآداب : ٤/١٠٥ والحماسة الشجرية : ٣٢٨ وشواهد الشافية : ٢٧ ومعاهد التنصيص : ٣/١٥٩ والدرر : ١/١١١ . وحكى البكري في سمط اللآلي : ٩١٣ الاختلاف في نسبة البيت الى ليلى بنت طريف والى محمد ابن بَجْرة ، وورد البيت بلا نسبة في أمالي القالي : ٢/٢٧٤ والصناعتين : ١٧١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٠٤٤ والمغني : ٤٧ والهمع : ١/١٣٣ .

(٤) هـ : « فوفقت » .

وإنما أوقع لهم الشك توهمهم أَنَّ الواو عاطفة ولم يعرضوا للجامعة بحرف ، وقد أشرت إليها في قوله :

« ما مثلُ زيدٍ ولا أخيه (١) يقول ذاك (٢) » و « يقولان ذاك (٣) » على معتقدي في الواو [هـ : ١٣٤] وأظرف ما رأيت من هذا الجهل بالواو الجامعة شيء نصّه الفَسَوِيّ في الإيضاح ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير ، فكان فيما ذكر أَنَّ التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان ، وعد منه ضروباً ثم (٤) قال : « وجُمِعَ الشمس والقَمَرُ (٥) ، فأدخله في باب ما يحذف منه التاء والأصل استعمالها ، ولم يَفْطُن لِمَا هو بسبيله من الواو الجامعة وأَن التاء لا تجوز هنا البتّة ، وإنما أخبرتك (٦) بهذا لنعلم أَنَّ هذه الأصول التي أُغفلت من أَوْكد الواجبات إحكامها والأخذ بما يتوهم فيه نقضها وإبرامها ، وهذه الحال نفسها أَوْقعت (٧) خواصَّ أهل الأندلس في طرح الواو من قولك : وصلى الله عليه وسلم ، إذ توهموها

---

(١) ل : « ولا أخص » تحريف .

(٢) انظر الكتاب : ١/٦٥ ـ ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/٢٦ـ٢٨.

(٣) المثال الذي في الكتاب وشرح المفصل : « ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك » .

(٤) هـ : « ضروبات » وسقطت « ثم » .

(٥) القيامة : ٧٥/٩ . وانظر الايضاح لأبي علي الفارسي الجزء الثاني الورقة : ١٢٣ مخطوطة الظاهرية بدمشق .

(٦) د ، م ، هـ « اختبرتك » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل .

(٧) هـ : « نفسها هي أو قعت » .

عاطفة ، فاختلفت آراؤهم [فيما (١)] وضعوا مكانها واتفقوا على إسقاطها تقصيراً بالسلف وتمرساً (٢) بالخلْف (٣) مع العُجْب بأنفسهم والغفلة عما تورّطوا فيه من جهلهم ، ومن الحق على مَنْ لا يعلم أن يقتدي بمن تقدّمه ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيّما فيما نقلته الكافّة وأطبقت عليه الأمة ، انتهى .

رأيت بخط ابن القمّاح قال : ذكر (٤) القِفْطي في كتاب إنباه الرواة على أنباه النحاة (٥) أنّ القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كَيْسان : ما وجه قراءة مَن قرأ « إنْ هذان لساحِران (٦) » على ما جرى به عادتك من الإغراب في الإعراب ؟ فأطرق ابن كيسان مَلِيّاً ثم قال : تجعلها مبنيّة لا معربة وقد استقام الأمر ، [قال (٧)] : فما علة بنائها ؟ قال : لأنّ المفرد منها هذا وهو مبني ، والجمع هؤلاء ، وهو مبني ، فتحمل (٨) التثنية على الوجهين ، فأعجب (٩) القاضي ذلك وقال : ما أحسنه لو قال به أحد ، فقال ابن كيسان : لِيقل به القاضي وقد حَسُنَ .

---

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٢) ل : « وتمر بنا » تحريف .

(٣) د : « بالخلق » تصحيف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) م : « كتب » .

(٥) إنباه الرواة : ٥٨/٣ .

(٦) طه : ٦٣/٢٠ وانظر النشر : ٣٠٨/٢ والتيسير : ١٥١ والاتحاف : ٣٠٤ .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٨) إنباه الرواة : « فيحتمل » تحريف .

(٩) إنباه الرواة : « فعجب » .

في كتاب سفر السعادة وسفير الافـادة

للامام علم الدين السخاوي (١)

مسألـــة (٢)

سأل عنهـا علي بن [أبي] (٣) زيد الفَصيحي أبا محمد (٤) القاسم بن علي الحريري قـال : ما يقول سيّدنا أدام الله توفيقه في انتصاب لفظي (٥) بعض [هـ : ١٣٥] الشعراء ، وهو قوله (٦) :

تعيّرنـا أنّنـا عالـةٌ

ونحن صَعَاليكَ أنْتُمْ مُلوكـا

وعلى (٧) ماذا عطف قوله : ونحن ، وعلى أيّ وجه يُعمِل المتنبي

---

(١) قابلت هذه المسائل على نسخة مخطوطة لكتاب سفر السعادة محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة ورمزت لها بحرف طـ ، وتبدأ هذه المسائل من الورقة ٩٩ وتنتهي في الورقة ١١٢

(٢) نقل البغدادي هذه المسألة في شرح أبيات المغني : ٦/٣٣٠ ـ ٣٣١

(٣) زيادة عن طـ وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ ٠

(٤) « محمد » لم تذكر في طـ وشرح أبيات المغني ٠

(٥) د ، ل : « يعطي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف . طـ ، هـ شرح أبيات المغني ٠

(٦) نسب البيت إلى النابغة في شرح أبيات المغني : ٦/٣٢٩ ولم أجده في ديوان النابغة الذبياني وورد بلا نسبة في الغيث المسجم : ١/٢٩١ ومغني اللبيب : ٤٩٠

(٧) طـ وشرح أبيات المغني : « فعلى » ٠

وغيره من الشعراء نحو (١) :

• • • أَسْمَرٍ مُقَبَّلُها أَبْيَضٍ مُجَرَّدُها • • •

وهل هما (٢) من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين (٣) أم (٤) لا ؟ فإن الشريطة (٥) في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جاية على يفعل من فعلها ، نحو : حَسَنٍ وكريم ، فإنَّ حَسَناً ليس على زنة (٦) يحسن (٧) ، وأسمر على زنة يَسْمِرُ ويَسْمُرُ ، فإنَّ اللغتين قد حُكيتا وليس هذا شرطها ، ينعم بإيضاحها •

الجواب : اللهُمَّ إنّا نعوذ بك أن نَعْنَتَ كما نستعيذك أن نعنت (٨) ، ونبرأ (٩) إليك [من] (١٠) أن نَفْضَحَ كما نستعصمك

---

(١) البيت بتمامه :

« رِبَحْلَةٍ أَسْمَرٍ مُقَبَّلُها سِبَحْلَةٍ أَبْيَضٍ مُجَرَّدُها »

وهو في شرح ديوان المتنبي للعكبري : ١/٢٩٨ ، والرِّبَحْلَةُ : اللحيمة الطويلة العظيمة وكذلك السِّبَحْلَة ، والمقبَّل : موضع التقبيل ، والمجرد : ما تعرّى من الثوب وهو الأطراف •

(٢) « وهل هما » ليست في م •

(٣) ف : « باسم الفاعل » •

(٤) كذا في ط وشرح أبيات المغني • وفي د وسائر النسخ : « أو » تحريف •

(٥) م ، ط : « الشرطية » •

(٦) شرح أبيات المغني : « حسن » تحريف •

(٧) هـ : « نعتت » تصحيف •

(٨) هـ : « ونبوء » •

(٩) زيادة عن ط وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ •

من أن نَفْتضح، ونستمنحك(١) بصيرة تشغلنا بالمهمات عن التُرّهات وتنزّهنا عن التعلّم للمباهاة والمباراة ، ونسألك اللّهمّ أن تجعلنا (٢) ممّن إذا رأى حسنة رواها، وإن عثر على سيئة واراها برحمتك يا أرحم الراحمين. وقفت على السؤالين المُلَوَّح بشرّ(٣) مَصْدَرِهما وهُجْنة مَصْدَرِهما (٤) ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نَهَى عن الأُغْلُوطات وزَجَر عن تَطَلُّب السَّقَطات والعَثَرات ، وكان ابن سيرين إذا سئل عن عويص (٥) اشمأزّ منه (٦) ، وقال : « سَلْ أخاك إبليس عن هذا » ، ومع هذا فإنّي كرهت ردّ السّائل ، ولرُبّ عَيِيٍّ أفصح من لسن (٧) ، لا سيّما إذا لم يأت بحسن .

أمّا السؤال الأول فهو من مسائل المُعَاياة وأَسْولة الإعنات ، ولا عيب أن يجهـــله النحويّ المـــدرّس فضـــلاً عمّن لا يدّعي ولا يُلْبِس ، وهو (٨) من الأبيات التي جرى فيها التقديم والتأخير لضرورة الشعر (٩) ، وتقـــديره : تعيّرنا أنّنا عالةٌ صعاليكَ ملوكاً

---

(١) شرح أبيات المغني : « ونستميحك » .

(٢) « أن تجعلنا » ليست في م .

(٣) ل : « بشرح » تحريف .

(٤) « وهجنة مصدرهما » ليست في ط .

(٥) ل : « العويض » .

(٦) م : « عنه » .

(٧) م : « أسن » تحريف .

(٨) ف : « وهي » تحريف .

(٩) « الشعر » ليست في م .

أنتم (١) ونحن » وعالة فيه (٢) جمع عائل المشتق من عال يعول ، وانتصاب صعاليك به وملوكاً صفتهم ، وأمّا أسْمَرُ وأبْيَضُ فإنّما أُعْمِلا (٣) لمجيء الفعل (٤) منهما على افْعَلَّ وافْعَالَّ المخالفين لزنتيهما (٥) ، فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلي (٦) نُكّبّت فيه عن طريق الصواب •

قال السخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيماً لأنّ الملوك لا تكون صفة للصعاليك ، وقوله في تقديره : « صعاليك ملوكاً أنتم ونحن » لا معنى له وإنما [هـ : ١٣٦] الصواب [أن يقال] (٧) : إنّ عالة بمعنى عالني الشيء إذا أثقلني ، أي : تعيّرنا بأنّا عالة ملوكاً ، أي : تثقلهم بطرح كلّنا عليهم في حال التصعلك ، فصعاليك منصوب على الحال ، وقوله « ونحن » مبتدأ وأنتم [د : ٢٤٨] خبره ، أي : ونحن مثلكم فكيف تعيرنا؟ قال الله تعالى:«وأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ»(٨) ، وتقول (٩) النحاة : أبو يوسف أبو حنيفة (١٠) ، وتقدير الشعر :

---

(١) م : « صعاليك أنتم ملوكا » تحريف •

(٢) « فيه » ليست في ط •

(٣) م : « عملا » •

(٤) ط : « الفصل » تحريف •

(٥) ل « لزنتهما » •

(٦) ط وشرح أبيات المغني : « ولعلني » • نون الوقاية غالبة الحذف مع لعل ، انظر في ذلك مغني اللبيب : ٣٨٠ •

(٧) زيادة عن ط وشرح أبيات المغني • وليست في د وسائر النسخ •

(٨) الأحزاب : ٦/٣٣ •

(٩) كذا في ط وشرح أبيات المغني ، وفي د وسائر النسخ : « وقول »

(١٠) انظر شرح المفصل : ٨٧/١ والهمع : ١٠٢/١ •

« تُعيِّرنا أننا عالةٌ ملوكاً صعاليكَ ونحن أتتم » ، وفي عال بمعنى أثقل جاء قول أُميَّة بن أبي الصَّلْت (١) :

سَلَـــعٌ ما ومِثْلُهُ عُشَـــرٌ ما
عائِلٌ ما وَعَالَتِ البَيْقُـــورا

أي (٢) : أثقلت البقر بما حُمِّلَتْ في (٣) أذنابها من السَّلَع والعُشَر (٤) .

وأمّا أَسْمَرُ وأَبْيَضُ وأَحْمَرُ فإنَّهم أجْرَوا هذا الضَّرْب مُجْرى الصفة المشبهة باسم الفاعل و [من] (٥) ذلك « أَجَبُّ » في قوله (٦) :

---

(١) ديوانه : ٣٩٩ والحيوان : ٤/٤٦٧ وتأويل مشكل القرآن : ٦٩ وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٤٦ والمغني : ٣٤٨ ، وورد البيت بلا نسبة في المزهر : ٢/٣٥٦ . والسَّلَع : ضرب من الشجر ، والعُشَر : شجر له صمغ والبيقور : البقر والعائل : الفقير .

(٢) جاء قبلها في ط : « يصف سنة مجدبة » .

(٣) « في » ليست في م .

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما قدره سطران من سفر السعادة .

(٥) زيادة عن هـ ، وليست في د وسائر النسخ . وفي ط : « وكذلك » .

(٦) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٢٣٢ وسيبويه : ١/١٩٦ ومعاني القرآن : ٢/٤٠٩ وأمالي ابن الشجري : ٢/١٤٣ وشرح المفصل : ٦/٨٣ والمقاصد للعيني : ٣/٥٧٩ ومعاهد التنصيص : ١/٣٣٩ والخزانة : ٣/٣٦١ ، ٤/٩٥ ، وجاء بلا نسبة في المقتضب : ٢/١٧٩ والانصاف : ١٣٤ . والذِّناب بكسر الذال : عَقِبُ كل

ونُمْسِكُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ
أَجَبَّ الظَّهْرِ ليس لَهُ سَنَامُ

يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر ، وكذلك تقول في مؤنث أحمر مررت برجل حمراءَ جاريتُهُ ، كما تقول : حَسَنَةٌ جاريَتُهُ (١) ، أجروا حمراء مجرى حسنة ، وشُبِّهت هذه بالصفة المشبهة باسم الفاعل في أنّها تذكر وتؤَنّث وتثنّى وتجمع وأنّها تدلّ على معنى ثابت ، وشبّه (٢) أفعل التفضيل أيضاً (٣) بالصفة المشبهة إذا لم يكن مصحوباً بمن وكان صفة لما ذكرناه نحو أجب .

وفي سفر السعادة أيضاً : هذه مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس وبين أبي العباس بن وَلاَّد، وبُعِث قولهما إلى ابن بدر ببغداد ومال مع أبي العباس على أبي جعفر مَيْلاً مُفْرِطاً وكأنّه قد ارْتُشِيَ ، وقال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي رحمه الله ، وقد وقفته (٤) على هذه المسائل واغتبط بها غاية الاغتباط : أبو جعفر النحاس يسلُكُ في كلامه طريق النجاة ، وأبو العباس له ذكاء وصدق رحمه الله،

← شيء وهو جمع مفرده ذَنَب ، والأجب : الجمل المقطوع السنام ، والسنام : حدبة البعير .

(١) « كما تقول : حسنة جاريته » ليست في ط .

(٢) جاء بعدها في هـ : « أيضاً » .

(٣) « أيضاً » لم تذكر في هذا الموضع في هـ .

(٤) د : « وقفت » ، هـ : « أوقفته » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ و ط . قال في اللسان (وقف) « وليس في الكلام أوقفت إلا حرف واحد أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه أي أقلعت » أ هـ .

وستقف من كلام الرجلين على (١) ما يدلك على صحة ذلك (٢) ٠

ابتدأ أبو جعفر فقال لابن وَلاَّد (٣) : كيف تبني من « رجا يرجو » افْعَلَلْتُ وافْعَلَيْتُ وافْعَلَوْتُ ؟ فقال أبو العباس : أمَّا افعلَيْتُ فارجويت ، وأما [هـ : ١٣٧] افعلوت فارجووت ، وأمَّا افعللت فارجووت أيضاً ٠

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ ، أما ارجويْت في افْعَلَيْتُ فلا يعرف في كلام العرب افعليت ، ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت للزم أن تقول في أَغْزَيت (٤) : أَفْعَيت ، لأنَّ مَنْ زعم أنَّ الراء من جعفر زائدة لزمه أن يقول : هو فَعْلَر (٥) وأن يقول في ضَرْبَبَ فَعْلَبَ (٦) ، ولا يقوله أحد ٠

قال السخاوي : هذه العبارة في قوله : « لأن [مَنْ] (٧) زعم أنَّ الراء من جعفر زائدة » ليس (٨) بجيدة (٩) ، لأنَّها توهم أنَّ من الناس مَنْ يقول ذلك ، وكان الصواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن

---

(١) « على » ليست في ف ٠

(٢) ط : « على صحة ما قال » ٠

(٣) تقدمت هذه المسألة منقولة عن شرح التسهيل لأبي حيان ٠

(٤) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « اغويت » تحريف ٠

(٥) ط : « فلعر » تحريف ٠

(٦) ط : « في ضرب هو فعب » ، وفي د وسائر النسخ : « في ضرب فعب » وكلاهما تحريف . انظر المنصف : ١/١٨٢ ٠

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ٠

(٨) كذا في د وسائر النسخ وط ، ولعل الصواب : « ليست » ٠

(٩) ف ، ل ، م : « بجيد » تحريف ٠

الراء من جعفر ، ثم قال : وأمّا ارجووت في افعلوت وافعللت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأنّا لا نعلم خلافاً بين النحويين أنّ الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنّها تقلب ياء ، كما قالوا في أفْعَلْت من غزوت : أَغْزَيتُ ، وفي استفعلت : استغزيت ، والوجه عند أبي جعفر لا يُبْنى من «رجا» إلاّ افعللت ، فيقال ارْجَوَيْتُ (١) أَرْجوي ارْجِواءً فأنا مُرْجَوٍ ، مثل احْمَرَرْتُ أَحْمَرُّ احْمِراراً فأنا مُحْمَرٌّ ، إلاّ أنّك تفك (٢) في ارجويت أَرْجوي وتدغِمُ في احْمَرَّ يحْمَرُّ ، وهو كثير في كلام العرب ، نحو ابيضضْتُ واصفرَرْتُ .

قال محمد بن بدر : إنما قال في افعَلَيت : ارجَوَيت بالياء لأنّها مبدلة من الواو ، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل والزائد يمثل على لفظه .

قال السخاوي : هذا خطأ لأنّ هذا لو صحّ لقيل في قال وباع وزنه فال (٣) .

قال ابن بدر : وأمّا جوابه في افْعَلَوْت ارْجَوَوْته وفي افْعَلَلْت ارْجَوَوْت أيضاً فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كل ممثل أن يتكلم بالمثال على الأصل، ثم ينظر في إعلاله بعدُ ، فافْعَلَلْت (٤) على الأصل : ارْجَوَوْت وعلى الإعلال : ارجويت ،

---

(١) بعدها في ط : « فتقول ارجويت » .

(٢) ط : « تقلب » تحريف .

(٣) د ، م : « قال » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٤) م : « فان افعللت » .

ومن قال كَيْنُونة فَيْعَلُولة(١) ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيلولة(٢) ذهب إلى اللفظ ، وإذا بنَوا مثال عُصْفُور من غزا قالوا : غُزْوُوٌ ، فالفراء يتركه على هذا ولا يُعِلّه ، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول : غُزْوِيٌ (٣) ، وقال ابن بدر : وقول أبي جعفر : « لو جاز أن يكون ارجووت افعليت » [هـ : ١٣٨] إلى قوله : « لا يقوله أحد » فَغَثٌ لا معنى له ولا للإتيان به وجه (٥) .

قال السخاوي : قول ابن بدر في ارجويت : إنه تمثيل على الأصل غير (٦) ، لأن ذلك لم يُنطق به في الأصل كما نُطق بكيّنُونة ، كما قال (٧) :

يا لَيْتَ أنَّا ضَمَّنا سَفِينَهْ
حتَّى يعودَ الوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

وإنما يمثَّل بالأصل مالا يصح تمثيله على اللفظ (٨) ، كقولك

(١) ط : « فيعولة » ، وفي د وسائر النسخ : « يفعلولة » وكلاهما تحريف . وما أثبت هو الصواب .

(٢) د وسائر النسخ وط : « فيعلولة » تحريف ، وما أثبت هو الصواب ، وانظر ما تقدم .

(٣) الكتاب : ٤/٤٠٧ .

(٤) ل : « وقال أبو جعفر » تحريف .

(٥) « وجه » ليست في هـ ، وجاء بعدها في ط « لأنه يجري كالهذيان ثم تمادى في أذاه والاسخاف به » .

(٦) ط : « فغير » .

(٧) تقدم البيتان .

(٨) ل : « الأصل » تحريف .

في عدة: إنه فِعْلة، ولا تقول: عِلَة(١) وفي غدٍ إنه فَعَل"، ولا تقول: هو فَع"، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل، وإنما سأل عمّا يصحّ أن يُنطق به (٢)، فماله اقتصر على تمثيل الأصل (٣) وترك ما ينبغي أن يقال؟

المسألة الثانية

قال أبو جعفر: سألني هذا الفتى فقال: كيف تقول: ضُرب زيد"؟ فقلت: ضُرب زيد"، فقال: كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت: ما أكثر ما ضُرب زيد"، فقال: فلِمَ لم تجز التعجب من المفعول بلا زيادة (٤) كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة؟ فقلت: لأن التعجب يكون الفعل فيه لازماً، فإذا قيل: أخرجْه إلى باب التعجب فمعناه اجعَلِ الفاعل مفعولاً، كما تقول: قام زيد، ثم تقول: ما أقْوم زيداً، فمعناه على مذهب الخليل: شيء أقْوَمَ زيداً، فإذا جئنا إلى مالم يُسمَّ فاعله لم يجز أن تتعجب منه حتى نزيد في الكلام، لأنه لا فاعل فيه (٥)، فقال: ليس يخلو المتعجب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلاً (٦) في الأصل أو مفعولاً، فإن كان مفعولاً في الأصل فقد نقضْت قولك بأنّا لا تتعجب إلا من الفاعل، وإن كان فاعلاً

(١) ط: « فلة » تحريف.

(٢) بعدها في ط: « فيه ».

(٣) من « وإنما سئل » الى « الأصل » ليس في ف.

(٤) هـ « وسادة » تحريف.

(٥) م: « له ».

(٦) د: « من أن يكون كان فاعلاً » زيادة لايقتضيها السياق.

فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدمتَ من القول بلا زيادة (١) ، فقلت : ألزمتني ما لم أقُلْ ، لأنه قال : إن كان مفعولاً في الأصل فقد (٢) نقضت قولك ، وإلا فقد قلت :إني لا أتعجب منه إلا على كلام آخر ، فكيف تلزمني أن أتعجب (٣) منه ؟ فقال : أما قولك : إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا بيِّنة (٤) معها .

وأما قولك : إني لا أتعجب منه بزيادة فليس يخلو تعجبُّك من أن يكون واقعاً عليه في نفسه (٥) أو على الزيادة ، فإن كان واقعاً عليه [هـ : ١٣٩] فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعاً على الزيادة فقد تعجبت ممَّا لم أسألك عن التعجب منه ، فإن قلت : إنِّي إنَّما تنكَّبت التعجب منه وتعجبت مـن الزيادة التي لم تسألني التعجب منها لأنه لا يجوز التعجب (٦) منه (٧) إذ كان مفعولاً ، قلنا : ولِمَ لا (٨) جاز ذلك ، وصِرْتَ في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت

(١) « بلا زيادة » ليست في م . وفي د وسائر النسخ : « فلا زيادة » وتحريف وما أثبت عن ط .

(٢) « فقد » ليست في م .

(٣) ط : « تعجبت » تحريف .

(٤) د : « يتغير » ، م : « سعة » ، ل « ننصر » وكلها تحريف ، ف ، هـ : « تنصر » وما أثبت عن ط .

(٥) هـ : « في تعيينه » .

(٦) « التعجب » ليست في ط .

(٧) من « وتعجبت من الزيادة » الى « منه » ليس في ل .

(٨) « لا » ليست في م .

من غيره وهي الزيادة ؟ فقلت : قد أجبناك فيما مضى من الكلام لِمَ لا يجوز أن يتعجب منه ، فليس لإعادتنا إيّاه [د : ٢٤٩] معنى ، قال : وقد نقضت العلة التي اعتللت بها في منع (١) الجواز أنه مفعول ، وأريناك (٢) أن ذلك فاسد ، فإن كانت عندك زيادة فزد ، قلت : هذه المطالبة مُحَال أن يتعجب من المفعول بما (٣) بيّنّا من أنّ المفعول لا يُتَعجَّب منه ، فيجب (٤) على مَنْ أنكر هذا أن يتعجب من المفعول ، فكأنّه يجعل المفعول مفعولاً ، وهذا مُحَال ، فقال : نحن إذا قلنا : اجعل (٥) الفاعل مفعولاً ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولاً كان ذلك جائزاً فيما (٦) قام مقامه ، وهو ما لم يُسَمَّ فاعله ، وإلّا لم يكن في موضعه ولا في مقامه ، قلت : هو وإن (٧) قام مقامه في أنّا نحدّث عنه كما نحدّث عن الفاعل فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول ؟ وأيضاً فإن أقمناه مقام المفعول فإنّ الفاعل هو المحدث للفعل (٨) ، وليس كذلك ما يقوم مقامه ، فقال : قد لزمك بهذا القول

---

(١) ط : « ترك » .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « وان يقال » ، هـ : « وقد يقال » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ط .

(٣) هـ : « لما » .

(٤) « فيجب » ليست في م .

(٥) م : « يجعل » تحريف .

(٦) ل : « فلما » تحريف .

(٧) م : « إن » .

(٨) م : « الفعل » .

أَنْ لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه (١) فهو مفعول في الحقيقة ، اللَّهمَّ إلاَّ أَنْ تكون تزعُمُ أَنَّك لم تتعجب منه البتَّة وإنما تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره (٢) ، قلت : هذا الذي ألزمتنيه من قولك : « فقد لزمك بهذا القول أَنْ لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة » بـيَّن بعضه (٣) أَنَّه لا يجوز أَنْ [هـ : ١٤٠] تقول (٤) : ما أَحْمَرَ زيداً ، فإذا زدت فيه وقع التعجب [منه (٥)] ، فقلت : ما أشدَّ حمرةَ زيدٍ ، فقال : أما تشبيهك أحمر ونحوه بباب الثلاثي فإنَّه خطأ ، وذلك أَنهم (٦) قد أجمعوا على أَنَّ الثلاثيَّ يتعجب منه بلا زيادة مالم يكن لوناً ولا خلقة ، وذلك أَنَّ الخليل زعم في (٧) قوله : ما أحْمَرَ زيداً ، وما أشبهه أَنَّهم لم يتكلموا به لأَنَّه صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجل ، لأَنَّك لا تقول : ما أَيْداه ولا أَرْجله (٨) ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلة ، فقد بان بقول الخليل

---

(١) « فيه » ليست في ط .

(٢) قوله : « ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره » ليس في ط .

(٣) م ، هـ : « تبين بعضه » ، تحريف في « تبين » ، وفي ط : « تبين نقضه » وما أثبت عن د ، ف ، ل .

(٤) ل : « يقال » .

(٥) زيادة عن ف ، ل وليست في د ، م ، هـ ، ط .

(٦) ل : « أنه » تحريف .

(٧) م : « ان » .

(٨) قال سيبويه : ٤/ ٩٨ : « وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا ←

الفرق بين هذين (١) ، وشبّهت بين شيئين (٢) غير مشتبهين (٣) ، قلت : هذا الكلام فيه تطويل ، لأنّي إنما شبّهته بالألوان من أنهما (٤) جميعاً لا يجوزان ، وليس يلزمني إذا شبهتُ به من جهة أن أُشبه (٥) به من كل الجهات ، فأنا أقول إذا سئلت (٦) كيف يُتعجب من قولنا : انطلق زيد : لا يجوز ، فقد صار « لا يجوز » في هذا كما لا يجوز « ما أحمر زيداً » ، فهل يلزمني أن أكون شبّهت اللّون بغير اللّون ، وأنا إنما شبهته (٧) به من أنّ هذا لا يجوز كما أنّ هذا لا يجوز ؟ ، وأما قوله : « قد أجمعوا على أنّ الثلاثيّ يتعجب منه بلا زيادة (٨) مالم يكن لوناً أو خلقة » فاستثناؤه مالم يكن لوناً أو خلقة(٩) من أعجب

←

في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو ، ألا ترى أنك لا تقول : ما أيداه ولا ما أرجله إنما تقول : ما أشدّ يده وما أشدّ رجله ونحو ذلك » اهـ .

(١) ل : « هذه » تحريف .

(٢) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « بشيئين » تحريف .

(٣) كذا في ط ، هـ . وفي د ، ف : « مستبين » ، وفي ل ، م : « مسيبين » وكلاهما تحريف .

(٤) ل ، هـ : « لأنهما » .

(٥) د ، ف : « اشتبه » تحريف ، ط : « أشبهه » وما أثبت عن ل ، م ، هـ .

(٦) م : « سألت » تحريف .

(٧) هـ : « شبهت » .

(٨) د ، ف ، ل ، م : « بزيادة » تحريف ، وما أثبت عن ط ، هـ .

(٩) قوله : « فاستثناؤه ما لم يكن أو خلقة » ليس في م .

الكلام ، لأنه لا يتعجب إلا (١) من الثلاثي أو ممّا (٢) يكون أصله (٣) الثلاثي وزيد عليه ، مثل أعطى وشبهه [وأيضاً (٤)] فإنّه لا يُعرف في الألوان فعل ثلاثي ، فكيف يستثنى ما لم يعرف في الكلام ؟ وأمّا ما كان خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الأخفش ، إلاّ أنّ أصله أكثر من الثلاثي ، وذلك عَوِر وحَوِل ، والأصل عنده : اعْوَرّ واحْوَلّ واعْوارّ واحْوالّ ، فلما رأيناه ثلاثياً ولم ندر ما أصله استثنيناه (٥) من الثلاثي ، ولو كان من الثلاثي لما قيل : عَوِرَ ولا حَوِلَ ، ولكان يقال : عار وحال ، فتنقلب الواو ألفاً لحركتها (٦) وانفتاح ما قبلها ، وقولهم (٧) : عور وحول يدلّ على أنّ أصله اعْوارّ واحْوالّ واعْوَرّ واحْوَلّ ، والذي نقول في هذا : إنه لم (٨) يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف أصله ، وهذا القول مشهور من قول الأخفش .

قال : أما قولك : إنه (٩) استثنى اللون والخلقة من الثلاثي إنه

(١) « إلا » ليست في م .

(٢) م : « أو ما » .

(٣) « أصله » ليست في ف .

(٤) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٥) ط : « فلما رآه ثلاثياً ولم يدر ما أصله استثناه » .

(٦) ف : « لتحركها » .

(٧) م : « وقوله » .

(٨) « لم » ليست في هـ .

(٩) هـ : « بأنه » .

من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأني إنما استثنيت ذلك من الثلاثي لأنه قــد يأتي شيء [هـ : ١٤١] بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثياً ، كقولك : عور (١) الرجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العلة .

وأما قولك : « انطلق زيد لا يجوز أن يتعجب منــه » فهذا نقض لما قدمته ، وذلك (٢) أنَّك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه ، وجعلت ذلك (٣) علة التعجب منــه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت علة الامتناع من التعجب أن يكون مفعولاً ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك : انطلق زيد ، قلت : قوله : « إنما استثنيت من الثلاثي لأنَّه قد يأتي شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثياً كقولك : عور الرجل » يدلّ على أنَّه (٤) لا يدري ما أصل عور ، وقد بيَّنا أنَّ أصله عند النحويين اعْوَرَّ واعْوَارّ ، وإنكاره منعنا أن تتعجب من « انطلق زيد » فهذا شيء قد أجمع النحويون على منعه إلاّ بزيادة ، فما معنى إنكاره ما أجمع النحويون عليه ؟

وأما قولك (٥) : إنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة للتعجب منه وهو أنَّه فاعل فنحن لم نقل : إنا تعجَّبنا منه لأنَّه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يُتعجب من المفعول وبيَّنا [لِمَ (٦)] ذلك ،

---

(١) د ، ف ، ل : « عوي » تحريف وما أثبت عن م ، هـ . ط .

(٢) ط : « لما قدمته في الكتاب وذلك » .

(٣) « ذلك » ليست في م .

(٤) « أنه » ليست في م .

(٥) ل : « قوله » .

(٦) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

وأمّا الفاعل فإنّه يتعجب منه في أكثر المواضع ، وإنما منع الفاعل في قولك : انطلق زيد أن يتعجب منه لأنّ الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلاّ بزيادة ، نحو قولك : ما أكثر انطلاق زيد وما أشبهه .

قال محمد بن بدر النحوي : أعطى أبو جعفر علة قياسية في التعجب فقال : إنما معنى التعَجُّب أن أجعل الفاعل مفعولاً ، ونحن نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجباً ، نحو : أقمتُه وأجلسْته ، ونجد معنى التعجب [والفاعل] (١) موجود ، كقولنا : جَلّ اللهُ وعَزّ الله على معنى : ما أجلّ الله وما أعَزّه (٢) ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلاً ولا بأنه صار (٣) عزيزاً ، وهكذا عظُم شأنُك وعلَت منزلتُك إذا لم تُرد الخبر ، قال الله تعالى : « كَبُرَتْ كلمةً تَخْرُجُ مِن أَفْواهِهِمْ » (٤) وقال تعالى : « كَبُرَ مَقْتاً عندَ اللهِ أنْ تَقولوا مالا تَفْعَلُون » (٥) ، وقال ساعدة (٦) :

(١) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٢) م : « وما أعز الله) .

(٣) ل : « ولا بمعنى أنه صار » .

(٤) الكهف : ١٨/٥

(٥) الصف : ٦١/٣

(٦) عجز البيت : « وعَدَتْ عوادٍ دون وَلْيِكَ تَشْعَبُ » وقائله ساعدة ابن جُؤَيّة الهذلي ، وهو في نوادر أبي زيد : ٢٧ وشرح أشعار الهذليين : ١٠٩٧ وأمالي القالي : ٢/٢٢٩ ، وأنشده صاحب اللسان (غضب) بلا نسبة . وغضوب : اسم امرأة والعوادي : الصوارف ، والوَلْي : المداناة والقرب ، وتشعب : تخالف قصدك .

هَجَرَتْ غَضُوبُ وحَبَّ مَنْ يَتَغَضَّبُ • • • •

أي : ما أَحَبَّها متغضبة [هـ : ١٤٢] •

وقال الشاعر (١) :

لم يَمْنَعِ النَّاسُ مِنِّي ما أَرَدْتُ ولا
أعْطَيْتُهُمْ ما أرَادوا حُسْنَ ذَا أدَبَا

أي : ما أحسن هـذا أدباً ، ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب : سبحان الله ولا إله إلا الله ، ولله دَرُّه ، ولله أنت ، وبالله ، ولله ، وأنشد سيبويه (٢) :

(١) هو سَهْم بن حنظلة الغنوي ، والبيت في الأصمعيات : ٥٦ وسمط اللآلي : ٧٤٠ والخزانة : ٤/١٢٣ ، وجاء بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٣٥ والخصائص : ٣/٤٠

(٢) نسبه سيبويه : ٣/٤٩٧ إلى أمية بن أبي عائذ ، وأنشده في شرح أشعار السكري في شرح أشعار الهذليين : ٢٢٧ مع أبيات وقال : « وقال أبو ذؤيب أيضاً • قال أبو نضر : وإنما هي لمالك بن خالد الخُناعي » وعزاه ابن يعيش في شرح المفصل : ٩/٩٩ إلى أمية بن أبي عائذ وقال : « وقيل لأبي ذؤيب الهذلي وقيل للفضل بن العباس الليثي » ، وحكى البغدادي الاختلاف في نسبة البيت إلى أبي ذؤيب الهذلي وإلى مالك بن خالد الخناعي وإلى أمية بن أبي عائذ الهذلي وقال : « وقد وقع المصراع الأول كما رواه الشارح المحقق في قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي ميمية هكذا :

تا لله يبقى على الأيام ذو حيد   أَدْفى صَلودٌ من الأوعال ذو خَدَمِ »

وانظر الخزانة : ٢/٣٦١ ، ٤/٢٣١ ، أو جاء البيت بلا نسبة في

←

لله يَبْقَى عـلى الأَيَّام ذو حِيَدٍ

بِمُشْمَخِرٍّ به [د:٢٥٠] الظَّيَّانُ والآسُ

وقال : هذا الرجل (١) تعجب ، ويا لَلماءِ تعجُّب ، وأنشد(٢):

كخطَّابِ لَيْلى يا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ

أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقَانِبِ

وأعطى علة أخرى ماشية (٣) فقال : لا يُتعجب مما لم يسم فاعله

المقتضب : ٢/٣٢٤ وأمالي ابن الشجري : ١/٣٦٩ والهمع : ٢/٣٢ والأشموني : ٢/٢١٦ ، ورواتيه في الخزانة : ٢/٣٦١ وشرح أشعار الهذليين :

« يا ميُّ لا يُعجِز الأيام . . . . »

وفي أمالي ابن الشجري والخزانة : ٤/٢٣١ :

تا للــه يبقى عـلى الآيام . . . .

والحِيَد : جمع حَيْد وهـو كل نتوء في القَرْن والجبل وغيرهما والمشمخر : الجبل العالي ، والظيان : ياسمين البر ، والآس : الريحان.

(١) ط : « رجل » .

(٢) أنشد سيبويه : ٢/٢١٧ البيت ونسبه إلى فرّار الأسدي وعزاه ابن دريد في جمهرة اللغة : ١/٣٢٣ إلى أنس بن مدرك الخثعمي وذكره صاحب اللسان (برثن) منسوباً إلى قيس بن الملوح وليس في ديوانه ، وجاء البيت بلا نسبة في المستقصى : ١/٣٦٧ وشرح المفصل : ١/١٣١ والمقرب : ١/١٨٣ ، وبرثن : قبيلة كانت أفسدت امرأة الشاعر وسليك المذكور في البيت هو سليك بن سُلَكَة منسوب إلى أمه سُلَكَة وكان معدوداً في عدائي العرب .

(٣) هـ : « قياسية » .

لأنّه لا فاعل فيه ، ويُبْطِل هذه العلة قول العرب في « جُنَّ زيدٌ » : « ما أَجَنَّه » وما أعتهه (١) وما أشبه ذلك .

وأما قوله : « أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة (٢) ما لم يكن لوناً أو خلقة ، فاستثناؤه ما لم يكن لوناً ولا خلقة من أعجب الكلام » : « لأنه لا يتعجب إلا من الثلاثي أو ما يكون أصله الثلاثي ثم زيد عليه مثل : أعطى » وليس في قوله : « إنما يتعجب من الثلاثي » دليل على أنه أراد : لا يتعجب إلا من الثلاثة ، ألا ترى أن قائلاً لو قال : إنما صلاة الظهر أربع ، لم يكن في قوله دليل (٣) على أنَّ غيرها من الصّلوات لا يكون أربعاً ، أو قال : إنّما في الرقة ربع العُشر ، لم يكن هذا دَليلاً على أنَّ غير الرقة لا يكون (٤) فيه ربع العشر (٥) .

قال السخاوي : لا يخفى على العلماء (٦) مَيْل هذا الرجل وحَيْفه على أبي جعفر وتخليطه فيما يتكلّم به ، ألا تراه يقول : وليس في قوله : « إنما يتعجب من الثلاثي دليل على أنه أراد لا يتعجب إلاّ من الثلاثة » ظنّاً منه أن هذا كلام أبي العباس ، وأخذ في الجواب عنه ، وهذا إنّما هو كلام أبي جعفر ، وأما أبو العباس فإنما (٧) قال : قد

(١) « أشبهه » تحريف .

(٢) كذا في ط ، هـ ، وفي د وسائر النسخ : « بزيادة » تحريف .

(٣) ل : « في غيره دليل » تحريف .

(٤) « لا يكون » ليست في م .

(٥) بعدها في ط : « وهذا موضع من مفهوم الخطاب أنت معذور في جهله إذ لست من أهله » .

(٦) « على العلماء » ليست في م .

(٧) ل : « فانه » .

أجمعوا على أنَّ الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لوناً أو خِلْقة، فأنكر عليه [هـ : ١٤٣] أبو جعفر استثناءه اللّون والخلقة من الفعل الثلاثي لأنَّ الألوان ليس فيها فعل ثلاثي ، ولو قال أبو العباس : إنما يتعجب من الثلاثي لانحصر التعجب (١) في الثلاثي ، وليس هذا كقوله: إنما صلاة الظهر أربع ، إنما ذلك لِمَنْ يمنع أن تكون أقلَّ من أربع أو أكثر (٢) ، وقوله : أعطى أبو جعفر علة قياسية في التعجب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً قال : ونحن نجعل الفاعل مفعولاً (٣) ثم لا يكون تعجباً ، نحو : أقمتُه وأجلَسْتُه ، وهذا لا يلزمه (٤) ، لأنَّه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجب ، إنما قال : إن(٥) قولك : ما أحْسَنَ زيداً ، أَخرجْتَ فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته متعدياً ، وكان (٦) الأصل : حَسُنَ زيدٌ ، فصار فاعل حَسُنَ مفعول أَحْسَنَ ، وما أورد (٧) عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا َيرِدُ عليه ، لأنَّه إنَّما يتكلم (٨) في التعجب المبوَّب له ، ألا ترى أنَّ َمنْ تكلَّم في باب التأكيد لا َيرِد عليه ما يجيء فيه

(١) « التعجب » ليست في ط ٠

(٢) تجاوز السيوطي هنا ما قدره سطر من ط ٠

(٣) « ونحن نجعل الفاعل مفعولاً » ليست في م ٠

(٤) هـ : « يلزم » ٠

(٥) ل : « انما » ٠

(٦) ل : « ولان » تحريف ٠

(٧) ط : « أورده» وسقطت « ما » ٠

(٨) ف : « تكلم » ٠

معنى التأكيــد من إنّ والــلام وما أشبه هــذا (١) .

ثم قال محمد بن بدر : وقوله مثل « ما أعطى » و « وما أشبهه » رَكَاكٌ في العبارة ، كما قال : لا يجوز التعجب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز « ما أحمر زيداً » ، فهلاّ قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلّى الظهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً فإنه أظهر .

قال السخاوي : وأين هذا من ذاك ؟ إنما شبه ممتنعاً في التعجب بممتنع فيه ، وإنه يتعجب من القَبِيلَيْن بأشدّ ونحوه .

ثم قال محمد بن بدر : على (٢) أن بعض النحويين قال : لا يجوز التعجب من أفعل إلاّ على شريطــة . قال : وأمّا قوله : « أيضاً فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي » فقد قال سيبويه (٣) : « أَدِمَ يأْدَمُ أُدْمَةً وأَدِمَ يَأْدَمُ وشَهُبَ يَشْهُبُ (٤) وشَهِبَ يَشْهَبُ شُهْبَــةً ، وقَهِبَ يَقْهَبُ [قُهْبَةً] (٥) وكَهِبَ يَكْهَبُ [كُهْبَةً] (٥) وصَدِأَ يَصْدَأُ صُدْأَةً وسَوِدَ يَسْوَدُ » ،

وأنشد لنُصَيْب (٦) :

---

(١) م : « ذلك » .

(٢) « على » ليست في هـ .

(٣) الكتاب : ٢٥/٤

(٤) « وشهب يشهب » ليست في الكتاب .

(٥) زيادة عن الكتاب وليست في د وسائر النسخ وط .

(٦) ديوانه : ١١٠ وسيبويه : ٧٥/٤ والخصائص : ٢١٦/١ وشرح الملوكي في التصريف : ٨٥ وزهر الآداب : ٤٤/٢ وسمط اللآلى : ٧٢٠ وشرح المفصل : ١٥٧/٧ ، ١٦٢/٧ ، ورواية الديوان وزهر الآداب وسمط ←

سَوِدْتُ فلَم أَمْلِكْ سَوادي وتَحْتَهُ

قَمِيصٌ من القُوهِيِّ بِيضٌ بنائِقُـهْ

وقـال غـيره : ذَرِئَت عينه ذَرْأً ، والذُّرْأَة : البياض ، وقال الراجز (١) : [هـ : ١٤٤]

وقد علَتْني ذُرْأَةٌ بادِي بَدِي

ورَثْيَةٌ تَنْهَضُ في تشدُّدِي

وقال الشاعر (٢) :

لقد زَرِقَتْ عَيْناكَ يابْنَ مُكَعْبَرٍ

كما كلُّ ضَبِّيٍّ من اللُّؤْمِ أَزْرَقُ

← اللآلي : « كسيت ولم أملك . . . . » والبنائق جمع بنيقة وهي رقعة تكون في الثوب والقُوهيّ : ضرب من الثياب .

(١) ورد البيتان منسوبين إلى أبي نخيلة السعدي في سيبويه : ٣/٣٠٥ والمعاني الكبير : ١٢٢٣ والمقتضب : ٤/٢٧ وجمهرة اللغة : ٢/٣١٢ واللسان (ذرأ) ، وهما بلا نسبة في إصلاح المنطق : ١٧٢ وأمالي القالي : ١/٢٠٠ ، وجاء الأول منهما غير معزوّ في مجاز القرآن : ١/٢٨٨ والخصائص : ٢/٣٦٤ ، والرّثية : ألم يصيب الركب والمفاصل ، وقوله : تنهض في تشددي ، أي أن هذه الرثية تؤلمه عند قيامه وتهدأ عند قعوده .

(٢) أنشد ابن دريد البيت في جمهرة اللغة : ٢/٣٢٤ ونسبه إلى سويد بن أبي كاهل اليشكري ، والبيت بلا نسبة في كتاب الأمثال : ١٢٣ والحيوان : ٥/٣٣٢ وعيون الأخبار : ٢/٢١٤ وأمالي ثعلب : ٣٦٧ والمخصص : ١/١٠٠ وسمط اللآلي : ٨٦٢ وشروح سقط الزند : ٨٠١ واللسان (زرق) .

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التعجب في عَوِر وحَوِل لأنّ أصله اعْوَرّ واحْوَلّ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنّهم مجمعون على أنّ الأصل الثلاثي ، وما فيه زيادة (١) فرع ، فحول أصل (٢) لاحْوَلّ واحوالّ ، قال سيبويه (٣) : « وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء » فضرب واستضرب مأخوذان من الضرب ، لا أنّ ضرب (٤) من استضرب ولا استضرب من ضرب (٥) .

قال السخاوي : وهذا لا يلزم أبا جعفر لأنّه ردّ على الأخفش لا عليه ، وإنما يُلام لو نقل عن الأخفش ما لم يقل ، وأيضاً فإن ما ذكره عن (٢) سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما ذهب إليه ، لأنه لم يقل : إن عور مأخوذ من اعورّ (٦) واعوارّ ، ولا إن حول مأخوذ من احْوَلّ واحْوالّ ، وإنما قال : إنه في معناه ، فكما (٧) لم يتعجب من ذلك (٨) لم يتعجب من هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله : « لو (٩) كان من الثلاثي لما

---

(١) ط : « الزيادة » .
(٢) « أصل » ليست في م .
(٣) الكتاب : ١/١٢
(٤) ف : « لان ضرب » تحريف .
(٥) من « لا أن ضرب » إلى « ضرب » ليست في ل .
(٦) « عن » و « اعور » ليستا في م .
(٧) هـ : « وكما » .
(٨) ف , ل : « ذاك » .
(٩) ط : « ولو » .

قيل : حَوِل وعَوِر ولقيل : حال وعار بالقلب » فليس كما توهم(١)، وإنما صحت الواو لأنهم أرادوا بحَوِل من المعنى ما ما أرادوا باحْولّ ، فأجرَوْه مجراه لا أن أصل فَعِل افعلّ ولا افعالّ ، ألا ترى أنهم قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أصحوه (٢) حين أرادوا معنى ما يصح ، فقالوا (٣) : اجتوروا (٤) واعتونوا واحتوشوا ، لأنّهم أرادوا معنى تجاوروا وتعاونوا وتحاوشوا ، لا أن (٥) أحدهما أصل الآخر ، فهكذا عور وحول ، يدل على هذا أنّهم (٦) إذا أرادوا غير هذا المعنى أعلّوه فقالوا : عار زيدٌ عينَ عمرٍ وسادها [هـ : ١٤٥] ، قال : وأما قوله : « فتقلب (٨) الواو لحركتها وحركة ما قبلها » فيلزمه أن يقول في أَدْلُو : أَدْلا لحركتها وحركة ما قبلها ، والوجه لحركتها (٩) وانفتاح ما قبلها ، قال : وأما قول الأخفش فإنما أراد به أنّ افعلّ وافعالّ الأصل في الاستثقال (١٠) لأنّ حول (١١) مأخوذ

---

(١) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ : « فليس ذا بوهم » تحريف .

(٢) ط : « أوضحوه » تحريف .

(٣) هـ : « فقال » تحريف .

(٤) د ، ف ، م ، هـ : « اختونوا » تحريف ، وما أثبت عن ل ، ط .

(٥) ف ، ل : « لان » ، ط : « الا ان » وكلاهما تحريف ، وجاء بعد « ان » في د ، ف ، ل ، م كلمة « أصل » . وليست في هـ ، ط .

(٦) ف ، ل ، م : « يدل هذا على أنهم » .

(٧) بعد ذلك في ط ما مقداره سطر تجاوزه السيوطي .

(٨) د ، م : « فنقلت » تصحيف وما أثبت ف ، ل ، هـ ، ط .

(٩) ف : « تحركها » .

(١٠) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « الاستقبال » تصحيف .

(١١) ف : « لان حول » تحريف .

منهما ، وهذا قــول سيبويه (١) : استغنوا عن حَمِرَ باحمرَّ كما استغنوا عن فَقُرَ بافتقر ، والمستغنى به هــو الفرع والمستغنى عنه هو الأصل .

قال السخاوي : قوله : إنَّ الأخفش أراد أنَّهما الأصل في الاستثقال (٢) ، فأيُّ استثقال (٣) في عَوِر وحَوِل ؟ وليس ما قال سيبويه في حمر واحمَرَّ ، ثم استدرك خطأه فقال : على أنَّ افعلَّ وافعالَّ مطَّردان في الألوان ، نحــو اسودَّ واسوادَّ وابْيَضَّ وابْيــاضَّ واصْفَــرَّ واصفــارَّ ، إلا أنَّ (٤) افعــلَّ أكثر لأنَّه الأصل (٥) في الاستثقال (٦) ، قال : وأمَّا حَوِل وعَوِر فمن باب الأدْواء لأنَّهما عيبان [د : ٢٥١] والعيب أشبه بالأدواء ، وليس افعلَّ وافعالَّ في (٧) باب الأدْواء كثيراً لا يكادون يقولــون (٨) في اجْرَبَّ : اجْرابَّ ولا في اجْذَمَّ اجْذامَّ ، وإنما يجرونه مجرى الداء ، نحو : جَرِبَ وضَلِعَ وشَتِرَ ، وهو أدخل في الداء منه في الألوان ، إلاَّ أنَّهم يشبهون الشيء بالشيء إذا قاربه ، فيقولون :

(١) انظر الكتاب : ٤/٢٦ ، ٤/٣٣

(٢) كذا في ط وفي د وسائر النسخ « استقبال » تصحيف .

(٣) كذا في ط . وفي د وسائر النسخ : « استقبال » تصحيف .

(٤) ل : « لا ان » تحريف .

(٥) ط : « أصل » .

(٦) كذا في ط وفي د وسائر النسخ « استقبال » تصحيف .

(٧) ل : « من » .

(٨) ط : « يكادون لا يقولون » .

حَوِل وعَوِر [وجَرِبَ (١)] كما قالوا : وَجِعَ وضَمِن (٢) وزَمِن (٣) ، ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على فَعِل ، فلا (٤) يقولون : حمر ولا صفر ولا شهب ، قال : فهذا يقوّي أنَّ العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها افعلّ وافعالّ ، وافعالّ (٥) لا يمنع من الألوان لأنه مبنيّ له ، وأمّا العيوب فأقرب إلى الأدْواء ، هكذا ذكر سيبويه (٦) .

قال محمد بن بدر : إنما لم يتعجبوا من « ضُرب زيد » وأشباهه إلّا بالزيادة كراهةً أن يلتبس ، ففرّقوا بين التعجب من فعل الفاعل والمفعول ، وذلك أنّهم فرّقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب ، فأرادوا أن يفرّقوا بينهما أيضاً في التعجب ، فلو قالوا في « ضُرب زيد » : ما أضرب زيداً لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول ، فأتَوْا بالزيادة ليصلوا إلى الفرق بينهما ، فإن قال : فقد قالت العرب [في (٧)] « جُنّ زيدٌ » : ما أجَنّه ، وهذا يبطل علتك ، قيل له : إن قولهم : ما أجَنّه محمول على المعنى ، فاستجازوا فيه ما استجازوا

---

(١) زيادة عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .

(٢) هـ : « وضمر » تحريف . والضُمْنَة : المرض وككَتِف : العاشق . القاموس : (ضمن) .

(٣) رجل زَمِنٌ : مبتلى بَيِّن الزَّمانة ، والزَّمانة : العاهة .

(٤) ط : « لا » .

(٥) « وافعال » ليست في م .

(٦) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من ط .

(٧) زيادة عن هـ ، ط ، وليست في د وسائر النسخ .

فيما حمل [هـ : ١٤٦] عليه ، ألا ترى أنَّ « جُنَّ زيد فهو مجنون » داخل في حيّز الأوصاف التي لا تكون أعمالاً وإنما تكون خصالاً في الموصوفين (١) بغير اختيارهم (٢) ؟ مثل كرُم فهو كريم ولؤُم فهو لئيم ، خصال لا يفعلها الموصوف ، فهكذا جُنَّ زيدٌ فهو مجنون ، إنّما هي خَصْلة في الموصوف لا اختيار له فيها ، فأجرى مجرى رَقُع فهو رقيع وبَلُدَ فهو بليد إذ (٣) كان داخلاً في معناه ، والدليل على صحة هذا أنَّ العرب لا تتعجب من افعلَّ ، لا يقولون : ما أحمره ولا ما أسوده ولا أفطسه ، ويتعجبون من أحمق وأرعن وألدّ وأنْوَك ، فيقولون : ما أحمقه وما أرعنه وما ألدّه وما أنوكه ، لأنَّ أحمق بمنزلة بليد ، وألدّ بمنزلة مَرِس وأنْوَك (٤) بمنزلة جاهل ، فحملوه على المعنى ، فهكذا جُنَّ زيدٌ حمل على المعنى ، لأن العرب تشبه الشيء بالشيء ، وتحمل على المعنى إذا وافقه واقترب منه ، فمن ذلك قولهم : حاكم زيدٌ عمرٌ برفع الاثنين جميعاً لأنَّ كل واحد منهما فاعل ، قال أوس (٥) :

تُواهِقُ رِجْلاها يَداهُ ورأْسُهُ
لها قَتَبٌ خَلْفَ الحَقيبةِ رادِفُ

---

(١) هـ : « الموضعين » تحريف .

(٢) هـ : « اختيار » .

(٣) ل ، هـ ، ط : « إذا » تحريف .

(٤) من «فيقولون » إلى « وأنوك » ليس في ط .

(٥) ديوان أوس بن حجر : ٧٣ وسيبويه : ١/٢٨٧ وأمالي القالي : ٢/٦٥ والمخصص : ٧/١١٣ وسمط اللآلي : ٧٠٠ وشرح ديوان أبي تمام ←

وقال القُطامي[1] :

فكَـرّتْ تَبْتَغِيه فـوافَقَتْهُ
على دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّباعا

لأنَّ السِّباع قد دخلت في المصادفة ، وقال[2] :

لن تراها ولو تَأمَّلْتَ إلاَّ
ولها في مفارقِ الرَّأسِ طِيبا

لأنَّ الطِّيب قد دخل في الرؤية .

قال السخاوي : إنما قالوا : ما أَجَنَّه لأنّ جُنَّ لا فاعل له ،

للتبريزي : ٢/١٠٣ ، وورد البيت بلا نسبة في المقتضب : ٣/٢٨٥ وأمالي ثعلب : ٢٥١ والخصائص : ٢/٤٢٥ ، وروايته في الديوان والمقتضب : « تواهق رجلاها يديه . . . . » وفي سيبويه والخصائص وشرح التبريزي : « تواهق رجلاها يداها » وفي أمالي ثعلب « تواهق رجلاها يديها إذا مشت » وفي أمالي القالي « تواغد رجلاها يديه ورأسه » والمُواغدة والمُواضخة : أن تسير مثل صاحبك وتكون المواغدة للناقة الواحدة لأن إحدى يديها ورجليها تُواغد الأخرى ، وروايته في سمط اللآلى : « تواعد رجلاها يديه . . . . » والمواهقة : أن تسير مثل سير صاحبك ، والقَتَبُ : إكاف البعير .

(١) ديوان : ٤١ وسيبويه : ١/٢٨٤ ونوادر أبي زيد : ٢٠٤ والمحتسب : ١/٢١٠ ، والبيت غير معزو في الخصائص : ٢/٤٢٦ والمخصص : ٨/٣٨

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت في ديوانه : ١٧٦ وسيبويه : ١/٢٨٥ ، وهو بلا نسبة في المقتضب : ٣/٢٨٤ والخصائص : ٢/٤٢٩ وشرح المفصل : ١/١٢٥

(٣) د ، م : « كأن » وما أثبت عن سائر النسخ وط .

فهو في المعنى تعجّب من الفاعل ، لأنّه لا يقال : جَنّة إنما يقال : أجَنّه .

قال محمد بن بدر : فإن قال : [فقد (١)] قالوا : ما أسرّني بكذا وكذ ، وهذا دليل على أنّه يجوز أن يُتعجّبَ من « ضُرب زيد » ، قيل له : ليس في هذا دليل [يدل (٢)] على جواز التعجب من ضُرب زيدٌ (٣) ، لأنه يجوز أن يكون « ما أسرّني » تعجباً من سُررت ، ويكون (٤) محمولاً على ما قدّمنا ذكره [هـ : ١٤٧] في « جُنَّ زيد » ، فيكون بمنزلة « برَّ حَجُّك فهو مبرور » ، قال : ويجوز أن يكون « ما أسَرّني بكذا » تعجباً من سارّ [كما يقال : زيد سارّ (٥)] أي : حَسَن الحال [في نفسه وأهله وماله ، وفرس سارّ ، أي : حسن الحال (٦)] في جسمه ولحمه ، وضَيْعَة سارّة بمعنى آهلة عامرة ، فيكون سارّ بمعنى قولك : ذو سرور ، ثم (٧) يتعجب منه على هذا ، كما قالوا : عِيشه راضية أي : ذات رضى ، ورجل طاعم كاسٍ أي : ذو طعام وكِسْوَة (٨) ، فيكون

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .

(٢) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٣) من « قيل » إلى « زيد » ليست في م .

(٤) هـ : « فيكون » .

(٥) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .

(٧) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ « لم » تحريف .

(٨) جاء بعد ذلك في ط بيت الحطيئة : دع المكارم لا ترحل . . . البيت .

« ما أسرني » جارياً على ما قدَّمنا غير خارج عمَّا رتبنا (١)

المسألة الثالثة

قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : « لَقَدْ جِئْتُمْ شيئاً إِدّاً (٢) » ومن قوله تعالى : « ولا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا (٣) » ؟ فقال أبو العباس : هاتان (٤) مسألتان ، أَمَّا « إِدّاً » فلا يؤمر منه ، لأَنَّه اسم موضوع للدَّاهية والأمر العظيم ، قال أبو جعفر : فقد (٥) قالت العرب : أَدَّ يَؤُدُّ فنطقت بالفعل،ثم صَرَّفَهُ النحويون فقالوا في الأمر منه : أُدَّ يا هذا ، بالإدغام والضم والكسر وبالإظهار ، نحو : اودُدْ مثل : ارْدُدْ ، قال أبو العباس : التصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان ، قال أبو جعفر : لا يحتاج إلى ذلك وقد حكوا لها نظائر من المضاعف ، منها قول أحمد بن يحيى : « تقول : ازْرُرْ عليك قميصك وزُرَّه وزُرُّه وزُرِّه ، مثل مُدَّه ومُدُّه ومُدِّه (٦) » ، قال أبو

(١) م : « بينا » .

(٢) مريم : ١٩/٧٩ .

(٣) البقرة : ٢/٢٥٥ .

(٤) م : « هما » .

(٥) د ، ف ، ل ، هـ : « قد » ، وما أثبت عن م .

(٦) قال في اللسان (زرر) : ازرُر عليك قميصك وزُرَّه وزُرُّه وزُرِّه ، قال ابن بري : هذا عند البصريين غلط ، وإنما يجوز كان بغير الهاء نحو قولهم : زُرَّ وزُرُّ وزُرِّ ، فمن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين،ومن فتح فلطلب الخفة ومن ضم فعلى الاتباع لضمه الزاي » .

العباس : هذه الأشياء لا تصرَّف قياساً ، ولا يشبَّه بعضها ببعض (١) إلاَّ بسماع من العرب ، إذ كان هذا لجاز أن نقول : وَذَرَ يَذَرُ و وَدَعَ يَدَعُ قياساً على قام يقوم وضرب يضرب ، وإنما نصرِّف منه ما صَرَّفت العرب ، ونترك منه ما لم تصرفه العرب اقتداءً بها ، قال أبو جعفر : ليس هذا قول أحد من النحويين علمناه ، وذلك أَنَّه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على رَدَّ يَرُدُّ ، فنقول : سَنَّ يَسُنُّ وأَدَّ يَؤُدُّ ، كما قلنا رَدَّ يَرُدُّ ، ولو كنا لا ننطق إلا بما نطقت به (٢) العرب ولا نقيس على كلامها (٣) لبَطَل [هـ : ١٤٨] أكثر الكلام ، ولا يجوز قياس وذر يذر وودع يدع على المضاعف لأَنَّه معتل قلَّ استعمالهم الماضي فيه (٤) لاستثقالهم الواو حتى تبدل ، فيقولون في وحد : احد ، فلمَّا استثقلوا الواو (٥) وكان « ترك » في معنى (٦) وَدَعَ ووَذَرَ استغنَوْا عنه بترك و [إن] (٧) كان بعض العرب قد قال : ودع ووذر على القياس فلا معنى لقوله : لجاز أن تقول وذر وودع لأنه قد قيل، قال أبو العباس: إنَّا (٨) لم نشبه مضاعفاً بمضاعف،

---

(١) ل : « بعضاً » .

(٢) « به » ليست في ط .

(٣) ل : « ولا نقيس إلا على كلامها » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٤) « فيه » ليست في ط .

(٥) من « حتى تبدل » إلى « استثقلوا » ليست في ف .

(٦) ط : « بمعنى » .

(٧) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٨) د ، ف ، ل ، م : « إنما » ، وما أثبت عن ط ، هـ .

وإنّما أردنا أن نريك أنّ العرب قد تصرّف شيئاً وتمنعه في نظيره ، وأمّا قولك : « إن هـذا معتل » فليس بالاعتلال منع من أن يبنى له ماض ، مثل وزن يزن ، قال أبو جعفر : هذا الذي ألزمتنيه من أنّي قلت (١) : إنّه (٢) لم يبن منه ماض لأنّه معتل غير لازم ، وكلامي يبين خلاف هذا لأني قلت : لم يبن منه ماض لعلة (٣) ، فكيف ألزَمَ أنّي (٤) اعتللت بأنه لم يقع منه ماض لأنه معتل ؟ قال أبو جعفر : ولم يُجِبْ عن المسألة الأخرى وهي : « ولا يؤده » ، والجواب أنْ يقول : أُدْ يا هذا نظير قُلْ لأنّ آدَ يؤُود مثل قال يقول (٥) .

قال محمد بن بدر (٦) : قول أبي العباس : « لا يجوز أن يؤمر من قوله تعالى « إدّاً » لأن العرب لم تَبْنِ منه فعلاً » الذي عليه عامة أهل العلم (٧) ، لأنّ (٨) الإدّ وصف غير جارٍ على فعل ، وإنما هو موضوع في كلام العرب للأمر العظيم ، فحكمه حكم الأسماء التي جاءت غير جارية على فعل ، وإذا كان هكذا (٩) لم يجز أن يُبْنى منه

---

(١) ط : « ألزمنيه من أنه قال » تحريف .

(٢) هـ : « قلت : من أنه » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٣) ف : « فعله » تحريف .

(٤) ل : « بأني » .

(٥) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره ثلاثة عشر سطراً من ط .

(٦) بعدها في ط : « النحوي » .

(٧) بعدها في ط : « والدين ، قلت : قوله : والدين ههنا عجيب ، ثم قال : لأن الاد ... » .

(٨) هـ : « أهل العلم لا لأن » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٩) ط : « وإذا كان هذا هكذا » .

منه فعل من حيث إنَّ الأسماء ليست مأخوذة من الأفعال وإنما الأفعال [د : ٢٥٢] تصدر عنها (١) ، ولو كانت الأسماء كلها مشتقة لارتفع أن يكون في الكلام اسم البتة (٢) ، والدليل على هذا أنّه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع وفرس ولا من جعفر وحَبْرُج (٣) وضِفْدِع ، ولا من الأوصاف التي ليست بجارية على فعل ، نحو خَوْد (٤) وبكر ولص وسَلْهَب (٥) وعَرْطَل (٦) وجُعْشُم (٧) لأنَّ هذه الأسماء غير جارية على فعلها ، يدل على أنَّ من الأوصاف مالا يجوز أن يبنى له فعل متصرف في الأمر والدعاء والخبر وغير ذلك الأسماء المبنية للمبالغة ، نحو : أكال وأكول ، لا يجوز أن يُصرَّف منها فعل لأنَّ هذه الأبنية وإنْ كانت تعمل عمل الأفعال فهي غير جارية على الفعل [هـ : ١٤٩] ، وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرَّف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أولى أن لا يصرَّف له فعل ، هذا قول أهل التحصيل من أهل صناعة النحو ،

---

(١) م ، هـ : « وإنما تصدر الأفعال عنها » وتجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من ط .

(٢) بعدها في ط : « قال » .

(٣) الحَبْرُج : ذكر الحُبَارى .

(٤) الخَوْد : الفتاة الحسنة الخلق .

(٥) السَّلْهَبُ : الطويل .

(٦) ط : « وعزطل » تصحيف ، والعَرْطَل : الفاحش الطول .

(٧) ل : « وجعثم » ، قال في اللسان (جعثم) : « الجِعْثِمُ والجِعْثِن : أُصول الصِّلِّيان » والجُعْشُم : الصغير البدن القليل لحم الجسد .

ولا يقال : أَدَّ يؤُدُّ فهو إدٌّ، إنما(١) يقال : أَدَّ يؤُدُّ أَدّاً فهو آدٌّ، وليس الإدّ هو الآدّ ، لأن (٢) الآدّ جار على الفعل ، والإدّ وصف غير جار على فعل ، وقول أبي جعفر : « قد (٣) صَرَّفه النحويون » تقوُّل منـه ، والذين يقولون : أَدَّ يؤُدُّ فهو آدّ إذا ألقاه في الإدّ فهو (٤) بمنزلة لحمه يلحمه فهو لاحم إذا أطعمه اللحم ، فلو قيل لنا : كيف تأمرون من اللحم لقلنا : لا يجوز ، لأنَّ اللحم اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو وصف جارٍ على فعل ، ولا تُـكَـلِّـم من لفظه بفعل ، فيكون هو اسماً لذلك الفعل ، وكذلك شحمه وزبده إذا أطعمه الشحم والزُّبْد ، وقولك : أدَّه بمنزلـة قولك : زبده ، وقولك : يَؤُدُّه بمنزلة قولك : يزبده ، وقولك آد كقولك (٥) : زابد ، والإدُّ الذي (٦) هو الأمر العظيم بمنزلة الزُّبْد الذي هو اللبن ، فكما لا يجوز أن تأمر من الزُّبْد كذلك لا يجوز أن تأمر من الإدّ ، ولا تصرّف له فعلاً يكون هو اسماً له ، هذا هو والذي عليه أهل العلم باللغة ، ومعنى قولهم : كيف يؤمر (٧) من الأسماء إنما (٨) هو مجاز ، لأنَّ الأسماء

---

(١) هـ : « كما تحريف » .

(٢) هـ : « فإن » .

(٣) « قد » ليست في ل .

(٤) « فهو » ليست في ف ، ل ، ط .

(٥) ل ، م : « بمنزلة قولك » .

(٦) « الذي » ليست في م .

(٧) هـ : « تأمر » .

(٨) ل : « مما » تحريف ، وقوله : « إنما » ليس في م .

لا يؤمر بها وإنّما يؤمر بالفعل إذا كان غير واقع ، فإذا قال قائل : كيف يؤمر من ضارب أو من طويل فإنما معناه : كيف يؤمر من الفعل الذي هو جـارٍ عليه أو اسم له ، فتقـول : اضْرِبْ وطُلْ ، لأنّهم (١) يقولون : ضرب وطال ، فإن قيل لنا (٢) : كيف يؤمر من بكر وخَوْد ؟ قلنا : لا يجوز لأنّه ليس اسماً للفعل ولا جار على فعل (٣) ، فسبيله الأسماء التي هي (٤) موضوعة غير مشتقة ، وكذلك قتال وأكال (٥) وضروب (٦) لا أفعال (٧) لها ، وهكذا سَلْهَب [وجُعْشُم] (٨) وعكروت وما أشبهه ، وهو كثير ، فهذا حقيقة ما ذهب إليه خصمك ، ولا حجة لك (٩) فيما حكيته عن ثعلب لأنّا لا نخالفك فيه ، وحكايتك عن النحويين أنّه لا يمتنع شيء من الأسماء من أن (١٠) نقيسه على

---

(١) هـ : « لا انهم » تحريف .

(٢) « لنا » ليست في ل .

(٣) م : « الفعل » .

(٤) ل : « تجيء » .

(٥) د ، م : « الحال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٦) ط : « وصروت » تصحيف ، ولم يتعرض صاحب الصحاح واللسان والتاج لهذه الكلمة .

(٧) د ، ف ، ل : « الافعال » ، م : « الا افعال » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ط ، هـ .

(٨) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٩) « لك » ليست في هـ .

(١٠) « أن » ليست في ل .

رَدَّ يَرُدُّ كذب عليهم ، وقولك : « لو كنا لا ننطق إلاّ بما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامها لبَطَلَ أكثر الكلام » يدل على جهل [هـ : ١٥٠] باللغة لأن من الكلام مالا يقاس ومنه ما يقاس (١) ، ولو قيل : كيف يؤمر بإدّ أو بكر أو صَارُورَة (٢) أو قتال أو ما أشبه ذلك مما ليس بجارٍ على فعل لقلنا : العرب لا تأمر من هذه الأوصاف بلفظ الصفة إلاّ أن يكون له فعل منطوق به ، نحو : طُلْ واقْصُر واسْهُل واكْرُم ، لأنهم يقولون : طَال وقَصُر وسَهُل وكَرُم ، ولا يأمرون من بكر ولا خَوْد ولا لص (٣) ولا إدّ وما أشبهه (٤) ، لأنّها لا فعل لها ، فإنْ آثرنا أن نأمر بشيء منها ألزمناه كان وجعلناه خبراً لها ، فتقول : كن إدّاً أو كوني خَوْداً ، وذلك أنّ معنى اضرب كن ضارباً ، فهكذا ينبغي إذا أَمَرْتَ بهذه الأوصاف ، وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سيفاً وكن له حجراً وكن فيها أسداً، قال الله تعالى:« قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أو حَديداً » (٥) [في الأسماء ، وقال عز وجل](٦) : « وقالوا كُونُوا

---

(١) قوله : « ومنه ما يقاس » ليس في هـ . وتجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطر من ط .

(٢) هـ : « صارد » تحريف ، ط : « صَرورة » ، قال في اللسان (صرر) : « ورجلٌ صَرُورٌ وصَرُورَةٌ : لم يَحُجَّ قَطّ ، وأصله من الصَّرِّ : الحبس والمنع ، ورجل صارورة وصارور لم يحجّ » ا هـ .

(٣) ل : « ولا نصر » تحريف .

(٤) ط : « و لاما أشبهه » .

(٥) الاسراء : ١٧/٥٠ .

(٦) زيادات عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .

هُوداً أو نَصَارَى »(١) ؛ [وقال عز وجل](٢): « وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّين » (٣) [في الأوصاف] (٢) ، وقال الشاعر (٤) :

أَحارِ بْنَ بَدْرٍ قد وَلِيتَ وِلايَةً
فكُنْ جُرَذاً فيها تَخُونُ وتَسْرِقُ

فإن قال (٥) : فكيف يؤمر من طريق (٦) ما يتكلم عليه (٧) أهل

---

(١) البقرة : ٢/١٣٥ ·

(٢) زيادات عن ط وليست في د وسائر النسخ ·

(٣) آل عمران : ٣/٧٩ ·

(٤) اختلف في اسمه بسبب ما وقع فيه من التصحيف والتحريف ، فقد أنشد الجاحظ البيت في الحيوان : ٣/١١٦ ونسبه الى أنس بن أبي إياس الدِّيلي ونسبه ابن قتيبة في عيون الأخبار : ١/٥٨ الى أنس الدؤلي وفي الشعر والشعراء : ٧٣٨ الى أنس بن أبي أُناس بن زُنَيْم وعزاه صاحب زهر الآداب : ٤/٥٨ الى أبي الأسود الدؤلي وهو في ديوانه : ٢٤٣ ، وورد البيت في الكامل : ١/٣١٦ والعقد الفريد : ٦/٣٤١ منسوباً الى أنس بن أبي أُنيْس ونسبه الشريف المرتضى في أماليه : ١/٣٨٤ الى أنس بن أبي أنس ثم قال : « وقيل : ابن إياس الدِّيلي » ونسبه العيني في المقاصد : ٤/٢٩٦ الى أنس بن زنيم ، وأورد صاحب الدرر : ١/١٥٩ ما قاله المبرد والعيني في نسبة البيت ، وجاء غير منسوب في الأشموني : ٣/١٧٤ والهمع : ١/١٨٣ ·

(٥) ل : « قيل » ·

(٦) رسمت في هـ : « حراين » تحريف ·

(٧) م : « عليها » تحريف ·

اللغة من (١) التصريف من الأبنية قياساً لم يُتكلَّم به ؟ قيل له (٢) : إذا تكلّفنا ذلك فإنّ إدّاً (٣) ليس بعمل ولا داء (٤) ولا علة ولا لون ولا خِلقة ، وإنما هو خَصْلة ، وأفعال الخصال لا تكون (٥) إلاّ على فَعَل يَفْعِل ، فيكون الفعل من إدّ كالفعل من حِلٍّ فيكون إدّ بكسر الهمزة كقولك : حِلّ ، فإن شئت (٦) قلت : إدٌّ بكسر الهمزة والدال ، كقولك حِلٌّ (٧) ، وإن شئت قلت (٨) : إيْدِدْ كما تقول : إحْلِلْ وقولك : إدّ كقولك : حِلّ ، هذا هو القياس الذي يُعمل عليه ، وبالله (٩) الثقة .

المسألة الرابعة

سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : مررْتُ برجلٍ أسهل خدّ غلام [هـ : ١٥١] أشدّ سواد طُرَّة ؟ فقال أبو جعفر : في هذه المسألة

---

(١) ط : « في » .

(٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من خمسة وعشرين سطراً من ط .

(٣) ط : « فإذا تكلفنا أن نقيس إذا على هذا نظرنا فاذا إدّ .. » .

(٤) هـ : « ليس بعمل ذا ولا داء » زيادة لايقتضيها السياق ، وفي ط : « ولا هو داء » .

(٥) بعد ذلك في ط : « على ما قدمنا » .

(٦) ل ، ط : « وإن » .

(٧) من « فإن شئت » الى « حل » ليس في ل .

(٨) « قلت » ليست في ط .

(٩) هـ : « ويألفه » .

وجوه أجودها (١) أن تزيد فيها ألفاً ولاماً ، فتقول : مررْتُ برجلٍ أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة ، وإنّما قلنا : إن هذا أجود الوجوه لأنّ سيبويه قال (٢) « اعلم أنّ كيْنونة الألف واللام في الاسم الآخِر أكثر وأحسن من أنْ لا يكون فيه الألف واللام ، لأنّ الأوّل في (٣) الألف واللام وغيرهما (٤) ههنا على حالة واحدة » ، يعني سيبويه أنّ الأول لا يتعرّف بإدخالك الألف واللام في الثاني ، ألا ترى أنّ قولك : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة ، أنّه لم (٥) يتعرف أسهل ولا أشد ، فاختير دخول الألف واللام ليكونا بدلاً من الهاء ؟ وإن شئت جئت بالهاء فقلت : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته .

قال أبو العباس : في هذه الأجوبة (٦) ما قد أحلت به (٧) على قول النحويين أجمعين ، وليس فيها جواب عمّا سألناك عنه ، وذلك أنّا سألناك فيها(٨) بلا ألف ولام(٩) ولا هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ،

---

(١) م : « أحدهما » .

(٢) الكتاب : ١/١٩٦ .

(٣) ف : « فيه » تحريف .

(٤) الكتاب : « وفي غيرهما » .

(٥) م : « لا » .

(٦) م : « المسألة » .

(٧) ط : « فيه » .

(٨) ط : « فيه » تحريف .

(٩) ط : « ولا لام » .

وكان ينبغي أن تَرُدَّ المسألة فتقول : هي خطأ على هيئتها إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء (١) ، وتبين من أيِّ وجه كانت خطأً أو تجيب فيها إذا (٢) كانت صواباً على هيئتها كما (٣) أُلقيت (٤) .

قال أبو جعفر : أمَّا قولي : « مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرَّة » فهو بمنزلة قولك : « مررت برجلٍ أحمرَ خدِّ الغلام » وما أشبهه ، وهو كثير في كلام العرب ، أنشد سيبويه (٥) :

أَهْوى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ
ريشَ القَوَادِمِ لم تُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ

فقولــه : أسفع الخدّين بمنزلة أسهــل خدّ الغلام ، وأمَّا قولي (٦) : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرَّته فأسهل مرفوع بالابتداء وخدّ غلامه خبره ، والجملة فيه (٧) [في] (٨) موضع

(١) ف ، ل : « والهاء » تحريف .

(٢) ط : « إن » .

(٣) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ : « إذا » .

(٤) هـ : « أجبت » تحريف .

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه : ٧٩ وسيبويه : ١/ ١٩٥، وورد بلا نسبة في المخصص : ٨/ ١٥٠ ، لها أي للقطاة والسُّفْعَة : السواد والشحوب ، واطرّق جناح الطائر : التف ، وريش طِراق إذا كان بعضه فوق بعض ، والقوادم : ريش مقدم الجناح .

(٦) ط : « قوله » تحريف .

(٧) « فيه » ليست في م ، هـ ، ط .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .

جرّ ، وكذا الجملة الثانية ، كما تقول : مررت برجل [د : ٢٥٣] أسود غلامه (١) أحمر أبوه ، وهذا أشهر من أن يحتاج إلى (٢) أن يستشهد له ، ونظيره قوله عز وجل : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَات أَنْ نَجْعَلَهُمْ كالَّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحات [هـ : ١٥٢] سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ ومَمَاتُهُمْ » (٣) ، على قراءة من قرأ بالرفع ، وهو أحسن ، وكذلك الرفع في المسألة أحسن ، وكذا (٤) كل (٥) ما لم يكن جارياً على الفعل ، فهذا حكمه ، وأما قولي : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طُرّته ، فعلى أن أجعل أسهل نعتاً لرجل (٦) وأجعله بمعنى يَسْهُل فأرفع خدّ بأسهل ، وكذلك الجملة الثانية ، كما تقول : مررت برجل أحمر أبوه ، والرفع أجود ، وإنما جاز أن تجريه (٧) على الأول لأنّه بمعنى ما هو جارٍ على الفعل ، ونظيره القراءة : « سَوَاءٌ مَحْيَاهُم ومَمَاتُهُمْ » ، وأمّا قولك : إني زدت في المسألة ألفاً ولاماً وهاءً فقد بيّنّا لِمَ زدنا الألف واللام (٨) على مذهب سيبويه ، وقد ذكرناه .

---

(١) من « خبره والجملة » الى « غلامة » ليس في م .

(٢) « الى » ليست في هـ .

(٣) الجاثية : ٢١/٤٥ ، وانظر النشر : ٣٥٦/٢ والتيسير : ١٩٨ والاتحاف : ٣٩٠ .

(٤) هـ : « وكذلك » .

(٥) هـ : « سهل » تحريف .

(٦) م : « نعت الرجل » .

(٧) « أن تجريه » ليست في م .

(٨) « الألف واللام » ليست في م .

قال محمد بن بدر : ذكر أنَّ سيبويه قال : « وكينونة الألف واللام في الاسم الآخِرِ أكثر وأحسن » ثم جعله في غير موضعه ، وإنما الذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف (١) الموضع الذي يجعل الألف واللام في الآخر منه دون ما لا تجعلون فيه ، قال سيبويه (٢) : « وتقول فيما لا يقع إلاَّ منوَّناً عاملاً في نكرة وإنَّما وقع منوناً لأنَّه فُصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً ، وذلك قولك : هو خيرٌ منك أباً وأحسن (٣) منك وجهاً (٤) وإن شئت [قلت (٥)] : هو خير عملاً وأنت تريد (٦) منك » ، فالفصل الذي قال (٧) هو لازم أبداً في والإظهار هو من ، وأكَّده بأن قال (٨) : « ولا يعمل إلاَّ في نكرة لأنَّه لم يَقْوَ قوة الصفة المشبهة » ، هذا نظير كلامه ، وأين حكايتك (٩) عنه : « إن كينونة الألف في الاسم الآخر أكثر وأحسن

---

(١) كذا في ط ، هـ وفي د وسائر النسخ : « يعرف » .

(٢) الكتاب : ١/٢٠٢ .

(٣) الكتاب : « وهو أحسن » .

(٤) جاء بعدها في الكتاب : « ولا يكون المعمول فيه الا من سببه إن شئت .. »

(٥) زيادة عن الكتاب وليست في د وسائر النسخ وط .

(٦) الكتاب : « تنوي » .

(٧) « قال ليست » في م .

(٨) الكتاب : ١/٢٠٣ ، والعبارة فيه : « ولا يعمل إلا في نكرة كما أنه لايكون إلا نكرة ولا يقوى قوة الصفة المشبهة » .

(٩) م : « حكايته » تحريف .

من أن لا يكونا فيه » وقد قال : « إنه لا يعمل إلا في نكرة » ، والنكرة سواء كانت مفردة أو مضافة ، لأنّا نقول : هـذه عشرون مثقالاً وعشرون مثقالَ مسك ، فلا يتغير عن أن يكون تمييزاً ؟ فقولك : أسهل كقولك : أحسن ، وقولك : وجهاً كقولك : خدّ غلام ، كما كان « عشرون مثقالاً » و «مثقالَ مسك » سَواءً ، والصفة المشبهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالاً أو ألواناً أو خلقاً في الموصوفين [هـ : ١٥٣] ولا تكون أعمالاً لهم ، نحو : كريم وكريمة ولئيم ولئيمة وأحمر وحمراء وأعرج وعرجاء ، والفاعل الذي هو أشبه به (١) نحو : ضارب وقاتل ومكرم ومستمع ، والأول غير عمل يعمله الموصوف ولا يقع باختياره ، والثاني عمل يعمله الموصوف ويقع باختياره ، والشبه الذي (٢) بينهما في اللفظ (٣) أنْ تقول : مررت برجل حسنِ الوجه ، فيكون كقولك : مررت برجل ضاربِ زيدٍ ، ومررت برجل حسنٍ الوجهَ ، فيكون كقولك (٤) : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً ، وكذلك : مررت بامرأة حسنةِ الوجهِ ، كقولك : مررت بامـرأة ضاربةِ زيدٍ ، وحسنةٍ الوجهَ ، كقولك : ضاربةٍ زيداً ، وكذلك (٥) : مررت برجل أحمرَ الوجه وبامرأة حمراءَ الوجه ،

---

(١) ط : « والفاعل الذي هذا مشبه به » .

(٢) « الذي » ليست في م .

(٣) ل : « الأصل » تحريف .

(٤) هـ : « كقوله » تحريف ، ومن قوله : « مررت برجل ضارب » الى « كقولك » ليس في ل .

(٥) ف : « وهو كذلك » زيادة لا يقتضيها السياق .

وما أشبهه ، وكذلك : مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه ، كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، فهذه الصفة التي قال سيبويه : « وكينونة الألف واللام في الثاني أحسن وأجود » إلاّ أنّ هذه الصفة لا تعمل إلاّ فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره (١) ، فأمّا ما كان من الأوصاف على وزن أفعل يراد به التفضيل ويلزمه الفصل عـلى ما شرط سيبويه فإنه لا يعمل إلاّ في نكرة (٢) ، وينصبها على التمييز ، نحو : هذا أحسن منك وجهاً وأكثر منك مالاً ، وإن شئت قدمت (٣) فقلت : « أحسن وجهاً [منك] (٤) » وإن شئت حذفت الفصل (٥) وأنت تريده كما قال ، فتقول : « أنت خيرٌ أباً » تريد منه ، قال الله عز وجل : « هُمْ أَحْسَنُ أَثاثاً وَرِئْياً » (٦) يريد : منهم ، وإن شئت حذفت المعمول فيه وجئت بالفصل (٧) ، فتقول : زيد أفضل من عَمْرٍ ، ولا يجوز أن تحذفهما جميعاً ، إلاّ أن يكون [ذلك (٨) مشهوراً في الخَلْق ، كقولهم :

---

(١) ط : « يجول » تحريف ·

(٢) « قدمت » ليست في ف ·

(٣) ليست في د ، ف ، م ، وأثبتها عن ل ، هـ ، ط ، وجاء بعدها في ط : « وأكثر مالاً » ·

(٤) ف : « الفعل » تحريف ·

(٥) مريم : ١٩/٧٤ ·

(٦) ف ، ل : « بالفعل » تحريف ·

(٧) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ ·

الله أكبر ، لأنّه قد علم أنّ الأمر كذلك ، فكأنّه قد نطق بالفصل ، أو يكونَ شائعاً في أمته (١) ، نحو قول الفرزدق (٢) :

إنّ الّـذي سَمَكَ السَّـماءَ بَنَى لنا
بَيْتاً دعـائِمُهُ أعَـزُّ وأطْـولُ

وأما قول مَنْ يقول :إنّ هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره فليس عندنا بشيء (٣) ، لأنه لا نجد عليه دليلاً ، فإذا أردت إضافة أفعل هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تضفه إلاّ إلى جمع معرف بالألف واللام يكون جنساً للأول (٤) ويكون [هـ : ١٥٤] الأول بعضاً للثاني ، نحو قولك : زيدٌ أفْضَلُ الرجـالِ ، ولا تكون الإضافة في هذه الأوصاف التي في هذا المعنى إلاّ على هذا ، ألا ترى أنّك لا تقول : زيدٌ أفضلُ الخيلِ ولا فرسك أفضل الناس ، لأنّ الناس ليسوا جنساً للفرس ولا الفرس بعضاً لهم ؟ وهكذا جميع (٥) هذا ، وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء (٦) الجمع من الجنس

---

(١) ط : « أمة » ·

(٢) ديوانه : ٧١٤ وشرح المفصل : ٦/٩٧ ـ ٩٩ والمقاصد للعيني : ٤/٤٣ ومعاهد التنصيص : ١/١٠٣ والخزانة : ٣/٤٨٩ ، والبيت بلا نسبة في الأشموني : ٣/٥١ ، سمك : رفع ، والبيت هو الكعبة ·

(٣) ط « شيء » تحريف ·

(٤) جاءت العبارة في د وسائر النسخ : « لم تضفه إلا الى جمع والألف واللام لاتكون جنساً للأول » وفي ط : « لم تضفه الى جمع والألف واللام تكون جنسا للأول» وكلاهما تحريف · انظر شرح المفصل : ٣/٤ ـ ٥·

(٥) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « جمع » ·

(٦) هـ : « وتبدل » تحريف ، وانظر الكتاب : ١/٢٠٣ ·

استخفافاً (١) ، فتقول : زيدٌ أفضل رجلٍ وأنت تريد : أفضل الرجال : كما قلت (٢) : هذه مائة درهم وأنت (٣) تريد : من الدراهم ، وكل رجل تريد الرجال ، ولا يشبه (٤) أفعل الذي يكون بلا فصل (٥) أفعل لذي يلزمه الفصل ، ولا هو منه في شيء ، لأَنَّ الذي لا يلزمه الفصل يُثَنَّى ويجمع ويُؤَنَّثُ ويُذَكَّر ، والذي يلزمه الفصل لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُؤَنَّث ، تقول : زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍ ، والزيدان أفضل من عَمْرٍ ، والزيدون أفضل من عَمْرٍ وهند أفضل من دعْد ، وما أشبه ذلك ، ولأفعل الذي يلزمه الفصل وجوه كثيرة تدل على أَنَّه ليس (٦) من أفعل الذي لا يلزمه الفصل بشيء (٧) وليس بها خفاء على من اعتبرها أدنى (٨) اعتبار ، والذي يدل على تمويهه أَنَّه قال (٩) :أَلا ترى أَنَّ قولهم : مررت برجل أسهلَ خدٌّ الغلام أشدٌّ سواد « الطُرَّة » أَنَّه لم يتعرف « أسهل »

---

(١) ط : « استحقاقاً » تصحيف •

(٢) ل : « تقول » •

(٣) « وأنت » ليست في ط •

(٤) كذا في ط ، هـ وفي د وسائر النسخ : « ولا شبه » تحريف •

(٥) قوله : « أفعل الذي يكون بلا فصل » ليس في ط •

(٦) ط : « على ذلك أنه ليس » زيادة لايقتضيها السياق •

(٧) العبارة في هـ : « تدل على أنه ليس بينه وبين أفعل الذي لايلزم الفصل معنى » تحريف •

(٨) ط : « غاية » •

(٩) ط : « أن قوله » •

ولا « أشدّ » فيحتاج إلى أن يُعلم مَن قاله ، فإنه كذب لم يقله أحد ، وقوله : أمّا قولي : مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد الطرة ، فهو كقولك : مررت برجل أحمر خدّ الغلام وما أشبهه وهو (١) كثير في كلام العـرب ، وأنشد سيبويه البيت الذي ذكره ، وإن « أسفع الخدين » بمنزلة أسهل خد الغلام ، فمُحال كله .

أما قوله : هو مثل « مررت برجل أحمر خدّ الغلام » وهو كثير ، فكذب ، وكان ينبغي أن يذكر من (٢) ذلك ولو حرفاً واحداً ، « وأسهل خد الغلام » لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لِمَا تقدّم من الفرق بين أفعـل (٣) الذي لا يلزمه [د : ٢٥٤] الفصـل [هـ : ١٥٥] والذي يلزمه ، وليس أسفع مثل أسهل ، لأنّ أسفع إنّما الصفة واقعة فيه على الثاني و [هو] (٤) الخدان ، والسفعة لهما دون الأول ، وأفضل الناس الصفة هي للأول دون الثاني ، والفصل له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخد فإنّما تعني موضعاً من الخد ، كما تقول : الصدْرُ أجودُ الدّرّاج والسّرّة أطيب الحوت ووجه أخيك أحسنه ، ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهـل لم يجز ، لأنّك تقول : مررت برجل أسهل خدّاً من زيد ، ولا تقول : مررْت برجل أسفع خدّاً من زيد ، وإنّ « أسهل خدّ الغلام » معرفة وقد وصفت به النكرة ، ويدل على أنّ أفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة إذا

---

(١) ط : « فهو » .

(٢) د : « مع » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٣) ل : « الفرق الذي بين أفعل » .

(٤) زيادة عن ط . هـ وليست في د وسائر النسخ .

أضفته إلى الألف واللام أنّك لا تدخل عليه الألف واللام ، فتقول : « هذا الأفضل الناس » ولا « هذا الأسهل خدّ الغلام » وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه والأسفع الخدّين ، وأمّا البيت فإنّ سيبويه قال في الصفة المشبهة:« إنّها تنوّن فتَنْصب ويحذف التنوين فتضيف(١)»
في الصفة المشبهة : « إنّها تنوّن فتَنْصب ويحذف التنوين فتضيف (١) » ، ثم قال : « ومما جاء منوناً قول زهير : أهوى لها...» فذكر البيت على أنّ الشاهد "مطَّرِق" لا غير ، كذا قال أهل العلم(٢) ، قوله : « وأما قولي : مررت برجلٍ أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طُرّته » فأسهل مرفوع بالابتداء ، وخدّ غلامه خبره ، وكذلك الجملة الثانية » ، يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنّه رفع أسهل بالابتداء ، وهو نكرة ، و«خدّ غلامه» الخبر ، وهو معرفة ، وأنّ « أسهل » للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه الفصل (٣) والمعمول فيه معاً ولا دليل على ذلك ، وأنّه جعل (٤) الجملتين وصفاً للرجل (٥) ، والجمل إذا كانت أوصافاً أو أخباراً أو أحوالاً يعطف (٦) بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجلٍ قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد ، وأنه إنْ جعل الهاء في طُرّته للرجل

---

(١) د ، ل ، م : « فتصف » تحريف ، وما أثبت عن ف ، هـ ، ط .

(٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من السطر من ط .

(٣) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ : « المفعول » تحريف .

(٤) ف ، ل : « فعل » تحريف .

(٥) ل : « لرجل » .

(٦) ف ، ط : « لايعطف » تحريف .

أحال ، إنّما (١) المراد أنّ الغلام هو الأسهل الخدّ الأسود الطرّة ليس الرجل ، وإنْ جعلها للغلام أحال (٢) لأنّ الإعراب يصير لحناً ، ولا يجوز (٣) أن يكون أشدّ مجروراً ، ولكنْ يكون منصوباً ، كما تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طرّة ، فتجعل أشدّ منصوباً على الحال ، [كما] (٤) قالوا : مررت برجل مقيمة (٥) أمّه منطلقاً أبوه (٦) ، لا غير ، وقوله : هــذا أشهر من [هـ : ١٥٦] أن يستشهد له (٧) كذب ، قوله : « أمّا قولي : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته ، فعلى أن أجعل (٨) أسهل (٩) نعتاً لرجل ، بمنزلة سَهْل (١٠) ، فأرفع (١١) خدّ بأسهل ، وكذا الجملة الثانية » قد أحال فيه(١٢)، لأنّه لم يأت لأسهل ولا لأشدّ بالفصل ولا بالمعمول

(١) كذا في ط ، هـ • وفي د وسائر النسخ : « ان » •

(٢) د : « أصلاً » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط •

(٣) ط : « ويجوز » تحريف •

(٤) زيادة عن ط ، وليست في د وسائر النسخ •

(٥) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « مقيمة » تحريف •

(٦) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ وط : « أبوها » تحريف •

(٧) ل : « به » تحريف •

(٨) هـ : « جعل » تحريف •

(٩) « أسهل » ليست في ف ، م •

(١٠) تقدمت « يسهل » فيما سبق •

(١١) ف ، ل : « فاوقع » تحريف •

(١٢) ف : « فيها » تحريف ، وليست الكلمة في ل •

فيه ورفع به الظاهر ، وإنّما سبيله أن يرفع [به] (١) المُضْمر لأنّ هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يَرْفع إلاّ المضمر لا غيرُ(٢)، ومثّلوه بقولهم : « ما رأيت أحداً أحسنَ في عينه (٣) الكحلُ منه في عينه » ، و« ما من أيّامٍ أحبّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجة»(٤) والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبلُ (٥) .

المسألة الخامسة

قال أبو جعفر : كيف (٦) تقول : إنّ سارّاً سارّه حديثك كلامك ؟ قال أبو العباس: تقديره هذه المسألة: إنّ حديثك سارّ سارّه كلامك ، قال أبو جعفر : هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنّهم قد أجمعوا على (٧) أنه لا يفرّق بين « إنّ » واسمها إلاّ بالظرف أو ما قام مقامه ، فإن قال قائل : إني أقدّم حديثك وأجعله يلي إنّ ، قلت : هذا فرار من المسألة ومجيء بمسألة أخرى ، وأيضاً فإنّه (٨)

---

(١) زيادة عن م ، وليست في د وسائر النسخ وط .

(٢) من « الظاهر » إلى « غير » ليس في ف .

(٣) انظر سيبويه : ٢/٣١ وأوضح المسالك : ٢/٣٠٢

(٤) ورد الحديث بهذا اللفظ في كتاب سيبويه : ٢/٣٢ ، وهو بألفاظ مختلفة في مسند الامام أحمد برقم : ١٩٦٨ ، ٣١٣٩ ، ٣٢٢٨

(٥) للمسألة تتمة في سفر السعادة تجاوزها السيوطي ، وتقدر بثلاث أوراق ونصف وهي من الورقة : ١٠٨ آ إلى الورقة ١١١ ب .

(٦) « كيف » ليست في هـ .

(٧) « على » ليست في ط .

(٨) هـ : « فان » تحريف .

لم يقدر في جواب تقدير المسألة فيفهم ما بناه عليه من الجواب ، قال : أمَّا قوله : إنَّ هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر (١) ، إذ كنَّا لم نفرِّق بين إنَّ وبين اسمها في حال التقـدير ، وإنما كان تفريقنا (٢) بينهما في حال الإلقاء ، والتقدير صواب ، وأمَّا قوله : إنَّ هذا التقدير أيضاً خطأ فقد أخطأ (٣) ، وقد كان يجب أن يبيِّن من أيِّ وجه (٤) كان خطأً ، لأنَّ الفائدة في الحـجَّة لا في الدعوى (٥) ، قال : قد بيَّنَّاه بقولنا : إنَّه لا يفـرق بين إن وبـين اسمها إلا بالظـرف أو ما أشبهه .

وجواب هــذه المسألة : إنَّ ساراً سارَّه حديثُك كلامُك ، والتقدير : إنَّ قولاً سارَّاً رجلاً سارَّه حديثُك كلامُك ، فساراً منصوب لأنَّه نعت لقول [هـ : ١٥٧] وقول اسم إنَّ ، وقولك سارَّه نعت لرجل ورجل منصوب بوقوع سار عليه ، وحديثك مرفوع بقولك سارَّه وكلامك خبر إنَّ .

قال محمد بن بدر : هذا نص ما ذكرته عن خصمك وارتضيته عن (٦) قولك ، وليس فيما عبت عليه شيء تنكره العلماء ، ولا يَعدِل عنه الفهماء (٧) .

---

(١) ط : « ذكرنا » .

(٢) هـ : « تفريقهما » تحريف .

(٣) ط : « فهذا خطاء » .

(٤) « كان يجب أن يبين من أيِّ وجه » ليست في ط .

(٥) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من سفر السعادة .

(٦) ف ، ل ، م ، ط : « من » ، وما أثبت عن د ، هـ ، في اللسان (رضا) : « ورضيت عنك وعليك رضى مقصور » .

(٧) للمسألة تتمة في سفر السعادة ، تجاوزها السيوطي .

المسألة السادسة

ثم سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : « هذه ساعة أنا فرح » بغير (١) تنوين ؟ فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعة أنا فرح ، فتكون هذه في موضع رفع بالابتداء ، وقولك ساعة خبره و « أنا فرح » مبتدأ أو خبر في موضع جر ، ويجوز أن تقول : هذه ساعة أنا فرح ، على كلام قد جرى ، كأنك قلت : هذه القضية ساعة أنا فرح ، تريد : إن هذا الأمر ساعة أنا فرح ، قال الله تعالى : « هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » (٢) الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند أهل العربية .

قال أبو العباس : سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل إلا ظرفاً في معنى المضي ، كقولك : جئتك يوم زيد أمير ، وجئتك يوم يقوم زيد ، وذلك أنه إذا كان ماضياً كان بمعنى إذ ، كقولك(٣) : جئتك إذ زيد أمير، وجئتك إذ يقوم زيد ، فإذا كان في معنى الاستقبال لم يضف إلا إلى الفعل ، ولا تجوز إضافته إلى المبتدأ أو الخبر ، لأنه يكون حينئذ بمعنى إذا ، كما تقول : أنا آتيك يوم يقوم زيد ، مثل : أنا آتيك إذا (٤) يقوم زيد ، لأن إذا في معنى الجزاء ، وإنما تضيف

---

(١) « بغير » ليست في م .

(٢) المائدة : ٥/١١٩

(٣) م : « قولك » تحريف .

(٤) هـ : « يوم » تحريف .

الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء (١) والخبر ، لأنّ حروف الجزاء (٢) لا تقع على الابتداء والخبر ، وهذه المسألة مسطورة لسيبويه ، وهذا الاعتلال اعتلاله ، وهي (٣) منه مأخوذة (٤) ؛

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسألة على معنى المضي ، والدليل عليه قولنا على كلام قد جرى وقولنا (٥) : كأنك قلت هذه القضية ساعة أنا فرح .

---

(١) م : « ولا تضيفه إلا الى المبتدأ » زيادة لايقتضيها السياق .

(٢) م : « الجر » تحريف .

(٣) « وهي » ليست في م .

(٤) انظر الكتاب : ٣/١١٩ .

(٥) « وقولنا » ليست في م ، والظاهر أنها مقحمة هنا .

[هـ : ١٥٨] قال السخاوي في سفر السعادة :

وهذه عشر مسائل (١) سمّاها أبو نزار الملقّب بملك النحاة : المسائل العشر المتبعات إلى الحشر ، وتحدّى بها (٢) .

المسألة الأولى

سأل عن قولـــه تعالى : « أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مِتُّمْ وكُنْتُمْ تُراباً وعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ » (٣) ، فقال : إنّ « أنّ » الأولى لم يأت لها خبر ، وسأل عن العامل في إذا ثم قال : إذا بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت : تقديره (٤) : مخرجون وقت موتكم كان مُحالاً لأنّ الإخراج وقت الموت لا يتصوّر لأنّه جمع بين ضدّيْن ، ثم أجاب هو [عمّا سأل](٥)

(١) قابلت هذه المسألة على نسختين مخطوطتين لكتاب سفر السعادة ، الأولى منهما محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة ، ورمزت لها بحرف ط ، وتبدأ المسائل العشر فيها من الورقة : ١٤١ الى الورقة: ١٥٦ ، والثانية محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم : ٣١٨٥ ـ عام ، ورمزت لها بحرف ع ، وتبدأ المسائل العشر من الورقة : ١٣٩ الى الورقة : ١٦٤ .

(٢) « بها » ليست في ع ، وتجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطرين من ط ، ع .

(٣) المؤمنون : ٢٣/٣٥ .

(٤) م : « تأويله » تحريف .

(٥) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

فقال : والجواب (١) : أمَّا الأول (٢) فنقول : إنَّ العرب قد حذفت خبر أنَّ كثيراً في شعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحْصَى ، لا سيَّما إذا دلَّ على الخبر مثله ، وههنا خبر الثانية دلَّ على خبر الأولى ، ونوي (٣) عاملاً في إذا ، والتقدير : أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مَماتكم، إلاَّ أنَّ « بعد وقت » حذفت وأريدت، ألا ترى إلى قوله تعالى : « وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ » (٤) ، و « ينفعكم » لا يعمل في ظرفين مختلفين أحدهما : حال ، والآخر : ماضٍ ، فذلك(٥) مُحَال، ولكنَّ المعنى : ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم ، وكذلك يضارع (٦) هذا (٧) قوله تعالى : « إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً » والعُسْر ضدُّ اليسر، والضدان لا يجتمعان ، ولكنَّ الأصل: إنَّ مع انقضاء[د:٢٥٥] العسر يُسْراً ، إلاَّ أنَّ المضاف حذف ، وأمَّا فائدة (٨) تكرير أنَّ

---

(١) ف ، ل : « الجواب » .

(٢) « أما الأول » ليست في ل .

(٣) كذا في ط ، ع . وفي د ، ف ، ل ، م : « وقوي » تحريف . وفي هـ : « وهو » .

(٤) الزخرف : ٤٣/٣٩ .

(٥) ط ، ع : « وذلك » .

(٦) كذا في ط ، ع ، هـ : وفي د وسائر النسخ : « مضارع » .

(٧) « هذا » ليست في ع .

(٨) ل : « وفائدة » وسقطت « أما » ، وفي ط ، ع : « فأما فائدة » .

فالعرب (١) تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً ، كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد : أنت تجاهد (٢) ؟ أأنت (٣) تجاهد ؟ فكذا ههنا (٤) ، قالوا : أيعدكم أنَّكم مخرجون (٥) أنَّكم مخرجون استبعاداً .

فقيل له (٦) : أمَّا سؤالك الأول عن خبر أنَّ وكونه لم يأت فهو (٧) سؤال مَنْ قطع بما (٨) حكاه ، ولم يعدّ (٩) وجهاً سواه ، وهذا قول مَنْ لم يتقدَّم له بهذا العلم فضل دراية ، ولا وقف على ما سطره فيه أولو النقل والرواية ، إذ كان معظم النحويين [هـ : ١٥٩]

---

(١) د ، ف ، ل ، هـ : « والعرب » تحريف ، وفي م : « فإن العرب » وما أثبت عن ط ، ع .

(٢) « أنت تجاهد » ليست في ف .

(٣) ف ، ط ، ع : « أنت » .

(٤) ف ، ل : « هنا » .

(٥) قوله : « أيعدكم أنكم مخرجون » ليس في ف .

(٦) لعل الراد على أبي نزار في هذه المسائل هو ابن بري ، فقد قال القفطي في ترجمته في إنباه الرواة : ٢/١١١ : « وكان قليل التصنيف لم يشتهر له شيء سوى مقدمة سماها اللباب وجواب المسائل العشر التي سأل عنها أبو نزار ملك النحاة » وانظر اللسان (كلل) والخزانة : ٣/٩١ ـ ٩٢ وإقليد الخزانة : ١٠٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٠٤ .

(٧) ع : « فهذا » .

(٨) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « ما » تحريف .

قد أجمعوا على أنَّ خبر أنَّ في هذه المسألة ثابت غير محذوف ، فلو قلت : يُسأل عن خبر أنَّ لِمَ حذف في هذه الآية عـلى قول بعض النحويين لأتيت بعذر مبين (١) وللنحويين في هذه الآية أربعة أقوال :

الأول [منها] (٢) : قول المبرد ومن تابعه [وهو] أن يجعل موضع « أَنَّكم مخرجون » رفعاً بالابتداء « وإذا » ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر أَنَّ ، فيصير التقدير :

أيعدكم أَنَّكم (٤) إذا متم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكـم أَنَّكم يوم الجمعة إخراجكم ، فيكون إخراجكم مرفوعاً بالابتداء ويوم الجمعة في موضع خبر أَنَّ الأولى (٥) ، وهذا مذهب بـيِّن ظاهر لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف •

الثاني (٦) : قول الجَرْمي ، أن تجعـل مخرجون خبر أَنَّ الأولى ، وتكون الثانية كُرِّرت توكيداً لتراخي الكلام على حد قوله تعالى : « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَـدَ عَشَرَ كَوْكَباً والشَّمْسَ والقَمَرَ رَأَيْتُهم لِي ساجِدِينَ (٧) » ، فكرر « رأيتهم » توكيداً

(١) طـ ، ع : « يعرف » وليست الكلمة في م •

(٢) ل : « بيّن » •

(٣) زيادة عـن طـ ، ع وليست في د وسـائر النسخ ، وانظر المقتضب : ٣٥٦/٢ ـ ٣٥٧ وشرح الكافية : ٣٥٨/٢ •

(٤) زيادة عن طـ ، ع وليست في د وسائر النسخ •

(٥) « أنكم » ليست في طـ •

(٦) كذا في طـ ، ع ، هـ • وفي د وسائر النسخ : « الأول » وتحريف •

(٧) طـ ، ع : « والقول الثاني » •

(٨) يوسف : ٤/١٢ •

لتراخي الكلام ، ويكون انتصاب ساجدين بـ « رأيت » الأولى ، كأنّه قال : رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر ساجدين ، ومثل (١) قوله سبحانه : « لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بما بِمَا أَتَوْا ويُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بما لم يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ العَذَابِ (٢) » ، فيكون « تَحْسَبَنَّهُمْ » توكيداً لتراخي الكلام ، ومن ذلك قوله (٣) في النداء (٤) :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ....

الثالث : قول أبي الحسن الأخفش ، أن تجعل « أنكم » في موضع رفع بإذا على أن يكون فاعلاً به ، على حدّ قياس مذهبه في الرفع بالظرف في نحو قولك : يومَ الجمعة الخروجُ ، فالخروج عنده مرتفع بالظرف ، كأنه قال : يستقرُّ الخروج يوم الجمعة (٥) ، ومذهب سيبويه وأصحابه أنّ الخروج مرفوع (٦) بالابتداء لا غير.[هـ : ١٦٠]

---

(١) هـ : « ومثله » .

(٢) آل عمران : ٣/١٨٨ .

(٣) كذا في ع . وفي د وسائر النسخ وط : « قولهم » .

(٤) البيت بتمامه :

« ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لاأبا لكم   لايوقِعَنَّكم في سَوْءَةٍ عُمَرُ »

وقائله جرير بن عطية الخطفي ، وهو في ديوانه : ٢١٢ وسيبويه : ١/٥٣ والخزانة : ١/٣٥٩ .

(٥) « يوم الجمعة » ليست في ع .

(٦) م : « مرتفع » .

الرابع (١) : قول سيبويه (٢) [وهو (٣)] أَن تجعل « أنكم مخرجون » بدلاً من أَنَّ الأولى على حدّ قوله تعالى : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ (٤) » ، فقوله : يَوْمَئِذٍ بدل من قوله : يوم تقوم الساعة ، ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتمّ به الكلام ، لأَنَّه لا يصحّ أَن يبدل من أَنَّ إلاّ بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها ، وقد وجّه أبو علي قول سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أَن يكون قد حذف مضافاً من أَنَّ الأولى ، تقديره : أَيعدكم أَنَّ إخراجكم إذا متم ، فيصح حينئذ أن يبدل « أَنَّكم مخرجون » من أَنَّ (٥) الأولى لأَنَّها قد تمّت ، وإنّما يحتاج (٦) إلى حذف هذا المضاف من جهة أَنَّ « إذا » ظرف زمان ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث (٧) ، فإذا حملت قوله : « أَنَّكم إذا متم » على تأويل : أَنَّ (٨) إخراجكم إذا متم ، تمّ الكلام ، وصارت « إذا » خبراً لأَنَّ على حدّ قولهم : « الليلةَ الهلالُ »

---

(١) ط ، ع : « القول الرابع » .

(٢) انظر الكتاب : ٣/١٣٢ .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليسقت في د وسائر النسخ .

(٤) الجاثية : ٤٥/٢٧ .

(٥) « أن » ليست في هـ .

(٦) ط ، ع : « احتاج » .

(٧) م : « الجثة » .

(٨) « أن » ليست في م .

يريدون (١) : [الليلة (٢)] حدوثُ الهلال ، أو ظهوره ، ولولا ذلك لم يَجُزْ ، لأَنَّ الهلال جثّة ، والليلة ظرف زمان ، ومثل الآية (٣) في حذف المضاف قوله عز وجل : « هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُون (٤) » ، لأَنّه (٥) لا بد (٦) من تقدير مضاف محذوف تقديره : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون (٧) ، فحذف الدعاء وهو يريده .

والثاني من (٨) توجيه أبي علي لقول سيبويه : أن يكون (٩) خبر أنَّ محذوفاً ، تقديره : أيعدكم أنّكم إذا متم [مخرجون] (١٠) ، ثم حذف خبر أنَّ لدلالة أنَّ الثانية عليه ، على حدّ قوله تعالى : « وَاللهُ ورَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ » (١١) فحذف خبر المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثاني ، وعلى ذلك قول

---

(١) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ وط ، ع : « يريد » تحريف .

(٢) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .

(٣) « الآية » ليست في ع .

(٤) الشعراء : ٢٦/٧٢ .

(٥) « لأنه » ليست في ط ، ع .

(٦) ل : « لا بين » تحريف .

(٧) من « لأنه لابد » الى « تدعون » ليس في ف .

(٨) ط ، ع : « في » .

(٨) ط ، ع : « وهو أن يكون » .

(١٠) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(١١) التوبة : ٩/٦٢ .

الشاعر (١) :

نحنُ بمـــا عندنا وأنْتَ بمـــا
عندكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

تقديره : نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندكَ راض ، إلاّ أنّه حذف (٢) استغناء عنه (٣) بالخبر الآخر (٤) ، وهذا الوجه وحده هو الذي لم يُفتـح عليك أيّها المتقمص بقميص الزَّهْو التائه في غَيَابَةِ (٥) السَّهْو الملقب (٦) بملك النحو إلاّ به (٧) .

---

(١) جاء البيت منسوباً الى عمرو بن امرىء القيس الخزرجي في مجـاز القرآن : ١/٣٩ وجمهرة أشعار العرب : ٣ ومعجـم الشعراء : ٥٦ والخزانة : ٢/١٨٩ وورد منسوباً الى قيس بن الخطيم في سيبويه : ١/٧٥ والدرر : ٢/١٤٢ والمقاصد للعيني : ١/٥٥٧ لكـن العيني حكى عن ابن هشام اللخمي أن صاحب البيت هو عمرو بن مرىء القيس الأنصاري ، وقد صحح الدكتور ناصر الدين الأسد نسبة هـذا البيت معه أبيات أخرى الى عمرو بن امرىء القيس الخزرجي ، انظر ديوان قيس بن الخطيم : ٦٣ ، وعزاه صاحب الانصاف : ٩٥ الى درهم بن الشجري : ١/٢٩٦ ، ١/٣١٠ والمغني : ٦٨٧ والهمع : ٢/١٠٩ .

(٢) بعد ذلك في هـ : « الأول » .

(٣) « عنه » ليست في ع .

(٤) ط ، ع : « الأخير » .

(٥) ف : « غاية » .

(٦) بعدها في ع : « نفسه » .

(٧) « إلا به » ليست في هـ .

وأمّا قولك بعد السؤال الأول : وكذلك (١) يسأل عن العامل في « إذا » ثم [هـ : ١٦١] بيّنت (٢) في جوابك أنّه محذوف ، فقولك هذا مبنيٌّ على ما قام في نفسك من كون خبر أنّ محذوفاً ، وقد بيّنّا أنه غير محذوف ، إلاّ على أحد الوجهين الموجّه بهما قول سيبويه ، وإلاّ فهو موجود غير محذوف (٣) على المذاهب المتقدمة ، أمّا على مذهب المبرد فالعامل عنده في « إذا » الاستقرار لأنّها في موضع خبر المبتدأ ، وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدر (٤) في كل ظرف رفع (٥) فاعلاً ، وأمّا على (٦) مذهب الجَرْمي فإنّ العامل عنده (٧) فيها مخرجون التي هي خبر أنّ ، على ما تقدم ذكره .

وأما قولك بعد السؤال الثاني : إن « إذا » بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أنّ المعنى يستحيل إذا جعلت (٨) العامل في « إذا » مخرجون ، لأنّه يصير التقدير : أنّكم مُخْرَجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتصوّر ، وإجابتك عن ذلك بتقديرك حذف مضاف قبل « إذا » وهو « بعد » ، فإنك أتيت في هذا المكان بضَرْب من الهَذَيان .

(١) « وكذلك » ليست في هـ .

(٢) ع « تثبت » ، وفي هـ : « تكتب » .

(٣) من « إلا على أحد » الى « محذوف » ليس في م .

(٤) ع : « المتقدم » تحريف .

(٥) هـ : « وقع » تحريف .

(٦) « على » في ط ، ع .

(٧) « عنده » ليست في ع .

(٨) ع : « أدخلت » تحريف .

أما (١) قولك : « إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر » فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر بصحيح ، وذلك ممتنع (٢) فيها وفي إذ (٣) وفي لمَّا خاصة ، ألا ترى أنَّه لا يحسُن أن تقول في نحو (٤): « آتيكَ يومَ يَقْدَمُ زيدٌ »(٥): آتيك يومَ قدومِ زيدٍ ، فتقدَّر ما بعد (٦) يوم بتقدير المصدر ؟ ولو قلت : « آتيك إذا يقوم زيد » لم يَحسُن أن تقول : آتيك إذا قيام زيد ، وكذلك [إذ] (٧) ، تقول : أتَيْتُه إذْ قامَ ولا تقول : أتيته إذ قيامه ، وكذلك لمَّا (٨) ، تقول : أكرَمْتُه لمَّا قام (٩) ، ولا تقول : أكرمته لمَّا قيامه ، لأنَّ هذه الظروف لا تضاف إلى مفرد ولا تستعمل إلاَّ مضافة إلى الجمل ، وأمَّا قولك : « لأنَّه (١٠) لا بدَّ من تقدير حذف مضاف قبل إذا وهو بعد ليصحّ (١١) المعنى ويسلم من الإحالة »

---

(١) هـ : « وأما » .

(٢) ل : « وذلك غير ممتنع » زيادة لايقتضيها السياق .

(٣) ع : « إذا » تحريف .

(٤) « في نحو » ليست في م .

(٥) « آتيك يوم يقدم زيد » ليست في ط .

(٦) هـ : « فتقدرها بعد » تحريف .

(٧) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .

(٨) « لما » ليست في ل .

(٩) هـ : « أكرمته لما قام زيد » .

(١٠) ط ، ع ، هـ : « انه » .

(١١) د،ف،ل : « لتصحح » ، وفي م : « ليصحح » ، وما أثبت عن ط،ع،هـ .

فهو قول بيّن الفساد لا محالة ، وذلك أنّ المتقرر عند جميع النحويين أنّه لا يصح أن يضاف [إلى] (١) إذا ولا إلى لمّا ، وذلك لتوغلهما في البناء وقلة تمكنهما ، ولا يجوز (٢) على هذا (٣) أن تقول : أكرَمْتُك بعد إذا أكرَمْتَني ، ولا قبل إذا أكرمتني ولا بعد لمّا (٤) أكرمتني ، ولا يجوز (٥) ذلك في (٦) ظروف الزمان ولا غيرها [هـ : ١٦٢] ولم يسمع من ذلك شيء إلاّ في إذ ، والمعنى في الآية يصح على غير هذا التقدير ، إذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل : « وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً » أنّ الإخراج ليس هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمان متراخٍ يقتضي الاستحالة (٧) من اللّحْميّة والدّمويّة إلى الترابيّة ثم الإخراج بعـد ذلك ، وإذا وإنْ كانت بمعنى الوقت فليس يلزم [أن يكون] (٨) وقوع الفعل في أوّل ذلك الوقت دون آخره (٩) ، مثال ذلك قولهم : إذا جاءَ (١٠) زيدٌ أحسنْتُ إليه ، ومعلوم من

---

(١) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) ل : « ولا يصح » ، ف هـ : « فلا يجوز » .

(٣) ع : « هذه » تحريف .

(٤) ط : « اذا » تحريف .

(٥) ع : « ولا نحو » ولعله الأصح .

(٦) ط ، ع : « من » تحريف .

(٧) « الاستحالة » ليست في ع .

(٨) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٩) « دون آخره » ليست في ل .

(١٠) م : « جاءك » .

جهة المعنى أنَّ الإحسان لم يكن في أوَّل المجيء ، إنَّما كان بعده ، وتقدير الإعراب يوجب أنَّ وقت المجيء وقت الإحسان ، لأنَّ إذا (١) ظرف ، والعامل فيه « أحسنت » ، فيصير التقدير : أحسنت (٢) [د : ٢٥٦] إليه وقت مجيئه ، وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنَّه لمَّا تقارب الزمانان وتجاور الحالان صارا كأنَّهما وقعا في زمان واحد ، وإنْ كان لا بدَّ أن يقدّر أنَّ زمان(٣) الإحسان(٤) بعد زمان المجيء ، إذ الإحسان مسبَّب (٥) عن المجيء ، والسبب يتقدَّم المسبَّب ، ويكون تقدير الآية على هذا : أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ مخرَجُون آخرَ وقْتِ موتكم وكَوْنِكم تراباً وعظاماً ، ثم قلت بعد هذا : « وأمَّا (٦) فائدة تكرير أنَّ فإنَّ العرب تكرِّر الشيء في الاستفهام استبعاداً ، كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أنت تجاهد ، أنت تجاهد » ، وهذا قول غير محقَّق ولا مُحَرَّر ، وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد شيء خارج عن المألوف المعتاد ، وإنما التكرير في كلام العرب لمعنى (٧) التأكيد ، على ذلك جاء (٨) في كتاب الله عز وجل وفي الكلام

---

(١) د ، م : « اذ » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) قوله : « فيصير التقدير أحسنت » ليس في ط .

(٣) قوله : « لابد أن يقدر أن زمان » ليس في ع .

(٤) العبارة في ل : « وإن كان لابد أن يفيدك الزمان الاحسان » تحريف .

(٥) هـ : « سبب » تحريف .

(٦) ط ، ع : « فأما » .

(٧) « لمعنى » ليست في م .

(٨) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « كما » تحريف .

الفصيح ، كقوله (١) تعالى : « إِذا دُكَّتِ الأَرْضُ دكّاً دكّاً » (٢) ، فكرر (٣) دَكّاً على جهة التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى : « فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » (٤) ، وقوله تعالى : « فإنَّ مع العُسْرِ يُسْراً إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً » (٥) وقوله تعالى : « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً والشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِين » (٦) ، كرر (٧) « رأيتهم » توكيداً (٨) ، وقوله تعالى (٩) : « لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ويُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ العَذَابِ » (١٠) ، وليس في شيء من ذلك (١١) استبعاداً (١٢) .[هـ:١٦٣]

---

(١) ط ، ع : « فمنه قوله » .

(٢) الفجر : ٨٩/٢١ .

(٣) هـ : « تكرر » تحريف ، وقوله : « فكرر دكا » ليس في م .

(٤) الحاقة : ٦٩/١٤ .

(٥) الشرح : ٩٤/٥ ـ ٦ .

(٦) يوسف : ١٢/٤ .

(٧) ل : « فكرر » .

(٨) « توكيداً » ليست في هـ .

(٩) من « إني رأيت » الى « تعالى » ليس في ف .

(١٠) آل عمران : ٣/١٨٨ ، وتجاوز السيوطي هنا ما يقرب من ستة أسطر من ط ، ع .

(١١) ط ، ع : « هذا » .

(١٢) للمسألة تتمة في ط ، ع ، تقدر بعشرة أسطر ، تجاوزها السيوطي .

المسألة الثانية

قال أبو نزار : رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) : « مَنْ جَمَعَ مالاً مِنْ نَهَاوِشَ أذْهَبَهُ اللهُ في نَهَابِرَ » ، يسأل عن مادة هاتين الكلمتين وزيادتهما (٢) ومكان استعمالهما .

فأوّل ذلك (٣) أن تعلم أن نَهْوَشاً (٤) واحد قدّر (٥) أنّه جمع على نَهاوِش ، وهو من (٦) الهَوْش بمعنى الاختلاط ، قال : وكذلك نَهَابِر هو جمع واحده نُهْبُر (٧) وهو من (٦) الهَبْر بمعنى القَطْع المتدارك ، والمعنى مَنْ جمع مالاً من جهات مختلطة لا يُعْلَم جهات حِلّها وحُرْمتها قطعه الله عليه ، قال : فإن قيل : ما سمعنا في الواحد نُهْبُراً ونَهْوَشاً قلنا : قد نصّ سيبويه على أنّ العرب تأتي

---

(١) ذكر الحديث في النهاية في غريب الحديث : ٥/١٣٣ ـ ١٣٧ ، وفي الفتح الكبير ضم الزيادة الى الجامع الصغير : ٣/١٦١ ، وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة : ١٠٦١ .

(٢) ل : « وزيادة » تحريف .

(٣) ط ، ع : « قال : فأول » .

(٤) كذا ضبطت في ط ، ع .

(٥) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « فقدر » .

(٦) « من » ليست في م في الموضعين .

(٧) جاء في اللسان (نهبر) : « يقال : غَشِيتَ بي النَّهابير أي : حملتني على أمور شديدة صعبة ، وواحد النهابير نُهبور ، والنهابر مقصور منه كأنّ واحده نُهْبُرٌ » اهـ .

بمجموع لم تنطق بواحدها (١) ، ثم قال : إنّ قياس (٢) واحد ملامح ومحاسن مَلْمَحَة ومَحْسَنَة ، وما سمعنا بملمحة ، وكذلك قدّروا (٣) أنّ واحد أباطيل إبْطيل أو أُبْطُول ، وأباطيل جمع لم يُنطق بواحده ٠

فأُجيب بأن قيل له : أبدَيْتَ عَوَارك لمناظرك وأبرزت (٤) مقاتِلك لسهام مُناضلك ، إنّ هذه اللفظة تروى على أوجه مختلفة وجميعها يرجع إلى أصل واحد وعدة أوجهها أربعة :

يُروى : مَنْ جَمَعَ مالاً من مَهَاوِش بالميم ، وهذه هي المشهورة عندَ العلماء باللغة ، ويروى من تَهَاوِشَ بالتاء وكسر الواو وقد صححوه أيضاً ، ويروى من تَهَاوُش بالتاء وضم الواو (٥) ، وهو صحيح أيضاً ، ويروى من نَهَاوِش بالنون وكسر الواو ، وهذه هي التي أنكرها أهل اللغة ولم يثبتوا صحّتها ، والظاهر من كلامهم أنها (٦) من غلط الرواة ، وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهَوْش الذي هو الاختلاط ، فليس الإشكال في تَهَاوِش (٧) من جهة تفسيرها كما ظننته ولا من جهة (٨) كونها

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٢

(٢) « إن قياس » ليست في ط ٠

(٣) ط : « قدروي » تحريف ٠

(٤) ل : « وأبديت » ٠

(٥) ط : « ويروى من بهاوش بالباء وضم الواو » تصحيف ٠

(٦) ط : « من كلامهم أيضاً أنه » تحريف ٠

(٧) ط ، ع : « ننهاوش » تصحيف ٠

(٨) « جهة » ليست في ط ٠

جمعاً لواحد لم يُنْطق به ، ألا ترى أنَّ مَهَاوِش وتَهَاوِش هما بمعنى الاختلاط ، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده ؟ وإنّما المشكل في هذه اللفظة (١) هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة أو هي على خلاف ذلك ؟ فهذا الذي كان (٢) حقك أن تبيِّنه (٣) وتثبت صحته ، وإذا (٤) صح [هـ : ١٦٤] فسرت حقيقة معناها واشتقاقها ، وبينت (٥) هل هي جمع أو مفرد وما الزائد منها (٦) وما الأصل ، فأمّا قولك في نهابِرَ : إنه مشتق من الهَبْر وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللغة ، وإنما هو مستعار من النَّهابِرِ والنَّهابِير وهي تلال الرمل المشرفة،فسمِّيت المهالك نَهَابِرَ من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان رحمه الله : « إنَّك ركبت بهذه الأمة [نهابِرَ من الأُمور فَتُبْ عنها » أراد] (٧) أنَّك ركبت بهذه الأُمة أموراً شاقة مُهْلِكة بمنزلة مَنْ كلَّفهم ركوب التلال من الرمل ، لأنَّ المشي في الرمل يَشُقُّ على مَنْ ركبه ، وقولك : « إن واحد النهابر نُهْبُر وإن لم يُنْطق به » ليس بصحيح، بل الصحيح أن واحدها نُهْبُور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنَّهم جعلوا

---

(١) م : « في كون هذه اللفظة » .

(٢) ط : « الذي قد كان » .

(٣) ط : « تثبته » .

(٤) ط ، ع : « فإذا » .

(٥) ط : « ويثبت » تصحيف ، ع : « وتثبت » .

(٦) « وما الزائد منها » ليست في ف .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

التّهابر التي هي المهالك مستعارة من التّهابر التي هي الرمال المشرفة وواحدها تُهْبُور ، وأسأت العبارة بقولك : « لا يعرف جهات حِلّها وحُرْمتها » ، وكان الصواب أن تقول : وحُرْمها ، لأنه يقال : حِلٌّ وحَلال وحُرْمٌ وحَرَام ، وأخطأْتَ أيضاً في تنظيرك نَهَاوِش في كونها جمعاً لواحد لم يُنْطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك أن تنظرها بعباديد (١) ونحوها (٢) ممّا لم ينطق له بواحد من لفظه ولا من غير لفظه ، ألا ترى أنّ ملامح لها واحد مستعمل من لفظها وهو لَمْحة ، وكذلك أباطيل واحده المستعمل باطل ، وكذلك مَشَابه واحده المستعمل مَشْبَه ، وإنْ كنّا نقدّر أنّ واحد الجموع (٣) من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلاّ أنّه وإنْ كان الأمر على ذلك فلا بدّ أن يقال : إنّ هذه الآحاد لهذه الجموع وإنّ هذه الجموع لهذه الآحاد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أنّ أبا عليّ الفارسيّ قال في كتابه العضدي (٤) : « هذا باب ما بناء جمعه على غير بناء (٥) واحده المستعمل ، وذلك باطل وأباطيل وحديث وأحاديث وعروض وأعاريض » ولم يختلف أحد من العلماء في أنّ أعاريض

---

(١) القباديد والعباديد : الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في ذلك كله ولا يقع إلا في جماعة ولا يقال للواحد : عبديد . اللسان (عبد)

(٢) ط ، ع : « ونحوه » .

(٣) ل : « المجموع » تحريف .

(٤) انظر الايضاح للفارسي ، الجزء الثاني الورقة : ١٥١ ، مخطوطة الظاهرية وهي محفوظة برقم : ٨٥١٣ عام .

(٥) د ، ف ، ل ، م : « ما » تحريف ، وما أثبت عن ط ، ع ، هـ ؛ الايضاح

وأحاديث واحدها : عروض وحديث من جهة الاستعمال ، [كما أنَّ قولهم : ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال] (١) ، وإنْ كان في التقدير كأنَّه جمع ليلاء ، ولو [هـ : ١٦٥] قلت : إنَّ العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحدها الذي يجب من جهة القياس لكنت قد سَلِمْتَ في قولك من الوهم والإلْباس ، ثم أسألك أولا : ما معنى قولك في صدر مسألتك : « فأَوَّل ذلك أَنْ نَهْوَشاً واحد قد جمع على نَهَاوش » ؟ فإنَّه كلام (٣) لم يستعمله من أهل الجهل والغباوة إلاَّ مَنْ ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غِشَاوة (٤) .

المسألة الثالثة

قال أبو نزار : روى سيبويه في كتابه عن العرب أَنَّهم قالوا : ليس الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ (٥) برفع المسك ، والقياس نصبه لأَنه خبر ليس ، و « ليس » لا يبطل (٦) عملها بنقض النفي ، إلاَّ أن سيبويه والسيرافي تَخَبَّطا في هذا وما أَتَيَا بطائل ، فأَوَّل ذلك أَنْ سيبويه قال : لغة في ليس ، إنها لا تعمل وإنَّها مثل ما في لغة بني تميم ، وهذا لا يُعرف ، فقد أخطأ سيبويه ، ثم قال السيرافي :

---

(١) ليست في د ، ف وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) د وسائر النسخ : « وأول » وما أثبت عن ط ، ع .

(٣) « كلام » ليست في ط .

(٤) للمسألة تتمة في ط ، ع ، تقدر بستة أسطر ، تجاوزها السيوطي .

(٥) انظر الكتاب : ١/١٤٧

(٦) د : « يبطلها » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

« والصحيح أنَّ اسمها الشأن والحديث في موضع رفع ، والطيب مبتدأ والمسك خبره » ، وقيل له : هذا باطل ، فإنَّ (١) إلاَّ الناقضة خبر (٢) ، إذ (٣) قد جاءت بين المبتـدأ والخبر في الجملة الإثباتية ، واعتذر السيرافي بأن قال : « إلاَّ أنَّها على الجملة قد تقدَّمها نفي » ، وهذا كله متهافت ، والذي صحَّ أنَّ قولهم : ليس الطيب ، ليس واسمها وإلاَّ ناقضة للنفي والمسك مبتدأ وخبره محذوف وتقديره (٤) : ليس الطّيبُ إلاَّ المِسْكُ أفْخَرُه ، والجملة من المبتدأ (٥) والخبر في موضع النصب لأنَّها خبر ليس ، وفيه [د : ٢٥٧] وجه آخر وهو أن تكون إلاَّ بمعنى غير ، وذلك وجه في إلاَّ معروف ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً (٦) أو مرغوباً فيه ، أو ما شابه ذلك فاعرفه . فقيل له في الردّ عليه (٧) :

أيُّها المتعالي المتعالم والمتعاطي المتعاظم قد نَسَبْتَ سيبويه [هـ : ١٦٦] والسيرافي إلى أنَّهما تخبَّطا [في (٨)] هذه المسألة ولم يأتيا بطائل ، ونقلت حكاية عنهما ، فأوَّل ذلك أنَّ سيبويه قال

---

(١) ط ، ع : « بأن » .

(٢) « خبر » ليست في ل .

(٣) د : « وقد جاءت » وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

(٤) هـ : « تقديره » .

(٥) من « وخبره محذوف » إلى « المبتدأ » ليس في م .

(٦) « مفضلاً » ليست في ف .

(٧) كذا في ط ، ع وفي د وسائر النسخ : « فصل في الرد عليه » .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

لغة في ليس : إنّها لا تعمل ، وإنّها مثل ما في لغة بني تميم ، وهذا لا يُعرف (١) ، وكــان (٢) تخبُّطك فيما عنه نقلته وإليه نسبْتَه بما أسْقَطْتَه من كلامه وزدْته ، وهو (٣) عين التخبّط الحقيقي ، والذي ذكره سيبويه على فصّه ومنقولاً عن نصه هو (٤) : « وقد زعم بعضهم أَنَّ ليس تُجعل كَمَا وذلك قليل لا يكاد يُعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أشعَرَ منه ، وليس قالها زيدٌ ، وقول (٥) حُمَيد الأَرْقَط (٦) :

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ
ولَيْسَ كُــلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَــاكِينُ

---

(١) « وهذا لا يعرف » ليست في ل .

(٢) هـ : « فكان » .

(٣) ط ، ع : «هو » ولعله الأصح .

(٤) انظر الكتاب : ١/١٤٧

(٥) د ، م ، هـ : « وقال » ، الكتاب: « قال » ، وما أثبت عن ف ، ل ، ط ؛ ع

(٦) ورد اسمه في نسخ الأشباه ونسختي سفر السعادة : « حميد بن ثور » ولم أجد البيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي ، وعزاه سيبويه : ١/٦٩ وصاحب العقد الفريد : ٦/٣٠٢ ــ ٣٠٣ وابن الشجري في أماليه : ٢/٢٠٣ إلى حميد الأرقط ، وذكره العيني في المقاصد : ٢/٨٢ منسوباً إلى حميد بن ثور الأرقط والصواب ابن مالك الأرقط ، والبيت بلا نسبة في المقتضب : ٤/١٠٠ وشرح المفصل : ٧/١٠٤ والأشموني : ١/٢٣٩ والخزانة : ٤/٥٨ ، والمعرّس : المكان الذي ينزله المسافر آخر الليل ، والنَّواة : عَجَمة التمر والجمع : نَوىً ونُوِيٌّ ونِوِيٌّ .

وقول (١) هشام (٢) :

هِيَ الشِّفاءُ لدائِي لو ظَفِرْتُ بها
وليسَ مِنْها شِفاءُ الدّاءِ مَبْذُولُ

والوجه (٣) والحدّ (٤) فيه أن تحمله على (٥) أنّ في ليس إضماراً ، وهذا مبتدأ كقوله : إنّه أَمَةُ اللهِ ذاهبة ، إلاّ أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال : ليس الطِّيبُ إلاّ المِسْكُ ، وما كان الطيبُ إلاّ المسكُ » إلى هذا انتهى كلام سيبويه ، فأحلت عبارته عن الصواب (٦) فقلت : قال سيبويه : لغة في ليس إنها لا تعمل ، فبدأت بنكرة في اللفظ لم (٧) تأتِ لها بخبر ، وزدت في كلامه (٨) أنّها لا تعمل ، ولم يذكر سيبويه ذلك ، ولا يصح أن يذكره ، لأنه (٩) لم يقطع بكونها غير عاملة ، ثم قلت عنه : وإنها مثل ما في لغة بني تميم ، فزدت ما لم يذكره ، وكيف يجعلها مثل ما التميمية التي قد حصل القطع بإبطال عملها ، وهو يقول بعد ذلك : والوجه أن

---

(١) ط ، ع ، الكتاب : « وقال » .

(٢) تقد البيت ص : ٤٤

(٣) الكتاب : « هذا كله مسموع من العرب ، والوجه ... » .

(٤) هـ : « الحد » تحريف .

(٥) هـ : « آن كله على » تحريف .

(٦) بعدها في ط ، ع : « بتحريفك وتجريفك » .

(٧) هـ : « ولم » .

(٨) ل : « كلامها » تحريف .

(٩) هـ : « لا » .

يكون فيها إضمار الشأن ؟ ثم قلت عنه أيضاً : وهذا لا يعرف ، فأسقطت يكاد ، وبإسقاطها يتناقض الكلام ، لأنّ سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا ، وهو قولهم : ليس الطّيبُ إلاّ المِسْكُ ، بدليل قوله (١) : إنه يجوز أن يكون عليه قولهم : ليس خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ منه ، وصَحّ ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو ينصب [هـ : ١٦٧] ولا تميميّ إلاّ وهو يرفع ، وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى ابن عمر (٢) ، ثم قال : فقد ثبت من هذه الحكاية أنّ قولهم : ليس الطّيبُ إلاّ المِسْكُ [بالرفع (٣)] معروف في كلام العرب ، فلا يصح إذاً أن يكون كلام سيبويه إلاّ بزيادة يكاد (٤) ، وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك : ثم قال السيرافي : والصحيح أنّ اسمها شأن (٥) وحديث (٦) في موضع رفع ، والطّيب مبتدأ والمسك خبره ، وقيل له : هذا باطل فإن « إلاّ » الناقضة خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية ، واعتذر السيرافي بأن قال : إلاّ أنّها على الجملة قد تقدّمها نفي ، فإذا بك فيما حكيته عن

---

(١) « قوله » ليست في ط .

(٢) ساق السخاوي هنا المجلس الذي دار بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى ابن عمر ، وتقدم المجلس سابقاً .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سبعة أسطر من ط ، ع .

(٥) م : « الشأن » .

(٦) هـ : « والحديث » .

السيرافي أيضاً (١) قد مسخْتَ ما نسخْتَ وغـيَّرت ما عنه عبَّرت ، وذلك أنَّ نصَّ كلام السيرافي في هذه المسألة هــو ذا : « وقد احتجوا (٢) بشيء آخر هو (٣) أقوى من الأوَّل ، وهو قول بعض العرب : ليس الطيِّب إلاَّ المِسْك ، قالوا : ولو (٤) كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن لا نقول : الطيب إلاَّ المسك ، وليس الأمر كما ظنّوا ، لأنَّ الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد (٥) وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : ما زيدٌ أبوه قائم ، فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائم ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلاَّ قائم ، كـأنّك قلت : ما أبو زيد قائــم » ، هــذا كلام السيرافي رحمه الله ، فأمَّا توجيهك المسألة على ما صحَّ في زعمك ، وهو أن تجعــل الطّيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره : ليس على الطيب إلا المسك أفخره أو على (٦) أن تكون « إلاَّ » بمعنى غير ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطُرْ مثله قبلك ببال بشر ، وهو تقديرك الاسم (٧) مبتدأ وحذف خبره ، وهو أفخره

---

(١) من « بأن قال » إلى « أيضاً » ليس في م .

(٣) بعدها في ط ، ع : « له » .

(٢) هـ : « وهو » .

(٤) ط ، ع : « فلو » .

(٥) ط : « وقد » .

(٧) ف : « وعلى » تحريف .

(٧) « الاسم » ليست في ط .

مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه ، وتقديرك في الوجه الآخر إلاَّ بمعنى غير تشير بها (١) إلى أَنَّها وما بعدها صفة للطِّيب على حدِّ قوله عز وجل : « لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ (٢) » أي : غير الله ، وجعلك الخبر محذوفاً وهو مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : أَنَّ الطِّيب لا يرغب الناس فيه ، وإنَّما يرغبون في المسك ، لأَنَّ هذا [هـ : ١٦٨] تقدير قولك : ليس الطيب غيرُ المسك مرغوباً فيه ، وعلى أَنَّ سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عمَّا أجازه من أَنَّ الوجه أن يكون في ليس إضمار ولا يكون حذفاً ، فقال بعد أن قدم الوجه في قوله (٣) :

. . . .   وليس منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

وقولهم : ليس خَلَقَ اللهُ أشعر منه : إلاَّ أَنَّهم زعموا أَنَّ بعضهم قال : ليس الطيب إلا المسك ، وما كان الطيب إلا المسك ، ووجه توقفه عن (٤) أن يحمل ليس في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أَنَّه وجدهم يرفعون المسك في ليس وينصبونه في كان ، فيقولون : ما كان الطيبُ إلاَّ المسكَ ، فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون (٥) الرفع بليس دون

---

(١) « بها » ليست في م ، ط ، ع .

(٢) الأنبياء : ٢١/٢٢

(٣) تقدم البيت فيما سبق .

(٤) د : « على » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

(٥) ف ، ل : « يخفضون » تحريف ، وفي م : « يخصون » .

كان حتى لا يوجد منهم مَنْ يرفع (١) المسك في كان ولا ينصب (٢) في ليس دليل على أَنَّ ليس ههنا حرف لا عمل لها ، وبهذا يبطل قولك : إنه لو كان على إضمار أفخره في الوجه الأول أو (٣) إضمار مرغوباً فيه أو مفضلاً في الوجه الثاني لوجب مثل (٤) ذلك في كان ، فيقال : ما كان الطيب إلا المسك ، على تقدير : إلا المسك أفخره ، أو على تقدير : غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، ولو وجَّهْتَ أَيها المتعسف هذه المسألة على (٥) ما وجَّهه النحويون لأَرَحْتَ واسترحت ، وهو أَن تجعل الطيب اسم ليس وإلاَّ المسك بدلاً منه ، والخبر محذوفاً ، وتقديره ليس في الدنيا الطيب إلا المسك ، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر (٦) :

لَهْفي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خائِفٍ
يَبْغي جِوارَكَ حِينَ ليس مُجِيرُ

---

(١) ط ، ع : « لا يوجد أحد منهم يرفع » .

(٢) هـ : « ينصبه » .

(٣) ل : « اذ » تحريف .

(٤) « مثل » ليست في ط .

(٥) هـ : « بمنا وجهه » .

(٦) هو حارثة بن بدر كما في شعراء أمويون : ٢/٣٤٧ وأمالي المرتضى : ١/٣٨٧ ، واكتفى المرزوقي بنسبته إلى التيمي في شرح الحماسة : ٩٥٠ ، وورد البيت منسوباً إلى الشمردل الليثي في الحماسة البصرية : ١/٢٣٠ والمقاصد للمعيني : ٢/١٠٣ وشرح التصريح على التوضيح : ١/٢٠٠ . وذكره البغدادي في الخزانة : ١/١٤٦ بلا نسبة واكتفى ←

يريد : حين ليس في الدنيا مجير ، وقد أجاز أبو علي أن تكون اللام في الطيب زائدة على حَدِّ زيادتها في قولهم : ادْخلوا الأَوَّل فالأَوَّلَ ، فيصير التقدير : ليس طيب إلا المسك ، على تأويل ليس في الوجودطيب إلاّ المسك ، أي أَنَّ كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق المبالغة في وصف المسك ، وبالجملة فإنَّ هذا القول الذي ذهب إليه النحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدمت ذكره ، وليس ذلك لغتين ، فيقال : إنَّ « ليس الطّيبُ إلا المسكَ » لغة قوم ، و « ما كان الطيب إلا المسك » لغة قوم آخرين ، بل القوم (١) الذين يقولون : ليس الطيب إلا المسكُ ، فيرفعون ، هم القائلون : ما كان [هـ : ١٦٩] الطيب إلا المسكَ ، فينصبون على ما حكاه سيبويه ، وبهذا السبب توقف عن حمل ليس في لغتهم على أَنَّ فيها إضماراً ، وهذه اللغة ليست هي المشهورة ، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب (٢) إبطال الأصول (٣) •

← بأن قال : « في قول الحماسي » ، ونسبه صاحب الدرر : ١/٨٥ إلى التميمي الحماسي والبيت بلانسبة في ديوان المعاني : ٢/١٧٤ والمغني : ٧٠٠ والأشموني : ١/٢٥٦ والهمع : ١/١١٦ ، وروي في الأشموني وشرح التصريح والمقاصد والدرر والخزانة بلفظ : « حين لات مجير »

(١) « القوم » ليست في ف •

(٢) هـ : « موجب » •

(٣) للمسألة تتمة في ط . ع تقدر بثلاثين سطراً تجاوزها السيوطي •

المسألة الرابعة

قال أبو نزار : قال الله عز وجل : « وإنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً (١) » ، وقد ذُكر في نصب كلالة أشياء كلّها فاسدة ، وخلّط [د : ٢٥٨] ابن قتيبه غاية التخليط ، والذي يقال : إنّ الكلالة قد فسّرت بتَرِكَة ليس فيها ولد ، لا جرم (٢) أنّ الإعراب ينطبق على هذا ، فإنّ المعتاد أنّ الإنسان إنما يَدْأَب ليترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموتُ ولا ولد له ظهر تعبه ، فقوله : يورث يقدر بعده كالاً وكلالة (٣) ، فإنّ كَلّ قد جاء بمعنى تَعِب ، والمعنى (٤) يورث (٥) في حال ظهور تعبه وكلالِه ، وكَلال مصدر كَلّ ، وقد قال سيبويه : إنّ تاء التأنيث تدخل على المصدر المجردة وذوات الزوائد دخولاً مطرداً ، فهي تدل على المرة الواحدة ، فَنَصْب (٦) كلالة لأنّه مصدر منقلب عن حال ، وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه : أَرْسَلَها العِرَاك فقال الرادّ عليه :

يا هذا غَلِطْتَ أوّلاً في التلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل : « وإنْ كانَ رجلٌ يورَثُ كَلالَةً » ثم قلت : إنّ العلماء قد (٧) ذكروا في نصب كلالة أشياء جميعها عندك فاسدٌ ، وإنّ

---

(١) النساء : ٤/١٢ والآية في ط ، ع : « إن كان يورث . . . » .

(٢) هـ : « ولا جرم » .

(٣) ع : « يورث بعد كونه كالا كلالة » تحريف .

(٤) ع : « فالمعنى » .

(٥) من «يقدر بعده» إلى « يورث » ليس في ط .

(٦) هـ : « وينصب » .

(٧) « قد » ليست في ط ، ع .

تخليط (١) ابن قتيبة فيها على تخليطهم (٢) زائد ، وسأبيّن صحّة أقوال العلماء فيها ، وأنّ الفساد إنما جاء من قلّة فهمك لمعانيها (٣) :

ومَنْ يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ
يَجِدْ مُرّاً بِهِ الماءَ الزُّلالا

اعلم أنّ الكلالة فيما نحن بصدده هي في (٤) الأصل مصدر قولك : كَلَّ الميّت يَكِلُّ (٥) كَلالةً فهو كَلٌّ ، وذلك إذا لم يرثه والدٌ ولا ولدٌ ، وكذلك أيضاً يقال : رجل (٦) كَلٌّ إذا لم يكن له والد ولا والد ، فهذا أصل الكلالة ، أعني كونها حَدَثاً لا عَيْناً ، ثم يوقعونها على العين ولا يريدون بها الحدث ، كما يفعلون ذلك بغيرها [هـ : ١٧٠] من المصادر ، فيقولون : هذا رجل كلالة أي : كَلٌّ (٧) ، كما يقولون : عدلٌ أي : عادل ، وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل :

« وإنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً » ، فجعلوا الكلالة اسماً للموروث ، ولم يريدوا أنّها بمعنى الحدث ، فيكون نصب كلالة على هذا من وجهين :

---

(١) كذا في ف وفي د وسائر النسخ وط ، ع : « تخبيط » .

(٢) كذا في ف وفي د وسائر النسخ وط ، ع : « تخبيطهم » .

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي ، وهو في ديوانه : ٢٣٠ وشرح مشكل شعر المتنبي: ١٤٠ ، وهذا مثل يضرب لمن يجد الماء الزلال مرّاً من مرارة فمه

(٤) « في » ليست في ط .

(٥) هـ : « ويكل » .

(٦) هـ : « هو رجل » .

(٧) « كل » ليست في ع .

أحدهما : أن يكون خبر كان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضمير في « يُورَث » على أنَّ تقدير (١) كان هي التامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجل يورث [وهو (٢)] كلالة أي : كَلٌ .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب الكلالة ذهب أبو الحسن الأخفش ، وأجاز (٣) غيره أن تكون الكلالة في الآية على بابها ، أعني أن تكون اسماً للحَدَث دون العين ، فيكون انتصابها أيضاً من وجهين :

أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالاً ، نحو : جاء زيد رَكضاً (٤) ، والعامل فيه يورَث على حَدِّ ما تقدَّم ، وكلالة ههنا مصدر في موضع الحال كما كان في (٥) قولهم : هو ابنُ عمّي دِنْيَةً .

والوجه الآخر : أن يكون انتصاب كلالة في الآية انتصاب المصادر التي تقع أحوالاً ، ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره : يورث وراثة (٦) كلالة ، وعلى ذلك قولهم : وَرِثْته كلالةً ، وقول الفرزدق (٧) :

---

(١) كذا في د ، وفي سائر النسخ وط ، ع : « تقدر » .

(٢) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٣) هـ : « واختار » .

(٤) ف : « راكضاً » تحريف .

(٥) « في » ليست في ط ، ع .

(٦) ف : « وارثه » تحريف .

(٧) ديوانه : ٨٥٢ والكامل : ٣/٢٠٤ واللسان (كلل) .

وَرِثْتُمْ قناةَ الدِّينِ لا عَن كَلالَةٍ
عن ابْنَيْ مَنَافٍ عبدِ شمسٍ وهاشِمِ

أي : ورثتموها عن قرب واستحقاق ، فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة لا شبهة فيها ولا [إنكار (١)] على مستعمليها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أَنْ تكون الكلالة اسماً للوارث وهو شاذ [والحُجَّة فيه ما رُوي عن الحسن أَنَّه قرأ (٢) : وإِنْ كان رَجُلٌ يُورِثُ ويُورَثُ كلالة (٣)] فإن (٤) صَحَّ [هذا الوجه (٥)] جاز [أن يكون (٦)] انتصابها على ما انتصب (٧) عليه أولاً ، وهو أن تكون خبر كان أو حالاً من الضمير في يورث إذا جعلت كان تامة ، إلاَّ أَنَّه لا بدّ من تقدير حذف مضاف تقديره : وإن كان الميت ذا كلالة ، وهذا كله واضح بيِّن بعيد من التخليط والإشكال (٨) ، والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قولك :

---

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) قال ابن جني في المحتسب : ١٨٢/١ « ومن ذلك قراءة الحسن : يُورِث كلالةً ويُورَث أيضاً كالمقروء به في السبعة » وانظر البحر المحيط : ١٨٩/٣ .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٤) ط ، ع : « وإذا » .

(٥) زيادة عن ط ، ع ، هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٦) هـ : « انتصب » تحريف .

(٧) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطر من ط ، ع .

« إنَّ [هـ : ١٧١] الكلالة [قد (١)] فسرت بتركة ليس فيها ولد ، وإنَّ المعتاد أَنَّ الإنسان إنَّما يَدْأَب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره (٢) الموت ولا ولد له ظهر تعبه » ، ثم ذكرت بعد ذلك أَنَّها من المصادر المنصوبة على الحال ، فنقضت كلامك وأوجبت على سامعك مَلامك ، وذلك أَنَّك زعمت أَنَّ الكلالة قد فُسرت بتَرِكة الميت ، وهذا مذهب مَن يجعل الكلالة اسماً للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا (٣) اسماً للشخص دون الحَدَث ، ثم قلت : إنها من المصادر المنصوبة على الحال ، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث ، فهذا تناقض بيِّن ، وقلت : إنَّ الكلالة مشتقة من كَلَّ إذا تعب وإنَّ التقدير : يورث ذا كلالة ، فَغَلِطْتَ وَوَهِمْتَ وفي مَهَامِهِ الجَهَالَةِ هِمْتَ ، ولو كانت الكلالة مصدر كَلَّ إذا تعب لكانَ اسم الفاعل منها (٤) كالاً أو كليلاً ، ولجاز (٥) في المصدر أن يقال : كَلاًّ وكُلُولاً ، والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كَلَّ ، لأنه يقال : رجلٌ كَلٌّ لا ولد له ولا والد ، وقد كَلَّ يَكِلُّ (٦) كَلالَةً ، فلمَّا أَلزموا المصدر بالكَلالة (٧) واسم الفاعل [بالكَلِّ] عُلم أَنَّ الكَلالة ليست مصدراً لكل إذ تعب .

---

(١) ليست في د ، ف ل وأثبتها عن م ، هـ ، ط ، ع .

(٢) ط ، ع : « حضر » .

(٣) « اسماً للوارث دون الموروث فتكون على هذا » ليست في ع .

(٤) كذا في ط ، ع ، هـ وفي د وسائر النسخ : « فيها » تحريف .

(٥) ل . « وكان » تحريف .

(٦) هـ : « عمل » تحريف .

(٧) كذا في ط ، ع وفي د وسائر النسخ : « الكلالة » .

(٨) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

وأمّا قولك : « إنّ المعتاد في الإنسان أنّه (١) [إنما] (٢) يَدْأب ليترك لولده ، فإذا حضره (٣) الموت وليس له ولد ظهر تعبه » فهو بحمد الله كلام غير محصّل ، وذلك أنّه إذا كان إنّما يتعب لولده فينبغي إذا وَرِثَ كلالةً أن لا (٤) يكون له تعب إذ لا ولد له (٥) ، وأمّا قولك : إن سيبويه قال : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجرّدة (٦) وذوات الزيادة دخولاً مطّرداً ، فهي تدل على المرّة الواحدة ، فهذا منك (٧) غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بيّن واضح ، وذلك أنّك بيّنت (٨) أنّ الكلالة مصدر كَلّ إذا تعب ، ثم وقع في نفسك أنّه لا يجوز أن يكون مصدر كَلّ إلّا الكلالة (٩) فقلت : لا يُنكر دخول الهاء لأنّ سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر فغلطتَ في ذلك من وجهين :

أحدهما : أنّ المرة الواحدة في باب المصادر الثلاثية إنما بابها الفَعْلَة كضربْته ضَرْبَةً (١٠) ، وذلك هو المطّرد فيها ، وأنّ

(١) د ، ف ، ل : « ان » تحريف ، وما أثبت عن ط ، ع هـ ، وليست في م .

(٢) زيادة عن م ، هـ ، ط ، ع وليست في د ، ف ، ل .

(٣) ط ، ع ، هـ : « حضر » .

(٤) « لا » ليست في هـ .

(٥) تجاوز السيوطي هنا من المسألة في ط ، ع ما يقرب من ستة أسطر .

(٦) ل : « المجرورة » تحريف .

(٧) ع : « مثل » تحريف .

(٨) ع : « تثبت » تصحيف .

(٩) ط ، ع : « الكلام » تحريف .

(١٠) بعدها في ط ، ع : « وقتلته قتلة » .

المصدر الذي هو الجنس يختلف الى أوزان مختلفة ، ألا ترى أنك تقول : قعدْتُ قُعُوداً وجلسْتُ جلوساً ؟ ولا يجوز (١) [هـ : ١٧٢] غير ذلك ، لا تقول : جلست جِلْسة ولا قعدت قعودة ، ولو كانت الكلالة يراد بها المرة الواحدة لم يجز هنا إلاّ الكلّة .

والوجه الثاني من غلطك هو جهلك بكون الكلالة جنساً لا واحداً من جنس (٢) يراد بها المرة ، وذلك قول الأعشى (٣) :

فآلَيْتُ لا أَرْثي لها من كَلالةٍ
ولا مِنْ حَفًى حتّى تَزُورَ مُحَمَّدا

ألا ترى أنّ الكلالة هنا بمعنى الكلال ، وليس يراد بها المرة الواحدة ؟

وأمّا قولك : إنّ كلالة (٤) مصدر منقلب عن حال فكلام بيّن الاضطراب مبنيّ على غير الصواب ، إذ المصدر إذا صار حالاً فإنّما يقال : انقلب إليها لا انقلب عنها ، لأنّه منتقل عن انتصابه على أنّه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنّه حال .

المسألة الخامسة

قال أبو نزار : قال سيبويه : لو بنَيْتَ من شَوَى مثل عَصْفور لقلت : شَوَوِيٌّ ، ووجهه مذهبه أنّ الأصل شَوْيُوْي

(١) ط ، ع : « لايجوز » .

(٢) ط : « لا واحد له من جنس » تحريف .

(٣) ديوانه : ١٣٥ وجمهرة أشعار العرب : ٨٤ وشرح المفصل : ١٠/١٠٠ ــ ١٠٢ ومعاهد التنصيص : ١/٢٠١ والخزانة : ١/٨٦ .

(٤) هـ : « الكلالة » .

لا خلاف فيه ، فهو يقلب الياء الأولى واواً كما يفعل في رحى ، فإنَّه رَحَوِيٌّ ، ثم يفتح الواو قبلها ، وما قبلها (١) واواً إلاَّ معتزماً كسرها كما في النَّسَب ، فلمَّا فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياء (٢) ، وهذا لا يليق بصنعة (٣) البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا من له صنعة تامة وقوة في علم (٤) التصريف ، والذي ذكره سيبويه لا يشهد له أصل ولا يناسب الصنعة ، وإنما هو تحكُّم منه ، والصحيح أَن يقال : إن الأصل شَوْيُوْيٌ ، ويجب أن يمضي القياس في قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون (٥) ، فصار إلى شَيُّيٌّ ، فاختزلت حركة (٦) الياء الثانية وهي الضمة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى لأنه بقي ساكنان أيضاً ، فبقي شَيٌّ ، فقلبت (٧) الضمة التي على الشين إلى الكسرة [د : ٢٥٩] فصار إلى شِيٍّ ، كما فعلوا في بِيض جمع أَبيض ، وإنَّما هو بُيْضٌ بضم الباء ، ثم كسرت الباء المجاورة الياء ، فإن قيل (٨) : فقد أجحفت بالكلمة بهذه الحذوف [هـ : ١٧٣] قلت : العرب تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة ، وشواهد ذلك كثيرة .

---

(١) هـ : « قبلها » تحريف .

(٢) « ياء » ليست في ف .

(٣) ع : « بصيغة » تصحيف .

(٤) ع : « تعليم » .

(٥) هـ : « بالكون » تحريف .

(٦) هـ : « فاختزلت له حركة » .

(٧) ع : « فصارت » .

(٨) هـ : « قلت » .

قال الرادّ عليه :

يا هذا لقد خُضت بحراً لستَ من خوّاضه ، وركبت جامحاً لست من رُوّاضه ، إنّك قلت (١) هذه المسألة عن سيبويه فحرّفت وخرّفت (٢) ، وأحلْتَ إذ عليه بخطائك أحلت وأنا أنصّ كلام سيبويه ، ثم أُظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه ، وأُوجّه هذه المسألة على الوجه الصحيح المطّرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه .

أمّا نصّ كلام سيبويه فيها فهو (٣) : «وتقول في فَعْلُول من شَوَيْتُ وطَوَيْتُ : شَوْوِيٌّ وطَوْوِيٌّ ، وإنّما حدّها وقد قلبوا الواوين طَيِّيٌّ وشَيِّيٌّ ، ولكنّك كرهت الياءات كما كرهتها في حَيِّيٍّ حين أضفت إلى حَيَّةٍ فقلت : حَيَوِيٌّ » .

وهذا كلام قد جمع مع (٤) الاختصار البيان ، فاستغنى (٥) عمّا أوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان (٦) .

---

(١) هـ : « نقلت » .

(٢) ط ، ع : « فَجَرّفت وجَزّفت » ، قال في اللسان (جرف) : « رجلٌ مجاوَف وهو الذي لا يكسب خيراً » وقال أيضاً (جزف) : « الجَزْق : أخذ الشيء مجازفة وجِزافاً فارسيّ معرّب » .

(٣) الكتاب : ٤٠٨/٤ .

(٤) ع : « من » تحريف .

(٥) ط ، ع : « واستغنى » .

(٦) « من الهذيان » ليست في ل .

وأمَّا قـولك : « والصحيح في هـذا شَوْيِوْيٌ » ويجب أن يُمْضَى (١) في القياس في قلب الواوين ياءين ، فتصير « شَيَيِّيٌ » ثم تختزل حركة الياء الثانية وهي الضمة ، ثم تحذف لالتقاء الساكنين ، ثم تحذف الياء الأخرى لالتقاء الساكنين (٢) ، فتصير إلى شَيٌّ ، ثم ثم تكسر الشين فتصير إلى شِيٌّ ، كما فعلوا في بِيض » فإنَّك صَرفت في (٣) هذا التصريف عن وجه الصواب ، وأتيت فيه بما لا يَصْدُرُ مثله عـن ذوي الألباب ، ما خلا قـولك : إن الواوين قلبتا ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، وهو قول سيبويه الذي بدأنا به ، ألم تعلم أنَّه تقرَّر عند جميـع النحويين أنَّ كل اسم كانت فيه ياء أو واو وسَكَّن ما قبلها (٤) أنَّ حركَتها (٥) لا تختزل لامًا كـانت أم (٦) عينًا ؟ فمثال اللام قولك ا : ظَبْيٌ ودَلْـوٌ وكُرْسِيٌّ (٧) وعَدْوٌ ، ومثال العين : أَبْيَنَ (٨) وأَعْـيَنَ (٩)

---

(١) كذا في ط ، ع ، م . وفي د ، ف ، ل ، هـ « يجيء » تحريف .

(٢) بعدها في ع : « فيه » .

(٣) « في » ليست في هـ .

(٤) د ، ف ، هـ : « قبلهما » ، وما أثبت عن ل ، م ، ط ، ع .

(٥) هـ : « حركتهما » تحريف .

(٦) ط ، ع ، هـ : « أو » .

(٧) قال ابن جني في المنصف : ٢/١٢٢ « فالواو الأولى من مَغْزُوٌّ وعُتُوٌّ ساكنة بمنزلة الزاي مـن عَزْوٍ ، كما أن اليـاء في كُرسيٌّ وصَبيٌّ ساكنة بمنزلة الباء من ظَبْي » .

(٨) كذا وردت في د وسائر النسخ وط ، ع . ولعلها : « أَبْيَن » .

(٩) رجل أَعْيَنَ أي : واسع العين .

وأَدْوَن (١) وأَسْوَق (٢) وأَعْيِنَة (٣) وأخْوِنة (٤) ومِخْيَط (٥) ومِقْوَل (٦) ، وربما نقلوا حركة الياء [هـ : ١٧٤] أو الواو إلى الساكن الذي قبلها (٧) إذا كان يقبل (٨) الحركة ، وذلك مثل مَعِيْشة ومَشُورَة ، ولهذا (٩) قياس يذكر في التصريف ، فيُعْلم بهذا فساد قولك : إنَّ حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً ، وقد تقرَّر أَنَّه إذا سكِّن ما قبل الياء والواو في هذا النحو صَحَّتا (١٠) ،

---

(١) هـ ، ط ، ع : « وأدور » تحريف ، قال صاحب اللسان (دون) : « وقال ابن جني في شيء دون ، ذكره في كتابه الموسوم بالمعرب ، وكذلك أقل الأمرين وأَدْوَنهما ، فاستعمل منه أفعل وهذا بعيد لأنه ليس له فعل فتكون هذه الصيغة مبنية منه ، وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال كقولك : أَوضَع منه وأَرفع منه » ا هـ • وانظر سيبويه : ٤/١٠٠ •

(٢) الأَسْوَق : الطويل عظم الساق •

(٣) قوله : أَعْيِنَة جمع العِيان ، والعِيان : حَلْقة على طرف اللَّوْمة والسَّلْب والدُّجرين •

(٤) الخِوان بالكسر : الذي يؤكل عليه ، وثلاثة أَخوِنَة والكثير خُون •

(٥) المخيط : ما خيط به •

(٦) المقول : اللسان •

(٧) هـ : « قبلهما » •

(٨) ط : « ثقيل » تحريف •

(٩) هـ : « وهذا » •

(١٠) كذا في ط ، ع • وفي د وسائر النسخ : « فتحتا » تحريف •

وإنما (١) تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل : القاضي ، فإنَّ الياء تكون ساكنة في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها ، ولو سكن ما قبلها (٢) لصَحَّت (٣) ، وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتها إذا انضم (٤) ، ما قبلها في مثل يغزو ، والأصل فيها أن تكون متحركة [بالضم (٥)] إلاَّ أنَّه كره ذلك فيها لثقل الضمة عليها مع تحرُّك ما قبلها ، وإذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجحفة الملبسة التي يمنعها جميع النحاة ، ثم قلت : « العرب (٦) تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف (٧) الكلمة » فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق ، إنما ذلك في مثل الأمر من وَعَى ووَشَى ، فإنَّه يرجع إلى حرف واحد من قِبَل أنَّ فعل الأمر من كل فعل (٨) معتل اللام لا بدَّ من حذف لامه ، وكل واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل : يعد ويزن فلا بدَّ من حذفها ، فالضرورة (٩) قادت إلى ذلك مع زوال اللَّبْس ، وأما مثل : قاول

---

(١) ط : « وان لم » تحريف ·

(٢) « ولو سكن ما قبلها » ليست في ف ·

(٣) كذا في ط ، ع · وفي د وسائر النسخ : « لفتحت » تحريف ·

(٤) كذا في ط ، ع · وفي د وسائر النسخ : « اذ لا يضم » تحريف ·

(٥) زيادة عن ط ، ع · وليست في د وسائر النسخ ·

(٦) ط : « إن العرب » ·

(٧) « حروف » ليست في ف·

(٨) « من كل فعل » ليست في م ·

(٩) ف : « الضرورة » ·

وبايـع وما يجـري (١) مجـراه فليست (٢) فيه ضـرورة مـوجبة للحذف كوجوبه (٣) في الأمر من وَعَى وَوَشَى .

ثم قال الرادّ عليه : اعلموا أنَّ معرفة هذه المسألة إنما تصح بعد معرفة النسب إلى حَيَّة ، فإذا عُرف كيف يُنسب إليها عُرف كيف (٤) يُبنى من « شوى » مثل عُصْفُور ، وذلك أنَّ قياس النَّسَب إلى حَيَّة يوجب أن يقال فيها على الأصل : حَيِّيٌّ ، فتدخل ياء النسبة المشدَّدة على ياء حَيَّة المشدَّدة (٥) ، فيجتمع أربع ياءات ، إلاَّ أنَّ العرب كرهت اجتماع الياءات ، ففتحوا الياء الأولى الساكنة لتنقلب الياء الثانية (٦) ألفاً لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفاً على هذه الصورة وهي [هـ : ١٧٥] حَيَايٌّ وجب قلب الألف واواً لأنَّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف لا تقبل الحركة ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو ، كما فعلوا ذلك في رحى وعصا حين قالوا : رَحَوِيّ وعَصَوِيّ ، وإنما (٧) لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث ياءات ، فقد صار الأصل في حَيَوِيّ : [حَيِّيّ (٨)] وحَيَايٌّ

---

(١) ط : « جرى » .

(٢) هـ : « فليس » .

(٣) ط ، ع : « كوجوبها » .

(٤) « كيف » في ع .

(٥) قوله : « على ياء حية المشددة » ليس في ط .

(٦) ف : « الساكنة » تحريف .

(٧) ط : « واذا » تحريف .

(٨) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .

ثم حَيَوِيّ ، فهذا هو الأصل المطّرد الجاري في كلام العرب ، وعلى هذا يصح (١) لكم كيف يُبنى من شويت (٢) مثل عُصْفُور ، وذلك أنّ حقه إذا جاء على الأصل : شَوْيُوْي ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، فيصير « شُيِّيّ » مثل قولك : حَيٌّ وحَيِّيٌّ قد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ثم قلب الياء الثانية ألفاً ثم قلبها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيَوِيّ ، وكذلك في قولهم : شيي فتحوا الياء الأولى الساكنة ، فلمّا تحرّكت عادت إلى أصلها أن تكون واواً لأنّها عين الكلمة من شوى ، وإنّما قلبت ياء لسكونها ، فقلت : شُوَيِيّ (٣) ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها،فصار (٤) شُوَايٌّ ، ثم وجب قلب الألف واواً لمشابهة الياء المشدّدة التي بعد الألف (٥) المشددة التي للنَّسَب ، فلمّا كانت ياء النسبة تقلب الألف التي قبلها واواً في مثل : رَحَوِيّ إذا نسب (٦) إلى رحى فكذلك تقلب هذه الياء المشددة الألف واواً وإنْ لم تكن للنسب لأنّها صورتها

(١) د ، ف ، ل : « لا يصح » تحريف . وما أثبت عن م ، هـ ، ط ، ع .

(٢) « شويت » ليست في ع .

(٣) جاءت في د وسائر النسخ وط ، ع : « شووي » تحريف . وما أثبت هو الصواب .

(٤) ط ، ع : « فصارت » .

(٥) ط : « بالياء » .

(٦) ط ، ع : « نسبت » .

في مثل هذا الموضع (١) ، فلذلك قلت (٢) : شَوَوِيّ ، والأصل : شَيِّيٌّ ثم شَوَيِيٌّ ثم شَوَايٌّ ثم شَوَوِيٌّ على مساق (٣) الأمر في النسب إلى حَيَّة ، فهذا عليه جميع فضلاء النحاة ، ولم نعلم أَنَّ أحداً منهم تَعَدَّاه إلى سواه .

المسألة السادسة

قال أبو نزار : قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة ، وذلك كثير في القرآن العزيز : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي (٤) » بمعنى (٥) : لطُفَ بي ، وكذا قوله : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا (٦) » ، فإنَّ ابن السَّرَّاج حمله على المعنى ، لأنَّ مَنْ بَطِر فقد كره ، والمعنى : كرهت معيشتها ، وهذا أكثر من أن [هـ : ١٧٦] يحصى ، وعليه قول المتنبي (٧) :

لَوِ اسْتَطَعْتُ رَكِبْتُ النَّاسَ كلَّهُمُ
إلى سَعِيدِ بن عَبْدِ اللَّهِ بُعْرانا

قالوا : معناه لو استطعت جعلت الناس بُعْراناً فركبتهم إليه ،

---

(١) د ، ف ، ل : « الوضع » . وما أثبت عن م ، هـ ، ط ، ع .

(٢) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « قلب » تصحيف .

(٣) ل : « سياق » .

(٤) يوسف : ١٢/١٠٠ ، والآية في ط : « لقد أحسن بي » .

(٥) « بمعنى » ليست في ل .

(٦) القصص : ٢٨/٥٨ .

(٧) ديوانه : ١٦٨ .

لأَنَّ في « ركبت » ما يؤدي معنى « جعلت » وليس في « جعلت » معنى « ركبت » .

فقيل (١) في جوابه : غَيَّرت لفظ التلاوة ونقلت معنى الكلمة عمَّا وضعت له ، أَمَّا لفظ التلاوة فهو : « وقد أحسن بي » ، وأما نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على « لطَف بي » ، وإنَّما حملك على ذلك أَنَّك وجدت « أحسن » تَعَدَّى (٢) بإلى في مثل قول القائل : قد أحسنت إليه ، ولا تقول : قد (٣) أحسنت به ، وجَهِلْتَ أَنَّ الفعل قد يتعدَّى بعدَّة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل لأَنَّ هذه المعاني كامنة (٤) في الفعل ، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر ، وذلك أَنَّك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت (٥) : خرجت من الدار فإن أردت أن تبين أَنَّ خروجك مقارن لاستعلائك قلت : خرجت على الدابة ، فإنْ أردت المجاوزة للمكان قلت : خرجت عن الدار ، وإن أردت الصحبة قلت : خرجت [د : ٢٦٠] بسلاحي ، وعلى ذلك قال المتنبي (٦) :

---

(١) ف ، ل : « فصل » .

(٢) ط ، ع ، هـ : « يتعدى » .

(٣) « قد » ليست في ف ، ل ، م ، ط ، ع .

(٤) هـ : « كائنة » .

(٥) قوله : « خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت » ليس في ع .

(٦) ديوانه : ٣٩٧ ومعاهد التنصيص : ٩٢/٣ والخزانة : ٦٧٣/٣ ، والاقطاع : ما أقطعه من البلاد ، والطِّرف : الفرس .

أسيرُ إلى إقطاعِهِ في ثيابِهِ
عَلى طِرْفِهِ مِنْ دارِهِ بِحُسامِهِ

فقد وَضَحَ بهذا أَنَّه ليس يلزم في كل فعل أَن °لا يتعدَّى إلا بحرف واحد ، أَلا ترى أَنَّ « مررت » المشهور فيه أَنه (١) يتعدى بالباء ، نحو : مررت به ، وقد يتعدى بإلى وعلى ، فتقول : مررت إليه ومررت عليه ، وكذلك قوله سبحانه : « وقد أحسن بي » ، وذلك أَنَّ الباء قد جاءت متصلة بحسُن وأحسن (٢) ، فتقول : حسُن به ظنّي ، ثم تنقله بالهمزة : أحسنت به الظن ، وكذلك في الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصنع بي ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربية كثير ، من ذلك قوله تعالى : « وَأْمُرْ بالمَعْروفِ وانْهَ عَنِ المُنْكَرِ (٣) » ، يريد : وأمر الناس بالمعروف وانْهَهُم عن المنكر ، وكذا قوله تعالى : « رَبِّيَ الَّذي يُحْيِي ويُمِيتُ (٤) » أي : يحيي الموتى ويميت الأحياء ، فيصير المعنى في قوله تعالى (٥) : [هـ : ١٧٧] « أحسن بي » أي : أوقع جميل صنعه بي، وإذا عَدَّيته بإلى يصير المعنى فيه الإيصال ، كأنه (٦) قال : أَوْصَلَ إحسانه إليَّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان

(١) هـ : « ان » .
(٢) د ، ف ، ل ، م : « بحسن أو حسن » تحريف وما أثبت عن ط ، ع ، هـ .
(٣) لقمان : ١٧/٣١ .
(٤) البقرة : ٢٥٨/٢ .
(٥) أقحمت بعدها في هـ كلمة « الذي » .
(٦) هـ : « فإنه » تحريف .

تقدير كل واحد منهما غير تقدير الآخر ، فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلاّ عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله ، كقوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ (١) » ، والشائع في الكلام : يخالفوه أمره (٢) ، فحمل على معنى : يخرجون عن أمره ، لأَنَّ المخالفة خروج عن الطاعة ، وكذا قوله تعالى : «وإذا قُرِىءَ القُرْآنُ فاسْتَمِعُوا لَهُ (٣) » ، والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى أنصتوا (٤) .

قال : وأما قولك في بيت أبي الطيب : « إنّه على معنى « جعلت » فيصير « ركبت » قد تعدّى في هذا الموضع إلى مفعولين » ، فهو غلط منك ، وإنما غلّطك في ذلك أَنَّك رأيت بُعْرانًا اسماً جامداً لا يصح نصبه على الحال ، وإنما يُنصب على الحال عندك ما كان مشتقاً من فعل كضاحك ومسرع ، وهذا وهم منك ، وهَبْ أَنَّا سلّمنا لك هذا التوجيه الذي وجهت به بيته هذا ، فكيف تصنع في بيته الآخر (٥) :

بَدَتْ قَمَراً ومالَتْ خُوطَ بانٍ
وفاحَتْ عَنْبَراً ورَنَتْ غَزَالا

(١) النور : ٦٣/٢٤ .

(٢) قوله : « والشائع في الكلام يخالفون أمره » ليس في ل .

(٣) الأعراف : ٢٠٤/٧ .

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سبعة أسطر من ط ، ع .

(٥) بعدها في هـ : « وهو قوله » . والبيت في ديوان المتنبي : ١٢٩ وأمالي المرتضى : ١٢٩/٢ وأمالي ابن الشجري : ٢٧٤/٢ ومعاهد التنصيص: ٨٣/٢ والخزانة : ٥٣٧/١ . والخوط : القضيب وجمعه خيطان .

أتراك تجعل هذه المنصوبات كلّها مفعولات ، وتتصيد في كل فعل (١) من هذه الأفعال معنى يصير به متعدياً إلى مفعول به ؟ وكيف تصنع في قولهم : بعتُ الشاءَ شاةً بدرهم ، وبيّنت له حسابه باباً باباً ، وكلّمته فاه إلى فِيَّ ؟ فهذه الأسماء الجامدة كلّها عند النحويين أحوال ، ويكون تقديره قوله : بدت قمراً : مضيئة كالقمر ، ومالت خُطوطَ بان : متثنّية ، وفاحت عنبراً أي : طيّبة النَّشْر كالعنبر ، ورنت غزالاً أي : مليحة النظر (٢) كالغزال ، وممّا يدلّك على أنّها أحوالٌ دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة ، كقولك : بدت وهي قمر ، ومالت وهي خُوطُ بانٍ ، وكذلك بيّنت له حسابه باباً باباً ، المعنى : مبوّباً مفصّلاً ،وبعت الشاء شاةً بدرهم ، أي : مُسَعَّراً(٣) ، ويكون قول أبي الطيب على ذلك : ركبت الناس بعراناً بمعنى مركوبين لي وحاملين (٤) ، وممّا يدلّ على أنّ بُعْراناً [في بيت أبي الطيب (٥)] حال لا مفعول ثان للجَعْل كونه يجوز إسقاطه [هـ : ١٧٨] ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه (٦) ، ألا ترى أنّه لو قال : ركبت الناس كلّهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة ، ولو قال : جعلت الناس

---

(١) « فعل » ليست في ع .

(٢) ط ، ع : « المنظر » تحريف .

(٣) د ، ف ، ل ، م : « سطر » تحريف . وما أثبت عن ط ، ع ، هـ .

(٥) تجاوز السيوطي هنا مايقرب من ستة أسطر من ط ، ع .

(٤) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .

(٦) قوله : « ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه » ليس في ط .

كلهم إلى سعيد (١) وسكت لم يتمّ الكلام ؟ وهذا مما يشهد (٢) بفساد ما ذهبت إليه ، وأيضاً فإنّ الركوب لم يجىء في كلام العرب بمعنى الجَعْل كما جاء الترك في مثل الشاعر (٣) :

وَتَرَكْتَنَا لَحْماً عَلَى وَضَمٍ
لو كُنْتَ تَسْتَبْقِي عَلَى اللَّحْمِ

فعدّت « تركت » لمّا حمله على معنى « جعلت » ، فأمّا الركوب بمعنى الجَعْل فليس بموجود في شيء من كلام العرب •

المسألة السابعة (٤)

قال أبو نزار : وهذه المسألة سُئلت عنها بغَزْنة (٥) لمّا دخلتها ، فبيّنْتُ مُشْكِلَها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول الراجز (٦) :

وقُوَّلٌ إلاّ دَهٍ فلا دَهٍ

---

(١) من « لم يحتج » الى « سعيد » ليس في ع •

(٢) ل : « لايشهد » تحريف •

(٣) هو الحارث بن وَعْلة الذهليّ ، والبيت مع أبيات أخرى في شرح الحماسة للمرزوقي : ٢٠٦ والوَضَم : كل شيء يوضع عليه اللحم •

(٤) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة : ٩٢/٣ •

(٥) انظر معجم البلدان ٧٩٨/٣ •

(٦) هو رؤبة بن العجاج ، والبيت في ديوانه : ١٦٦ ومجاز القرآن : ١٠٦/١ وشرح المفصل : ٨١/٤ ، وقوله : دَهٍ بفتح الدال وكسرها فارسية معناها الضرب ، استعملها العرب في كلامهم ، وأصله أن الموتور يلقي واتره فلا يتعرض له فيقال له : إلاده فلاده ، أي إنك إن لم تضربه ←

فذكرت أنَّ هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله ، وبعضهـا في الأمر وبعضها في الخـبر ، نحو : صَهٍ ومَهٍ ، وبَلْهَ زيداً ، وهيهات بمعنى بَعُدَ ، و « دهٍ » في كلام العرب بمعنى صَحَّ أو يَصِحُّ ، ألا ترى أنَّ قوماً جاؤوا إلى سَطِيح الكاهن وخَبَؤُوا له خَبِيْئَةً (١) فسألوه فلم يصرِّح فقـالوا : لادَهٍ ، أي لايَصِحُّ ما قلت ، فقال لهـم : « إلاَّ دَهٍ فلا دَهٍ ، حبةَ بُرٍّ في إحْلِيل مُهْرٍ » فأصاب ، فكأنّه قال : إلاَّ يصحُّ فلا يصحُّ أبداً ، لكنني أقول في المستقبل ما تشهد له الصحة (٢) ، وكان (٣) كما قال ، إلاَّ أنَّ التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس هـو على نحو التنوين الداخل على رجل وفرس ، ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير (٤) .

قال الرادّ عليه : قولك : « دَهٍ اسم من أسماء الفعل » ليس بصحيح (٥) على مذهب الجماعة ومَنْ له حِذْق بهذه الصناعة ، والصحيح في هذه الكلمة أنَّها اسم فاعل (٦) من دَهِيَ يَدْهَى فهو دَهٍ وداهٍ ، والمصدر منه الدَّهاء (٧) والدَّهْيُ فيكون المراد

الآن فإنك لا تضربه أبداً ، ثم اتسعوا فيه فضربوه مثلاً في كل شيء لايقدم عليه الرجل وقد حانَ حِينُه .

(١) هـ : « خبأ » . خَبَأَ الشيء يَخْبَؤُه خَبْأً : ستره .

(٢) هـ : « للصحة » تحريف .

(٣) م : « وكأنه » تحريف . وفي الخزانة : « فكان » .

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطرين من ط ، ع .

(٥) هـ : « يصح » .

(٦) ط ، ع ، الخزانة : « الفاعل » .

(٧) ل : «الدهى» تحريف. جاء في اللسان (دها) : «الدَّهْوُ الدَّهاء: العقل

[هـ : ١٧٩] بدَهٍ أَنَّه فَطِنٌ ، لأَنَّ الدَّهاء الفِطْنة وجُودة الرأي (١) ، فكأنه قال : : إلاَّ أكُنْ دَهِيّاً أي : فطناً فلا أَدْهَى أبداً ، هذا أصله ، ثم أُجريت هذه اللفظة مثلا إلى أن صارت يُعَبَّر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله ، مثال (٢) ذلك أَن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنت (٣) الفرصة في طلب ثأر : إلاَّ دَهٍ فلادَهٍ أيّ تطلب ثأرك الآن فلا تطلبه (٤) أبداً ، وهذا الرجز لرؤبة ، وقبله (٥) :

فاليَوْمَ قد نَهْنَهَني تَنَهْنُهي
وأَوْلُ حِلْمٍ ليس بالمُسَفَّهِ

وقَوَّلٌ إلاَّ دَهٍ فلا دَهِ

ومعناه : إلاَّ تفلح اليوم فمتى تفلح ؟ أي : إلاَّ تنته (٦) [اليوم (٧)] فلا تنتهي أبداً ، فهذا معنى دَهٍ في هذا (٨) المثل .

← وقد دَهِيَ فلان يَدْهي ويَدْهُو دَهاءً وَدَهْياً فهو داه من قوم دُهاة ... ودهِيَ دَهىً فهو دَهٍ من قوم دهين » .

(١) الخزانة : « الذهن » .

(٢) الخزانة : « مثل » .

(٣) هـ : « أمكنته » .

(٤) هـ : « تطلب » .

(٥) ديوان رؤبة : ١٦٦ ، وتهنه : كفّ وزجر ، الأَوْل : الرجوع ، آلَ الشيء يَؤُول أَوْلاً ومآلاً : رجع .

(٦) هـ : « إلا تغص تنته » زيادة مقحمة .

(٧) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٨) « هذا » ليست في ع .

وأمّا إعرابه فإنّه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة ، تقديره : إلاّ أكن دَهِيّاً فلا أَدْهَى [أبداً] (١) ، ونظير ذلك من كلام العرب : مررت برجلٍ صالحٍ إلاّ صالحاً فطالحٌ ، تقديره : إلاّ يكنْ صالحاً فهو طالح (٢) ، وإنّما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبة من قِبَل أنّ الأمثال تتنزّل منزلة المنظوم ، وهذه الياء حسن إسكانها في الشعر (٣) ، كقوله (٤) :

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاّ أَثَافيها . . . .

فقد ثبت بهذا أنّ « دَهٍ » اسم فاعل لا اسم فعل (٥) ، وهي معربة لا مبنية ، وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير ، ويدلك على أنّها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف الشرط (٦) ، ألا ترى أنه لا يحسن إلاّ صهٍ فلا صهٍ وإلاّ مهٍ فلا مهٍ وإلاّ

---

(١) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ وع .

(٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطر من ط ، ع .

(٣) بعد ذلك في ط ، ع : « وهو عندهم من الضرورات المستحسنة » .

(٤) عجز البيت : « بين الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فواديها » ، وقائله هو الحطيئة . والبيت في ديوانه : ٢٠١ ونسبة سيبويه : ٣٠٦/٣ الى بعض السعديين، وورد بلا نسبة في المنصف : ١٨٤/٢ والخصائص : ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢ والمحتسب : ٣٤٣/٢ وأمالي ابن الشجري : ٢٩٦/١ وشرح المفصل : ١٠٢/١٠ وشواهد الشافية : ٤١٠ . وجاء بعد البيت في ط ، ع : « وكقول الآخر : كفى بالنأي من أسماء كاف » .

(٥) ط ، ع : « لا اسما للفعل » . و « لا اسم فعل » ليست في ل .

(٦) الخزانة : « ويدل على انها ليست من أسماء الأفعال أنها لاتقع بعد حرف الشرط » .

هيهات فلا هيهات (١) .

المسألة الثامنة

قال أبو نزار : أنشدني (٢) شيخي الفصيحيّ للأعشى (٣) :

آنَسَ طِمْلاً مِنْ جَدِيلَةَ مَشْـ
ـغوفاً بنوهُ بالسَّمَارِ غُيُلْ

فسأل عن غُيُل ، فقلت : قد جاء مادتها (٤) ساعِدٌ غَيْلٌ للممتلىء ، ألا ترى إلى قوله (٥) : [هـ : ١٨٠] .

. . . . . . بَيْضاءُ ذاتُ ساعِدَيْنِ غَيْلَيْنْ

والسَّمار : اللبن ، كأنّه يقول : إنّ بني هذا الصائد امتلؤوا من شرب اللبن ، إلاّ أنّ الراجز (٦) بناه على فِعال ، فقدر غيالاً على زنة حمار وكتاب ثم جمعه على غُيُل كما قالوا : حُمُر وكُتُب ،

(١) للمسألة تتمة في ط ، ع تقدر بثمانية أسطر تجاوزها السيوطي .

(٢) ط ، ع : « أنشدنا » .

(٣) لم أجد البيت في كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس **الأعشى والأعشين الآخرين، ولا في ديوان الأعشى ميمون بن قيس، والطِّمْل:** اللص ويطلق على الفقير ، وجديلة : اسم قبيلة ، والسَّمار : اللبن المذوق بالماء . وإبل وبقر غُيُل بضمتين كثيرة أو سمان .

(٤) ط ، ع ، هـ : « مادبها » تصحيف .

(٥) صدر البيت : « كاعبٌ مائلة في العطْفَيْنْ » وأنشده صاحب التاج (غيل) ونسبه الى منظور بن مرثد الأسدي وورد بلا نسبة في المخصص: ١٦٨/١ واللسان والصحاح (غيل) .

(٦) ط ، ع : « الواحد » . وفي م : « إلا أن هذا الراجز » .

فإن قيل (١) : فما سمعنا غِيالاً قيل : قد أسلفنا أنَّ العرب تنطق بجمع لم يأت واحده ، فهي تقدَّر وإن لم يُسمع .

وأجيب بأن قيل (٢) له : قد أتعبت الأسماع بلَغَطِك وغَلَطِك، وأزعجت الطباع بخَطَائك وسَقَطك يا هذا ، إنَّ تفسيرك للغُيُل(٣) بأنهم الذين امتلؤوا من شرب (٤) اللبن قياساً على الغَيْل وهو الساعد الممتلىء شيء لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة ، وإنما ذهبوا إلى أنَّ الغَيْل هو (٥) أنْ تُرضع المرأة ولدها [د : ٢٦١] وهي حامل ، واسم ذلك اللبن أيضاً الغَيْل ، ولم يقل أحد منهم : إنَّ الغَيْل هو الامتلاء من شرب اللبن ، وإنما فُسِّرت لفظة الغُيُل في بيت الأعشى على غير هذا ، وهو (٦) :

إنّي لعَمْرُ الّـذي خَطَّتْ مناسِمُها
تَخْـدِي وَسِيقَ إليه الباقِرُ الغُيُـلُ

(١) « فإن قيل » ليست في ط .

(٢) هـ : « يقال » .

(٣) جاء بعدها في هـ « بضم الفاء والياء » زيادة مقحمة .

(٤) « شرب » ليست في ط .

(٥) ط ، ع ، ل : « هي » تحريف .

(٦) البيت في ديوانه : ٦٣ والمعاني الكبير : ٦٥٩ والشعر والشعراء : ٢٦٥ وأمالي ثعلب : ٥٠٨ والتنبيهات : ٨٠ وشرح السبع الطوال : ١٤٨ والتصحيف والتحريف : ٢١٤ والمنصف : ٣/٤٦ والمزهر : ٢/٣٥٨ والخزانة : ٤/١٣٣ ، وروي بلفظ : « وسيق إليه الباقر العثل » في المعاني الكبير والشعر والشعراء والمزهر ، وقد اختلفت رواياته ←

على وجهين : أحدهما : أنَّها الكثيرة من قولهم : غَيْلٌ أي : كثير ، وقيل : الغَيْل ههنا السِّمان من قولهم : ساعد غَيْل أي : سمين ، والغَيْل بمعنى الكثير هـو المراد في البيت الأول ، لأنَّه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنَّهـم ليس لهم غذاء إلا السَّمَار ، وهو اللبن الرقيق ، وأما قولك : إن غُيُلاً جمـع غِيال واحد لم ينطق به فمن أفحش (١) غَلَطاتك وأفضح سَقَطَاتك ، بل هو جمع غَيْلٍ ، والغَيْل : الماء الكثير وجمعه غيل ، ونظيره سَقْفٌ وسُقُف ، وكذلك الغُيُل السِّمان واحدها غَيْل أيضاً ، وإنما غلطك في ذلك أنَّ الغالب في (٢) فُعُل أن يكون جمعاً لفِعال أو فَعَال ، مثـل حِمار وحُمُر وقَذَال وقُذُل ، فقضيت أنَّ غُيُلاً جمع غِيال ، وأمَّا تفسيرك السَّمَار بأنه اللبن على الإطلاق فغلط يجوزعلى مثلك من أهل التحريف (٣) ، وإنما صوابه أن تقول :

←

اختلافاً شديداً حتى إن ابن قتيبة قال في الشعر والشعراء : ٢٦٥ في في ترجمة الأعشى : « ولم تختلـف الرواة في ألفاظ بيت اختلافها في بيت له وهو : إني لعمر .. البيت » .

وذكر العسكري في التصحيف والتحريف عشر روايات للبيت ، وقوله : خَطّ بالخاء المعجمة : شَقّ التراب وحطّ بالحاء : اعتمد على أحد شقيه وخدى البعير والفرس يَخْدي خَدْياً وخَدَياناً : أسرع وزَجّ بقوائمه ، والباقر : جماعة البقر .

(١) ل : « فهو من أفحش » .

(٢) هـ : « على » .

(٣) ل : « التخريف » .

السَّمَار : اللبن الرقيق أو اللبن المخلوط بالمـاء لأن [هـ : ١٨١] تسمير اللبن هو خلطه بالماء ، فإن أُكثر فيه الماء سَمَّوه المُضَيَّح(٤)، وتفسير البيت عـلى وجه الصواب أنّه يصف حمار وحش أو ثور وحش آنَس طِمْلاً أي : صائداً ، والطِّمْل : الذئب شبهه به (٢) ، يقول : هذا الثور الوحشي آنس صائداً له عائلة وأطفال ليس لهم غذاء إلاّ اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشدّ الناس اجتهاداً في أَنْ ينال صيد هذا الثور الوحشي ، ليُشبع به عياله وأولاده .

المسألة التاسعة (٣)

قال أبو نزار : وسئلت في بغداد عن قول الشاعر (٤) :

غَـيْرُ مَأْسُوفٍ عـلى زَمَـنٍ
يَنْقَضـي بالهَـمِّ والحَـزَنِ

فلم يُعْرَف وجه رفع (٥) غير ، وأَوّل مَنْ أخطأ فيه شيخنا الفَصيحيّ فعرفته (٦) ذلك ، والذي ثبت الرأي عليه أنّ المعنى : لا يُؤسف عـلى زمن ، فغير مرفوع (٧) بالابتداء ، وقد تمّ الكلام

(١) بعدها في ط ، ع : « وعليه قول الشاعر :

فبات ابن سماخ يفسخ عجوه   ولم يسقنا غير السمار المضيح » .

(٢) بعدها في ط ، ع : « والطمل أيضاً اللص » .

(٣) انظر شرح أبيات مغني اللبيب : ٤/٤ .

(٤) تقدم البيت فيما سبق .

(٥) « رفع » ليست في م ، هـ .

(٦) هـ : « فعبر فيه » تحريف .

(٧) هـ : « فغير فيه مرفوع » .

وحصول الفائدة مسدَّ الخبر ، ولا خبر في اللفظ ، كما قالوا : أقائم أخواك (١) ، والمعنى : أيقوم أخواك (٢) ، فقائم مبتدأ ، وسدَّ تمام الكلام مَسَدَّ الخبر ولا خبر في اللفظ .

فقيل له : عَجِبْنا (٣) أَنْ أخطأت مرة بالصواب ، وجريت في [توجيه (٤)] هذه المسألة على سَنَن الإعراب .

المسألة العاشرة

قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لأَنَّ مَنْ قَضَى وَطَراً من شخص فقد صار المعنى عنده غير مهمّ في نظره ، لأَنَّ الذي انقضى قد خرج عن حَدِّ الاهتمام به ، وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بِمَنْ كان الغرض متعلقاً به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصه ، فقلت : من عنده ، فأَمَّا إذا كان الإنسان قد اعتزم أمراً يريده من شخص فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يَهُمّه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده ، فالحكمة(٥) تقتضي أن تقول : إليه ولم يجز إلى عنده ، هذه حكمة العرب ، فأَمَّا سيبويه فقال : استغنوا بإليه عن « عنده » كما استغنوا بمثل وشبه عن كـ (٦) .

فقال الرادّ عليه : [هـ : ١٨٢]

---

(١) ف ، ل ، هـ : « آخوك » .

(٢) ط ، ع ، هـ : « قد عجبنا » .

(٣) ليست في د ، م وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

(٤) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « فالحكم » .

(٥) بعد ذلك في هـ : « ابتداء » .

يا هذا كانت إصابتك في مسألتك آنفاً فَلْتَة اغتفلْتها ، وجميع ما وجّهت به (١) في مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول ، ولم يذهب إليه أحد من ذوي العقول ، وذلك أَنَّ الذي ذهب إليه المحصّلون من أهل هذه الصناعة هو أَنَّ (٢) الظروف التي ليست بمتمكنة مثل : عند ولدن ومع وقبل وبعد (٣) حكمها أَن لا يدخل عليها شيء من حروف الجر لعدم تمكنها وقلة استعمالها استعمال الأسماء ، وإنما أجازوا دخول مِنْ عليها توكيداً لمعناها وتقوية له ، ولمّا لم يجز في شيء منها أن يكون انتهاءً إلاّ بذكر إلى (٤) لم يجز دخولها عليه تأكيداً لمعناه (٥) ، كما كان ذلك في من ، وقد قدمت أَنَّ حكم هذه الظروف أَن لا يدخل عليها شيء البتّة من حروف الجر للزومها الظرفية وقلّة (٦) تصرّفها ، ولولا قوة الدلالة فيها على الابتداء وقوة من على سائر حروف الجر بكونها ابتداء لكل غاية لما جاز دخول من عليها ، ألا ترى أَنّه قد (٧) جاء في كلامهم كون « مِن » يُراد بها الابتداء والانتهاء في مثل : رأيت الهلال مِن خَلَلِ السَّحاب ، فَخَلَل السَّحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها ، فهذا

---

(١) « به » « ان » ليستا في ط .

(٢) « وبعد » ليست في ف .

(٣) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « اذا » تحريف .

(٤) هـ : « لمعناها » تحريف .

(٥) ل : « وقوة » تحريف .

(٦) « قد » ليست في ط .

(٧) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ « ما » .

مما (١) يدل على قوة من وضعت إلى ، فلذلك أجازوا : مِنْ عنده ومن مَعِهِ ومن لانه ومن قبله ومن بعده ولم يجيزوا إلى عنده وإلى قبله وإلى بعده ، فهذه خمسة الظروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارة سوى من ، وسبب ذلك ما تقدم ذكره .

وأما قولك : إنَّ سبب ذلك هو أَنَّ مَن قضى وطراً إلى آخره(٢) فهذيان المُبَرْسَمِين (٣) ودعوى المتحكّمين ، وذلك أَنَّه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصواب : رجعت إليه وعدت إليه ، فيكون (٤) قول مَنْ قال : رجعت إلى داره وعدت إلى منزله ، لا يصح كما لا يصح « إلى عنده » (٥) ، لأَنَّ المهم إنما هو الشخص دون مَحَلّه ، وإذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل وغيرهما ، وأَمّا قولك : « إنَّ المكا نالقريب من ذلك الشـــخص لا يَهـُمّه » فإنَّ هذا الكلام يقتضى [منه (٦)] أَنه إذا بَعُد مكانه [هـ : ١٨٣]

(١) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « ما » .

(٢) لخص السخاوي هنا كلام أبي نزار في أول المسألة ، وتجاوز السيوطي ذلك .

(٣) د ، م : « المترسمين » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع . والمُبَرْسَم : المصاب بمرض البِرْسام وهو حُمّى تصيب الانسان ، قال في اللسان (برسم) : « وكأنه معرب وبر : هو الصدر ، وسَام : من أسماء الموت » .

(٤) ط ، ع : « ويكون » .

(٥) ط ، ع : « رجعت الى عنده » .

(٦) زيادة عن ع وليست في د وسائر النسخ وط .

منه احتيج إلى ذكره فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنّه إنّما جاز إسقاطه لقرب المكـان الذي فيه الشخص ، واستغنى (١) عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بعده ، ولو قدّرنا أنّ جميع ما ذكرته من جواز دخول من على عند وامتناع دخول إلى عليها صحيح لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر عن امتناع دخول إلى على قبل وبعد ومع ولدن وجواز دخول من عليها ، وليس في جميع ما ذكرته جواب (٢) عن ذلك ، وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه فافهم ذلك . انتهت المسائل العشر (٣) .

قال السخاوي في سفر السعادة : مـن أبيات المعاني المشكلة الإعراب ، قال : ولسنا نعني بأبيات المعاني (٤) ما لم يعْلم [ما (٥)] فيه من الغريب ، وإنّما يعنون بأبيات المعاني ما أشكل ظاهره وكان باطنه مخالفاً لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب ، أو كان غريبه معلوماً ، قوله (٦) :

ومِنْ قَبْلُ آمَنَّا وقَـدْ كان قَوْمُنا
يُصَلّونَ للأَوْثانِ قَبْـلُ مُحَمَّـدا

---

(١) ط : « فاستغنى » .

(٢) ط ، ع : « في جميع ما ذكرته ما يكون جواباً » .

(٣) « انتهت المسائل العشر » ليست في م .

(٤) من « المشكلة » الى « المعاني » ليس في م .

(٥) ليست في د ، م ، هـ . وأثبتها عـن ف ، ل ، شـرح أبيـات المغنـي للبغدادي : ٤/١٣ نقلاً عن سفر السعادة .

(٦) نسب البيت الى العباس بن مرداس السلمي في التوجيه في شرح أبيات ←

نصب محمداً بآمنّا لأنه بمعنى صدّقنا محمداً ، وقيل : بإسقاط الخافض ، وهذا أحسن ، وقوله (١) :

لقد قالَ عبدَ اللهِ شَرٌّ مَقَالةٍ
كفى بِكِ يا عَبْدَ العزيزُ حَسيبُها

عبد الله مثنى حذف نونه للإضافة وألفه لالتقاء الساكنين وعَبْدَ منادى مرخم (٢) عبدة ، ثم ابتدأ فقال : العزيزُ حسيبُها ، كما تقول : الله حسيبك ، انتهى .

في تفسير الثعلبي : كان لهارون الرشيد غلام نصراني جامعاً لخصال الأدب وكان الرشيد يحاوله ليسلم فيأبى ، فألحّ عليه يوماً فقال : إن في كتابكم حجّة لما (٣) أنتحله ، قوله تعالى : « وكلمتُهُ ألقاها إلى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ » (٤) ، فدعا الرشيد العلماء وسألهم عن جوابها ، فلم يجد فيهم مَنْ يزيل الشبهة ، فقيل له : قَدِم حجّاج خراسان وفيهم عليّ بن الحسين بن واقد ، إمام في علم القرآن ، فدعاه وذكر النصراني (٥) الشبهة ، فاستعجم عليه الجواب

← ملغزة : ٩٣ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة : ١/١٢٤ ولم أجده في ديوانه ، وورد بلا نسبة في شرح السبع الطوال : ١٤٩ وأمالي ابن الشجري : ١/١١٢ واللسان (أمن) .

(١) لم أقف على نسبة للبيت وهو في التوجيه : ٣٤ بلا نسبة .

(٢) م : « ترخيم » .

(٣) م : « لمن » تحريف .

(٤) النساء : ٤/١٧١ .

(٥) م ، هـ : « وذكر له النصراني » .

فقال : يا أمير المؤمنين قد سبق في علم الله أنَّ هذا الخبيث يسألني عن هذا ، ولم يُخْلِ الله كتابه [د : ٢٦٢] عن جوابه ولم يحضرني الآن ، ولله عليَّ أن لا أَطْعَمَ [هـ : ١٨٤] حتى آتي بحقها (١) ، ثم أغلق عليه بيتاً مظلماً ، واندفع يقرأ القرآن ، فبلغ من سورة الجاثية « وَسَخَّرَ لَكُمْ ما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ جميعاً مِنْهُ » (٢) ، فصاح أقيموا (٣) الباب ، ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يدي الرشيد ، وقال : إنْ كان قوله : « ورُوحٌ منه » يوجب كون عيسى بعضاً منه فيجب أن يكون ما في السماوات وما في الأرض بعضاً منه ، فانقطع النصراني وأسلم ، وفرح الرشيد وأعظم جائزة علي بن واقد وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له :

قال : من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين أبي العباس أحمد ابن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصاري القرطبي إلى بعض الحكام بقوص (٤) وقد جرى كلام في مسألة نحوية جواباً عنها ، كان سيدنا متّع الله ببركتَيْ علمه وعمله ،

---

(١) هـ : « بجوابها » .

(٢) الجاثية : ١٣/٤٥ .

(٣) هـ : « افتحوا » .

(٤) د : « ببوص » تحريف . وبَوْص : جبل حذاء فَيْد . وفي ف ، ل ، م : « ببرص » تحريف . وبرس : موضع بأرض بابل ، انظر معجم البلدان : ٥٦٥/١ . وما أثبت عن هـ . وقوص : مدينة كبيرة وهي قصبة صعيد مصر ، انظر معجم البلدان : ٢٠١/٤ .

ومنحه راحتي طاعته وأمله في بارحته (١) التي أشرق دجاها بأسرته ، ووضح سناها بغرته ، نثر من جوهر فضله الشفاف ودرره التي (٢) تلج حشا الأصداف ، وضوع من عرف علمه الذي هو أضوع من عنبر المستاف (٣) ونشر من أردية لفظه كل رقيق الحاشية معلم الأطراف ، وسأل عن أبيات مساور العبسي (٤) :

قد سالم الحيات منه القدما
الأفعوان والشجاع الشجعما

(١) م : « براحته » تحريف ٠

(٢) هـ : « ودره الذي » ٠

(٣) م : « الساف » تحريف ٠

(٤) أنشد سيبويه : ١/٢٨٧ الأبيات الثلاثة ونسبها الى عبد بني عبس ، وأورد العيني في المقاصد : ٤/٨٠ البيت الأول والثاني وحكى الإختلاف في نسبتهما الى أبي حيان الفقعسي ومساور العبسي والعجاج والدبيري وعبد بني عبس ، وأنشد البغدادي البيت الأول في الخزانة: ٤/٢٩٣ ونسبة الى أبي حناء ولعله محرف عن أبي حيان . والأبيات الثلاثة في ملحقات ديوان العجاج : ٢/٣٣٣ ، وهي في الخصائص : ٢/٤٠٣ والمنصف : ٣/٦٩ بلا نسبة والبيت الأول والثاني في المقتضب : ٣/٢٨٣ والمخصص : ١٦/١٠٥ ـ ١٠٦ بلا نسبة أيضاً ٠ والأول غير منسوب في الهمع : ١/١٦٥ ٠ والأفعوان : ذكر الأفاعي والشجاع هو الحية والشجعم : الطويل مع عظم ، والضمور : الساكنة الخبيثة المطرقة فإذا عرض لها إنسان ساورته وثباً ٠ وأفعى ضرزم شديدة العض ٠ يصف رجلاً بخشونة القدمين ٠

وذاتَهُ قَرْنَيْن ضَمَوزاً ضِرْزِمَا

عن ناصب الأُفعوان والشجاع ورافع الحيات ، ومـا معنى ضَمَوزاً وضِرْزِمٍ ؟ فَسَقْياً لفضيلته التي نوَّر كِمَامُها واشتدَّ تمامها (١) وأمطر غَمامها واشتمل على الفضل بَدْؤها (٢) وختامها ، أَمَّا الحَيَّات ففاعل والأُفعوَان والشجاع بدل منه منصوب اللفظ ، فإن قيل : كيف يكون بدلاً ومن شأن البدل (٣) مشابهة المبدل منه في إعرابه ، وقد قلتم : إنَّ الحَيَّات مرفوع وهـذا منصوب ؟ قلنا : كل واحد من الأُفْعُوان والشُّجاع فيـه معنى الفاعلية والمفعولية [هـ : ١٨٥] فالحَيَّات ارتفع لفظه بما (٤) فيه من معنى الفاعلية وانتصب الأُفْعُوان والشُّجاع بمـا فيهما وفي الحيات مـن معنى المفعولية ، وإنما قلنا : إنَّ كـلاًّ منهما (٥) فاعل ومفعول لأَنَّ لفظ سالم يقتضي الفاعلية من فاعَلْتُه ، فلزم أن يكون كلٌّ منهما (٦) فاعلاً بما صدر من فعله مفعولاً بما صدر من فعل صاحبه ، لأَنَّ الحَيَّات سالمت القـدم وسالمتْها فلم تَطَأْهـا ، فالحَيَّات فاعلة مفعولة ، والقدم فاعلة مفعولة ، فجاز أن يحمل اللفظ في الأفعوان

---

(١) هـ : « ثمامها » تصحيف . والثُّمام : شجر واحدته ثُمامة وثُمَّة . وقوله : « واشتد تمامها » ليس في م .

(٢) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « بداتها » تحريف .

(٣) ل : « المبدل » .

(٤) ل : « لما » .

(٥) ل : « ان كلى واحد منهما » .

(٦) ل : « كل واحد منهما » .

والشجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية ، وصح به معنى البدل ، وأمّـا « ذاتَ قَرْنَيْن » فارتفع بالعطف على لفظ (١) الحيات،ولو انتصب لجاز،وأمّا ضَمُوزاً فهو الساكت ،«وضِرْزِماً» فهو الصلب ، وهما حالان .

قال الصلاح الصفدي (٢) :

اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريان في قول الحريري (٣) :

فلم يَزَلْ يَبْتَزُّهُ دَهْرُهُ
ما فيه مِنْ بَطْشٍ وعُودٍ صَلِيبْ

فذهب هو في إعراب قوله : « ما فيه » إلى أنّه في موضع نصب على أنه مفعول ثان ، وذهبتُ أنا إلى أنه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله : يبتزّه ، فكتب (٤) شرف الدين فُتيا من صفد وجهّزها إلى الشيخ كمال الدين بن الزّمْلَكاني ، وهي : ما تقول السادة علماء الدهر وفضلاء هذا العصر ، لا برحوا لطالبي (٥) العلم الشريف قِبْلَة ، وموطن السؤال ومَحَلّه في رجلين تجادلا في مسألة نحوية ،

---

(١) « لفظ » ليست في م .

(٢) الوافي بالوفيات : ٤/٢٢٠ .

(٣) م ، هـ ، الوافي بالوفيات : « في قول أبي القاسم الحريري » . وانظر المقامة الفارقية العشرين ص : ١٩٥ .

(٤) م : « قلت » تحريف .

(٥) هـ ، الوافي بالوفيات : « لطالب » .

وهي (١) في بيت من المقامات الحريرية ، وهو :

فلم يَزَلْ يبتزُّه دَهْرُهُ
ما فيه مِنْ بَطْشٍ وعُودٍ صَلِيبْ (٢)

ذهب إلى أَنَّ معنى يبتزُّه يَسْلِبه ، وكلٌّ منهما وافق في هذا مذهب خصمه (٣) مذهبه ، ومواطن سؤالهما الغريب إعراب (٤) قوله : « ما فيه مِنْ بَطْشٍ وعُودٍ صَلِيبْ » [هـ : ١٨٦] لم يختلفا في نصبه ، بل خُلْفهما فيما انتصب به ، فذهب أحدهما إلى أَنَّه بدل اشتمال من الهاء المنصوبة في يبتزّه ، وله على (٥) ذلك استدلال ، وذهب الآخر إلى أَنَّه مفعول ثان ليبتزه ، وجعل المفعول الهاء ، واختلفا في ذلك (٦) ، وقاصداكم جاءا (٧) وقد سألا الإجابة عن هذه المسألة فقد اضطرّا في ذلك إلى المسألة،فكتب الشيخ كمال الدين : الجواب(٨): الله يهدي إلى الحق ، كلٌّ من المختلفَيْن المذكورين قد نَهَجَ

---

(١) « وهي » ليست في م .

(٢) من قوله : « فذهب هو في إعراب » الى « وعود صليب » ليس في ف .

(٣) ل : « صاحبه » .

(٤) « إعراب » ليست في ل .

(٥) « على » ليست في م .

(٦) « واختلفا في ذلك » ليست في ل .

(٧) **« وقاصداكم جاءا » ليست في هـ . ووردت في د وسائر النسخ والوافي بالوفيات : « وقاصديكم جاءا » تحريف .**

(٨) الوافي بالوفيات : « الجواب ونقلته من خطه » .

نَهْجَ (١) الصواب (٢) ، وأتى بحكمة وفصل خطاب ، ولكلٍّ من القولين مَسَاغٌ في النظر الصحيح ، ولكنَّ النظر إنما هـو في الترجيح ، وجَعْل ذلك مفعولاً أقوى توجيهاً في الإعراب (٣) ، وأدقُّ بحثاً عند ذوي الألباب ، أمّا من جهة الصناعة العربية فلأنَّ المفعول متعلق الفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنية (٤) ، والبدل مبيَّن بكون (٥) الأول معه مطروحاً في النيّة ، وهذا الفعل بهذا المعنى متعدٍّ إلى مفعولين ، و « ما فيه من بطش » هو أحد ذينك الاثنين، لئلا يفوت متعلّق الفعـل المستقل ، والبدل بيان يرجع إلى توكيد بتأسيس المعنى مُخِلٌّ ، وأمّا من جهة المعنى فلأن (٦) المقام مَقام تَشَكٍّ وأَخْذ بالقلوب ، وتمكين هذا المعنى أقوي إذا ذكر ما سلب (٧) منه مع بيان أنَّه المسلوب ، فذكر المسلوب منه مقصود كذكر (٨) ما سلب ، وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوي الإِرْب ، ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه العُجالة ، والله سبحانه وتعالى أعلم •

---

(١) م : « منهج » •

(٢) ف ، ل ، هـ ، الوافي بالوفيات : « صواب » •

(٣) م : « في توجيه الاعراب » •

(٤) م : « مبينة » تحريف •

(٥) ل م : « يكون » تصحيف ، هـ : « لكون » تحريف •

(٦) م : « فإن » •

(٧) هـ : « يسلب » •

(٨) د : « وكذكر » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات •

قال الصلاح الصفدي : لا أعلم أحداً يأتي بهذا الجواب غيره ، لمعرفته بدقائق النحو وبغوامض علمي المعاني والبيان ودُرْبته بصناعة الإنشاء .

قال القاضي تاج الدين السُّبْكي في الطبقات الكبرى (١) :

ومن الفوائد المتعلقة بالمقامات : سأل ابن يعيش النحوي (٢) زيد بن الحسن الكنديّ عن قول الحريري في المقامة العاشرة (٣) : « حتى إذا لألأ الأُفْق ذَنَب السِّرحان وآن انبلاجُ الفَجْرِ وَحَانَ » ما يجوز في قوله : « الأفق ذنب السرحان » (٤) من الإعراب ؟ وأشكل (٥) عليه الجواب ، حكى ذلك ابن خَلِّكان (٦) ، وذكر أَنَّ البَنْدَهِيّ جوَّز (٧) في [هـ : ١٨٧] شرح المقامات رفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه .

قال ابن خلكّان : ولولا خوف الإطالة لأوردت ذلك ، قال : والمختار نصب الأفق ورفع ذنب (٨) قال ابن السُّبْكي : وقال الشيخ جمال الدين بن هشام ومن خطه نقلت : كأَنَّ رفعهما (٩) على حذف مفعول

---

(١) طبقات الشافعيّة الكبرى : ٧/٢٦٩ .

(٢) الطبقات : « سأل يعيش النحوي » .

(٣) مقامات الحريري : ٧٠ .

(٤) من « وآن » الى « السرحان » ليس في م .

(٥) هـ : « فأشكل » .

(٦) وفيات الأعيان : ٧/٤٧ .

(٧) ذكر كلمة « جوز » بعد قوله : « في شرح المقامات » في هـ .

(٨) م ، هـ : « الذنب » .

(٩) الطبقات : « يرفعهما » .

الأْلأَ وتقدير ذنب بدلاً ، أي (١) : حتى إذا الأْلأَ الوجودَ والأُفُقُ ذنبُ السِّرحان ، وهو بدل اشتمال ، ونظيره : سُرِق زيدٌ فرسُه ، ويُضَعِّفُه أو يردُّه عدم الضمير ، وقد يقال : إن ال (٢) خَلَفٌ عن الإضافة أي : ذنب سرحانه ، ومثله : « قُتِلَ أَصحابُ الأُخْدودِ ، النّارِ » (٣) أي : نارِهِ ، أو على حذف الضمير كما قالوا في الآية ، أي : ذنب السرحان فيه ، والنار فيه .

وأما نصبهما فعلى أَنَّ الفاعل ضمير اسمه تعالى ، والأفق مفعول به ، وذنب بدل منه أي : الأْلأَ الله الأفقَ ذَنَبَ السِّرحان ، أي : سرحانَه أو السرحان فيه ، ورفع الذنب ونصب الأفق واضح ، وعكسه مشكل جداً ، إذ الأفق لم (٤) ينوِّر الذنب ، نعم إنْ كان تجويزه على أَنَّه من باب المقلوب اتَّجه [د : ٢٦٣] كما قالوا : كَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ وخَرَقَ الثوبُ المسمارَ ، لأمن اللبس (٥) .

---

(١) « أي » ليست في ل .

(٢) ل : « ان » تحريف .

(٣) البروج : ٨٥/٤ ـ ٥ .

(٤) هـ : « لا » .

(٥) « لأمن اللبس » ليست في ف ، وجاء بعد ذلك في هـ : « هذا ما قيل فيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب » .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى (١) :

سألني بعض الإخوان وأنا علـى جَناح السفر (٢) عن توجيه النصب في نحو (٣) قول القائل : فلانٌ لا يملك دِرْهماً فَضْلاً عن دينار ، وقوله : الإعرابُ لغةً البيان واصطلاحاً تغيير (٤) الآخِر لعامل ، والدليلُ لغةً المُرْشِد ، والإجماعُ لغةً العَزْمُ والسُّنَّةُ لغةً الطريقةُ ، وقوله : يجوز كذا خِلافاً لفلان ، وقوله : وقال أيضاً ، وقوله : هَلُمَّ جَرّاً ، وكلُّ هذه التراكيب مُشْكِلة ، ولستُ على

---

(١) ما نقله السيوطي عن ابن هشام هنا رسالة ألفها حول ألفاظ يكثر دورانها ، وقد قابلت هذه الرسالة على نسختين مخطوطتين ، أولاهما في مجموع محفوظ في المكتبة الظاهرية برقم : ٧٦٢٥ ــ عام وتبدأ فيه الرسالة من الورقة : ١٣٦ وتنتهي في الورقة : ١٤٣ ، ورمزت لها بحرف « ر » ، والثانية في مجموع محفوظ في مكتبة الأوقاف ببغداد برقم : ٦١٢٨/٢ مجاميع ، ورمزت لها بحرف « ق » وتتألف من ١١ ورقة ، وقد اختصر عبد الرحمن بن أحمد الصناديقي الدمشقي الشافعي ··· ــ ١١٦٤ هـ هذه الرسالة ، وفي المكتبة الظاهرية نسخة مخطوطة لهذا المختصر محفوظة برقم : ٨٨٦٦ ــ عام ·

(٢) ق : « سفر » ·

(٣) « نحو » ليست في ف ·

(٤) ف ، ل هـ : « تغير » ·

ثقة من أَنَّها عربية وإنْ كانت مشهورة في عُرْف الناس ، وبعضها لم أقف لأحدٍ على تفسير له ، ووقفت لبعضها على تفسير لا يَشْفِي غليلاً ولا يُبَرِّد غليلاً ، وها أنا مورد في هذه الأوراق ما تيسَّر لي معتذراً بضيق الوقت وسُقْم (١) الخاطر ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب [هـ : ١٨٨] .

أما قوله : فلانٌ لا يملك درهماً فضلاً عن دينار ، فمعناه أَنَّه لا يملك درهماً ولا ديناراً ، وأَنَّ عدم ملكه الدينار (٢) أولى من عدم ملكه الدرهم (٣) ، فكأنه قال : لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً ؟ وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع ، وأنشد عليه :

قَلَّما يَبْقَى عَلَى هَذا القَلَقْ
صَخْرَةٌ صَمَّاءُ فَضْلاً عَنْ رَمَقْ

الرَّمَق : بقية الحياة (٤) ، ولا تستعمل « فضلا عن (٥) » هذه إلاَّ في النفي ، وهو مستفاد في (٦) البيت من « قلَّما » ، قال بعضهم ، حدث لقَلَّ حين كُفَّت بما إفادة النفي ، كما حدث لإنَّ المكسورة

---

(١) ر ، ق : « وبغم » .

(٢) ر ، ق : « للدينار » وجاء بعد هذه الكلمة فيهما « بالنسبة الى قيمة الدرهم لا الى جنسه » .

(٣) ر ، ق : « للدرهم » .

(٤) قوله : « الرمق : بقية الحياة » ليس في ر ، ق .

(٥) « عن » أثبتها عن د وليست في سائر النسخ و ر ، ق .

(٦) هـ : « من » .

المشدَّدة حين كُفّت إفادة الاختصاص ، قلت : وهذا خطأ ، فإنَّ قَلَّ تستعمل للنفي مثل الكف ، يقال : قَلَّ أحدٌ يعرف (١) هذا إلّا زيدٌ ، بمعنى لا يعرف (٢) هذا إلّا زيدٌ (٣) ، ولهذا صَحَّ استعمال أحد (٤) ، وصَحَّ إبدالُ المستثنى ، وهو بدل إما من أحد أو من ضميره ، و « على » في البيت للمعيَّة ، مثلها في قوله تعالى : « وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ للنَّاسِ على ظُلْمِهِمْ (٥) » « الحَمْدُ لله الَّذي وَهَبَ لِي عَلَى الكِبَرِ إسماعيلَ وإسحاقَ » (٦) ، وانتصاب « فضلاً » على وجهين محكيَّيْن عن الفارسي :

الأول : أن يكون مصدراً لفعل محذوف (٧) ، وذلك الفعل نعت للنكرة (٨) .

الثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور ، هذا (٩) خلاصة ما نقل عنه ويحتاج إلى بسط يوضحه اعلمْ أنّه يقال : فَضَلَ

---

(١) كتب تحتها في ق كلمة » يفعل « .

(٢) ر ، ق « يفعل » .

(٣) من « بمعنى » الى « زيد » ليس في ل .

(٤) ف : « ولهذا لا تستعمل أحد » تحريف . وفي د ، ل : « ولهذا تستعمل أحد » ، هـ : « ولهذا تستعمل مع أحد » وما أثبت عن م ، ر ، ق .

(٥) الرعد : ١٣/٦ .

(٦) إبراهيم : ١٤/٣٩ .

(٧) هـ : « مصدر الفعل محذوفاً » تحريف .

(٨) ق : « النكرة » .

(٩) ق : « وهذا » .

عنه وعليه بمعنى زاد (١)، فإن قدّرته مصدراً فالتقدير (٢) : لا يملك درهماً يَفْضُل فَضْلاً عن دينار ، وذلك (٣) الفعل المحذوف صفة لـ : « درهماً » ، كذا حُكي عن الفارسي ، ولا يتعيّن كون الفعل صفة ، بل يجوز أن يكون حالاً ، كما جاز في « فضلاً » أن يكون حالاً على ما سيأتي تقريره ، نعم ، وجه الصفة أقوى لأنّ نعت النكرة كيف كانت (٤) أقيس من مجيء الحال منها ، وإنْ قدّرته حالاً فصاحبها يحتمل وجهين (٥) :

الأول : أن يكون ضميراً لمصدر محذوف (٦) ، أي : لا يملكه ، أي : لا يملك الملك على حدّ (٧) قوله : [هـ : ١٨٩]

---

(١) ق : « زاده » . قال في القاموس (فضل) : « وأفضل عليه في الحسب وعنه زاد » ، وقال في الأساس (فضل) : « ومال فلان فاضل : كثير يفضُل عن القوت » ، وفي اللسان (فضل) : « فَضَلَ » فلان على فلان إذا غلب عليه » ا هـ .

(٢) د ، ف ، ل ، هـ : « بتقدير » تحريف . وفي ق : « فتقدره » . وما أثبت عن م ، ر .

(٣) هـ : « فذلك » .

(٤) هـ : « كان » تحريف .

(٥) ق : « فصاحبها من وجهين » .

(٦) كذا في ر . وفي م : « ضمير الأول محذوفاً » وفي د وسائر النسخ و ق : « ضمير المصدر محذوفاً » وكلاهما تحريف .

(٧) « حد » ليست في ر .

هذا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ . . . .

أي : يدرس الدرس ، إذ ليس الضمير للقرآن ، لأَنَّ اللام متعلقة بيدرس ، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ، ولهذا وجب في « زيداً ضَرَبْتُهُ » تقدير عامل على (٢) الأصح ، وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون نحو (٣) قوله (٤) : ساروا سريعاً ، أي : ساروه ، أي : ساروا السير سريعاً ، وليس « سريعاً » عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره ، ولأَن الموصوف لا يحذف إلّا إنْ (٥) كانت الصفة مختصة بجنسه ، كما في « رأيت كاتباً » أو حاسباً أو مهندساً ، فإنّها مختصة بجنس الإنسان ، ولا يجوز : « رأيت طويلاً » ، و [لا (٦)] « رأيت أحمر » ، وفي هذا الموضع (٧) بحث ليس هذا موضعه .

---

(١) عجز البيت : « والمرء عند الرُشا إن يلقها ذيب » وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها ، وهو في سيبويه : ٣/٦٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٣٩ والمقرب : ١/١١٥ وشرح التصريح على التوضيح : ١/٣٢٦ والهمع : ٢/٣٣ والدرر : ٣٢٢ والخزانة : ١/٢٢٧ . وسراقة : رجل قارىء نسب إليه قبول الرشا والرياء .

(٢) ق : « في » .

(٣) ر : « وعلى تخريج سيبويه والمحققين نحو » ، ل : « ولهذا خرج سيبويه والمحققون » .

(٤) « قوله » ليست في م ، ر .

(٥) ر : « إذا » .

(٦) زيادة عن م ، ر . وليست في د وسائر النسخ وق .

(٧) ق : « وفي هذه المواضع » .

[الثاني (١)] : أن يكون قوله : درهماً حالاً (٢) ، فإن قلت : كيف جاز مجيء الحال من النكرة ؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال ، لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة ، وإن لم يمكن الابتداء بها ، ومن أمثلته (٣) : « فيها رجلٌ قائماً » ، ومن كلامهم : « عليه (٤) مائةٌ بيضاً » ، وفي الحديث : « وَصَلَّى وراءَهُ رجالٌ قياماً » (٥) ، وأمّا على المشهور من أنّ الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوّغ فلها مُسَوِّغان :

الأول : كونها (٦) في سياق النفي ، والنفي يُخْرِج النكرة من (٧) حَيِّز الإبهام إلى حَيِّز العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها .

الثاني : ضَعْف الوصف ، ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضَعُف ساغ مَجيئها من النكرة ، فالأول كقوله تعالى : « أَوْ كالَّذي

---

(١) ليست في د ، ل . وأثبتها عن سائر النسخ و ر ، ق .

(٢) كذا في د وسائر النسخ ور ، ق . ولعل كلمة « حالاً » مقحمة في هذا الموضع .

(٣) الكتاب : ١١٢/٢ ، ١٢٢/٢ .

(٤) ق : « عندي » . قال سيبويه : « ومثل ذلك : عليه مائة بيضاً ، والرفع أوجه . وعليه مائة عيناً والرفع أوجه » .

(٥) ورد الحديث في جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري : ٦٢٤/٥ بلفظ « وصلى وراءه قوم قياماً » .

(٦) ر : « كونه » تحريف .

(٧) ق : « عن » .

مَرَّ على قَرْيَةٍ وَهِيَ خاوِيَةٌ » (١) ، وقول الشاعر (٢) :

مضى زمن والناس يستشفعون بي . . . .

فإن الجملة المقرونة بالواو(٣) لا تكون صفة خلافاً للزمخشري(٤)، وقولك : « هذا خاتَمٌ حديداً » عند مَنْ أعربه حالاً (٥) ، لأنَّ (٦) الجامد المحض لا يوصف به ، والثاني كقولهم : « مررْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ (٧) » ، فإنَّ الوصف بالمصدر [هـ : ١٩٠] خارج عن القياس .

---

(١) البقرة : ٢/٢٥٩ .

(٢) عجز البيت : « فهل لي الى ليلى الغداة شفيع » وقائله قيس بن الملوح وهو في ديوانه : ١٩١ وأمالي القالي : ١/١٣٧ وسمط اللآلي : ١٣٢ – ١٣٣ ، وورد بلا نسبة في المغني : ٤٨٢ والهمع : ١/٢٤٠ .

(٣) ر : « بالفاء » تحريف .

(٤) حكى ابن هشام في المغني : ٤٨٢ أنَّ الزمخشري ممَّن يرى أن الواو تعترض بين الموضوف وصفته .

(٥) ذهب المبرد في المقتضب : ٣/٢٧٢ الى أن «حديداً» منصوب على التمييز .

(٦) ر : « فإن » .

(٧) قال سيبويه : ٢/١١٢ : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ ، والجر الوجه ، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول ، فكرهوا أن يجعلوه حالاً حين قالوا : هذا زيدٌ الطويل ، وهذا عمرٌ أخوك ، وألزموا صفة النكرة النكرة كما ألزموا المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة من اسمها » . وانظر شرح المفصل : ٣/٥٠ .

فإن قلت : هـَـلَّا أجاز الفارسي في « فَضْلاً » كونه صفة لـ « درهماً » ، قلت : زعم أبو حيان أن ذلك [لا يجوز (١)] ، لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إذا (٢) أُريدت المبالغة لكثرة (٣) وقوع (٤) ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمُرادٍ هنا .

قال : وأمّا القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين .

قلت : هذا كلام عجيب ، فإنّ (٥) القائل بالتأويل الكوفيون ، فيؤَوِّلون (٦) عَدْلاً بعادل ، ورِضَى بمَرْضيٍّ ، وكذا (٧) يقولون في نظائرهما ، والقائل بالتقدير البصريون ، يقولون : التقدير : ذو عَدْلٍ وذو رِضَى ، وإذا (٨) كان كذلك فمَن المحققون (٩) ؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين ، والمشهور أنّ الخلاف مطلق ، وقال ابن عُصْفُور : « وهو الظاهر ، إنما الخلاف حيث لا (١٠) تُقصد المبالغة ، فإن قُصدت فالاتّفاق على أنّه لا تأويل ولا تقدير » .

---

(١) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ و ق .

(٢) هـ : « إن » .

(٣) ق : « بكثرة » .

(٤) « وقوع » ليست في هـ .

(٥) ر : « لأن » .

(٦) ف ، ل ، ق ، هـ : « ويؤولون » .

(٧) هـ : وهكذا .

(٨) ف ، ل : « وان » .

(٩) ر : « فمن هم المحققون » .

(١٠) ق : « لم » .

وهذا الذي قاله ابن عُصْفور(١) هو الذي في ذهن أبي حَيَّان ، ولكنَّه نسي فتوَهَّم أَنَّ ابن عُصْفور قال : إنَّه لا تأويل مطلقاً ، فمن هنا ـــ والله أعلم ـــ دخل عليه الوَهْم ، والذي يظهر (٢) لي أَنَّ الفارسيَّ إنَّما لم يجز في « فضلاً » الصفة لأَنه رآه منصوباً أبداً سَواء كان ما قبله منصوباً كمال في المثال أم مرفوعاً كما في البيت ، أم مخفوضاً كما في قولك : فلان لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسيّ ، وأَمَّا تنزيله على المعنى المراد فَعَسِر ، وقد خُرِّج على أَنَّه من قوله (٣) :

على لا حِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ . . . .

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك ، وقال (٤) :

---

(١) من « وهو الظاهر » الى « ابن عصفور » ليس في ف .

(٢) ف ، ل ، ق : « ظهر » .

(٣) عجز البيت : « إذا سافه العَوْدُ الدِّيافيُّ جَرْجَرا » . والبيت لامرىء القيس ، وهو في ديوانه : ٦٦ وشرح السبع الطوال : ١٥٢ والخصائص : ٣/٣٢١ وأمالي المرتضى : ١/٢٢٨ وسمط اللآلى : ٩١٨ وأمالي ابن الشجري : ١/١٩٢ والخزانة : ٤/٢٧٣ ، وورد بلا نسبة في المعاني الكبير : ٢٩٩ والخصائص : ٣/١٦٥ . واللاحب : الطريق الواسع ، وسافه : شمه ، والعَوْد : المسن من الابل ، والجرجرة مثل الهدير ، والدِّيافيّ : منسوب الى دياف قرية بالشام ، أراد أن العود إذا شمَّه جَرْجَرَ جزعاً من بعده وقلة مائه . والمراد في البيت أن الطريق لامنار بها فيتهدى به .

(٤) من هنا الى قوله : « والمثال المبحوث فيه يتخرج على هذه القاعدة فيما ←

وقد (١) يُسَلِّطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجلٌ عاقلٌ ، أي : لا رجلَ عاقلٌ فيقوم ، ثم أنشد بيت امرىء القيس المذكور (٢) ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منارٍ للطريق وينفي الاهتداء به (٣) ؟ إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به ، أي : لا مَنَار لهذا الطريق فيُهْتَدى به ، وقال الأَفْوَه الأَوْدِيّ (٤) :

بِمَهْمَهٍ ما لِأَنِيسٍ بِهِ
حِسٌّ فما فيه لَهُ من رَسِيسْ [هـ : ١٩١]

لا يريد أن بهذا القَفْر أنيساً لا حسَّ له ، إنّما يريد : لا أنيس به فيكون له حسّ ، وعلى هذا خرج « فما تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِين » (٥) ، أي : لا شافعَ لهم فتنفعهم شفاعته ، و « لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً » (٦) ، أي : لا سؤالَ فيكون إلحافاً ،

← زعموا » ، ص : ٢٥٢ سقط من ر . وجاء فيها كلام غيره يقرب من ٢٥ سطراً ، وما جاء لايخرج في معناه على ماورد هنا .

(١) ق : « قد » .

(٢) « المذكور » ليست في ل .

(٣) كذا في ق وفي د وسائر النسخ : « عنه » تحريف .

(٤) ديوانه : ١٨ ، وأمالي القالي : ١/١٢٥ وسمط اللآلي : ٣٦٤ . الرَّسُّ والرَّسِيس : الشيء من الخبر .

(٥) المدثر : ٧٤/٤٨ .

(٦) البقرة : ٢/٢٧٣ .

قال (١) : وعلى هذا يُخَرَج (٢) المثال المذكور ، أي : لا يملك درهماً فَيَفْضُل عن دينار له ، وإذ انتفى ملكه الدرهم (٣) كان انتفاء ملكه للدينار أَوْلى .

قلت : وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير (٤) فيه ، فإنّ الأمثلة المذكورة من بابَيْن مختلفين وقاعدتين متباينتين أُميِّز كلاً منهما عن الأخرى ، ثم أَذْكُرُ أنّ التخريج المذكور لا يَتَأَتَّى على شيء منهما :

القاعدة الأولى : أَنّ القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع، بل كما تصدق مع وجوده تصدُق مع عدمه ، فإذا قيل : ما جاءني [د : ٢٦٤] قاضي مكة ولا ابنُ الخليفة ، صَدَقت القضية ، وإنْ لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة (٥) ابن ، وهذه القاعدة هي التي يتخرج عليها « فما تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشافِعِين » وبيت امرىء القيس ، فإنّ شفاعة الشافعين بالنسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيامة ، لأنّ الله تعالى لا يأْذَن لأحدٍ في أَن يشفع لهم ، لأَنّه لا يأذن فيما لا ينتفع لتعاليه عن العَبَث ، ولا يشفع أحد عند الله (٦) اذا لم يأذن الله له « مَنْ ذا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلّا

(١) « قال » ليست في ق .

(٣) هـ : « يتخرج » .

(٢) ف ، ق : « الدرهم » .

(٤) هـ : « تحريف » تحريف .

(٥) من قوله : « صدقت القضية » الى « للخليفة » ليس في ف .

(٦) ق : « عنده » .

بإذْنِه (١) » ، وكذلك المنار غير موجود في اللاحب المذكور ، لأنّ المراد التمدّح بأنّه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ويهتدي به ، فغرضه إنّما تعلّق (٢) بنفي وجود ما يهتدي به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيء نصب (٣) فيها للاهتداء به ، وأمّا قول أبي حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به (٤) فليس بشيء ، لأنّ النفي إنما يتسلّط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنّهم لمّا رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهّموا أنّ ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا ، وفرق بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه وقولنا : إنّ الكلام اقتضى عدمه .
[هـ : ١٩٢]

القاعدة الثانية : أنّ القضية السالبة المشتملة على مقيّد نحو : ما جاءني رجل شاعر ، تحتمل وجهين :

الأول : أن يكون نفي المسند باعتبار القيد (٥) ، فيقتضي فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود (٦) مجيء رجل ما (٧) غير شاعر ، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا ترى أنه لو كان

---

(١) البقرة : ٢/٢٥٥ .
(٢) ل ، ق : « يتعلق » .
(٣) « نصب » ليست في هـ .
(٤) « به » ليست في ف ، هـ .
(٥) ل ، هـ : « المقيد » .
(٦) « وجود » ليست في م .
(٧) « ما » ليست في ق .

المراد نفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ، ولكان زيادة في اللفظ ونقضاً (١) في المعنى المراد ؟ .

الثاني : أَن يكون نفيه باعتبار المُقَيَّد وهو الرجل ، وهذا احتمال مرجوح لا يُصار إليه إِلّا بدليل (٢) ، فلا مفهوم حينئذ للقَيْد (٣) ، لأَنَّه لم يذكر للتقيد ، بل ذكر لغرض آخر ، كأَنْ يكون المراد مناقضة مَنْ أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل شاعر ، فأردت التنصيص على نفي ما أَثبته ، وكأَنْ يُراد التعريض كما أردت (٤) في المثال المذكور أَن تَعَرَّض بمن (٥) جاءه (٦) رجل شاعر ، وهذه (٧) هي القاعدة التي يتخرج عليها « لا يَسْأَلُون النَّاسَ إِلْحافاً » (٨) فإِنَّ الإلحاف قَيْدٌ في السؤال المَنْفِيّ ، والمراد من الآية ــ والله أعلم ــ نفي السؤال البتة بدليل:« يَحْسَبُهُمُ الجاهِلُ أَغْنِياءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » (٩) ، والتعفف لا يجامع المسألة ، ولكنْ أُريد بذكر الإلحاف ــ والله أعلم ــ التعريض بقوم مُلْحفين توبيخاً لهم على صنيعهم ، والتعريض (١٠) بجنس الملحفين ،

(١) ف ، ل ، هـ : « ونقصا » تصحيف ، ق : « نقصاً » تصحيف .

(٢) هـ : « لدليل » .

(٣) هـ : « للتقييد » .

(٤) ق : « كما إذا أردت » زيادة مقحمة .

(٥) « بمثل » تحريف .

(٦) كذا في هـ ، وفي د وسائر النسخ ور ، ق « جاء » تحريف .

(٧) هـ : « من » تحريف .

(٨) البقرة : ٢/٢٧٣ .

(٩) هـ : « أو التعريض » .

وذمّهم على الإلحاف لأنّ النقيض للوصف الممدوح مذموم ، والمثال المبحوث فيه يتخرج (١) على هذه القاعدة فيما زعموا (٢) .

فإنّ فضلاً مقيّد للدرهم(٣)، فلو قدّر النفي مسلّطاً على القيْد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنّه (٤) يملك الدرهم ولكنّه لا يملك الدينار ، ولمّا امتنع هذا (٥) تعيّن (٦) الحمل على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النفي على المقيّد وهو الدرهم ، فينتفي الدينار لأنّ الذي لا يملك الأقلّ لا يملك الأكثر ، فإنّ المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفيّ ، لأنّه يجوز (٧) أن يملك الدينار مَنْ لا يملكه ، بل المراد ما يساوي من النقود درهماً ، فهذا توجيه التخريج .

وأما الاعتراض عليه فمن جهة أنّ القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى : لا يملك درهماً فكيف [يملك (٨)] ديناراً ؟ وإنما القيد قوله : فضلاً عن دينار ، [فيصير المعنى لا يملك درهماً فكيف يملك زائداً عن دينار] (٩) ، والكلام لم [هـ : ١٩٣] يُسَقْ

---

(١) هـ : « متخرج » .

(٢) الى هنا انتهى السقط من ر .

(٣) جاء بعد ذلك في ر : « أو معمول للمقيد له على الاعرابين السابقين فلو ... » .

(٤) ر : « ان » .

(٥) « هذا » في ر .

(٦) ر : « تعيين » تحريف .

(٧) ق « لأنه لا يجوز » تحريف .

(٨) زيادة عن ر . ق وليست في د وسائر النسخ .

(٩) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ و ق .

لنفي (١) ملك الزائد عن الدينار ، بل لنفي ملك الدينار نفسه ، ثم يلزم من (٢) ذلك انتفاء ملك (٣) ما زاد عليه ، والذي يظهر لي (٤) في توجيه هذا الكلام أَن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلتان (٥) ، ولكنَّ الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه ، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر قال : أيملك فلان ديناراً (٦) ؟ أو (٧) ردّاً على مُخْبِرٍ قال : فلانٌ يملك ديناراً ، فقيل في الجواب : فلان لا يملك درهماً ، ثم استأنف (٨) كلاماً آخر ، ولك في تقديره (٩) توجيهان :

الأول : أَو يقال (١٠) : أخبرتك بهذا زيادة عن (١٢) الإخبار

---

(١) ر : « لم يسبق بنفي » تحريف ٠

(٢) كذا في ر ، ق ٠ وفي د وسائر النسخ : « عن » وجاء بعدها في ق كلمة « ذكر » ٠

(٣) « ملك » ليست في ر ، ق ٠

(٤) ر : « ظهر لي » ٠

(٥) ق : « مستأنفتان » تحريف ٠

(٦) ر : « درهماً » تحريف ٠

(٧) « أو » ليست في ق ٠

(٨) ر : « استؤنف » ٠

(٩) ق : « تقريره » ٠

(١٠) ر : « يقدر » ٠

(١١) ق : « على » ٠

عن دينـــار استفهمت عنه [أو (١)] زيادة عن دينار ، وأخبرت بملكك له (٢) ، ثم حذفت جملة « أخبرتك بهــذا » وبقي معمولها وهو « فضلاً » كما قالوا : حينئذٍ [الآن ، بتقدير : كان ذلك حينئذٍ (٣)] واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولها (٤) ، ثم حذف مجرور عن وجار دينـــار (٥) وأدخلت عن الأولى الدينـــار ، كما قالوا : « ما رأيْت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ من عين زيد (٦) » ، والأصل : منه في عين زيد (٧) ، ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجارّ العين وهو في ودخلت مِنْ على العين (٨) .

الثاني : أن يقدر : فضلاً اتنفاء الدرهم عن فلان عن اتنفاء الدينار عنه ، ومعنى ذلك أن تكون حال (٩) هذا المذكور في الفقر (١٠) معروفة عند الناس ، والفقير إنما يُنْفى عنه في العادة ملك الأشياء

---

(١) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ . و « أو زيادة عن دينار » ليست في ق .

(٢) ر : « أخبرت بملكه له » .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ و ر ، ق .

(٤) هـ : « معمولاهما » .

(٥) ر : « الدينار » .

(٦) انظر ما تقدم .

(٧) بعدها في ر : « منه » زيادة مقحمة .

(٨) ق : « على عين زيد » .

(٩) ر : « حالة » .

(١٠) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « النفي » .

الحقيرة لا ملك الأموال (١) الكثيرة ، فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن (٢) وقوع نفي [ملك (٣)] الدينار عنه أو (٤) أو أكثر منه ، و « فضلاً » على التقدير الأول حال وعلى الثاني مصدر، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي ، لكن توجيه الإعرابيين مخالف لما ذكــر ، وتوجيه (٥) المعنى مخالف (٦) لما ذكروا ، لأنه (٧) إنما يتَّضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجَّهْتُ لا على (٨) ما وجهوا ، ولعلَّ مَنْ لم يَقْوَ أُنْسُهُ (٩) بتجوُّزات العرب في كلامهـم يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف ، وهو كما قيل (١٠) :

إذا لـــم يكنْ إلَّا الأَسِنَّةَ مَرْكَبٌ

فلا أَرى للمُحْتاجِ إلَّا ركوبَهـا [هـ : ١٩٤]

وقد بيَّنت(١١) في التوجيه الأول أَنَّ مثل هذا الحذف والتجوُّز واقع في كلامهم ، قال أبو الفتح :

---

(١) ل ، ر : « الأشياء » .

(٢) ف : « من » تحريف .

(٣) زيادة عن ق وليست في د وسائر النسخ ور .

(٤) كذا في ق . وفي د وسائر النسخ : « أي » تحريف .

(٥) قوله : « الاعرابين مخالف لما ذكر وتوجيه » . ليس في ق .

(٦) قوله : « لما ذكر وتوجيه المعنى مخالف » ليس في ف .

(٧) ر : « فإنه » .

(٨) ر : « لاغير » وسقط منها « ما وجهوا » .

(٩) م : « سنه » ق : « اسنه » وكلاهما تحريف .

(١٠) البيت في زهر الآداب : ٢/٨٢ .

(١١) ر : « ثبت » .

« قال لي أبو علي : مَنْ عَرَفَ أَلِفَ وَمَنْ جَهِلَ استوحش » .

وأَمَّا [قوله (١)] : الإعرابُ لغةً البيانُ ونحوه (٢) فيتبادر إلى الذهن فيه أربعة أوجه :

الأول : وهو أقربها تبادراً أَنْ يكون على نزع الخافض ، والأصل (٣) : الإعراب في اللغة البيان ، ويشهد لهذا أَنَّهم قد يصرّحون بذلك ، أعني بأن يقولون : الإعراب في اللغة البيان وفي هذا الوجه نظر من وجهين :

الأول : أَنَّ إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ، واستعمال مثل هذا التركيب مستمرّ في كلام العلماء (٤) .

والثاني : أَنَّهم قد التزموا في هذه الألفاظ التنكير ، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض ، كما بقي التعريف في قوله (٥) :

---

(١) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .

(٢) « ونحوه » ليست في ر .

(٣) ر : « وأصله » .

(٤) هـ : « العرب » .

(٥) عجز البيت : « كلامكم عليَّ إذاً حرامُ » . وقائله جرير ، وهو في ديوانه : ٢٧٨ والكامل : ٣٤/١ والمقاصد للعيني : ٥٦٠/٢ والدرر : ١٠٧/٢ والخزانة : ٦٧١/٣ ، وورد بلا نسبة في شرح المفصل : ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، والمقرب : ١١٥/١ والمغني : ١٠٧ ، ٥٢٦ والهمع : ٨٣/٢ . ورواية الديوان : « أتمضون الرسوم ولا تحيّى » . وعاج رأس البعير إذا عطفه بالزمام .

تَمرّونَ الدِّيارَ ولم تَعوجُوا * * * * * *

وأصله : تمرون على الديار أو بالديار ، وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران :

الأول (١) : أنه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض .

والثاني (٢) : أنَّ سقوط الخافض (٣) لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض ، بل من حيث إنَّ العامل الذي كان الجار متعلقاً به لمَّا زال من اللفظ ظهر (٤) أثره لزوال ما كان يعارضه (٥) ، فإذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب ، ومن هنا كان خطأً قول الكوفيين في « ما زيدٌ قائماً » : إنَّ ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ ونصب « قائماً » على إسقاط الباء ، وهذان الوجهان لو صحَّا لاقتضيا أن لا يجوز (٦) الإعراب في اللغة البيان ، ولكن (٧) نجيزه علـى التعليق (٨) بأعني مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر ، والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقاً ، فإنْ قلت : هـلا قدَّرت

---

(١) « الأول » ليست في هـ . وفي ر : « أحدهما » .

(٢) بعد ذلك في ر : « وهو الرابع » وكلمة « والثاني » ليست في هـ .

(٣) ق : « سقوط هذا الخافض » .

(٤) د ، ف : « ظهور » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ و ر ، ق .

(٥) هـ : « ما كان الخافض يعارضه » .

(٦) ق : « يصح » .

(٧) ر : « ولكننا » .

(٨) ر ، ق : « التعلق » .

الجارّ المحذوف أو المذكور متعلقاً بالخبر (١) المؤخر [هـ : ١٩٥] عنه فإنّ فيه معنى الفعل ، قلت : لفساده معنى وصناعة ، أمّا معنى فلأنّه يصير المعنى : الإعراب البيان الحاصل في اللغة [لا البيان الحاصل في غير اللغة ، وليس المراد هذا ، وأما صناعة (٢)] فلأنّ البيان ونحوه مصادر ، ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفاً ، ولهذا قالوا في قول الحماسي (٣) :

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إذْعانُ

إنّ اللام متعلقة بإذعان محذوف يدل (٤) [د : ٢٦٥] عليه (٥)

---

(١) هـ : « بالجزء » تحريف .

(٢) هو الفِنْد الزِّماني واسمه : شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي ، والفِنْد القطعة من الجبل ، والبيت منسوب إليه في شرح الحماسة للمرزوقي : ٣٨ ومجمع الأمثال : ٩٨/٢ والدرر : ١٢٤/٢ والخزانة : ٥٧/٢ . وورد بلا نسبة في أمالي القالي : ٢٦٠/١ والأشموني : ٢٩١/٢ والهمع : ٩٣/٢ . والاذعان : الانقياد .

(٣) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « أبدل » تحريف .

(٤) كذا في ر . وفي م ، هـ : « منه » . وفي د،ف،ل، ق : « من » وكلاهما تحريف .

(٥) جعل ابن هشام قول الشاعر « للذلة » متعلقاً بإذعان المذكور وقيّد عدم جواز تقدم معمول المصدر عليه بصحة حلول أن والفعل محله وقال في شرح بانت سعاد : ٥٩ : « ومن ظن أن المصدر لايتقدمه معموله مطلقاً فهو واهم ، وعلى هذا فاللام من قول الحماسي : وبعض الحلم .. البيت متعلقة بإذعان المذكور لا بإذعان آخر مقدر » . وانظر المقتضب : ١٥٧/٤ .

الإذعان المذكور ، وليست متعلقة بالإذعان المذكور (١) ، فإذا امتنعوا من ذلك (٢) حيث لم يظهر تأثير المصدر للنصب ولم يتجوزوا (٣) في الجار بالحذف فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد ، فإن قلت : هَبْ أنَّ هذا امتنع حيث (٤) الخبر مصدر ، لكنَّه لا يمنع حيث هو وصف كقوله (٥) : الدليلُ لغةً المرشد ، قلت : بل يمتنع (٦) لأنَّ اسم الفاعل صلة الألف واللام (٧) ، أي : الدليل الذي يرشد ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفاً ، ولهذا يؤول (٨) قول الله سبحانه وتعالى : « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِين (٩) » « إنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ (١٠) » « إنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ القَالِينَ » (١١) ولو قدَّرنا « ال » في ذلك لمحض التعريف ، كما يقول الأخفش ، لم نَتَخَلَّص من الإشكال الثاني وهو فساد (١٢)

---

(١) جاء بعدها في م : « من » .

(٢) هـ : « يجوزوا » .

(٣) بعدها في ر : « إن » .

(٤) ق : « كقولك » .

(٥) ر : « يمنع » .

(٦) ر : « للألف واللام » .

(٧) ر : « تأولوا » .

(٨) يوسف : ١٢/٢٠ .

(٩) الأعراف : ٧/٢١ .

(١٠) الشعراء : ٢٦/١٦٨ .

(١١) د : « فاسد » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ور ، ق .

المعنى ، إذ (١) المعنى حينئذ : الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة ، وأيضاً فإذا امتنع التعليق (٢) بالخبر حيث (٣) يكون الخبر مصدراً امتنع في الباقي لأنّ هذه الأمثلة باب واحد ، فإن قلت : قدّر التعليق بمضاف محذوف ، أي : تفسير الإعراب في اللغة البيان ، كما قالوا : أنت مني فرسخان على تقدير : بعدك مني فرسخان ، وقدر في (٤) مثلها في قولهم : الاسم ما دلّ على معنى في نفسه ، أي : ما دلّ على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنّه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون (٥) معني الاسم وهو المسمى موجوداً في لفظ الاسم وهو مُحَال ، ولذا (٦) يكون المعنى : شرح الإعراب [هـ : ١٩٦] بأعتبار اللغة البيان ، قلت : هذا تقدير صحيح ، ولكنْ يبقى الإشكالان الأوّلان وهما أنّ إسقاط الجارّ ليس بقياس وأنّ التزام التنكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثاني : أن يكون تمييزاً ، وحينئذ فلا يُشكل التزام تنكيره ، ولكنه ممتنع (٧) من جهة أنّ التمييز إمّا تفسير للمفرد (٨)

---

(١) ق : « ان » تحريف .

(٢) ر : « التعلق » .

(٣) ر : « حين » .

(٤) « في » ليست في ل ، م . ولعلها مقحمة .

(٥) « يكون » ليست في ر .

(٦) هـ : « ولهذا » ، ق « وكذا » .

(٧) ق : « يمتنع » .

(٨) ر : « لمفرد » .

كرطل زيتاً أو تفسير للنسبة كطاب زيد نفساً ، وهنا لم تتقدم (١) نسبة البتة ، ولا اسم (٢) مبهم وضعاً ، فإن قلت : أليس الإعراب في الحد المذكور يحتمل (٣) اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم ؟ قلنا (٤) : الألفاظ المشتركة لا يجيء التمييز باعتبارها ، فلا (٥) نقول: رأيت عيناً ذهباً على التمييز ، وسر (٦) ذلك أن (المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجيء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل بها ، وأسماء العدد ونحوها مما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل (٧) بالتمييز ، فإنه لا يفهم من عشرين إلا عشرتان من أي معدود كان (٨)) ، فهو موضوع على الإبهام فافتقر إلى التمييز والمشترك إنما وضع لمعين ، والاشتراك إنما حصل عند السامع ، فإن قلت : يمكن [أن يكون (٩)] من تمييز النسبة بأن يقدر قبله مضاف ، أي : شرح الإعراب ، فيكون من باب : أعجبني طيبه أباً ، فإن كون « أباً » تمييزاً إنما هو باعتبار

---

(١) ق : « تتقدر » تحريف ٠

(٢) كذا في ق ٠ وفي د وسائر النسخ ور : « والاسم » تحريف ٠

(٣) ر : « محتمل » ٠

(٤) ر ، ق : « قلت » ٠

(٥) ف ، ل ، هـ ، ق : « لا » ٠

(٦) ل : « وسوى » تحريف ٠

(٧) ق : « التي لا تحصل » زيادة لا يقتضيها السياق ٠

(٨) مابين القوسين هو كلام ابن الحاجب بحروفه في أماليه اللوح : ١٦٠ ٠

(٩) زيادة عن م ، هـ ، ر ، ق ٠ وليست في د ، ف ، ل ٠

قولك : طيبه لا (١) باعتبار الجملة كلها ، قلت : تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفَيْن (٢) لا يكون إلا فاعلاً في المعنى ، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة باعتبار الأصل فيكون محوّلاً عن المضاف إليه (٣) ، نحو : أعجبني طيب زيدٍ أباً ، إذا كان المراد الثناء على أبي زيد ، فإنّ أصله : أعجبني طيب أبي زيد ، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول مِنْ ، نحو : لله دَرُّه فارساً ، ووَيْحَه رجلاً ، ووَيْلَه إنساناً ، فإنّ الدَّرّ بمعنى الخير ، والوَيْح والوَيْل بمعنى الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله ، ومنه : أعجبني طيب زيد أباً (٤) ، إذا كان الأب نفس زيد ، وتعلّق الفعل [هـ : ١٩٧] بالمفعول لا بالفاعل ثم إنّا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما .

والوجه الثالث : أن يكون مفعولاً مطلقاً ، والأصل (٥) : الإعراب تغيير (٦) الآخر لعامل اصطلحوا على ذلك اصطلاحاً ، ثم حذف العامل واعترض (٧) بالمصدر بين المبتدأ والخبر ، وهذا الوجه مردود أيضاً لأنّه ممتنع (٨) في قولك : الإعراب لغة البيان ، فإنّ اللغة

(١) ف ، ل : « ولا » تحريف .

(٢) ر : « المضافين » تحريف .

(٣) « إليه » ليست في ف ، ل ، م ، ر ، ق .

(٤) ر : « أعجبني طيبه أباً » .

(٥) هـ : « وأصل » تحريف .

(٦) هـ : « تغير » .

(٧) ر : « واعترضوا » تحريف .

(٨) ر ، ق : « يمتنع » .

ليست مصدراً لأنَّها ليست اسماً لحدث (١) [وإنما هي اسم للفظ المسموع (٢)] ، ولهـذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعة فيقال : لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة (٣) ، وزعم أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله في أماليه أنَّ ذلك على المفعول المطلق ، وأنَّه من (٤) المصدر المؤكد لغيره ، قال (٥) : « ذلك لأنَّ معنى قولنا : الإجماع لغة العزم (٦) ، مدلول الإجماع لغة : العزم (٧) ، والدَّلالة تنقسم إلى دَلالة شرع وإلى دَلالة عُرْف ، فلمَّا كانت محتملة وذكر أحد المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكد لغيره » ، وفيما قاله نظر من وجهين :

الأول : ما ذكرنا من أنَّ اللغة ليست مصدراً لأنَّها ليست اسماً لحدث (٨) .

والثاني : أنَّ ذلك لو كان مصدراً مؤكداً (٩) لغيره لكان إنَّما

---

(١) ر : « للحدث » . وفي ق : « لأنها ليست من أسماء الحديث » .

(٢) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .

(٣) ر : « قبيحة » وبعدها في د وسائر النسخ وق : « اسم للفظ المسموع » . وهي مقحمة في هذا الموضع .

(٤) هـ : « في » تحريف .

(٥) أمالي ابن الحاجب اللوح : ١٤٧ .

(٦) جاء بعدها في الأمالي : « أي » . وفي اللسان (جمع) : « الاجماع الاحكام والعزيمة على الشيء » .

(٧) « مدلول الاجماع لغة : العزم » ليست في ف .

(٨) ر : « للحدث » .

(٩) « مؤكداً » ليست في ف .

يأتي بعد الجملة ، فإنه لا يجوز أن يتوسَّط ولا أن يتقدَّمَ لأَنَّه(١) لا يقال : زيدٌ حقاً ابني ، ولا حقاً زيدٌ ابني ، وإن كان الزَّجَّاج يجيز ذلك ، ولكنَّ الجمهور على خلافه(٢) .

والوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله ، والتقدير : تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح ، أي : لأجل بيان الاصطلاح ، وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم لأنَّ المنتصب على المفعول له لا يكون إلَّا مصدراً كقُمتُ إجلالاً له ، ولا يجوز : جئتُك الماءَ والعُشبَ بتقدير مضاف أي : ابتغاء الماء والعشب .

الوجه الخامس : وهو الظاهر(٣) ، أن يكون حالاً على تقدير مضاف إليه(٤) من المجرور ومضافين من المنصوب(٥) ، والأصل : تفسيرُ الإعراب موضوعَ أهلِ اللغة أو موضوعَ أهلِ الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما(٦) في قوله [هـ : ١٩٨] تعالى : « فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ(٧) » ، أي : من أثر

---

(١) « لأنه » ليست في ر .

(٢) « ولكن الجمهور على خلافه » ليست في ل .

(٣) ف : « النظر » تحريف .

(٤) « إليه » ليست في ر ولعله الظاهر .

(٥) ق : « من المجرور أو مضاف من المنصوب » تحريف .

(٦) ر : « حذ فيهما » .

(٧) طه : ٢٠/٩٦ .

حافر فرس (١) الرسول ، ولمَّا أُنيب الثالث (٢) عمَّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير ، كما في قولهم : « قضية ولا أبا حسن لها (٣) » والأصل ولا مثل أبي الحسن لها ، فلمَّا أُنيب أبو حسن عن مثل جُرِّد عن أَداة التعريف ، ولك أَن تقول : الأصل : موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة أو الاصطلاح (٤) مجازاً ، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد ، ويصير نظير قول بعض العرب (٥) :

« كنتُ أَظنُّ العَقْرَبَ أَشَدَّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فإذا هو إيَّاها » على تأويل ابن الحاجب (٦) فإنَّه أَعرب إيَّاها حالاً ، على أَنَّ الأَصل : فإذا هو موجودٌ مثلها ، فحذف الخبر كما حذف (٧) من (٨) « خرجْتُ فإذا الأَسَدُ » ، ثم حذف (٩) المضاف وهو مثل وقام المضافُ إليه مقامه ، فتحول الضمير المجرور ضميراً (١٠) منصوباً ،

---

(١) ل : « أثر » ، وليست في ف .

(٢) ل : « النايب » تحريف .

(٣) انظر الكتاب : ٢/٢٩٧ والمقتضب : ٤/٣٦٣ .

(٤) هـ : « وإلى الاصطلاح » .

(٥) ر : « قول بعض العرب » .

(٦) انظر أمالي ابن الحاجب اللوح : ١٦٧ .

(٧) « حذف » ليست في ر .

(٨) هـ : « في » .

(٩) ر : « فحذف » .

(١٠) « ضميراً » ليست في ر ، ق .

بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أَسهل ، لأَنَّ لفظ الضمير معرفة ، فانتصابه على الحال بعيد •

والظاهر (١) في المثال المذكور أَنَّه مفعول الفعل محذوف هو الخبر ، والتقدير : فإذا هو يُشْبهها ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير ، أو أنّه هو الخبر (٢) ، كما في قول الأكثرين : فإذا هو هي ، ولكنْ أُنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع •

وأَمّا قوله : يجوز (٣) كذ وكذا (٤) خلافاً لفلان ،فقد يقال : إنّه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أَن يكون مصدراً ، كما أَنَّ قولك : يجوز كذا اتفاقاً أو إجماعاً (٥) ، بتقدير اتّفقوا على ذلك اتّفاقاً وأجمعوا عليه (٦) إجماعاً ، ويُشْكل على هذا أَنَّ فعله المقدّر إمّا اختلفوا أَو خالفوا أو خالفَتْ ، فإن كان اختلفوا أَشكل عليه أمران :

أحدهما : أَنَّ مصدر اختلف إنما هو الاختلاف لا الخِلاف •

والثاني : أَنَّ ذلك [د : ٢٦٦] يأبى أَن تقول بعده : لفلان ، وإن كان خالَفُوا أو خالَفَتْ أَشْكَل عليه أَن « خالف (٧) » لا

---

(١) هـ : « والنظر » •

(٢) العبارة في د ، ف ، ل ، هـ : « أو انه الضمير أو انه هو الخبر » تحريف • وما أثبت عن م ، ر ، ق •

(٣) ر : « نحو » تحريف •

(٤) « وكذا » ليست في هـ •

(٥) ف : « واجماعاً » •

(٦) ر : « على ذلك » •

(٧) ر : « خالفت » •

يتعدّى باللام بل بنفسه ، وقد يُخْتار هذا القسم ويُجاب عن هذا الاعتراض بأَن يقال : قدِّر (١) اللام مثلها في سَقْياً له ، أي (٢) : متعلقة (٣) بمحذوف تقديره : أعني له أو إرادتي له ، ألا ترى أَنَّها لا تتعلَّق بسَقْياً لأَنَّ سقى (٤) [هـ : ١٩٩] يتعدّى بنفسه ؟

والوجه الثاني : أَن يكون حالاً ، والتقدير : أقول [ذلك (٥)] خلافاً لفلان أي (٦) مخالفاً له ، وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي : « هو من حديث البَحْر قُلْ ولا حَرَجَ (٧) » ، ودَلَّ على هذا العامل أَنَّ كل حكم ذكره المصنِّفون فظاهر (٨) [أمرهم أَنَّهم (٩)] قائلون به ، وكأَنَّ (١٠) القول مقدَّر قبل (١١) كلِّ مسألة ، وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسُّع فيها ، وذلك أنَّهم قالوا (١٢) إن منزَّلة من الأشياء منزلة أنفسها

---

(١) هـ : « هذه » ٠

(٢) « أي » ليست في ر ٠

(٣) كذا في ر ، هـ ٠ وفي د وسائر النسخ وق : « متعلقاً » تحريف ٠

(٤) ر : « سقياً » تحريف ٠

(٥) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق ٠

(٦) ر : « أو » تحريف ٠

(٧) من قوله « وحذف القول » الى « حرج » ليس في ر ٠

(٨) ف ، ل : « هم » ٠ د ، م ، هـ ، ق : « فهم » ٠ وما أثبت عن ر ٠

(٩) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق ٠

(١٠) ر : « حتى كأن » ٠

(١١) « قبل » ليست في ر ٠

(١٢) « أنهم قالوا » ليست في ر ٠

لوقوعها فيها ، وإنها لا تنفك عنها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأمَّا قوله : « وقال أيضاً » فاعلم أَنَّ أيضاً مصدر آضَ ، وآض فعل (١) يستعمل (٢) وله معنيان :

الأول : رجع ، فيكون تاماً ، قال صاحب المحكم : « وآضَ إلى أهله : رَجَعَ إليهم » انتهى في وكذا قال ابن السكيت (٣) وغيرهما : وهذا هو المستعمل مصدرُهُ هنا .

والثاني : صار ، فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان ، ذكره ابن مالك وغيره (٤) وأنشدوا (٥) قول الراجز (٦) :

رَبَّيْتُـــهُ حتَّى إذا تَمَعْـــدَدَا

وآضَ نَهْـداً كالحِصَـانِ أجْرَدَا

كان جَـزَائِي بالعَصَـا أَنْ أُجْلَـدَا

ورواه الجـوهري : وصــار نهــداً ، يقال تمعــدد الغلام :

---

(١) « فعل » ليست في ف ، ل .

(٢) ر : « مستعجل » .

(٣) انظر إصلاح المنطق : ٣٤٢ ـ ٣٤٣ .

(٤) « وغيره » ليست في ف ، ل ، ق .

(٥) بعدها في ر : « عليه » .

(٦) هو العجاج والأبيات في ملحقات ديوانه : ٢/٢٨١ والخزانة : ٣/٥٦٢ ووردت بلا نسبة في المنصف : ٣/٢٠ والمقاصد للعيني ٤/٤١٠ وجاء الأول والثالث في المنصف : ١/١٢٩ وشرح المفصل : ٩/١٥١ وشواهد الشافية : ٢٨٥ بلا نسبة ، وأنشد السيوطي الأول والثاني في الهمع : ١/١١٢ من دون عزو .

إذا شَبَّ وغَلُظَ ، والنَّهْد : عظيم (١) الجسم من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه ، والأَجْرَدُ الذي لا شعر عليه .

وانتصاب « أيضاً » في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير « قال » كما توهَّمه جماعة من الناس فزعموا أَنَّ التقدير : وقال أيضاً أي : راجعاً [إلى القول (٢)] وهذا لا يَحْسُنُ تقديره إلّا إذا كان هذا القول إنَّما صَدَرَ من القائل بعد صدور القول السابق [له (٣)] حتى يصحَّ أَنْ يقال : إنَّه [قال (٤)] راجعاً إلى القول بعد ما فَرَغَ منه ، وليس ذلك بشرط في استعمال أيضاً ، أَلا ترى أَنَّك تقول : قُلْتُ اليوم كذا وقلْتُ أَمْسِ أيضاً [كذا (٥)] ؟ وكذلك تقول : كتبتُ اليومَ وكتبت أَمْسِ أيضاً (٦).[هـ : ٢٠٠]

والذي يظهر لي أَنَّه مفعول مطلق حُذف عامله ، أو حال حذف عاملها وصاحبها ، وذلك أَنَّك قلت : وقال فلان ، ثم استأنفت جملة فقلت أَرْجِع إلى الإخبار رجوعاً ولا أقتصر على ما قدَّمت ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، أو التقدير (٧) : أُخبر أيضاً أو أَحكي أيضاً ، فيكون

---

(١) د ، ف : « عظم » . ر « العظيم » . وما أثبت عن ل ، م ، هـ ، ق . جاء في اللسان (نهد) : « وفرس نَهْدٌ : جسيمٌ مُشْرِفٌ ... النهد في نعت الخيل : الجسيم المشرف » .

(٢) زيادة عن ر ، هـ . وليست في د وسائر النسخ وق .

(٣) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ و ق .

(٤) ليست في د ، ف ، ل ، ق . وأثبتها عن م ، هـ ، ر .

(٥) زيادة عن م ، هـ وليست في د وسائر النسخ و ر ، ق .

(٦) ف ، ل : « وكتبته أحسن أيضاً » تحريف .

(٧) د ، ف ، ل ، ق « والتقدير » تحريف ، وما أثبت عن م ، هـ ، ر .

حالاً من ضمير المتكلّم ، فهذا هو الذي يستمرّ في جميع المواضع (١)، ومما يؤنسك بما ذكرته من أنّ العامل محذوف أنّك تقول : عنده مالٌ وأيضاً علمٌ ، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها ، فلا بدّ حينئذ من التقدير ، وعلى ذلك قال الشاطبيّ رضي الله عنه وقد ذكر أنّه لا يُدغم الحرف إذا كان تاء متكلم (٢) أو [تاء (٣)] مخاطب أو منوّناً أو مشدّداً (٤) :

كَكُنْتُ تُرَاباً أَنْتَ تُكْرِهُ واسِعٌ
عَلِيمٌ وأَيضاً تَمَّ مِيقاتُ مُثِّلا

قال أبو شامة رحمه الله تعالى : « قوله : أيضاً أي : أُمثّل النوع الرابع ولا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آضَ إذا رَجَع » انتهى كلامه ، فأيضاً على تقديره حال من ضمير أمثل الذي قدّره ، واعلم أنّ هذه الكلمة إنما تستعمل (٥) مع ذكر شيئين بينهما توافقٌ ، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر ، فلا يجوز : جاءَ زيدٌ أيضاً ، إلّا أَن يتقدّم ذكر شخص آخر أو تدل (٦) عليه قرينة ، ولا جاءَ زيدٌ ومضى عمرٌ أيضاً لعدم التوافق ، ولا اختصم زيدٌ وعمرٌ أيضاً لأَنّ أحدهما لا يستغني عن الآخر .

---

(١) ر : « المواطن » .

(٣) ل : « لمتكلم » .

(٢) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .

(٤) انظر شرح الشاطبية : ٦٣ وشرح شعلة على الشاطبية : ٧٦ .

(٥) ق « واعلم أنها تستعمل » .

(٦) ف ، ل ، ق « ويدل » تحريف .

وأمّا قوله : هَلُمَّ جَرّاً ، فكلام مستعمل في العُرْف كثيراً ، وذكره الجوهري في صحاحه ، فقال في فصل الجيم باب الراء : « وتقول : كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جَرّاً إلى اليوم (١) » ، هذا جميع ما ذكره ، وذكر (٢) الصاغاني في عُبَابه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه ، وذكر أبو بكر بن الأنباري « هَلُمَّ جَرّاً » في كتاب الزاهر ، وبسط القول فيه وقال : « معناه : سيروا على هِينَتِكم (٣)، أي : تَثَبَّتوا في (٤) سيركم ، ولا تُجْهِدوا أنفسكم » قال : « وهو مأخوذ من الجَرّ وهو أن تترك الإبِل والغَنَم تَرْعَى في السَّيْر [هـ : ٢٠١]، قال الراجز (٥) :

لَطَالَما جَرَرْتُكُنَّ جَرّاً

حَتَّى نَوَى الأَعْجَفُ واسْتَمَرّا

---

(١) الصحاح : ٦١١/٢ .

(٢) ق : « وجمع » .

(٣) ر : « هيئتكم » تحريف .

(٤) ق : « على » ، جاء في اللسان (جرر) : « وقولهم : هَلُمَّ جَرّاً معناه : على هِينَتِك ، وقال المنذري في قولهم : هَلُمَّ جُرُّوا أي : تعالوا على هينتكم كما يسهل عليكم من غير شدة ولا صعوبة » .

(٥) وردت الأبيات الثلاثة في كتاب الفاخر : ٣٣ ومجمع الأمثال : ٤٠٣/٢ واللسان والتاج (جرر) بلا نسبة . والأَلْو : الاستطاعة والتقصير ، والرِّكاب : الابل التي يُسار عليها ، واحدتها راحلة ولا واحد لها من لفظها » .

فالْيَوْمَ لا آلُو الرِّكابَ (١) شِبْرا (٢)

قلت : الأَعْجَف : الهزيل (٣) ، ونَوَى : صار له نَيٌّ (٤) بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم ، وأَمَّا النِّيْءُ بكسر النون وبالهمز (٥) بعد الياء ساكنة (٦) فهو اللحم الذي لم يَنْضَج ، واسْتَمَرَّ كأنه استفعل من المِرَّة بكسر الميم ، وهو القُوَّة (٧) ، ومنه قوله : « ذُو مِرَّةٍ (٨) » ، قال : وفي انتصاب « جَرّاً » ثلاثة أوجه :

---

(١) ق : « الزمام » تحريف . والزِّمام : ما زُمَّ به والجمع أَزِمَّة .

(٣) ر : « سهيرا » وفي كتاب الفاخر ومجمع الأمثال واللسان والتاج : « شَرّاً » .

(٢) جاء في اللسان (عجف) : « الأعجف : المهزيل والجمع : عِجَاف . قال الأزهري : وليس في كلام العرب أفعل وفَعْلاء جمعاً على فِعَال غير أَعَجَف وعَجْفاء ، وهي شاذة حملوها على لفظ سِمان فقالوا : سِمان وعِجاف » .

(٤) ق : « نوى » . قال في اللسان (نوي) : النَّيُّ : الشحم من نوت الناقة إذا سمنت والنِّيء بكسر النون والهمز اللحم الذي لم ينضج ، الجوهري : النَّيُّ : الشحم وأصله نَوْيٌ » .

(٥) ر : « وبهمزة » .

(٦) ق ، هـ : « الساكنة » .

(٧) قال في اللسان (مرر) : « والمِرَّة : القوة وجمعها المِرَرُ ، ويقال : استَمَرَّت مَرِيرَة الرجل إذا قويت شكيمته » .

(٨) النجم : ٦/٥٣ .

الأول : أن يكون مصدراً وضع موضع الحال ، والتقدير : هَلُمَّ (١) جارِّين ، [متثبتين (٢)] .

الثاني : أن يكون على المصدر لأنَّ في « هَلُمَّ » معنى جُرُّوا (٣) ، فكأنه قيل (٤) : جُرُّوا جَرّاً ، وهذا على قياس قولك : جاء زيدٌ مَشْياً، فإنَّ البصريين يقولون : تقديره : ما شياً، والكوفيون [يقولون (٥)] : المعنى (٦) : مشى مشياً ، وقال بعض النحويين : « جَرّاً » نصب على التفسير (٧) انتهى كلام أبي بكر ملخصاً .

وقال أبو حيان في الارتشاف : « وهَلُمَّ جَرّاً معناه : تعال على هِيْنَتِك [متثبتاً (٨)]، وانتصاب جَرّاً على أنه مصدر في موضع الحال، أي : جارِّين ، قاله البصريون ، وقال الكوفيون : مصدر لأنَّ معنى هَلُمَّ جُرُّوا (٩) ، وقيل : انتصب على التمييز (١٠) ،

---

(١) م ، ر : « وهلم » .

(٢) « أي متثبتين » ليست في ف ، ل . ومتثبتين ليست في د وأثبتها عن م ، هـ ، ر ، ق .

(٣) كذا في م ، ق . وفي د وسائر النسخ ور : « جرا » تحريف .

(٤) ر : « قال » .

(٥) زيادة عن م ، هـ ، ر ، ق . وليست في د ، ف ، ل .

(٦) « المعنى » ليست في ق

(٧) ر ، ق : « التمييز » .

(٨) زيادة عن ر ، هـ . وليست في د ، ف ، ل ، ق . والعبارة في م : « معناه : يقال على هيئتكم متثبتين » تحريف .

(٩) ر : « التفسير » .

وأوّل مَن قاله عابد بن يزيد ، قال (١) :

فإنْ جاوَزْتُ مُقْفِرَةً رَمَتْ بِي
إلى أُخْرى كَتِلْكَ هَلُمَّ جَرّا

وقال آخر من تغلب (٢) :

المُطْعِمِينَ لَدَى الشِّتا
ءِ سَدائِفاً مِلْ نِيبٍ غُرّا
في الجاهِلِيَّةِ كانَ سُؤْ
دُدُ وائِلٍ فَهَلُمَّ (٣) جَرّا [هـ : ٢٠٢]

انتهى ، وبعدُ فعندي توقف في كون (٤) هذا التركيب عربياً محضاً ، والذي رابني منه أمور :

---

(١) ورد اسمه في مجمع الأمثال : ٢/٤٠٣ : عائذ بن يزيد اليشكري » وهو الذي استطعم عمرو بن حُمْران الجَعْديّ زبداً وتامِكاً حتى قال له عمرو : « كلاهما وتمراً » • والبيت المذكور من أبيات قالها الشاعر مجيباً أخاه جَنْدَلة بن يزيد اليشكري ، أوردها الميداني في مجمع الأمثال : ٢/٤٠٣ •

(٢) ر : « وقال آخر من بني ثعلبة » ق « وقال الراجز من تغلب » ونسب السيوطي البيت الأول الى المؤرج التغلبي ، انظر الهمع : ٢/٢٠٠ والدرر : ٢/٢٣٢ • والسَّدائف مفردها سَدِيف وهو لحم السنام •

(٣) ف ، ل : « وهلم » •

(٤) ر : « ان » •

الأول : أَنَّ إجماع النحويين واللغويين (١) منعقد على أَنَّ لِهَلُمَّ معنيين :

الأول : تعالَ ، فتكون قاصرة ، كقوله تعالى : « هَلُمَّ إِلَيْنا (٢) » ، أي : تعالوا إلينا .

الثاني : أحْضِرْ ، فتكون متعدية ، كقوله تعالى : « هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ (٣) » أي : أحضروهم ، ولا مَسَاغَ (٤) لأحد المعنيَيْن هنا (٥) .

الثاني (٦) : أَنَّ إجماعهم منعقد على أَنَّ فيها لغتين : حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل ، وتميمية وهي أَنْ يتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هَلُمَّا وهَلُمِّي وَهَلُمُّوا ، فتكون فعلاً ، ولا نعرف لها موضعاً (٧) أجمعوا فيه على التزام كونها [اسم (٨)] فعل ، ولم يقل أحد : إنه سمع هَلُمَّا جَرّاً ولا هَلُمِّي (٩) جَرّاً ولا هَلُمُّوا جَرّاً .

---

(١) « واللغويين » ليست في هـ .

(٢) الأحزاب : ١٨/٣٣ .

(٣) الأنعام : ١٥٠/٦ .

(٤) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « امتناع » تحريف .

(٥) جاء بعدها في ر : « لأمرين » .

(٦) ر : « أحدهما » .

(٧) « التزام » ليست في ر .

(٨) ر : « ولا يعرف لها موضع » .

(٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .

الثالث (١) : أنَّ تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنــع أو ضعيف ، وهو لازم هنا إذا قلت : كان ذلك عام كذا [وكذا (٢)] وهَلُمَّ جَرًّا .

الرابع (٣) : أنَّ أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحبَ المحكم مع كثرة استيعابه (٤) وتتبُّعه (٥) ، وإنما ذكره صاحب الصحاح ، وقد قال أبو عمرو بن الصــلاح في شرح مشكلات الوسيط : إنه لا يقبل ما تفرَّد به ، وكان علة (٦) ذلك ما ذكره في أوَّل كتابه من أنَّه ينقل (٧) عن العرب الذين سمع منهم ، فإنَّ زمانه كانت اللغة فيه قد فَسَدت ، وأمَّا صاحب العُباب فإنَّه قلَّد صاحب الصحاح فنسخ كلامه ، وأمَّا ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب (٨) ، بل وضعه أن يتكلَّم على ما يجري (٩) في (١٠) محاورات الناس ، وقد يكون

---

(١) ق : « هلمن » .

(٢) كذا وردتا في ر .

(٣) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .

(٤) ف ، ل : « استيفائه » .

(٥) ر : « وتتبعاته » .

(٦) كذا في م ، ر ، المزهر : ١/١٣٦ ــ ١٣٧ حيث نقــل السيوطي هــذه الفقرة . وفي د وسائر النسخ وق : « على » تحريف .

(٧) ر : « نقل » .

(٨) « من العرب » ليست في ن .

(٩) ر : « جرى » .

(١٠) كذا في ر ، ق ، المزهر . وفي د وسائر النسخ : « من » تحريف .

تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً ، فإنّه لم يصرِّح بأنّه عربي ، وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلم عليها غيره .

ولخّص أبو حيان في الارتشاف أشياء من كلامه (١) ، ووَهِمَ فيه ، [فإنّه (٢)] ذكر أنّ [د : ٢٦٧] الكوفيين قالوا : إن جَرّاً (٣) مصدر ، والبصريين قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضي أنّ الفريقين تكلّموا في إعراب ذلك ، وليس كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إنّ [هـ : ٢٠٣] قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال : إنه حال ، وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر ، هذا معنى كلامه ، وهذا هو الذي فهمه عنه (٤) أبو القاسم الزجاجي (٥) ، وردّ عليه فقال : البصريّون لا يوجبون في نحو « ركضاً » أن يكون مفعولاً مطلقاً ، بل يجيزون أن يكون التقدير : جاء زيد يركض ركضاً ، فلذلك (٦) يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير : هلمّ يَجُرّ جَرّاً (٧) ، انتهى . ثم [أقول (٨)] : قول أبي بكر : « معناه سيروا على

(١) ر ، ق : « كلامهم » تحريف .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .

(٣) ر ، ق : « قالوا في جر : إنه » .

(٤) « عنه » ليست في هـ .

(٥) ر ، ق : « أبو القاسم الزجاج » تحريف .

(٦) كذا في ر ، ق . وفي د وسائر النسخ : « فكذلك » .

(٦) ر : « هلم جراجرا » تحريف .

(٧) زيادة عن ر . وليست في د وسائر النسخ وق .

هـِيْـئـَتـِـكم (١) أي : اثبتوا (٢) في سَــيْركم فلا تُجْهدوا أنفسكم » معترض من وجهين :

الأول : أنَّ فيه إثبات (٣) معنى لهَلـُمَّ (٤) لم يثبته لها أحد .

الثاني : أنَّ هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ، إنما يُراد بهِ استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فلهـذا قال صاحب الصحاح : « وهَلـُمَّ جَرًّا إلى الآن (٥) » .

وقول أبي حيان : معناه : « تعال على هـِيْـئـَتـِـكـم (٦) » عليه أيضاً اعتراضان :

الأول : أنه تفسير لا ينطبق على المراد .

الثاني في إفراده « تعال » مع أنَّه خطاب للجماعة ، [وإنَّما يقال : تعالوا ، كما قال الله تعالى ، حكاية : « تَعَالَوْا إلى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ (٧) »] (وكأنه توهَّم (٨)] [أنَّ (٩)] « تعال » اسم

(١) ر : « هيئتكم » تحريف .

(٢) ر ، ق : « تثبتوا » .

(٣) « إثبات » ليست في ر ، ق .

(٤) « لهلم » ليست في هـ .

(٥) في الصحاح : ٢/٦١١ « اليوم » .

(٦) ف ، ل : « هينتك » .

(٧) زيادة عن م ، ر ، ق . وليست في د وسائر النسخ . والآية من سورة آل عمران : ٣/٦٤ .

(٨) ليست في د . وجاء مكانها فيها : « وانما » . وما أثبت عن سائر النسخ ور ، ق .

(٩) زيادة عن ر ، ق وليست في د وسائر النسخ .

فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة (١) ، وقد توهَّم ذلك بعض النحويين فيها وفي « هات » ، والصواب أنَّهما فعلان بدليل الآية وقوله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهانَكُمْ (٢) » وقول الشاعر (٣) :

إذا قُلْتُ هاتِي نَوِّلِيني تَمَايَلَتْ . . . .

وقوله : « الآنَّ هَلُمَّ في معنى جُرُّوا » [منقول من كلام ابن الأنباري ، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي (٤) في مختصره ، وقال : لم يقل أحد : إنَّ هَلُمَّ في معنى جُرُّوا (٥)] ، وفيه دليل على ما قدَّمته من أنَّ الإعرابين المذكورين لم يقلهما [البصريون والكوفيون، وإنَّما قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهم (٦)] (٧) في جاء زيدٌ ركضاً » .

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزْتَ أرضاً مقفرة أي : ليس

---

(١) ر ، ق : « لا تلحقه الضمائر البارزة » تحريف .

(٢) البقرة : ٢/١١١ ، الأنبياء : ٢١/٢٤ .

(٣) عجز البيت : « عَلَيَّ هضيم الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ » وهو لامرىء القيس . ديوانه : ١٥ نوِّليني من النوال وهو العطية ، والهَضِيم : الضامر .

(٤) ر ، ق : « الزجاج » تحريف .

(٥) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .

(٦) جاءت : « قولهما » ولعل الصواب ما أثبت .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ و ر ، ق .

بها آنيس رمت (١) بي تلك الأرض المقفرة إلى [أرض (٢)] أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة ، [وجواب الشرط إمّا « رمت بي» أو البيت بعده إنْ كانت « رمت » صفة لمقفرة (٣)] [هـ : ٢٠٤] .

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما الثناء على قوم بالكرم والسيادة ، والعرب تمدح بالإطعام في الشتاء لأنّه زمن يقلّ فيه الطعام،ويكْثُر الأكل لاحتباس الحرارة في الباطن(٤) ، والسَّدائف جمع سَدِيفة(٥) ، وهي مفعول بمطعمين (٦) ، ومعناها شرائح (٧) سنام البعير المقطّع وغيره ممّا غلب عليه من (٨) السمن ، وقوله : مِلْ نيب أصله مِنَ النّيب ، والنّيب (٩) جمع ناب وهي الناقة (١٠) ، سمّيت بذلك لأنّه

(١) د ، ف ، ل : « رميت » تحريف . وما أثبت عن م ، هـ ، ر ، ق .

(٢) زيادة عن ر . وليست في د وسائر النسخ وق .

(٣) زيادة عن ر ، ق ، هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٤) « في الباطن » ليست في ف .

(٥) في اللسان (سَدِيف : سَدائف وسِداف) .

(٦) ر ، ق هـ : « للمطعمين » .

(٧) هـ : « شرائج » تصحيف . في اللسان (شرح) : « الشَّرْح والتشريح: قَطْع اللحم عن العضو قَطْعاً وقيل : قَطْع اللحم على العظم قطعاً والقطعة منه شَرْحة وشريحة ، وقيل : الشَّرِيحة : القطعة من اللحم المُرَقّقة ... وكل سمين من اللحم ممتد فهو شَرِيحة وشَرِيح » .

(٨) « من » ليست في ر ، ق ، هـ .

(٩) « والنيب » ليست في هـ .

(١٠) جاء في اللسان (ينب) : « والنّب والنّيُوب : النّاقة المسِنّة ،

يَسْتَدِلّ على عمرها بنابها ، وحذف نون من لأَنَّه أراد التخفيف حين التقى المتقاربان ، وهما النون واللام ، وتعذّر الإدغام لأَنَّ الــلَّام ساكنة ونظيره قولهم في بني الحارث : بلحارث ، وهو شاذ ، والذي في البيت أشذّ منه لأَنَّ شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمة فيما بعدها ، فلا يقال في بني النجار وبني النَّضير : بنَّجَّار وبَنَّضِير ، وعلَّل ابن جني ذلك بكراهة توالي الإعلالين (١) ، فإنَّ اللام قد أُعِلَّت بإدْغامها فيما بعدها ، أُعِلَّت النون التي قبلها بالحذف توالى الإعلالان (٢) ، وقد يُرَدّ بأَنَّ ذلك إنما يُتَجَنَّب(٣) في الكلمة الواحدة ، ويجاب بأَنَّ كــلًّا من المتضايفَــيْن والجارّ والمجرور كالكلمة الواحدة فأعطيا (٤) حكمها ، وقوله : غُرًّا حال من النِّيب ، وهو جمع غَرَّاء(٥) كحمراء وحُمْر وسوداء وسود ، وفي «الجاهلية» خبر كان إنْ قدِّرت ناقصة أو متعلق (٦) بها إنْ قدِّرت تامة بمعنى وجد ، وقوله : فَهَلَّمَّ جَرًّا متعلق المعنى (٧) بقوله في الجاهلية ،

← سَمَّوْها بذلك حين طال نابها وعظُمَ ... والنَّيُوب كالنَّاب وجمعها معاً أنياب ونُيُوبٌ ونِيبٌ » اهـ .

(١) ر ، ق : « إعلالين » .

(٢) ر ، ق : « إعلالان » .

(٣) ق : « يجتنب » .

(٤) هـ : « وأعطي » تحريف .

(٥) « وهو جمع غراء » ليست في ل .

(٦) ر ، ق : « متعلقة » تحريف .

(٧) ق : « في المعنى » .

أي (١) : كان سؤدد وائل في الجاهلية (٢) فما بعدها .

وإذ قد أتينا على حكاية (٣) كلام الناس وشرحه وبيان ما [ذكر (٤)] فيه من نقد (٥) فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً ، فنقول : هَلُمَّ هذه هي القاصرة التي بمعنى أئتِ وتعال ، إلّا أنّ فيها تجويزين :

الأول : أنّه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحسيّ ، بل الاستمرار على الشيء والمداومة (٦) عليه ، كما تقول : امشِ على هذا الأمر ، وسِرْ على هذا المِنْوَال [هـ : ٢٠٥] ومنه قوله تعالى : « وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا واصْبِرُوا على آلِهَتِكُمْ (٧) » ، المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسيّ بل انطلاق الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا أَنْ تفسيرية وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول [دون حروفه (٨)] كقوله تعالى : « فأَوْحَيْنا إليهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ » (٩) ، والمراد بالمشي ليس بالأقدام (١٠)،

---

(١) د ، ل ، هـ : « ان » تحريف . وما أثبت عن م ، ر ، ق .

(٢) من « أي » الى « الجاهلية » ليس في ف .

(٣) « حكاية » ليست في ر ، ق .

(٤) زيادة عن ر ، ق وليست في د وسائر النسخ .

(٥) هـ : « نقل » . ف : « تقدير » وكلاهما تحريف .

(٦) ر ، ق : « والملازمة » .

(٧) ص : ٦/٣٨ .

(٨) زيادة عن ق . وليست في د وسائر النسخ ور .

(٩) المؤمنون : ٢٧/٢٣ .

(١٠) ر ، ق « على الأقدام » .

بل الاستمرار والدوام ، أي : دوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك .

الثاني : [أنَّه (١)] ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ، وعبَّر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى : « وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ (٢) » « فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدّاً (٣) » ، و « جَرّاً » مصدر جَرَّه يجُرُّه إذا سَحَبَه ، ولكنْ (٤) ليس المراد الجرَّ الحِسِّيَّ ، بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى ، ألا [ترى (٥)] أنَّه يقال : هذا الحكم منسحب على كذا أي شامل له ؟ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جَرّاً فكأنَّه قيل : واستمرَّ ذلك في بقية الأعوام استمراراً ، فهو مصدر (٦) ، واستمر مستمراً فهو حال مؤكدة (٧) ، وذلك ماشٍ في جميع الصور ، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام ، وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإنَّ هلُمَّ حينئذ خبر (٨) ، وإشكال (٩) التزام

---

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .

(٢) العنكبوت : ١٢/٢٩ .

(٣) مريم : ٧٥/١٩ .

(٤) « ولكن » ليست في ف .

(٥) زيادة عن ر ، ق . وليست في د وسائر النسخ .

(٦) « فهو » مصدر » ليست في ر ، ق .

(٧) ر : « واستمر يستمر على الحال المؤكدة » تحريف . وفي ق : « واستمر مستمراً على الحال المؤكدة » .

(٨) ف : « رحر » تحريف .

(٩) ل : « واستعمال » . ف « واسعال » وكلاهما تحريف .

إفراد الضمير ، إذ فاعل هَلُمَّ هذه مفرد أبداً ، كما تقول : واستمرَّ ذلك أو (١) واستمرَّ ما ذكرته •

فإن قلت : قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجَّهت بها هذه المسألة على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقدة (٢) ولم يُعْهد في كلام النحويين مثل ذلك ، قلت : ذلك لأنَّك لم تقف لهم على كلام على (٣) مسائل متعقدة (٤) مشكلة اجتمعت في مكان واحد ، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت (٥) في كلامهم (٦) مثل ذلك وأمثاله ، والله تعالى أعلم ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم •

---

(١) « أو » ليست في ر ، ق •

(٢) ر ، ق « متعددة » •

(٣) ر ، ق : « في » •

(٤) ر ، ق : « متعددة » •

(٥) ر ، ق : « ولو نظرت كلامهم لوجدت » •

(٦) « في كلامهم » ليس في ر ، ق •

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام [هـ : ٢٠٦] العلامة (١) المحقّق كمال الدين محمد الشهير بابن الهُمام الحنفي رحمه الله تعالى :

الحمد لله ، اللّهمَّ صَلِّ على سيِّدنا محمَّد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم ، وبعدُ :

فقد دخلت عليَّ امرأة بورقة ذكرَتْ أنَّ رجلاً دفعها إليها يسأل الجواب عمَّا فيها ، فنظرتُ فإذا فيها سؤال عن إعراب صلى الله عليه وآله وسلم : « كلمتان خفيفتان على اللِّسان ثقيلتان في المِيْزان حبيبتان إلى الرحمن سبحانَ اللهِ وبحمده سبحان اللهِ العظيمِ (٢) » .

هل « كلمتان » مبتدأ « وسبحانَ اللهِ » الخبر أو قَلْبُه ؟ وهل قول مَنْ يجيز (٣) « سبحان الله » للابتداء لتعرُّفه (٤) صحيح أم لا ؟ وهل قول مَنْ رَدَّه للزوم « سبحان الله » النصب صحيح أم لا ؟ وهل الحديث ممَّا تعدَّد (٥) فيه الخبر أم لا ؟ فكتب العبد

---

(١) هـ : « الامام العالم العلامة » .

(٢) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار برقم : ٣١ ، وفي سنن ابن ماجة ، كتاب الأدب : ٣٠٨٦ .

(٣) هـ : « عين » .

(٤) ف ، ل ، م : « لتعريفه » .

(٥) د : « تعد » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

الضعيف على قلّة البضاعة وطول التّرك وعَجَلة الكتابة في الوقت ما نصّه :

الوجه الظاهر أَنَّ « سبحان الله » إلى آخره الخبر ، لأَنّه مؤخّر لفظاً ، والأصل عدم مخالفة اللفظ مَحَلّه إلّا لموجب يوجبه ، وهو من قَبيل الخبر المفرد بلا تعدّد ، لأَنَّ كُلّاً من « سبحان الله » مع عامله المحذوف الأول والثاني مع معموله الثاني إنّما أُريد لفظه ، والجُملة الكثيرة إذا أُريد لفظها فهي من قَبيل المفرد الجامد ، ولذا لا تتحمل ضميراً ولأَنّه مَحَطّ الفائدة بنفسه بخلاف عكسه، فإنّه إنما يكون محطّها باعتبار وصفه، ألا ترى أَنَّ في عكسه يكون الخبر « كلمتان » ؟ ومن البَيِّن أَنْ ليس متعلق الفرض الإخبار من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن سبحان الله الخ ... بأَنّهما كلمتان ، بل بملاحظة وصفه، أعني : خفيفتان ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله الخ ... خبراً أَوْلى ، فهو مثال « هِجِّيرى أبي بكرٍ لا إلهَ إلّا اللهُ » ، ونحوه ممّا أوردوه مثالاً للإخبار بالجملة التي أُريد لفظها .

وأَمّا منع كونه خبراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب [هـ : ٢٦٨] « سبحانَ الله » فإنّما يَصْدُر ممّن لم يفهم معنى قولنا : إنما أُريد (١) بالجملة لفظها ، وعلامة إعراب الخبر في مثله وهو الرفع في محله ، فالحاصل أَنَّ كُلّاً من حيث العربية يجوز ، وأما من حيث [هـ : ٢٠٧] الأَوْلويّة بالنظر إلى المعنى فكلمتان مبتدأ مسوّغ بالأوصاف المختصة ، ولفظ « سبحان الله » وما بعده خبره ، وأَمّا جعل « سبحان الله » معرفة فإنْ أراد به حال كونه مراداً به (٢) معناه

---

(١) د : « يريد » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ل : « في » تحريف .

فصحيح ، وتعريفه بالإضافة ، وهو ما كان المتكلم ذاكراً مسبّحاً ، وإنْ أراد (١) به حال كونه أُريد به مجرّد لفظه على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلق حبّ الله تعالى بهما هاتان اللفظتان اللتان هما سبحان الله صادرتين من مريد معناهما وهو تنزيه الله تعالى فلا ، فإنّ أنواع المعارف محصورة وليس هو منها ، إذ (٢) لم يرد على هذا (٣) التقدير معنى الإضافة ولا خصوص (٤) النسبة التي باعتبارها يحصُل التعريف ، فإن ادُّعي أنه من قَبِيل العلم بناء على أنّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره كما ذكر ابن الحاجب فليُعلم أنّه على تقدير صحة هذه الدعوى لم يُعْطَ لهذا الوضع حكم الوضع (٥) للدّلالة على غيره ، ولذا (٦) لم يقل أحد بأنّ (٧) كل لفظ مشترك وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره ، فعلم أنّ إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك وسائر الألقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدلالة على غيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) هـ : « أُريد » .

(٢) كذا في ف . وفي د وسائر النسخ : « اذا » تحريف .

(٣) هـ : « بهذا » .

(٤) هـ : « حصول » .

(٥) « حكم الوضع » ليست في م .

(٦) د : « وكذا » . هـ : « ولهذا » . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) م : « ان » .

ثم دفعتُ الورقة للمرأة ، ثم بعد أَنْ مضى على هذا نحوٌ من خمسة أشهر سمعت أَنَّ بعض الإخوان ذهب بجوابي هذا مقترناً بثلاثة أجوبة لأهل العصر مخالفة لجوابي ، وجوابٍ رابع للذاهب إلى بعض ملوك الدنيا لمَا كان من أهل العلم والفَهْم في الاصطلاحات ليُوقف على (١) خطأ المخطىء وإصابة المصيب ، وحاصل ذلك اتفاقهم على أَنَّ الوجه الذي رجَّحْتُه جعلوه متعيناً بناءً على أَنَّ محط الفائدة يتعيَّن أَن يكون « سبحان الله وبحمده » إلى آخره ، ومنهم مَنْ ذكر أوجهاً لإبطال قلبه :

منها : أَنَّ « سبحان الله » لزم الإضافة إلى مفرد ، فجرى مجرى الظروف ، والظرف لا يقع إِلَّا خبراً ، ولأَنَّه ملزوم النصب ، ولأَنَّه مركب من معطوف ومعطوف عليه ، وهذه الأوجه الثلاثة يستقلّ بدفعها على ما في بعضها من [هـ : ٢٠٨] التحكم ما ذكرناه (٢) من أَنَّ الكلام الواقع خبراً إِنَّما أُريد به لفظه ، ومن أمثلتهم من (٣) ابتدائية المتعاطفَيْن إذا أُريد به مجرد اللفظ : « لا حَوْلَ ولا قُوَّة إِلَّا بالله كَنْزٌ من كنوز الجَنَّة (٤) » .

ومنها : أَنَّ « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » كلمة ، إذ المراد بالكلمة في الحديث اللغويَّة ، فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار

---

(١) هـ : « ليوقف به على » .

(٢) م : « من التحكم على ماذكرناه » زيادة لايقتضيها السياق .

(٣) هـ : « في » .

(٤) هو حديث شريف ، ذكره الامام أحمد بن حنبل في مسنده : ١٥٦/٥ (الطبعة الأولى) .

عمَّا هو كلمة بأنَّه كلمتان ، ولا يَخْفَى عـلى سامع أنَّ المراد اعتبار « سبحان الله وبحمده » كلمة و « سبحان الله العظيم » كلمة(١) ، فالمجموع كما يصحّ أن يُعَبَّر عنه بكلمة كذلك يصحّ أن يعبَّر عن كل جملة منه بكلمة ، غير أنَّه لمَّا كان كلٌّ من الجملتين ، أعني « سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم » ـ ممَّا يستقلّ ذكراً تاماً ويُفرد بالقصد إليه وبقوله اعتبر كلمة وعبِّر عنهما بكلمتين ، على أنَّ ما ذكره لازم على تقدير [جعل (٢) « سبحان الله » الخبر كما هو لازم على تقدير (٣)] جعله مبتدأً ، لأنَّه كما لا يصحّ أن يخبر عمَّا هو كلمة بأنَّه كلمتان بما هو (٤) كلمة ، فإنَّ الحاصل على تقدير كون « كلمتان » المبتدأ أنَّ الكلمتين اللتين هما (٥) كذا وكذا هما الكلمة التي هي « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » .

وبجوابنا اندفع عن الشقين لا بما قيل في جوابه : إن سبحان الله إلخ .. تضمن عطفاً فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين ، وهذا إن أُريد به الكائن في « وبحمده » فهو (٦) على تقدير كونه خبراً محضاً ، وإلّا فإن جعل « سبحان الله » نقل إلى الإنشاء (٧) ـ وإن

---

(١) « كلمة » ليست في ل .

(٢) « جعل » ليست في م .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٤) م : « بانه » .

(٥) « هما » ليست في ل .

(٦) « فهو » ليست في ف .

(٧) د : « الى أن الانشاء » زيادة لايقتضيها السياق .

كان إخباراً ـ صيغة كصيغ العقود كبعت ، وبحمده مع متعلقه خبراً لم يكن عطفاً عليه لأنه إنشاء ، وعلى تقدير حذف العاطف ، أي : وسبحان الله وهو قليل ومختلف فيه ، وعلى تقدير صحتهما لا يندفع السؤال، فإن السائل قال (١) : المراد بالكلمة اللغوية ، فالمجموع من « سبحان الله » إلى آخر الكل كلمة ، ومعلوم أن وجود العطف في أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه ،أ [لا (٢)] ترى قولنا : له كلمة شاعر ، يعنون القصيدة ، لا يصح إلا (٣) أن تكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف ، أنَّى يكون هذا ؟ وحينئذٍ فالمجموع من المتعاطفين كلمة ، فلا يخبر عنه بأنه كلمتان ، ويعود السؤال فلا يفيد إلا أن يعود إلى جواب (٤) الفقير إن شاء الله تعالى .

[هـ : ٢٠٩] ومنها : أنَّ جعل المبتدأ « سبحان الله » الخ .. يفوِّت نكتة ، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ ، وأنت لا يخفى عنك أنَّ الحصر إمّا أن يكون بالأداة أو بتقديم الخبر أو المعمول ، والتقديم إنّما هو في جعل «سبحان الله وبحمده» المبتدأ والكلمتان (٥) الخبر ، فيصير من قبيل : « تميميٌّ أنا » لا في جعل « كلمتان » المبتدأ و « سبحان الله » الخبر ، وهو مُراده إذ لا تقديم فيه ، وإذا لم يكن تقديم فإنما يجيء الحصر في المُعَرَّف بلام الجنس للاستغراق لزوماً

---

(١) م : « على » تحريف .

(٢) زيادة عن ل وليست في د وسائر النسخ .

(٣) « الا » ليست في م .

(٤) « جواب » ليست في م .

(٥) هـ : « وكلمتان » .

عقلياً ، كقولنا : العالم زيدٌ ، إذا جعلنا العالم مبتدأ ، واليمينُ على المدعى عليه ، فيفيد أَنْ لا يمين على غيره بسبب جعل الكلّ عليه ، لأَنَّه ليس وراء الكُلّ شيء ، وكأنه ذهب عليه أَنَّ المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان سبحان الله الخ ، وليس مثله(١) بعجيب على الإنسان كما ذهب على الذاهب بجوابي ليرى غلطه أَنّي جعلت كون الفائدة في جعل « سبحان الله » مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجهاً لردّ ابتدائية سبحان الله الخ .. ، فأَورد عليه لزوم عدم صحة « زيد رجل صالح » وأنا لست من هذا ، وإنّما جعلته كما هو صريح (٢) في كتابتي وجه مرجوحيته وأولوية (٣) كونه خبراً فليرجع إلى نظر الكتابة (٤) ، غير أَنَّ النفس إذا ملئت بقصد (٥) الرد يقع لها نحو (٦) هذا السهو في الحسّ ، وإذا كان المذكور في الحديث « كلمتان » بلا تعريف جنس استغراقي لـم يكن حصر ، بل المراد الإخبار بسبحان (٧) الله وبحمده .. إلخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين ، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان ، والمعنى

(١) « مثله » ليست في م .

(٢) م : « صرح » تحريف .

(٣) م : « وأولويته » تحريف .

(٤) هـ : « الكتاب » .

(٥) د : « بقصار » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) هـ : « مثل » .

(٧) هـ : « لسبحان » تحريف .

أنَّ اللفظ الذي عهدتموه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله أنَّهما كلمتان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن، ولا يخفى أنَّه لا يُراد (١) مطلق ثقلٍ ما ومحبَّة ما ، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم في كلِّ ذكر لله هذا وغيره أنه (٢) كذلك ، فلو أريد ذلك لم تكن الجملة (٣) الخبرية كلها مجدِّدة فائدة عند السامعين ، سواء جعلت « سبحان الله » مبتدأ أو خبراً ، بل هي (٤) حينئذ بمنزلة « النار حارَّة » ونحوه ، ومثله يجب صَوْن كلام بعض البلغاء عنه ، فكيف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ سواء [هـ : ٢١٠] جعلت تجدُّد الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً أو لم تجعل ، فإن الذي لا يشرطه لا يقول : إنه قد حصل فائدة تامة ، إلّا أنَّه لا يشرطها (٥) في مسمى الكلام اصطلاحاً ، وحينئذ وجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة ممَّا لا يلزم كلَّ مؤمن (٦) يعلم أنَّ للذكر ثواباً ، وإذاً ظهر أنَّ كلاًّ من « ثقيلتان » [و (٧)] حبيبتان وسبحان الله وبحمده ، يَصْلُح مَحَطَّ فائدة يكون بها خبراً ،

(١) د : « ان يـرد » ، م : « ان ل يـرد » ، ف : « ان لا يـرد » ، ل : « ان له يرد » وكله تحريف . وما أثبت عن هـ .

(٢) م : « وانه » تحريف .

(٣) « الجملة » ليست في ل .

(٤) ل : « فهي » .

(٥) هـ : « يشترطها » .

(٦) هـ : « لا يلزم على كل مؤمن » .

(٧) زيادة عن م ، هـ . وليست في د ، ف ، ل .

ويزداد جعل « سبحان الله » مبتدأ [د : ٢٦٩] قدّم خبره بنكتة بلاغية لأجلها قدّم الخبر ، وهي التشويق إلى المبتدأ ، وكلّما طال الخبر حسُن هذا النوع ، لأنّه كلّما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدّث عنه بها ، كما هو في الحديث الكريم حيث قال : « كلمتان خفيفتان على اللّسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن » فإنّ النفس كثُر تشوّقها (١) بذلك إلى سماع المحدّث [عنه (٢)] بها ، فلم يجئ « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » إلّا والنفس في غاية الشوق إلى سماعه ، فهو مثل قوله (٣) :

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيا بِبَهْجَتِها
شَمْسُ الضُّحَى وأبو إسْحاقَ والقَمَرُ

وهذا ما ذكره السّلف الذين أعربوا « سبحان الله » مبتدأ ، ولم يرتضه مَنْ وَجّه سمعه من أهل عصرنا بمثل ما أسمعتك ، وأستغفر الله من شُغلي سمعَك بمثله ، ولولا ما فيه من كون محطّ الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب لكان أولى من جعل « كلمتان » مبتدأ ، وعسى أن يكون رجوعي عنه أَولى ، لأنّ مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظاهر من تقديم الخبر

---

(١) ف ، ل ، م : « شوقها » .

(٢) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٣) هو محمد بن وهب ، والبيت بهذه النسبة في ديوان المعاني : ١/٢٨ والأغاني : ١٩/٤ ـ دار الثقافة ببيروت ـ وزهر الآداب : ٣/٦٦ ومعاهد التنصيص : ١/٢١٥ . وورد اسمه في معاهد التنصيص والأغاني : محمد بن وهيب .

حينئذ ، فلا يُعدل عنه بعد ظهور بُطْلان انحصار محطّ الفائدة في (١) «سبحان الله» ، وبهذا تمَّ ما يتعلَّق بالحديث ، بقي أَنَّه وقع لي (٢) نفي كون « سبحان الله » إذا أريد لفظه معرفة ، لأَنَّ المعارف أنواعها محصورة ، وليس هو منها كما هو مسطور في أصل جوابي ، فارجع إليه .

ثم قلت : فإن ادُّعي أَنَّه يكون من قَبيل العَلَم بناء على أَنَّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره ، فلْيُعْلَم أَنَّه على تقدير صحَّة هذه الدعوى لم يُعْط لهذا الوضع حكم الوضع لغيره ، ولذا صُرِّح بأَنَّه لا يصير كل لفظ مشتركاً [هـ : ٢١١] وهو لازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه ووضع ليدل على غيره ، فاعترض ذلك الأخ بأَنَّه من قبيل العلم ، قال الرضي : « وهو عندهم (٣) من قَبيل المنقول لأَنَّه نقل من مدلول هو معنى إلى مدلول هو اللفظ » ، ولا يَخْفى عليك أَنَّ حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبة ما ذكرت أَنَّه ممَّا يقال ، ولم أَرْضَه إلى بعض النحاة أَنَّه قال ، وخفي عليه أَنِّي أنقله عن خَلْق (٤) ، غير أَنَّ لي فيه بحثاً مكتتباً من نحو عشرين سنة مع القائلين به فبناء عليه ذكرت ما ذكرت .

وحاصل ذلك البحث كتبته عند نقل المحققين قول ابن الحاجب

---

(١) « في » ليست في هـ .

(٢) « لي » ليست في م .

(٣) « وهو عندهم » ليست في م .

(٤) م : « خلف » تصحيف .

في المنتهى (١) : « أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير ، وقد يطلق والمراد اللفظ ، نحو : زيد مبتدأ و زي د لأنهم لو وضعوا له أدّى إلى التسلسل (٢) ، ولو سلم فنفسه أولى ، يعني لو سلم أن (٣) لا يلزم (٤) لو وضعوا له ، فإذ أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى » انتهى .

وذكر هنا أنّه موضوع فخلق (٥) لي فيه هذا ، وهو أنّ الحاجة هنا ليست إلاّ الى مجرد (٦) التعبير عن اللفظ وقد حصل بنفسه، فإذا (٧) أمكن بطريق المجاز كان أولى ، لأنّه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك ، والمجاز خير منه ، ويتأنس هذا بأنّا إذا قلنا : زيدٌ كذا وكذا فقيل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ الى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلاّ للفظ فيحكم به حينئذ للقرينة (٨) الملازمة (٩) للمسند ، فتبادر (١٠) معنى على التعيين من مجرد الإطلاق

---

(١) ذكره في كشف الظنون : ٢/١٨٥٣ .

(٢) هـ : « اللبس » .

(٣) هـ : « انه » .

(٤) بعدها في هـ : « اللبس » .

(٥) م : « فخلف » تصحيف .

(٦) ل : « الا أن بحرد » تحريف .

(٧) ف ، ل ، م : « فان » .

(٨) هـ : « بقرينة » .

(٩) م : « اللازمة » .

(١٠) م : « فيتبادر » .

ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعــددة لأنّه لازم ذلك بحسب الأصل ، والغالب (٢) التردّد والتوقّف ، وقد أمكن جعلــه مجــازاً علاقته الاشتراك في الصــورة ، فيكون كإطلاق (٣) لفــظ الفرس على المثال المنقوش في حائط •

فبناء على بحثي هذا معهم قلت في أصل جوابي : فليعلم أنّه على تقدير صحة هذه الدعوى يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا : إنه وضــع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة لا (٤) نكرة ، بل الألقاب الاصطلاحية إنما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لأنّ ذلك الوضع هو القصدي ، وأما هذا الوضع [هـ : ٢١٢] فقد صرّح مَنْ قال به من المحققين بأنّه ليس بوضع قصديّ ، ولذا (٥) صرح بأنّه لا يكون اللفظ به مشتركاً ، فلمّا تعدّد الوضع للمعاني المحتملة ولم يكن مشتركاً عُلــم أنّه لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية إلا الوضع القصدي ، ثم هذا لا ينفي تعيُّن (٦) المعنى والعلم (٧) به لأنّ المنفيّ الاصطلاحيّ (٨) وهو لا يقتضي

(١) ف : « كأن » تحريف •

(٢) م : « الغالب » •

(٣) ل : « لاطلاق » تحريف •

(٤) د ، ف ، ل ، م : « ولا » تحريف • وما أثبت عن هـ •

(٥) ل : « لا » تحريف •

(٦) د : « وكذا » • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٧) د ، ف ، م : « تغير » تحريف • وما أثبت عن هـ •

(٨) م : « ولا العلم » •

(٩) هـ : « لأن المنفي الوصف الاصطلاحي »

عدم تعيّن المعنى ، أرأيت لو لم يُسَمَّ كل نوع باسم خاص أصلاً كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح أمَا كان يصح مبتدأ ؟ وكذا (١) جعلنا « سبحان الله » مراد مجرد لفظة مبتدأً مع نفي الحكم بأنه (٢) معرفة ولا نكرة كما ذكرنا ، لأن صحة الابتدائية والحديث محدث عنه إنّما يقتضي تعيّن معناه كلياً كان ذلك المفهوم أو جزئياً لا تسميته ، وكم نكرة يتعين معناها (٣) في الاستعمال فتصير كمعنى المعرفة لا يتفاوتان إلا في أصل الوضع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقع سؤال في مجلس السلطان الملك الأشرف برسباي في مجلس قراءة (٤) البخاري في شعبان (٥) سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، سئل عنه الإمام العلّامة كمال الدين بن الهمام ، وصورة السؤال من قواعد السادة الحنفية على رأي (٦) المحققين منهم أنّ النفي والإثبات إذا تعارضا وكان المنفي (٧) ممّا (٨) يعلم بدليله ، وهو أن يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت فإنّه يقضي على المثبت كالحكم في دعوى امرأة على زوجها أنّه طلّقها ثلاثاً ، وقالت : حصلت

---

(١) كذا في د . وفي سائر النسخ : « ولذا » .

(٢) هـ : « الحكم عليه بأنه » .

(٣) هـ : « تتعين بمعناها » .

(٤) هـ : « قرأه » .

(٥) « في شعبان » ليست في هـ .

(٦) هـ : « بل على رأي » زيادة لايقتضيها السياق .

(٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « النفي » .

(٨) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « ما » .

الفُرْقة بيني وبينه ، وقال الزوج استثنيت استثناء متصلاً بلفظ الطلاق ، فأتت المرأة بشاهدَيْن فشهدا (١) على الزوج أنَّه طلَّقها ثلاثاً ، قالوا (٢) : ما سمعناه استثنى ، قالوا : شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء لأنه يجوز أن تقول : قال زيدٌ كلاماً ولم(٣) أسمعه ، فلا يكون صريحاً في ردِّ دعوى الزوج الاستثناء ، ولو قال الشهود : طلقها (٤) وما استثنى فشهادتهم صريحة (٥) في ردِّ دعوى الزوج (٦) ، أَشْكَلَ على هذا الأصل نفيهم الجَهْر بالبسملة استدلالاً بحديث أنس رضي الله عنه في رواية أنَّه صلَّى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [هـ : ٢١٣] قال : فلم أسمعه يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم (٧) ، فأجاب الشيخ كمال الدين بما نصّه :

أمَّا قوله : « إنَّ المنفي (٨) إذا كان ممَّا يعرف بدليله يقدَّم (٩) على الإثبات « فغير صحيح ، بل الثابت عندهم أنه يعارضه حتى إنْ

(١) هـ : « شهدا » .

(٢) هـ : « وقالا » .

(٣) هـ : « وان لم » .

(٤) ف : « وطلقها » تحريف .

(٥) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « صريح » تحريف .

(٦) من « الاستثناء » الى « الزوج » ليس في م .

(٧) انظر صحيح مسلم : ١/٢٩٩ . كتاب الصلاة الحديث رقم : ٥٠، ٥٢ .

(٨) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « النفي » .

(٩) ل : « يقوم » تحريف .

لم يوجد مرجّح من خارج تساقطا ، وأمّا قوله في تفسير هـذا المنفي (١) : إنه (٢) الذي يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت تمييزاً له عن قسيمه (٣) من النفي (٤) الآخر » فمخالف لتفسيرهـم له ، وكلمتهم (٥) في تفسيره إنما هي دائرة على أنّ المراد به كون النفي ممّا يصح (٦) بناؤه على استصحاب عدم متقرّر الثبوت معلوم ، بل أن يكون ثابتاً البتّة بدليل دلّ على طروئه (٧) وأفادوا أنْ ليس المراد بالنافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مبقياً (٨) للأصل يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها وأنّ المثبت هو الذي يثبت الأمر العارض على تلك الحالة وإنْ لم يكن في أحد الدليلين صورة نفي أصلاً ، وعلى هذا حكموا بأنّ رواية إعتاق بَرِيرة وزوجُها عبدٌ نافية لأنّها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها ، ورواية عِتْقِها وهو حرٌّ مُثبتة لإفادتها وقوع العارض على ذلك الأصل ، فقدّموا هذه تقديماً للإثبات ، وإنما حكموا بأنّ رواية [د : ٢٧٠] تزوّجه عليه السلام مَيْمونة وهو حَلال مثبتة ، ورواية تزوجه (٩) وهو محرم نافية ، للاتفاق على أنْ ليس المراد بالحِلّ الذي تزوجها فيه على تلك الرواية الحِل الأصلي ،

---

(١) « انه » ليست في م .

(٢) ف ، م : « قسيميه » .

(٣) هـ : « لتفسير قوله وكلمتهم » تحريف .

(٤) هـ : « كون النفي ليس مما يصح » .

(٥) م : « ظرف » تحريف .

(٦) م : « منفياً » تصحيف .

(٧) ل : « تزويجه » تحريف .

بل الحِل الطارئ على الإحرام ، بمعنى أنّه تزوّجها بعد ما حَلّ من إحرامه ، فكان إحرامه عليه الصلاة والسلام أصلاً بالنسبة إليه للعلم بوقوعه وتقرّره ، فكان المفيد له مفيداً للأصل فهو ناف (١) ، والمفيد للحِل مفيد للعارض فكان مثبتاً ، فحكموا بمعارضته للنفي ثم رجحوها (٢) بالراوي وهو ابن عباس على يزيد بن الأصم (٣) ، وما ذكره السائل ليس موافقهم فيما ذكروه ، بل لا يَبْعُد أنّه لا معنى في هذا المقام ، وأمّا ما ذكره من فرع الشهادة في الطلاق فظاهره أنّهم أوردوه تفريعاً على الأصل المذكور ، وهو تقديم النفي (٤) على ما زعم حيث قدم قول (٥) الشهود : « لم يستثنِ » على قول الزوج : استثنيت ، وليس كذلك ، بل إنما أوردوه شاهداً على معارضة هذا النفي [هـ : ٢١٤] للإثبات ، وكلام فخر الإسلام البزدوي صريح فيه ، وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بناء على أنّه ممّا يعارض الإثبات لأنّه لو لم يكن يعارضه لم تُقْبل الشهادة به أصلاً ، كما هو المشهور على الألسنة من أنّ الشهادة على النفي باطلة ، فلمّا كان بحيث يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه إذ لا خفاء في أنّ كلّ ما قامت به البَيِّنة وهو ممّا تصحّ به الشهادة

---

(١) « فهو ناف » ليست في م .

(٢) م : « رجحوا » .

(٣) انظر صحيح مسلم : ٢/١٠٣١ ، كتاب النكاح ، الحديث رقم ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) هـ : « المنفي » .

(٥) م : « القول » تحريف .

يقدَّم على دعوى المشهود عليه الضد أو النقيض ، فظهر أَنَّ تقديم النفي (١) هنا فرع المعارضة لمرجع الشهادة لا للنفي ، وكلام الناس غير خفي في هذا .

وأَمَّا قوله : أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة فإنْ أراد بالأصل ما مهده (٢) من أَنَّ ذلك النوع من النفي مقدَّم على الإثبات فلا إشكال ، لأَنَّه قد قدَّم النفي على ذلك التقدير عند معارضة (٣) الإثبات ، وإنما الكلام في تحقيق المعارضة ، ولا شك أَنَّ رجلاً لو واظب الصلاة خلف رجل في الجهرَّية سنة كاملة ، وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله في الصلاة ، ثم يقول بعد عدم شكه (٤) في سماعه جهره فيما جهر به في القراءة (٥) : لم أسمعه قرأ كذا ، مع فرض أَنَّ ذلك الذي ذكر (٦) أَنه لم يسمعه ليس ممَّا يقرأ أحياناً ويترك (٧) غالباً بل مما (٨) هو مواظب عليه في كل جهريّة بادر إلى كل عاقل سمعه أَنَّ ذلك المصلي لم يجهر بذلك ، وكان أقل الأمر أَنَّه كقوله : لم يجهر بكذا ، وكل احتمال يروّجه الوهم مع

---

(١) هـ : « المنفي » .

(٢) د،ل،م : « بهذه » تحريف . وما أثبت عن ف ، هـ .

(٣) ف ، ل : « معارضته » .

(٤) رسمت في د : « تسلمه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) هـ : « القراءة » تحريف .

(٦) ف : « ذكره » .

(٧) م : « ويتركه » .

(٨) د ، هـ : « بل هو مما » زيادة لايقتضيها السياق .

هذه الحالة المفروضة من الراوي مما (١) يثبته (٢) العلم العادي فكيف يقرب مع العقل مع مواظبة أنس رضي الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [على (٣)] الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من ألف (٤) مرة أن يسمعه ؟ هذا (٥) محال عادة ، فكان قوله : لم أسمع كقوله : لم يجهر فعارض رواية الجهر .

وإن أراد أنه يرد على شقي مسألة الشهادة في الطلاق وهي (٦) ما إذا قال الشهود : لم نسمعه استثنى وقال هو : استثنيت حيث قدم دعوى الإثبات على قولهم ، غير أن في عبارة المورد قصوراً عن إفادة مرامه ، فليس بشيء ، فإن قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله : استثنيت وقولهم (٧) : لم نسمع لجواز الاستثناء مع [هـ : ٢١٥] عدم سماعه بأن يستثني خفياً بحيث يسمع نفسه ومن توجه لاستعلام (٨) حاله ، فإذا كانا مما يجتمعان أعني الاستثناء وعدم

---

(١) ف : « لم » تحريف .

(٢) د ، ل : « يشتته » ، م : « يشتبه » ، ف : « يشعته » وكله تحريف . هـ : « يستثبته » . ولعل ما أثبت هو الصواب .

(٣) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٤) هـ : « الآن » تحريف . وفي د وسائر النسخ : « آلاف » تحريف . ولعل ما أثبت هو الصواب .

(٥) هـ : « فذا » .

(٦) هـ : « وهو » .

(٧) ل : « وبين قولهم » .

(٨) م : « الاستعلام » تحريف .

السماع لم تكن شهادتهما تعارض دعواه ، وأين هذا من قول القائل : جهر مع قول (١) المصغي إليه في عمره : لم أسمع ، قد (٢) بيَّنَّا ثبوت المعارضة فيه بما لم يبق بعده إلاّ الشغب المحرم •

وإنما كان الإشكال يرد على مسألة الشهادة لو كان الزوج قد قال : جهرت بالاستثناء فقال المتوجهون إليه للشهادة (٣) لم نسمعه ، وحكمها على هذا التقدير غير مذكور ، ولنا أن نقول على هذا التقدير: تقدم (٤) الشهادة ويحكم بالفرقة •

وإذ قد ظهر أنَّ ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد التفريع عليه ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتي ذلك إلى الكتابة لا إلى المورد ، فإني لم أعلم أنَّ الكتابة كتابته ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم •

في معجم الأدباء لياقوت الحموي (٥) :

قال (٦) أبو سعيد الضرير : سألني أبو دُلَف عن بيت امرىء القيس (٧) :

كَبِكْرِ المُقَانَاةِ البَيَاضِ بِصُفْرَةٍ • • • • • •

(١) « قول » ليست في ف •

(٢) هـ : « قد » •

(٣) بعدها في هـ : « عليه » •

(٤) بعدها في هـ : « إليه » •

(٥) معجم الأدباء : ٢٥/٠ وديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ٢/٥٩ •

(٦) المعجم : « وقال » •

(٧) عجز البيت : « غَذَاهَا نَمِيرُ الماءِ غيرَ المُحَلَّلِ » وهو في ديوانه :

قال : أخبرني عن البِكْر ، المقاناةُ أم غيرها ؟ قلت (١) : هِيَ هِيَ ، قال : أفيضاف الشيء إلى صفته ؟ قلت : نعم ، قال : فأين ؟ قلت : قال (٢) الله تعالى : « وَلَدَارُ الآخِرَةِ (٣) » فأضافَ الدار إلى الآخرة ، وهي هي بعينها ، والدليل على ذلك أنَّه قال في سورة أخرى « تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ (٤) » قال : أريد أشهر (٥) من هذا ، فأنشدته لجرير (٦) :

يا ضَبُّ إنَّ هَوَى القُيُونِ أَضَلَّكُمْ
كَضَلالِ شِيعَةِ أَعْوَرِ الدَّجَّالِ

وفيه قال (٧) :

قرأت بخط عبد السلام البَصْرِيّ في كتاب محمد بن أبي الأزهر ، قال : حدثني وهب بن إبراهيم خال عُبَيْد الله بن سليمان

← ١٦ والشعر والشعراء : ٥٣٣ والمخصص : ٩/١٤٤ وشرح المفصل : ٦/٩١ . والبِكْر : البيضة الأولى من بيض النعام ، والمقاناة : المخالطة والنمير : الماء العذب .

(١) المعجم : « قال : قلت » .

(٢) هـ والمعجم : « قد قال » .

(٣) يوسف : ١٢/١٠٩ ، النحل : ١٦/٣٠ .

(٤) القصص : ٢٨/٨٣ . والآية في المعجم : « ولدار الآخرة » . ومن قوله : « وهي هي » الى نهاية الآية ليس في م .

(٥) ف ، ل : « أشهى » تحريف . وفي المعجم : « أشفى » .

(٦) ديوانه : ٩٦٢ . وضَبَّة حيٌّ من العرب .

(٧) معجم الأدباء : ٣/١٨ ـ ٢١ ونكت الهميان في نكت العميان : ٩٧ـ٩٨ .

ابن وهب ، قال : كنّا يوماً بنيسابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضرير (١) ، وكان أبو سعيد عالماً باللغة (٢) [هـ : ٢١٦] إذْ هجم علينا مجنون من أهل قُمّ (٣) ، فسقط على جماعة من أهل المجلس ، فاضطرب الناس لسَقْطتِه ووَثَبَ أبو سعيد لا يَشُكُّ أَنَّ آفة قد (٤) لحقتنا [من سقوط جدارٍ أو شُرود بهيمة] (٥) [فلمّا رآه (٦) المجنون] (٧) على تلك الحال (٨) قال : الحمد لله رب العالمين ، على رِسْلِكَ يا شيخ لا ترُع ، آذاني هؤلاء الصبيان ، وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أستحسنه (٩) من غيري ، فقال أبو سعيد : امنعوا (١٠) عنه عافاكم الله ، فوثبنا فشرّدْنا (١١) من كان (١٢)

(١) المعجم : « في مجلس أبي سعيد المكفوف » .

(٢) جاء بعدها في المعجم : « جداً » .

(٣) قال ياقوت في معجم البلدان : ٤/١٧٥ « قم بالضم وتشديد الميم وهي فارسيّة ، مدينة تذكر مع قاشان » .

(٤) « قد » ليست في المعجم .

(٥) زيادة عن هـ والمعجم وليست في د وسائر النسخ .

(٦) ل : « رآنا » .

(٧) زيادة عن هـ ، ل ، المعجم . وليست في د ، ف ، م .

(٨) ف ، ل : « الحالة » .

(٩) م : « تستحسنه » .

(١٠) المعجم : « امتنعوا » تحريف .

(١١) المعجم : « وشردنا » .

(١٢) المعجم : « من مكان » تحريف .

ورجعنا ، فسكت ساعة لا يتكلم إلى أن عدنا إلى ما كنّا فيه من المذاكرة ، وابتدأ بعضنا يقرأ (١) قصيدة من شعر نَهْشَل بن جرير التميمي حتى بلغ قوله :

غلامان خاضَا المَوْتَ مِنْ كُلِّ جانِبٍ
فآبا ولم تُعْقَدْ وراءَهُما يَدُ

متى يَلْقَيا قِرْناً فلا بُدَّ أنَّه
سَيَلْقاه مَكْروهٌ مِنَ الموتِ أسْوَدُ

فما استتم هذا البيت حتى قال : قِفْ يا أيها القارىء ، تتجاوز المعنى ولا تسأل عنه ؟ ما معنى قوله : ولم تعقد وراءهما يد ؟ فأمسك مَنْ حضر عن القول ، فقال : قل يا شيخ ، فإنّك المنظور إليه والمُقْتدى به ، فقال أبو سعيد : يقول إنهما رميا بأنفسهما في الحرب أقصى مراميها (٢) ورَجَعَا مَوْفورَيْن (٣) لم يُؤْسرا فتعقد أيديهما كَتْفاً ، فقال : يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب ؟ فأنكرنا ذلك على المجنون ، فنظر بعضنا إلى بعض ، فقال له (٤) أبو سعيد : هذا الذي عندنا ، فما عندك (٥) ؟ فقال : المعنى يا شيخ : آبا ولم تعقد يد بمثل فِعْلها بعدهما ، لأنهما فعلا ما لم يفعله أحد ، كما قال الشاعر (٦) :

---

(١) المعجم : « بقراءة » .
(٢) هـ : « مراميهما » .
(٣) « موفورين » ليست في ف .
(٤) « له » ليست في ف والمعجم .
(٥) م : « فما الذي عندك » .
(٦) أورد أبو هلال العسكري البيتين في ديوان المعاني : ١/٤٤ ـ ٤٥ بلا نسبة .

فتىً (١) إذا عَـــدَّتْ تميـمٌ معـاً
ساداتِـها (٢) عـــدوّه (٣) بالخِـنْصَرِ

أَلْبَسَهُ اللهُ ثيابَ النَّـــدى (٤)
فلـم تَطُلْ عنه ولم تَقْصُرِ

أي : خُلِقَتْ له ، وقريب (٥) من الأول قوله :

قومي بنو مَذْحِجَ مِنْ خَيْرِ الأُمَمْ
لا يَصْعَدُونَ قَدَماً على قَدَمْ

يعنى أنَّهم يتقدَّمون الناس ولا [د : ٢٧١] يطؤون على عَقِب أحد ، وهذان فعلا ما لم يفعله (٦) أحد ، فلقد رأيت أبا سعيد وقد احْمَرَّ وجهه واستحيى من أصحابه ، ثم غطَّى المجنون رأسه وخرج وهو يقول : يتصدَّرون فيغُرُّون (٧) الناس من أنفسهم ، فقال أبو سعيد بعد خروجه : اطلبوه ، فإنِّي أظنُّه إبليس ، فطلبناه فلم

(١) كذا في ديوان المعاني ، وفي د وسائر النسخ والمعجم ونكت الهيمان : « قوم » تحريف .

(٢) في ديوان المعاني : « سادتها » .

(٣) د ، ف نكت الهميان : « عدوهم » تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، هـ ، معجم الأدباء ، ديوان المعاني .

(٤) في ديوان المعاني : « العلا » .

(٥) د : « وقرب » . وما أثبت عن سائر النسخ والمعجم .

(٦) المعجم : « يعطه » .

(٧) المعجم : « ويغرون » .

نَظْفر به [هـ : ٢١٧] • وفيه أيضاً (١) :

قال : وحدَّث (٢) محمد بن إسحاق النَّديم (٣) ، قال : لمَّا أراد المتوكّل أن يتخذ المؤدِّبين لوَلَده جعل ذلك إلى إيتاخ كاتبه أن يتولى ذلك ، فبعث إلى الطوَّال والأحمر وابن قادم وأبي عَصِيدة (٤) وغيرهم من أدباء ذلك العصر ، فأحضرهم مجلسه ، وجاء أبو عَصِيدة فقعد في آخر الناس ، فقال له مَن قَرُب منه : لو ارتفعْتَ فقال : بل اجلس حيث انتهى بي المجلس ، فلمَّا اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرْتم وقفنا على موضعكم من العلم واخترنا فألْقَوْا بينهم بيت ابن عنقاءَ الفَزَاريّ (٥) :

ذَرِيني إنَّما خَطَئي وصَوْبي
عَلَيَّ وإنَّ ما أَنْفَقْتُ مَالُ

---

(١) معجم الأدباء : ٢٢٨ وفهرست ابن النديم : ١١٥ ومجلس العلماء : ٦١ ونزهة الألباء ٢٠٨ وإنباه الرواة : ١/٨٥ والدرر : ٢/٦٩ •

(٢) « وحدث » ليست في ل •

(٣) بعد ذلك في المعجم : « قال : كان أبو عصيدة وابن قادم يؤدبان ولد المتوكل » •

(٤) بعدها في المعجم : « هذا » •

(٥) كذا ورد اسمه في د وسائر النسخ والمعجم والصواب : ابن غلفاء ، وورد البيت منسوباً الى أوس بن غلفاء في نوادر أبي زيد : ٤٦ والشعر والشعراء :٦٣٦ وشرح السبع الطوال : ٥٢٢ والمقاصد للعيني : ٤/٢٤٩ والدرر : ٢/٦٩ والخزانة : ٣/٥١٥ • وجاء بلا نسبة في مجاز القرآن : ١/٢٤١ والأضداد : ١٩٧ والمحتسب : ٢/٢٠ والهمع : ٢/٥٣ • وصوبي أي صوابي •

فقالوا : ارتفع مال بإنّما إذ (١) كانت بمعنى الذي ، ثم سكتوا فقال لهم أبو عصيدة (٢) من آخر الناس : هذا الإعراب فما المعنى ؟ [فأحجَمَ النّاس عن القول ، فقيل (٣) : فما المعنى (٤)] قال : أراد ما لَوْمُك إيّاي وإنّ ما أنفقت مالٌ ولم أُنْفِق عِرْضا ؟ فالمال لا أُلام على إنفاقه ، فجاءه خادم صدر المجلس فأخذ بيده (٥) حتى تخطّى به إلى أعلاه ، وقال له : ليس هذا موضعك ، فقال : لأَنْ أكون في مجلس أُرفع (٦) منه إلا أعلاه أحبُّ إليَّ من أن أكون في مجلس أُحطُّ عنه ، فاختبر هو وابن قادم • وفيه أيضاً (٧) :

حدّث ابن عساكر في تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبي محمد اليزيدي عن أبيه (٨) ، قال : كنت مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس (٩) إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن عليّ بن أبي طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه فَقَدَه ، فقال لبعض مَنْ حضره،

---

(١) المعجم : « اذا » تحريف •

(٣) المعجم : « أحمد بن عبيد » •

(٢) ل ، المعجم : « فقيل له » •

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم •

(٥) م : « به » •

(٦) كذا في المعجم وفي د وسائر النسخ : « ارتفع » •

(٧) معجم الأدباء : ٩٨/٢ •

(٨) المعجم : « إبراهيم بن أبي أحمد عن أبيه » تحريف • وانظر ترجمة أبي محمد اليزيدي في إنباه الرواة : ٣٠/٤ وابنه إبراهيم : ١٨٩/١ •

(٩) من « إبراهيم » الى « مجلس » ليست في م •

اذهب فسَلْ(١) عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك(٢) بعض القوم وقال : في الدنيا إنسانٌ يريد أن يموت ؟ فقال إبراهيم : لقد ضحكتم منها غريبة (٣) ، إنّ (٤) « يريد » ههنا في معنى (٥) « يكاد » ، قال الله تعالى : « جِداراً يُريدُ أنْ يَنْقَضَّ »(٦) أي : يكاد (٧) ، قال (٨) : فقال أبو عمرو بن العلاء : لا نزال بخير ما دام فينا مثلك [هـ : ٢١٨] •

وفيه (٩) :

قال ثعلب : الذي لا يُنسب إليه لأنّه لا يتمّ إلاّ بصلةٍ ، والعرب لا تنسُبُ إلا إلى اسم تامٍّ ، والذي وما بعده حكاية ، والحكاية لا يُنْسب إليها لئلا تتغيّر ، قال : وسئل ابن قادم عنها وأنا غائب بفارس ، فقال : اللَّذَوِيّ (١٠) ، فلمّا قدِمْت سئلت عنها فقلت : لا يُنْسب إليه ، وأتيت بهذه العلة فبلغته ، فلمّا اجتمعنا

(١) المعجم : « فاسأل » •

(٢) جاء بعدها في المعجم : « منه » •

(٣) المعجم : « عربيّة » •

(٤) المعجم : « إذ » •

(٥) المعجم : « بمعنى » •

(٦) « الكهف » : ١٨/٧٧ •

(٧) « أي يكاد » ليست في المعجم •

(٨) « قال » ليست في ل •

(٩) معجم الأدباء : ٥/١١٠ •

(١٠) كذا في هـ والمعجم • وفي د وسائر النسخ : « اللذوني » تحريف •

تجاذبْنا ثم رجع إلى قولي (١) .

وفيه (٢) :

قال ثعلب : كنت أصير (٣) إلى الرِّياشي لأسمع منه (٤) ، فقال لي يوماً وقد قرىء عليه (٥) :

ما تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ منِّي
بازِلَ عامَيْنِ حَدِيثَ سِنِّي
لِمِثْلِ هذا وَلَدَتْني أُمِّي

كيف تقول : بازلُ أو بازلَ ؟ فقلت : أتقول لي هذا في العربية ؟ إنَّما أقصِدُكَ لغير هذا ، يروى بازلُ وبازلِ وبازلَ ، الرفع على الاستئناف (٦) والخفض على الإتباع والنصب على الحال ، فاستحيى (٧) وأمسك .

---

(١) د ، م « قوله » وما أثبت عن ف ، ل ، هـ ، المعجم .

(٢) معجم الأدباء : ٥/١١٠ وشرح أبيات المغني للبغدادي : ١/٢٥٥ .

(٣) شرح أبيات المغني : « أسير » .

(٤) بعدها في المعجم : « وكان نقي العلم » .

(٥) نسب الرجز الى أبي جهل في كتاب الأمثال : ٤٤ وأمالي ابن الشجري : ١/٢٧٦ واللسان (عون) والخزانة : ٤/٥٣٤ وأنشد ابن منظور البيتين الأولين في اللسان (نقم) ونسبهما الى علي بن أبي طالب ، ووردت الأبيات بلا نسبة في الكامل : ٣/٨٥ والمقتضب : ١/٢١٨ والممتع : ٦٩٦ والمغني : ٧٥٩ . والحرب العوان :هي الحرب التي قوتل فيها مرة بعد مرة كأنهم جعلوا الأولى بكراً ، وبزل البعير : انشق نابه وذلك في السنة التاسعة .

(٦) د : « الاستثناء » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمعجم .

(٧) ف : « قال : فاستحيى » .

وفيه (١) :

قال ثعلب : بعث إليَّ عُبيد الله ابن أخت أبي الوزير رُقْعَـــة فيها خطُّ المبرد : « ضَرَبْته بلا سيف » قال : أيجوز هذا ؟ فوجَّهت إليه لا والله ما سمعت بهذا ، هذا (٢) خطأ البتَّة لأنَّ لا (٣) التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره ، لأنَّها أداة وما تقع أداة على أداة .

وفيه (٤) :

قال العَجُوزيّ : صِرْت إلى المبرد مع القاسم والحسن ابنَيْ عُبَيْد الله بن سليمان بن وَهْبٍ فقال لي القاسم : سَلْه عن شيء من الشعر ، فقلت : ما تقول أعزَّك الله في قول أوس (٥) :

وَغَـــيَّرها عن وَصْلِهـــا الشَّيبُ إنَّه
شَفِيعٌ إلى بَعْضِ الخُدودِ مُدَرَّبُ [هـ : ٢١٩]

فقال بعد ما (٦) تمكَّث وتمهَّل وتمطَّق : يريد أنَّ النساء أَنِسْنَ به فَصِرْن لا يستترن منه ، ثم صِـــرْنا إلى ثعلب ، فلمَّا غَصَّ المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي :

إنَّ الهاء في « إنه » للشباب وإنْ (٧) لم يَجْرِ له ذكر لأنَّه

---

(١) معجم الأدباء : ٥/١١٤ .

(٢) المعجم : « قال أبو العباس : هذا .. » .

(٣) « لا » ليست في ف ، ل ، م .

(٤) معجم الأدباء : ٥/١١٤ .

(٥) ديوان أوس بن حجر : ٥ .

(٦) « ما » ليست في المعجم .

(٧) د ، هـ : « وانه » وما أثبت عن سائر النسخ والمعجم .

عَلم ، والتفتُّ إلى الحسن والقاسم فقلت : أين صاحبنا من صاحبكم ؟

وفيه (١) :

حدث محمد بن رُسْتم الطَّبَري قال : أخبرنا أبو عثمان المازني ، قال : كنت عند سعيد بن مسعدة الأخفش أنا وأبو الفضل الرِّياشي ، فقال الأخفش : إن « مُنْذُ » إذا رُفع بها فهي اسمٌ مبتدأ وما بعدها خبرها ، كقولك : ما رأيته مُنْذُ يومان ، فإذا خفض بها فهي حرف معنى (٢) ليس باسم ، كقولك : ما رأيته مُنْذُ اليومِ ، فقال له الرِّياشي : فلِمَ لا تكون في الموضعين اسماً ؟ فقد نرى الأسماء تنصب وتخفض ، كقولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً وضاربُ زيدٍ أمسِ ، فلِمَ لا تكون بهذه المنزلة (٣) ؟ فلم يأْتِ الأخفش بمُقْنِعٍ ، قال أبو عثمان : فقلت له : لا تُشْبِه « منذ » ما ذكرت لأنَّا (٤) لم نَرَ الأسماء هكذا تلزم موضعاً إلاّ (٥) إذا ضارعت حروف المعاني ، نحو : أين وكيف ، فكذلك « منذ » هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعاً واحداً ، قال الطَّبَري : فقال ابن أبي

---

(١) معجم الأدباء : ١٢٣/٧ وأمالي الزجاجي : ١٤٤ .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « يعني » تحريف . وما أثبت عن المعجم والأمالي وهـ . والعبارة في المعجم : « فإذا خفض بها كقولك : ما رأيته منذ اليوم فحرف معنى » .

(٣) الأمالي : « فلم لا تكون منذ بهذه المنزلة » .

(٤) الأمالي : « ما ذكرت من الأسماء لأنا » .

(٥) م ، هـ ، الأمالي : « موضعاً واحداً إلا » ...

زُرْعَة للمازني : أفرأيت حروف (١) المعاني تعمل عملين مختلفين (٢) متضادين ؟ قال : نعم ، كقولك : قامَ القومُ حاشا زيدٍ ، وحاشا زيداً ، وعلى زيدٍ ثوبٌ ، وعلا زيدٌ الفرس ، فتكون مرة حرفاً ومرة فعلاً بلفظ واحد .

قال ياقوت (٣) :

نقلت من خطِّ الشيخ أبي سعيد البُسْتي في كتاب ألفه ، قال (٤) : قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن سهلويه (٥) في كتابه الذي سمَّاه أجناس الجواهر : كنت بمدينة السلام أختلف إلى أبي علي الفارسي (٦) النحوي ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب في (٧) كل أسبوع يومَيْن لتصحيح كتاب التذكرة لخزانة كافي الكفاة (٨) ، فكنَّا إذا قرأنا أوراقاً منه تجارَيْنا (٩) في فنون

---

(١) الأمالي : « حرف » تحريف .

(٢) « مختلفين » ليست في الأمالي .

(٣) معجم الأدباء : ٧/٢٤٢ ـ ٢٤٧ والخزانة : ٤/٢٣٨ وشرح أبيات المغني للبغدادي : ٣/٦٠ .

(٤) تجاوز السيوطي هنا من معجم الأدباء مايقرب من ثلاثة أسطر .

(٥) المعجم : « مهرويه » .

(٦) ف ، ل : « الى الشيخ أبي علي الفارسي » وفي المعجم : « الفارسي النحوي » .

(٧) المعجم والخزانة وشرح أبيات المغني : « أن ينتصب لي في .. » .

(٨) هو كتاب في الأدب والنوادر والتواريخ ، يدخل في اثني عشر مجلداً . انظر فوات الوفيات : ٢/٣٧٧ .

(٩) م :« تجاوزنا » .

الأدب (١) ، واجتنينا من فوائده (٢) ثمار الألباب ، ورتعنا في رياض ألفاظه ومعانيه ، والتقطنا [هـ : ٢٢٠] الدرّ المنثور من سقاط فيه ، فأجرى يوماً بعض الحاضرين ذِكْر الأصمعي وأسرف في الثناء عليه ،وفضّله على أعيان العلماء في أيّامه ، فرأيت ــ رحمه الله ــ كالمنكر لِمَا كان يورده ، وكان فيما ذكر من محاسنه ونَشَر من فضائله أنْ قال : مَنْ ذا الذي يَجْسُر أن يخطّئ الفحول من الشعراء غيره ؟ فقال أبو علي : وما الذي ردّ عليهم ؟ فقال الرجل : أنكر على ذي الرمّة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها ، وفَضْل معرفته بأغراضها ومراميها ، وأنّه سلك نَهْج (٣) الأوائل في وصف المفاوز إذا لعب السراب فيها ، ورَقَص الآل في نواحيها ، ونعت الحِرْباء (٤) وقد سَنَحَ على جِذْله (٥) ، والظّليم وكيف [ينفر (٦)] من ظلّه ،

(١) هـ والخزانة وشرح أبيات المغني : « الآداب » .

(٢) الخزانة وشرح أبيات المغني :« فوائد » .

(٣) م : « منهج » .

(٤) المعجم : « الجريال » تحريف . والجِرْيال : الخمر الشديدة الحمرة ، والجريال فرس قيس بن زهير . والحِرْباء ذكر أم حُبَيْن .

(٥) المعجم : « وقد سبح على جُدْله » تصحيف . قال في اللسان (سنح) : « وسَنَحَ لي رأي وشعر : عرض لي أو تيسر » والجدْلُ : جمع جديل وهو حبل مفتول من أدم أو شعر يكون في عنق البعير أو الناقة .

(٦) ليست في د ، ف ، م . وفي ل : « نفر » وما أثبت عن هـ والمعجم والخزانة .

[وذكر الرَّكب (١)] وقد مالت طُلاهم من غلبة المنام (٢) حتى كأنَّهم صرعتهم كؤوس المُدام ، فطبَّق مفصل الإصابة في كلِّ باب ، وساوى الصَّدر الأوَّل من أرباب الفصاحة ، وجارى القُروم (٣) البُزَّل من أصحاب البلاغة ، فقال له أبو علي (٤) : وما الذي أنكر على ذي الرُّمَّة ؟ فقال : قوله (٥) :

وَقَفْنا فَقُلْنا إيهِ عن أُمِّ سالِمٍ ... ...

لأنه كان يجب أن ينوِّنه ، فقال : أَمَّا هذا فالأصمعي مخطىء فيه وذو الرُّمَّة مصيب ، والعجب أَنَّ يعقوب بن السِّكِّيت قد وقع عليه هذا السَّهْو في بعض ما أنشده ، فقلت : إنْ رأى الشيخ أَن

---

(١) زيادة عن هـ والمعجم والخزانة . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) د ، ف ، ل : « المذام » ، م : « المدام » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن هـ والمعجم والخزانة .

(٣) هـ : « القرون » . قَرْن القوم : سيدهم . والقرُوم جمع قَرْم وهو الفحل الذي يترك من الركوب والعمل ويودع للفِحْلة .

(٤) المعجم : « فقال له الشيخ أبو علي » .

(٥) عجز البيت : « وكيف بتكليم الدِّيار البلاقِعِ » وهو في ديوان ذي الرمة : ٤٤٥ وإصلاح المنطق : ٢٩١ ومجالس ثعلب : ٢٢٨ وشرح المفصل : ٣١/٤ ، ٧١/٩ ، ٣٠/٩ والخزانة : ١٩/٣ . وورد البيت بلا نسبة في معاني القرآن : ١٢١/٢ والمقتضب : ١٧٩/٣ وشرح الملوكي في التصريف : ١٩٣ . والبلاقع : التي ارتحل عنها سكانها فهي خالية .

يصدع لنا بجَلِيّة (١) هذا الخطأ تفَضّل به ، فأملى علينا :

أنشد ابن السكيت لأَعرابيٍّ من بني أسد (٢) :

وقائِلَةٍ أَسِيتَ فقُلْتُ جَيْرِ
أَسِيٌّ إنّني مِن ذاكَ إنّهْ
أَصَابَهُمُ الحِمَى وَهُمُ عَوَافٍ
وكُنَّ عَلَيْهِمُ نَحْساً لَعُنَّهْ
فجئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً ولمّا
فنادَيْتُ القُبُورَ ولم يُجِبْنَهْ
وكَيف تُجيبُ أَصْداءٌ وهامٌ
وأَبْدانٌ بَدِرْنَ وما نَخِرْنَهْ

قال يعقوب : قوله : جَيْرِ أي : حقاً ، وهي مخفوضة غير منونة فاحتاج إلى التنوين ، قال أبو علي : هذا سَهْو منه لأَنَّ هذا يجري منه مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلّها والمبْنيّات بأَسْرِها

(١) د ، ف ، ل ، م : « تجلية » تصحيف ، وما أثبت عن هـ والمعجم والخزانة وشرح أبيات المغني .

(٢) ورد البيت الأول بلانسبة في اللسان (أسى) والجنى الداني : ٤٣٥ والمغني : ١٢٨ والهمع : ٢/٧٢ والدرر : ٢/٨٩ وجاء البيت الثالث غير معزو في المغني : ٣١٠ ، وأنشد صاحب الدرر : ٢/٥٢ الأبيات الأربعة ولم ينسبها ، قوله : أسيت : من الأسى وهو الحزن ، جَيْر : بمعنى أجَل ، عوافٍ : جمع عافٍ شذوذاً أو جمع عافية بمعنى جماعة من عفا القوم بمعنى كثروا ، والأصداء جمع صدى بالقصر وهو ذكر البوم وكذلك الهام وهو جمع هامة من طير الليل .

[لا يُنوَّن (١)] إلّا ما خُصَّ منها بعلة (٢) الفرقان (٣) [د : ٢٧٢] فيها بين (٤) نكرتها ومعرفتها (٥) ، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين ، فإذا نكّرته نوّنته [هـ : ٢٢١] من ذلك أنّك تقول في الأمر : صَهْ ومَهْ تريد السكوت (٦) فإذا نكّرْتَ قلت : صَهٍ ومَهٍ تريد سكوتاً ، وكذلك قال (٧) الغراب : غاقِ ، أي : الصّوت المعروف من صوته ، وقال (٨) الغراب : غاقٍ أي صوتاً ، وكذلك : إيهِ يا رجل ، تريد الحديث ، وإيهٍ (٩) تريد حديثاً ، وزعم الأصمعي أنّ ذا الرُّمّة أخطأ في قوله :

وقفنا فقلنا إيهِ عن أمّ سالم • • • • • • • • • • • • •

وكان يجب أن ينوّنه ويقول : إيهٍ (١٠) ، وهذا من أوابد (١١)

(١) زيادة عن المعجم وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ .

(٢) م ، ل ، المعجم « لعلة » .

(٣) ل : « العرفان » تحريف .

(٤) الخزانة : « من » تحريف .

(٥) جاء بعد ذلك في د وسائر النسخ والخزانة وشرح أبيات المغني كلمة « التنوين » وليست في المعجم ولعلها مقحمة .

(٦) المعجم والخزانة : « السكوت يافتى » .

(٧) المعجم وشرح أبيات المغني والخزانة : « قول » .

(٨) المعجم : « وقول » .

(٩) ل : « فإيه » .

(١٠) جاء بعدها في المعجم : « منونة » .

(١١) هـ : « آداب » تحريف . والآبدة : الكلمة أو الفعلة الغريبة .

الأصمعي التي (١) يُقَدِّم عليها من غير علم (٢)، فقوله : جَيْرِ بغير تنوين في موضع قوله : فقلت (٣) الحقّ، وتجعله نكرة في موضعٍ آخر فتنوّنه، فيكون معناه : قلت (٤) حقاً، ولا مَدْخَلَ للضرورة في ذلك، إنما التنوين [للمعنى (٥)] المذكور، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير، وبالله التوفيق .

قال يعقوب : قوله أصابَهُمُ الحِمَى يريد : الحِمَام، وقوله : بَدِرْنَ أي : طُعِنَّ في بوادرهم بالموت، والبادرة : النحر (٦)، وقوله : بَدْءاً أي : سَيِّداً، ولمّا أي : لم (٧) أكن سيِّداً إلا حين ماتوا فإني سُدْتُ بعدهم .

---

(١) هـ : « الذي » تحريف .

(٢) جاء مكان قوله : « التي يقدم عليها من غير علم » في المعجم قوله : « فاحتاج الى التنوين، قال أبو علي : هذا سهو من غير علم » .

(٣) « فقلت » ليست في المعجم . وفي د، ف، ل : « فقلت » ليست في وما أثبت عن م، هـ، الخزانة، شرح أبيات المغني .

(٤) ف، ل : « قلب » تصحيف .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم والخزانة .

(٦) هـ : « الخير » تحريف . قال في اللسان (بدر) : « والبادرة من الانسان وغيره : اللحمة التي بين المنكب والعنق » .

(٧) ف، ل، م : « ولم » . والعبارة في المعجم والخزانة : « فجئت قبورهم بَدْءاً أي : سيِّداً، وبَدْءُ القوم : سيِّدهم وبَدْءُ الجَزُور : خير أنصبائها وقوله : ولمّا أي ولم .. » .

قال ياقوت (١) :

حدثني شيخنا (٢) الإمام علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي (٣)، قال: حدثني شيخنا تاج الدين أبو اليُمْن زيد بن الحسن الكِنْدي (٤) قال: بلغني أنَّ أبا سعيد السِّيرافيّ دخل على ابن دُرَيْد وهو يقول: أوّل مَنْ أقْوى في الشعر أبونا آدم عليه السلام في قوله (٥) :

تَغَيَّرتِ البِلادُ وَمَنْ عَلَيْها
فوَجْهُ الأرْضِ مُغْبَرٌّ قَبيحُ
تَغَيَّر كُلُّ ذي طَعْمٍ وَلَوْنٍ
وَقَلَّ بشاشَةُ الوَجْهُ المَليحُ

فقال أبو سعيد: يُمْكِن إنشاده على وجه لا يكون فيه إقواء، فقال: وكيف ذلك؟

---

(١) معجم الأدباء : ١٨٦/٨ .

(٢) المعجم : « وحدثني الشيخ » .

(٣) بعدها في المعجم : « شيخنا » .

(٤) بعدها في المعجم : « شيخنا » .

(٥) عزي البيتان إلى سيدنا آدم عليه السلام وذلك لما قتل ابنه قابيل أخاه هابيل . وهما بهذه النسبة في جمهرة أشعار العرب : ٢٤ وأمالي ابن الشجري : ٣٨٤/١ والانصاف : ٦٦٢ ومروج الذهب : ٢٠/١ والخزانة : ٥٥٦/٤ ، وأنشد صاحب معاهد التنصيص : ١٢٥/٣ صدر البيت الأول ونسبه إلى سيدنا آدم ، وذكر السيوطي عجز البيت الثاني في الهمع : ١٥٦/٢ بلا نسبة .

قال : بأنْ تنصب بشاشة على التمييز وترفع [الوجه (١)] المليح بقلَّ ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما حذف في قوله (٢) [هـ : ٢٢٢] .

فألفيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ
ولا ذاكِرَ اللهَ إلّا قليلا

قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه (٣) .

قال ياقوت (٤) :

قرأت في كتاب الموضّح في العروض (٥) من تصنيف أبي القاسم عُبَيْد الله بن محمد بن جَرْو (٦) الأَسَدِيّ أخباراً أوردها عن نفسه فيه ومناظراتٍ جرت له مع الشيوخ في العَروض منها : قرأت

---

(١) زيادة عن المعجم وليست في د وسائر النسخ .

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه : ٢٠٣ وسيبويه : ١٦٥/١ ومعاني القرآن : ٢٠٢/٢ والمقتضب : ٣١٣/٢ والمنصف : ٢٣١/٢ وشرح المفصل : ٣٤/٩ ـ ٣٥ والدرر : ٢٣٠/٢ ـ ٢٣١ والخزانة : ٥٥٤/٤ وورد بلا نسبة في مجاز القرآن : ٣٠٧/١ والخصائص : ٣١١/١ وأمالي ابن الشجري : ٣٨٣/١ والانصاف : ٦٥٩ والمغني ٦١٢ ، ٧١٦ .

(٣) قوله : « قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه » ليس في المعجم .

(٤) معجم الأدباء : ٦٣/١٢ .

(٥) ذكره السيوطي في بغية الوعاة : ١٢٧/٢ .

(٦) هـ : « جرد » تحريف . والعبارة في المعجم : « من تصنيف ابن جرو هذا أخباراً » .

على شيخنا أبي سعيد السيرافي كتاب الوقف والابتداء [١] عن الفراء روايته عن أبي بكر بن مجاهد عن ابن الجهم [٢] عنه فمرّ [٣] فيه [٤] ببيت أنشده الفراء [٥] :

بأَبْيَ امْرُؤٌ والشّامُ بَيْني وبَيْنَهُ
أَتَتْني بِبُشْرى بُرْدُهُ وَرَسَائِلُهُ

فقلت : هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد : أنشده [٦] ابن مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال قد أنشدَناه غير واحد [٧] من شيوخنا عن أبي بكر وعن ابن بُكَيْر [٨] عن ابن الجهم [٩] ، وعن

---

(١) ذكره السيوطي في بغية الوعاة : ١/٥٠٨ .

(٢) كذا في المعجم ، وفي د وسائر النسخ : « أبي الجهم » تحريف . وانظر ترجمة محمد بن الجهم في طبقات القراء : ٢/١١٣ .

(٣) المعجم : « فمضى » .

(٤) « فيه » ليست في ل .

(٥) نسب البيت في ديوان المعاني: ١/٦٦ الى جرير وليس في ديوانه ولا في النقائض . وهو في رسالة الملائكة ١٥٥ بلا نسبة ، وبُرْدُهُ : جمع بريد وهو الرسول خفف عن بُرُد .

(٦) المعجم : « كذا أنشده » .

(٧) د ، هـ ، المعجم : « غيره » . وما أثبت عن ف ، ل ، م .

(٨) د ، هـ : « ابني بكير » ، م : « أبي بكير » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، المعجم .

(٩) د ، م ، هـ : « عن أبي الجهم » . تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ، المعجم .

ابن الأنباري عن أحمد بن يحيى عن سَلَمة عن الفراء هكذا ، فقال أبو سعيد : ما عندك فيه ؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخط أبي سهل النحوي في هذا الكتاب : بأَبْوِي امْرُؤٌ ، وقال : رَدَّ الأَبَ إلى أصله لأَنَّه في الأَصْل عند الكوفيين أَبْوٌ على فَعْلٍ ، مثل : نَحْر (١) وغَزْوٍ ، فقال لي أبو سعيد : لا ينبغي أن تلتفت إلى هذا ، لأَنَّ الرُّواة والناقلين أجمعوا على أَنَّه مكتوب بأَبي ، وكذلك لفظوا به ، ولكنَّ إصطلاحه أَن يكون بِأَبْيَ امْرُؤٌ ، فيكون بِأَبْيَمْ فعولن (٢) ، وسكَّن كسرة الباء من أبي لأَنَّه قدَّره تقدير فَخِذٍ ، وهذا لعَمْري تشبيه حسن ، لأَنَّهم قد أَجْرَوْا هذا في المنفصل مجرى المتَّصل ، فقالوا : اشْتَرْ لَنا (٣) ، جعلوا (٤) تَرْل بمنزلة فَخْذٍ ، وأَشَدُّ من هذا قراءة حمزة : «ومَكْرَ السَّيِّءِ ولا(٥)»

---

(١) المعجم : « نحو » ·

(٢) هـ : « فعول » تحريف ·

(٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الرجز لعَذافِر الكنديّ هو : « قالَتْ اشْتَرْ لنا سَوِيقا » وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية : ٢٢٥ بعد أن أنشد البيت : « على أن الشاعر سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسرة ، كأنه توهم أنهـا لام فسكن للأمـر » · وانظر المحتسب : ١/٣٦١ والخصائص : ٢/٢٤٠ ·

(٤) هـ ، المعجم : « جعل » ·

(٥) فاطر : ٣٥/٤٣ · قال في النشر : ٢/٣٣٧ « واختلفوا في « ومكـر السَّيِّءِ » فقرأ حمزة بإسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً كما أسكنها أبو عمرو في « بارئكم » وكان إسكانها في الطرف

جعل سيئاً بمنزلة فخذ (١) ثم أسكن (٢) كما يقال : فَخْذٌ ، والحركة في السَّيِّء حركة إعراب ، وفي (٣) هذا ضربان من التجوّز : جعله المنفصل بمنزلة المتصل ، وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء . انتهى [هـ : ٢٢٣] .

قال ياقوت (٤) :

حدّث أبو جعفر (٥) الجُرْجاني قال : قال لنا أبو الحسين المُهَلَّبيُّ النحوي : وقع بيني وبين المتنبي في قول العَدْوانيّ (٦) :

ياعَمْرُ إلاّ تَدَعْ شَتْمي وَمَنْقَصَتي

أَضْرِبْكَ حَتَّى تَقُولَ الهامَةُ اسْقُوني

← أحسن لأنه موضع التغيير وقرأ الباقون بكسرها » وانظر الاتحاف : ٣٦٢ والتيسير : ١٨٢ .

(١) د ، ف ، ل : « بجعل بنوا بمنزلة فخذ » ، هـ : « جعل سوء بمنزلة فخذ » وكلاهما تحريف ، ومن قوله : « وأنشد من هذا » الى « فخذ » ليس في م . وما أثبت عن المعجم .

(٢) ل : « سكن » .

(٣) المعجم : « ففي » .

(٤) معجم الأدباء : ١٢/٢٢٥ .

(٥) المعجم : « حدّث بها أبو جعفر » .

(٦) هو ذو الاصبع العَدْواني ، والبيت في المفضليات : ١٦٠ والمعاني الكبير : ٩٧٧ وأمالي القالي : ١/١٢٩ وأمالي المرتضى : ١/٢٥٢ وسمط اللآلي : ٢٨٩ والمقاصد للعيني : ٣/٢٨٦ والخزانة : ٣/٢٢٧ .

وذلك أنَّ المتنبي قال :إنَّ الناس يَخْلِطُون (١) في هذا البيت، والصواب : اشْقُوني من شَقَأْتُ رأسه بالمِشْقاء وهو المِشْطُ ، قال المُهلَّبي : فقلت له : أخطأت من (٢) وجوه ، أحدها : أنَّه لم يُرْوَ (٣) كذلك ، والآخر : أنَّه يقال : شَقَأْت بالهمز (٤) ، وأيضاً فإني أظنُّك لا تعرف الخبر فيه وما كانت العرب تقوله في الهامَة ، إنَّها إذا لم يُثْأَر بصاحبها (٥) لا تزال تقول : اسْقُوني اسْقُوني ، فإذا ثأَرُوا به سَكَنَ كأنَّه شرب ذلك الدَّم .

قال ياقوت :

قال أبو عمر الخلال : أنْفَذَني الصَّيْدلانيّ أبو عبد الرحمن المعتزليّ غلام أبي عليّ الجُبَّائيّ الى أبي الحسن الرَّامَهُرْمُزيّ وقال لي : قل له : إنّي قرأت البارحة في كتاب شيخنا أبي عليٍّ في تفسير القرآن في قوله تعالى : « وكَذَلِكَ جَعَلْنا لكُلِّ نبيٍّ عَدُوّاً » (٦) . أي : بَيَّنَّا لكلِّ نبيٍّ عَدُوَّه (٧) ، فجَعَل بمعنى بيَّن ، ولسْتُ أعرف هذا في اللغة ، واحْفَظْ جوابه وجِئْني به ،

---

(١) م : « يتخلطون » تحريف ، المعجم : « يغلطون » .

(٢) المعجم : « في » .

(٣) هـ : « يرد » .

(٤) المعجم : « بالهمزة » . قال في اللسان (شقأ) : « وسَقَأَه بالمِدْرى المُشط شَقْأً وشُقُوءاً : فرَّقه » .

(٥) هـ : « إذا لم يثأروا من صاحبه » تحريف .

(٦) الأنعام : ٦/١١٢ الفرقان : ٢٥/٣١ .

(٧) م : « عدوا » .

فجئت الى أبي الحسن فأخبَرْته بذلك فقال : نعم ، هذا معروف في لغة العرب ، وقد قال العديني العنسي بالنون :

جعَلْنا لَهُمْ نَهْجَ الطَّرِيقِ فَأَصْبَحُوا
على ثَبَتٍ مِنْ أَمْرِهِمْ حَيْثُ يَمَّمُوا

فعُدْتُ إلى أبي عبد الرحمن فعَرَّفْته ذلك .

قال ياقوت (١) :

حدَّث المَرْزُبانِيُّ عن الأحمر النَّحْوِيِّ (٢) قال : دخل أبو يوسُف القاضي أو محمد بن الحسن (٣) علي الرشيد وعنده الكسائيُّ يحدِّثه ، فقال : ياأمير المؤمنين [هـ : ٢٢٤] قد سَعِدَ بك هـذا الكوفيّ وشَغَلَك ، فقال الرشيد : النحو يَسْتَفْزِعني (٤) لأنّي أستدِلُّ به على القرآن والشعر ، فقال (٥) : إنَّ علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية (٦) صار معلِّماً ، والفقه إذا عَرَفَ فيه (٧) الرجل جُمْلة أو صَدْراً (٨) صار قاضياً ، فقال الكسائي : أَنا أفضل منك

---

(١) معجم الأدباء : ١٣/١٧٥ .

(٢) المعجم : « فيما رفعه الى الأحمر النحوي » .

(٣) المعجم : « وقال عبد الله بن جعفر محمد بن الحسن » تحريف .

(٤) كذا في د ، وفي ف ، ل : « يستفرعني » يقال : « استفرع القوم الحديث وافترعوا ، إذا ابتدؤوه » . وفي م ، هـ ، المعجم : « يستفرعني »

(٥) المعجم : « فقال محمد بن الحسن أو أبو يوسف إن .. » .

(٦) ف : « الى الغاية » .

(٧) المعجم : « منه » .

(٨) « أو صدراً » ليست في المعجم .

لأنّي أُحْسِنُ ما تُحْسِنُ وأُحْسِنُ مالا تُحْسِنُ ، ثم التفت (١) الى الرشيد وقال : إنْ رأى أمير المؤمنين أن يأْذَنَ له (٢) في جوابي عن مسألة (٣) من الفقه ، فضحك الرشيد وقال : أَبَلَغْتَ يا كسائي الى هذا ؟ ثم قال لأبي يوسف : أجِبْه ، فقال الكسائي : ما تقول لرجلٍ قال لامرأته : « أنتِ طالقٌ إنْ دخَلْتِ الدار » ؟ فقال أبو يوسف : إذا (٤) دخلت الدار طَلُقَتْ ، فقال الكسائي : خطأ (٥) ، إذا فُتِحَتْ أَنْ فقد وَجَبَ الأمر ، وإذا كُسِرَتْ فإنه لم يقع بعدُ (٦) فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو .

وحَدَّث أيضاً عمَّن سمع الكسائي يقول : اجتمعت [أنا] (٧) وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد ، فجَعَل أبو يوسف يَذُمُّ النحو ويقول : ما (٨) النحو؟ فقلت وأردت أن أُعَلِّمه فضل (٩) النحو : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتِلُ غلامِك ؟ وقال له آخر : أنا

---

(١) ل : « فالتفت » .

(٢) ل : « لي » تحريف .

(٣) جاءت العبارة في ف : « وقال : ياأمير المؤمنين، ان ياذن لي في جوابي عن مسألة » تحريف .

(٤) المعجم : « إن » .

(٥) م : « أخطأ » .

(٦) المعجم : « فإنه لم يقع الطلاق بعد » .

(٧) زيادة عن المعجم وليست في د وسائر النسخ .

(٨) المعجم : « وما » .

(٩) ل : « قصد » .

قاتِلٌ غلامَك ، أيُّهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخُذُهما جميعاً ، فقال له هارون : أخطأتَ ، وكان له عِلْم بالعربية ، فاستَحْيَى وقال : كيف ذلك ؟ فقال (١) : الذي يُؤْخذ بقَتْل الغلام هو الذي قال : أنا قاتِلُ غلامِك ، بالإضافة ، لأنّه فعلٌ ماضٍ ، فأمّا (٢) الذي قال : أنا قاتِلٌ غلامَكَ ، بلا إضافة فإنّه لا يُؤْخذ (٣) لأنّه مُسْتَقْبل لم يكُن بعْدُ ، كما قال الله تعالى : « ولا تَقُولَنَّ لشَيْءٍ إنّي فاعِلٌ ذلك غداً ، إلاّ أنْ يشاءَ اللهُ » (٤) ، فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً ، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو .

قال أبو عبد الله بن مُقْلة (٥) :

حدثني أبو العباس أحمد بن يَحْيَى قال : اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد ، وكانا معه يقيمان بمُقَامه ويَظْعَنان بظَعْنِهِ ، فأنشد الكسائي (٦) :

---

(١) ل ، المعجم : « قال » .

(٢) المعجم : « وأما » .

(٣) المعجم : « أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ » .

(٤) الكهف : ٢٣١٨ ـ ٢٤ .

(٥) معجم الأدباء : ١٣/١٧٣ وأمالي الزجاجي : ٥٠ وأمالي ابن الشجري : ١/٣٧ والخزانة : ٤/٤٥٧ وشرح أبيات المغني : ١/٢٤٧ .

(٦) البيت من قصيدة مفضلية لأُفنون التغلبي ، وهو في المفضليات : ٢٦٣ والبيان والتبيين : ١/٩ وأمالي القالي : ٢/٥١ والدرر : ٢/١٧٩ والخزانة : ٤/٤٥٥ . وورد بلا نسبة في الخصائص : ٢/١٨٤ ←

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطي العَلُوقُ بِهِ

رِئْمانُ أنْفٍ [د:٢٧٣] إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ [هـ:٢٢٥]

فقال الأصمعي : رئمان بالرفع ، فقال له الكسائي : اسكُتْ ، ما أنت وهذا ؟ يجوز رئمانُ ورئمانَ ورئمانٍ (١) ، ولم يكن الأصمعي صاحب عربيَّة ، فسألت أبا العباس كيف جاز ذلك ؟ فقال : إذا رُفع رُفع بـ ينفع ، أي : أم كيف ينفع رئمانُ أنفٍ ، وإذا نُصِبَ نُصب بتعطي ، وإذا جُرَّ جُرَّ بردِّه على الهاء في به ، قال : والمعنى : وما ينفعني إذا وعَدْتني بلسانك ثم لم تصدِّقه بفعلك ؟ يقال ذلك للَّذي يَبَرُّ ولا يكون منه نَفْعٌ كهذه الناقة تَشَمُّ بأنفها مع تمنُّع دِرَّتها (٢) ، والعَلُوق : التي علق عليها ولدها (٣) ، وذلك أنَّه نحر عنها ، ثم (٤) حُشي جلده تبناً أو حشيشاً وجُعِل بين يديها حتى تشمَّه وتَدِرَّ عليه ، فهي تسكُن إليه مرَّة ثم تنفِر عنه ثانية ، تشمُّه بأنفها

والمخصص : ٢٨/٧ وأمالي ابن الشجري : ٣٧/١ وشرح المفصل : ١٨/٤ والمغني : ٤٥ والهمع ١٣٣/٢ . والعَلُوق : الناقة التي تأبى أن ترأم ولدها ، ورئمانها : عطفها .

(١) المعجم : « رئماناً ورئمانٌ ورئمانٍ » .

(٢) المعجم : « دَرَّها » . قال في اللسان (درر) : « والدِّرَّة : كثرة اللبن وسيلانه ... والدرُّ : اللبن ما كان » .

(٣) المعجم : « علق قلبها بولدها » .

(٤) د ، ف ، ل ، هـ : « حتى » تحريف . وليست في م . وما أثبت عن المعجم .

ثم تأباه بقلبها (١) ، فيقول : فما ينفع من هذا البَوِّ إذا تشمَّمَتْه (٢) ثم منعت دِرَّتَها ؟ .

وحدَّث المَرْزُبانيّ (٣) عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال : سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال : انظُر ، في هذا الشعر عيبٌ وأنشده (٤) :

ما رأيْنَا خَرَبًا نَقَّـ ـقَرَ عَنْهُ البَيْضَ صَقْرُ
لا يكونُ العَيْرُ مُهرًا لا يكونُ المُهْرُ مُهْرُ

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر ، فقال له (٥) اليزيدي : انظُرْ فيه ، فقال : أقْوى ، لابدَّ أن (٦) ينصب المهر الثاني على أنّه خبر كان ،

---

(١) المعجم : « مقلتها » .

(٢) ف : « تشمّه منه » تحريف . هـ « شمته » .

(٣) كذا في ، وفي د ، ل ، م ، هـ : « المرزبان » تحريف ، والخبر مروي على لسان المرزباني مع أخبار أخرى في ترجمة الكسائي في معجم الأدباء : ١٣/١٧٨ ، وانظر ترجمة المرزباني في إنباه الرواة : ٣/١٨٠ وترجمة المرزباني في بغية الوعاة : ١/٥٠٧ .

(٤) لم أقف على نسبة للبيتين ، وهما في التصحيف والتحريف : ١٢٤ ومجالس العلماء : ٢٥٥ وشرح درّة الغواص : ٦٧ ووفيات الأعيان : ٦/١٨٦ والغيث المسجّم : ٢/١٤٣ وطبقات الشافعية الكبرى : ٢/١٤٢ والخرَب : ذكر الحبارى وقيل هو الحبارى كلها والجمع : خِراب وأخراب وخِرْبان ، والعَيْر : الحمار وقد غلب على الوحشيّ .

(٥) « له » ليست في ل .

(٦) « أن » ليست في المعجم .

فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال : أنا أبو محمد ، الشعر صواب ، إنما[1] ابتدأ فقال : المُهْرُ مُهْرُ ، فقال له يحيى بن خالد : أتتكنّى[2] بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك ؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحبُّ إلينا من صوابك مع سوء فعلك ، فقال : لذّة الغلبة أنستني من هذا ما أُحسِن . انتهى .

وفي طبقات الكمال ابن الأنباري[3] :

قال الدّوري[4]: كان أبو يوسف يقع في الكسائي ويقول : أيّ شيء يُحسِنُ ؟ إنما يُحسِن شيئاً من كلام العرب ، فبلغ ذلك[5] الكسائي ، فالتقيا عند الرشيد ، وكان الرشيد يُعظِّم الكسائي لتأديبه إيّاه[6] ، فقال لأبي يوسف : أَيْشٍ[7] تقول [هـ : ٢٢٦] في رجل قال لامرأته : أنتِ طالِقٌ طالِقٌ طالِقٌ ؟ قال : واحدة ، قال : فإنْ قال لها : « أنتِ طالِقٌ أو طالِقٌ أو طالِقٌ » ؟ قال : واحدة ، قال : فإنْ قال لها : أنتِ طالِقٌ ثم طالِقٌ ثم طالِقٌ ؟ قال : واحدة ، قال : فإنْ قال لها : أنتِ طالِقٌ وطالِقٌ وطالِقٌ ؟ قال واحدة[8] ، قال

---

(١) المعجم : « وانما » .

(٢) ل ، المعجم : « أتكتني » .

(٣) نزهة الألباء : ٧٣ .

(٤) « قال الدّوري » ليست في ل .

(٥) « ذلك » ليست في ل .

(٦) هـ : « أنباءه » تحريف . قال ابن الأنباري في نزهة الألباء : ٧١ في ترجمة الكسائي : « وكان معلم الرشيد والأمين » .

(٧) ل : « ما » . وفي النزهة : « لأبي يوسف يايعقوب أيش » .

(٨) « قال واحدة » ليست في ل .

الكسائي : يا أمـير المؤمنين أخطـأ يعقوب في اثنتين (١) وأصاب في اثنتين (٢) ، أمّا قولـه : أنتِ طالِقٌ طالِقٌ طالِقٌ فواحدة ، لأنّ الثّـنْـتَـيْـن الباقيتين تأكيد ، كما تقول : أنتَ قائم قائم قائم ، وأنت كريمٌ كريمٌ كريمٌ ، وأمّا قوله : أنتِ طالِقٌ أو طالِقٌ أو طالِقٌ فهذا شكٌ ، وقعت (٣) الأولى التي تُتَيَقَّنُ (٤) ، وأما قوله : أنتِ طالِقٌ ثم طالِقٌ ثم طالِقٌ فثلاث لأنه نَسَق ، وكذلك قوله (٥) : أنتِ طالِقٌ وطالِقٌ وطالِقٌ .

وقال ياقوت (٦) :

قرأت (٧) بخط أبي سعيد عبـــد الرحمن بن علي اليَزْدادي اللغويّ الكاتب في كتاب جلاء المعرفة (٨) من تصنيفه : قيل : اجتمع إبراهيم النظّام وضِرارٌ بن يَدَي الرشيد ، فتناظرا في القَدَر حتى دَقّت مناظرتهما فلم يفهمها ، فقال لبعض الخَدَم (٩) : اذهبْ بهذين

---

(١) النزهة : « اثنين » .

(٢) كذا في ف ، ل . وفي د وسائر النسخ والنزهة : « اثنين » .

(٣) النزهة : « فوقعت » .

(٤) هـ : « بيقين » .

(٥) « قوله » ليست في ل .

(٦) معجم الأدباء : ١٣/١٩٤ .

(٧) المعجم « وقرأ » .

(٨) ذكره البغدادي في هدية العارفين : ١/٥١٨ وذكر لقب مؤلفه باسم : « اليزدواي » .

(٩) ف ، ل : « الخدام » ، وفي المعجم : « فقال لبعض خدمه ومن يثق به ويرضى برأيه : اذهب .. » .

إلى الكسائي حتى يتناظرا بين يدَيْه ثم يخبرك لمَن الفَلْجُ (١) منهما ، فلما صارا إلى(٢) بعض الطريق قال إبراهيم (٣): أنت تعلم أنّ الكسائي لا ُيحْسن شيئاً من النَّظَر ، وإنما ُمعَوّله على النحو والحساب ، ولكنْ تهيِّيء له مسألة نحوٍ ، وأُهيِّيء له مسألة حساب، فَنَشْغَلَه بهما ، لأنَّا لا نَأْمَنُ أن يسمع منَّا ما لم يسمعه ولم يبلغه فَهْمُه أن َينْسُبَنا إلى الزندقة فلمَّا صارا إليه سَلَّما عليه ، ثم بدأ ضرار فقال : أسألك ــ أصلحك الله ــ عن مسألة النحو ؟ قال : هاتِها ، قال : ما حَدُّ الفاعل والمفعول به ؟ فقال (٤) الكسائي : حَدُّ الفاعل الرَّفع أبداً وحَدُّ المفعول [به] (٥) النصب أبداً ، قال : فكيف تقول : ضُرِب زيدٌ ، قال : ضُرِب زيدٌ ، قال : فلِمَ رفعت زيداً وقد شَرَطْتَ أنّ المفعول به منصوب أبداً ؟ قال : لأنه لم ُيسَمَّ فاعله ، قال (٦) : فقد أخطأت في العبارة إذْ لم تقلْ : إنّ من المفعولين ما (٧) إذا لم ُيسَمَّ فاعله كان مرفوعاً ، ومَنْ جعل لك الحكم بأن تجعل الرفع لِمَن لم ُيسمَّ فاعله؟ قال :لأ نَّا إذا لم نذكر الفاعل أقمنا المفعول

---

(١) م ، المعجم : « الفلح » والفَلَج : الظفر والفوز ، والفَلَج والفلاح : الفوز والنجاة .

(٢) م ، المعجم : « في » .

(٣) المعجم : « إبراهيم النظام لضرار » . وفي هـ : « قال إبراهيم لضرار » .

(٤) هـ والمعجم : « قال » .

(٥) زيادة عن المعجم وليست في د وسائر النسخ .

(٦) المعجم : « قال : له » .

(٧) كذا في د . وفي سائر النسخ والمعجم : « من » تحريف .

به مكانه(١)، لأنَّ الفعل الواقع عليه غير مستحكِم النقص و[عدم](٢) النقص مطابق للرفع ، فإذا ذكرنا من فعل به وأفصحنا بذلك نصبناه [هـ : ٢٢٧] قال له : فإن (٣) كان النقص (٤) مطابقاً (٥) للنصب (٦) فمَنْ لم يُسَمَّ فاعله أولى [به] (٧) لأنّا إذا قلنا : ضُرِبَ زيدٌ فقد يمكن أن يكون ضَرَبه مائة رجل ، وإذا قلنا : ضَرَبَ عبد الله زيداً فلم يضربه إلاّ رجل واحد ، فالذي أمكن أن يضربه مائة رجل أَوْلى بالنصب والنقص ممّن لم يضربه إلاّ واحد (٨) ، فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول ، ثم قال له إبراهيم : أسألك ــ أصلحك الله ــ عن مسألة من الحساب ؟ قال : قُلْ ، قال : كم جَذْر عشرة ؟ قال : أجمع (٩) الحُسّاب على أنّه لا جذر لعشرة (١٠) ، قال : فهل [علم] (١١) الله

---

(١) المعجم : « مقامه » .

(٢) زيادة عن هـ والمعجم وليست في د ، ل ، م . و « وعدم النقض » ليست في ف .

(٣) م ، هـ : « فاذا » .

(٤) كذا في ل ، م ، هـ . وفي د ، ف ، المعجم :« النصب » : « النصب » تحريف .

(٥) « مطابقاً » ليست في م .

(٦) المعجم : « للنقض » تحريف .

(٧) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم . وفي م : « به أولى » .

(٨) المعجم : « إلا رجل واحد » .

(٩) ل ، م ، المعجم : «اجتمع» .

(١٠) ل : « للعشرة » .

(١١) زيادة عن ل ، هـ ، المعجم . وليست في د ، ف ، م .

جذرها ؟ قال : الله تعالى عالم كل شيء ، قال : فما أنكرت أن يكونَ الله تعالى إذ علم جذرها ألقاه (١) إلى نبيٍّ من أنبيائه ، ثم ألقاه ذلك النبي إلى صَفِيٍّ من أصفيائه ، ثم لم يزل (٢) ذلك العلم يَنْمِي حتى صار علم جذر عشر عندي ، وأكون أنا أعلم جذرها ؟ قال : الله عالم(٤)، ولا تعلمه أنت وتكون مخطئاً (٥) فيما قلت .

قال ياقوت (٦) :

وحدَّث ابن بشكوال في الصلة (٧) قال : قال عليٌّ بن عيسى الرَّبَعيُّ : كان عبد الله بن حَمُّود الزبيدي (٨) الأندلسي قد قرأ يوماً على أبي عليٍّ الفارسيِّ في نوادر الأصمعي : أَكَأْتُ (٩) الرجل إذا

---

(١) المعجم : « إذ علم كل شيء ألقاه » .

(٢) المعجم : « فلم يزل » .

(٣) « أنا » ليست في هـ والمعجم .

(٤) قوله : « قال : الله عالم » ليس في المعجم .

(٥) هـ : « بما » .

(٦) معجم الأدباء : ١٤/٨١ وإنباه الرواة : ٢/١١٩ . ولم أجد الخبر في كتاب الصلة .

(٧) المعجم : « في كتاب الصلة » .

(٨) د ، ف ، ل ، هـ : « الرشيدي » وفي م : « الرشدي » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن المعجم والانباه ، وانظر ترجمته في التكملة لكتاب الصلة : ٢/٧٨٣ وإنباه الرواة : ٢/١١٨ .

(٩) كذا في المعجم والأنباه ، وأكأ إكاءة وإكاءً إذا أراد أمراً ففاجأته على تَئِفَّة ذلك فهابك ورجع عنه ، وفي د وسائر النسخ : « أدأت » تحريف .

ردَدْته عنك (١) ، فقال أبو علي : ألْحِقْ هذه الكلمة بباب أَجَأَ (٢) فإني لم أجد لها نظيراً غيرَها ، فسارع مَنْ حوله إلى كتابتها ، قال (٣) الرَّبَعِيُّ : فقلت : أيُّها الشيخ ليس أَكَأْتُ (٤) من أَجَأَ في شيء ، قال : وكيف ذلك ؟ قلت (٥) لأنَّ (٦) إسحاق بن إبراهيم المَوْصِلِيَّ وقُطْرُباً النحويَّ حكيا (٧) أنه يقال : أَجَأَ (٨) الرجل إذا جَبُن ، فخجل الشيخ وقال : إذا كان كذا فليس (٩) منه ، فضرب كلٌّ واحد منهم على ما كتب .

قال ياقوت (١٠) :

حدَّث المَرْزُبانيُّ في أخبار الكسائي ممَّا (١١) أسنده إلى

ولعلها : « أزأت » وأزاءن الحاجة : جبن ونكص . ولم يذكر صاحب اللسان وصاحب التاج مادة (أدأ) .

(١) ف ، ل ، م : « عنه » .

(٢) أجأ الرجل كجعل : فرَّ وهرب . التاج (أجأ) .

(٣) المعجم : « وقال » .

(٤) في د وسائر النسخ : « أدأت » تحريف . وفي الانبـاه : « أكأ » . وما أثبت عن المعجم .

(٥) المعجم والانباه : « قال : قلت » .

(٦) ل : « قال » تحريف .

(٧) الانباه : « حكما » .

(٨) المعجم : « كيأ » الانباء : « كاء » . وفي ف ، ل : « جآ » وكله تحريف .

(٩) ف ، م : « قليل » تحريف .

(١٠) انظر مجالس العلماء : ٢٥٤ .

(١١) هـ : « فيما » .

المغيرة بن محمد عن أبيه قال : لمَّا دخل الكسائي البَصْرة أوَّلَ دَخْلَة جلس في حَلْقَة يونس ينتظر خروجه ، فسأله (١) ابن أبي عُيَيْنة : عن أَوْلَق هل ينصرف أو لا ينصرف ؟ فقال : أَفْعَل لا ينصرف ، فقال ابن أبي عُيَيْنة : خَطَأٌ واللهِ ، وخرج يونس ، فسئل عن أَوْلَق فقال : [هـ : ٢٢٨] هو فَوْعَل (٢) وليس بأفعل لأنَّ الهمزة فاء الفعل ، لأنك تقول : أُلِقَ (٣) الرجل فهو مَأْلُوق ، فثبتت (٤) الهمزة ، وكذلك (٥) أَرْنب مصروف لأنَّه فَعْلَل لأنك تقول : أرض مُؤَرْنِبَة (٦) فتثبتُ الهمزة ، قال (٧) : والمألوق المجنون . انتهى .

قال ياقوت :

حدَّث أبو محمد اليزيديّ قال : كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من القرآن مشكلات فكنت أتبيَّن العَنَتَ في سؤاله ، وكنت إذا أجبْتُه أرى لَوْنه يَرْبَدّ ويَسْوَدّ ، فقال لي يوماً : أيجوز في كلام العرب أن تقول : أَدْخَلْتُ القومَ الدَّارَ ثم أَخْرَجْتُهم

---

(١) ف ، ل : « فسأل » .

(٢) م : « فعول » تحريف .

(٣) ل : « أولق » تحريف .

(٤) ل ، هـ : « فتثبت » .

(٥) هـ : « فكذلك » .

(٦) م : « مورية » تحريف جاء في اللسان (رنب) « وأرض مُرْنِبة ومؤرْنِبة » بكسر النون ، الأخيرة عن كراع كثيرة الأرانب .

(٧) « قال » ليست في ف .

رَجُلاً ؟ فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول : أَخْرَجْتُهم رَجُلاً رجُلاً ، فيدُلُّ (١) على تفصيل الجنس ، قال : فكيف قال الله عزَّ وجل : « ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً » (٢) ؟ قلت : ليس هذا من ذلك لأن الطفل مصدر في الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد [د : ٢٧٤] فتقول : هذا طِفْلٌ وهذان طِفْلٌ وهؤلاءِ طِفْلٌ ، كما قال تعالى: «أوِ الطِّفْلِ الَّذينَ لم يَظْهَرُوا على عَوْراتِ النِّساءِ » (٣) فطفل في الآية موضع أطفال، فكأنَّه قال: ثم يُخْرِجُكم أطفالاً ، قال : فأَخْبِرْني عن قوله عز وجل : « يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ » (٤) ، من أين (٥) لهم هذه الأرض هناك ؟ فقلت له : وَهِمْتَ ، أمَا سَمِعْتَ قوله تعالى : « يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ » (٦) فَوَدُّوا أنَّ تلك الأرض تُسَوَّى بهم ، فسكت .

قال ياقوت في معجم الأدباء (٧) :

---

(١) هـ : « فتذكر » تحريف .

(٢) غافر : ٤٠/٦٧ .

(٣) النور : ٢٤/٣١ .

(٤) النساء : ٤/٤٢ .

(٥) د : « أي » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) إبراهيم : ١٤/٤٨ .

(٧) لم أجد هذا الخبر في ترجمة الزمخشري والخوارزمي في معجم الأدباء ، وهو في كتاب التخمير لصدر الأفاضل الورقة : ٩٩ آ من نسخة الظاهرية المحفوظة فيها برقم : ١٧٢٨ ـ عام .

حَدَّثني الإمام صَدرُ الأفاضل قاسم بن حسين الخَوَارِزْميّ قال : دخل أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي على جار الله الزمخشري فقال له : لقد أنشأت (١) البارحة شيئاً وأنشده :

ما تابعٌ لَمْ يَتَّبِعْ مَتْبُوعَهُ
في لَفْظِهِ وَمَحَلِّه ياذا الثَّبَتْ

ماذَا بِعِلْمٍ غَيْرُ عِلْمٍ نافعٍ
أَلْغَزْتَ في إتْقانِهِ حَتَّى ثَبَتْ

ألغز فيهما على نحو قولهم : « ما زيدٌ بشَيْءٍ إلاّ شَيْءٌ لا يُعْبَأُ به » (٢) ، فإنّه لا يجوز [هـ:٢٢٩] في قولهم : «إلاّ شيءٌ» سوى الرفع ، وهو بَدَل من قولهم: «[ماذا بعِلمٍ] (٣) غَيْرُ علم نافع» برفع غير ، فلمّا سمع جار الله منه البَيْتَيْن قال له : لقد جئْتَ شيئاً إدّاً .

قال ياقوت (٤) :

حَدَّثني صَدْر الأفاضل قال : كتب إليّ الصّوفيّ المعروف

---

(١) ل : « أنشدت » .

(٢) انظر الكتاب : ٣١٦/٢ والمقتضب : ٤٢٠/٤ وشرح المفصل :٩١/٢ .

(٣) زيادة من ليست في د وسائر النسخ ليستقيم المعنى .

(٤) معجم الأدباء : ٢٤٥/١٦ ، والوافي بالوفيات : ٥٤/٢٤ عن نسخة مصورة في المجمع العلمي بدمشق .

بالصَّوَّاب (١) يسألني (٢) عن قول حسان رضي الله عنه (٣) :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ
وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

وقولهم : إن فيه ثلاثة عَشَرَ مرفوعاً ، فأجبته :

أَفْدِي إماماً وَمِيضُ البَرْقِ مُنْصَرِعٌ
مِنْ خَلْفِ خاطِرِهِ الوَقَّادِ حِينَ خَطَا
يَبْغِي الصوابَ لَدَيْنا مِنْ مَبَاحِثِهِ
وما (٥) دَرَى أنَّ ما يَعْدُو الصَّوابَ خَطَا

الذي يَحْضُرُني في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر ، فمنها قوله : فمَنْ يهجو ، فيها ثلاثة مرفوعات ، المبتدأ أو الفعل المضارع والضمير المُسْتَكِنُ ، ومنها المبتدأ المقدَّر في قوله : ويمدحه ، والمعنى (٦) : ومَنْ يمدَحُهُ فيكون هنا (٧) على حسب المثال الأول

(١) المعجم : « بالصواف » تحريف .

(٢) د : « بسالني » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات .

(٣) البيت في ديوانه : ٦٤ ومعاني القرآن : ٢/ ٣١٥ والمقتضب : ٢/ ١٣٧ والمغني : ٦٩٢ والدرر : ١/ ٦٧ وورد بلا نسبة في أمالي المرتضى : ٢/ ١٨٢ والأشموني : ١/ ١٧٤ والهمع : ١/ ٨٨ .

(٤) د : « وقوله » وما أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات ، وفي المعجم : « وقولهم بأن فيه .. » .

(٥) المعجم : « أما » .

(٦) المعجم والوافي : « المعنى » .

(٧) المعجم : « ههنا » وفي الوافي : « هذا » .

ثلاثة مرفوعات أيضاً، ومنها المرفوعان في قوله: ويَنْصُرُهُ، أحدهما : الفعل المضارع والثاني : الضمير المستكن فيه (١) ، ومنها المرفوعات الأربعة في قوله : سَوَاءٌ ، اثنان من حيث إنّه في مقام الخَبَرَيْن للمبتدأيْن واثنان آخران من حيث إنّ في كلٍّ واحد ضميراً (٢) راجعاً إلى المبتدأ ، فهذا يا سيّدي جُهْدُ المُقِلِّ وغيرُ مَرْجُوٍّ قَطْع المدى من الكلِّ . انتهى .

قال الصَّفدي بعد حكايته : بل المرفوعات ثلاثة عشر ، والباقي المبتدأ (٣) المحذوف المعطوف على قوله : « مَنْ » في الأول من قوله : فمَنْ يهجو ، أي(٤): ومَنْ يمدحُه ومَنْ يَنْصُرُه لأنّه قد قرّر(٥) أنّ في « يهجو » ثلاثة مرفوعات ، وكذا في « ويَمْدحه » وتحكّم في [هـ : ٢٣٠] قوله : إنّ في « ينصره » مرفوعين ، والصورة واحدة في الثلاث . انتهى (٦) .

[هـ : ٢٣١] قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين (٧) :

---

(١) « فيه » ليست في المعجم .

(٢) ل : « خبراً » تحريف .

(٣) الوافي : « والآخر ضمير المبتدأ » .

(٤) « أي » ليست في م والوافي .

(٥) هـ : « لأنه قدر أن » ، وفي الوافي بالوفيات : « لأنه هو قرر » تحريف في الأخير .

(٦) « انتهى » ليست في ف . وبعدها في الوافي بالوفيات : « فهذه تسعة والأربع التي ذكرها في سواء فصارت ثلاثة عشر » .

(٧) طبقات النحويين واللغويين : ٨٨ ـ ٨٩ .

قـال المازنيّ : كنت بحضرة الواثق يوماً (١) ، فقلت (٢) لابن قادمٍ : كيف تقول : نَفَقَتُكَ ديناراً أصْلَحُ من دِرْهَمٍ ؟ فقال : دينار بالرفع ، قلت (٣) : فكيف تقول : ضَرْبُكَ (٤) زيداً خيرٌ لك ؟ فنصب (٥) زيداً ، فطالبْتُه بالفرق بينهما (٦) فانقطع ، وكان ابن السكيت (٧) حاضراً ، فقال الواثق (٨) سَلْه عن مسألة ، فقلت له : ما وزن نَكْتَل من الفعل ؟ فقال : نَفْعَل ، فقال الواثق : غَلِطْتَ ، ثم قال لي: فسِّرْه ، فقلت(٩): نَكْتَل تقديره: نَفْتَعِل، وأصله(١٠): نكتَيِل ، فانقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها ، فصار لفظها نكتال ، فأُسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء السَّاكنين ، فقال الواثق : هذا الجوابُ لا جوابك يا يعقوب ، فلمَّا خرجنا قال لي ابن السكيت (١١) : ما حَمَلك على هذا وبيني وبينك

---

(١) قوله : « كنت بحضره الواثق يوماً » ليس في الطبقات .

(٢) ف ، ل : « فقال » . وفي الطبقات : « قلت لابن قادم أو لابن سعدان لمَّا كابرني : كيف .. » .

(٣) الطبقات : « قال : قنت » .

(٤) هـ : « ضربتك » تحريف .

(٥) هـ : « بنصب » تحريف .

(٦) الطبقات : « فقلت له فرِّق بينهما » .

(٧) الطبقات : « وكان ذلك عند الواثق وحضر ابن السكيت » .

(٨) الطبقات : « وكان ذلك عند الواثق » زيادة مقحمة .

(٩) هـ « فقلت له .. » .

(١٠) « وأصله » ليست في الطبقات .

(١١) الطبقات : « قال يعقوب » .

المودّة (١) الخالصة ؟ فقلت والله ما أردت (٢) تخطئتك ولم أظنّ أنّه يَعْزُبُ عنك (٣) .

قال : وقال المازني : حضرت يوماً عند الواثق فقال : يا مازنيّ هات مسألة ، وكان عنده نُحاة الكوفة ، فقلت : ما تقولون في قوله تعالى : « وما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً » (٤) ، لِمَ لَمْ يقُلْ بَغِيَّة ، وهي صفة للمؤنث ؟ فأجابوا بجوابات غير مرضيّة ، فقال الواثق : هات (٥) ما عندك (٦) ، فقلت : لو كانت (٧) بَغِيّ على تقدير فَعِيل بمعنى فاعلة (٨) لحقتها (٩) الهاء ، مثل : كريمة وظريفة ، وإنّما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعول (١٠) ، نحو (١٢) : امرأة قتيل وكفّ خَضِيب ، وبَغِيّ ههنا ليس بفعيل إنّما هو فَعُول ، وفعول (١٢)

---

(١) الطبقات : « وبينك من المودة » .

(٢) الطبقات : « ما قصدي » .

(٣) بعدها في الطبقات : « ذلك » .

(٤) مريم : ١٩/٢٨ .

(٥) الطبقات : « فقال لي : هاتِ » .

(٦) « ما عندك » ليست في الطبقات .

(٧) الطبقات : « كان » .

(٨) هـ : « فاعل » .

(٩) الطبقات : « للحقتها » .

(١٠) م والطبقات : « مفعولة » .

(١١) الطبقات : « في نحو » .

(١٢) « وفعول » ليست في م والطبقات .

لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث ، نحو : امرأة شكور وبئر شَطُون إذا كانت بعيدة الرِّشاء ، وتقدير َبغِيٍّ َبغُوْي ، قلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء (١) ، فصارت يا ءثقيلة نحو : عَيِّد وميِّت ، فاستحسن الجواب .

وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين (٢) :

أخبرنا عليٌّ بن محمد الخداشي قال : بلَغَنا أنَّ مغنِّية غَنَّت بحضرة الواثق بالله (٣) : [هـ : ٢٣٢]

أَظَلُيْمُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً
أَهْـدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

فردَّ عليها الواثق وقال : إنَّ مُصَابكم رجلٌ ، فأعادت رجلاً (٤) ،

---

(١) الطبقات : « ثم أدغمت الواو في الياء » .

(٢) مراتب النحويين : ٧٨ وطبقات النحويين واللغويين : ٨٧ .

(٣) نسب البيت في شرح درة الغواص : ١٠٨ والمغني : ٥٩٣ الى العرجي وهو في ذيل ديوانه : ١٩٣ ، وورد منسوباً الى الحارث بن خالد بن العاص في الاشتقاق لابن دريد : ٩٩ ، ١٥١ واللسان (صوب) وصحح العيني في المقاصد : ٥٠٢/٣ نسبته الى الحارث بن خالد بن العاص وذكر صاحب الدرر : ١٢٦/١ الاختلاف في نسبته الى العرجي والى الحارث بن خالد بن العاص ، وجاء البيت بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٢٢٤ والتصحيف والتحريف : ٢٣٨ وأمالي ابن الشجري : ١٠٧/١ والأشموني : ٩٤/٢ . وظليم ترخيم ظليمة وظليمة تصغير ظلمة وهي أم عمران زوجة عبد الله بن مطيع .

(٤) مراتب النحويين : « فأعادت ان مصابكم رجلاً » .

فأعاد الرَّدَّ عليها (١) ، فقالت : لقَّنني هذا أعْلَم أهل زمانه ، قال : ومن هو ؟ قالت : المازني ، فقال (٢) : عليَّ به ، فأُشخص إليه ، فلمَّا مثَل بين يديه قال : ما اسمك (٣) يا مازني ؟ قال : بكرٌ ، يا أمير المؤمنين ، قال : أحسنت ، كيف (٤) تروي : أظليم .. البيت ؟ فقال : إنَّ مُصَابكم رجلاً ، قال : فأين خبر إنَّ ؟ قال : قوله : ظلم ، ومعنى مُصَابكم إصابتكم ، قال : صدقت .

قال أبو الطيب : وقد شَجِر بين محمد بن عبد الملك الزيات وأحمد بن أبي دُؤَاد ، في هذا البيت الذي غَلِط فيه الواثق ، فقال محمد : إنَّ مُصابكم رجلا وقال أحمد : رجلٌ ، فسألا عنه يعقوب ابن السكيت فحكم لأحمد بن أبي دُؤاد عصبيَّة لا جَهْلاً .

فأخبرونا عن ثعلب قال : لقِيت يعقوب فعاتَبْته في هذا (٥) عتاباً مُمِضّاً فقال لي : اسمع عُذْري ، جاءني رسول ابن أبي دُؤَاد

---

(١) م : « فرد عليها » .

(٢) ل، مراتب النحويين : « قال » .

(٣) د ، ف ل : « با اسمك يا بازني » ، هـ : « ماباسبك » . وما أثبت عن م ومراتب النحويين . قال ابن جني في سر الصناعة: ١٣٥ : «وأخبرنا أبو علي بإسناده الى الأصمعي قال : كان أبو سوَّار الغَنَوِيّ يقول : باسمك ؟ يريد : ما اسمك ، فهذه الباء بدل من الميم » . وانظر كتاب الابدال لأبي الطيب اللغوي : ٤٢/١ وبغية الوعاة : ٤٦٥/١ .

(٤) ل ومراتب النحويين : « قال : كيف .. » .

(٥) « في هذا » ليست في ل .

فمضيت إليه فلمَّا رآني بشَّ بي وقرَّبني [ورفعني] (١)وأحْفَى في المسألة عن أخباري ، ثم قال لي : يا أبا يوسُف مالي أرى الكِسْوَة ناقصة ؟ يا غلام دَسْتاً كاملاً من كِسْوَتي فأحْضَر ، فقال : كيساً فيه مائتا دينار، ثم قال لي : أراكبٌ (٢) قلت: لا ، بل راجلٌ ، فقال : حماري الفلاني بسَرْجِهِ ولِجَامِهِ ، فأُحْضر ، وقال : يُسلَّم الجميع إلى غلام أبي يوسف ، فشكَرْت له ذلك ، ثم قال لي : يا أبا يوسف ، أنشدْت هذا البيت : أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلٌ ، فقال الوزير : إنما هو « رجلاً » بالنصب ، وقد تراضينا بك ، فقلت : القولُ ما قُلْتَ ، فخرجت من عنده فإذا رسول محمد بن عبد الملك ، فقال : أجِبِ الوزير ، فلمَّا دخلْتُ إليه بَدَرَني (٣) وأنا واقف ، فقال : يا يعقوب أَلَيس الرِّواية : أَظَلَيْمُ إنَّ مُصَابَكُمْ رجلاً ؟ فقلت : لا بل رجلٌ ، فقال : اغْرُبْ (٣) ، قال يعقوب : فكيف كنت ترى لي أن أقول ؟

في المسائل لابن السِّيْد البَطَلْيَوْسي (٥) :

---

(١) زيادة عن هـ ومراتب النحويين وليست في ل ، م . وجاء مكانها في د ، ف : « وقربني » .

(٢) م ، مراتب النحويين : « أراكب أنت » .

(٣) د : « بذر بي » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ ومراتب النحويين وبَدَرَني الأمر وبَدَرَ إليَّ : عَجِلَ إليَّ واستبق .

(٤) ف ، ل : « اعزب » قال في اللسان (عزب) : « يَعْزُبُ ويَعْزِبُ عُزُوباً : غاب وبَعُد » . وفي م : « اعرب » تصحيف .

(٥) ما ذكره السيوطي هنا قطعة من مسألة طويلة في المسائل والأجوبة الورقة : ٥ ــ ٦ ــ ٧ .

حكى أبو القاسم الزجاجي قال : أخبرنا أبو إسحاق بن السَّرِّي الزَّجَّاج [هـ : ٢٣٣] قال : أخبرني محمد بن يزيد المبرِّد قال : سمعت المازني يقول : سألني الرِّياشي فقال لي : لِمَ نَفَيْتَ (١) أن يكون الله تعالى أصله الإله ، ثم خُفِّف بحذف الهمزة كما يقول أصحابك ؟ فقلت [له] (٢) : لو كان مخفَّفاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها (٣) لا يتغيَّر المعنى ، ألا ترى أن اليأس والإياس (٤) بمعنى واحد ؟ ولمَّا كنت أَعْقِلُ لقولي (٥) الله فضل مزيَّةٍ (٦) على قولي (٧) الإله ورأيْتُه قد استُعْمل لغير الله في قوله : « وانظُرْ إلى إلهِكَ الذي ظَلْتَ عَلَيْه عاكِفاً »(٨) وقوله : « أَآلِهَتُنا خَيْرٌ أمْ هُوَ » (٩) ولمَّا (١٠) لم يُسْتعمل الله إلاَّ للباري تعالى علمت أنَّه عَلَمٌ وليس بمأخوذ من الإله .

---

(١) هـ : « نهيت » ، المسائل : « أبيت » .

(٢) لسيت في د ، هـ . وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٣) المسائل : «فلا » .

(٤) هـ والمسائل : « الناس والأناس » .

(٥) ف ، م : « لقول » تحريف .

(٦) م م : « تحرية » تحريف .

(٧) م : « قول » تحريف .

(٨) طه : ٢٠/٩٧ .

(٩) الزخرف : ٤٣/٥٨ .

(١٠) « لما » ليست في ف ، ل ، م .

وفي المسائل أيضاً (١) :

سألتني (٢) قرّر الله لديك الحقّ ومكّنه وجعلك من الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه عن قول الكُتّاب في صدور كتبهم : بسم الله الرحمن الرحيم [د : ٢٧٥] وصلّى الله على سيّدنا محمد، وذكَرْت أنّ قوماً من نَحْويي زماننا يُنكِرون عطف الصلاة على البسملة ، وقد كنت (٣) أُخبرت بذلك قديماً ، فحسِبْتُ أنّهم إنما يتعلّقون في إنكاره بأنّه (٤) أمر لم تَرِد به سُنّة مأثورة ، وأنّه شيء أحدثه الكُتّاب حتى أخبرني مُخْبِرون (٥) أنّه فاسد عندهم في الإعراب ، وليسوا يُنكِرونه من أجل أنّه شيء مُحدَث عند الكُتّاب ، وأخبروني أنّ الصّواب عندهم إسقاط الواو ، ورأيت ذلك نصّاً في رسائل بعضهم ، ورأيت بعضهم يكتب في صدور كتبه : بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة على رسوله الكريم ، وقد تأمّلت الأمر الذي حملهم على إنكاره ، فلم أجد شيئاً يُمكِن أن يتعلقوا به إلا أمرَيْن :

أحدهما أنّ المعطوف حكمه أن يكون مُوافقاً للمعطوف عليه ، وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهّموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطف إحداهما على الأخرى .

---

(١) المسائل والأجوبة الورقة : ٢٨ ـ ٢٩ . وسقط من نسخة المسائل التي بين يدي بعض هذه المسألة .

(٢) « سألتني » ليست في ف .

(٣) م : « وكنت » .

(٤) المسائل : « في أنه » .

(٥) ل : « المخبرون » .

والثاني : أن (١) قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » جملة خبريّة ، وقولنا صلّى الله على سيّدنا محمد جملة معناها الدعاء ، فلما اختلفتا فكانت الأولى إخباراً وكانت الثانية [هـ : ٢٣٤] دعاء ، وكان من شأن واو العطف أن تُشْرِك الثاني مع الأول لفظاً ومعنى لم يصحّ عندهم [عطف] (٢) هاتين الجملتين على بعضهما لاختلافهما لفظاً ومعنى.

فإن كانت العلة التي حَمَلَتْهم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين فإنّ ذلك غير صحيح ، بل هو دليل على قلّة نَظَر قائله ، لأنّ تشاكل الإعراب في العطف إنما يُراعى في الأسماء المفردة المُعْرَبة خاصّة ، وأمّا عطف الجمل فإنّه نوعان :

أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب ، كقولنا : إنّ زيداً قائمٌ وعَمْراً خارجٌ ، وكان زيدٌ قائماً وعَمْرٌ خارجاً ، فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (٣) .

والنوع الثاني لا يراعى فيه التشاكل في الإعراب ، كقولنا : قام زيدٌ ومحمّداً أكرَمْتُه ، ومَرَرْتُ بعبد الله وأمّا خالدٌ فلم أَلْقَهُ ، وفي هذا أبواب قد نصّ عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين، لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام المنثور والمنظوم ، كقوله تعالى : « والمُقِيمِين الصّلاةَ والمُؤْتُونَ

(١) « أن » ليست في م .

(٢) ليست في د ، ل . وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٣) كذا في هـ . وفي د ، ف ، ل ، م : « فيعطف الاسم على الخبر » تحريف. وفي المسائل : « فيعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر » .

الزَّكاة »(١) ، وكقول خِرْنِق (٢) :

النَّازِلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

وقد (٣) ذُكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحاس وغيرهما .

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أنَّ (٤) قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية ، وقولنا : صلى الله عليه وسلم جملة معناها الدعاء فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر ، لا سيَّما ومن خاصة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى، وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما ، فما اعترضوا به غير صحيح (٥) أيضاً ، وهذا الذي قالوه يُفْسِدُ عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد :

فأولها : أنّا وجدنا كلَّ مَنْ صنَّف من العلماء كتاباً مُذْ بدأَ الناس بالتصنيفات [هـ : ٢٣٥] إلى زماننا هذا يُصَدِّرون كتبهم بأنْ

---

(١) النساء : ٤/١٦٢ .

(٢) البيت في ديوانها : ٢٩ وسيبويه : ١/٢٠٢ وأمالي المرتضى : ١/٢٠٥ وأمالي ابن الشجري : ١/٣٤٥ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/١١٦ والخزانة : ٢/٣٠١ وورد بلا نسبة في معاني القرآن : ١/١٠٥ . وقبل البيت :

لايَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُداة وآفة الجُزْرِ

(٣) من هنا سقط الكلام في نسخة المسائل التي بين يديَّ .

(٤) « ان » ليست في ل .

(٥) ل : « فاعتراضه غير صحيح » تحريف .

يقولوا : الحمدُ للّه الذي فعل كذا وكذا ، ثم يقولون : بإثر ذلك : وصلى الله على محمد ، فيعطِفون الصّلاة على التحميد ، ولا فرق بين عطفها على التحميد وعطفها (١) علـى البَسْمَلة ، لأنّ كلتا الجملتين خبر (٢) ، وهـذا ليس (٣) مختصاً بكتب الضعفـاء في العربية دون الأقوياء ، و لايكتب الجُهّال دون العلماء ، بل ذلك موجود في كتب الأئمّة المتقدّمين والعلماء المبرّزين ، كالفارسيّ وأبي العباس المبرّد والمازنيّ وغيرهم ، فلو لَمْ يكن بأيدينا دليل ندفع به [مذهب] (٤) هؤلاء إلا هذا لكفى من (٥) غيره ، فتأمّل خطبَتَيْ كتاب الإيضاح للفارسي وصدر الكامل لأبي العباس المبرّد وصدر كتاب سيبويه ، وغير ذلك من الكتب،وتأمّل خُطَبَ الخطباء وكلام الفصحاء والبلغاء، فإنّك تجدهم مُطبِقين على ما وصفته لك ، فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوا (٦) .

ومنها : أنّ قولنا : وصلى الله على محمّد بإثر البَسْملة مُنْصرِف إلى معنى الخبر ، ولذلك (٧) تأويلات مختلفة :

أحدها : أن يكون تقديره :أبدأ باسم الله الرحمن الرحيم وأقول:

---

(١) م : « وعطفهما » تحريف .

(٢) ل : « الجملتين من خبر » تحريف .

(٣) م : « وليس مختصاً » .

(٤) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .

(٥) م ، هـ : « عن » تحريف .

(٦) ف ، ل م : « قالوه » .

(٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « وذلك » .

صلى الله على محمد ، فيُضْمِر القول ويعطِفه على « أبدأ » ، وذلك ممّا يصرف الكلام إلى الإخبار ، والعرب تحذف القول حذفاً مطرداً ، شُهْرته (١) تغني عن إيراد أمثلة منه ، كقوله تعالى : « والمَلائِكَةُ يَدْخُلونَ علَيْهم مِنْ كلِّ بابٍ ، سَلامٌ علَيْكُمْ » (٢) أي (٣) : يقولون : سَلامٌ عليكُمْ ، وكذا قوله : « والَّذين اتَّخذوا من دُونه أوْلياءَ ما نَعْبُدُهُمْ إلاَّ لِيُقَرِّبونا إلى اللهِ زُلْفَى » (٤) أي : يقولون : ما نعبدهم إلاَّ ليُقَرِّبونا إلى الله [زلفى] (٥) .

[الثاني] (٦) : على معنى: أبدأ باسم الله وبالصلاة (٧) على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل ، كما أجاز سيبويه (٨) : « قَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ » لأنه في معنى : ما أحَدٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ » ، وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعة على دَفْعِه ، وإنْ شئت كان التقدير : أبدأ باسم الله وأُصَلّي على محمد ، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى ، وهذه التأويلات الثلاثة تصيره وإن كان دعاء إلى معنى الإخبار ، فهذا وجه آخر صحيح .

---

(١) « شهرته » ليست في ل .

(٢) الرعد : ١٣/٢٣ ـ ٢٤

(٣) د : « ان » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) الزمر : ٣٩/٣

(٥) زيادة عن هـ . وليست في د ، ل ، م . ومن « أي يقولون : ما » الى « زلفى » ليس في ف .

(٦) زيادة عن م . وليست في د وسائر النسخ .

(٧) م : « الله الرحمن والصلاة » .

(٨) انظر الكتاب : ٢/٣١٤ والخصائص : ٢/١٢٤ .

ومنها : أنه لا يَسْتَحِيل عطف قولنا : وصلى الله على محمد على قولنا : بسم الله وإنْ كان دعاءً محضاً من غير أن يُتَأَوَّل فيه تأويل [هـ : ٢٣٦] إخبار ، لأنَّا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركَّبة تركيب الدُّعاء والأمر والنهي والاستفهام التي لا يَصْلُح أن يقال فيها (١) صِدْق ولا كذب مواقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصِّدق والكذب ، وهذا أشدُّ من عطف بعضها على بعض ، كنحو ما أنشدوه من قول الجُمَيْح بن مُنْقِذ (٢) :

ولو أَصَابَتْ لَقالَتْ وَهْيَ صادِقَةٌ

إنَّ الرِّياضَةَ لا تُنْصِبْكَ للشَّيْبِ

فأوقع النَّهْي موقع خبر إنَّ • وقال آخر (٣) :

---

(١) ف : « فيه » تحريف •

(٢) الجميح لقب له واسمه منقذ بن الطماح، أحد فرسان الجاهلية ، والبيت من قصيدة مفضلية يذكر فيها نِفَار زوجه ، وهو في المفضليات : ٣٤ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٥٢١ والخزانة : ٤/٢٩٥ وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري : ١/٣٣٢ •

(٣) أورد أبو زيد البيتين في نوادره : ٣٠ ، ٥٨ ونسبهما الى بعض بني نهشل وقال : « وقائلهما جاهلي » ، وأنشدهما البغدادي في الخزانة : ٤/٥٧ وحكى كلام أبي زيد في نسبتهما ، وورد الأول منهما في سمط اللآلى : ١٧٦ واللسان (سمع) بلا نسبة ، وجاء الثاني غير معزو في شرح الحماسة للمرزوقي : ٦٥٧ والمغني : ٦٤٧ والهمع : ١/١١٣ والدرر : ١/٨٣ • قوله سماعي : ذكري في الناس وحسن الثناء ، والصناع : الرقيقة الكف والماجدة : الكريمة •

ألا يا أُمَّ فارِعَ لا تَلُومي
على شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعي

وكُوني بالمَكَارِمِ ذَكِّريني
ودَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صَنَاعِ

فأوْقع الأمْر موقع مكان (١) خبر كان . وقال الراجز (٢) :

فإنّما أنْتَ أخٌ لا نَعْدَمُهْ

فأوقع الجملة التي هي « لا نَعْدَمه » (٣) ومعناها الدّعاء موقع الصفة لأخ [حملاً] (٤) على المعنى ، كأنّه قال : فإنّما أنت أخ ندعو له بأنْ لا يُعْدَم ، وليس يَسُوغ لمعترض علينا أن يَزْعُم أنّ هذا شيء خُصّ به الشعر ، فإنّ ذلك قد جاء في القرآن والكلام الفصيح ، فمن ذلك قول الله تعالى : « قُلْ مَنْ كانَ في الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدّاً » (٥) وأجاز النحويون (٦) بلا

(١) « مكان » ليست في هـ .

(٢) أورد أبو العباس ثعلب البيت مع أبيات أخرى في أماليه : ١٩٥ ونسبها الى أبي محمد الحَذْلَمي ، وأنشد ابن منظور في اللسان (قوم) أبياتاً من الأرجوزة نفسها ولم ينسبها وليس منها البيت الشاهد ، والحَذْلمي نسبة الى حذلم بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد . وورد البيت في المغني : ٦٤٧ بلا نسبة .

(٣) قوله : « فأوقع الجملة التي هي لا نعدمه » ليس في ف ، ل .

(٤) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٥) مريم : ١٩/ ٧٥ .

(٦) انظر الكتاب : ١/ ١٣٨ والمقتضب : ٤/ ١٢٨ .

خلاف بينهم « زيدٌ اضربْه » و « عَمْروٌ لا تَشْتُمْه » و « زيدٌ كم مَرَّةً رأيْته » و « عبدُ الله هل (١) أكرمته » وزيدٌ جزاه اللهُ عني خيراً ، وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل ، والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع على اسم الفاعل ، وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل ، كقوله تعالى : « إنَّ المُصَّدِّقِين والمُصَّدِّقاتِ وأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً » (٢) ، وقال امرؤ القيس (٣) :

ألا انْعِمْ صَبَاحاً أيُّها الرَّبْعُ وانْطِقْ

فعطف الأمر على الدُّعاء ، وهذا كثير ، وقد قال سيبويه (٤) في باب ما يُنْصَبُ (٥) [هـ : ٢٣٧] فيه الاسم لأنَّه لا سَبِيلَ له إلى أن يكون (٦) صفة : « واعْلَمْ أنَّه لا يجوز مَنْ عبدُ الله وهذا زيدٌ الرَّجلَيْن الصَّالحَيْن ، رفعْتَ أو نصبْتَ ، لأنَّك لا تثني (٧)

---

(١) هـ : « كم » .

(٢) الحديد : ٥٧/١٨ .

(٣) عجز البيت : « وحَدِّثْ حديثَ الرَّكْبِ إن شِئْتَ واصْدُقِ » .
والبيت في ديوانه : ١٦٨ . انعم صباحاً : تحية أهل الجاهلية .

(٤) الكتاب : ٢/٦٠ .

(٥) كذا في الكتاب وفي د وسائر النسخ : « ينتصب » .

(٦) جاء بعدها في هـ : « فيه » .

(٧) كذا في الكتاب . وفي د وسائر النسخ : « تبنى » تصحيف .

إلاّ على مَنْ(١) أثبتَّه وعلِمْتَه ، ولا يجوز أن تَخْلِط مَنْ تَعْلَم ومَنْ لا تَعْلَم ، فتجعلها بمنزلة واحدة ، وإنّما الصّفةُ علَمٌ فيمن قد علِمْتَه » ، فأبْطَلَ جواز هذه المسألة من جهة جمع(٢) الصّفتَيْن ، ولم يُبْطِلها من أجل عطف الخبر على الاستفهام ، ووافقه [د : ٢٧٦] جميع النحويين على هذه اسألة ، وإنّما كان ذلك لأنّ الجمل لا يُراعى فيها التشاكل في المعاني ولا في الإعراب ، وقد استعمل بديع الزمان عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته ، وهو قوله(٣) : « ظَفِرْنا بِصَيْدٍ وحَيَّاكَ اللهُ أبا زيدٍ » وما نعلم أحداً أنكر ذلك عليه ، وإذا كان التشاكل يُراعى في أكثر المفردات كان أجْدر ألاّ يُراعى في الجمل،ألا ترى أنّ العرب تعطِف [المعْرَب](٤) على المبْني والمبنيّ على المعْرَب، وما يظهر فيه الإعراب على مالا يظهر؟ وفي هذا الموضع شيء يجب أن يُوقَفَ عليه ، وذلك أن قول النحويين بأنّ(٥) الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنىً كلام خرج مَخْرَج العموم ، [وهو](٦) في الحقيقة خصوص ، وإنّما تعطِف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو [في](٦) جنسه لا في

---

(١) د ، م ، هـ : « ما » تحريف وليست في ف ، ل . وما أثبت عن الكتاب .

(٢) م : « جميع » تحريف .

(٣) مقامات الهمذاني ، المقامة البغدادية : ٢٠ .

(٤) ليست في د . والعبارة في ف ، ل ، م : « ألا ترى أن المعرب يعطف على المبني والمبني على المعرب » وما أثبت عن هـ .

(٥) ف ، ل : « ان » .

(٦) ليستا في د . وأثبتهما عن سائر النسخ .

كميته ولا كيفيته، ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربْت زيداً وعَمْراً قد(١) يجوز أن تضرب زيداً ضَرْبة واحدة وعَمْراً ضَرْبتَيْن وثلاثاً فتختلف الكميتان ؟ وكذلك يجوز أن تضرب زيداً جالساً وعَمْراً قائماً فتختلف الكيفيتان (٢) ، ويبيِّن ذلك قول العرب : إيّاك والأسدَ ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل الناصب لهما مختلف المعنى ، لأنّ المخاطَبَ مَخُوف والأسد مَخُوف منه ، فجاز العطف وإن اختلف نوعا التخويف ، لأنّ جنس التخويف قد انتظمهما ، ونحو منه قوله تعالى : « فأَجْمِعُوا أمْرَكُم وشُرَكاءَكُمْ » (٣) ، لأنّ الإجماع على الأمر وهو العَزْم عليه والجمع الذي يُراد به ضَمّ الأشياء المتفرّقة وإنِ اختلف نوعاهما فإنّ لهما جنساً يجتمعان فيه ، ألا ترى (٤) أنّهما جميعاً يَرْجِعان إلى معنى الصَّيْرُورة (٥) والانجذاب ؟ ألا ترى أنّ مَنْ عَزَمَ على الشيء فقد انجذب إليه ، وصار كما أنّ الأشياء المتفرقة إذا جُمِعت انجذب بعضها إلى[هـ:٢٣٨] بعض وصار كلّ واحد منها إلى الآخر ؟ وكذلك قول الشاعر (٦) :

---

(١) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ : « وقد » تحريف .

(٢) ل : « الكميتان » تحريف .

(٣) « ترى » ليست في ل .

(٣) يونس : ١٠/٧١ .

(٥) « الصيرورية » .

(٦) ورد البيت في رغبة الآمل من كتاب الكامل : ٣/٢٣٤ منسوباً الى عبد الله ابن الزبعرى ، وجاء بلا نسبة في معاني القرآن : ١/١٢١ ومجاز القرآن : ٢/٦٨ وتأويل مشكل القرآن : ١٦٥ والكامل : ١/٣٣٤ ←

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَـــدَا

مُتَقَلِّـــداً سَيْفاً وَرُمْحَـــا

ومعناه : وحاملاً رمحاً ، لأنَّ التَّقَلُّد نوع من الحمل ، ولأجل هـذا الذي ذكرناه من حكـم العطف بالواو قُلْنا في قوله تعالى : « وامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وأَرْجُلِكُـمْ إلى الكَعْبَيْنْ » (١) في قراءة مَنْ خَفَضَ الأرجل : إنَّ الأرجل (٢) تُغْسَل والرُّؤوس تمسح ، ولم يوجب عطفها على الرُّؤوس أن تكون مَمْسوحة كمسح الرؤوس ، لأنَّ العرب تستعمل المَسْح على معنيَيْن :

أحدهما : النَّضْح ، والآخَر الغَسْل ، حكى أبو زيد (٣) : تَمَسَّحْتُ للصلاة أي : توضَّأت ، وقال الراجز (٤) :

والمقتضب : ٢/٥١ والخصائص : ٢/٤٣١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١١٤٧ وأمالي المرتضى : ١/٥٤ ، ٢/٢٦٠ والمخصص : ٤/١٣٦ وأمالي ابن الشجري : ٢/٣٢١ والانصاف : ٦٠٢ وشرح المفصل : ٢/٥٠ والخزانة : ١/٣٣٠ واللسان (قلد) . وتقلّد الأمر : احتمله وكذلك تقلد السيف ، ويقال : حمل الرمح وتقلد السيف .

(١) المائدة : ٥/٦ . وانظر النشر : ٢/٢٤٥ والتيسير : ٩٨ والاتحاف : ١٩٨ .

(٢) م : « الرجل » .

(٣) هـ : « حتى روى أبو زيد » .

(٤) هو أبو نخيلة الراجز كما في اللسان والتاج (قأب) . وورد بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٢٨٣ . وبعد البيت : « ثمَّ تهيَّأتْ لشربٍ قأب . يقال : أشليت الناقة والعَنْز إذا دعوتهما لتحلبهما ، والقَعْب : القدَح الضخم الغليظ ، وقَأَبَ الماء : شربه .

أَشْلَيْتُ عَنْزِي وَمَسَحْتُ قَعْبِي

أراد أنّه غسله لِيَحْلُبَ فيه ، فلمّا (١) كان المَسْح نوعين أوجبنا لكلِّ عُضْوٍ ما يَليق به ، إذ (٢) كانت واو العطف كما قلنا إنّما تُوجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميته [ولا في كيفيته] (٣) ، فالنَّضْح والمَسْح جمَعَهما جنس الطَّهارة كما جمع تقلّد السيف وحَمْل الرُّمْح جنس التّأهّب للحرب(٤) والتّسلّح، وهكذا قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيّدنا محمّد ، وإن كان الإخبار والدعاء قد اختلفا فإنّهما (٥) قد اتّفقا في معنى التّقدِمة والاستفتاح أو في معنى التّبَرّك والاستنجاح (٦) ، فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيداً قائمٌ وعَمْرٌ بالرفع عطفاً على موضع ليت وما عملت فيه ، وهل ذلك إلاّ من أجل اختلاف الجملتين بأن إحداهما تصير خبراً والثانية تمنياً ؟ فالجواب : أنّ هذا الذي تَوَهّمْته لا يصحّ من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحويين العطف على موضع ليت ليس من أجل ما ظَنَنْتَه ، وإنّما منعوه لأنّ ليت (٧) قد أبْطَلَت الابتداء

---

(١) ل « ولما » .

(٢) م : « اذا » تحريف .

(٣) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٤) « للحرب » ليست في م . والى هنا انتهى السخط في نسخة المسائل والأجوبة التي بين يدي .

(٥) ل : « اختلفا حينئذ فإنهما » .

(٦) م : « والاسحاح » تحريف .

(٧) المسائل : « من أن ليت » .

فلم تَبْقَ له لفظاً ولا تقديراً ، ولو كان لليت ومعمولها موضع وعطف عَمْرٌ عليه لم يكن عطف خبر على [هـ : ٢٣٩] تَمَنٍّ كما توهَّمْتَه ، وإنَّما كان (١) يكون عطف خبر على خبر لأنَّ التمني إنما كان لعامل(٢) اللفظ دون الموضع (٣) لو كان هنالك موضع ٠

والوجه الثاني : أنَّ قولنا : ليت زيداً قائمٌ وعَمْرٌ لا يُعَدُّ جملتين ، وإنما يُعَدُّ جملة واحدة ، لأنَّ (٤) الخبر الذي كان يتم (٥) الجملة الثانية سقط استغناء بخبر الاسم الأول ، ولو قلت : ليت زيداً قائم وليت عَمْراً قائم لكانتا (٦) جملتين ، وهذا كقوله : قام زيد وقام عَمْرٌ ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيدٌ وعَمْرٌ صارت (٧) جملة واحدة ، ويدلُّ على ذلك أنَّ النحويين يجيزون : مررت برجل قائمٍ زيد وأبوه ، ولا يجيزون : مررت برجل قائم زيد وقائم أبوه ، لأنَّ الكلام الأوَّل جملة واحدة ، فاكتُفي فيها (٨) بضمير واحد يعود إلى الموصوف ، والثانية تجري مجرى جملتين ، فلا بدَّ في كل واحدة منهما من ضمير ، وكذلك يجيزون : زيد قام عَمْر

(١) « كان » ليست في م ، هـ ، المسائل ٠

(٢) المسائل : « بعامل » ٠

(٣) : « الوضع » تحريف ٠

(٤) كذا في هـ والمسائل وفي د وسائر النسخ : « كان » تحريف ٠

(٥) المسائل : « يتمم » ٠

(٦) « لكانتا » ليست في هـ ٠

(٧) هـ ، المسائل : « صار » ٠

(٨) ل : « بها » ٠

وأبوه (١) ولا يجيزون : زيد(٢) قام عَمْرٌ وقام أبوه ، لتَعَرِّي الجملة الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ .

وفي المسائل للبطليوسي أيضا (٣)

سألْتَ عن قول الله تعالى : « شَهِدَ اللهُ أنَّه لا إلهَ إلاَّ هوَ والملائِكَةُ وأُولو العِلْمِ قائِماً بالقِسْطِ لا إلهَ إلاَّ هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ » (٤) ، وقلت بأيٍّ شيء انتصب « قائماً » وما العامل (٥) فيه ؟ وأين خبر التبرئة (٦) من هذه الآية ؟ وذكرت أنَّ بعض المنتحلين لصناعة النحو أنكر قولنا : إنَّ « قائماً » ههنا (٧) منصوب على الحال ، وزعم أنه كُفْرٌ من قائله (٨) ، وإنما قال ذلك فيما يرى لأنَّ الحال فيما ذكر النحويون مُنْتقلة وفضلة في الكلام ، والقيام بالقِسْطِ صفة لله تعالى لم يزل موصوفاً بها ولا يزال ، ولا يصحُّ فيها الانتقال(٩) ، ونحن

---

(١) المسائل : « زيد قام أبوه وعمرو » تحريف .

(٢) « زيد » ليست في هـ .

(٣) المسائل والأجوبة الورقة : ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ .

(٤) آل عمران : ١٨/٣ .

(٥) كذا في هـ والمسائل . وفي د وسائر النسخ : « وما القايم » تحريف .

(٦) هـ : « خبر لا التبرئة » .

(٧) ل : « هنا » .

(٨) م : « قاتله » .

(٩) من « لم يزل » الى « الانتقال » ليس في ف .

ونحن نَرْبَأُ (١) بأنفسنا أن نكون ممَّن يجهل ما يوصَفُ به الله تعالى [فنصفه] (٢) بما (٣) لا يجوز ، أو (٤) يغيب عنَّا هذا المقدار من علم اللسان ، وإنما أُتِيَ (٥) هــذا المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة وسُوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبْتك عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكَّل ٠

أما خبر التبرئة في هــذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين لا إله [هـ : ٢٤٠] في الوجود إلاّ هو ، أو لا إله موجودٌ إلاّ هو ، ونحو ذلك من التقدير ، وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل عليه ، كقولهم: لا بأس يريدون: لا بأس عليك وكقول عبد يغوث الحارثي (٦) :

فيا راكِباً إمَّا عَرَضْــتَ فَبَلِّغَــنْ
نَدَامايَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيَا

---

(١) المسائل : « نبرأ » ٠

(٣) زيادة عن هـ ٠ وليست في د وسائر النسخ والمسائل ٠

(٢) ل ، المسائل : « مما » تحريف ٠

(٤) المسائل : « ان » تحريف ٠

(٥) د : « اوتي » تحريف ٠ وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل ٠

(٦) ورد البيت بهذه النسبة في سيبويه : ٢/٢٠٠ والمفضليات : ١٥٦ وأمالي القالي : ٣/١٣٢ وشرح المفصل : ١/١٢٨ والمقاصد للعيني : ٤/٢٠٦ والخزانة : ١/٣١٣ ٠ وجاء بلا نسبة في المقتضب : ٤/٢٠٤ ٠ وعرضت أي : أتيت العروض وهي مكة والمدينة ٠

أراد أنه لا تَلاقي لنا ، وقوله : « هو » (١) بدل من موضع لا وما عملت فيه لأنَّ التبرئة(٢) وماتعمل فيه في موضع رفع على الابتداء ، وهي في ذلك بمنزلة إنَّ وما تعمل فيه (٣) ، فإنْ قيل : فما الذي يمنع من أن يكون هو الموجود في الآية خبر التبرئة ولا يُحتاج إلى تكلّف هذا الإضمار ؟ فالجواب : أنَّ ذلك خطأ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ لا هـذه لا تعمل إلا في النكرات ، فإن جعلت هو خبرها أعملتها في المعرفة وذلك لا يجوز .

والثاني : أنَّ ما بعد إلاَّ موجَب ولا لا تعمل في الموجب ، إنَّما تعمل في المنفيّ .

والثالث : أنَّك إن (٤) جعلت هو خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة ، وهـذا عكس ما توجِبه صناعة النحو ، لأن الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفة ونكرة أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخـبر ، فلذلك جعـل النحويون الخبر نحو هـذا محذوفاً .

وأمَّا قوله تعالى : « قائماً بالقِسْطِ » فإنَّه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

١ ــ إمَّا أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم .

٢ ــ وإمَّا أن يكون منصوباً على الحال (٥) .

---

(٢) المسائل : « الا هو » .

(٣) هـ : « لأن لا التبرئة » .

(٤) من « لأن التبرئة » الى « فيه » ليس في م .

(٥) المسائل : « اذا » .

(٦) « وإما أن يكون منصوباً على الحال » ليست في م .

٣ ــ وإمَّا أن يكون منصوباً على النعت لإله المنصوب بالتبرئة ، فأمَّا نصبه على المدح والتعظيم فواضح يغني وضوحه عن القول فيه ، وأمَّا نصبه على الصفة لإلـــه فإنَّ ذلك خطأ ، لأنَّ المراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت قائماً [صفة لإله فإنَّ التقدير : لا إله قائماً] (١) بالقسط إلاَّ هو ، فرجع النفي خصوصاً وزال ما فيه من العموم وجاز [هـ : ٢٤١] أن يكون ثَمَّ إله آخَرُ غير قائم بالقسط ، كما أنَّك إذا قلت : لا رجلَ ظريفاً في الدار إلا زيدٌ ، فإنما (٢) نفيت الرجال الظرفاء خاصة [د : ٢٧٧] وجاز أن يكون هناك رجل آخر غير ظريف ، وهذا كفر صريح ، نعوذ بالله منه .

وأمَّا نصبه على الحال فإنَّه لا يخلو من أحد (٣) أربعة أوجه :

إمَّا أن يكون حالاً من اسم الله تعالى .

وإمَّا أن يكون حالاً من المضمر (٤) .

وإمَّا أن يكون حالاً من المنصوب بأنَّ .

وإمَّا أن يكون حالاً من المُضْمَر الذي في خبر التبرئة المقدَّر .

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى فالعامل فيه شَهِدَ ، تقديره : شَهِدَ الله في حال قيامه بالقسط أنَّه لا إله إلاَّ هو وشهدت الملائكة وأولو العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنَّك ذكرت أسماء كثيرة وجئت بالحال من بعضها دون بعض ، قال ابن جني : « ألا ترى أنَّك

---

(١) زيادة عن المسائل والأجوبة . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) كذا في د والمسائل . وفي د وسائر النسخ : « قائماً » تحريف .

(٣) « أحد » ليست في ف والمسائل .

(٤) قوله : « وإما أن يكون حالاً من المضمر » ليس في م .

لو قلت : جاء زيدٌ راكباً وعَمْرٌ وخالِدٌ ، فجعلت الحال من بعضهم لجاز باتّفاق » ، وإذا جعلت قائماً حالاً من هو فالعامل في الحال معنى النفي ، لأن الأحوال تعمل فيها (١) المعاني كما تعمل في الظروف ، فيكون التقدير : شَهِد الله أنّ الرّبوبيّة ليست إلاّ له في حال قيامه بالقِسْط ، فهذان الوجهان صحيحان .

فأمّا كونه حالاً من الضمير المنصوب بأنّ أو من الضمير (٢) الذي في (٣) خبر (٤) التبرئة المحذوف فكلاهما خَطَأٌ لا يجوز (٥) .

أمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير المنصوب بأنّ فلعِلّتَيْن :

إحداهما : أنّ أنّ المفتوحة تقدّر هي وما عَمِلت فيه بتقدير المصدر ، وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها ، فإنْ جعلت قائماً حالاً من اسمها كان داخلاً في الصلة ، فتكون قد فرّقت بين الصّلة والمَوْصول بما ليس من الصلة وذلك مستحيل .

والعلة الثانية : أنّك [إنْ](٦) جعلته حالاً من اسم أنّ لزمك(٧)

---

(١) ل : « في » تحريف .

(٢) م : « المضمر » .

(٣) د ، ف : « به » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٤) د ، ف ، ل : « حيز » تصحيف وما أثبت عن م ، هـ ، المسائل .

(٥) « لا يجوز » ليست في م .

(٦) ليست في د ، ف وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٧) المسائل : « لزم » .

أن تُعْمل أنَّ في [هـ : ٢٤٢] الحال ، وأنَّ لا تعمــل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف ، فإن قلت : قد (١) قال النابغة الذبياني (٢) :

كأنّهُ خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

فنصب على الحال من اسم كأنَّ وجعل العامل فيها ما في كأنَّ [من معنى] (٣) التشبيه ، فهلاَّ (٤) أجَزْتَ مثل ذلك في أنَّ فالجواب : أنَّ ذلك إنَّما يجوز عند البصريين في كأنَّ وليت ولعلَّ خاصَّة ، لأنَّ هذه الأحرف الثلاثة أبْطَلَتْ معنى الابتداء ممَّا يدخل عليه، وأحدثت في الكلام معنى التَّمنِّي والتَّرَجِّي والتشبيه فأشبهت الأفعال ، فإنْ قيل : فإنَّ المفتوحة تدخل على الجملة(٥) فَتَتَصْرِفها إلى تأويل المصدر، ألا ترى أنَّك تقول : [بلغني أنَّك قائم فيكون معناه] (٦) : بلغني

---

(١) هـ : « فقد » •

(٢) عجزه : « سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ » والبيت في ديوانه : ١١ ومجاز القرآن : ١٣٢/٢ والمعاني الكبير : ٧٦٠ والخصائص : ٢٧٥/٢ وأمالي ابن الشجري : ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ والمرتجل : ١٦٢ والخزانة : ٥٢١/١ • وورد بلا نسبة في الأضداد : ٣٩٩ • والهاء في كأنه عائدة على المَدْرى المراد به قرن الثور ، والضمير في صفحته راجع الى الكلب ، والسَّفُّود : الحديدة التي يشوى بها الكباب والمقتأد: المطبخ •

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل •

(٤) م : « فلا » تحريف •

(٥) هـ : « الجمل » •

(٦) زيادة عن المسائل وليست في د وسائر النسخ •

قيامك ؟ فهَلاَّ أعْمَلْتَ في الحال ما فيها من تأويل المصدر ؟ فالجواب : أنَّ ذلك خطأٌ لأنَّ المصدر الذي تقدَّر به أنَّ المفتوحة إنَّما يَنْسَبِكُ منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها ، فإذا جعلت قائماً حالاً من اسمها (١) كان داخلاً في صلتها ، فيَلْزَمُكَ من ذلك أن يعمل (٢) الاسم في نفسه ، وذلك مُحَال ، فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب (٣) « قائماً » على الحال من اسم أنَّ ٠

فأمَّا (٤) امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير (٥) المقدَّر في خبر(٦) التبرئة المحذوف فمن أجل أنَّ المراد بالنفي العُموم والاستغراق على ما قدَّمناه ، فإذا جَعَلْتَه حالاً من المضمر (٧) الذي في الخبر المحذوف صار التقدير : لا إله موجودٌ في حال قيامه بالقسط إلاَّ هو ، فيصير النفي واقعاً على الآلهة القائمين بالقسط دون غيرهم ، ويوهم هذا الكلام أنَّ ثَمَّ إلهاً غير قائم بالقِسْط ، كما أنَّك إذا قلت : لا رجلَ موجودٌ سخيَّاً إلاَّ زيدٌ ، فإنما نفيت الرجال الأسخياء خاصة دون غيرهم ، وهذا كفر (٨) ، فصحَّ بجميع ما قدَّمناه أنَّ قائماً

(١) المسائل : « من اسم ان » ٠

(٢) المسائل : « انك تعمل » ٠

(٣) م : « تنتصب » ٠

(٤) م ، هـ ، المسائل : « وأما » ٠

(٥) م : « المضمر » ٠

(٦) د ، ف ، ل : « حين » تصحيف وما أثبت عن م ، هـ ، المسائل ٠

(٧) ل ، المسائل : « الضمير » ٠

(٨) جاء بعدها في المسائل : « بحث نعوذ بالله من مثله » ٠

لا (١) يصحّ إلاّ (٢) أن يكون حالاً من اسم (٣) الله تعالى أو من هو ، فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه (٤) حالاً من اسم (٥) الله تعالى (٦) أو من ضميره ، والحال منتقلة وفضلة في الكلام ، وهذه الصفة لم يزل الله تعالى [هـ : ٢٤٣] موصوفاً بها ولا يزال ؟ فالجواب : أنّه ليس كلّ حال (٧) منتقلة ولا فضلة في الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الأحوال مالا يصحّ انتقاله ولا يجوز أن يكون فضلة ، ألا ترى أن النحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصح فيها الانتقال ، كقوله تعالى : « هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً » (٨) « وَأَنَّ هذا صِراطِي مُسْتَقِيماً » (٩) ؟ والحقّ لا يفارقه التّصديق ، وصراط الله تعالى لا تفارقه الاستقامة ، وقالوا في قوله تعالى : « نَعْبُدُ إِلهَكَ وإلهَ آبائِكَ إبراهيمَ وإسْماعِيلَ وإسْحاقَ إلهاً واحداً » (١٠) : إنّه (١١) منصوب على الحال من الله (١٢) ، وقالوا في قوله تعالى :

---

(١) « لا » ليست في م .

(٢) « إلاّ » انفردت بها د . وليست في سائر النسخ والمسائل .

(٣) « اسم » ليست في م .

(٤) المسائل : « يكون » .

(٥) « اسم » ليست في ف .

(٦) من « فإن قال قائل » الى « تعالى » ليس في م .

(٧) « حال » ليست في ف .

(٨) فاطر : ٣٥/٣١ .

(٩) الأنعام :٦/١٥٣ .

(١٠) البقرة : ٢/١٣٣ .

(١١) هـ : « بأنه » .

(١٢) « من الله » لم تذكر في ف ، ك ، م والمسائل .

« الم ، اللهُ لا إلهَ إلاّ هو الحَيُّ القَيُّومُ ، نَزَّلَ عَلَيْكَ الكتابَ بالحقِّ » (١) : [إنهّا (٢) جملة في موضع الحال من الله ، كأنّه قال : الله الحي القيوم نزل عليك الكتاب] (٣) متوحّداً بالرُّبوبيَّة ، وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضمير في « نَزَّل » ، وكذلك قول العرب : « ضَرْبِي زيداً قائماً » (٤) ، « وأكثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً » ، و « دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً » ، ونحو ذلك إنْ تتبعّناه ، فإن قال قائل : فكيف صَحَّ أنْ تُسَمَّي هذه الأشياء حالاً (٥) وهي غير متنقلة والكلام محتاج إليها ؟ فالجواب عن ذلك من وجوه كلها مُقْنع :

أحدها : أنّ الحال شبيهة بالصفة ، والصفة ضربان : ضَرْبٌ يحتاج إليه (٦) الموصوف ولا بدّ له منه ، وذلك إذا التبس بغيره ، وضَرْبٌ لا يحتاج إليه ، وإنّما يذكر للمدح أو الذّمّ أو التَّرَحُّم ، فوجب أن تكون الحال كذلك .

ومنها أنّ الشيء إذا وُجد فيه بعض خَواصّ نوعه ولم يوجد فيه بعضها (٧) لم يُخْرجه عن نوعه نُقْصان ما نقص منها (٨) ،

---

(١) آل عمران : ٣/١ ـ ٢ ـ ٣ .

(٢) ف : « انه » تحريف .

(٣) زيادة عن ف ، ل ، هـ ، المسائل وليست في د ، م .

(٤) ورد موضع هذا المثال في المسائل : « هذا زيد منطلقاً » .

(٥) المسائل : « أحوالاً » ولعله الأصح .

(٦) م : « الى » تحريف .

(٧) المسائل : « بعضه » تحريف .

(٨) كذا في المسائل وفي د وسائر النسخ : « منه » تحريف .

ألا ترى أنّ الرسم له خواصّ تخُصّه مثل : التنوين ودخول الألف واللام عليه والنعت والتصغير والنداء ؟ ولم (١) يلزم أن تُوجَدَ هذه الخواصّ كلّها في جميع الأسماء (٢) ، ولكنْ حيثما وُجدت كلّها أو بعضها حُكم له بأنّه اسم ، وكذلك الأحوال في هـذه المواضيع فيها أكثر خواصّ الحال وشروطها موجودة فيها ، فلا يُخرجها عن حكم الحال نُقصان ما نقص منها (٣) ، كما لا يُخْرِج منْ [هـ : ٢٤٤] وما نحوهما عن حكم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصّ الأسماء .

ومنها : أنّ النحويين لم يريدوا بقولهم : إنّ الحال فَضْلة في الكلام أنّ الحال مُسْتغنى (٤) عنها في كلّ موضع على ما يَتَوَهَّم مَنْ لا دُرْبة له بهذه الصناعة ، وإنّما معنى ذلك أنّها (٥) تأتي على وجهين: إمّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها والفائدة مُنْعَقِدة بغيرها ، وإمّا أن تقترن بكلام (٦) تقع الفائدة بهما معاً ولا تقع الفائدة بها مجرّدة ، وإنما كان ذلك لأنّها لا ترفع ولا يسند إليها حدث (٧) واعتماد كل جملة مفيدة إنما هو على الاسم المرفوع الذي أسند (٨)

---

(١) المسائل : « ولا » .

(٢) ل : « في جميع هذه الأسماء » .

(٣) « منها » ليست في ف . وفي المسائل : « منه » تحريف .

(٤) هـ : « يستغنى » .

(٥) م : « ان » .

(٦) بعدها في المسائل : « آخر » .

(٧) د ، ف ، ل ، م : « حديث » تحريف . وما أثبت عن هـ والمسائل .

(٨) المسائل : « يسند » .

إليه الحدث (١) أو ما هو في تأويل المرفوع ، ولا تنعقد فائدة بشيء (٢) من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع ، كقولنا : ما جاءني من أحَدٍ ، وإنَّ زيداً قائمٌ ، فتأمَّل هذا الموضع فإنَّه يكشِفُ عنكَ الحَيْرَةَ في أمر الحال وفيه لُطْف وغُموض .

وأمَّا القيام الذي وصف الله تعالى به (٣) نفسه في هذه الآية فليس يُراد به المثول والانتصاب لأن هذا من صفة الأجسام تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد بالقيام ههنا القيام بالأمور والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي : يُعْنى به ويَهْتَبِل (٤) بشأنه ، ومنه قوله تعالى : « الرِّجال قوَّامُون على النِّساء » (٥) ، أي مُتَكَلِّفون بأُمورِهنَّ ومعنيُّون بشؤونهنَّ ، ومنه قول الأعشى (٦) :

يَقُومُ على الوَغْمِ في قَوْمِهِ
فَيَعْفُو إذا شاءَ أوْ يَنْتَقِمْ

(١) د ، ف ، ل ، م : « الحديث » تحريف . وما أثبت عن هـ والمسائل .

(٢) م : « شيء » تحريف . والعبارة في المسائل : « ولا تنعقد جملة مفيدة بشيء من المنصوبات » .

(٣) « به » ليست في ف .

(٤) هـ « ويهتم » . والاهتبال : الاغتنام والاحتيال . واهتبل إذا غَنِم .

(٥) النساء : ٤/٣٤ .

(٦) ديوانه : ٣٩ وشرح السبع الطوال : ٢٧٣ وأمالي القالي : ٢/٢٦٣ وسمط اللآلي : ٩٠٢ ، وورد البيت بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن : ١٣٨ . والوغم : الثأر والحقد . وجاء بعد البيت في المسائل ما يقرب من سطر تجاوزه السيوطي .

وفي المسائل أيضاً

سألتَ وفقك الله عن قولنا في الدعاء : يا حليماً لا يعجَل ويا جَواداً لا يَبْخَلُ ويا عالماً لا يَجْهَلُ ، ونحو ذلك من صفات الله تعالى ، وقلت : كيف يصحُّ أن يقال في مثل هذا : منادى منكور والقصد به إلى الله تعالى؟ وإن كان معرفة فكيف انتصب وخرج مُخْرَج التنكير ؟ وهذا سؤال مَنْ لم يَتَمَهَّر(٢) في معرفة اللسان(٣) العربي ، واعتراض مَنْ لم يتصوَّر غرض هذه الصناعة تصوُّراً صحيحاً ، وأنا أُعْلِمُكَ لِمَ ذلك وأشرح [هـ : ٢٤٥] لك [د : ٢٧٨] ما التَمَسْتَه شرحاً يسرو(٤) عنك ثوب الحَيْرَة ، ويُزيل عنك عارض هذه الشبهة إن شاء الله تعالى ، فأقول وبالله التوفيق : إنَّ الوجه في هذا وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه : إنه(٥) منادى مخصَّص ، وهذه عبارة غير معتادة عند النحويين(٦) ، وإنما جرت عادتهم في نحو(٧) هذا أن يسمُّوه المنادى المشبَّه بالمضاف والمنادى المَمْطول أي المطوَّل ، من قولك مَطَلْتُ الحديدة إذا مَدَدْتها ، ومنه اشْتُقَّ المَطْل في الوَعْد ، ومعنى قولنا : إنه منادى مخصَّص أنَّ حليماً وجواداً وعالماً

---

(١) انظر المسائل والأجوبة الورقة : ١١ ــ ١٢ ــ ١٣ .

(٢) ل : « يتميز » .

(٣) ل : « في معرفة علم اللسان » .

(٤) ل : « يسرد » تحريف .

(٥) د : « ان » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٦) « النحويين » ليست في ف .

(٧) المسائل : « مثل » .

ونحوها صفات يوصَفُ بها الباري جَلَّ جلاله ويوصَفُ بها المخلوقون ، وهي وإن اتَّفقت ألفاظها متباينة في المعاني ، كما أنَّا (١) إذا قلنا في الباري تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا في زيد : إنه سميع بصير (٢) ، فالمعنى مختلف وإن اتفقت العبارة ، لأنَّ زيداً سميع بأُذُن بصير بحَدَقة لأنَّه ذو جوارح وأبعاض ، والله تعالى [منزَّه] (٣) عن مثل هذه الصفات ، جَلَّ عمَّا يصفه به الجاهلون وتقدَّس ممَّا يقول فيه المُبْطِلون ، وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع وإنه بصير أنَّه لا يغيب عنه شيء من خَلْقه وأنَّه مشاهد لجميع حركاتهم وأعمالهم ، لا يخفى عنه (٤) مِثْقال الذَّرَّة (٥) ، ولا يغيب عنه ما تُجِنُّه (٦) الصدور ويَخْتَلِج به الضمير ، ولذلك (٧) إذا قلنا : إنَّ زيداً حَيٌّ فإنَّما نريد بذلك أنَّ له نَفْساً حسَّاسة مقترنة بجسم ، وإذا قلنا في الباري تعالى : إنه حَيٌّ فإنما نريد بذلك أنَّه مدرك للأشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنَّه موجود(٨) لم يزل ولا يزال ، والعرب تسمي الوجود حياة والعَدَم مَوْتاً ، فيقولون للشمس ما دامت موجودة حيَّة ، فإذا

---

(١) « أنا » ليست في ل ، م ٠

(٢) « وقلنا في زيد : إنه سميع بصير » ليست في ل ، المسائل ٠

(٣) زيادة عن هـ والمسائل وليست في د وسائر النسخ ٠

(٤) المسائل : « عليه » ٠

(٥) هـ : « ذرة » ٠

(٦) م : « تكنه » ٠

(٧) م ، المسائل : « وكذلك » ٠

(٨) « بذلك أنه موجود » ليست في م ٠

عَدِمَتْ (١) سَمَّوْها مَيِّتة ، قال ذو الرمة (٢) :

فلمَّا رَأَيْنَ اللَّيْلَ والشَّمْسُ حَيَّةٌ
حَيَاةَ الَّذي يَقْضي حُشَاشَةَ نازِعِ

شبَّه الشمس عند غروبها بالحَيِّ الذي يَجُود بنفسه ، وقال آخر يصف النار (٣) :

وزَهْراءُ إنْ كَفَّنْتُها فَهْو عَيْشُها
وإنْ لم أُكَفِّنْها فَمَوْتٌ مُعَجَّلُ [هـ:٢٤٦]

فجعل وجود النار حياة وعدمها مَوْتاً ، ولم نُرِدْ بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياة الباري تعالى بالحياة المذكورة فيهما لأنَّ ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعارة وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقائق لا تشبَّه(٤) بشيء من صفات المُحْدَثات ولا تُكَيَّف ، وإنَّما تؤخذ توقيفاً (٥) وتسليماً لا قياساً (٦) ، وقد اجتمع (٧) العارفون بحدود الكلام على أنَّ الاشتراك في الأسماء لا يُوجب التشابه (٨)

(١) هـ : « غربت » تحريف .

(٢) ديوانه : ٤٥٢ وزهر الآداب : ٤/١١٥ والعمدة : ١/٢٧٥ . والحشاشة : بقية النفس .

(٣) ورد البيت في أمالي القالي : ٢/٨٨ بلا نسبة .

(٤) د : « تشبيه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٥) ل ، م : « توفيقا » تصحيف .

(٦) بعدها في المسائل : « فعلى هذا المجرى تجري صفات الباري تعالى » .

(٧) م ، هـ ، المسائل : « أجمع » .

(٨) كذا في المسائل . وفي د وسائر النسخ : « المناسبة » تحريف .

بين (١) المسمَّيات بها ، وإنَّما تشبَّه (٢) الأشياء باتفاقها في المعاني لا في الألفاظ ، وليس بين (٣) الباري تعالى وبين (٤) مخلوقاته اشتباه في معنى من المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفات مختصَّة به تعالى زادوا عليها ألفاظاً (٥) تُخَصِّصها وتجعلها مقصورة عليه ، فقالوا : يا حَليماً لا يَعْجَل ويا جواداً لا يَبْخَل ، ويا عالماً لا يَجْهَلُ ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصة لا يصح (٦) أن يوصف بها غيره ، لأنَّ كلَّ حليم فلا (٥) بدَّ له من طَيْش وهَفْوة ، وكلَّ جواد فلا بدَّ له من بُخْل وعِلَّة ، وكل عالم فلا بدَّ له من جَهْل وحَيْرة ، فأمَّا الحِلْم المحصن الذي لا يلحَقُه طَيْش والجود المحصن الذي ليس فيه (٨) بخل والعلم المحصن الذي لا يقترن به جهل فإنها صفات خاصة [به](٩) تعالى لا حَظَّ فيها لغيره ، وهذه الزيادة التي زيدت عليها في موضع نصب على الصفة (١٠) ، كأنَّه قيل (١١) : يا حليماً غيرَ عَجُول ،

---

(١) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٢) المسائل : « تشتبه » .

(٣) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٤) د : « ومن » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٥) م : « ألفاظها » تحريف .

(٦) المسائل : « يصلح » .

(٧) م : « لا » .

(٨) المسائل : « له » تحريف .

(٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(١٠) م : « النصب » تحريف .

(١١) م ، المسائل : « قال » .

ويا جواداً غيرَ بخيلٍ ويا عالماً غيرَ جَهُول ، فالفائدة في هذه الألفاظ المَزِيدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التخصيص •

فإن قال قائل : فقد علمت (١) أنّا إذا قلنا : يا حَلِيم" ويا جَوَاد" ويا عالِم" فقد فُهِم أنّ (٢) هذه الصفات مخالفة لصفات البشر ، فإذا كان ذلك مفهوماً من أنْفُس هذه الصفات فما الفائدة في زيادة هذه الألفاظ عليها ؟ فالجواب : أنّ الفائدة [في ذلك] (٣) أنّا إذا قلنا : ياحليم وياجواد وياعالم فإنّما يقع التبايُن والخلاف بالمعاني لابالألفاظ، وإذا قلنا : يا جواداً لا يبخل ويا حليماً لا يعجل ويا عالماً لا يجهل وقع التباين والخلاف بالمعاني والألفاظ معاً (٤) ، وإذا انفصل الشيئان لفظاً ومعنىً كان أبلغ في التباين من أن ينفصلا معنى لا لفظاً ، ويدلّك على أنّ الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطـــاء الخراساني في « بسم الله الرحمن الرحيم » : « كان الباري تعالى يُوصف بالرحمن، فلمّا تسمّى به المخلوقون زِيدَ عليه الرحيم » ، فهذا [هـ : ٢٤٧] نصٌّ جَلِيٌّ على أنّهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يُوصف به سواه ، ولذلك(٥) قال المفسرون في « الله » : إنه اسم ممنوع ، فلأجل هذا قلنا (٦) : إن مثل هـــذا ينبغي أن يقـــال فيه : منادى مخصّص ، وإنمـــا وجب أن

---

(١) م : « علمنا » •

(٢) « أن » ليست في هـ •

(٣) ليست في د • وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل •

(٤) من « وإذا قلنا ياجوادا » الى « معاً » ليس في م ، هـ •

(٥) المسائل : « وكذلك » •

(٦) المسائل : « قلت » •

ينتصب (١) هذا النوع من المناديات وإنْ كان غير منكور لأنَّ اللفظ الأوَّل لمَّا كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني لأنَّه الذي يتمُّ (٢) معناه ويُخصِّصه أشبَه المنادى المضاف الذي لا يتمُّ إلاَّ بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزلة قولك (٣) : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً ، ولذلك (٤) سمَّى النحويون هذا النوع المنادى المشبَّه بالمضاف .

وأمَّا قولي : إن هذا سؤال مَنْ لم يَتَمَهَّر في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتصوَّر هذه الصناعة تصوُّراً صحيحاً فإنما قلت ذلك لأنَّ هذا السؤال يدلُّ على أنَّ صاحبه يعتقد (٥) أنَّ كلَّ منادى معرفة غير مضاف مرفوع رفع بناء في كلام العرب ، وليس كذلك لأنَّ المنادى في كلام العرب ينقسم [إلى] (٦) أربعة أقسام :

منادى منكور نحو : يا رجلاً ، ومنادى مضاف نحو: يا عبدَ اللهِ ، ومنادى مفرد وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفة قبل النداء ، نحو : يا زيدُ .

والثاني : ما كان قبل النداء نكرة وتعرَّف في النداء بإقبال المنادى عليه واختصاصه إيَّاه بالنداء دون غيره (٧) ، نحو : يا رجلُ .

(١) المسائل : « ينصب » .

(٢) ف ، ل ، م ، المسائل : « يتمم » .

(٣) ل : « قوله » .

(٤) م : « وكذلك » .

(٥) م : « المتقد » .

(٦) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٧) من « وتعرَّف » الى « غيره » ليس في م .

والقسم الرابع هو المنادى المشبَّه بالمضاف، وهو الذي لا يستقل بنفسه ويفتقر إلى ما يتمّه (١) ، كقولك يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً ، وكرجل سمَّيْتَه ثلاثة وثلاثين ، فإنّك تقول : يا ثلاثة وثلاثين فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟ [قلت] (٢) فإن تعرفه يكون على وجهين :

أحدهما : أن تسمي بذلك رجلاً فيصير قولك : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا زيدُ ويا عمرو ونحوهما من الأسماء المختصة . [هـ : ٢٤٨]

والوجه الثاني : أن تُقْبِل بندائك على رجل معيَّن تَخُصُّه(٣) من جميع مَنْ بحضْرتك ، فيصير قولك : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا رجلُ لِمَنْ تُقْبل عليه .

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه ، وبالله التوفيق (٤) .

---

(١) ف : « تممه » تحريف .

(٢) م : « قيل » وما أثبت عن هـ . وليست في د ، ف ، ل ، المسائل .

(٣) م ، هـ : « تخصه » .

(٤) جاء بعدها في هـ : « الاعانة » .

سؤال العَضُد وجواب الجار بَرْدي
ورَدُّ العَضُد على الجاربَرْدِي
وانتصار وَلَد الجار بَرْدي لأبيه على العَضُد (١)

كتب العَضُد مستفتياً علماء عصره (٢) : يا أدِلاّءَ الهُدى ومصابيح الدُّجى حَيّاكُمُ الله وبَيّاكُمْ ، وألهمنا الحقَّ بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا (٣) من نُوركم مقتبِس وبضوء نارِكم (٤) للهدى ملتمِس (٥) ، ممتحَن بالقُصور لا ممتحِنٌ ذو غرور ، يُنْشِد بأطلق (٦) لسان وأرَقِّ جَنَان :

ألا قُلْ لسُكّان وادي الحِمَى (٧)
هَنيئاً لكُمْ في الجِنَان (٨) الخُلُودْ

أفِيضُوا علينا من الماءِ فَيْضاً
فنحن عِطَاشٌ وأنتُمْ وُرُودْ

(١) نقل تاج الدين السبكي هذا السؤال وجوابه ورد ولد الجار بردي على العضد في طبقات الشافعية الكبرى : ١٠/٤٧ ـ ٧٨ .

(٢) الطبقات : « كتب القاضي عضد الدين سؤالاً صورته » .

(٣) الطبقات : « ها هو » .

(٤) الطبقات : « أنواركم » .

(٥) الطبقات : « ملتبس » .

(٦) الطبقات : « بأنطق » .

(٧) الطبقات : « الحبيب » .

(٨) الطبقات : « جنان » .

قد استبهم قول صاحب الكشاف (١) أُفيضت عليه سِجَال الأَلْطاف : « من مثله » (٢) متعلِّق بسورة صفةٌ لها ، أي : بسورة كائنةٍ مِنْ مثله ، والضمير لِمَا نَزَّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلَّق بقوله [د : ٢٧٩] فأْتوا ، والضمير للعبد » حيث جَوَّز في الوجه الأول كون الضمير (٣) لِمَا نَزَّلنا تصريحاً وخطره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليتِ شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نَزَّلنا و فأتوا من مثل ما نَزَّلنا بسورة (٤) ، وهل ثَمَّ حكمة خَفِيَّة أو نكتة (٥) معنويَّة أو تحكُّم بَحْتٌ ؟ [بل] (٦) هذا مستبعَدٌ في (٧) مثله ، فإنْ رأيتم كشْفَ الرِّيبة وإماطة الشُّبْهة والإنعام بالجواب ، أُثِبْتُم أجزل الأجْر (٨) والثَّواب ، فكتب العَلاَّمة فخر الدين (٩) الجاربردي (١٠) وعَقَّد (١١) ، تمنِّي الشعور معلَّقاً (١٢) بالاستعلام

---

(١) الكشاف : ١/٢٤١ .

(٢) البقرة : ٢/٢٣ . « وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم » .

(٣) ف : « المضمر » .

(٤) من « وفأتوا » الى « بسورة » ليس في ف .

(٥) ل : « نبتة » تحريف .

(٦) زيادة عن هـ والطبقات ، ليست في د وسائر النسخ .

(٧) هـ والطبقات : « من » .

(٨) الطبقات : « أجزل الثواب إن شاء الله تعالى » .

(٩) الطبقات : « فكتب في الجواب العلامة الشيخ فخر الدين .. » .

(١٠) بعدها في هـ : « مجيباً » .

(١١) « وعقد » ليست في الطبقات .

(١٢) الطبقات : « متعلقاً » .

لمّا وقع بالدَّخيل مع الأصيل الأدخل في الإبهام (١) ، أَشعَرَ بأنَّ المتمنّي تحقّق (٢) ثبوت شيء ما منها والانتفاء (٣) رأساً ، ولا يُستراب (٤) أن انتفاء الفائدة اللفظية (٥) والفائدة (٦) المعنوية يجعل التخصيص تحكّماً (٧) ساذجاً (٨) فإن رفع الإبهام (٩) ينصب (١٠) البعض للتكثير (١١) الثاني (١٢) خبر ما فما مغزى التخصيص على البيان

---

(١) ل : « الاستبهام » . وفي الطبقات : « الاستفهام » .

(٢) الطبقات : « يحقق » .

(٣) الطبقات : « أو الانتفاء » .

(٤) الطبقات : « ولا يشيران » .

(٥) د ، ل : « اللطيفة » ، ف : « اللطفية » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن م ، هـ ، الطبقات .

(٦) الطبقات : « والعائدة » تحريف .

(٧) « تحكماً » ليست في م ، هـ .

(٨) « ساذجاً » ليست في الطبقات .

(٩) الطبقات : « الارتفاع » .

(١٠) ف. الطبقات : « بنصب » .

(١١) كذا في د . وفي ف ، ل ، م ، هـ : « بكسر » تحريف . وفي الطبقات : « للكثير » .

(١٢) العبارة هنا غامضة ، فقد جاءت في د : « الثاني خبر ما يفتح جز المعنى فما مغزى » وفي ف ، ل ، م : « الثاني جزما فما مغزى » وفي الطبقات : « خبر ما وضحه بفتح جزء المعنى فما مغزى » . وفي هـ : « الباقي جزما فما مغزى » .

[هـ : ٢٤٩] فاضرب عن الكشف صفحاً مجانباً الاستدراك كما في الاستكشاف ، وإن ريم ما يعنى (١) بالتحقيق (٢) فيه والأخص في الاستعمال فزيغ(٣) الدّالِه (٤) لا زلة (٥) خبير(٦) كعثرة (٧) عثارها (٨) للادخل (٩) بمنزلة (١٠) في أنزلنا أولا (١١) بشهادة (١٢) الدّغدغة (١٣)

---

(١) د ، ل : « وإن اردتم ما يعني » وفي الطبقات : « وان ردتم ما يغني » • وما أثبت عن ف ، م ، هـ • وفي م « معنى » تحريف •

(٢) ف، ل : « بالحقيق » تحريف •

(٣) د : « فرفع » . هـ : « قريع » الطبقات : « فرفع » • وما أثبت عن ف ، ل ، م •

(٤) رسمت في د : « الدّالا » وفي هـ : « آله آله » وكله تحريف • وما أثبت عن ف ، ل ، م • ويقال : رجل دالِه ودالِهة ضعيف النّفس • ودَلّه الرجل : حَيّر •

(٥) الطبقات : « إلا وله » تحريف •

(٦) د : « بصيرة » تحريف • ف « حير » ، الطبقات : « خبر » وكلاهما تحريف • وما اثبت عن ل ، م ، هـ •

(٧) الطبقات : « نصره » تحريف •

(٨) الطبقات : « عبارها » •

(٩) د ، الطبقات : « الا دخل » • وما أثبت عن سائر النسخ •

(١٠) د ، الطبقات : « منزلة » وما أثبت عن سائر النسخ •

(١١) ف ، ل ، م : « ولا » •

(١٢) م : « شهادة » •

(١٣) هـ : « الدعدعة » . الطبقات : « الدعوة » •

لعثوره (١) عليها في أنزلنا (٢) ثانياً والتبيين جنس (٣) التعيين ، فإنها من بنات خلعت عليهنَّ الثياب ثم دفنتْهنَّ وحَثَوْتَ عليهنَّ (٤) التراب :

فَبُحْ باسْمِ مَنْ تَهْوى ودَعْني مِنَ الكُنى
فلا خَيْرَ في اللَّذّاتِ من دونها سِتْرُ (٥)

إنّي امْرُؤٌ أَسِمُ القصائِدَ لِلعِدَى
إنَّ القَصَائِدَ شَرُّهَا أَغْفالُها (٦)

فكتب العضد على الجواب (٧) :

أقول وأعوذ بالله من الخطأ والخَطَل (٨) ، وأستعفيه من (٩) العِثَار والزَّلل : الكلام على هذا الجواب مِنْ وجوه :

---

(١) الطبقات : « لعبوره » .

(٢) الطبقات : « نزلنا » .

(٣) د : « جنسين » ل : « جسن » ق : « حسن » ، م : « حبيس » ، هـ : « جليس » وما أثبت عن الطبقات .

(٤) ف ، ل ، م : « عليهما » تحريف .

(٥) البيت لأبي نواس . وهو في ديوانه : ٢٨ .

(٦) البيت لبشامة بن الغدير ، .وهو في شرح الحماسة للمرزوقي : ٣٩٤ وورد بلا نسبة في شروح سقط الزند : ١٨٠ . وجاء بعد البيت في الطبقات : « والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله . كتبه الجاربردي أحمد بن الحسن حامداً » ا هـ .

(٧) ل ، هـ : « على هذا الجواب » .

(٨) ف ، ل ، م ، هـ : « والخلل » . وما أثبت عن د ، الطبقات .

(٩) كذا في هـ والطبقات ، وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف . قال في اللسان (عفا) : « واستعفاه من الخروج معه أي : سأله الاعفاء منه » .

الأول : أنّه كلام تمجّه الأسماع وتنفرُ عنه الطّباع ، ككلمات المُبَرْسَم (١) غير منظوم ، وكهذَيان المحْموم ليس له مفهوم ، كم عُرض على ذي طبع سليم وذهن (٢) مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤَدّاه ، وكفى وكيلاً (٣) بيني وبينك كل مَنْ له حظٌ من العربية وذكاء مّا [مع الممارسة] (٤) لِشَطْرٍ من الفنون الأدبية .

الثاني : لمّا (٥) أجمل الاستفهام لشدّة الإبهام فسّره (٦) بما لا يدلّ عليه بمطابقة ولا بتضمّن ولا بالتزام ، وحاصله أنّ ثبوت [أحد] (٧) الأمرَيْن ههنا محقّق (٨) ، وإنما (٩) التردّد في التّعْيين ، فحقيق (١٠) بأن يسأل [عنه] (١١) بالهمزة مع أم (١٢) دون هل مع أو ،

---

(١) أي المصاب بالبِرسام . والبرسام هو الموم . والموم أشد الجُدَري .

(٢) الطبقات : « وذي ذهن » .

(٣) هـ : « دليلاً » .

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ . والعبارة في الطبقات : « وذكاء ما ذم الممارسة لينظر من » تحريف .

(٥) الطبقات : « أنه لما » .

(٦) الطبقات : « ففسره » .

(٧) زيادة عن هـ والطبقات . وليست في د وسائر النسخ .

(٨) الطبقات : « متحقق » .

(٩) الطبقات : « وأن » .

(١٠) د : « تحقيق » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(١١) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ . وفي الطبقات : « أن يسأل » .

(١٢) د : « لم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

فإنه سؤال عن أصل الثبوت .

الثالث : أنّا لا نُسلّم تحقّق أحد (١) الأمرين حقيقة (٢) لجواز أن لا يكون لحكمة خفيّة ولا نكتة معنوية ، بل الأمر بيّن في نفسه على السائل أو لشُبْهة قد تخايلت (٣) للحاكم (٤) وتَضْمَحِلُّ بتأمّل(٥)، فلا يكون تحكّماً بحْتاً ، ولئن (٦) سلّمنا الحَصْر فلم لا (٧) يجوز أن يتجاهل السائل تأدّباً واعترافاً بالقصور (٨) وتجنّباً عن التّيه (٩) والغُرور ؟

الرابع : أنّ أو هذه أهي (١٠) الإضرابية ؟ أفهذا باعـه (١١) في الوجوه العربية (١٢) ؟ فأين أنت من قولهم : لا تأمر زيداً فيعصيَك

(١) « أحد » ليست في م .

(٢) « حقيقة » ليست في الطبقات .

(٣) د : « مخايلت » ، م : « تخالت » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ، هـ ، الطبقات .

(٤) م : « على الحاكم » .

(٥) هـ : « بالتأمل » ، الطبقات : « بتأمل ما فلا يكون » .

(٦) الطبقات : « وإن » .

(٧) م : « فلا » تحريف .

(٨) الطبقات : « بالتقصير » .

(٩) الطبقات : « وتجنباً للتيه » .

(١٠) هـ ، الطبقات : « هي » .

(١١) الطبقات : « باعك » .

(١٢) هـ : « الاعرابية » وفي الطبقات : « في الأوجه الاعرابية » .

أو (١) تحسَبُه غلامك (٢) وأقلّ خُدّامك [هـ : ٢٥٠] أو لا تدري(٣) منْ أمامك ؟ أبَعْدَ [ما] (٤) أذبْتَ نفسك ليلاً ونهاراً في شُعَبٍ من العربيّة مذْ نِيطت بك العَمائم إلى أن اشتعل الرأس شَيْباً يخفى عليك هذا الجَليّ الظاهر الذي هو مسطور في الجمل لعبد القاهر ؟ .

الخامس : هب أنّ (٥) هـذا خطأ صريـح ، ألا (٦) يمكن أن تتحمّل (٧) له مَحْمَلاً صحيحاً أليس المقصود هنا كالصبح يتبلّج وكالنار (٨) في حِنْدِس (٩) الظلّام على رأس العَلَم تَتَوَجَّجُ (١٠) ؟ فماذا كان [لو اشتغلت] (١١) بعـد ما يغنيك (١٢) من (١٣) الجواب

---

(١) كذا في الطبقات ، وفي د وسائر النسخ : « أم » .

(٢) د : « ملامك » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٣) م : « ولا تدري » تحريف .

(٤) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ . والعبارة في الطبقات : « أبعَيْد ما آذيت » .

(٥) « أنّ » ليست في هـ والطبقات .

(٦) الطبقات : « لايمكن » .

(٧) د ، ف : « يتمحل » ، ل : « تمحل » وكلاهما تحريف . وفي الطبقات : « تحمل » وما أثبت عن م ، هـ .

(٨) الطبقات : « أو كالنار » .

(٩) الحِنْدِس : الظُلمة ، وليلة حِنْدِسة وليل حِنْدِس : مُظْلم .

(١٠) الطبقات « تتأجج » .

(١١) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .

(١٢) وفي الطبقات : « فما كان » .

(١٣) الطبقات : « عن » .

وتنطق (١) بفضل (٢) الصواب (٣) بما لا يعنيك (٤) من التخطئة في السؤال؟

السادس: قد أوْجب الشرع رَدَّ التحيَّة والسَّلام، ونَدَبَ إلى التلطّف في الكلام، فمَنْ يؤفك فقد (٥) اقترف الإثْم واستحقَّ الذَمَّ (٦) وأساء الأدب وتجنَّب الأَمَمَ (٧)، وأَشْعر بأنَّه (٨) ليس له من الخُلُق خَلاق، ولم يُرْزق متابعة مَنْ بُعث لتتميم مكارم الأخـــلاق.

السابع: أنَّه أعرض عن (٩) الجواب، وزعم أنَّه من بنات خلع عَلَيْهنَّ الثياب وحثى عليهنَّ التراب (١٠)، فإنْ كان

---

(١) كذا في ل، وفي م: «وتطيق»، وفي ف: «ويطعق» وكلاهما تحريف. وفي الطبقات: «ويطبّق» وفي هـ: «وتطبيق» وفي د: «وتطبيق» وفي الأخير تحريف.

(٣) ف، ل: «بفصل» تصحيف. وفي الطبقات: «مفصل» تحريف.

(٣) ل: «الخطاب».

(٤) د: «يغنيك» تصحيف وما أثبت عن سائر النسخ. وفي الطبقات: «عما لا يعنيك».

(٥) الطبقات: «فمن زَوى عنه فقد».

(٦) «واستحقَّ الذَمَّ» ليست في الطبقات.

(٧) الأَمَم: القصد.

(٨) الطبقات: «بأن».

(٩) الطبقات: «أعرض صفحاً عن».

(١٠) «وحثى عليهن التراب» انفردت بها د وليست في سائر النسخ، وفي الطبقات: «ثم حثى عليهن التراب».

حقاً (١) فلا ريب في أنّها تكون ميّتة (٢) أو بالية ، ومع هذا فمِصْداق كلامه أن يَنْبُش (٣) عنها أو أن يأتي بمثلها فنرى ما هيه ؟

الثامن : أنّ السؤال لم يُخَصّ به مخاطب دون مخاطب ، بل أُورد على وجه التعميم والإجمال مَرْعِيّاً فيه طريق التعظيم والإجلال موجّهاً إلى مَنْ وُجّه إليه ، ويقال : مصَدّق (٤) أنت من أَدِلّاء الهدى ومصابيح الدّجى ، فأنّى رأى نفسه أهلاً للخطاب (٥) مُعَيّناً (٦) للجواب ؟ وهلّا درأه (٧) عن نفسه معرفة بقَدْره وعِلماً بغَوْره ، ومحافظة على طَوْره إلى مَنْ هو أجَلّ منه قَدْراً وأنْوَر بدراً في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحوله (٨) النحارير الذين لا يفوتهم سابق ولا يَشقّ غبارهم لاحق .

وإن كان لا يرى فوقه أحداً فإنه لَلْعَمَه والعَمَى والحماقة العظمى ، ومالداء النّوك (٩) من (١٠) دواء ، وليس لمرض الجهل

---

(١) الطبقات : « هذا » .

(٢) ف ، ل : « متنمتة » تحريف .

(٣) ف ، ل « يرش » تحريف .

(٤) هـ : « مصداق » تحريف . وفي الطبقات : « تصدّق » .

(٥) الطبقات : « لهذا الخطاب » .

(٦) الطبقات : « متعيّناً » .

(٧) الطبقات : « ردّه » .

(٨) هـ : « ومخول » . وفي الطبقات : « وفحولة العلماء النحارير » .

(٩) د ، ف ، ل ، الطبقات : « القول » ، وما أثبت عن م ، هـ .

(١٠) « من » ليست في الطبقات .

المركب (١) من شفاء .

التاسع : البليغ مَنْ عُدَّت هَفَوَاته والجواد مَنْ حُصِرت كبَوَاته (٢) [هـ : ٢٥١] وأمّا (٣) مَنْ لا يَأمَنُ مع الدَّعْدَعَة (٤) سُوء (٥) العِثار ، ويحتاج إلى مَنْ يقود عصاه في ضوء النهار ، فإذا سابق في المِضْمار (٦) العِتَاق (٧) الجياد وناضل (٨) عند الرِّهان (٩)

---

(١) « المركب » ليست في هـ .

(٢) الطبقات : « عثراته » .

(٣) ف ، ل ، م ، الطبقات « أما » .

(٤) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « الدغدغة » تصحيف . قال في اللسان (دعع) : « ودعدع الشيء : حركه حتى اكتنز .... ودَعْ دَعْ : كلمة يدعى بهـا للعاثـر في معنى قـم وانتعش .... وَدِعْدَع بالعاثر قالها له وهي الدَّعْدَعَة » ا هـ . والدَّغْدَغة في البُضْع وغيره : التحريك ، ويقال : دغدغه بكلمة إذا طعن عليه .

(٥) هـ : « سرعة » .

(٦) « في المضمار » ليست في الطبقات .

(٧) كذا في د . وفي سائر النسخ والطبقات : « العتق » . جـاء في اللسان (عتق) : « وفرس عتيق : رائع كريم والجمع : العتاق ... قال ابن بري : والعاتق مؤنثة قال اللحياني : هو مذكر لاغـير وهما عاتقان والجمع عُتْق وعُتَّق » .

(٨) د ، ف ، ل ، م : « وتفاضل » تحريف . وما أثبت عن هـ والطبقات .

(٩) د ، ف : « الزهاد » تحريف . وما أثبت عن ل ، م ؛ هـ . وفي الطبقات: « الرُّهن » . والرُّهُن جمع رَهْن وهو ما وضع عند الانسان مما ينوب مناب ما أخذ منه والرِّهان : المخاطرة .

ذوي الأيدي الشّداد ، فقد جعل نفسه سُخْرة للسّاخرين وضُحْكة للضاحكين ، ودريّة للطاعنين وغَرَضاً لسهام الرّاشقين .

العاشر : أظنّك قد غرّك رَهْط احْتَفّوا من حولك ، وألقَوا السَّمْع إلى قولك ، يُصدّقونك في كلّ هَذَر ويصوّبونك في كلّ ما تأتي (١) وتذر (٢) ، ولم تمرّ (٣) بقِراع (٤) الأبطال اللّهاميم ، ولم تُدْفَع إلى جَدَلي (٥) مماحِك (٦) يَعرُك عَرْك (٧) الأديم ، فظننت بنفسك الظّنون ، ورَسَخ في دماغك هذا الفَنّ من الجنون ولم تُرزق أديباً ولا ناصحاً لبيباً (٨) .

فما كلّ ذي نُصْحٍ بمُؤْتيك نُصْحَه
وما كلّ مُؤْتٍ نُصْحَه بِلَبيبِ

فها أنا أقول لك قول الحق الذي يأتي (٩) في غير (١٠) نفس

(١) بعدها في م : « به » .
(٢) الطبقات : « وما تذر » .
(٣) ف ، ل ، م ، هـ : « تمن » .
(٤) الطبقات : « بقريع » ، والقَريع : السيد والمختار والغالب .
(٥) ف ، ل م ، هـ : « جدل » وليست في الطبقات . وما أثبت عن د .
(٦) الطبقات : « مماسك » تحريف . وفي هـ : « مجادل » .
(٧) د : « عدل » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
(٨) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه : ٢٠٨ وشرح أبيات المغني للبغدادي : ٢٢٧/٤ ، وورد بلا نسبة في سيبويه : ٤٤١/٤ وشروح سقط الزند : ١١٤٨ .
(٩) هـ : « يأبى » تحريف .
(١٠) الطبقات : « غيرة » تحريف .

أبيَّة ، ولا يصْرِفني عنه هوى ولا عصبيَّة ، فاقْبل النّصيحة واتَّقِ الفضيحة ، ولا ترجع بعدُ الى (١) مثل هذا ، فإنَّه عار في الأعقاب ، ونار (٢) يوم الحساب ، هداك الله وإيانا (٣) سبيل الرشاد . انتهى .

وقد تصدَّى إبراهيم ولد الجاربردي لنُصْرة والده في رسالة سمَّاها : « الصَّارم في قَطْع العَضُد الظالم » . فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وبه نستعين (٤) ، والعاقبة للمتَّقين ، ولا عُدْوان إلاَّ على الظالمين ، والصَّلاة والسَّلام على خاتَم النبيين وإمام المرسَلين سيِّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أَمَّا بعدُ : فيقول الفقير الى الله تعالى إبراهيم الجاربردي :

بينما كنت أقرأ كتاب الكشاف في سنة ستين وسبعمائة بين يَدَيْ مَنْ هو أفضل أهل (٥) الزمان، لا بالدَّعاوى بل هو (٦) باتفاق أهل العلم والعِرْفان ، أعني مَنْ خَصَّه الله تعالى بأوْفر حظ من العلى (٧) والإحسان ، مولانا وسيدنا الإمام (٨) العالم العَلاَّمة

(١) الطبقات : « بعد هذا الى » .

(٢) ل : « وعار » .

(٣) الطبقات : « هدانا الله وإياك » .

(٤) الطبقات : « أستعين » .

(٥) « أهل » ليست في هـ والطبقات .

(٦) « هو » ليست في ف والطبقات .

(٧) الطبقات : « العلاء » .

(٨) الطبقات : « وسيدنا وسندنا الامام » .

شيخ الإسلام والمسلمين ، الدّاعي الى ربّ العالمين ، قامع المبتدعين وسيف [هـ : ٢٥٢] المناظرين ، إمام المحدّثين حجة الله على أهل زمانه، والقائم بنُصْرة دينه في سرّه وإعلانه بقلمه ولسانه ، خاتمة المجتهدين بركة المؤمنين أستاذ [د : ٢٨٠] الأستاذين قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب السُّبْكي ، لازالت رِباع الشَّرْع مَعْمورة بوجوده ورياض الفضل مغمورة بجوده ، ويرحم الله عبداً قال : آمينا ، إذ وصلْت الى قوله تعالى « فَأْتُوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِه » فرأيت عند بعض من (١) الفضلاء الحاضرين شيئاً من كلام القاضي عَضُد الدّين الشيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن الفرق بين « فَأْتُوا بسورةٍ كائنةٍ من مثل ما نَزّلْنا » و « فأْتوا من مِثْل ما نَزّلنا بسورة » ، فأخذت (٢) منه رجاء أن أطّلع على بدائع [من] (٣) رموزه ، وودائع من كنوزه ، فوجدته قد فُطم (٤) عن (٥) ارتضاع أخلاف التحقيق ، وحرم (٦) عن (٧) الاغتراف من بحر التدقيق، جعل الإيراد عِناداً ، والمَنْع رَدْعاً (٨) ، والرَّدّ صدّاً ، والسؤال

(١) « من » ليست في هـ والطبقات . « من الفضلاء » ليست في م .

(٢) الطبقات : « فأخذته » .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .

(٤) د : « نظم » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٥) ف ، ل : « على » تحريف . جاء في اللسان (فطم) : « وفطمتُ فلاناً عن عادته .. والفاطم من الابل التي يفطم ولدها عنها » .

(٦) ل ، هـ : « وحوم » تحريف .

(٧) هـ : « على » تحريف .

(٨) الطبقات : « ردّاً » .

نضالاً والجواب عَيَّاباً (١) فركب َمتْن عمياء (٢) وخَبَط خَبْط عَشْواء وقال ما هو تقوُّل وافتراء ، وكلام والدي عنه (٣) َبر َاء ، كأنّه طُبع على اللَّفاء (٤) أو جُبِلت (٥) طينته من المِر َاء ، فمزج الشَّهْد بالسُّمِّ وأكل الشعير وذَمّ ، فأضحكت(٦) حركة البَهْمَة(٧) في استيفاء القصاص ، فكتبْتُ هذه الرسالة المسمّاة بالسيف الصّارم في قطع العضد الظالم ، ولأُجازِيَنَّه (٨) عن حسناته العَشْر بأمثالها ،

---

(١) كذا في د ، م . وفي ف ، ل ، الطبقات : « غيابا » . وفي هـ : « عتاباً » .

(٢) « فركب متن عمياء » ليست في ف ، ل ، م . وفي الطبقات : « ركب عَمْياً » . وما أثبت عن د ، هـ .

(٣) الطبقات : « منه » .

(٤) ف والطبقات : « اللغا » . وفي سائر النسخ : « اللقاء » تصحيف . ولعل الصواب ما أثبت ، واللّفاء :الخسيس من كل شيء . قال أبو تمام : لقد كان حظي غير الخسيس من راحتَيه وغير اللّفاء .

انظر ديوانه بشرح التبريزي : ٤/٢٨ .

(٥) م : « جبك » تحريف . وفي هـ : « جبل » وفي الطبقات : « جبل طينة » .

(٦) الطبقات : « فأضحت » .

(٧) كذا في د ، هـ . وفي ف ، ل ، م ، الطبقات : « الهمّة » . جاء في اللسان (همم) : « والهِمُّ بالكسر : الشيخ الكبير البالي وجمعه أهمام وحكى كراع : شيخ هِمّة بالهاء والأنثى هِمّة بَيِّنة الهَمَامَة ، وقد يكون الهِمُّ والهِمّة من الابل » اهـ . والبَهْمَة : الصغير من أولاد الغنم والضأن والمعز والبقر .

(٨) الطبقات : « ولأجازية » .

قال الله تعالى : « وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فأُولئك ما عَلَيْهِمْ مِنْ سَبيلٍ »(١) وقال تعالى:«والجُرُوحَ قِصاص»(٢)، وجِرَاحَةَ اللِّسان أعْظَمُ من جِراحة السِّنان ، قال الشاعر (٣) :

جِرَاحَاتُ السِّنانِ لها الْتِئامٌ
ولا يَلْتَئامُ مَا جَرَحَ اللِّسانُ

وقال آخر (٤) :

وبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ
ـلِ لِلــذِّلَّةِ إِذْعــانُ
وفي الشَّرِّ نَجَــاةٌ حِيْـ
ـنَ لا يُنْجِيــكَ إِحْسانُ [هـ:٢٥٣]

---

(١) الشورى : ٤٢/٤١ ٠

(٢) المائدة : ٥/٤٥ ٠

(٣) ورد البيت في العقد الفريد : ٢/٤٤٥ ، ٣/٨١ منسوباً الى يعقوب الحَمْدوني ، وذكره الجاحظ في البيان والتبيين : ١/١٦٧ وابن منظور في اللسان (دمل) ، ورواية البيت في العقد الفريد :

وقد يُرْجى لجرح السيف بُرء ولا بُرْءٌ لما جَرَحَ اللسان

وفي البيان والتبيين واللسان :

وجُرْح السيف تَدْمُلُه فَيَبْرا ويبقى الدهرَ ما جرح اللسان ١٠ هـ

(٤) هو الفِنْد الزماني ، وتقدم البيت الأول منهما فيما سبق

وقال آخر (١) :

لا تَطْمَعُوا أنْ تُهِينُونا ونُكْرِمَكُمْ
وأنْ نَكُفَّ الأذَى عَنْكُمْ وتُؤْذُونا

وأسأل الله التوفيق ، وبيده (٢) أَزِمَّة التحقيق ، أقول : أيُّها السَّائل رحمك الله ، أمَّا قولك في الجواب: إنه كلام تَمُجُّه الأسماع وتَنْفِر عنه الطباع إلى آخره ، فنقول بموجبه : لكنْ بالنسبة (٣) إلى مَنْ كانت حاسَّته غير سليمة أو سَدَّ (٤) عن الإصاخة (٥) إلى الحَقِّ سمعه وأبَى أن ينطق به (٦) لسانه ، وهـذا قريب ممَّا حكى (٧) الله سبحانه وتعالى عن الكفار المعاندين ، « وقَالُوا قُلُوبُنا في أكِنَّةٍ ممَّا تَدْعُونا إلَيْهِ وفي آذَانِنَا وَقْرٌ ومِنْ بَيْنِنا وبَيْنِكَ حِجَـاب » (٨) ، وقولك : « كم عرض على ذي طبع سليم

(١) وردالبيت منسوباً الى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في الأضداد: ٤٨ والمؤتلف والمختلف : ٤١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢٢٤ والخزانة : ٥٢١/٣ . والبيت من القصائد المنصفات التي أنصف قائلوها فيها أعداءهم .

(٢) ف : وبيه تحريف . ل : « وبه » .

(٣) ل : « النسبة » تحريف .

(٤) ف ، ل : « شذ » .

(٥) د ، ف ، الطبقات : «الاصاغة » تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، هـ .

(٦) هـ ، الطبقات : « أن ينطق بالحق لسانه » .

(٧) ل : « حكاه » .

(٨) فصلت : ٥/٤١ .

وذهن (١) مستقيم (٢) فلم يفهم (٣) معناه [ولم يعلم مُؤدَّاه » نقول : هذا كلام متهافت ، إذْ لو كانوا ذا طبع سليم وذهن مستقيم لفهموا معناه] (٤) وتفطَّنوا (٥) لموجبه ومقتضاه ، فإنَّ [ذا] (٦) الطَّبْع السليم مَنْ يُدْرِك اللَّمْحَة وإنْ لطُف شأنها ، ويتنبَّه (٧) على الرَّمزة وإنْ خفِيَ مكانها ، ويكون مُسْتَرْسِلَ الطبيعة منقادها مشتعل القريحة وقَّادها ، ولكنَّهم كانوا (٨) مثلك كَزًّا جاسِياً وغليظاً جافياً غير داربين (٩) بأساليب النظم والنثر ، غير عالمين كيف يُرتَّب (١٠) الكلام ويؤلَّف وكيف يُنْظَم (١١) ويُرْصَف « أمْ تَحْسَبُ أنَّ أكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أوْ يَعْقِلُونَ ، إنْ هُمْ إلاَّ كالأَنْعامِ بل هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً » (١٢) أمَا سمعْتَ

(١) الطبقات : « وذي ذهن » .

(٢) د : « سليم » وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٣) م : « لفهموا » تحريف .

(٤) زيادة عن ف ، ل ، الطبقات . وليست في د ، م ، هـ .

(٥) هـ : « ولا فطن » تحريف .

(٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .

(٧) م : « وتنبه » تحريف .

(٨) هـ « ولكنه كان » .

(٩) هـ والطبقات : « دارين » م : « دربين » . والدَّارب : الحاذق بصناعته . اللسان (درب) .

(١٠) هـ : « يركب » .

(١١) د : « ينتظم » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(١٢) الفرقان : ٢٥/٤٤ .

قول بعض الفضلاء (١) :

عَلَيَّ نَحْتُ القَوافي مِنْ مَعادِنِها
وما عَلَيَّ إذا لم تَفْهَمِ البَقَرُ

أو تقول : فَرَضْنا أنَّهم كما زعمت (٢) ذوو فهم سليم وطبع مستقيم ، لكنَّهم ما اشتغلوا بالعلوم حقَّ الاشتغال ، فأين هم من فهم هذا المَقال ؟ أمَا سمعت (٣) قول مَنْ قال :

لَوْ كانَ هذا العِلْمُ يُدْرَكُ بالمُنَى
ما كانَ يَبْقى في البَرِيَّةِ جاهِلُ

وقول الآخر (٥) :

لا تَحْسَبِ المَجْدَ تَمْراً أنْتَ آكِلُهُ
لن تَبْلُغَ المَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّبْرا

---

(١) البيت للبحتري ، وهو في ديوانه : ٩٥٥ والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري : ٣٠٣/١ ، وإعجاز القرآن : ٣٠٠ ومعجم الأدباء : ٢٥٣/١٩ والدرر : ٢٢٢/٢ والطرائف الأدبية : ٢٤٩ .

(٢) ف ، ل : « كما زعمت أنهم ذا » . وفي الطبقات : « أنهم كما زعمت ذافهم » .

(٣) هـ والطبقات : « سمعوا » .

(٤) أنشد المرزوقي البيت في شرحه لحماسة أبي تمام : ١٥١٢ ونسبه الى رجل من بني أسد ، وورد البيت بلا نسبة في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ٤٢/٣ ونوادر المخطوطات : ١٥٧/٢ .

ومع أنَّ هذه(١) الغوامض كما نبَّه عليه الزمخشري لا يكشِفُ [هـ : ٢٥٤] عنهـا من الخاصَّة إلاَّ أوْحَدُهـم وأخصُّهم وإلاَّ واسطتهـم (٢) وفَصْلهم (٣) ، وعامَّتهم عَمَاة عن إدراك حقائقهـا بأحداقهم (٤) عُنَاةٌ في يد التقليد (٥) لا يمَنُّ عليهم بجَزِّ نواصيهم وإطلاقهم ، هذا مع أنَّ مقامات الكلام متفاوتة ، فإنَّ مقَام الإيجاز يبايِنُ مقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذكيِّ يباين خطاب الغبيّ ، فكما يجب عـلى البليـغ في مَوارد التفصيل والإشباع أن يُفَصِّلَ ويُشْبِع فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال أن يُجْمِل ويُوجِزَ ، أنشد الجاحظ (٦) :

---

(١) هـ والطبقات : « ومع أن أمثال هذه » .

(٢) د : « فاسطهم » . قال في اللسان (فسط) : « ورجل فسيط النفس بيِّن الفساطة : طيِّبها » . وفي ل : « فواسطتهم » وهذا تحريف . وما أثبت عن ف ، م ، هـ ، الطبقات . وواسطة القلادة : الدُّرَّة التي في وسطها وهي أنفس خرزها .

(٣) ف ، ل ، م : « وفضلهم » . وفي هـ والطبقات : « وفصُّهم » . وما أثبت عن د .

(٤) د : « بأصدافها » ف ، ل ، م : « بأصدافهم » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن هـ والطبقات .

(٥) هـ : « المتغلبين » تحريف .

(٦) نسب الجاحظ البيت الى أبي دؤاد بن حريز الايادي في البيان والتبين : ١/١٥٥ وأنشده صاحب زهر الآداب : ١/٩٦ منسوباً الى أبي داود بن جرير ، وورد بلا نسبة في الصناعتين : ١٩٨ والعقد الفريد : ٢/٢٧٥ ومحاضرات الراغب : ١/٢٦ ، ١/٦٥ .

يَرْمُونَ بالخُطَبِ الطِّوَالِ وتارَةً
وَحْيَ المَلاحِظِ خِيفَةَ الرُّقَباءِ

وأئمة صناعة البلاغة يَرَوْن سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة وإصابة المَحَزّ ، فنقول : إنما أوجز الكلام وأوْهم المَرَام اختباراً لتنبُّهك (١) أو مقدار تنبُّهك ، أو نقول : عَدَل عن التصريح احترازاً عن نسبة الخطأ إليك صريحاً ، والعُدول(٢) عن التصريح باب من البلاغة يُصار إليه كثيراً وإنْ أورث (٣) تطويلاً ، ومن الشواهد لمَا نحن فيه شهادةٌ (٤) غير مردودة رواية صاحب المفتاح (٥) عن القاضي شُرَيح (٦) « أنّ رجلاً أقرّ عنده بشيء ثم رجع ينكر ، فقال له شُريح : شَهِد عليك ابن أخت خالك (٧) ، آثر شُريح التطويل ليَعْدِل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المنكِر ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعُنُق في رِبْقَة الكَذِب لا مَحَالة » .

---

(١) م : « لنبهك » . جاء في اللسان (نبه) : « نبِهْتُ للأمر أَنْبَه نَبَهاً فَطِنْتُ ... وما نَبِه له نَبَهاً أي : ما فطن » .

(٢) م : « والعدل » .

(٣) كذا في الطبقات . وفي د وسائر النسخ : « أردت » تحريف .

(٤) « شهادة » ليست في ف .

(٥) أي : مفتاح العلوم للسكاكي .

(٦) مفتاح العلوم : ٩٧ باب علم المعاني .

(٧) مفتاح العلوم والطبقات : « خالتك » .

وأمّا قولك : « ثانياً : فسّره بمـا لا يـدلّ عليه بمطابقة ولا بتضمّن (١) ولا بالتزام » ثم تقول : « حاصله كذا » فنفيت أوّلاً الدّلالات ، ثم أثبتّ ثانياً له معنى وذكرته (٢) ، فأنت كاذب إمّا في الأوّل أو الثاني ، وأيضاً قد قلت : « أوّلاً : إنه (٣) كهذيان المحموم ليس له مفهوم ، ثم قلت : حاصله (٤) كذا ، فقد أدخلت عنقك في ربقة الكذب ، اتّق الله فإنّ الكذب صغيرة والإصرار عليها (٥) كبيرة ، والمعاصي تجرّ إلى الكفر ، قال الله تعالى : « ثمّ كانَ عاقِبةَ الّذينَ أساؤوا السّوأى أنْ كذّبوا بآيات الله » (٦) [هـ : ٢٥٥] ثم إنّ قولك : « حاصله أنّ ثبوت أحد الأمرين هنا متحقّق ، وإنما (٧) التردّد في التعيين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزة مع أم دون هل مع أو ، فإنّه سؤال عن أصل الثبوت » يوهم أنّك الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لمّا بلغك (٨) هذا الجواب بقيت (٩) حائراً متلبّثاً لا تفهم

---

(١) ف ، ل ، م : « بتضمين » .
(٢) ل : « وذكر » تحريف .
(٣) الطبقات : « بأنه » .
(٤) « حاصله » ليست في م .
(٥) ف ، ل ، م : « عليه » .
(٦) الروم : ٣٠/١٠ .
(٧) الطبقات : « وأن » .
(٨) م : « بلغت » تحريف .
(٩) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « فبقيت » .

مُراده (١) ولا تعرف (٢) معناه ، وكنت تَعَرَّضْتَه (٣) على مَنْ زعمت أنهم كانوا ذا طبع سليم وفهم مستقيم، فما فهموا معناه وما (٤) عَثَروا على مُؤَدّاه (٥) ، فصرت ضُحْكَةً للضاحكين ومَسْخَرَةً للساخرين ، فلمّا حال الحَوْل وانتشر القَوْل جاء ذاك (٦) الألمعيّ أعني الشيخ أمين الدين حاجي ددا (٧) وتمثّل بين يدَيْ والدي وقال كما قلت :

أفيضوا علينا من الماء فيضاً ... فنحن عطاش وأنتم ورود

فقرأ (٨) عليه قراءة تحقيق وإتقان وتدقيق ، فلمّا كشف له الوالد (٩) الغطاء ظهر له أنَّ كلامك كان كسَراب بقيعة يحسَبُه الظمآن ماء ، فجاء إليك وأفرغ (١٠) في صِماخَيْك ، وأقَرَّ

---

(١) الطبقات : « مؤدّاه » .

(٢) هـ والطبقات : « تعلم » .

(٣) كذا في د : . وفي سائر النسخ والطبقات : « تعرضه » . جاء في اللسان (عرض) : « ويقال : انطلق فلان يتعرَّض بجملة السوق إذا عرضه على البيع » .

(٤) هـ : « ولا » .

(٥) هـ : « مراده » .

(٦) ل ، هـ : « ذلك » .

(٧) م : « ذذا » . وفي الطبقات : « دادا » .

(٨) الطبقات : « فقراه » .

(٩) ف ، ل الطبقات : « كشف الوالدله » .

(١٠) د : « وأفرغ » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

عَيْنَيْك ، فكان الواجب (١) عليك أن تقول : صاحبه كذا على ما فهمته من بعض تلامذته ، لئلاّ يكون انتحالاً ، فإنّ ذلك خيانة ، والله لا يحب الخائنين ، فإنْ كابَرْتَ وجَعَلْتني من المدّعِين فقل : فأْتِ بآية (٢) إن كنت من الصادقين (٣) [د : ٢٨١] فقلت (٤) : أَمّا بالنسبة الى الآخرة فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ، وأَمّا بالنسبة الى الدّنيا ففضلاء التّبريزيين (٥) ، فإنهم عالمون بالحال عارفون بالأمر (٦) على هذا المِنْوال ، ولهذا ما وَسِعَك أن تكتب هذه الهَذَيانات وأنت في تِبْريز مَخَافة أَن تصير هُزْأة للساخرين (٧) وضُحْكة للناظرين ، بل لمّا انتقلت الى أهل بلد لا يَدْرون ما الصحيح تكلّمت بكلّ قبيح ، لكنْ وقعت فيما خفت منه •

وأَمّا قولك : « ثالثاً : لا نُسلّم تحقّق أحد الأمرَيْن حقيقة الى آخر ما قلتم » فكله مخالف للظاهر ، والأصل عدمه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر ممّا (٨) أذكره في آخر الجواب الرابع •

---

(١) الطبقات : « فكان من الواجب » •

(٢) كذا في الطبقات • وفي د وسائر النسخ : « به » تحريف ، وانظر سورة الشعراء الآية : ٥٤ •

(٣) الطبقات : « العارفين » •

(٤) الطبقات : « فأقول » •

(٥) هـ والطبقات : « تبريز » •

(٦) م : « بهذا الأمر » • الطبقات : « بأن الأمر » •

(٧) م : « بهذا الأمر » • الطبقات « بأن الأمر » •

(٨) ل : « للمسافرين » تحريف •

وأمّا قولك : « رابعاً : إنّ أو هذه أهي (١) الإضرابيّة ؟ أفهذا باعك (٢) في الوجوه (٣) [هـ : ٢٥٦] الإعرابية ؟ » فنقول : أولاً : لاشك أنّك عند تسطير هذا السؤال ما خطَر لك هذا بالبال بل لمّا اعترض عليك تمحّلتَ (٤) هذا بالقال (٥) ، وثانياً : المثال [الذي(٦)] ذكرته غير مطابق لكلامك ، لوفرضنا أنّه من كلام الفصحاء ، وثالثاً : أنّه لايستقيم أن تكون « أو » في كلامك للإضراب لفوات شرطه ، فإنّ إمام هذا الفن سيبويه إنّما أجاز أو الإضرابية بشرطَيْن : أحدهما : تقدّم نفي أو نهي . والثاني : إعادة العامل ، نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عَمْرٌ ، و لايقُمْ زيدٌ أو لا يقُمْ عَمْرٌ ، ونقله (٧) عنه ابن عصفور ، هكذا (٨) مذكور في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ثم قال مصنفه ابن هشام المصري (٩) : « وممّا يؤيّد نَقْل ابن عصفور

---

(١) كذا في ف ، ل . وفي د ، م ، هـ ، الطبقات : « هـي » . وتقـدمت : « أهي » .

(٢) ل : « باعد » تحريف . ف ، م : « باعه » .

(٣) الطبقات : « الأوجه » .

(٤) م : « تحملت » تحريف .

(٥) ف : « بالمقال » ، الطبقات : « المقال » . جاء في اللسـان (قول) : « القول في الخير والشر والقال والقيل في الشر خاصة » .

(٦) زيادة عن هـ والطبقات . وليست في د وسائر النسخ .

(٧) ل ، هـ الطبقات : « نقله » .

(٨) م : « بكذا » تحريف .

(٩) مغني اللبيب : ٦٧ .

أَنَّ سيبويه قال في « وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَو كَفُوراً (١) » : ولو قلت : أوْ لا تُطِعْ كفوراً انقلب المعنى ، يعني [أَنَّه (٢)] يصير إضراباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط (٣) . انتهى .

فلا يمكن حمل أَوْ في كلامك على الإضراب ، فظهر مَنْ ِ القصير (٤) باعه في علم الإعراب ، أَمِثْلُكَ يتعَرَّض بهذا لِمَنْ كان أَدْنى تلامذته فارساً في علم الإعراب مقدَّماً في حملة (٥) الكتاب ؟ لكنَّ نحوك انحصر في الجُمَل الذي صُنِّف لصبيان الكُتَّاب ، وحُرِمْتَ من الكنوز التي أَوْدعها سيبويه في هذا (٦) الكتاب ، ثم على تقدير إتيان (٧) أو للإضراب مطلقاً كما ذهب إليه بعضهم لاينِدفع الإيراد ، لأَنَّ من شرط ارتفاع شأن الكلام (٨) في البلاغة (٩) صدوره من بليغ عالم بجهة (١٠) البلاغة بطُرُق حُسْن الكلام (١١) ، وأن يكون

(١) الانسان : ٧٦/٢٤ .

(٢) زيادة عن مغني اللبيب وليست في د وسائر النسخ والطبقات .

(٣) انظر الكتاب : ١٨٨/٣ .

(٤) الطبقات : « التقصير » تحريف .

(٥) ل ، الطبقات : « جملة » .

(٦) « هذا » ليست في الطبقات .

(٧) الطبقات : « تقريد تسليم إتيان » .

(٨) العبارة في د : « لامن شأن ارتفاع شأن الكلام » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٩) هـ والطبقات : « في باب البلاغة » .

(١٠) الطبقات : « بجهات » .

(١١) من « في البلاغة » الى « الكم » ليس في م .

السامع معتقداً أنّ المتكلّم قصد هذا في تركيبه عن علم منه ، لا أنّه وقع اتّفاقاً بلا شعور (١) منه ، فإنه إذا أساء السامع اعتقاده بالمتكلم ربّما نسبه في تركيبه ذلك الى الخطأ ، وأنزل كلامه منزلة (٢) ما يَليق به من الدرجة النازلة ، وممّا يشهد لـذلك (٣) ما نقل (٤) صاحب المفتاح (٥) عن عليّ رضي الله عنه أنّه كان يُشيِّع جِنازة ، فقال له قائل : مَنِ المتوَفّي ؟ بلفظ اسم الفاعل سائلاً عن المتوفّى ، فلم [هـ : ٢٥٧] يقل : فلان ، بل قال : الله تعالى ، رَدّاً لكلامه عليه بخطأ (٦) أو (٧) منبّهاً له بذلك ، على أنّه كان يجب أن يقول : مَنِ المتوفّى بلفظ اسم (٨) المفعول ، ويقال : إنّ هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته الى استخراج علم النحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك (٩) ، ولا شكّ أنّه يقال : تَوَفّى على البناء للفاعل أي : أخذ ، وحينئذ يكون كناية عمّن (١٠) مات ، بمعنى أنّ الميّت أخذ

(١) م : « تصور » ٠

(٢) ل : « وأنزله منزلة » ٠

(٣) الطبقات : « لك » ٠

(٤) ل ،هـ : « نقله » ٠

(٥) مفتاح العلوم للسكاكي : ١٢٢ ، باب علم المعاني ٠

(٦) الطبقات ومفتاح العلوم : « ردّاً لكلامه عليه مخطّئاً إيّاه منبهاً له » ٠

(٧) كذا في د ٠ وفي ف ، ل ، م ، هـ : « اما » تحريف ٠

(٨) « اسم » ليست في الطبقات ٠

(٩) بعدها في الطبقات ومفتاح العلوم : « فأخذ فيه فهو أول أئمة علم النحو رضي الله عنهم أجمعين » ٠

(١٠) ل ، الطبقات : « عن » ٠

بالتَّمام مُدَّة عمره فمات ، فالمتوفِّي هو الميِّت بطريق الكناية ، ويقال: تُوُفِّي على البناء للمفعول أي : أُخِذ رُوحه ، وحينئذ يكون الميِّت هو المتوفَّى حقيقة ، والمتوفِّي هو الله ، ولمَّا سأل مَنْ هو من الأوساط مِنْ علي عن الميِّت بلفظ المتوفِّي الذي [هو (١)] من تركيب البلغاء أجابه بما يَليق به : إنَّ المتوفِّي هو الله تعالى ، وفيه بيان أنَّه يجب أَنْ يقول : مَنِ المتوفَّى بلفظ اسم المفعول الذي يَليق به ، كما تقوله الأوساط لأَنه (٢) لا يحسن (٣) الكناية (٤) .

وإذا سمعت ما تَلَوْنا عليك وتأَمَّلت المقصود من إيرادنا هذا الكلام عليك تَتَيَقَّن (٥) الجواب عن (٦) الثالث والرابع في ذهنك اليقين (٧) الجَلي .

وأمَّا قولك : « خامساً : هب هذا (٨) خطأً صريحاً ، أليس المقصود هنا كالصبح فما كان لو اشتغلت بالجواب » فنقول :

---

(١) زيادة عن الطبقات . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) د : « انه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٣) الطبقات : « يخشى » تحريف .

(٤) ل : « الكتابة » تصحيف .

(٥) الطبقات : « يتنفَّس » .

(٦) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٧) الطبقات : « النفس » .

(٨) م « هب أَنَّ هذا » وكذا تقدمت .

الجواب (١) عليه (٢) من وجهين :

أحدهما : أنَّ الأئمة قد صرَّحوا بأنَّه لا يُكتب على الفتوى إلاَّ بعد تصحيح السؤال ، والثاني : أنَّه يحتمل أن يكون قد أحسن الظنَّ في حقِّك بأنَّ مثل هذا لا يخفى عليك ، ومع ذلك (٣) يكون قد خطر له أنَّك قد فعلت هذا امتحاناً ، هل يتفطَّن أحد لتركيبك (٤) أم لا ؟ فعلى هذا كيف يتعدَّى عن التنبيه على (٥) المقصود ؟ .

وأمَّا قولك : « سادساً : قد أوجب الشرع ردَّ التحيَّة (٦) ، فالجواب عنه أيضاً من وجهين : أحدهما : أنَّ الواجب هو الردّ لا الكتابة ، فيحتمل أن يكون قد ردَّ بلسانه وما كتب ، وما أعرف أحداً من الأصحاب قال بوجوب الكتابة ، أوَ ما سمعت ما أجاب به (٧) الفضلاء ، عن المزنيّ حيث قيل : إنَّه لم يكتب أوَّل (٨)

---

(١) م : « إن الجواب » .

(٢) « عليه » ليست في م . وفي الطبقات : « عنه » .

(٣) هـ : « هذا » .

(٤) جاء بعدها في م : « هذا » .

(٥) الطبقات : « الى » . جاء في اللسان (نبه) : « وتنبَّه على الأمر : شعر به وهذا الأمر مَنْبَهَةٌ على هذا أي : مشعر به ، ونبَّهته على الشيء : وقَّفته عليه فتنبَّه هو عليه » .

(٦) جاء بعدها في الطبقات : « والسلام » .

(٧) « به » ليست في م .

(٨) في : « في » تحريف .

المختصر (١) [هـ : ٢٥٨] بسم الله الرحمن الرحيم ؟ » .

والثاني : أنك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت (٢) على وجه التعميم والإجمال ، فنقول حينئذٍ : لا يجب عليه بعينه ردّ السلام ، بل على واحد لا بعينه ، لكن أعذرك في [مسألة (٣)] ردّ التحيّة ، لأنك في الفقه ما وصلت الى باب الطهارة ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر (٤) الفقه ؟.

وأمّا قولك : « سابعاً : زعم أنّه من بنات خلع عليهنّ الثياب » فالجواب عنه أنّ الزعم قول يكون مظنّة الكذب (٥) ، وما ذكره من الحق الأبلج ، ومن ظنّ خلاف ذلك فقد وقع في الباطل (٦) ، لأنّ مراده بينات خلع عليهنّ الثياب نتائج فكره التي انتشرت في البلاد ، كشرح المنهاج والمصباح وشرح التصريف واللباب (٧) وحواشي شرح المفصّل ، والمفصل والمفتاح وحواشي المصابيح وحواشي شرح السنة (٨) وحواشي الكشاف وحواشي

---

(١) مختصر المزني كتاب في الفقه الشافعي ، انظر فهرست ابن النديم : ٣١٣ وبروكلمان : ٣/٢٩٩ .

(٢) الطبقات : « أوردته » .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .

(٤) م : « أبواب » تحريف .

(٥) الطبقات : « للكذب » .

(٦) جاء بعدها في الطبقات : « المجلج » .

(٧) الطبقات : « والتكات » .

(٨) ف ، ل ، م . الطبقات : « وشرح السنة » .

الطوالع والمطالع (١) وشرح الإشارات وغير ذلك ممَّا يطول ذكره .

وقولك: « فلا ريب أنَّها تكون ميِّتة أو بالية » دالٌّ على جهلك ، لأنَّ قول العالِم لا يموت ولو مات العالِم ، ولهـذا يُحْتَجُّ به ، [أما] (٢) قال بعضهم (٣) : « العلماء باقون ما بقي الدَّهر أعيانهم مفقودة وآثارهم (٤) في القلوب موجودة » ؟ ، وقولك (٥) : « مِصْداق كلامه أن يَنْبُشَ عنها [فنرى](٦) ما هيه » قلت : الحَذَرَ الحَذَرَ ، فإنَّها نار حامية ، وقولك : « أو يأتي (٧) بمثلها فنرى ماهيه » قلت : نعم ، لكِنْ بشرط أن تنْزِع من أُذُنَيْك (٨) صِمام الصَّمَم حتى أُفْرِغ فيهما (٩) شيئاً من مباحث الحكِمَ ، فأقول وبالله التوفيق : مما (١٠) ذكره والدي في الفرق أنَّ صاحب الكشاف إنَّما حكم بأنَّ قوله : « مِنْ مِثْلِهِ » إذا كان صفة سورة يجوز أن يعود الضمير

---

(١) كذا في د والطبقات . وفي سائر النسخ : « والمطالع » .

(٢) ليست في د ، هـ . وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .

(٣) هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وورد هذا القول في العقد الفريد : ٢/٢١٢ وشرح نهج البلاغة : ١٨/٣٤٦ .

(٤) في شرح نهج البلاغة والعقد الفريد : « وأمثالهم » .

(٥) ل ، الطبقات : « قولك » .

(٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .

(٧) م : « أو أن يأتي » وكذا تقدمت .

(٨) هـ والطبقات : « صماخَيْك » .

(٩) ف ، ل ، الطبقات : « فيها » تحريف .

(١٠) الطبقات : « فمما » .

إلى ما وإلى عبدنا ، وإن(١) كان متعلّقاً بفأتوا تعيَّن أن يكون الضمير للعبد ، لأنّه إذا كان صفة فإنْ عاد الضمير إلى ما تكون من زائدة ، كما هو مذهب الأخفش في زيادة مِنْ [هـ : ٢٥٩] إذ المعنى حينئذٍ : فأتوا بسورة مثل القرآن في حسن النظم واستقامة المعنى وفخامة الألفاظ وجزالة التركيب ، وليس النظر إلى أن يكون مِثْلَ بعض القرآن أو كلّه ، بل لا وجه لهذا الاعتبار ، يؤيده (٢) قوله تعالى في موضع آخر : « فَأْتُوا بسورةٍ مِثْلِهِ وادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ »(٣) [د : ٢٨٢] وقال تعالى في موضع آخر : « فَأْتُوا بعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ » (٤) ، فلا تكون من للتبعيض(٥) ولا ابتدائية لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ (٦) الإتيان هذا أو (٧) ذاك ، وإنْ عاد الضمير على(٨) عبدنا تكون من ابتدائية ، وهو ظاهر ، وأمّا إذا كان « مِنْ مِثْلِهِ » متعلقاً بفأتوا فلا يجوز أن تكون « مِنْ» زائدة ، لأنّ (٩) حرف الجر إذا كان زائداً لا يكون متعلّقاً بشيءٍ ، فتعيَّن

---

(١) الطبقات : « وإذا » .

(٢) هـ : « ويؤيده » .

(٣) يونس : ١٠/٣٨ .

(٤) هود : ١١/١٣ .

(٥) الطبقات : « لتبعيض » .

(٦) الطبقات : « مبتدأ » .

(٧) م : « إذ » تحريف .

(٨) الطبقات : « الى » .

(٩) د : « ان » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

أن يكون المعنى ، فأْتوا بسورة من مثلِ عبدنا ، وتكون « مِنْ » ابتدائية ، ثم قال : أوْ نقول : إنّما قال صاحب الكشاف : إنّ « مِنْ مِثْلِهِ » إنْ كان صفةً سورةٍ يحتمل عَوْد الضمير إلى ما وإلى عبدنا ، لصحّة أن يُقال : سورةٍ كائنةٍ من مِثْل ما نزّلنا ، بأن تكون السورة بعض مثل ما نُزّل ، أو تكون مثل ما نُزّل مُبْتَدَأً نزوله (١) ، ولصحّة (٢) أن يقال : سورة كائنة من مِثْلِ عبدنا بأن يكون قد (٣) قاله ، ويكون تركيبه وكلامه ، وأمّا إنْ (٤) كان « مِنْ مثله » متعلّقاً بفأْتوا فيتعيَّن أن يكون عائداً إلى عبدنا ، لاستقامة أن يقال : فأْتوا من مثل عبدنا أي : من عبدٍ (٥) مثله ، بأن يكون كلامه ، ولا يستقيم أن يقال : فأْتوا من عبد (٦) مثل ما نَزّلنا أو (٧) من جهته ، إذ لايستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من فلان ، إلاّ إذا كان ذلك الفلان ممّن يمكن أن يكون هذا كلامه ، ويكون هذا الكلام منقولاً منه مرويّاً عنه ، وهذا ظاهر، ولهذا ما بسط الزمخشري الكلام فيه ، بل اقتصر على ذكره ، والله أعلم .

وأمّا قولك : « ثامناً : إنّ السؤال لم يُخَصّ به مخاطب دون مخاطب » فهذا كلام المجانين ، لأنّك بعثت هذا السؤال على يد الشيخ

(١) « مبتدأ نزوله » ليست في هـ .

(٢) م : « لصحة » .

(٣) « قد » ليست في ل .

(٤) هـ : « إذا » .

(٥) د ، ف ، م : « عند » تصحيف . وما أثبت عن ل ، هـ ، الطبقات .

(٦) كذا في هـ والطبقات . و في د وسائر النسخ : « عند » تصحيف .

(٧) هـ والطبقات : « أي » تحريف .

علاء الدين الباوَرْدِيّ (١) إلى خدمته وطلبت منه الجواب ، لكنْ لمَّا اشتبه عليك القول أخَذْتَ تُبْدي التَّزَق والعَوْل (٢) ، فتارة تمنع وتخاله صواباً ، وأُخرى تردّ وتظنّه جواباً ، [أمَا] (٣) تستحي من الفضلاء الذين كانوا مُطَّلِعِين على هـذا الحال ؟ ولقد صدق رسول الله [هـ : ٢٦٠] صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال (٤) : «إنَّ ممَّا أدْرَكَ النَّاسُ من كلام النُّبُوَّة الأولى إذا لم تَسْتَحْيِ فاصْنَعْ ما شِئْتَ » ، ثم إنَّ الذي يُقْضَى منه التعجب (٥) حالك في قلّة الإنصاف ، وفَرْطِ الجَوْرِ والاعتساف ، وذلك أنَّ هذا ما هو أوَّل سؤال سألته عنه ، بل ما زلت مُنذ تَوَلَّيْتَ القضاء كَلاًّ عليه حيث صِرْتَ (٦) ، غير مُنْفَكٍّ من اقتباس الأحكام من فتاواه ، أينما تَوَجَّهْتَ تسأله (٧) عن آية من التفسير وينبّهك (٨) على

---

(١) هـ : « البارزي » .

(٢) م : « والغول » . هـ : « والقول » وكلاهما تصحيف . والعَوْل : المَيْل في الحكم إلى الجور .

(٣) زيادة عن هـ والطبقات . وليست في د وسائر النسخ وفي الطبقات : « تستحيي » .

(٤) روى البخاري الحديث في كتاب الأدب باب إذا لم تستحي فاصنع ماشئت، وأبو داود في سننه كتاب الأدب باب في الحياء : ٤٧٩٧ ، وابن ماجة في سننه ، كتاب الزهد ، باب الحياء : ٤١٨٣ .

(٥) ف ، هـ ، الطبقات : « العجب » .

(٦) هـ والطبقات : « سرت » .

(٧) بعدها في الطبقات : « في الأحكام الشرعية عن النَّقِير والقِطْمِير ، ثم في تضاعيف ذلك لمَّا سألته عن آية من .. » .

(٨) الطبقات : « ونبهك » تحريف .

تصحيح التقرير ، جاش (١) منك الحَمِيَّة فشرعْتَ تجحد فضله وتنكر سَبْقَه ، هيهات هيهات (٢) :

اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقولك : « راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال » ، نعم هذا كان الواجب عليك ، لأنَّك أنت السائل ، والسائل كالمتعلِّم والمسؤول منه (٣) كالمعلِّم ، فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يرشدك ، وقد فعل بأن هداك إلى تصحيح السؤال ، وقولك : « فأنَّى رأى نفسه أهلاً لهذا الخطاب » قلت : من فضل الله العظيم بأن (٤) جعله أستاذ العلماء في زمانه « أمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ على ما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنا آلَ إبراهيمَ الكِتابَ والحِكْمَةَ

---

(١) الطبقات : « جاشت » .

(٢) عجز البيت وصدره : « لانَسَبَ اليومَ ولا خلَّة » . ونسبه سيبويه : ٢/٢٨٥ وابن يعيش في شرح المفصل : ٢/١٠١ والعيني في المقاصد : ٢/٣٥١ وصاحب الدرر : ٢/١٩٨ الى أنس بن عباس بن مرداس السلمي ، وفي جمهرة اللغة : ٢/٣٨٣ أن نصر بن سيار كتب بهذا البيت الى مروان الحمار ، ونسبه أبو علي القالي في أماليه : ٣/٤٢ الى بعض اليشكريين ، ونسبه صاحب التاج (قمر) الى عامر جد العباس بن مرداس . ورواية صدر البيت في الجمهرة : « كنَّا نُرَقِّيها فقد مزَّقت » وفي أمالي القالي : « كنا نداريها فقد ... » .

(٣) الطبقات : « عنه » .

(٤) الطبقات : « أن » .

وآتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً » (١) ، ولقد أحسن بديع الزمان حيث قال (٢) :

أراكَ على شَفَا خَطَرٍ مَهُولٍ
بما آذَيْتَ (٣) نَفْسَكَ (٤) مِنْ فُضُولِ

طَلَبْتَ على تَقَدُّمِنا دَليلاً
متى احْتاجَ النَّهارُ إلى دَليلِ

وقولك : « هَلاَّ دَرَأَه (٥) عن نفسه إلى مَنْ هو أجَلُّ منه قَدْراً وأنور بدراً (٦) » فالجواب عنه من وجهين :

الأول : أنّك بعثت إليه وسألت (٧) منه (٨) ، فصار كفَرْض العَيْن بالنسبة إليه ، فلذا (٩) قال ما حاصله أنَّ السؤال يحتاج إلى

---

(١) النساء : ٤/٥٤ .

(٢) لم أجد البيتين في ديوانه ، وهما في مقامات الهمذاني : ٩٩ ومعاهد التنصيص : ٤/١١٨ .

(٣) في الطبقات ومقامات الهمذاني ومعاهد التنصيص : « أودعت » . وفي هـ : « اذيت » .

(٤) هـ والطبقات : « رأسك » .

(٥) الطبقات : « فهل لا رَدَّه » .

(٦) الطبقات : « وأنور منه بدراً » .

(٧) م والطبقات : « وسألته » .

(٨) الطبقات : « عنه » .

(٩) ل : « فلهذا » .

التصحيح بالنظر الدقيق ، ليصير مستحقاً للجواب من أهل التدقيق(١).

والثاني : قل لي (٢) مَنْ كان في تبريز (٣) ذلك (٤) الزمانَ ممَّن (٥) يماثله أو يدانيه ؟ [هـ : ٢٦١] .

وقولك : « في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول (٦) النَّحارير » فمسلَّم ، لكنْ (٧) كلُّهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذة (٨) تلامذته ، وهذا لا ينكره (٩) غير جاهل مارِد أو جاحد (١٠) معاند ، أو مَا كانوا يُهْذِبون (١١) إلى درر فوائده من كلِّ فَجٍّ عميق ، ويجتمعون (١٢) على اجتلاب دُرَر مباحثه فريقاً بعد فريق ؟ وما أحسن قول مَنْ قال :

---

(١) والطبقات « التحقيق » .

(٢) د : « فالي » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٣) الطبقات : « البين » تحريف .

(٤) الطبقات : « في ذلك » .

(٥) ف ، ل ، م : « من » .

(٦) م : « وفحوله » . الطبقات : « وعلماء » .

(٧) ف ، ل : « لكنهم » .

(٨) الطبقات : « أو من تلامذة » .

(٩) الطبقات : « وهذا مما لا ينكره » .

(١٠) ف ، ل ، الطبقات : « حاسد » .

(١١) د ، ف ، ل ، م : « يهذبون » تصحيف . وفي هـ : « يهدون » تحريف . وما أثبت عن الطبقات . وأهذب الانسان في مشيه : أسرع . اهـ .

(١٢) هـ والطبقات : « ويتزاحمون » .

وجُحُودُ مَنْ جَحَدَ الصَّبَاحَ إذا بَدَا
مِنْ بَعْدِ ما انْتَشَرَتْ له الأَضْوَاءُ

ما دَلَّ أنَّ الفَجْرَ (١) ليس بِطَالِعٍ
بل إنَّ عَيْناً أنْكَرَتْ عَمْيَاءُ

وأمَّا قولك : « تاسعاً : البليغ مَنْ عُدَّتْ هَفَوَاتُه والجوادُ مَنْ حُصِرت عثراتُه إلى آخر ما هذيتَ » فالجواب عنه : حاشا أن تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم (٢) معدودة ، أو من الجواد الذي تكون عثراته محصورة ، فإنك قد عَثَرْتَ في هذا السؤال والجواب تعثيراً كثيراً كما ترى ، ولولا دَعْدَعَتُنا (٣) لك لبقيت عاثراً أبداً ، وقد قيل (٤) :

لَحَى اللهُ قَوْماً لم يَقُولُوا لِعَاثِرٍ
ولا لابْنِ عَمٍّ نَالَهُ الدَّهْرُ دُعْدُعَا

بل أنت كما قال الشاعر (٥) :

---

(١) الطبقات : « الشمس » .

(٢) م : « هفواته » تحريف .

(٣) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ « دغدغتنا » تصحيف . وانظر ما تقدم .

(٤) ورد البيت بلا نسبة في المخصص : ١٢/١٨٨ وشرح المفصل : ٤/٣٤ وتهذيب الأزهري : ١/٩٣ واللسان (دعع) .

(٥) ورد البيت في حاشية مقامات الحريري : ٤٣٥ .

فُضُولٌ بلا فَضْلٍ وسِنٌّ بلا سَنًا

وطُولٌ بلا طَوْلٍ وعَرْضٌ بلا عِرْضٍ

وأمّا قولك : « عاشراً : أظنّك قد غرّك رَهْطٌ (١) احتفّوا من حولك ، وألْقَوا السَّمْعَ إلى قولك إلى الآخر » فالجواب أنّ هذا ظنٌّ فاسد ، قد نشأ من سوء فهمك وخطأ قياسك(٢) لأنّك قِسْته على نفسك ، والأمر على عكس ذلك ، لأنّك قد ركبت الشَّطَط والأهوال ، وبذلت العُمْر والأموال حتى اجتمع عندك جَمْع من الفَسَقَة الجُهّال ، لا يعرفون الحلال من الحرام ، ولا يَميزون الجواب من (٣) السؤال ، يعظّمونك في الخطاب ، ويصدّقونك في الغياب (٤) ، يمثلونك بذوي الرقاب [هـ : ٢٦٢] فقل بالله قولاً صادقاً ، هل تقدّمت في مدّة حياته في مجالس التدريس وحِلَق (٥) المناظرة ؟ وهل عليك للعلم جمال وأُبّهة ؟ أوَما كنت بالعامة (٦)

---

(١) ل : « قوم » .

(٢) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « قياس » .

(٣) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ والطبقات : « عن » تحريف . جاء في اللسان (ميز) : « مِزْتُ بعضه من بعض فأنا أميزه مَيْزاً » .

(٤) د ، ف : « العياب » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات . قال في اللسان (عيب) : « والعرب تكني عن الصدور والقلوب التي تحتوي على الضمائر المخفاة بالعياب » اهـ .

(٥) ف ، ل ، م : « وخلوة » .

(٦) م : « بالقامة » تحريف .

مشتبه (١) وبالأتراك معتده (٢) ؟ يجرّونك (٣) إلى [كل] (٤) بلد سحيق ويرمونك في (٥) كلّ فجٍّ عميق ، وهلاّ سفّهتَ رأي مخدومك محمد بن الرشيد (٦) وزير السلطان أبي سعيد (٧) حين بنى باسمه المدرسة [الحجرية] (٥) في الرَّبْع الرَّشيدية ، وحضرتَ بين يديه يوم الإجلاس صامتاً كالبَرْمة (٩) عند الهرّاس (١٠) وفقدت الحواس وكنت كالوَسْواس الخنّاس الذي يُوَسْوِس في صدور الناس ، فنعوذ بالله من أمثالك من الجِنّة والناس ، وأمّا الذين اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثّلوا بين يديه فهم العلماء

---

(١) كذا وردت • وحذف التنوين من المنصوب من دون أن يبدل منه ألف لغة ربيعة يجرونه مجرى المرفوع والمجرور ، انظر الهمع : ٢/٢٥٠ •

(٢) الطبقات : « مقتده » •

(٣) د ، ف ، ل ، م : « يجدوك » تحريف • وفي هـ : « يتخذونك » وما أثبت عن الطبقات •

(٤) زيادة عن هـ والطبقات • وليست في د وسائر النسخ •

(٥) ل : « من » •

(٦) ترجمته في الدرر الكامنة : ٤/٦٠ •

(٧) ترجمته في الدرر الكامنة : ٢/٢٣١ والنجوم الزاهرة : ٩/٣٠٩ •

(٨) ليست في د • وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات •

(٩) البُرْمة : قدر من حجارة والجمع بُرَم وبِرام ••• والبَرَمَة : ثمرة العِضاة ••• والبَرَم : ثمر الطلح واحدته بَرَمة •

(١٠) قال في التاج (هرس) : والهراس كغراب وكتّان وكَتِف : الأسد الشديد الكثير الأكل » •

الأبرار والصلحاء الأخيار (١) ، بذلوا له الأنفس والأموال ، منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيبي شارح الكشاف والتبيان(٢)، وهو كالشمس لا يَخْفى بكل مكان ، ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد شارح الحاجبية (٣) ، والعَروض الساوِيّة ، وهو الذي سار بذكره الركبان ، ومنهم النِّحْرير فرج بن أحمد الأَردبيلي ومحمد ابن أبي الطيِّب الشيرازي ، وهما كالتوأمين تراضعا بِلِبان أيّ(٥) لِبان ورتعا من (٦) العلوم في عشب أخصب من نعمان ، ومنهم

---

(١) د : « الأبرار » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٢) أي : « التبيان في المعاني والبيان » . انظر كشف الظنون : ٣٤١ .

(٣) أي : الكافية في النحو لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، ويسمى شرح نجم الدين الشرح السعيدي ، انظر بغية الوعاة : ١/ ٥٩١ وكشف الظنون : ١٣٧١ .

(٤) ورد اسمها في د ، ف ، ل ، م : « العروض الساغوجية » وفي هـ : « العروض الساخوجية » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن الطبقات . وعروض الساويّ قصيدة لامية لصدر الدين محمد بن ركن الدين الساوي أولها :

بحمد المليك ذي الطول والعلا ... وشكر أياديه افتتح متفائلا

واسمها القصيدة الحسناء ، وهي في العروض والقوافي ، وشرحها كثيرون منهم نجم الدين سعيد بن محمد السعيدي ، وهي منسوبة الى ساوة مدينة بين الري وهمذان . انظر معجم البلدان : ٣/ ٢٤ وكشف الظنون : ١١٣٦ .

(٥) الطبقات : « وأي » .

(٦) ل : « في » . وفي الطبقات : « من أكلأ العلوم » .

قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد، وهو ممّن لا يُشَقّ(١) غباره ولا يخفى على (٢) غير المعترض مقداره ، فكم لوالدي من مثلهم من التلامذة في كلّ بلد ، بحيث إنّي لو أُريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم أحتاج الى مجلّدات ، فيكون تضييعاً للقِرْطاس وتضييقاً للأنفاس ، فهؤلاء لعَمْري رجال إذا أمْعَن المتأمّل فيهم عَرَف أنّ ماءهم يبلغ (٣) قُلّتَيْن (٤) فلم يحمل خَبَثاً .

وقولك : « فاقبل النصيحة » فنقول : أيّها (٥) المستنصح ألا(٦) نصحْتَ نفسك حتى كنّا سلِمْنا من هذا الهَذَيان (٧) ؟ [د : ٢٨٣] أمَا سمعت قوله تعالى : « أتَأْمُرونَ النّاسَ بالبِرّ وتنسَوْنَ أنفسَكُمْ (٨) » ، وقول الشاعر (٩) :

---

(١) د : « يسبق » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٢) كذا في د . وفي سائر النسخ والطبقات : « عن » .

(٣) الطبقات : « بلغ » .

(٤) القُلّة : الجَرّة ، وفي الحديث : إذا بلغ الماء قُلّتَيْن لم يحمل خَبَثاً .

(٥) الطبقات : « يا أيها » .

(٦) ف ، م ، هـ : « لم لا » .

(٧) الطبقات : « هذه الهذيانات » .

(٨) البقرة : ٢/٤٤ .

(٩) أنشد سيبويه : ٣/٤١ البيت ونسبه الى الأخطل وذكره السيوطي في الهمع : ٢/١٣ منسوباً الى أبي الأسود الدؤلي وصحح العيني في المقاصد : ٤/٣٩٣ هذه النسبة ، والبيت في ديوان أبي الأسود : ٢٣١ ، وورد منسوباً الى المتوكل الليثي في طبقات فحول الشعراء : ٦٨٤ ومعجم الشعراء : ٤/٣٩٣ الاختلاف في نسبته .

لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ

عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ [هـ : ٢٦٣]

فأنت الباعث لي على هذه الكلمات ، وإلاَّ أَين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الأخيار (١) ؟ قال الشاعر (٢) :

ومـا النَّفْسُ إلاَّ نُطْفَةٌ في قَرَارَةٍ

إذا لم تُكَدَّرْ كان صَفْواً غَدِيرُهـا

لكن الضرورة الى هذا المقدار دعتني ، وفي المثل : « لوذاتُ سِوارٍ لطمتني (٣) » ، وقال الشاعر (٤) :

فنَكَّبَ عَنْهُمْ دَرْءُ الأَعادِي

وداوَوْا بالجُنُونِ مِنَ الجُنُون

ثم إني أستغفر الله العظيم الذي لا إلـه إلا هو الحيُّ القيُّوم

(١) ف ، ل : « الأحبار » تصحيف ٠

(٢) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، والبيت في ديوانه : ٤٦ والكامل : ١/٢٩ ومعجم الشعراء : ٧٨ ، وورد بلا نسبة في زهر الآداب : ٢/١٥٩ ٠ والنُّطْفَة : القليل من الماء والقَرارة : المطمئن من الأرض ٠

(٣) ورد هذا المثل في الفاضل للمبرد : ٤٢ والميداني : ٢/١٧٤ ، ٢/٢٠٢ وأمالي القالي : ٣/١٨٧ ٠

(٤) هو أبو الغَول الطُّهَوِيّ واسمه عِلْبَاء بن جَوْشَنٍ وهو من بني قَطَن بن نهشل ٠ والبيت في الشعر والشعراء : ٤٢٩ وأمالي القالي : ١/٢٦١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٣ ٠

غفّار الذنوب ستّار العيوب وأتوب إليه ، وأحلف بالله العظيم إنّ القاضي عضد الدين (١) ما كان يعتقد في والدي الذي عرّض به في الجواب ، بل كان معظّماً له غاية التعظيم حضوراً وغَيْبةً ، وحاشا لله أن أعتقد أيضاً فيه ما تعرضت له (٢) في بعض المواضع ، بل أنا معظّم له ، معتقد أنّه كان من أكابر الفضلاء وأماثل (٣) العلماء ، وكذا والدي كان يعظّمه أكثر من ذلك ، نعم إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ، والشيطان قد يَنْزَع بين الأحِبّة والإخوة (٤) ، وإنما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص ، فلا (٥) يظنّ ظانّ أني محقّر له ، فإنّه قد يُستَوْفى القِصاص مع التعظيم ، ويعرف هذا مَنْ يعرف دقائق الفقه ، ثم إنّي أرجو من كرم الله تعالى أن يتجاوز عنّا جميع ما زلّت به القدم ، وطغى به القلم ، وأن يجعلنا ممّن قال في حقهم : « ونَزَعْنا ما في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إخْواناً على سُرُرٍ مُتَقابِلِين (٦) . والحمد لله رب العالمين .

وهذه رسالة في ذلك تأليف صاحبنا العلامة مظفر الدين الشيرازي :

---

(١) بعدها في الطبقات : « تغمده الله برحمته » .

(٢) بعدها في هـ : « به » .

(٣) ل : « وأماثر » تحريف .

(٤) هـ : « والاخوان » .

(٥) ل : « ولا » .

(٦) الحجر : ١٥/٤٧ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أَطلع أنوار القرآن فأَنار (١) أعيان الأكوان وأظهر ببدائع البيان قواطع البرهان ، فأضاء صحائف الزمان وصفائح المكان (٢) ، والصلاة [هـ : ٢٦٤] والسلام (٣) على الرسول المنزَّل عليه والنبيّ (٤) الموحى إليه الذي (٤) نزلت لتصديق قوله وتبيين فضله : « وإنْ كُنْتُمْ في رَيْبٍ ممَّا نَزَّلْنا على عَبْدِنا فَأْتُوا بسُورةٍ مِنْ مِثْلِهِ (٥) » محمَّد المؤيَّد ببيِّنات وحجج قرآناً عربياً غير ذي عِوَج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتاب على الخطاب ، ورُتِّبت الأحكام في الأبواب ، بينما الخاطر يقتطف (٦) من أزهار أشجار الحقائق رَيَّاها ، ويَرْتَشِف من نُقَاوَة سُلافة كؤوس الدقائق حُمَيَّاها (٧) ما كان يقنع باقتناء اللطّائف بل كان يجتهد في التقاط النواظر من عيون الظرائف (٨)

---

(١) هـ : « وأنار » .

(٢) م : « الأكوان » .

(٣) « والسلام » ليست في ل .

(٤) « والنبي » « الذي » ليستا في م .

(٥) البقرة : ٢/٢٣ .

(٦) د : « مقتطف » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) د : « سمياها » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ، يقال : سارت فيه حُمَيَّا الكأس أي سَوْرتها ، والحُمَيَّا : بلوغ الكأس من شاربها . اللسان (حما) .

(٨) ف ، ل : « الطرائف » .

إذ (١) انفتحت عين النظر على غرائب سور القــرآن واطبعت في بصر الفكر بدائع صُور الفُرْقان (٢) ، فكنت لالتقاط الدُّرر أغُوص في لُجَج (٣) المعاني ، وطفِقْتُ لاقتناص الغر أَعُوم في بحار المباني (٤) ، إذ وقع المحَطُّ على آية هي مُعْتَرَك أنظار الأَفاضل والأعالي (٥) ، ومُزْدَحَم أفكار أربــاب الفضائــل والمعالي (٦) ، كلٌّ رفــع في مضمارها (٧) راية ونصب لإثبات ما سَنَح له فيها آيــة (٨) ، فرأيت أنْ [قد] (٩) وقع التخالف والتشاجر والمناقشة في التعاظم والتفاخر ، حتى إنَّ بعضاً من سوابق فرسان هــذا الميدان قدتنا ضَلُّوا عــن سهام (١٠) الشتم والهَذَيان ، فما وقفوا في موقف من المواقف (١١) أبداً ، وما وافق في سلوك هذا المَسْلك أحدٌ أحداً (١٢) ، ثــم إني

---

(١) ف : « اذا » تحريف ٠

(٢) م : « العرفان » تحريف ٠

(٣) ف : « بحر » ٠

(٤) هـ : « المثاني » ٠

(٥) د ، م : « والأغاني » ٠ وما أثبت عن ف ، ل ، هـ ٠ قال في القاموس (علو) : « ورجل عالي الكعب : شريف » ٠

(٦) د : « والمعاني » ٠ وما أثبت عن سائر النسخ ٠

(٧) كذا في هـ ٠ وفي د وسائر النسخ : « مضمار » تحريف ٠

(٨) ل :« راية » ٠

(٩) زيادة عن ف ، ل ، هـ ٠ وليست في د ، م ٠

(١٠) م : « اسهام » تحريف ٠

(١١) « من المواقف » ليست في م ٠

(١٢) ف : « أبداً » تحريف ٠

ظفِرت على ما جرى بينهم من الرسائل واطّلعتْ على ما أوْرِدَ في الكتب من تحقيقات الأفاضل ، فاكتَحلَت عين الفكر من سواد أرقامهم (١) وانفتحت حَدَقة النّظر على عرائس نتائج أفهامهم ، [فبينما] (٢) كنت ناظراً بعين التأمّل في تلك الأقوال إذْ وقع سُنُوح (٣) الذهن في عِقال الإشكال ، فأخذت أَحُلُّ عُقَدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر دُرَرَها بمعيار الاعتبار ، فرأيت أنّ لأسرار قد خَفِيَت تحت الأستار وأنّ (٤) الأَجِلّة ما اعتنقوها بأيدي الأفكار، فما زلت في بساط الفكر أَجُول ، وما زال ذهني عن سَمْت التأمّل لا يزول ، حتى آنست أنوار المقصود قد تَلألأَت عن أُفُق اليقين ، وشهدت (٥) بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشَرَعْتُ أُحقِّق المَرَام وأُحَرِّر الكلام في فِناء بيت الله الحرام راجياً منه أن لا أَزَلّ (٦) عن صَوْب الصّواب ، وأن لا أَمِلّ عن الاجتهاد في فتح

---

(١) د ، م : « رقامهم » ، ف ، ل : « رماقهم » تحريف وما أثبت عن هـ . قال في التاج (رقم) : « والأرقم : القلم عن الزمخشري » ولم يذكر الزمخشري ذلك في الأساس (رقم) .

(٢) زيادة عن م . هـ . وليست في د ، ف ، ل .

(٣) د ، ف ، م : « سبوح » . وما أثبت عن ل ، هـ . قال في القاموس (سنح) : « وسنح لي رأي كَمَنَعَ سُنوحاً وسَنْحاً وسُنْحاً عَرَضَ » .

(٤) د : « فإن » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) هـ : « وشهد » .

(٦) د : « أزال » . وما أثبت عن سائر النسخ .

هذا الباب سائلاً منه الفوز بالاستبصار عمّن لا تفتر عين فهمه عن [هـ : ٢٦٥] الاكتحال بنور التحقيق ، ولا يقصُرُ شأوُ ذهنه عن العُروج الى معارج التّدْقيق ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقائق مُعيناً ولتوضيح رموز الدقائق نوراً مبيناً ، ثم جعلتُ كِسْوَةَ المقصود مطرزة (١) بطِراز التحرير ، ليكون في مَعْرِض العَرْض على كلّ عالم نِحرْير مُورداً ما جرى بين الأجِلّة عند الطّراد في مضمار المناظرة ، وما أفادوا بعد (٢) الاختبار بِمِسْبار المفاكرة ، مُذَيّلاً بما سنح لي في الخاطر الفاتر وذهني القاصر متوكّلاً على الصّمد المعبود ، فإنّه محقّق المقصود بمحض الفيض والجود .

قال صاحب الكشاف عند تفسير قول الله عز وجل : « وإنْ كُنْتُمْ في رَيْبٍ ممّا نَزّلْنا على عَبْدِنا فأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ » : « منْ مثل متعلّق بسورةٍ صفةٌ لها ، أي : بسورة كائنة [من مثله (٣)] والضمير لِمَا نزّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أنْ يتعلّق بقوله : فأتوا والضمير للعبد » انتهى .

وحاصلة أنّ الجارّ والمجرور أعني « من مثله » إمّا أن يتعلّق بـ فَأْتُوا على أنّه ظرف لَغْو أو صفة لسورة على أنه ظرف مُسْتَقَرّ (٤)

---

(١) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « مطرزاً » .

(٢) م : « عند » .

(٣) زيادة عن الكشاف ، وانظر ما تقدم .

(٤) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني : ١/٢٠٠ « واعلم أن كلاً من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف ، فاللغو : ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصاً ، والمستقر : ما حذف عامله ←

وعلى كلا التقديرين فالضمير (١) في مثله إمّا عائد الى ما نزّلنا أو الى عبدنا ، فهذه صور أربع جَوَّز ثلاثاً منها تصريحاً منع واحدة منها تلويحاً ، حيث سكت عنها ، وهي أن يكون الظرف متعلّقاً بفأْتوا والضمير لما نَزّلنا ، ولمّا كانت علّة عدم التجويز خَفِيّة استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدين واستعلم من (٢) علماء عصره بطريق الاستفتاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي عليه تبرّكاً بشريف كلامه : « يا أَدِلاّء الهدى ومصابيح الدّجى ، حيّاكُمُ الله وبيّاكُمْ ، وأَلهمنا الحقّ (٣) بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مُقْتَبِس وبضَوْء ناركم للهدى ملتمس ، ممتحَن بالقصور لا ممتحِن ذو غرور ، يُنْشِد بأَطْلق لسان وأَرَقّ جَنَان :

أَلا قُلْ لسُكّان وادي الحِمَى
هَنِيئاً لكم في الجِنانِ الخُلُودْ

أَفيضُوا علينا من الماءِ فَيْضاً
فنحن عِطاشٌ وأنتُمْ وُرودْ

← عاماً كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصاً واجب الحذف ، نحو : يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو : زيد على الفرس أي راكب ، وقيل : المستقر ما متعلقة عام واللغو ما متعلقة خاص » اهـ . وانظر سيبويه : ١/٥٥ وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٧٥ وشرح الكافية : ١/٢٠٦ .

(١) ل : « كالضمير » تحريف .

(٢) كذا في م وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف .

(٣) « الحق » ليست في ف ، ل .

قد استبهم قول صاحب الكشاف أُفيضت عليه (١) سِجال الأَلْطاف : [هـ : ٢٦٦] مِنْ مِثْلِهِ متعلّق بسورة صفة لها أي : بسورة كائنة من مثله ، والضمير لما نزّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا والضمير للعبد » حيث جوّز في الوجه الأول كون الضمير لمَا نزّلنا تصريحاً ، وحظَره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرقُ بين « فأتوا بسورة [كائنة (٢)] من مثل ما نزّلنا » ، وهل ثَمّ حكمة خَفِيّة أو نكتة معنوية أو هو تحكّمٌ بحْتٌ ؟ بل هذا مستبعد من مثله فإن رأيتم كشف الريبة وإماطة الشبهة والإنعام بالجواب ، أُثبتم أجزل الأجر والثواب » .

ثم كتب الفاضل الجاربردي [د : ٢٨٤] في جوابه كلاماً معقّداً (٣) في غاية التعقيد ، لا يظهر معناه ولا يطّلع أحد على مغزاه ، رأينا أَنّ إيراده في أثناء البحث يُشَتّتُ الكلام ويُبْعِدُ المَرَام ، فأَوردناه في ذيل المقصود مع ماكتب في ردّه خاتم المحققين .

وقال العلامة التفتازاني في شرحه للكشاف (٤) :

الجواب أَنّ هذا أمر تعجيز (٥) باعتبار المأتيّ به ،

---

(١) ف : « علينا » تحريف .

(٢) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) ل : « في كلامه جواباً معقداً » تحريف .

(٤) م : « شرح الكشاف » ، وفي المكتبة الظاهرية خمس نسخ مخطوطة لهذا الشرح . وانظر الورقة : ٦٢ ب من النسخة الأولى والورقة : ٥٣ آ من النسخة الثانية .

(٥) ف : « تعجز » ، ل : « بعجز » ، م : « يعجز » . وكله تحريف .

والذّوق شاهد بأنّ تعلّق « من مثله » بالإتيان يقتضي وجود المثل ورُجُوع العَجْز الى أن يؤتى منه بشيء ، ومثل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في البشرية والعربية موجود (٢) بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة ، وأمّا إذا كان صفة للسورة (٣) فالمعجوز (٤) عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة ولا يَقْتضي وجود المثل (٥) ، بل ربّما يقتضي انتفاءه حيث يتعلّق (٦) به أمر التعجيز ، وحاصله أنّ قولنا : ائْتِ مِنْ مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا : ائْتِ ببيت من مثل الحماسة . انتهى كلامه .

وأقول : لايَخْفى أنّ قوله : « يقتضي وجود المثل ورجوع العَجْز الى أن يؤتى منه بشيء » يُفْهم منه أنّه اعتبر مثل القرآن كـُلاّ له أجزاء ، ورجع التعجيز الى الإتيان بجزء منه ، ولهذا مثّل بقوله : ائت من مِثل الحماسة ببيت ، فكان مثل الحماسة كتاباً أُمِرَ بالإتيان ببيت منه على سبيل التعجيز ، وإذا كان الأمر على هذا النّمَط فلا شكّ أنّ الذّوق يحكُم بأنّ تعلّق من مثله بالإتيان يقتضي وجود المثل [هـ : ٢٦٧] ورجوع العَجْز الى أن يؤتى بشيء منه ، وأمّا إذا جعلنا مثل القرآن كليّاً يصدُق على كلّه وبعضه (٧) وعلى

(١) د : « والذي » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ وشرح الكشاف .

(٢) م : « موجودة » تحريف .

(٣) في ، ل ، شرح الكشاف : « السورة » .

(٤) ل : « والمعجوز » تحريف .

(٥) بعدها في شرح الكشاف : « بخلاف قولنا بل .. » .

(٦) م ، هـ ، شرح الكشاف : « تعلق » .

(٧) ل : « بعضه » تحريف .

كلّ كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نسلّم أنّ الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتى منه بشيء (١) ، بل الذوق يقتضي أنْ لايكون لهذا الكليّ فردٌ غير القرآن ، والأمر راجع الى الإتيان بفرد آخر من هذا الكليّ على سبيل التعجيز ، ومثل هذا يقع كثيراً في محاورات الناس ، مثلاً إذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في الغاية قلّما (٢) يوجد مثلها يقول في مقام التصلّف: مَنْ يأتي من مثْل هذه الياقوتة بياقوتة أخرى؟ والناس يفهمون منه أنّه يدّعي أنّه لايوجد آخر من نوعه ، فظهر أنّه على هذا التقدير (٣) لا يلزم من تعلّق « من مثله » بقوله : فأْتوا أن يكون مثل القرآن موجوداً ، فلا محذور .

وأمّا المثال المقيس عليه أعني قوله : ائت من مثل الحماسة ببيت ، فنقول : هذا لايطابق الغرض ، فإنّ الحماسة إنما تطْلَق على على مجموع الكتاب ، فلا بدّ أن يكون مثله كتاباً آخر أيضاً ، وحينئذ يلزم المحذور ، وأمّا القرآن فإنّ له مفهوماً كلياً يَصْدُق على كلّ القرآن وأبعاضه وأبعاض أبعاضه الى حدٍّ لا تزول عنه البلاغة القرآنية ، وحينئذ يكون الغرض (٤) منه المفهوم الكليّ ، وهو نوع من أنواع الكلام البليغ فرده (٥) القرآن [وقد] (٦) أمر بإتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور .

---

(١) ل : « الى أن يأتي بشر منه بشيء » تحريف .

(٢) د : « فلا » . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) ف ، ل ، م : « التقرير » .

(٤) ل : « وحينئذ يكون في الغرض » زيادة مقحمة .

(٥) م : « فرد » تحريف .

(٦) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

قال (١) في شرحه المختصر على التلخيص في مَعْرِض الجواب عن هذا السؤال : قلت لأنّه يفتقر (٢) الى ثبوت (٣) مثل القرآن في البلاغة وعلوّ الطبقة بشهادة الذوق ، إذ (٤) العجز إنما يكون عن المأتي به ، فكان مثل القرآن ثابتاً ، لكنّهم عَجِزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفاً للسورة ، فإنّ المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء (٥) الوصف ، فإن قلت : فليكن العجز (٦) باعتبار المأتي به ، قلت : احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم ، فلا اعتداد به . انتهى كلامه .

وأقول : لا يَخْفى أنّ كلامه ههنا مُجْمَل ليس نصّاً فيما (٧) قصد به في كلامه [هـ : ٢٦٨] في شرح الكشاف ، وحينئذ نقول : إنْ (٨) أراد بقوله (٩) : « إذ العجز إنما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابتاً » أن العجز باعتبار المأتي به مستلزم أن (١٠) يكون

(١) م : « وقال » .
(٢) هـ : « مفتقر » .
(٣) م : « بثوته » تحريف .
(٤) م : « إذا » .
(٥) م : « بانتفاء » وسقطت « اعتبار » .
(٦) م : « الوصف » تحريف .
(٧) ف ، ل : « فما » تحريف .
(٨) ف ، ل : « انه » .
(٩) ل : « به » .
(١٠) هـ : « لأن » .

مثل القرآن موجوداً ويكون العجز عن الإتيان منه (١) بشهادة الذوق مطلقاً فهو ممنوع ، لأنه إنما يشهد الذوق بلزوم ذلك إذا كان المأتيّ منه ــ أعني مثل القرآن ــ كلّاً له أجزاء ، والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما قررناه سابقاً ، وإن أراد أنه إنما يلزم بشهادة الذوق إذا كان المأتيّ منه كلّاً له أجزاء فمسلّم (٢) ، لكنْ كونه مراداً ههنا ممنوع، بل المراد ههنا أنّ المأتيّ منه نوع من أنواع الكلام، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر كما صوّرناه في مثال الياقوتة فتذكّرْ .

قال المدقق صاحب الكشف (٣) في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف : ويجوز أن يتعلّق بفأْتوا والضمير للعبد ، أمّا إذا تعلّق بسورة صفة لها فالضمير للمنزّل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر ، ومِنْ بيانية أو تبعيضية على الأول لأنّ السورة المفروضة مثلُ المنزّل على معنى سورة هي مثل المنزّل في حسن النظم ، أوْ لأنّ السورة المفروضة (٤) بعض المِثْل المفروض ، فالأول أبلغ ، ولا يحمل على الابتداء على غير التبعيضيّة (٥) أو البيان ، فإنّهما أيضاً يرجعان إليه

---

(١) هـ : « الاتيان بسورة منه » .

(٢) كذا في د . وفي سائر النسخ : « فهو مسلم » .

(٣) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « الكشاف » تحريف . قال في كشف الظنون : ١٤٨٧ : « كشف الأسرار وعدة الأبرار . تفسير فارسي للشيخ العلامة سعد الدين بن عمر التفتازاني » .

(٤) من « مثل المنزل على معنى » الى « المفروضة » ليس في ف .

(٥) كذا في د . وفي سائر النسخ : « البعضية » .

على ما آثر (١) شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائية على الثاني ، وأمَّا إذا تعلَّق بالأمر فهي ابتدائية والضمـير للعبـد ، لأنَّه لا يتبيَّن إذ لا مبهـم قبله ، وتقديره : رجوع إلى الأول ولأنَّ البيانيـة (٢) أبداً مُستَقَر على ما سيجيء إن شاء الله تعالى ، فلا يمكن تعلُّقها بالأمر ، ولا تبعيض إذ (٣) الفعل يكون (٤) واقعاً [عليه] (٥) كما في قولك : أخذت من المال ، وإتيان البعض لا معنى له ، بل الإتيان بالبعض ، فتعيَّن الابتداء ، ومثـل السورة والسورة نفسها إن جُعِل مقحماً لا يَصلُحان مبتدأً بوجه ، فتعيَّن (٦) أن يرجع الضمير إلى العبد ، وذلك لأن (٧) المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ (٨) الفاعلي أو المادي أو الغائي أو جهة ملتبس (٩) بها ولا يصح واحد منها • فهذا ما لوَّح إليه العلاَّمة ، وقد كفيت بهذا البيان (١٠) إتمامه » • انتهى كلامه •

[هـ : ٢٦٩] وأقول (١١) : حاصل كلامه أنَّه بطريق السَّبْر

---

(١) د : « آمر » • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٢) د : « النيابية » تصحيف • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٣) م : « اذا » تحريف •

(٤) هـ : « الفعل حينئذ يكون » •

(٥) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ •

(٦) ف ، ل ، م : « فيتعين » •

(٧) م : « ان » •

(٨) هـ : « البدء » تحريف •

(٩) هـ : « يتلبس » •

(١٠) ل : « الكلام » •

(١١) ل : « أقول » •

والتقسيم حكم بتعيين مِنْ للابتداء ، ثم بيَّن أنَّ مبدئية الفعل (١) لا تصحُّ ههنا إلاَّ للعبــد ، فتعيَّن أن يكون الضمير راجعاً إليه ، ولا يَخْفى أنَّ قوله : « ولا تبعيض إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه إلخ .. » مَحَلُّ تأمُّل إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصالة ، لِمَ لا يجوز أن يكون بطريق التبعيَّة مثل أن يكون بدلاً ، فإنَّكم لمَّا جوَّزتم أن يكون في المعنى مفعولاً صريحاً كما قررتم في « أخذت من الدراهم » أنَّه بمعنى « أخذت بعض الدراهم » ، لِمَ لا تُجَوِّزون أن يكون بدلاً من (٢) المفعول ؟ فكأنه قال : بسورة (٣) بعض مثل ما نزَّلنا ، فتكون البعضية المستفادة مِنْ ملحوظــة على وجه البدليَّة ، ويكون الفعل واقعاً عليه فيكون في حيِّز الباء ، وإنْ لم يكن تقــدير الباء عليه إذ قد يحتمــل في التابعية مالا يحتمــل في المتبوعيَّة ، كما في قولهم : رُبَّ شاةٍ وسَخْلتِها ، لا بدَّ لنفي هذا من دليل ، ثم على تقدير التسليم نقول : قوله : لأنَّ المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره ، مَحَلُّ بحث لأنَّ التعميم الذي (٤) في قوله : أو جهة يلتبس بها غير مُنْضَبِط ، فإن جهات التلبُّس (٥) أكثر من أن تُحْصر من جهة الكمية ، ولا تنتهي إلى حدٍّ من الحدود من جهة الكيفية ، ولا يخفى أنَّ كون مثل القرآن [د : ٢٨٥] مبدأً مادياً

---

(١) د : « للمفعل » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ف ، ل ، هـ : « عن » تحريف .

(٣) م : « سورة » تحريف .

(٤) هـ : « الآتي » تحريف .

(٥) ل : « التلبيس » .

للسورة من جهة التلبّس أمر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم ، على أنّك لو حققت معنى من الابتدائية يظهر (١) [لك] (٢) أنْ ليس معناه إلاّ أن يتعلّق به على وجه اعتبار المبدئية الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة أو توهّماً .

وقد ذكر العلاّمة التفتازاني كلام الكشاف للرد (٣) ، وقال في أثناء الرد (٤) : « على أنّ كون مثل القرآن مبدأً مادياً للإتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأً فاعلياً له » انتهى .

وأقول : لا يخفى أنّ (٥) مثل العبد باعتبار الإتيان بالسورة (٦) منه هو مبدأ فاعلي للسورة (٧) حقيقة لأنّه لو فرض وقوعه لا يكون العبد مؤلفاً لمثل (٨) السورة مخترعاً له فيكون مبدأ فاعلياً حقيقياً ، وأمّا مثل القرآن فلا يكون مبدأً مادياً للسورة إلاّ باعتبار التلبّس (٩) المصحّح للتشبيه ، فهو أبعد منه غاية البعد ، بل ليس [هـ : ٢٧٠]

---

(١) هـ : « لظهر » .

(٢) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) ف : « والرد » .

(٤) انظر الورقة : ٦٢ ب من شرح الكشاف للتفتازاني ، نسخة المكتبة الظاهرية .

(٥) هـ : « وأقول : الحق أنّ » .

(٦) هـ : « بسورة » .

(٧) هـ : « فاعل السورة » تحريف .

(٨) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « لتلك » تحريف .

(٩) م : « الملتبس » تحريف .

بينهما نسبة ، فإنّ أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك ؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ مادياً ليس بعيداً في نظر العقل باعتبار التلبُّس (١) ، تأمَّل وأَنْصِفْ .

قال الفاضل الطِّيبي : « لا يقال : إنه جعل مِنْ مثله صفة لسورة ، فإن كان الضمير للمنزَّل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمن للابتداء ، وهو ظاهر ، فعلى هذا إنْ تعلَّق قوله : مِنْ مثله بقوله : فأتوا فلا يكون الضمير للمنزَّل لأنَّه يستدعي (٢) كونه للبيان ، والبيان يستدعي تقديم مبهم ولا تقديم ، فتعيَّن أن تكون للابتداء لفظاً أو تقديراً ، أي : أصدروا وأنشِئوا واستخرجوا (٣) من مثل سورة (٤) ، لأنَّ مَدَار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعيَّن في الوجه الثاني عَوْد الضمير إلى العبد ، لأنَّ هذا وأمثاله ليس بوافٍ ، ولذلك تصدَّى للسؤال بعض فضلاء الدهر وقال : « قد استَبْهم قول صاحب الكشاف حيث جوَّز في الوجه الأول كون الضمير لما نزَّلنا تصريحاً ، وخطره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين « فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا » و « فأتوا من مثل ما نزَّلنا بسورة » ، وأُجيب : إنك (٥) إذا اطلعت (٦) على

(١) ف : « المتلبس » تحريف .

(٢) أقحم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « عن » . وليست في هـ .

(٣) هـ : « فاستخرجوا » .

(٤) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « بسورة » .

(٥) ف : « بأنك » .

(٦) ل : « اطلقت » تحريف .

الفرق بين قولك لصاحبك : ائتِ برجلٍ من البصرة ، أي كائن منها (١) ، وبين قولك : « ائتِ من البصرة برجل » عثرت على الفرق بين المثالين وزال عنك التردّد والارتياب » .

ثم نقول : إنّ « مِنْ » إذا تعلّق بالفعل يكون إمّا ظرفاً لغواً ومِنْ للابتداء أو مفعولاً به ومِنْ للتبعيض، إذْ لا يستقيم أن يكون بياناً لاقتضائه أن يكون مُسْتَقَراً والمقدّر خلافه ، وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه : فأتوا ببعض (٢) مثل المنزّل بسورة ، وهو ظاهر البُطْلان ، وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا يكون المطلوب بالتحدّي الإتيان بالسورة فقط ، بل يشترط (٣) أن يكون بعضاً من كلام مثل القرآن ، وهذا على تقدير استقامته فبمعزل عن المقصود ، واقتضاء المَقَام يقتضي (٤) التحدّي على سبيل المبالغة وأنّ القرآن بلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لأقلّه نظير فكيف للكلّ ؟ فالتحدّي إذاً بالسورة الموصوفة بكونها (٥) من مثله في الإعجاز ، وهذا إنما يتأتّى إذا جُعل(٦) الضمير لِمَا نزّلنا ومِنْ مِثْلِهِ صفة لسورة ومن بيانيّة، فلا يكون المأتيّ [هـ : ٢٧١] به مشروطاً (٧) بذلك الشرط لأنّ البيان

---

(١) د : « إن كان منها » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ل : « بعض » تحريف .

(٣) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « بشرط » تحريف .

(٤) هـ : « واقتضاء المقام لأن المقام يقتضي » .

(٥) د : « بكونه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) م : « جعلنا » .

(٧) أقحم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « ولما » وليست في هـ .

والمبيِّن (١) كشيء واحد ، كقوله تعالى : « فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوثانِ » (٢) ، ويَعْضُدُه قول المصنِّف في سورة الفرقان (٣) : « إنَّ تنزيله مُفَرَّقاً وتحدِّيهم بأن يأتُوا ببعض تلك التفاريق كلَّما (٤) نزل شيء (٥) منها أَدْخَل في الإعجاز وأنور للحُجَّة من (٦) أن ينزل كله جملة واحدة (٧) ، ويقال لهم : جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بُعْد ما بين طرفيه » أي : طوله . انتهى .

وأقول : هذا الكلام مع طول (٨) ذَيْله قاصر عن إقامة المَرَام ، كما لا يخفى على من له بالفنون (٩) أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما فيه ، فنقول : قوله : « وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه فأتوا ببعض (١٠) مثل المنزَّل بسورة وهو ظاهر البُطْلان » فيه بحث ، لأنَّ بُطْلانه لا يظهر إلاَّ على تقريره (١١) ، حيث غيَّر النظم بتقديم

---

(١) ف ، ل : « والمبني » تحريف .

(٢) الحج : ٢٢/٣٠ .

(٣) الكشاف : ٣/٩١ .

(٤) كذا في الكشاف . وفي د وسائر النسخ : « كما » تحريف .

(٥) ف ، ل ، م « بشيء » .

(٦) م : « مع » تحريف .

(٧) « واحدة » ليست في م والكشاف .

(٨) ل : « طوله » تحريف .

(٩) ف : « من الفنون » .

(١٠) ف ، ل : « بعض » .

(١١) ف ، م : « تقديره » .

معنى مِنْ على قوله : بسورة (١) ، وهذا إفساد (٢) بلا ضرورة ، فلو قال : فأتوا بسورة بعض مثل المنزّل على ما هو النظم القرآني ، فهو في غاية الصحة والمتانة ، وحينئذ يكون قولنا : بعض مثل المنزل بدلاً ، فيكون معمولاً للفعل على ما حقّقْناه سابقاً حيث قَرَّرْنا على كلام صاحب الكشاف (٣) ، فارجع وتأمّل .

ثم قوله : « وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا يكون المطلوب بالتحدّي الإتيان بسورة فقط ، بل يشترط (٤) أن يكون بعضاً من كلام مثل القرآن » فيه نظر ، لأنّ الإتيان من المثل لا يقتضي أن يكون من كلام مثل القرآن يكون المأتيُّ جزءاً منه ، بل يقتضي أن يكون من نوع من الكلام عالٍ في البلاغة إلى حيث انتهى به البلاغة القرآنية والمأتيّ به يكون فَرْداً من أفراده ، ولعمري إنه ما وقع في هذا إلاّ لأنّه (٥) جعل المثل كلاًّ له أجزاء لا كلياً له أفراد ، كما فصلنا (٦) سابقاً في مثال الياقوتة حيث أَوْرَدْنا الكلام على العلاّمة التفتازاني فلا نحتاج إلى الإعادة ، وظنّي أنّ مَنْشَأَ كلام العلاّمة التفتازاني ليس إلاّ كلام (٧) الفاضل الطّيبي ، تأمَّلْ وتَدَبَّرْ .

---

(١) م : « السورة » تحريف .

(٢) م : « فساد » . ف : « افساده » .

(٣) هـ : « الكشف » .

(٤) جاء في د وسائر النسخ : « بشرط » وتقدمت : « يشترط » . ومن « ابتداء » الى « يشترط » ليس في م .

(٥) د ، م ، هـ : « انه » وما أثبت عن ف ، ل .

(٦) كذا في د . وفي سائر النسخ : « فصلناه » .

(٧) هـ : « إلا على كلام » .

وقـد يُجاب بوجوه أُخر في غاية الضَّعف ونهاية الزَّيْف ، أوردها العلامة التفتازاني في شرح الكشاف وبيَّن ما فيها ، رأينا (١) أن ننقلَها على ما هي [هـ : ٢٧٢] عليها استيعاباً للأقوال ، وليكون (٢) للمتأمِّل في هذه الآية زيادة بصيرة (٣) :

« الأوَّل : أنَّه إذا تعلَّق بفأتوا فمن للابتـداء قطعاً (٤) ، إذ لا مُبْهم يُبَيَّن ، ولا سبيل إلى البعضية لأنه لا معنى لإتيان البعض ، ولا مجال (٥) لتقدير الباء مع « من » ، كيف وقد ذكر المأتيّ به صريحاً وهو السورة ؟ وإذا كانت « مِنْ » للابتداء تعيَّن كون الضمير للعبد لأنَّه المبدأ للإتيان لا مثل القرآن (٦) ، وفيه نظر لأنَّ المبدأ (٧) الذي تقتضيه مِنْ الابتدائية ليس الفاعـل (٨) حتى ينحصر مبدأ الإتيان بالكلام في المتكلِّم،على أنَّك إذا تأمَّلت فالمتكلِّم ليس مبدأً للإتيان (٩)

(١) م : « فرأينا » .

(٢) م : « ليكون » .

(٣) شرح الكشاف للتفتازاني . الورقة : ٦٢ ب . نسخة الظاهرية .

(٤) كذا في هـ وشرح الكشاف . وفي د وسائر النسخ : « ونحوه » تحريف .

(٥) د : « بحال » تحريف . هـ : « مجاز » . وما أثبت عن سائر النسخ وشرح الكشاف .

(٦) د : « للقرآن » تحريف . م : « لا مثل هذا القرآن » . وما أثبت عن سائر النسخ وشرح الكشاف .

(٧) ل : « البدء » . ف : « البدا » وكلاهما تحريف .

(٨) شرح الكشاف : « ليس هو الفاعل » .

(٩) هـ : « الاتيان » .

بكلام (١) غيره (٢) بل بكلام (٣) نفسه ، بل معناه أنّه يتصل به الأمر الذي اعتُبِر له ابتداءً(٤) حقيقة (٥) أو توهّماً ، كالبصرة(٦) للخروج والقرآن للإتيان بسورة منه .

الثاني : أنّه إذا كان الضمير لما نزلنا ومِنْ صلة فأتوا كان المعنى : فأْتوا من مُنَزَّلٍ مثله بسورة ، فكان مماثلة ذلك المنزّل بهذا (٧) المنزّل هو المطلوب ، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا ، وظاهر أنّ المقصود خلافه كما نطقت (٨) به الآيُ الأُخَر ، وفيه نظر لأنّ إضافة المثل إلى المنزّل لاتقتضي أن يُعْتبر موصوفه منزّلاً ، ألا ترى أنّه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزّل مثل القرآن بل من كلام العرب ، وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن ؟ ولو سلم فما ادّعاه من لزوم خلاف المقصود غير بَيِّن ولا مُبيّن .

الثالث : أنّها إذا كانت صلة فأتوا كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : ائتوا من زيدٍ بكتاب ، أي : من عنده، ولا يَصحّ

---

(١) شرح الكشاف : « بالكلام » تحريف .
(٢) شرح الكشاف : «منه » تحريف .
(٣) شرح الكشاف : « الكلام » تحريف .
(٤) شرح الكشاف : « امتداداً » تحريف .
(٥) ف ، ل : « وحقيقة » تحريف .
(٦) هـ : « كالنضرة » تصحيف .
(٧) هـ وشرح الكشاف : « لهذا » .
(٨) م : « نقلت » تحريف .

ائتوا من عنـد مثل القرآن بخلاف مـثل العبد ، وهـذا أيضاً بيّن الفساد » انتهى •

وقد أُلهمت بحلّ (١) الكلام في فناء بيت الله الحـرام ما إذا [د : ٢٨٦] تأمّلت (٢) فيه عسى أن يتّضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق وبيده أَزِمَّة التحقيق : إنّ الآية الكريمة ما أُنزلت (٣) إلا للتحدي ، وحقيقة التحدي هـو طلب المِثْل ممّن لايقـدِر على [هـ : ٢٧٣] الإتيان به ، فإذا قال المتحدّي : ائتوا بسورة بدون قوله : من مثله (٤)، كلّ أحد يفهم منه أنّه يطلب سورة من مثل القرآن ، وإذا قال : ائتوا من مثله بدون قوله بسورة كل أحد يفهم منه أنه يطلب من مثل القرآن ما يَصْدُق عليه أنه (٥) مثل القرآن ، أيّ قَدْر كان سورة أو أقل منها أو أكثر ، وإذا أراد المتحدّي الجمع بين قوله : بسورة وبين قوله : من مثله فحقّ الكلام أن يقدّم « مِنْ مثله » ويؤخّر « بسورة » ، ويقول : فأتوا [من مثله (٦)] بسورة ، حتى يتعلّق الأمر بالإتيان من المثل أوّلاً بطريق العموم وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصـود حاصلاً والكلام مفيداً ، لكنْ تبرّع ببيان قَدْر المأتيّ بـه فقال : بسورة ، فيكون من قَبيل التخصيص بعد التعميم في الكلام والتبيين

(١) د : « تحمل » تحريف • هـ : « على » • وما أثبت عن ف ، ل ، م •

(٢) هـ : « تمثلت » تحريف •

(٣) م : « نزلت » •

(٤) كذا في هـ • وفي د وسائر النسخ : « مثل » تحريف •

(٥) ل : « ان » تحريف •

(٦) ليست في د • وأثبتها عن سئر النسخ •

بعد الإبهام في المقام ، وهذا الأسلوب ممّا يعتني به البلغاء ، وأمّا إذا قال : فأتوا بسورة من مثله على أن يكون «من مثله» متعلّقاً بـ فأتوا [فإنه (١)] يكون في الكلام حَشْو وذلك لأنه (٢) لمّا قال : بسورة عُرِف أنّ المثل هو المأتي منه (٣) فذِكرْ من مثله على أن يكون متعلقاً بـ فأتوا يكون حشواً ، وكلام الله منزّه عن هذا ، فلهذا حكم بأنه وصف للسورة .

وتلخيص الكلام أنّ التحدّي بمثل هذه العبارة على أربعة أساليب (٤) : الأول : تعيين المأتي به فقط ، الثاني : تعيين المأتي منه فقط ، الثالث الجمع بينهما على أن يكون المأتي منه (٥) مقدّماً والمأتيّ به مؤخراً ، الرابع : العكس ، ولا يخفى على مَنْ له بصيرة في تنفيذ (٦) الكلام أنّ الأساليب الثلاثة الأوَل مقبولة عند البلغاء ، والأخير مردود ، لأنه يبقى (٧) ذكر المأتي منه بعد ذكر المأتي به حشواً ، هذا إذا جعل المأتي منه مفهوم المثل ، وأمّا إذا كان المأتيّ منه (٨) مكاناً

---

(١) زدتها ليستقيم الكلام .

(٢) ل : « انه » .

(٣) د : « به » تحريف : وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) ل : « أسباب » تحريف .

(٥) د : « به » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) هـ : « تنقيد » تصحيف .

(٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « ينفي » تحريف .

(٨) د ، ف ، ل : « به » تحريف . ومن « بعد ذكر المأتي به » الى « منه » لبس في م . وما أثبت عن هـ .

أو شخصاً أو شيئاً آخر ممّا لا يدلّ عليه التحدي فذكره مفيد قُدّم أو أُخّر ، ولذلك جوّز العلاّمة صاحب الكشاف أَن يكون « من مثله » متعلّقاً بفأتوا حيث كان الضمير راجعاً الى عبدنا •

والحاصل أَنّه إذا جعل المثل المأتي منه [مفهوم المثل (١)] وأريد (٢) الجمع بين [هـ : ٢٧٤] المأتي منه والمأتي به فلا بدّ من تقديم المأتي منه على المأتي به ، وإلا (٣) يكن الكلام ركيكاً ، وإذا كان المأتي منه شيئاً آخر فالتقديم والتأخير سَواء ، وممّا يؤيّد هذا المعنى ما أفاده (٤) المحقّقون في قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب : أكلتُ من بستانك من العنب ، أَنه لو قال : أكلت من العنب [من بستانك يكون الكلام ركيكاً بناءً على أَنّه لمّا قال : أكلت من العنب (٥)] علم أَنّه أكل من البستان ، فقوله (٦) : من بستانك يبقى لغواً ، وأَمّا إذا قال أولاً : من بستانك أَفاد أَنّه أكل من البستان بعد أَن لم يكن معلوماً ، ولكن يبقى (٧) الإبهام في المأكول منه ، فلمّا قال : من العنب رفع الإبهام ، هذا وإن لم يكن مثالاً لما (٨) نحن

---

(١) زيادة عن هـ • وليست في د وسائر النسخ •

(٢) ف ، ل : « فإذا أريد » •

(٣) كذا في هـ • وفي د وسائر النسخ « ولا » تحريف •

(٤) م : « ذكره » •

(٥) زيادة عن ف ، ل • وليست في د ، م ، هـ •

(٦) د ، هـ : « ذقولك » • وما أثبت عن ف ، ل ، م •

(٧) كذا في د • وفي سائر النسخ : « بقي » •

(٨) هـ : « وإن لم يلزمنا لما •• » •

فيه لكنّه (١) تنظير إذا تأملت فيه تأنّست بالمطلوب الذي نحن بصدده (٢) ٠

لايقال : فعلى هذا جَعله وصفاً أيضاً لغو ، بناء على أَنّ التحدي يدلّ عليه لأَنّا نقول بلا (٣) شك إن التحدي [يدل] (٤) على أَنّ السورة المأتيّ بها (٥) هي السورة المماثلة (٦) ، فإذا قيل « من مثله » مقدّماً [حصل (٧)] فيه إبهام وإجمال من حيث المقدار ، فإذا قيل بسورة تعيَّن المقدار المأتي به ، وحينئذ قوله « بسورة » لايفيد إلاّ تعيين المقدار المبهم ، إذ بعد أَن فهم المماثلة من صريح الكلام تضمحلّ دلالة السياق ، فلا يلاحظ قوله بسورة إلاّ من حيث إنّه تفصيل بعد الإجمال ، فلا يكون في الكلام أمر يستغنى عنه ، وأَمّا إذا قيل مؤخّراً فإنْ جعلته (٨) وصفاً للسورة فقد جعلت ما كان مفهوماً بالسياق (٩) منطوقاً في الكلام بعينه ، وهذا في باب النعت إذا كان لفائدة لا يُنْكَرُ ، كما في قولهم : أمس الدّابر وأمثاله ، وأَمّا إذا

(١) ف ، ل : « لكن » ٠

(٢) : « نصدقه » تحريف ٠ وما أثبت عن سائر النسخ ٠

(٣) هـ : « لا » ٠

(٤) زيادة عن هـ ٠ وليست في د وسائر النسخ ٠

(٥) ف ، ل : « به » تحريف ٠

(٦) د : « الماثلة » تحريف ٠ وما أثبت عن سائر النسخ ٠

(٧) زيادة عن هـ ٠ وليست في د وسائر النسخ ٠

(٨) ل : « جعلت » تحريف ٠

(٩) هـ : « للسياق » تحريف ٠

جعلت متعلّقاً بفأتوا فدلالة السياق باقية على حالها إذ هي مقدّمة على التصريح بالمماثلة ، ثم خرجت (١) بذكر المماثلة ، فكأنك قلت : فأتوا بسورة من مثله من مثله مرتين على أن يكـون الأول وصفـاً والثاني ظرفاً لغواً ، وهو حشو في الكلام بلا شبهة ، فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وصفاً للسورة ؟ قلت : الفائدة جليلة ، وهي التصريح بمنشأ التعجيز ، فإنّه ليس إلاّ وصف المماثلة ، وعند ملاحظة منشأ التعجيز أعني المثليّة يحصل الانتقال الى أنّ القـرآن مُعْجِز والحاصـل أنّ الغرض من إتيان الوصف تحقيق مَنَاط عِلّيّة (٢) كون القرآن مُعْجِزاً حتى يتأمّلوا [هـ : ٢٧٥] بنظر الاعتبار فيرتدعوا (٣) عمّاهم فيه من الرّيْب والإنكار .

هذا ما سَنَح في الخاطر الفاتر ، والمرجُوّ من الأفاضل النظر بعين الإنصاف والتجنّب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إنّ الغَوْر فيه لعميق وإنّ المَسْلَك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التّكْلان ، تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين (٤) .

ومن مجموع ابن القماح :

فائدة : إذا كانت الواو فاء الكلمة (٥) من الماضي فمضارعه يَفْعِل بكسر العين لفظاً أو تقديراً ، وتسقط الواو في المضارع ، مثال

---

(١) هـ : « صرحت » تحريف .

(٢) ل : « علته » تصحيف .

(٣) ل : « ليرتدعوا » .

(٤) قوله : « تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين » ليس في هـ .

(٥) د : « لكلمة » . وما أثبت عن سائر النسخ .

اللفظي : يَعِدُ ويَمِقُ (١) من وَعَدَ وَوَمِقَ ، ومثال التقديري : يضَع ويَسَع من وَضَعَ ووَسِعَ ، فالأصل في الكلّ بالواو ، فحذفت وفتحت عين الفعل للخِفَّة ، إذ حرف الحلق ثقيل لبُعْد مَخْرَجه فهي مكسورة تقديراً ، وهو (٢) معنى قول الزمخشري (٣) : « وسُقوطها فيما عَيْنه مكسورة من مضارع فَعَل أو فَعِل لفظاً أو تقديراً » ، واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة(٤)،فعلَّله الكوفيون (٥) بالفرق بين المتعدى فحذفت فيه لِثِقَلَة وبين اللازم فبقيت لخفته ، وهو ضعيف ، فقد حذفت في اللازم في وَكَفَ يَكِفُ (٦) وَوَنَم الذباب يَنِم (٧) وعلَّله البصريون بالثقل ، وخَصّوا (٨) الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء لأنَّ الياء لاتحذف لدلالتها على معنى ، والكسرة لا يفيد حذفها كبير خفة ، فتعيَّن حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك بأوْعد يُوعِد فقد ثبتت الواو .

قال ابن مالك : الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة ، قيل له : أنت عللت الحذف بالخِفَّة ، والضمة أثقل من (٩) الفتحة .

---

(١) وَمِقَه يَمِقُه : أحبه يحبه . والتومُّق : التَوَدُّد .

(٢) ل : « اذهو » .

(٣) المفصل : ١٧٨ .

(٤) ف ، ل : « حذف الواو بين الواو وبين الياء والكسرة » تحريف .

(٥) انظر الانصاف : ٧٨٢ فما بعدها .

(٦) وكَفَ الدمع : سال .

(٧) الوَنِيم : خُرْء الذباب .

(٨) م : « وخصوص » تحريف .

(٩) ف ، ل : « في » تحريف .

قال ابن النحاس : الصواب أَنَّ هذه وقعت بين همزة وكسرة وأصله يئؤَوْعِدلأَنه من أَوْعد .

ومن رؤوس المسائل وتحفة طلاب الوسائل
للشيخ محيي الدين النواوي رضي الله عنه وعنا به

سئل ابن مالك عن وَسْواس أهو مصدر مضاف إليه ذو مقدرة أم [هـ : ٢٧٦] [هو (١)] صفة محضة للمبالغة ؟ فأجاب : الفعل الموزون (٢) بفَعْلَل ضربان : صحيح (٣) كدَحْرَج وسَرْهَف (٤) وهو الأصل ، والثاني : الثنائي المكرَّر كحَمْحَمَ (٥) ودَمْدَمَ (٦) ، وهو فرع لأَنَّ الأَصل السَّلامة من التَّكرار(٧)، ولأَنَّ أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كثَجْثَجَ (٨) الماء بمعنى ثَجَّ وكَفْكَفَ (٩) الشيء بمعنى كفَّه وكَبْكَبَه (١٠) بمعنى كَبَّه ورَضْرَضَه (١٢) بمعنى

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٢) د : « الماذون » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) م : « صريح » تحريف .

(٤) سَرْهَفْت الرجل : أحسنت غذاءه .

(٥) الحَمْحَمَة : صوت البِرْذَوْن عند الشعير .

(٦) دَمْدَمْتُ الشيء ، إذا ألزقته بالأرض .

(٧) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « التكرر » .

(٨) ثجيج الماء : صوت انصبابه .

(٩) كفَّ الشيء يكُفُّه : جمعه . وكَفْكَفَ إذا رَفَقَ بغريمة .

(١٠) كَبَّ الشيء وكبكبه : قلبه .

(١١) رَضَّ الشيء ورَضْرَضة : لم ينْعِم دَقَّهُ .

رِضَّه وذَرْذَرَه (١) بمعنى ذَرَّه، وذَفْذَفَ على الجريح بمعنى ذَفَّفَ (٢)، وصَرْصَرَ (٣) الجندب بمعنى صَرَّ وعَجْعَجَ (٤) الفحل بمعنى عَجَّ وصَمْصَمْ (٥) السيف بمعنى صَمَّ (٦) ومَكْمَكَ (٧) الفَصيل ما في الضَّرعْ بمعنى امتَكَّه ومَطْمَطَ الكلام بمعنى مَطَّه (٨) أي : مدّه ومَخْمَخَ المخ أخرجه (٩) • وللنوعين مصدران مطّردان :

أحدهما : فَعْلَلة ، والآخر : فِعْلال ، كسَرْهَفَةٍ وسِرْهاف وزَلْزَلَةٍ وزِلْزال ، وفِعْلال أَحَقّ بهما لوجهين •

أحدهما : أنّ فَعْلَل مشاكِل لأَفْعَل في عِدّة الحروف وفتح الأوّل والثالث والرابع وسكون الثاني فجُعل إفعال [د : ٢٨٧] مصدر أَفْعَل ، وفِعْلال مصدر فَعْلَل ليتشاكل المصدران كما تشاكل (١٠) الفعلان ، فكان فِعْلال أحقّ بهما من فَعْلَلَة •

---

(١) الذَرْذَرَة : تفريق الشيء وتبديده •

(٢) د : « دفدف » م « دفف » • وما أثبت عن سائر النسخ • يقال : ذفذفت على الجريح إذا أسرعت قتله، ودَفّف على الجريح كذَفّف : أجهز عليه•

(٣) أي : صَوّت •

(٤) أي : صَوّت ، ومضاعفته دليل على تكريره •

(٥) صَمّ السيف وصَمّم وصمصم إذا مضى في العظم •

(٦) كذا في م • وفي د وسائر النسخ : « صمم » •

(٧) مَكّ الفصيل في ضرع أمّة وامتَكّه وتَمككه ومكمكه : امتصّ جميع ما فيه •

(٨) كذا في م • وفي د وسائر النسخ : « **مطمطه** » •

(٩) ل : « بمعنى اخرجه » •

(١٠) هـ : « **يتشاكل** » •

والثاني أنّ أصل المصدر أن يباين وزنه وزن فعله ، وفِعْلال أشدّ مباينة لفعلل (١) في وزنه من فَعْلَلَة ، فكان أحقّ به منه ، وإنْ كانا سِيَّيْن في الاطّراد مع رُجْحان فَعْلَلَة في الاستعمال على فِعْلال في قولهم : وَسْوَس الشيطان وِسْواساً وَوَعْوَعَ الكلب وَعْواعاً (٢) وعَظْعَظَ السَّهْم في مَرّه عِظْعاظاً إذا التوى، والجاري على القياس وِسْوَاس وَوَسْوَسة ووِعْواع وَوَعْوَعَة وعِظْعاظ وعَظْعَظَة ، والفتح نادر لأنّ الرباعيّ الصحيح أصل للرباعي (٣) المكرّر أوّله وثانية كما مرّ ، ولم يأت مصدر (٤) الصحيح مع كونه أصلاً إلاّ على فَعْلَلَة وفِعْلال بالكسر ، فلا ينبغي للرباعي المكرّر لفرعيته أن يكون مصدره إلاّ كذلك وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فَعْلال (٥) بالفتح وإن ورد حكم بشذوذه (٦) ، وأيضاً فإنّ فَعْلالاً المفتوح الفاء قد كثُر وقوعه صفة مصوغاً من فَعْلَل المكرّر ليكون(٧) فيه نظير فعّال من [هـ : ٢٧٧] الثلاثي كضرّاب لأنهما متشاكلان وزناً فاقتضى هذا أن لا يكون لفَعْلال المفتوح الفاء (٨) في المصدرية

(١) ل : « بفعلل » تحريف .

(٢) الوَعْوَعَة : من أصوات الكلاب وبنات آوى .

(٣) ل : « الرباعي » .

(٤) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « بصفة » تحريف .

(٥) أقحم بعدها في م : « فعل » .

(٦) د : « شذوذه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) ل : « فيكون » .

(٨) م « أيضاً » تحريف .

نصيب ، كما لم يكن لفعّال (١) فيها نصيب ، فلذلك استُندر وقوع وَسْواس وَوَعْواع وعَظعاظ مصادر ، وإنّما حقّها أن تكون صفات دالّة على المبالغة في الوَسْوَسَة والوَعْوَعَة والعَظْعَظَة ، فحق ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يُحْمل على الوصفية تخلّصاً من الشذوذ ومخالفة المطّرد الشائع الذائع ، وليس بمُحِقٍّ مَنْ زعم في شيء من الصفات الواردة على هذا الوزن أنّه مصدر مضاف إليه ذو تقديراً ، ويدلّ على فساد قوله أمران :

أحدهما : أنّ كل مصدر أُضيف إليه ذو تقديراً فمجرّده (٢) للمصدرية أكثر من استعماله صفة كرِضَى وصَوْم وفِطْر ، وفَعْلال الموصوف به لم يثبت مجرّده للمصدرية إلاّ في وَسْواس وأخواته ، على أنّ مَنْع مصدريتها ممكن ، وذلك أنّ مَنْ سُمع منه « وَسْوَسَ إليه الشيطان وَسْواساً » بالفتح لا يتعيّن كونه قاصداً للمصدرية ، بل يحتمل أن يقصد الحاليّة ، فإنّ الحال قد يؤكّد بها عاملها الموافق لها لفظاً ومعنى ، كقوله تعالى : « وأَرْسَلْناكَ للنّاسِ رَسُولاً » (٣) وكقوله تعالى « وسَخّرَ لكُمُ اللّيْلَ والنّهار والشّمْسَ والقَمَرَ والنُّجُومُ مُسَخّرات » (٤) ، فإنما تتعيّن المصدرية في وَسْواس أن لو سمع مضافاً الى الشيطان معلقاً (٥) به

(١) د : « لعفلال » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ل : « لمجرده » تحريف .

(٣) النساء : ٤/٧٩ .

(٤) النحل : ١٦/١٢ .

(٥) هـ : « ومعلقاً » .

معمول ، كما سمع ذلك في الوسوسة كقول بعضهم : « وَسْوَسَة (١) الشيطان إلى النفس داء » ، تتعيَّن (٢) المصدرية في مثل هذا لا بالانتصاب بعد الفعل .

الثاني : أنَّ المصدر المضاف إليه ذو تقديراً لا يؤنَّث ولا يُثنَّى ولا يُجْمع، بل يلزم طريقة واحدة لتُعْلم أصالته في المصدرية وفرعيته في الوصفية ، فيقال : امرأة صَوْمٌ ورجل صَوْمٌ ورجلان صَوْمٌ ورجال صَوْمٌ أو نساء ، وفَعْلال الموصوف به ليس كذلك ، لأنه يؤنَّث ويثنَّى ويجمع وجوباً ، فيقال : رجل ثَرْثار وتَمْتَام (٣) وفأفاء ولَضْلاض (٤) أي : ماهر بالدلالة ، وهَرْهار أي : ضَحَّاك (٥) وجَحْجاح : سيِّد وفَجْفاج : كثير الكلام ، وكَهْكاه وَوَطْواط : ضعيف وعَسْعاس وحَسْحاس : خفيف الحركة ، وهَفْهاف : خَمِيص البطن ، وبَجْباج : ممتلىء الجسم ودَعْداع ودَحْداح أي : قصير ، وتختاخ (٦) : أَلْكن [هـ : ٢٧٨] وسَمْسَام : سريع

---

(١) ف ، ل « ووسوسة » .

(٢) ل : « فتعين » . هـ : « فتتعين » .

(٣) في اللسان (تمم) : « والتَمْتَمَة : رَدُّ الكلام الى التاء والميم ، وقيل : هو أن يعجل بكلامه فلا يكاد يفهمك » .

(٤) في اللسان (لضض) « واللَضْلاض :الدليل ، يقال : دليل لَضْلاض أي : حاذق » ا هـ .

(٥) في اللسان (هرر) : « ورجلٌ هَرْهار : ضَحَّاك في الباطل » .

(٦) جاءت في د وسائر النسخ : « ونخناخ » تصحيف . والصواب ما أثبت . انظر اللسان والتاج (تَخَّ) .

وقَعْقاع المفاصـل أي : مصوِّت ، وشيء خَشْخَاش أي : يابس مصوِّت ، وسَبُع قَضْقَاض كاسِر" وحَيَّة نَضْنَاض : يحرِّك لسانه كثيراً ، وكلُّ ذلك يؤنَّث بالتاء ويثنَّى ويجمع ، ومنه قوله صلَّى الله عليه وآله وسلم (١) : « أَبْغَضُكم إليَّ وأَبْعَدُكُمْ منِّي مجالِسَ يَوْمَ القيامةِ الثَّرْثارون المُتَفَيْهِقُون » ، ومنه ريح زَفْزافَة أي محرِّكة للحشيش وسَفْسافَة" تَنْخل التراب بمَرِّها ، ودِرْع فَضْفَاضة (٢) : واسعة ، الفعل من كل ذلك فَعْلل والمصدر فَعْلَلَة وفِعْلال بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلال بالفتح ، ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح لأنَّ القياس على النادر لا يصحُّ ، فثبت ما قصدته من بيان أصالة الوصفية في فَعْلال وغَرابة المصدرية فيه وامتناعها منه ، فالقول المرضيُّ أنَّ الوَسْواس في قوله تعالى : « مِنْ شَرِّ الوَسْواسِ الخَنَّاسِ »(٣) هو الشيطان (٤) ، لا على حذف مضاف ، بل على أنَّه من باب فَعْلال المقصود به المبالغة في فعلل (٥) كثَرْثار ونظائره ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) الحديث في مسند الامام أحمد بن حنبل : ٤/١٩٤ .

(٢) م « فضفاض » . جاء في اللسان (درع) : « الدِّرْع : لَبُوس الحديد تذكر وتؤنث » .

(٣) الناس : ١١٤/٤ .

(٤) في اللسان (وسس) : « والوَسواس بالفتح هو الشيطان » .

(٥) م : « مفعل » تحريف . وفي د ، ف ، ل ، هـ : (مفعلل) . ولعل ما أثبت هو الصواب .

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم (١) : « غَيْرُ الدَجَّالِ أَخْوَفُني عليكم » فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه : فلتضمّنه إضافة (٢) أخوف إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية ، وهو إنّما يُعْتاد مع الفعل المتعدي ، لأنّ هذه النون تصون الفعل (٣) من محذورات :

أحدها : التباسه بالاسم المضاف إلى ياء (٤) المتكلم ، فلو قيل : « ضربني » ضَرَبِي لالتبس بالضَّرَب وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور •

الثاني : أمر مؤنّثه بأمر مذكره ، فلو قلت: أكرمي بدل أكرَمَني قاصداً مذكّراً لم يفهم المُراد ، فنفت النون ذلك •

الثالث : ذهاب الوهـم إلى أنّ المضارع صار مبنيّاً وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لخفي إعرابه (٥) ، وظُنّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإنّ إعرابه على خلاف الأصل وأصله البناء ، فلو قلت بدل يكرمني : يكرمي لظنّ [هـ : ٢٧٩] عَوْده إلى الأصل ، فزيادة (٦) النون تمكّن من ظهور إعرابه ، والاسم مستغنٍ عن النون

---

(١) ما ذكر هنا قطعة من حديث رواه مسلم في صحيحه : ٤/٢٢٥١ ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ١١٠ •

(٢) ل : « أصالة » تحريف •

(٣) د ، هـ : « عن » تحريف • وما أثبت عن ف ، ل ، م • قال الزمخشري في أساس البلاغة (صون) : « وصنت الثوب من الدنس » •

(٤) ف ، ل : « لياء » تحريف •

(٥) ل : « لخفي المراد به » تحريف •

(٦) د ، ل ، م « فبزيادة » وما أثبت عن ف ، هـ •

في الوجهَيْن الأوَّلَيْن ، وأمّا الثالث فللاسم فيه نصيب ، لكنَّ أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جليّ ، لكنّه وإنْ أُمِنَ ظنُّ بنائه فلم يؤمن التباس بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون ، وتنزَّل إخلاؤه منها منزلة أصل متروك [ينبه] (١) عليه في بعض المواضع ، كما نبه بالقَوَد واستَحْوذ على أصل (٢) قاد (٣) واستحاذ (٤) ، وكان أَوْلى (٥) ما ينبّه به على ذلك أسماء الفاعلين ، فمن ذلك ما أنشده الفراء من قول الشاعر (٦) :

فما أَدْري وكلُّ الظَّنِّ ظَنِّي
أَمُسْلِمُني إلى قَوْمي شَراحِ

فرخّم شراحيل دون نداء اضطراراً ، ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه (٧) :

---

(١) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) م : « الأصل » تحريف .

(٣) د ، هـ : « قال » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) د ، ف ، ل : « واستعان » تحريف وما أثبت عن م ، هـ .

(٥) ف : « أول » .

(٦) أنشد العيني البيت في المقاصد ١/٣٨٥ ونسبه الى يزيد بن محرم الحارثي ، وورد اسمه في المؤتلف والمختلف : ٣٠٥ يزيد بن محرّم الحارثي ، وترجم له البغدادي في الخزانة : ١/٣٩٧ باسم يزيد بن المخرّم . وجاء البيت بلا نسبة في معاني القرآن : ٢/٣٨٦ والمحتسب: ٢/٢٢٠ والمقرب : ١/١٢٥ والمغني ٣٨٠ ، ٧١٦ والهمع : ١/٦٥ .

(٧) أنشد الأشموني البيت : ١/١٢٦ ولم يعزه .

وليس بمُغْنِيني وفي النَّاسِ مقنعٌ
صديقي إذا أَعْيَى عَلَيَّ صَدِيقُ

وأنشد غيره (١) :

وليس المُوافِيني (٢) لِيُرْفَدَ خائباً
فإنَّ لـه أضْعافَ ما كان آمِلا

والأفعل التفضيل أيضاً شبه (٣) بالفعل وخصوصاً بفعل (٤) التعجب ، فجاز أن تلحقه (٥) النون المذكورة في الحديث ، كما لحقت(٦) اسم الفاعل في الأبيات المذكورة ، وهذا (٧) أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي ، ويجوز أن يكون « أخوف لي » وأبدلت اللام نوناً كما في لَعَنَّ مكان لَعَلَّ وفي رِفَنّ (٨) بمعنى رِفَلّ ، وهو الفرس الطويل .

وأمَّا الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها كون أخوف أفعل التفضيل صيغ من فعل المفعول

---

(١) ورد البيت بلا نسبة في المغني : ٣٨٠ ، ٧١٦ والأشموني : ١/١٢٦ والمقاصد للعيني : ١/٣٨٧ والهمع : ١/٦٥ والدرر : ١/٤٢ .

(٢) ف ، ل : « ليرتد » .

(٣) م : « مشبه » تحريف .

(٤) م : « فعل » .

(٥) ل : « تخلفه » ف : « تحلفه » وكلاهما تحريف .

(٦) م : « فلحقت » تحريف .

(٧) ف ، ل م : « هذا » .

(٨) فرس رِفَنٌ كرِفلٍ : طويل الذنب .

كقولهم(١) : أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيَيْن ، وأَزْهَى من ديك(٢)، وأَعْنَى بحاجتك (٣) ، و « أَخْوَفُ ما أخاف على أُمَّتي الأَئِمَّة المُضِلُّون » (٤) ، إذ المراد أنَّ المعبَّر عنه بذلك شُغِل وزُهِيَ وعُنِيَ أكثر من شُغْل غيره وزَهْوه وعنايته (٥) ، وكذا « أخْوَفُ ما أخافُ » [هـ : ٢٨٠] أي الأشياء التي أخافها على أمتي أحقُّها بأن يُخاف الأَئِمَّة المُضِلُّون ، فمعنى الحديث ههنا : غيرُ الدَّجَّال أَخْوَف مخوفاتي عليكم ، فحُذف المضاف إلى الياء فاتصل بها « أخوف » معمودة بالنون كما تقرَّر ، ويحتمل أن يكون أخوف من أخاف بمعنى خَوَّف ، ولا يمنع ذلك كونه عن (٦) ثلاثي [د : ٢٨٨] فإنَّه على أفعل ، وما على (٧) وزن أفعل والثلاثي فيه (٨) سواء عند سيبويه في التفضيل والتعجب ، صَرَّح به مِراراً ، فالمعنى : غيرُ الدَّجَّال أشَدُّ مُوجِبات خَوْفي عليكم ، ثم اتَّصل بالياء معمودة

---

(١) هو مثل ذكر في الفاخر : ٨٦ والميداني : ١/٣٧٦ واللسان (نحا) . والنِّحْيُ : الزِّق .

(٢) ل : « أزهى من ذلك » تحريف . يقال : أزهى من طاووس ومن ديك ومن ذباب ومن ثور . انظر الميداني : ١/٣٢٧ .

(٣) انظر أوضح المسالك : ٢/٢٩٤ والأشموني : ٣/٤٤ .

(٤) الحديث في مسند الامام أحمد : ٦/٤٤١ .

(٥) هـ : « وعنائه » تحريف .

(٦) هـ : « من » .

(٧) : « وما كان على » .

(٨) « فيه » ليست في هـ .

بالنون على ما تقرر ، ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشِعْرٌ شاعِرٌ وهذا الشعر أشعر من هذا وعَجْبٌ عاجِبٌ ومَوْتٌ مائتٌ وخوفٌ خائفٌ ، ويقال : فلان أَخْوَفُ من خَوْفك ، ومنه قول الشاعر (١) :

يـــداكَ يَدٌ خَيْرُها يُرْتَجَى
وأُخْرى لأَعْدائِهـــا غائِظَـــهْ

فأمَّا الَّتي يُرْتَجَى خَيْرُهـــا
فأَجْوَدُ جُوداً مِنَ اللاَّفِظَـــهْ

وأمَّا الَّتي يُتَّقَـــى شَرُّهـــا
فَنَفْسُ العَدُوِّ بهـــا فائِظَـــهْ

فنصب جُوداً بأجود على التمييز ، وذلك يوجب (٢) لكونه فاعلاً معنى ، لأنَّ كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ، ونَصْبه علامة فاعليَّته ، وجَرُّه علامة أنَّ أفعل بعض منه ، ولهذا معنى « زيدٌ أحسنُ عبداً » (٣) أنَّ عبده فاق عبيد غيره في الحُسْن ،

(١) أنشد الزمخشري الأبيات الثلاثة في المستقصى : ١/١٧١ وذكر أنَّها تنسب الى الخليل ، وأنشدها العيني في المقاصد : ١/٥٧٢ ونسبها الى طرفة بن العبد وهي في صلة ديوانه بشرح الأعلم : ١٧٥ ، ووردت الأبيات الثلاثة في اللسان والتاج (فيظ) بلا نسبة ، وجاء الثاني والثالث في التصحيف والتحريف : ٣٣٢ غير منسوبين ، وورد الأول في الأشموني : ١/٢٢٣ والخزانة : ١/٦٤ بلا نسبة .

(٢) كذا في د . وفي سائر النسخ : « موجب » .

(٣) ف ، ل : « عبيداً » تحريف .

وإنْ جَرَرْتَ فمعناه أنّه (١) بعض العبيد الحِسَان وهو أحسنهم ، فمعنى الحديث على هذا : خوف غير الدَّجَّال أخوف خوفي عليكم ، ثم حذف المضاف إلى غير وأُقيم هو مَقَام المحذوف ، وحُذف خوف المضاف إلى الياء (٢) وأقيمت هي مَقَامه ، فاتّصل أخوف بالياء معمودة بالنون ، ويحتمل أن يكون أخوف فعلاً مسنداً (٣) إلى واو هي ضمير عائد على غير الدجال لأنّ من جملة ما يتناوله غير الدجال الأئمة المضلون ، وهم ممّن يعقل فغلّبوا ، فجيء بالواو ثم اجتزىء عنها بالضمة وحذفت ، كقوله (٤) :

فيا لَيْتَ الأَطِبَّا كانْ حَوْلي
وكانَ مَعَ الأطِبَّاءِ الأُسَاةْ [هـ:٢٨١]

وقوله (٥) :

دارُ حَيٍّ وَتَنُوهَا مَرْبَعَاً
دَخَلَ الضَّيْفُ عَلَيْهِمْ فاحْتَمَلْ

(١) م : « ان » تحريف .

(٢) م : « الهاء » تحريف .

(٣) هـ : « مستنداً » تحريف .

(٤) لم أجد نسبة للبيت فيما وقفت عليه من المصادر ، وهو في معاني القرآن : ٩١/١ والحيوان : ٢٩٧/٥ ومجالس ثعلب : ٨٨ والانصاف : ٣٨٥ وشرح المفصل : ٥/٧ ، ٨٠/٩ والمقاصد للعيني : ٥٥١/٤ ، والهمع : ٥٨/١ والدرر : ٣٣/١ والخزانة : ٣٨٥/٢ .

(٥) وَتَنَ بالمكان : أقام ، والمَرْبع : الموضع الذي يقام فيه زمن الربيع خاصة ، وشتا القوم : أجْدَبُوا في الشتاء خاصة .

فـاسْأَلَنْ عَنَّا إذا النَّاسُ شَتَوْا

واسْأَلَنْ عَنَّا إذا النَّاسُ نَزَلْ

أراد : كانوا ، فحذف الواو وأبقى (١) الضمة ، وكذلك أراد الآخر احْتَمَلُوا ونَزَلُوا فحذف الواو ثم سكّن اللام من احتمل ونزل للوقف ، هذا ما تيسّر والله الحمد .

وسئل ابن مالك أيضاً : أيجوز صرف أَرِيس في قولهم : بئر أريس ؟ فأجاب : نعم وهو في الأصل عبارة عن الأصل ، ويطلق على الأَكّار وعلى الأمير (٢) ، وقيل : إنْ أُريد به الأمير فهو مقلوب رئيس.

وسئل رحمه الله أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم (٣) : « إلاّ جاءَ كَنْزُهُ يومَ القيامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَعُ » ، فأجاب : فاعل جاء الكانز وكَنْزُه مبتدأ وأقرع خبره ، والجملة حالية ، لأنّ الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالاً ، واقترانها بالواو أكثر ، وقد جُرِّدت منه في قوله تعالى : « اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » (٤) ، « وما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ من المُرْسَلِين إلاّ إنّهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (٥) ، وتقول العرب : « رَجَعَ فورَه

---

(١) د ، ل : « وألقا » تحريف . وقوله : « وأبقى الضمة » ليس في م . وما أثبت عن ف ، هـ .

(٢) في اللسان (أرس) : « الارْس : الأصل ، والأَرِيس : الأكّار ... والارِّيس : الأمير عن كراع والأصل عنده فيه رِئّيس على فِعّيل من الرِّياسة » .

(٣) هو قطعة من حديث طويل رواه مسلم في صحيحه ٢/٦٨٤ كتاب الزكاة: ٢٧

(٤) الأعراف : ٧/٢٤ .

(٥) الفرقان : ٢٥/٢٠ .

على بَدْئِهِ (١) » « وكلمته فاه الى فِيَّ » ، وقال الشاعر (٢) :

ويَشْرَبُ أَسْآرِي القَطَا الكُدْرُ بَعْدَمَا
سَرَتْ قَرَباً أَحْنَاؤُهَا تَتَصَلْصَلُ

ومثله (٣) :

راحُوا بصائِرُهُمْ على أَكْتَافِهِمْ
وبَصِيرَتي يَعْدُو بها عَتَدٌ وَأَى

أي : قويٌّ .

ومثله (٤) :

---

(١) المثال الذي ذكره سيبويه هو : « رجع فلان عَوْدَهُ بَدْئِهِ » وانظر الكتاب : ١/٣٩١ .

(٢) هو الشنفرى الأزدي ، والبيت من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

أقيموا بني أمي صدور مطيكم   فإني الى قوم سواكم لأَمْيَلُ

وهو في المقاصد للعيني : ٣/٢٠٦ والخزانة : ٣/٣٣٤ . والأَسْآر جمع سُؤْر وهو بقية الماء ، والقطا الكدر : ضرب من القطا (انظر المخصص : ٨/١٥٦ ـ ١٥٧) والقَرَبُ : سير الليل لورد الغد ، تتصلصل : تصوّت .

(٣) البيت للأَسْعَر الجُعْفِيّ ، وهو في مجاز القرآن : ١/٢٣٨ والأصمعيات : ١٤١ والمعاني الكبير : ١٠١٣ وجمهرة اللغة : ١/٢٥٩ والتنبيهات : ٢٧٣ ، وجاء في المخصص : ٦/٩٣ بلا نسبة . والبصيرة : الدفعة من الدم ، وفرس عَتَدٌ : سريع تام الخلق ، والوَأَى من الدواب : السريع المشدّد الخلق .

(٤) البيت لسلامة بن جندل وهو في ديوانه : ١٧٨ ومجاز القرآن : ١/١٩٩ والأصمعيات : ١٣٥ والمقاصد للعيني : ٣/٢١٠ وورد بلا نسبة في دلائل الاعجاز : ١٥٨ والأشموني : ٢/١٩٠ .

ولولا سَوادُ اللَّيْلِ ما آبَ عامِـرٌ

إلى جَعْفَرٍ سِرْبالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ [هـ :٢٨٢]

ويجوز جعل كنزه فاعل جاء وشجاع خبر مبتدأ محذوف ، والجملة في موضع الحال ، أي : جاء وهو شجاع أو صورته شجاع ، ولا يُعْد فيه الأَنَّ فيه حذف المبتدأ والواو ، إذ الاهتمام بهذه الواو أقلّ من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط ، وقد حذفا معاً في قوله :

أَأَبيَّ لاتَبْعُـدْ فلَيْـسَ بِخَالِـدٍ

حَـيٌّ وَمَنْ يُصِبِ الحِمَامُ بَعِيدُ

أي : فهو بعيد ، فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

مسألـــة

قال ابن مالك : لايصحّ في « قُمْ أنت وزيدٌ » الحكم بعطف زيد على فاعل قُمْ لأَنَّ العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقُمْ ونحوه من (١) أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيُحْمل ما وقع من (١) ذلك على أَنَّ « زيد » مرفوع (٢) بفعل دلّ عليه « قُمْ » أي قُمْ أنت ولْيَقُمْ زيدٌ ، وعليه يُحْمل قوله تعالى : « اسْكُنْ أنتَ وزَوْجُكَ الجَنَّة (٣) » ، وإليه أشار سيبويه بقوله : يقال دَخَلوا أَوَّلُهم وآخرُهم ، ولايقال : ادْخُلُوا

(١) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « في » تحريف .

(٢) م : « فاعل » .

(٣) البقرة : ٢/ ٣٥ .

أَوَّلُكم وآخرُكم لأنَّ « ادخل » (١) لا يصحّ إسناده إلى أولكم وآخركم (٢) ، وذكر أنَّ عيسى بن عمر أجاز ذلك ، وهو نظير (٣) :

لِيُبْكَ يزيد ضارع .. ..

يعني أنَّ أوَّلكم وآخِرَكم مرفوع بفعل مضمر دَلَّ عليه ادخلوا كما أنَّ ضارعاً مرفوع بفعل دل عليه لِيُبْكَ .

مسألة

قال ابن مالك : نسبة الحال الى المضاف إليه على أوجه : وجه يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أوصفة عاملة كـ أعجبني قيامُ زيدٍ مُسْرِعاً وإنَّ زيداً ضارب عمرو مُتَّكِئاً ، ووجه يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفة و لابعض ما أُضيف إليه

(١) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « دخل » تحريف .

(٢) نقل ابن مالك كلام سيبويه بتصرف . انظر الكتاب : ١/٣٩٨ .

(٣) البيت بتمامه :

« لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومةٍ
ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ »

وقد نسبه سيبويه : ١/٢٨٨ الى الحارث بن نهيك وابن يعيش في شرح المفصل : ١/٨٠ الى ابن نهيك النهشلي وأبو عبيدة في مجاز القرآن : ١/٣٤٩ الى نهشل بن حَرِّي وكذلك العيني في المقاصد ٢/٤٥٤ وحكى البغدادي في الخزانة ١/١٤٧ الاختلاف في نسبته الى لبيد ومزرد أخي الشماخ والحارث بن ضرار النهشلي ومهلهل ، وورد البيت في شرح ديوان لبيد : ٣٦٢ ، وصحح الشارح نسبته الى نهشل بن حري . وجاء بلا نسبة في المقتضب : ٣/٢٨١ والخصائص : ٢/٣٥٣ والتصحيف والتحريف : ٢٠٨ .

كـ ضربْتُ غلام زيد متّكئاً ، وثالث مختلف فيه إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه ، كقوله (١) :

كـأنَّ يَدَيْ حِرْبائِها مُتَشَمِّساً
يدا مُذْنِبٍ يَسْتَغْفِرُ اللهَ تائِبِ [هـ : ٢٨٣]

ومنه قوله تعالى : « ونَزَعْنا ما في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إخواناً (٢) » وقد صح جوازه عن أبي الحسن الأخفش في أمالي ابن الحاجب (٣) : قال مملياً على قول الشاعر (٤) :

غـيرُ مأسُوفٍ عـلى زَمَنٍ
يَنْقَضِي بالهَـمِّ والحَـزَنِ

قال : لا يصحُّ أن يكون له عامل لفظي [هنا يعمل في غير] (٥) ، وإذا لم يكن له عامل لفظي فإمَّا أن يكون مبتدأ وإمَّا أن يكون خبر مبتدأ ، ولا يصحُّ أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له ، لأنَّ الخبر إمَّا أن

---

(١) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٨٢ والصناعتين : ٢٥٩ وديوان المعاني : ٢/١٤٧ وشروح سقط الزند : ١٨٢٦ ، وورد بلا نسبة في الحيوان : ١/٣٥٦ . والحرباء : دويبة ذات قوائم أربع يستقبل الشمس برأسه ويكون معها حيث دارت ، والأنثى : الحِرْباءة .

(٢) الحجر : ١٥/٤٧ .

(٣) تقدمت هذه المسألة منقولة عن أمالي ابن الحاجب ، انظر أمالي ابن الحاجب اللوح : ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٤) تقدم البيت فيما سبق مرتين .

(٥) زيادة مما تقدم من المسألة .

يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت (١) لا يستقيم لأنّه إمّا على زمن وإمّا ينقضي ، وكلاهما مُفْسِدٌ للمعنى ، وأيضاً فإنّك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بُدٌّ من أنْ تقدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّر قبله موصوف لم يكن بُدٌّ من أن يكون غير له ، وغير ههنا ليست له وإنما هي لزمن ، ألا ترى أنّك لو قلت : « رجلٌ غيرُك مرَّ بي » لكان في غيرك ضمير عائد على رجل؟ ولو قلت: « رجلٌ غيرُ متأسّفٍ (٢) على امرأة مرَّ بي » لم يستقم لأنَّ غيراً ههنا (٣) لمّا (٤) جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفة لِمَا قبله ، ولو قلت : « رجلٌ غيرُ متأسّفٍ مرَّ بي » جاز لأنّها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيَّن أنْ لا يكون مبتدأ لـذلك ، وإنْ جُعِل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرَيْن :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه ، والآخر أنّه لا قرينة تشعر به (٥) ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة ، وإن جُعِل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور :

أحدها : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أنَّ حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

---

(١) م : « والثالث » تحريف . وفي الأمالي : « الثابت » .

(٢) د : « مستأنف » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٣) « ههنا » ليست في الأمالي .

(٤) « بما » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٥) الأمالي : « تشعر بحذفه » .

الثالث : أنّك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ(١)، فلا يصحّ أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه.[هـ:٢٨٤]

وأَوْلى ما يقال أنّه (٢) أوقع المُظْهر موقع المُضْمَر لمّا حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، وكأن(٣) التقدير : زمنٌ ينقضي بالهمّ والحزن غيرُ متأسِّفٍ (٤) عليه ، فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينة تُشْعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر ، فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حَسَن ، ولا بُعْد في مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : « إنْ يكرِمْني زيدٌ إنّي أُكرمُه » وتقديره : إني أُكرمُ زيداً إنْ يكرمْني ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لمّا اضطرّت (٥) إلى إعادة الضمير إليه وأوقعت المضمر موقع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر ، فقد تبيّن لك اتّساعهم في مثل ذلك وعكسه ، ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع في كلامهم ، وكأنه (٦) قال : [د : ٢٨٩] لا تأسف (٧) على زمن هذه صفته ، ويدلك

---

(١) « مبتدأ » ليست في الأمالي .

(٢) هـ : « يقال فيه أنه » .

(٣) هـ والأمالي : « فكان » .

(٤) هـ والأمالي : « مأسوف » وتقدمت بلفظ « مأسوف » .

(٥) ل : « اضطررت » تحريف .

(٦) هـ والأمالي : « فكأنه » .

(٧) كذا في هـ والأمالي وتقدمت بهذا اللفظ . وفي د وسائر النسخ : « مأسوف » .

على استعمالهم غيراً بمعنى لا [قولهم] (١) : زيدٌ عَمْراً غيرُ ضاربٍ ، ولا يقولون : زيدٌ عَمْراً مثلُ ضاربٍ ، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف،ولكنَّه لمَّا كانت غير تُحمل على لا جاز فيها مالا يجوز في مثل وإنْ كان بابهما واحداً ، وإذا (٢) كانوا قد استعملوا « أقلُّ رجلٍ يقول ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلأَنْ يستعملوا (٣) « غير » بمعنى لا مع موافقتها لها (٤) في المعنى أجدر فإن قيل : فإذا (٥) قدَّرتموها بمعنى لا فلا بدَّ لها (٦) من إعراب من حيث كونها (٧) اسماً فما إعرابه ؟ قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناءً عنه ، لأنَّ المعنى : ما رجلٌ يقول ذلك ، وإذا كان كذلك (٨) صحَّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم : أقائمٌ الزيدان ، فإنَّه بالإجماع مبتدأ ولا مقدَّر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام (٩) لأنَّه في المعنى : أيقوم (١٠) الزيدان ؟

---

(١) زيادة عن ف ، هـ ، الأمالي . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) ن : « وان » .

(٣) كذا في هـ والأمالي . وفي د وسائر النسخ : « تستعمل » .

(٤) ل : « اليها » تحريف .

(٥) د ، ل ، م : « ما » تحريف . وما أثبت عن ف ، هـ ، الأمالي .

(٦) د ، ل ، م : « له » تحريف . وما أثبت عن ف ، هـ ، الأمالي .

(٧) الأمالي : « كونه » تحريف .

(٨) د : « استفهام » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٩) د ، ف ، ل ، م : « كان المعنى كذلكِ » زيادة لايقتضيها السياق .

(١٠) د ، ل ، م : « يقوم » تحريف . وما أثبت عن ف ، هـ ، الأمالي .

وكذلك قول بعض المحققين (١) في نَزَالِ وتَرَاكِ : إنه مبتدأ وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان [هـ : ٢٨٥] معناه : انزل واترك ، وقد ذهب كثير إلى أنّه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل (٢) في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنّه لو كان كذلك لوجب أن يكون (٣) معرباً (٤) ، ونحن نفرّق بين سَقْياً وبين تَرَاكِ (٥) ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرَيْن مع أنّ أحدهما معرب والآخر مبنيّ ؟

وقال (٦) وقد استُفْتِي في قول الشاعر (٧) :

---

(١) هـ والأمالي : « النحويين » .

(٢) م : « قال » .

(٣) م : « لكان » مكان « لوجب أن يكون » .

(٤) جاء بعدها في هـ : « بمثابة سقياً ورعيا ، ونحن .. » .

(٥) م ، هـ : « نزال » .

(٦) انظر هذه المسألة في أمالي ابن الحاجب اللوح : ١٢٢ ، ونقلها البغدادي في الخزانة : ١/٥٥٣ .

(٧) هو أبو صخر الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧ والانصاف : ٢٥٢ والمقاصد للعيني : ٣/٦٧ ، ٣/٢٧٨ ، والدرر : ١/١٦٦ وشرح التصريح على التوضيح : ١/٣٣٦ ، ٢/١١ والخزانة : ١/٥٥٢ . وورد بلا نسبة في شرح المفصل : ٢/٦٧ والمقرب : ١/١٦٢ والأشموني : ٢/١٢٤ ، ٢/٢١٥ والهمع : ١/١٩٤وروايته في شرح أشعار الهذليين : « إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها » وفي أمالي القالي : ١/١٤٩ والمقرب والعيني والخزانة : « وإني لتعروني لذكراكِ هزة » وفي الانصاف وشرح المفصل : « وإني لتعروني لذكراك نفضة » .

وإنّي لتَعْرُوني لِذِكْراكِ فَتْرَةٌ
كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلّلَه القَطْرُ

فقيل له : إنّ شخصين تنازعا ، فقال أحدهما : البيت هِزّةٌ ورِعْدَةٌ ، ولا يستقيم معنى البيت على فَتْرة ، فسئل هل يستقيم [معنى] (١) البيت على هذه الرواية وقد نقلها غير واحد ممّن (٢) يوثق بنقله عن الأمالي لأبي علي (٣) البغدادي ؟ فكتب مجيباً بخطّ يده الكريمة ما هذه صورته : وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتَعْروني لَتُرْعِدُني أي(٤) : تجعل عندي العُرَواء ، وهي الرعدة ، كقولهم : عُرِي (٥) فلان إذا أصابه ذلك ، لأنّ الفتور الذي هو السكون من(٦) الإجلال والهَيْبة تحصُل عنده (٧) الرعدة غالباً عادة ، فيصح نسبة الإرعاد إليه ، فيكون « كما انتفض » منصوباً انتصاب قولك: « أخرَجْته (٨) كخُروجِ (٩) زيدٍ »

(١) زيادة عن الأمالي . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) أقحم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « لا » .

(٣) د ، هـ : « لأبي عبد الله » تحريف . وماأثبت عن سائر النسخ والأمالي.

(٤) م « ان » تحريف .

(٥) كذا في الأمالي : وفي الخزانة : « عرا » . وفي د وسائر النسخ : « عرني » تحريف . قال في اللسان (عرا) : « وقد عُرِيَ الرجل على مالم يُسَمَّ فاعله فهو مَعْرُوٌّ » .

(٦) ف ، ل ، الأمالي ، الخزانة : « عن » وفي م : « عند » .

(٧) الأمالي والخزانة : « عنه » .

(٨) ل : « اخرجت » تحريف .

(٩) م : « كاخراج » .

إمَّا على معنى : كإخراج خروج زيد، [وإمَّا لتضمُّنه معنى خرج غالباً ، فكأنه قيل : خرج ، فصَحَّ لذلك مثل خروج زيد](١) ، وحَسُن ذلك تنبيهاً (٢) على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك ، فيكون أبلغ من(٣) الاقتصار على المطاوع ، إذ قد يحصل المطاوع دونه ، مثل : أخرجته فلم (٤) يخرج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني لتأتيني وتأخذني فترة أي سكون للسرور الحاصل عن (٥) الذكرى ، وعبَّر بها عن النشاط لأنَّها تستلزمه غالباً تسمية للمسبَّب باسم السبب ، كأنه قال : لَيَأْخُذُني نشاط كنشاط العصفور ، فيكون « كما [هـ : ٢٨٦] اتنفض » إمَّا منصوباً نصب « له صوتٌ صوتَ حمار » وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يصوِّت صَوْتَ حمار ، وإنْ لم يجز إظهاره استغناء عنه بما تقدَّم .

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمَّنته الجملة من معنى يصوِّت. وإمَّا مرفوعاً صفة لفترة ، أي : نشاط مثل نشاط العصفور ، وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في إعراب « كما اتنفض » تجري على تقدير رواية رعدة وهزة .

---

(١) زيادة عن الأمالي والخزانة . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « بينهما » تحريف . وما أثبت عن هـ والأمالي والخزانة .

(٣) الخزانة : « في » تحريف .

(٤) الخزانة : « فلا » .

(٥) الأمالي والخزانة : « من » .

هذا ما كتبه مجيباً به ، وروى الرُّمَّانيّ عن السُّكَّري (١) عن أبي سعيد الأصمعي :

إذا ذُكرت يَرْتـاح قلبي لـذكرها
كمـا انتفض العُصْفورُ بلَّلَه القَطْرُ

[وهو ظاهر حينئذ] (٢) .

وسئل (٣) عن قول ابن قلاقس الإسكندري (٤) :

ما بالُ هـذا الرِّيـم أنْ لا يَريـم
لو كـان يَرْثي لِسَليمٍ سَليم

فقال (٥) سليمٌ الثاني فاعل ليرثي بمعنى سالِم ، وسليم الأول بمعنى لَديغ ، فإنَّهم يقولون [للَّديغ] (٦) سليمٌ وللأعمى بصير على سبيل التفاؤل ، ولا يَحْسُن أن يكون سليم الثاني تأكيداً للأول على وجه التأكيد اللَّفظي ، لأنَّه أوَّلاً قد فهم منه قصد التجانس ، وليس هـذا عندهم معدوداً في التجانس ، وأيضاً فإنه يلزم أن يكون ليرثي

(١) هـ : « السكوني » تحريف .

(٢) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ . وفي الخزانة : « وهذا ظاهر » .

(٣) انظر اللوح : ١٢٥ من أمالي ابن الحاجب ، حيث المسألة كاملة .

(٤) ديوانه : ٩٦ . والرِّيم : الظبي الأبيض الخالص البياض .

(٥) م : « قال » .

(٦) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي : « فظهر أن الوجه أن يكون على » .

مضمر عائد على الرِّيم وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه على(١) ما ذكرناه ، ويكون جواب لو محذوفاً دلَّ عليه ما قبله الأنَّ ما قبله يدلُّ على إنكار ذلك ، وهو كونه لا يريم والتعجب منه ، ثم قال : [لو كان] (٢) يرثي (٣) لسليم سليم على أحد وجهين : إمَّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأول ، أي : لو كان يرثي للَّديغ سالم لتوجَّه الإنكار أو التعجب ، أمَّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجب ، وإمَّا على أن يكون الجواب ما دلَّ عليه قوله : أنْ لا يَريم ، وكأنه (٤) [قال] (٥) : لو كان يرثي [هـ : ٢٨٧] لسليم سليم لرام ، فإن قيل : فقد (٦) تقدَّم ذكر الرِّيم فليكن فاعل يرثي باللام (٧) لأنَّه معهود سابق ، فالجواب : إنَّ ذلك إنَّما يكون إذا أُعيد اللفظ [الأول] (٨) مثل قولهم : جاءني رجل ، ثم يقول : ما فعل الرجل ، فإنما (٩) فعلوا ذلك لئلاَّ يؤدِّي إلى إلباس(١٠) بغيره فإن قيل:

---

(١) « على » ليست في م ، هـ وفي الأمالي « فظهر أن الوجه أن يكون على » ٠

(٢) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ ٠

(٣) كذا في هـ والأمالي ٠ وفي د وسائر النسخ : « ليرثي » تحريف ٠

(٤) الأمالي : « كأنه » ٠

(٥) ليست في د ، هـ ، الأمالي ٠ وأثبتها عن ف ، ل ، م ٠

(٦) هـ : « قد » ٠

(٧) ف ، ل : « اللام » تحريف ٠

(٨) زيادة عن هـ والأمالي ٠ وليست في د وسائر النسخ ٠

(٩) الأمالي : « وانما » ٠

(١٠) الأمالي : « الالباس » ٠

لا يلائم عجز البيت صدره لأنّ الأوّل خاصّ وآخره عامّ ، لأنّ لو من حروف الشرط ، والمعلّق على الشرط يعمم بدليل قولهم : لو أكرمْتني أكرمتك ، وهذا عام فالجواب : إنما يمتنع لو (١) لم يكن المذكور في صدر البيت داخلاً في العموم ، فأما إذا كان داخلاً في العموم فلا يمتنع ، لأنّ (٢) المعنى : لو كان يرثي سليم ما (٣) لسليم ، فيدخل الريم وغيره .

جواب سؤال سائل سأل عن حرف لو

[للشيخ تقي الدين بن تيمية

قال فيه : جواب سؤال سائلٍ عن حرف لو](٤) لسيّدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة الأوحد الحافظ (٥) المجتهد الزاهد العابد القدوة إمام الأئمة قدوة الأمة علامة العلماء وارث الأنبياء آخر المجتهدين أوحد علماء الدين بركة الإسلام حجّة الأعلام برهان المتكلّمين ، قامع المبتدعين ذي العلوم الرفيعة والفنون البديعة ، محيي السُّنّة ومَنْ عَظُمَت به الله علينا المِنّة ، وقامت به على أعدائه الحُجّة ، واستبانت ببركته وهديه المَحَجّة ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني ،

---

(١) جاء قبلها في الأمالي : « ان » .

(٢) هـ والأمالي : « فإن » .

(٣) د : « بما » تحريف . وليست في هـ . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٤) زيادة عن م ، هـ . وليست في د ، ف ، ل .

(٥) ل : « الأوحد الفاضل الحافظ » .

أعلى الله مناره وشيد من الدين أركانه (١) :

ماذا يقـــول الواصفون له وصفاته جلّت عن الحصـر
هو حـُجّة للـــه قاهرة (٢) هو بيننا أُعجوبـة الدّهْر
هو آية في الخَلـْق (٣) ظاهرة أنواره (٤) أربـَت على الفجر

نقلت هـذه الترجمة من خطّ العـلاّمة فريد دهره [ووحيد عصره] (٥) الشيخ كمال الدين الزّمَلـْكـاني رحمه الله .

[هـ : ٢٨٨] بسم الله الرّحمن الرّحيم

نقلت من خط الحافظ علم الـدين البرزالي (٦) : قـال سيدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة القدوة الحافظ الزاهد العابد الوَرِع إمام الأئمة حـبْر الأمة مفتي الفِرَق علامة الهدى ترْجُمان القرآن حسنة الزمان عمـدة الحفاظ فارس المعاني والألفاظ (٧) زكي (٨) الشـريعة ذو الفنون البديعة ، ناصر السنة قامع البدعة تقي الدين أبو العباس

(١) انظر البداية والنهاية : ١٤/١٣٧ وشذرات الذهب : ٦/٨٢ .
(٢) شذرات الذهب : « باهرة » .
(٣) شذرات الذهب : « للخلق » .
(٤) شذرات الذهب : « أنوارها » .
(٥) زيادة عن ل ، م ، هـ . وليست في د ، ف .
(٦) هـ : « علم الدين الرذالي » تحريف .
(٧) « فارس المعاني والألفاظ » ليست في هـ .
(٨) هـ : « ولي » .

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني ، أدام الله بركته ورفع درجته : الحمد لله الذي علّم القرآن خلق الانسان علمه البيان ، وأشهد أنْ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له الباهر البرهان ، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله المبعوث الى الإنس والجانّ ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً يرضى به الرحمن ، سألتَ — وفقك الله — عن معنى حرف لو ، وكيف يتخرج قول عمر رضي الله عنه(١) : « نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لو لم يخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ » على معناها المعروف ، وذكرت أنّ الناس يضطربون في ذلك ، واقتضيت الجواب اقتضاءً (٢) أوجب أن أكتب في ذلك ما حضرني [د : ٢٩٠] الساعة ، مع بُعْد عهدي بما بلغني ممّا (٣) قاله الناس في ذلك ، وأن ليس يحضرني الساعة ما أُراجعه في ذلك ، فأقول والله الهادي النصير .

الجواب مرتّب على مقدّمات :

أحدها : أنّ حرف لو المسؤول عنها من أدوات الشرط وأنّ الشرط يقتضي جملتين ، إحداهما شرط والأخرى جزاء وجواب ، وربّما سُمّي المجموع شرطاً وسمّي أيضاً جزاءً ، ويقال لهذه الأدوات الجزاء ، والعلم بهذا كله ضروريّ لِمَنْ كان له عقل وعلم بلغة العرب ، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحْصَر ، كقوله تعالى : « ولَوْ أنّهم قالوا : سَمِعْنا وأطَعْنا واسْمَعْ وانْظُرْنا لكانَ خَيْراً

(١) انظر المقاصد الحسنة : ٤٤٩ وكشف الخفاء : ٢/٣٢٣ .

(٢) هـ : « واقتضبت الجواب اقتضاباً » اقتضبت الحديث إنما هو انتزعتُه واقتطعتُه .

(٣) ن : « عما » تحريف .

لَهُمْ وأَقْوَمَ » (١) « وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاؤُوكَ فاسْتَغْفَرُوا اللهَ واسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً » (٢) « ولَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ ولَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا » (٣) « وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ » (٤) « لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ ما زادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً » (٥) [هـ : ٢٨٩] « ولَوْ كانُوا يُؤْمِنُونَ باللهِ والنَّبِيِّ وما أُنْزِلَ إِلَيْهِ ما اتَّخذُوهم أَوْلِياءَ » (٦) .

الثانية : أَنَّ هذا الذي يسمِّيه النحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزاء ، وهو الذي يسمِّيه الفقهاء عِلَّة ومُقْتَضِياً ومُوجِباً ونحو ذلك ، فالشرط اللفظي سبب معنوي فتفَطَّن لهذا ، فإنَّه موضع غَلِطَ فيه كثير ممَّن يتكلَّم في الأصول والفقه ، وذلك أَنَّ الشرط في عُرْف الفقهاء ومَنْ يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقَّف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب (٧) ، وعلامته أَنَّه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ، [ثم] (٨) هو منقسم الى ما عُرِف كونه شرطاً بالشرع

(١) النساء : ٤/٤٦ .
(٢) النساء : ٤/٦٤ .
(٣) الأنفال : ٨/٢٣ .
(٤) الأنعام : ٦/٢٨ .
(٥) التوبة : ٩/٤٧ .
(٦) المائدة : ٥/٨١ .
(٧) د ، ل ، م : « السبب » تحريف . وما أثبت عن ف ، هـ .
(٨) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .

كقولهم : الطهارة والاستقبال واللباس شرط لصحة الصلاة ، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة ، فإنّ وجوب الصلاة على العبد يتوقف (١) على العقل والبلوغ ، كما تتوقّف صحّة الصلاة على الطهارة والسّتارة واستقبال القِبْلة ، إن كانت الطهارة والسّتارة أُموراً خارجة عن حقيقة الصلاة ، ولهذا يفرّقون بين الشرط والرُّكْن بأنّ الرُّكن جزء (٢) من (٣) حقيقة العبارة أو العَقْد ، كالركوع والسجود وكالإيجاب والقبول ، وبأَنّ الشرط خارج عنه ، فإنّ الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة ، وتختلف الشروط (٤) في الأحكام باختلافها ، كما يقولون في باب الجمعة : منها ما هو شرط للوجوب بنفسه ومنها ماهو شرط للوجوب بغيره ، ومنها ما هو شرط للإجزاء (٥) دون الصحة ، ومنها ما هو شرط للصحة ، وكلام الفقهاء في الشروط كثير جدّاً ، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنّما يتمّ على قول مَنْ يُجَوِّز تخصيص العلة منهم ، وأَمّا مَنْ لا يسمّي علّة إلاّ ما استلزم من الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل حال فهؤلاء (٦) يجعلون الشرط

---

(١) د ، ف ، ل : « يقف » تحريف . وما أثبت عن م ، هـ .

(٢) م : « شرط » تحريف .

(٣) م : « في » .

(٤) ل : « المشروط » تحريف .

(٥) د : « للجزاء » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) د ، م : « على كل حال فيها ولا يجعلون » تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ، هـ .

وضد (١) المانع من جملة أجزاء (٢) العلة والى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل وإنْ دَلَّ عليه دلائل أخرى [هـ : ٢٩٠] كقولهم : الحياة شرط في العلم والإرادة والسمع والبصر والكلام ، والعلم شرط في الإرادة ونحو ذلك ، كذلك جميع صفات الأجسام وطباعها لها شروط تُعْرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك ، وقد تسمّى هذه شروطاً عقلية والأَوَّل (٣) شروطاً شرعية ، وقد يكون من هذه الشروط ما يُعْرف اشتراطه بالعُرْف ومنه ما يُعْرف باللغة كما يُعْرف أَنَّ شرط المفعول وجود فاعله (٤) ، وإنْ لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول (٥) ، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ، ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض ، إذ الاسم المرفوع مظهراً أو مضمراً لا بُدَّ منه في كلِّ كلام عربيٍّ ، سواء كانت الجملة اسميّة أو فعليّة ، فقد تبيَّن أَنَّ لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدلُّ عدمه على عدم المشروط ما لم يَخْلُفه شرط آخر ، و لايدلُّ ثبوته من حيث هو شرط على ثبوت المشروط ، وأَمَّا الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب أدوات الشرط اللفظية ، سواء كان المتكلم [نحوياً] (٦) أو

(١) هـ : « وعدم » .

(٢) م : « الأجزاء » تحريف .

(٣) م : « والاولى » .

(٤) هـ : « فاعل » .

(٥) ل : « مفعوله » .

(٦) م : « أصولياً » . وليست في د ، هـ . وما أثبت عن ف ، ل .

فِقْهياً (١) وما يتبعه من متكلّم وأصولي ونحو (٢) ذلك ، فإنّ وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط ؟ مبنيٌّ على أنّ عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول ؟ فيه خلاف وتفصيل ، قد أومى إليه الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي الله لأنّ تَرْكَ (٣) المعصية له قد يكون لخوف (٤) الله ، وقد يكون لأمر آخر ، إمّا لنزاهة الطبع أو إجلال الله أو الحياء منه ، أو لعدم المقتضي إليها كما كان يقال عن سليمان التيمي رحمه الله : إنّه كان لا يُحْسِن أن يعصي الله ، فقد أخبرنا عنه أنّ عدم خوفه لو فرض (٥) موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله لأنّ هذا العدم مضاف (٦) إلى أمور أخرى إمّا عدم مُقْتَضٍ أو وجود (٧) مانع مع أنّ هذا الخوف حاصل ، وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلّ أحد صحيح الفطرة ، لكنْ لمّا وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسّع إمّا في التعبير وإمّا في الفهم اقتضى ذلك [هـ : ٢٩١] خَلَلاً إذا بُني على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم ، فإذا كان للإنسان فهم صحيح ردّ الأشياء إلى أصولها وقرّر (٨) الفطر على

---

(١) ل : « فقيها » .

(٢) ل : « في نحو ذلك » .

(٣) م : « لان عدم ترك » تحريف .

(٤) م : « خوف » تحريف .

(٥) ل : « كان » .

(٦) هـ : « يضاف » .

(٧) ل : « دخول » تحريف .

(٨) د : « ومرر » تصحيف . ل : « وقر » تحريف . وما أثبت عن ف، م، هـ .

معقولها ، وبيّن حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوّز أو توسّع، فإنّ الإحاطة في الحدود والضوابط غير تحرير ، ومنشأ الإشكال أخذ (١) كلام بعض النحاة مسلّماً : إنّ المنفي (٢) بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفي ، أو إنّ جواب لو منتفٍ أبداً وجواب لولا ثابت أبداً ، أو إنّ لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، ولولا حرف يدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً ، فإنّ هذه العبارات إذا قرن بها غالباً كان الأمر قريباً ، وأمّا أن يدّعى أنّ هذا مقتضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر كما ذكرناه من أن لو حرف شرط تدلّ على انتفاء الشرط ، فإنْ كان الشرط ثبوتيّاً فهي لو محضة ، وإنْ كان الشرط عدميّاً مثل لولا ولولم دلّت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه فيقتضي أنّ هذا الشرط العدميّ مستلزم لجزائه إنْ وجوداً وإنْ عَدَماً وأنّ هذا العدم منتفٍ ، وإذا كان عدم شيءٍ سبباً في أمر فقد يكون وجوده سبباً في عدمه ، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأنْ يكون الشيء لازماً لوجود الملزوم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العلة المعينة ومع انتفائها لوجود علة أخرى ، وإذا عرفت أنّ مفهومها اللازم لها إنّما هو انتفاء الشرط وأنّ فهم نفي الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنّما يفهم باللزوم (٣) العقلي (٤) أو العادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته من المقدّمات زال الإشكال بالكليّة ، وكان

---

(١) د ، ف : « احد » تصحيف . وما أثبت عن ل ، م ، هـ .

(٢) م : « النفي » .

(٣) د : « بالمزوم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) ف ، ل : « العقل » تحريف .

يمكننا أن نقول : إنَّ حرف [لو] (١) دالة على انتفاء الجزاء ، وقد تدلُّ أحياناً على ثبوته إمَّا بالمجاز المقرون بقرينة أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقة في القَدْر المشترك أقرب إلى القياس (٢) مع أنَّ هذا إنْ قاله قائل كان سائغاً في الجملة ، فإنَّ الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف هل هي مَقُولة بالاشتراك أو التواطؤ أو بالحقيقة والمجاز ؟ وإنما الذي يجب أن يعتقد [هـ : ٢٩٢] بُطْلانه ظنُّ ظانٍّ ظنَّ أنْ (٣) لا معنى للو إلاَّ عدم الجزاء والشرط ، فإنَّ هذا ليس بمستقيم البتَّة ، والله سبحانه أعلم .

[والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين] (٤) .

---

(١) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) د : « الناس » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) ف : « ظن ظان أن الظن ان لا معنى » تحريف ، ل : « ظان ان ظن ان ... » .

(٤) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

المحتوى